

يسرُّ «مشروع أسفار» أن يقدم للقارئ الكريم الإصدارَ الأربعين من إصدارات المشروع: (شرح صحيح البخاري)، لشيخ الإسلام قوام السنّة إسماعيل التيميّ الأصبهانيّ (ت ٥٣٥هـ).

كتابنا؛ من مفاخر مؤلفات المسلمين، ومباهج الشررِ بسنّة سيّد المرسلين؛ شرح لأحد الأصول المتلقاة من الأئمة بالقبول: «الجامع الصحيح للإمام البخاري». قد أثنى العلماء على مؤلفه بكلّ جليل: فهو (أحد أئمة الشافعية) و(مجدّد المنة الخامسة) الذي أحيا الله به الدّين، ولقّب به (شيخ الحفاظ والإسلام) و(العارف بكلّ فنّ، المتقن)، استجمع علمي الرواية والدّراية، وتفنّن معرفياً فكان موسوعياً وجعل (علم الاعتقاد) منها الأساس، حتى نُقلَ عن الأئمة: «ما رحلَ إلى بغداد بعد الإمام أحمد بن حنبل أحفظ وأفضل من الإمام إسماعيل». فقد أظهر السنّة ونبذ طرائق المتكلمين، ودعا للتمسك بالأمر الأوّل واتباع منهاج النّبوة، وأقام الحجّة وأبان عن المحجّة.

وخبر تأليف الكتاب: أن ابن قوام السنّة أبا عبد الله محمد بن إسماعيل ابتدأ في شرح الصحيح ووضع مبادئه بشرح: (بدء الوحي والإيمان)، ورام فيه الإيجاز مع العناية بما لم يذكره الإمام الخطابي في (أعلام الحديث)، إلا أن المنية قد اخترمته قبل أن يتمّه؛ فأكمّله أبوه الإمام قوام السنّة لينتم به الانتفاع، وكانت محبة الوالد لابنه الصالح سبباً في تصنيف هذا الشّرح العظيم، فكان جلّ الشرح من تصنيفه.

فمن مميزات هذا الشّرح المبارك: العناية بتفسير الحديث وغريبه وضبط ألفاظه، وبيان أوجه الفروق بين روايات الصحيح والترجيح بينها، والإشارة إلى فقه الحديث باستنباط فوائده وأحكامه، مع التزام الاختصار والاقتصار على المقصود بلا إطالة، وله أحياناً تصرفات في ترتيب الأبواب تقديماً وتأخيراً، وزاد على المشروع فصولاً

يستطرد بفوائدها لتكميل مادته من غير إخلالٍ باتِّساق الكتاب ، مع الاهتمام ببيان المناسباتِ للتَّراجم ومطابقتها للأحاديث ، وأيضاً إبرازُ عقيدة أهل السنَّة في مسائل الشُّرح ؛ بالاعتصام بما عليه سَلَفُ الأُمَّة ، مع تعقُّب مَنْ جانبَ الصَّواب من شُراح الصَّحيح ، كذلك تميَّز شرحه بالنَّقل عن المصادر المفقودة: كـ «المناسك الكبير» للإمام الشَّافعي ، والقسم الضَّائع من «صحيح ابن خزيمة» وغيرها ، وتميَّز بأنَّه من أوائل الشُّروح فاعتُبرَ مورداً علمياً لمن أتى بعده من شُراح البخاري ؛ مثل : الكرمانيّ وابن حَجَر العسقلانيّ والعينيّ والقسطلانيّ والسيوطيّ في آخرين .

وأصلُ تحقيق الكتاب : رسالة دكتوراه من كليَّة الشريعة بجامعة القرويين بفاس ، حاصلة على «درجة مشرَّف جداً» ، مع «التَّوصية بالطبع» ، وقد بذلَ محقِّق الكتاب - جزاه الله الجنَّة - جهداً كبيراً مشكوراً في دراسة الكتاب وخدمته ، والتَّعليق عليه والتَّقديم له ، وتثبيت نسبته لمؤلِّفه قوام السنَّة بعد أن فُهرِس خطأً منسوباً لتقيِّ الدِّين الشُّبكي ، وعُدَّ من المفقودات على المكتبة الإسلامية .

وفي الختام : نشكر الشَّيخ : «حاتم بن محمَّد فتح الله» على إكرامنا بمصوِّرة ملوَّنة من (مخطوطة مكناس) كان قد صرَّف همَّته في تصويرها ، فجزاه الله عن العلم وأهله خيراً كثيراً ، كما نتقدَّم بالشُّكر الجزيل للشَّيخ : «سامر بن أحمد شنار» على جهوده العلميَّة في المراجعة والتَّدقيق ، فجزاه ربي جنَّات النَّعيم ، ونسأل الله لهذا المشروع المبارك (أسفار) مزيداً من الفتح والتَّوفيق والبركات لخدمة العلم وأهله ، وأن يكتب للممَّول الكتاب «سعد منصور يوسف الخلفي» أعظم الأجر وأجزله وأوفاه ، وصلى الله على نبينا محمَّد وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

أسفلاً
لنشر تفتيش الكتب والرسائل العاصية
دولة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِلَهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، خَالِقِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ،
وَمُفَضِّلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعَقْلِ وَالدِّينِ، أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نِعَمِهِ
الْمُتَوَالِيَةِ، وَالْآيَةِ الْمُتَكَثِرَةِ، لَهُ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَوْلَى وَأَنْعَمَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، خَاتَمُ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ،
وَمُبْلَغُ أَحْكَامِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ النَّاقِلِينَ أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ
يُحْسِنُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ
وَيُرَكِّبُهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، فَكَانَتْ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ أَحْكَامًا مِنْ أَحْكَامِ
الدِّينِ، مُبَيَّنَةً لِمَا أُنْزِلَ مِنْ كِتَابِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَتَكَفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهَا، إِذْ حِفْظُهَا
هُوَ حِفْظُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١)، فَبَلَّغَ ﷺ كِتَابَ رَبِّهِ أَتَمَّ الْبَلَاغِ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ،
وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَلَمْ يَلْحَقْ بِالرِّفِيقِ الْأَعْلَى حَتَّى تَرَكَهُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ،

(١) سورة النحل، الآية: (٤٤).

وَالطَّرِيقَةَ الْغَرَاءَ، لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ، وَقَامَ صَحَابَتُهُ رِضْوَانُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِهِ بِتَبْلِيغِ سُنَّتِهِ وَأَحْوَالِهِ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، رَاغِبِينَ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ،
عَامِلِينَ بِمَا أُمِرُوا بِهِ مِنْ تَبْلِيغِ الدِّينِ وَبَيَانِ الْكِتَابِ.

ثُمَّ بَرَزَ فِي مَجَالِ حِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عُلَمَاءُ أَجَلَاءُ، وَأَيُّمَةُ أَغْلَامَ، رَحَلُوا فِي
طَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَى مُخْتَلَفِ الْأَمْصَارِ، وَتَحَمَّلُوا فِي سَبِيلِ ذَلِكَ كُلَّ أَصْنَافِ
الْمَشَقَّةِ، وَصَبَرُوا عَلَى ذَلِكَ رُغْمَ بُعْدِ الشُّقَّةِ، وَسَافَرُوا لِلظَّفَرِ بِعُلُوهِ، وَتَحْصِيلِ
مَشْهُورِهِ وَغَرِيبِهِ، وَاجْتَهَدُوا فِي تَذْوِينِ أَخْبَارِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَتَصْنِيفِ آثارِهَا،
وَعَايَنُوا رُؤُوسَهَا وَحَمَلَتَهَا، فَتَبَعُوا أَحْوَالَهُمْ وَسَأَلُوا عَنْهُمْ، فَاخْتَبَرُوا عَدَالَتَهُمْ
وَأَمْتَحَنُوا حِفْظَهُمْ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّنُوا إِلَيْهِمْ سَمِعُوا مِنْهُمْ، وَكُتِبُوا نُسَخُهُمْ بَعْدَ مُعَارَضَتِهَا
بِالْأُصُولِ الْمُتَّفَقَةِ، وَمُقَابَلَتِهَا بِالنُّسخِ الْعُتُقِ الْمُتَّفَقَةِ، وَبِالْعُرَا فِي تَصْحِيحِهَا، إِيغَالاً
مِنْهُمْ فِي التَّبَيُّتِ، وَإِمْعَاناً فِي التَّحْقُقِ وَالتَّوَقُّعِ، ثُمَّ شَرَعُوا يُمَيِّزُونَ صَحِيحَهَا مِنْ
سَقِيمِهَا، وَيُبَيِّرُونَ غَنَّاها مِنْ سَمِينِهَا حِمَابَةً لَهَا مِنْ كُلِّ دَخِيلٍ، وَقَطْعاً لِلطَّرِيقِ عَلَى
كُلِّ مُتَخَرِّصٍ قَاصِدٍ لِلطَّعْنِ فِيهَا بِالتَّخْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، فَحَمَى اللَّهُ بِجُهْدِهِمْ حِيَاضَ
الدِّينِ، وَصَانَهُ مِنْ ثَلَبِ الْقَادِحِينَ، وَتَخْرِيفِ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالِ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلِ
الْجَاهِلِينَ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَيُّمَةِ الْأَفْذَادِ، وَالْجَهَابِذَةِ النَّقَادِ الدِّينِ تَجَرَّدُوا لِلْحَدِيثِ،
وَنَذَرُوا أَعْمَارَهُمْ لِحِفْظِهِ وَجَمْعِهِ، وَبَذَلُوا أَرْقَاتَهُمْ فِي سَبِيلِ صِبَاتِهِ وَنَشْرِهِ: أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، حُجَّةُ الْأُمَّةِ وَإِمَامُ الْأَيُّمَةِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْجُعْفِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبُخَارِيُّ (ت: ٢٥٦ هـ)، فَالَّفَ فِي ذَلِكَ

كِتَابُهُ الْعَظِيمُ الْمَشْهُورُ بِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، أَصَحَّ كِتَابٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مَكَثَ فِي تَهْذِيبِهِ وَتَنْقِيحِهِ زَمَنًا طَوِيلًا، فَصَارَ كِتَابُهُ أَحْسَنَ كُتُبِ الْحَدِيثِ تَضَمِينًا وَأَجْوَدَهَا تَأْلِيفًا، وَأَكْثَرَهَا صَوَابًا، وَأَقْلَهَا خَطَأً، وَأَعَمَّهَا نَفْعًا، وَأَعْوَدَهَا فَايِدَةً، وَأَعْظَمَهَا بَرَكَتًا، وَأَيْسَرَهَا مَوْرِنَةً، وَأَحْسَنَهَا قَبُولًا عِنْدَ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ، وَأَجَلَّهَا مَوْقِعًا عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ^(١).

رَقِدَ انْتَصَبَ ﷺ لِتَدْرِيسِهِ وَبَثَّهُ، فَأَخَذَهُ عَنْهُ تَلَامِيذُهُ كَثِيرُونَ، صَرَبُوا أَكْبَادَ الْإِبِلِ لِسَمَاعِهِ عَنْهُ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ، فَاِنْتَشَرَ كِتَابُهُ فِي مُخْتَلَفِ الْأَمْصَارِ، وَتَنَافَسَ النَّاسُ فِي تَسْمِيْعِهِ وَتَقْلِيدِهِ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ، وَعَوَّلَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْجَوَامِعِ وَالسَّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ، قَرَأُوا الْكَثِيرَ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَاسْتَفَادُوا فِي تَهْذِيبِ كُتُبِهِمْ وَاتِّقَاءِ رُؤَايَاهَا مِنْ كِتَابِهِ، وَيُعَدُّ جَمْعُهُ هَذَا بِحَقِّ أَوَّلِ خُطْرَةٍ فِي التَّأْلِيفِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُجَرَّدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَمَّا وَقَعَ كِتَابُهُ عَنْدهُمْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْعَلِيَّةِ، وَالْمَرْتَبَةِ السَّنِيَّةِ؛ عَكَفَ عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْهُدَى شَرْحًا لِأَحَادِيثِهِ وَتَفْسِيرًا لِأَخْبَارِهِ، وَاسْتِنْبَاطًا لِفَرَائِدِهِ وَنُكْتِهِ، وَتَدْرِيسًا لِعُلُومِهِ، وَاسْتَخْرَجُوا مِنْهُ جَوَاهِرَ الْعِلْمِ وَدُرَرَهُ، فَصَنَّفُوا فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٍ عَدِيدَةً دَبَّجَهَا يَرَاعُ أَيْمَةُ السَّلَفِ الْمَاضِينَ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعُوهُمْ مِنَ الْخَلَفِ الْمَرُضِيِّينَ، وَكَانَ لَهُمُ الشُّفُوفُ فِي مَنَاجِيهِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ، فَتَبَايَنَتْ فِي هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ مَسَالِكُهُمْ، وَاخْتَلَفَتْ فِي بَيَانِ مَعَانِيهَا طَرَائِقُهُمْ، وَتَعَدَّدَتْ فِي ذَلِكَ مَسَارِيرُهُمْ مَا بَيْنَ مُطَوَّلٍ وَمُخْتَصِرٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَصَدَ إِضْوَاحَ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ،

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (١/١٤٧).

وَالْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَامَ بَيَانَ إِعْرَابِهِ وَتَوْضِيحَ مُشْكِلَاتِهِ، وَعَكَّفَ آخَرُونَ عَلَى ضَبْطِ أَسْمَاءِ رُؤَايِهِ وَتَمْيِيزِ أَلْقَابِ رِجَالِهِ، وَانْتَبَرَتْ طَائِفَةٌ لِشَرْحِ مُعْضِلَاتِ تَرَاجِمِ آبَائِهِ، وَاسْتَجَلَّاءِ مَقَاصِدِهَا، وَبَيَانِ أَوْجِهِ مُنَاسِبَتِهَا لِمَا يُسَاقُ تَحْتَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَوَفَّقَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ فَضَرَبَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِسَهْمٍ وَافِرٍ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَا يُعْرَفُ كِتَابٌ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي أَلْفَهَا الْعُلَمَاءُ اهْتَبَلُ بِهِ الدَّارِسُونَ، وَوَقَفُوا جُهُودَهُمْ عَلَيْهِ، وَنَهَضُوا بِهِ مِثْلَمَا فَعَلُوا بِالْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله (١).

وَلَيْتَ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْوُقُوفَ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ بَعْدَ الطَّفَرَةِ الَّتِي عَرَفَتْهَا وَسَائِلُ الطَّبَاعَةِ، وَتَعَدُّدِ دُورِ النِّشْرِ، وَعُكُوفِ كَثِيرٍ مِنَ الدَّارِسِينَ وَالْمُهْتَمِّينَ بِالتَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ عَلَيْهَا تَحْقِيقًا وَتَعْرِيفًا وَإِحْيَاءً وَإِخْرَاجًا، فَلَا تَزَالُ كَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ مَحْجُوبَةً عَنِ الْأَنْظَارِ، تَتَغَدَّى عَلَيْهَا الْأَرْضُ وَتَتَاكُلُ مَعَ تَقَادُمِ الزَّمَانِ، وَهِيَ دَفِينَةٌ بَيْنَ الرُّفُوفِ فِي مُخْتَلَفِ خَزَائِنِ الْمَخْطُوطَاتِ فِي شَتَّى أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، مِمَّا يَسْتَدْعِي ضَرُورَةَ الْاهْتِمَامِ بِهَا، وَالتَّوَجُّعِ إِلَيْهَا وَالتَّنْقِيبِ عَنْهَا، وَالْكَشْفِ عَنْ مَوَاطِنِ حِفْظِهَا وَجَمْعِ نُسخِهَا، وَإِخْرَاجِ مَكْنُونَاتِهَا، ثُمَّ الْعَمَلُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى تَحْقِيقِهَا تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا يَتَنَاسَبُ مَعَ قِيَمَتِهَا الْعِلْمِيَّةِ، وَهَذِهِ الْمُهْمَةُ النَّبِيلَةُ بِنَبْغِي أَنْ تَضطلعَ بِهَا الْمَوْسَسَاتُ الْحُكُومِيَّةُ، وَالْجَامِعَاتُ وَالْمَعَاهِدُ وَالْكُلِّيَّاتُ الدِّينِيَّةُ، وَثُلُوبُهُ مَزِيدَ عَنَايَةٍ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ «هَذَا الْأَمْرُ ضَرِيئَةً عِلْمِيَّةً لَا بُدَّ مِنْ أَدَائِهَا» (٢).

- (١) لمعرفة جُهودِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ يرجع إلى: «إتحاف القاري بمعرفة جُهودِ رِجَالِ الْعُلَمَاءِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لمحمد عصام عرار.
- (٢) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون: (ص: ٦).

وَكَانَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ ، شَرْحُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التِّيمِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٥٣٥ هـ) ، وَالَّذِي صَارَ أَحَدَ مَوَارِدِ الْعُلَمَاءِ الْبَارِزِينَ مِمَّنْ جَاؤُوا بَعْدَهُ كَالْكَرْمَانِيِّ ، وَابْنِ حَجَرٍ ، وَالْعَيْنِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهُمْ بِقِيَمَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ ، وَتَنْوِيهِ بِمَنْهَجِ مُؤَلِّفِهِ فِيهِ ، وَالَّذِي سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، الَّذِينَ لَا يَقْتَصِرُونَ عَلَى أَقْوَالِ مَذَاهِبِهِمْ فِي تَحْقِيقِ الْمَسَائِلِ ، بَلْ تَوَسَّعَ ﷺ فِي ذَلِكَ كَثِيرًا ، حَتَّى شَمِلَ جُلَّ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ ذِكْرًا ، وَأَقْوَالَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِيرَادًا وَخُبْرًا ، مَعَ بَيَانِ أدِلَّةِ كُلِّ ، وَمُنَاقَشَتِهَا عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ وَالتَّحْقِيقِ ، مُسْتَرْشِدًا بِقَوَاعِدِ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالتَّدْقِيقِ ، قَرَدَ الْمَسَائِلَ إِلَى أُصُولِهَا ، وَالْحَقَّ الْأَشْبَاهَ بِنَظَائِرِهَا ، حَتَّى لَكَانَتْ أَمَامَ كِتَابٍ فِيهِ مُقَارَنٌ .

وَإِذَا انْتَقَلَ ﷺ إِلَى شَرْحِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ ، وَتَفْسِيرِ غَامِضِهِ وَمُعْضَلِهِ نَجِدُهُ يَسْتَطِرِدُّ فِيهِ ، وَيَتَنَكَّبُ عَلَيْهِ بِالنُّكْتِ اللَّغَوِيَّةِ ، وَالَّتِي ضَرَبَ فِيهَا بِسَهْمِ رَافِرٍ ، وَأَخَذَ مِنْهَا بِحِظٍّ فَاجِرٍ ، فَتَرَاهُ مُسْتَوْعِبًا كَلَامَ مُتَقَدِّمِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، ثُمَّ يُذِلِّي بِدَلْوِهِ بِمَا يُوَافِقُ حِسَّ الْعَالِمِ الْأَلْمَعِيِّ ، وَالْأَدِيبِ اللَّوْذَعِيِّ .

وَلَا تَخْفَى مَكَانَةُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ التِّيمِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، فَهُوَ مَعْدُودٌ فِي طَبَقَةِ كِبَارِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَالنَّقَدَةِ الْمُتَفَنِّينَ ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ هَذَا ؛ فَضَمَّنَهُ كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ ، وَاللَّطَائِفِ الْإِسْنَادِيَّةِ بِمَا يَشْهَدُ لِعُلُوِّ كَعْبِهِ ، وَرُسُوحِ قَدَمِهِ .

وَهَكَذَا فَقَدْ جَاءَ شَرْحُهُ هَذَا غَنِيًّا وَمُتَنَوِّعًا فِي مَادَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ .

وَلَقَدْ أَكْرَمَنِي الْمَوْلَى ﷺ بِالْوُقُوفِ عَلَى نُسخَةِ خَطِيئَةٍ فَرِيدَةٍ لِهَذَا الشَّرْحِ الْعَظِيمِ، فَاسْتَحَزْتُ اللَّهَ ﷻ فِي الْاِسْتِغَالِ عَلَيْهَا، وَإِخْرَاجِهَا إِخْرَاجاً عِلْمِيّاً كَمَا أَرَادَ مُصَنِّفُهَا ﷻ، وَلَقَدْ كَانَ الْفَضْلُ فِي إِزْشَادِي إِلَى هَذِهِ النُّسخَةِ إِلَى الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ السَّرَّارِ حَفِظَهُ اللَّهُ، إِذْ دَلَّنِي عَلَى مَكَانٍ وَجُودِهَا، وَأَخْبَرَنِي بِأَهَمِّيَّتِهَا.

بَيَّنَّ أَنَّهُ نَبَّهَنِي إِلَى صُعُوبَةِ تَحْقِيقِ نِسْبَةِ هَذَا الْمَخْطُوطِ لِمَوْلَاهُ، إِذِ الْمُثَبِّتُ عَلَى لَوْحَةٍ عُنْوَانِهِ أَنَّهُ لِنَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ ﷻ.

وَسُرَّعَانَ مَا وَقَعَ تَوَجُّيهُهُ هَذَا فِي قَلْبِي، فَقَرَّرْتُ أَنْ أَقُومَ بِهَذَا الْعَمَلِ لِتَبْلِ أَطْرُوحَةِ الدُّكْتُورِ مِنْ كُلِّيةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْقَرْوَيْنِ بِقَاسِ حَرَسَتِهَا اللَّهُ، فَجَلَسْتُ قُرَابَةَ سَنَةٍ وَأَنَا أَبْحَثُ فِي صِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ لِلْإِمَامِ السُّبْكِيِّ ﷻ، حَتَّى اهْتَدَيْتُ أَخيراً - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ - إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ هَذِهِ النِّسْبَةِ لَهُ، وَإِثْبَاتِهَا لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ ﷻ لِأَسْبَابٍ رَأَدَلَةٍ شَرَحْتُهَا بِتَفْصِيلٍ فِي قِسْمِ الدِّرَاسَةِ.

وَقَدْ كَانَ لِتَشْجِيعِ أَسْتَاذِي الدُّكْتُورِ إِدْرِيسَ الْخَرْشَافِي حَفِظَهُ الْمَوْلَى، أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي إِقْدَامِي وَمُتَابَعَةِ سَبْرِي فِي هَذَا الْبَحْثِ، بِمَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ مُسَاعَدَاتٍ وَمُلَاحَظَاتٍ عِلْمِيَّةٍ وَإِدَارِيَّةٍ، بِصَدْرِ رَحْبٍ، وَوَجْهِ طَلْقٍ، وَخُلُقٍ رَفِيعٍ، مِمَّا جَعَلَ كَثِيراً مِنْ صُعُوبَاتِ هَذَا الْبَحْثِ تَذَلُّلاً، فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُبَارِكَ فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ وَأَهَمِّيَّتُهُ

اخْتَرْتُ هَذَا الْمَوْضُوعَ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ أَجْمِلُهَا فِيمَا يَلِي:

* أَوَّلًا: الْحُبُّ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عُمُومًا، وَالرَّغْبَةُ فِي خِدْمَةِ كُلِّ مَا لَهُ عِلَاقَةٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَ الْإِنْدِرَاجُ فِي سِلْكِ أَهْلِهَا، وَالْعَادَةُ الْمُتَقَرَّرَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ شَرَفَ الْعُلُومِ بِشَرَفِ مَعْلُومِهَا، وَفَضْلُهَا بِتَفَاضُلِ مُتَعَلِّقِهَا.

* ثَانِيًا: أَهَمِّيَّةُ الْمَوْضُوعِ بِلَا نِزَاعٍ، فَهَذَانِ عِلْمَانِ مُبَرِّزَانِ، وَقَارِسَانِ مِنْ قُرَّسَانِ الْعِلْمِ:

أَحَدُهُمَا: صَاحِبُ الْأَصْلِ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله، وَكِتَابُهُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ «أَجَلُ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ نَقْلًا وَرِوَايَةً، وَفَهْمًا وَدِرَايَةً، وَأَكْثَرُهَا تَعْدِيلًا وَتَصْحِيحًا، وَضَبْطًا وَتَنْقِيحًا، وَاسْتِنْبَاطًا وَاخْتِبَاطًا، وَفِي الْجُمْلَةِ هُوَ أَصَحُّ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالْمُقْبَلُ عَلَيْهِ بِالْقَبُولِ مِنْ أُمَّةِ الْآفَاقِ، وَقَدْ فَاقَ أَمْثَالَهُ فِي جَمِيعِ الْفُنُونِ وَالْأَنْسَامِ، وَخُصَّ بِالْمَزَايَا مِنْ بَيْنِ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، تَشْهَدُ لَهُ بِالْبَرَاةِ وَالتَّقَدُّمِ الصَّنَادِيدُ الْعِظَامُ، وَالْأَفَاضِلُ الْكِرَامُ»^(١).

وِثَانِيهِمَا: صَاحِبُ الشَّرْحِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَوَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ

(١) مِنْ مُقَدِّمَةِ الْعِلَاقَةِ الْكِرْمَانِي فِي الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِي (٣/١).

النَّبِيُّ ﷺ ، وَهُمَا مِمَّنْ لَا يُتَارَعُ فِي إِمَامَتَيْهِمَا فِي الْعِلْمِ ، وَعُلُوُّ كَتَبَيْهِمَا فِيهِ .

وَعَبَّرَ خَافٍ أَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ قِيَمَةِ أَيِّ كِتَابٍ إِنَّمَا تَتَّبَعُ مِنْ أَهَمِّيَّتِهِ وَشَرَفِ
مُتَعَلِّقِهِ وَمَوْضُوعِهِ ، وَمَوْضُوعُ كِتَابِنَا فِيهِ الْحَدِيثُ وَالسُّنَّةُ ، وَهِيَ الْمَصْدَرُ الثَّانِي
لِلتَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ .

* ثَالِثًا: قِيَمَةُ هَذَا الْعِلْقِ النَّفِيسِ الْعِلْمِيَّةِ ، إِذْ يَحْتَلُّ مَكَانَةً مَرْمُوقَةً بَيْنَ شُرُوحِ
الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ ، مِمَّا حَذَا بِالْعَدِيدِ مِنَ الشُّرَاحِ بَعْدَهُ إِلَى الْإِفَادَةِ مِنْهُ:
يَتَقَلُّونَ عَنْهُ نُحْبَ قَوَائِدِهِ ، وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نُكْتَ قَرَائِدِهِ ، كَالْإِمَامِ الْكِرْمَانِيِّ ، وَالْعَلَّامَةِ
شَمْسِ الدِّينِ الْبِرْمَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ ، وَالْحَافِظِ بَدْرِ
الدِّينِ الْعَيْنِيِّ ، وَالْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ وَغَيْرِهِمْ ﷺ ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانِ
ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الْكِتَابِ .

وَمِمَّا يَزِيدُهُ أَهَمِّيَّةً:

١ - اشْتِمَالُهُ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي سَاقَهَا الْإِمَامُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَنَدِهِ عَنْ
شُيُوخِهِ فِي الْعِلْمِ وَالرُّوَايَةِ .

٢ - حِفْظُهُ لِنُصُوصِ بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي تُعَدُّ فِي حَيِّزِ الْمَفْقُودِ ؛ مِنْهَا مُؤَلَّفَاتُ
فِي الْحَدِيثِ مِثْلَ «كِتَابِ الْجَنَائِزِ» لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ ، وَ«كِتَابِ الْجَنَائِزِ» لِأَبِي الشَّيْخِ
الْأَضْبَهَانِيِّ ، وَ«كِتَابِ الْجَنَائِزِ» لِأَبِي مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيِّ ، وَنَقَلَ ﷺ عَنْ صَحِيحِ ابْنِ
خُزَيْمَةَ فِي الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ ، وَاقْتَبَسَ مِنْ مُصَنَّفِهِ الَّذِي أَفْرَدَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُزَارَعَةِ ،
وَنَقَلَ عَنْ مُصَنَّفَاتٍ أُخْرَى عُنِيَ فِي الْفِقْهِ كِتَابِ «الْمَنَاسِكِ الْكَبِيرِ» لِلْإِمَامِ

المُطَلِّبِي الشَّافِعِيِّ، وَكِتَابِ «الإِمْلَاءِ» لَهُ أَيْضاً رحمته، وَهَذِهِ مِرَّةٌ كَبِيرَةٌ تَمَرَّدَ بِهَا هَذَا السُّفْرُ الْمُبَارَكُ.

٣ - نَقْلُهُ الْكَثِيرَ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَالْأَئِمَّةِ الْمَثْبُوعِينَ، وَعَرَضَهُ آرَاءَهُمْ وَحُجَجَهُمْ بِعَدْلِ وَإِنصَافٍ، وَنَقَلَهَا بَعِيداً عَنِ التَّعَصُّبِ وَالْاِغْتِسَافِ.

* رَابِعاً: ضَرُورَةُ تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ تَحْقِيقاً عِلْمِيّاً يَرْتَكِزُ عَلَى مُقَوِّمَاتِ التَّحْقِيقِ وَالتَّوَثُّيقِ الْعِلْمِيِّ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَهَمِّيَّتِهِ وَمَكَانَةِ مُؤَلِّفِهِ رحمته، وَالتَّسْوِيفِ فِي إِخْرَاجِهِ، وَإِغْفَالِ تَحْقِيقِهِ مُؤَذِّنٌ بِضَيَاعِهِ وَتَلْفِهِ، خُصُوصاً وَأَنَّ لِلْكِتَابِ نُسخَةً وَجِيْدَةً فِيمَا أَعْلَمُ.

* خَامِساً: أَهَمِّيَّةُ جَمْعِ آرَاءِ هَذَا الْإِمَامِ الْعَلَمِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى إِطْهَارِ جُهوْدِهِ فِي الْحَدِيثِ وَعُلُوْبِهِ، وَإِخْرَاجِهَا إِلَى حَيِّزِ الرَّجُودِ، وَفَاءً بِبَعْضِ الدِّينِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ عُلَمَاؤُنَا مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَضِيِّينَ، الَّذِينَ شَرَفَهُمُ اللهُ بِخِدْمَةِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صلوات، وَقَدْ شَاعَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَوْلُهُمْ: «مَنْ وَرَّخَ مُؤَمِناً فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهُ، وَمَنْ قَرَأَ تَارِيحَهُ فَكَأَنَّمَا زَارَهُ»^(١)، لَا سِيَّماً وَأَنَّ قِيَامَ السُّنَّةِ التَّيَمِّيَّ رحمته خَلَفَ مَكْتَبَةً زَاحِرَةً فِي شَتَّى الْعُلُومِ وَمُخْتَلَفِ الْفُنُونِ، وَلَمْ يُصْبِعْ مِنْهَا إِلَّا النَّزْرَ الْيَسِيرَ.

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْتُ لِإِبْرَازِ جُهوْدِ هَذَا الْإِمَامِ الْعِلْمِيَّةِ، وَغَالِبُ

(١) الإِعْلَانُ بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ دَمَّ أَهْلُ التَّوْرِيخِ لِلِسَخَاوِي (ص: ٥١)، وَهَذِهِ هِيَ التَّسْمِيَةُ الصَّحِيحَةُ لِلْكِتَابِ كَمَا فِي مُقَدِّمَتِهِ (ص: ١٦)، وَيَنْظُرْ مَا كَتَبَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْقَتَّاحِ أَبُو عُذَّةٍ فِي «أَرْبَعِ رَسَائِلَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص: ١٤).

المُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ يُرَكِّزُونَ عَلَى عَرْضِ جُهُودِهِ فِي خِدْمَةِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي بَرَزَ فِيهَا
نَجْمُهُ^(١)، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُجَلِّيَ عَنْ بَعْضِ جُهُودِهِ ﷺ فِي مَجَالَاتٍ أُخْرَى فِي الْعِلْمِ
كَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْفِقْهِ وَاللُّغَةِ وَنَحْوِهَا.

لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ رَغِيرُهَا تَقَدَّمْتُ إِلَى كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِفَاسٍ حَرَسَهَا اللَّهُ،
بِمَرُضُوعٍ أَطْرُوحَنِي لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاه: شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، تَأْلِيفُ قَوَامِ
السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّيْمِيِّ (ت: ٥٣٥ هـ)، دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ.



(١) ومن ذلك رسالة قَدَّمَهَا الطَّالِبُ خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُبَارَكٍ الْأَحْمَدِي بِعَتْوَانِ: «جُهُودُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ
أَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي تَقْرِيرِ الْعَقِيدَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ» لِنَيْلِ الْمَاجِسْتِيرِ مِنْ كُلِّيَّةِ الدُّعْوَةِ
وَأَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ، سَنَةِ: ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ، بِإِشْرَافِ الدُّكْتُورِ: سَعْدِ
بْنِ عَلِيِّ الشَّهْرَانِيِّ.

صُعُوبَاتُ الْبَحْثِ

وَأَجْهَتْنِي أَثْنَاءَ كِتَابَتِهِ هَذَا الْمَوْضُوعِ صُعُوبَاتٌ كَثِيرَةٌ، أَذْكَرُ مِنْهَا:

١ - عُسْرُ إِثْبَاتِ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ، خُصُوصاً مَعَ تَوَارِدِ عَدَدٍ مِنْ جِلَّةِ الْمُحَقِّقِينَ الْجَهَّابَةِ كَالْكَتَّابِيِّ رحمته الله عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ رحمته الله، وَقَدْ اسْتَنْزَفْتُ مِنِّي هَذِهِ الْقَضِيَّةَ مُدَّةَ زَمَنِيَّةٍ لَيْسَتْ بِالْقَصِيرَةِ، حَتَّى وَفَّقَنِي اللَّهُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَ لِمَنَّةٍ إِلَى صِحَّةِ إِثْبَاتِهِ إِلَى قَوَامِ السَّنَةِ التَّيَمِي.

٢ - الْاعْتِمَادُ عَلَى نُسخَةٍ قَرِيدَةٍ يَتِمَّةٍ فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ، وَغَيْرُ خَافٍ صُعُوبَةٌ مِثْلُ هَذَا عَلَى الْمُشْتَغِلِينَ بِالتُّرَاثِ، خُصُوصاً وَأَنَّ بِهَا حُرُوماً يَسَبِّبُ الْأَرْضَةَ، وَقَدْ لَحِقَهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّلَاشِي بِفِعْلِ عَوَامِلِ الزَّمَنِ، وَبِهَا بَيَاضَاتٌ فِي مَوَاضِعَ، مِمَّا يَسْتَدْعِي جُهْداً مُضنياً لِإِخْرَاجِ النَّصِّ فِي صُورَةٍ أَقْرَبَ إِلَى مُرَادِ الْمُؤَلِّفِ رحمته الله.

٣ - كَثْرَةُ الثُّقُولِ فِي الْكِتَابِ، وَغَزَاوَةُ الْاِقْتِسَاسِ فِيهِ، وَتَعْوِيلُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى مَصَادِرَ عَنِيْقَةٍ مَفْقُودَةٍ، مِمَّا يَسْتَدْعِي تَأَنُّباً عِنْدَ التَّوَثُّيقِ.

وَوَافَقَ مُدَّةَ اسْتِغَالِي بِتَحْقِيقِ الْكِتَابِ مُعَانَاتِي مِنْ مَرَضٍ عَلَى مُسْتَوَى صَعَامَاتِ الْقَلْبِ، وَمَا صَاحَبَ ذَلِكَ مِنْ آلامٍ قَبْلَ إِجْرَاءِ عَمَلِيَّةِ الْقَلْبِ الْمَفْتُوحِ وَبَعْدَهَا - أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَكْتُبَ لِي أَجْرَهَا - الشَّيْءُ الَّذِي فَرَضَ عَلَيَّ الْاسْتِغَالَ عَلَيْهِ فِي فَرَاتٍ مُتَقَطِّعَةٍ، وَبِجُهْدٍ مُتَقَاوِرٍ.

خُطَّةُ الْبَحْثِ

لَمَّا كَانَ مَوْضُوعُ هَذَا الْبَحْثِ مُؤَلِّفًا مِنْ شِقَّتَيْنِ: شِقٌّ لِلدِّرَاسَةِ، وَشِقٌّ لِلتَّحْقِيقِ؛ فَقَدْ ارْتَأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ بَحْثِي فِي قِسْمَيْنِ: أَفَرَدْتُ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ لِلدِّرَاسَةِ، وَجَعَلْتُ الْقِسْمَ الثَّانِي لِلتَّحْقِيقِ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ يَجِدُ بَيَانَهُ فِي الْآتِي:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: نِسْمُ الدِّرَاسَةِ:

• وَشَتْمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَبَابَيْنِ.

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ؛ فَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى:

- تَقْدِيمِ عَامٍّ لِلْمَوْضُوعِ.

- أَسْبَابِ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ وَأَهْمِيَّتِهِ.

- صُعُوبَاتِ الْبَحْثِ.

- خُطَّةُ الْبَحْثِ.

- شُكْرٍ وَتَقْدِيرٍ.

البَابُ الْأَوَّلُ: وَقَدْ جَعَلْتُهُ لِتَرْجَمَةِ الْإِمَامِ قَوَامِ الشُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله، وَابْنِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ رحمته الله الَّذِي انْتَدَأَ بِهَذَا الشَّرْحِ، وَجَعَلْتُهُ فِي فُصُلَيْنِ:

- الْفُصْلُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيِّ رحمته الله، وَبِهِ سَبْعَةُ مَبَاحِثَ.

- * المَبْحَثُ الأولُ: المُترجمون لَهُ.
 - * المَبْحَثُ الثاني: اسمُهُ ونَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ.
 - * المَبْحَثُ الثالثُ: نشأته وحياته العلمية.
 - * المَبْحَثُ الرابعُ: ثناء العلماء عَلَيْهِ.
 - * المَبْحَثُ الخامسُ: مؤلفاته وأثاره العلمية.
 - * المَبْحَثُ السادسُ: عناية العلماء بكلامه.
 - * المَبْحَثُ السابعُ: عقيدته.
 - * المَبْحَثُ الثامنُ: وفاته.
- الفصل الثاني: تَرْحَمَهُ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، وَفِيهِ خَمْسَةٌ عَشَرَ مَبْحَثًا:

- * المَبْحَثُ الأولُ: المُترجمون لَهُ.
- * المَبْحَثُ الثاني: اسمُهُ، وَكُنْيَتُهُ، وَنَسَبُهُ، وَنِسْبَتُهُ، وَلَقَبُهُ.
- * المَبْحَثُ الثالثُ: مولده.
- * المَبْحَثُ الرابعُ: أسرته.
- * المَبْحَثُ الخامسُ: نشأته العلمية.
- * المَبْحَثُ السادسُ: رِخالاته.
- * المَبْحَثُ السابعُ: شيوخه.



* المَبْحَثُ الثَّامِنُ: تَلَامِيذُهُ.

* المَبْحَثُ التَّاسِعُ: مَثَرَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَتَشَاءُ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ.

* المَبْحَثُ الْعَاشِرُ: عَقِيدَتُهُ.

* المَبْحَثُ الْحَادِي عَشَرَ مَذَهَبُهُ الْفِقْهِيُّ.

* المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: عُلُومُهُ وَمَعَارِفُهُ.

* المَبْحَثُ الثَّلَاثَ عَشَرَ: زُهْدُهُ وَوَرَعُهُ.

* المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: آثَارُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ.

* المَبْحَثُ الْخَامِسَ عَشَرَ: وَفَاتُهُ ﷺ.

الْبَابُ الثَّانِي: خَصَّصْتُهُ لِدِرَاسَةِ الْكِتَابِ، وَجَعَلْتُهُ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

- الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الْكِتَابِ وَنَسَبِهِ، وَقِيَمَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَتَحْتَهُ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

* المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الْكِتَابِ.

* المَبْحَثُ الثَّانِي: إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ ﷺ.

* المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةُ، وَنَقْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ.

- الْفَصْلُ الثَّانِي: خَصَّصْتُهُ لِيَبَيِّنَ مَنَهِجَ الْمُصَنِّفِ ﷺ، وَمَوَارِدِهِ فِي كِتَابِهِ، مَعَ ذِكْرِ

النَّقْدِ الْمَوْجَّهٍ إِلَيْهِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ، وَجَعَلْتُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ:

* المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَنَهِجُ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِهِ، وَقَسَمْتُهُ إِلَى مَطْلَبَيْنِ:

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَنَهِجُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيِّ ﷺ فِي

الجزء الذي شرحه من صحيح البخاري رحمه الله .

المطلب الثاني منهج الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي رحمه الله في إتمامه لشرح ابنه لصحيح البخاري رحمه الله ،
وتشتمل على اثني عشرة مسألة :

- المسألة الأولى : موضوع الكتاب .
- المسألة الثانية : منهج المصنف رحمه الله في ترتيب أحاديث صحيح البخاري في شرحه .
- المسألة الثالثة : منهج المصنف رحمه الله من حيث التطويل والإختصار في شرحه .
- المسألة الرابعة : منهج المصنف رحمه الله في بيان غريب الحديث ، وشرح معانيه .
- المسألة الخامسة : منهج المصنف رحمه الله في شرح أحاديث إجماع الصحيح .
- المسألة السادسة : منهج المصنف رحمه الله في ضبط ألفاظ الحديث .
- المسألة السابعة : منهج المصنف رحمه الله في عرض المباحث النحوية والصرفية ، وإعراب الأحاديث .
- المسألة الثامنة : منهج المصنف رحمه الله في علم الحديث وتخريج الأحاديث وتعليقها .

- المطلب الثاني: ذكر المصادر التي صرح فيها المصنف رحمته الله بذكر اسم الكتاب.

- المطلب الثالث: ذكر المصادر التي نقل منها المصنف رحمته الله ، وأبهم في نقله أسماء المصنفات.

- الفصل الثالث: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق، والمنهج المتبع فيه، وتحتة ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: وصف النسخة المعتمدة في تحقيق المخطوط.

* المبحث الثاني: منهج التحقيق.

* المبحث الثالث: نماذج من المخطوط.

وختمت قسم الدراسة بحاتمة ضمنتها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، مع توصيات أراها نافعة بإذن الله.

القسم الثاني: قسم التحقيق:

وفيه ذكرت النص محققاً، متبعاً في ذلك القواعد المعروفة في هذا الباب، وقد كشفت عن المنهج الذي اتبعته في ذلك في آخر الفصل الثالث كما سبق التنبيه عليه.

وذكرت البحث بمجموعة من الفهارس العلمية التي تقرب الباحث من الاستفادة من هذا الكتاب.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

وَفِي الْخِتَامِ ، فَإِنِّي أَشْكُرُ اللَّهَ ﷻ الَّذِي وَفَّقَنِي لِإِنْتِهَاءِ هَذَا الْبَحْثِ ، وَأَسْأَلُهُ
وَعَلَّهِ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

كَمَا أَشْكُرُ وَالَّذِي الْكَرِيمَيْنِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ إِلَيَّ مِنْ نُصْحٍ وَتَرْبِيَةٍ ، وَأَسْأَلُهُ ﷻ
أَنْ يَرْحَمَ أَبِي وَيُعَلِّيَ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ ، وَأَنْ يَبَارِكَ لِي فِي أُمِّي وَيَحْفَظَهَا عَلَى
مَا لَاقَتْهُ فِي تَرْبِيَتِي وَطَلَبِي لِلْعِلْمِ ، كَمَا أَشْكُرُ زَوْجَتِي أُمَّ عَطَاءَ وَأَبْنَائِي عَلَى مَا
تَحَمَّلُوهُ أَثْنَاءَ إِعْدَادِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ .

وَأَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ ، وَمَزِيدِ الْحَمْدِ وَالْامْتِنَانِ إِلَى أَسْتَاذِي وَشَيْخِي
الدُّكْتُورِ إِدْرِيسَ الْخَرْشَافِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ ، أَسْتَاذِ عُلُومِ الْحَدِيثِ بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ بِقَاسِ ،
لَمَّا أَوْلَاهُ وَبُورِلِهِ مِنْ رِعَايَةٍ نَاصِحَةٍ ، وَتَوْجِيهِ كَرِيمٍ ، مُنْذُ أَوَّلِ دِرَاسَتِي بِقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ
الْعُلْمِيَا بِجَامِعَةِ الْقَرْوِيِّينَ ، وَقَدْ كَانَ لِحُسْنِ مُعَامَلَتِهِ ، وَكَرِيمِ خُلُقِهِ ، وَسَعَةِ عِلْمِهِ ،
وَدِقَّةِ نُصْحِهِ وَتَوْجِيهِهِ ، مَعَ صَدْرِ رَحْبٍ ، وَابْتِسَامَةٍ حَائِيَةٍ ، أَثَرٌ تَالِغٌ فِي إِتْحَارِ هَذِهِ
الرَّسَالَةِ ، فَأَدْعُو الْعَلِيَّ الْكَرِيمَ أَنْ يَكْتُبَ ذَلِكَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ ، وَيُوفِّقَهُ لِمَا يُجِبُّهُ
وَيَرْضَاهُ ، وَيُعَلِّيَ شَأْنَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَيَبَارِكَ فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَعُمْرِهِ وَوَلَدِهِ .

وَالشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِلْإِخْوَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى دَارِ أَسْفَارٍ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِدَوْلَةِ
الْكُوَيْتِ الشَّقِيقَةِ عَلَى جِزْصِهِمْ عَلَى إِخْرَاجِ هَذَا الْعِلْقِ النَّفِيسِ ، وَمَا قَدَّمُوهُ لِي مِنْ
مُسَاعَدَةٍ فِي مُقَابَلَةِ النَّصْرِ ، وَحُسْنِ إِخْرَاجِهِ - وَأَخْصُ بِالذِّكْرِ الدُّكْتُورَ مُحَمَّدَ
الْفُوزَانَ عَلَى حُسْنِ التَّعَاهُدِ ، وَجَمِيلِ الْمُتَابَعَةِ ، وَكَرِيمِ الْخُلُقِ - فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَبَارِكَ
جُهُودَهُمْ وَأَعْمَارَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ .

البَابُ الْأَوَّلُ

تَرْجَمَةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْمِيِّ
وَتَرْجَمَةُ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الشَّيْمِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ
وَفِيهِ فَضْلَانِ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الشَّيْمِيِّ ۝

الْفَصْلُ الثَّانِي: تَرْجَمَةُ قَوَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الشَّيْمِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ ۝

المفصل الأول

ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم إسماعيل بن محمد
ابن الفضل التيمي الأصبهاني رحمته الله

لَمْ تُسَعِفْنَا الْمَصَادِرُ بِتَرْجَمَةٍ وَاقِيَةٍ لِهَذَا الْعَلَمِ رحمته الله ، وَلَمْ أَظْفَرْ بَعْدَ التَّقْصِي
وَالْبَحْثِ الشَّدِيدَيْنِ بِمَنْ أَفْرَدَ لَهُ تَرْجَمَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْعَفْطِيَّ فِي كِتَابِهِ:
«الْمُحَمَّدُونَ مِنَ الشُّعْرَاءِ» ، وَغَالِبًا مَا يَذْكُرُونَ شَيْئًا مِنْ سِيرَتِهِ فِي تَرْجَمَتِهِمْ لِأَبِيهِ
أَبِي الْقَاسِمِ رحمته الله ، وَأَغْلَبُ مَادَّةِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ مَا أَخْرَجَ مِنْ كِتَابِ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى
الْمَدِينِيِّ (ت: ٥٨١ هـ) ، الَّذِي أَلْفَهُ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ قِيَامِ اسْتِنَةِ التَّيْمِيِّ رحمته الله ،
وَيَعْلُبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ قِصَرَ مُدَّةِ حَيَاةِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ خَالَتْ دُونَ شَهْرَتِهِ فِي
الْبُلْدَانِ - وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا فِي بَلَدِهِ أَصْبَهَانَ - وَلِذَلِكَ لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ السَّيَرِ وَالتَّرَاجِمِ
إِلَّا التَّرَزُّ ابِيسِيرَ عَنْ حَيَاتِهِ .

وَسَأَجْعَلُ الْكَلَامَ فِي تَرْجَمَتِهِ مُقْسَمًا إِلَى سَبْعَةِ مَبَاحِثَ:

- أَوَّلُهَا: فِي ذِكْرِ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ .

- ثَانِيهَا: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ ، وَنَسَبُهُ ، وَنِسْبَتُهُ .

- ثَالِثُهَا: نَشَأَتُهُ ، وَحَيَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ .

- رَابِعُهَا: ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ.

- خَامِسُهَا: آثَارُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ.

- سَادِسُهَا: عِنَايَةُ الْعُلَمَاءِ بِكَلَامِهِ.

- سَابِعُهَا: عَقِيدَتُهُ.

- ثَامِنُهَا: وَفَاتُهُ.



الفصل الأول

ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم إسعاعيل بن محمد
ابن الفضل التيمي الأصبهاني رحمته الله

وفيه سبعة مباحث:

- * المبحث الأول: في المترجمين له.
- * المبحث الثاني: اسمه وكُنيته ونسبه ونسبته.
- * المبحث الثالث: نشأته، وحياته العلمية.
- * المبحث الرابع: تده العلماء عليه.
- * المبحث الخامس: آثاره ومؤلفاته.
- * المبحث السادس: عنايته العلماء بكلامه.
- * المبحث السابع: عقيدته.
- * المبحث الثامن: وفاته.

الْبَيْتُ الْأَوَّلُ ذِكْرُ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ

تَنَاولَتِ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَصَادِرِ تَرْجَمَةَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفْرِدْهُ أَحَدٌ بِتَرْجَمَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَأَغْلَبُ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ شَيْئاً مِنْ أَخْبَارِهِ تَعَالَى لَتَرْحَمَهُ وَالِدِهِ أَبِي الْقَاسِمِ رحمه الله، وَنَعَلَ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ رحمه الله مَاتَ مُبَكِّراً قَبْلَ أَنْ يَشْتَهَرَ، خَاصَّةً إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَاتَ وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ سِتُّ وَعِشْرُونَ سَنَةً فَقَطْ، وَفِيمَا يَلِي عَرَصُ لِلْمَصْدِرِ الَّتِي تَرْجَمَتْ لَهُ رحمه الله، وَقَدْ رَتَبْتُهَا حَسَبَ بَيْتِي وَقِيَاتِ أَصْحَابِهَا:

١ - أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ تَلْمِيزُ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ - وَالِدِ الْمُتَرْجِمِ -
(ب: ٥٨١ هـ) رحمه الله فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَفْرَدَهُ لِمَتَاقِبِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ، ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (١١/٦٢٨).

٢ - الْقَفْطِيُّ: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ يُوسُفَ (ت: ٦٤٦ هـ) رحمه الله
فِي كِتَابِهِ: الْمُحَمَّدُونَ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَأَشْعَارُهُمْ رَقْم: (٩٦).

٣ - شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) رحمه الله، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ كُتُبِهِ:

- سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: (٢٠/٨٣).

- تَارِيخُ الْإِسْلَامِ: (١١/٦٢٧).

- تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ: (٥٢/٤).

٤ - عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْإِسْنَوِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت: ٧٧٢ هـ) في كتابه: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ. (٣٦٠/١)

٥ - أَبُو الْعَدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ (ت: ٧٧٤ هـ) في كتابه. طَبَقَاتُ الْمُفْتَاهِ الشَّافِعِيِّينَ: (٥٩٢/٢ - ٥٩٣).

٦ - ابْنُ قَاضِي شُهَبَةَ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت: ٨٥١ هـ) في كتابه طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ: (٣٠٢/١).

٧ - ابْنُ الْعِمَادِ الْحَبِيلِيُّ: عَبْدُ الْحَيِّ بْنُ أَحْمَدَ (ت: ١٠٨٩ هـ) في كتابه: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ: (١٠٦/٤).

٨ - حَاجِي خَلِيفَةُ: مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَاتِبُ حَلَبِي (ت: ١٠٦٨ هـ) في كتابه: كَشَفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ: (٥٤١/١).

٩ - صِدْبِقُ حَسَنُ خَانَ الْقَنُوجِيُّ (ت: ١٣٠٧ هـ) في كتابه: الْحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصَّحَاحِ السَّتَّةِ: (ص: ٣٢٢).

الْبَيْتُ الثَّانِي اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ

هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرِ التِّيمِيِّ الطَّلْحِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ.

الْبَيْتُ الثَّالِثُ نَشَأُهُ وَحَيَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ

وُلِدَ رحمته الله فِي حُدُودِ الْخَمْسِمِائَةِ ^(١).

وَلَمْ تُسَمِّعْنَا الْمَصَادِرُ بِذِكْرِ تَفْصِيلِ كَثِيرٍ فِي نَشَأَتِهِ رحمته الله، بَيِّنَدَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّ نَسْتَنْتِجَ أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ التَّيْمِيَّ رحمته الله قَدْ اعْتَنَى بِوَلَدِهِ عِنَايَةً فَائِقَةً، فَصَرَفَ هِمَّتَهُ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ مِنْ صِبَاهُ، وَرَغَّبَهُ فِي حُضُورِ مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ، وَالنَّهْلِ مِنْ عِلْمِهِمْ، مِمَّا كَانَ لَهُ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي ثِقَافَةِ هَذَا الْعِلْمِ، رُغْمَ حَدَاثَةِ سِنِّهِ، فَهَذَا هُوَ دَا رحمته الله لَمْ يُكْمِلْ بَعْدُ عِقْدَهُ الثَّالِثَ وَقَدْ صَارَ مُقَدِّمًا فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَجَرَيَانِ اللِّسَانِ، وَالْمَقْطُوعُ بِهِ فِي سَنَنِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَادَةً إِلَّا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ حِفْظِ كِتَابِ اللَّهِ، وَقِرَاءَةِ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُسْلِمُ مِنْ عِلْمِ الْفِقْهِ، وَتَحْوِيلِ ذَلِكَ.

وَقَدْ سَتَرَقَفْتَنِي عِبَارَةٌ - إِنَّ صَحَّتْ ^(٢) - ذَكَرَهَا الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله عِنْدَ تَرْجَمَتِهِ لِأَبِيهِ، تَقَطَّعَ بِنُبُوغِ هَذَا الْإِمَامِ، وَتَقَدُّمِهِ فِي مَبَاحِثِ الْعِلْمِ، يَقُولُ رحمته الله:
«وَكَانَ وَالِدُهُ يَرْوِي عَنْهُ، وَدَرَسَ الْفِقْهُ عَلَيْهِ» ^(٣).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٣/٢٠)، وتاريخ الإسلام له (٦٢٧/١١)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (٥٩٢/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣٠٢/١)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٣٦٠/١).

(٢) أقول هذا احترازًا من النصحيف الكثير الذي شوه طبعه كتاب الفقهاء لشافعيين لابن كثير!!

(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩٣/٢).

وَمِثْلُ هَذِهِ الشَّهَادَةِ تَكْفِي لِتَنْوِيهِ بِهِذَا الْعَلَمِ ، وَالْإِشَادَةِ بِهِ ، وَتَكْفِيهِ أَنْ يَتَلَمَّذَ لَهُ أَبُوهُ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِي رحمته الله .

وَيَشْهَدُ لِنُبُوغِهِ وَشِدَّةِ حِرْصِهِ أَنَّهُ أَشَارَ عَلَى وَالِدِهِ الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ رحمته الله أَنْ يَجْمَعَ كِتَابًا فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ، وَكَانَ يَتَعَاهَدُهُ وَيُلِحُّ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، فَقَدْ وَرَدَ فِي آخِرِ النُّسخَةِ الحَطِيَّةِ لِكِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِوَالِدِهِ ، وَالْمَحْفُوطَةِ بِمَكْتَبَةِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ :

« ... وَأَنْ يَتَعَهَّدَ وَلَدِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِرَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ ، وَأَنْ يُنْزِلَهُ الدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ مِنْ جَنَّتِهِ ، فَهُوَ كَانَ السَّبَبَ فِي جَمْعِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَهُوَ رَغْبَتِي فِيهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ » ^(١) .

فَانْظُرْ إِلَى فَضْلِ هَذَا الشَّابِّ رحمته الله ، وَكَمَالِ عَقْلِهِ ، وَبُعْدِ نَظَرِهِ ، كَيْفَ كَانَ سَيًّا فِي تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي عَلَا سَأَلُهُ ، وَسَارَ الدُّسُ بَعْدَهُ بِسِيرِهِ كَمَا سَيَّأَتِي ذِكْرُهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عِنْدَ تَعْدَادِ مُؤَلَّفَاتِ وَالِدِهِ رحمته الله ، وَسَتَبْقَى آثَارُ هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ بِي مَوَازِينَ حَسَنَاتِهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمَنْ دَلَّ عَلَى هُدًى أَوْ حَيْرٍ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ قَاعِهِ .



(١) الْوَرَقَةُ الْأَخِيرَةُ مِنْ مَخْطُوطِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِقَوَامِ السُّنَّةِ النَّيْمِيِّ رحمته الله الْمَحْفُوطَةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ بِرَقْمِ : (٩٤٦ - ٦٥٣) .

الْبَحْثُ الرَّابِعُ ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

لَقَدْ كُنْزُ الثَّنَاءِ وَالْمَدْحِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ قِصَرِ مُدَّةِ حَيَاتِهِ، وَهَكَذَا فَقَدْ شَهِدَ لَهُ الْأَئِمَّةُ بِالْفَضْلِ وَالْعِلْمِ، وَفِيمَا يَلِي عَرَضٌ لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي حَقِّهِ ﷺ، مُرْتَبَةً عَلَى سِنِي وَفَيَاتِ أَصْحَابِهَا:

قَالَ الْقَفْطِيُّ (ت: ٦٤٦ هـ) ﷺ: «مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَافِظِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْفَضْلِ الْأَصْبَهَانِيِّ، كَانَ شَابًّا، وَفَاقَ فِي الْفَضْلِ شُيُوخَ أَهْلِ زَمَانِهِ، لَكِنَّهُ اسْتَوْفَى أَنْفَاسَهُ، وَطُوبَى قِرْطَاسُهُ قَبْلَ أَوَانِهِ، وَفَجَعَ وَالِدُهُ بِشَبَابِهِ، وَلَهُ شِعْرٌ غَزَلِيٌّ»^(١).

وَوَصَفَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) ﷺ يَقُولُهُ: «وَنَشَأَ، وَصَارَ إِمَامًا فِي اللُّغَةِ حَتَّى مَا كَانَ يَتَقَدَّمُهُ كَبِيرٌ أَحَدٌ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ وَالذِّكَاةِ، وَكَانَ أَبُوهُ يُفَضِّلُهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي اللُّغَةِ وَجَرَيَانِ اللِّسَانِ»^(٢).

وَأَثْنَى عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ (ت: ٧٧٤ هـ) ﷺ، وَبَيَّنَ مَقَامَهُ فِي الْعُلُومِ

(١) المحمدون من الشعراء وأشعارهم للقفطي (رقم: ٩٦).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨٣/٢٠)، وقد نقل هذه العبارة كُلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذَا الْإِمَامَ كَابِنِ كَثِيرٍ فِي مَطَبَعَاتِ الْمُفَهَّمِ الشَّافِعِيِّ (٥٩٢/٢ و ٥٩٣)، وَابْنِ قَاضِي شُهْبَةِ (٣٠٢/١) وَابْنِ الْعِمَادِ فِي شُدْرَاتِ الذَّهَبِ (١٠٦/٤) مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ.

الشَّرْعِيَّةُ ، فَقَالَ عَنْهُ : «وَكَانَ وَالِدُهُ يَزِيْرِي عَنْهُ ، وَدَرَسَ الْفِقْهَ عَلَيْهِ» (١) .

وَقَالَ كَمَا لَّهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ : «فَاضِلٌ ، لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ» (٢) .

وَهَذَا الشَّاءُ الْعَطِرُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ يُوكِّدُ مَنْزِلَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ الرَّفِيعَةَ ، وَيُشْهِدُ لِعُلُوِّ كَعْبِهِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ ، وَيَقْطَعُ بِتَقَدُّمِ هَذَا الْإِمَامِ وَرِيَاسَتِهِ ، حَتَّى إِنَّهُ بَرَّ أَقْرَانَهُ ، وَفَاقَ أَسْنَانَهُ ، وَلَوْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عُمُرًا أَطْوَلَ لَطَبَّقَتْ شُهْرَتُهُ الْأَقَانُ ، وَلَسَارَ بِذِكْرِهِ النَّاسُ فِي كُلِّ الْأَقْطَارِ .

وَقَدْ اشتهَرَ هَذَا الْإِمَامُ الْعَلَمُ ﷺ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، عَلَى لَرُغْمِ مِنْ حَدَاثَةِ سِنِهِ ، وَلَهُ شِعْرٌ غَزَلِ أَوْرَدَهُ الْقَفْطِيُّ ﷺ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (٣) : [مِنْ الطَّرِيبِ]

أَحَقُّا خَلِيلِي أَنْتَ أَوَّلُ نَاكِبٍ ❖ عَنِ الْعَهْدِ تَجْمُؤُنِي وَتَهْجُرُ جَانِبِي
أَتَرْضَى خَلِيلِي أَنَّ قَلْبِي نُهْبَةٌ ❖ تَعَاوَرَهَ أَيْدِي النَّوَى وَالنَّوَابِ
يَدُ الدَّهْرِ لَا صَحَّتْ رَمَيْي بِأَسْهُمٍ ❖ نَسِيتُ لَهَا مَا فَوَّقَتْ بِالْحَوَاجِبِ

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا : [مِنْ الطَّرِيبِ]

هَوَى الْبَيْضِ لَا يُجْدِي عَلَى الْمَرْءِ طَائِلًا ❖ وَإِذْمَانُ شُرْبِ الرِّيحِ يَجْنِي الْغَوَائِلَا
وَكَمْ تَبْتَغِي أَنْ تَعْدِلَ الدَّهْرَ دَائِيًا ❖ وَدَهْرُكَ أَوْلَى أَنْ يَرَى لَكَ عَذْلَا
وَمَا الْعُمُرُ وَالْأَيَّامُ إِلَّا وَسَائِطَا ❖ جُعِلْنَ إِلَي نَيْلِ الْمَعَالِي وَسَائِلَا

(١) طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/٥٩٢ - ٥٩٣) .

(٢) معجم المؤلفين لكحالة (٩/٦١ - ٦٢) .

(٣) المحمَّدُونَ مِنَ الشُّعْرَاءِ لِلْقَفْطِيِّ (رقم: ٩٦) .

النبى الحامس آثاره ومؤلفاته

اشتهر الإمام أبو عبد الله عليه السلام بكثرة تواليفه رغم صغر سنه، وقد شهد له بذلك مترجموه، فمن ذلك:

قول الذهبي رحمته الله: «أملى جملة من شرح الصحيحين، وله تصانيف كثيرة مع صغر سنه»^(١).

وقال ابن قاضي شهبة عند ترجمة أبيه: «له شرح صحيح البخاري وشرح صحيح مسلم، وكان ابنه شرع فيهما، فمات في حياته، فأتتهما»^(٢).

وقال كحالة رحمته الله عند ذكره: «فاضل، له تصانيف كثيرة»^(٣).

وقال الذهبي أيضاً: «وقد شرع في الصحيحين»، فأملى من شرح كل واحد منهما صدراً صالحاً، وله تصانيف كثيرة مع صغر سنه»^(٤).

قلت: والذي سماه مترجموه من مؤلفاته:

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٣/٢٠).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٠٢/١).

(٣) معجم المؤلفين لكحالة: (٦١/٩ - ٦٢).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي: (٦٢٧/١١).

- شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ رحمه الله ، وَاسْمُهُ: «التَّخْرِيرُ» ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ
كَالتَّوْرِيِّ وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ وَالسُّيُوطِيِّ رحمه الله (١) .

- شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله ، وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَنِ الْكِتَابَيْنِ
مَعًا عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مُؤَلِّفَاتِ أَبِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمه الله ، وَتَعْلِيلِ عَدَمِهِمَا مِنْ
كُتُبِ أَبِيهِ .

وَبَعْدَ وَفَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمه الله كَانَ وَالِدُهُ يَرْوِي عَنْهُ وَجَادَةً (٢) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمه الله : «وَكَانَ وَالِدُهُ يَرْوِي عَنْهُ ، وَدَرَسَ الْفِقْهَ عَلَيْهِ» (٣) .

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ تُشِيرُ مَبْنَحَ مَعْرِفَةِ رِوَايَةِ الْآبَاءِ عَنِ الْإِبْنَاءِ ، فِي عِلْمِ
مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ .



(١) سيأتي عند ذكر هذا الكتاب بيان مَنْ نَقَلَ عَنْهُ

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٣) .

(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/٥٩٢ - ٥٩٣) .

البحث الثامن عناية العلماء بكلامه

على الرغم من موته صغيراً ، وعدم إكماله لمؤلفاته ؛ فإن العلماء نقلوا بعضاً من كلامه ﷺ في بعض قضايا العلم ، ولا يعرف هل هو من شرحه على صحيح الإمام مسلم ، أو من غيره من المصنفات التي كتبها ﷺ ، ولا نعلم عنها شيء ، اللهم إلا ما يستفاد من كلام الحافظ الذهبي السابق . «وله تصانيف كثيرة مع صغر سنه» .

* والعمدة في ذكر هذه الثقول كتاب «صفات رب العالمين» ، للإمام شمس الدين بن المحب المقدسي (ت : ٥٧٨٩هـ) ، وسأورد لها هنا ليتعرف القارئ الكريم على القيمة العلمية لهذا العلم ﷺ .

* قال المحب المقدسي ﷺ : «وفي حديث أبي موسى عن النبي ﷺ :
(يُخَفِّضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ) : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ : فِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ ، وَإِثْبَاتُ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلُّهُ مِنَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ رَفَعَ الْقِسْطَ إِثْبَاتٌ لِلْحَوَرِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِزَالََةَ الْعَدْلِ شَرٌّ ، وَهُوَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ مُبَحَّاهُ» (١) .

* وفيه أيضاً : «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَافِظِ إِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ : «وَقَدْ

(١) صفات رب العالمين ، لابن المحب المقدسي (١٣٤٠/٤) .

حكى عن أبي عاصم السبلي أنه كان يقول في تأويل هذا الحديث: إن ذلك
تصريح بفتح في غير لرائس كمنه ما يُخَيَّل إلى الإنسان الشيء على خلاف ما هو
به. فهو هذه الشيء على الحقيقة، ولم أخذ هذا في نفسه المعروفة^(١)

• وفيه: «قوله محمد بن الحسن إسماعيل التميمي: «ليس المعنى به المولى
الذي هو كلام الله. بل المراد به أيضاً أخبار رويته، يزورها عن رسول الله
وتصديقه. ويُشيدونها، إنيهم، والقراء بمعنى المقرء، أي يقرءون عندهم شيء
يخبرونهم. ويصدقونها من عند أنفسهم»^(٢).

• وفيه أيضاً: «قال محمد بن الحافظ التميمي: «والظاهر أن لبداً في قوله
قوله [مرسل]

نعمرك ما نذري الطوارق بالحصى ۞ وَلَا رَا حِرَاتُ الطَّبْرِ مَا اللَّهُ صَبِيحُ
قل الإسلام، فإنه لم يقل بعد الإسلام إلا بيئين فيما روي^(٣).

من المحدث المقدسي. قلت: لعله يعني بالبيئين من قوب ليد [من خبر]
دعيب الدين يعانر بي أكافهم ۞ وَتَقِيْتُ فِي حَلْفٍ كَجِلْدِ الْأَخْرَبِ
يَتَأْكَلُونَ بِلَادَةً وَمَشْحَةً ۞ وَيَعَابُ قَائِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْعَبْ^(٤)

(١) صفات رب العالمين، لابن المحجب المقدسي (٤/١٤٩٢).

(٢) صفات رب العالمين، لابن المحجب المقدسي (٤/٣٦٦).

(٣) صفات رب العالمين، لابن المحجب المقدسي (٤/١٣٣١). والبيت في ديوان ليد (ص: ١٧٧).

والرواية فيه:

لَعَمْرُكَ مَا نَذَرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى

(٤) ديوان ليد (ص: ١٥٣)، والرواية في البيت الثاني:

يَتَأْكَلُونَ مَنَاءً وَخِيَانَةً



الْبَيْتُ السَّابِعُ عَقِيدَتُهُ



سَقَتْ الإِشَارَةُ إِلَى ضَيَاعِ جُلِّ مُصَنَّفَاتِ هَذَا الْإِمَامِ ، وَهِيَ مَظَنَّةُ بَيَانِ
عَقِيدَتِهِ ، وَقَدْ دَأَبَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ الْجَادَّةِ الْمَسْلُوكَةِ ، وَهِيَ الْكُشْفُ عَنْ
مُعْتَقِدِ الرَّجُلِ مِنْ خِلَالِ مُصَنَّفَاتِهِ ^(١) .

لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَشِفَّ الْمَعَالِمَ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ خِلَالِ
مَا شَرَحَهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله - وَإِنْ كَانَ شَيْئًا قَلِيلًا - وَقَبْلَ ذَلِكَ أَقُولُ :

الطَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُحَمَّدًا كَانَ عَلَى مَنَهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ
الْإِعْتِقَادِ ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ :

أَوَّلُهَا : حِرْصُ وَالِدِهِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبَوِيِّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ رحمه الله مَعْدُودٌ مِنْ
الْأَيْمَةِ الْكِبَارِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالسَّلَامَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَمُؤَلَّفُهُ فِيهِ - الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ
الْمَحَبَّةِ - خَيْرُ بُرْهَانٍ .

وَقَدْ جَرَتْ سُنَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَلْقِينِ أَبْنَائِهِمُ الْمُعْتَقَدَ الصَّحِيحَ ، لِأَهَمِّيَّتِهِ فِي
اسْتِقَامَةِ حَيَاةِ الْفَرْدِ فِي الدُّنْيَا ، وَنَجَاتِهِ فِي الْآخِرَةِ ، ثُمَّ لِعَظَمِ الْخَطَأِ فِيهِ ، وَخُطُورَةِ
الْحَيْدَةِ عَنْ مَنَهْجِ الْأَسْلَافِ فِي تَقْرِيرِ مَبَاحِثِهِ .

(١) ينظر في ذلك كتاب ضوابط الجرح والتعديل عد الحافظ الذهبي جمعا ودراسة لمحمد الثاني بن
عمر بن موسى (١٣٩/١) .

وثانيها: ثناء الأئمة عليه عموماً، والعادة المعلومّة عندهم ألا يطلقوا ألقاب الثناء والإمامة والتقدم في العلم، إلا على من عرف بصحة العدالة، ولزوم الطريقة المثلّى في باب أصول الديانة.

وثالثها: مدح الأئمة طريقته تنصيصاً في بعض المسائل التي نقلوها عنه في تعاريف مصنفاتهم؛ فهذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمته الله يثنى عليه في مبحث مهم من مباحث الاعتقاد، هو مبحث الإيمان، خاصة عند كلامه عن الفرق بين الإسلام والإيمان فقال رحمته الله: «وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي الأصبهاني، وابنه شارح مسلم، وغيرهما أن المختار عند أهل السنة أنه لا يطلق على السارق والزاني اسم مؤمن كما دلّ عليه النص»^(١).

ونقل عنه تلميذه شمس الدين بن المحجب المقدسي المعروف بالصائغ (ت: ٧٨٩هـ) نقولاً طيبة في كتابه: «صفات رب العالمين»، ومن جملة ذلك كلام له فيه الرد على القدرية، وقد سبق إيرادُه في المبحث السابق.

ورابعها: - وهو أصرحها - كلامه في التفريق بين مسمى الإسلام والإيمان وفقاً لجمهور أهل السنة، فقد أشبع فيه القول في الجزء الذي شرحه من صحيح البخاري، وقد ذكرته كاملاً عند حديثي عن علوم والده، فليُنظر هناك.

وقرّر مذهب أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه؛ فقال رحمه الله: «والأدلة التي ذكرها أن الإيمان يزيد وينقص بمحل من القراءة والصدائس

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥٩/٧).

فَوْقَهُ مَحَلٌّ^(١).

فَهَذِهِ أَدِلَّةٌ تَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ سَلَامَةِ مُعْتَقِدِ هَذَا الْإِمَامِ، وَلِزُومِهِ فِيهِ مَنْهَجُ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.



(١) (ص: ٧١)

الْبَيْتُ السَّابِعُ وَفَاتُهُ

مَاتَ ۞ بِهَمْدَانَ، سَنَةً سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً
وَاسِعَةً^(١).



(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٧/١١)، والبر له أيضا (٨٣/٢٠)، وحيقات الشافعية لابن قاضي شبة (٣٠٢/١)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩٣/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٠٦/٤).

الفصل الثباني

ترجمة قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل
التيمي الأصبهاني

وفيه خمسة عشر مبحثاً:

- * المبحث الأول: في المترجمين له.
- * المبحث الثاني: اسمه ونسبه ونسبه وكنيته وألقابه.
- * المبحث الثالث: ولادته.
- * المبحث الرابع: أسرته.
- * المبحث الخامس: نشأته العلمية.
- * المبحث السادس: رحلاته.
- * المبحث السابع: شيوخه.
- * المبحث الثامن: تلاميذه.
- * المبحث التاسع: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه.

✽ الْمَبْحَثُ الْعَاشِرُ: عَقِيدَتُهُ.

✽ الْمَبْحَثُ الْحَادِي عَشَرَ: مَذْهَبُهُ الْفِقْهِيُّ.

✽ الْمَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: عُلُومُهُ وَمَعَارِفُهُ.

✽ الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ عَشَرَ: زُجْدُهُ وَوَرَعُهُ وَعِبَادَتُهُ.

✽ الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: أَثَارُهُ وَمَوْلَقَاتُهُ.

✽ الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: وَفَاتُهُ ﷺ.



الفصل الثنائي

ترجمة قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الشمي الأصبهاني

تَنَاولْتُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَصَادِرِ حَيَاةَ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالدُّرَاسَةِ
وَلِتَرْجَمَةٍ، كَمَا أَفْضَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْمُعَاصِرِينَ فِي سَرْدِ شَيْءٍ مِنْ سِيرَةِ هَذَا
الْإِمَامِ وَحَيَاتِهِ، بَيِّدَ أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ مِنْهُمْ كَانَ يَنْقُلُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ، فَجَاءَ كَلَامُهُمْ فِي غَالِيهِ
مُتَطَابِقًا، وَقَدْ حَاوَلْتُ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنْ أَسْتَوْعِبَ جَوَابَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ حَيَاةِ الْإِمَامِ
قَوَامِ السُّنَةِ الشَّمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَنْ أَسْتَذِرَكَ مَا فَاتَ هَؤُلَاءِ، فَجَعَلْتُهُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ
مَبْحَثًا كَمَا يَلِي:

– الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ.

– الْمَبْحَثُ الثَّانِي: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَنَسَبَتُهُ وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبُهُ.

– الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: وَلَادَتُهُ.

– الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: أَسْرَتُهُ.

– الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ.

– الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: رِحَالَتُهُ.

- المَبْحَثُ السَّابِعُ: شُيُوحُهُ.
- المَبْحَثُ الثَّامِنُ: تَلَامِيذُهُ.
- المَبْحَثُ التَّاسِعُ: مَنَزَلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ.
- المَبْحَثُ الْعَاشِرُ: عَقِيدَتُهُ.
- المَبْحَثُ الْحَادِي عَشَرَ: مَذْهَبُهُ الْفِقْهِيُّ.
- المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: عُلُومُهُ وَمَعَارِفُهُ.
- المَبْحَثُ الثَّالِثُ عَشَرَ: زُهْدُهُ وَوَرَعُهُ وَعِبَادَتُهُ.
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: آثَارُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ.
- المَبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: وَفَاتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.



النبى الأول في المترجمين له

•••••

تَنَاولْتُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَصَادِرِ حَيَاةَ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله بِالْإِسْرَافَةِ
وَالْتَرْجُمَةِ، وَمَا غَرَضُ فِيمَا يَلِي لِلْمَصَادِرِ الَّتِي تَرْجَمَتْ لَهُ مُرْتَبَةً حَسَبَ سِنِي
وَقِيَاتِ أَصْحَابِهَا:

١ - أَبُو زَكْرِيَاءَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنْذَةَ (ت: ٥١١ هـ) رحمته الله فِي
كِتَابِ «الطَّبَقَاتِ»، ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٨٢/٢٠)، وَ«تَارِيخِ
الْإِسْلَامِ» (٦٢٨/١١).

٢ - أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ (ت: ٥٨١ هـ) رحمته الله - وَمَوْ يَلْمِذُ الْحَاظِ أَبِي الْقَاسِمِ
التَّيْمِيِّ وَقَدْ أَقْرَدَ جُزْءًا فِي تَرْجَمَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ
(٦٢٤/١١).

٣ - أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ (ت: ٥٨٢ هـ) رحمته الله فِي كِتَابِهِ: «الْأَنْسَابُ»
(١٢٠/٢ - ١٢١) وَفِي كِتَابِ: «التَّخْيِيرِ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٤٣٣/١ - ٤٣٤).

٤ - ابْنُ الْجَوَازِيِّ (ت: ٥٩٧ هـ) رحمته الله فِي كِتَابِهِ: «اسْتَنْظَامُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ
وَالْأُمَمِ» (٩٠/١٠).

٥ - عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّافِعِيُّ (ت: ٦٢٢ هـ) رحمته الله فِي كِتَابِ: «التَّدْوِينُ

في أختار قرابين» (٣٠١/٢ - ٣٠٣).

٦ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّهِيرُ بِأَنَّ نَقْطَةً (ت: ٦٢٩ هـ) في كتابه: «التَّقْيِيدُ لِمَعْرِفَةِ رُؤَاةِ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ» (٢٥٢/١ - ٢٥٣).

٧ - أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ، الْمَعْرُوفُ بِأَنَّ الْأَيْبَرَ الْجَزْزِي (ت: ٦٣٠ هـ) في كتابه:

- الثَّنَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ (٣٠٩/١ - ٣١٠).

- وَالْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ (٨٠/١١).

٨ - ابْنُ الْمُسْتَوْفِي (ت: ٦٣٧ هـ) في كتابه: «تَارِيخُ إِزْبِلَ»، الجزء الثاني (ص: ٢١٦).

٩ - أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ الْبَافِغِيُّ الْيَمَانِيُّ (ت: ٦٥٤ هـ) في كتابه: «الْجَنَابِ وَعِبْرَةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ حَوَادِثِ الزَّمَانِ» (١٠٧/٨).

١٠ - ابْنُ الْفُوطِي (ت: ٧٢٢ هـ) في: «مَجْمَعُ الْأَدَابِ فِي مُنْجَمِ الْأَلْقَابِ»، الجزء الرابع: الْقِسْمُ الرَّابِعُ: (ص: ٧٦٨).

١١ - ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْحَنْبَلِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّمَشَقِيُّ (ت: ٧٤٤ هـ) في كتابه: طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ (٥٠/٤ - ٥٥).

١٢ - شَمْسُ الدِّينِ الذَّمِّيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) في كتابه:

- «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٦٢٣/١١ - ٦٢٨).



- «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٨٠/٢٠ - ٨٨).

- «تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ» (٧٠/٤ - ٧٥).

- «دَوَلُ الْإِسْلَامِ» (٥٥/٢).

- «الْمُعِينُ فِي طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص: ١٥٧).

- «الْعَبَرُ فِي خَبَرِ مَنْ عَبَّرَ» (٤٤٦/٢ - ٤٤٧).

- «الْمُقْتَنَى فِي سُرُودِ الْكُتُبِ» (ص: ٥٥).

- «الْمُسْتَبَيَّةُ فِي الرِّجَالِ» (ص: ١٩١).

١٣ - ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ (ت: ٧٥١ هـ) ﷺ فِي كِتَابِهِ:

- «اجْتِمَاعُ الْجَبُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى غَرَوِ الْمُعْطَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»، (ص: ١٣٤ -

- ١٣٥).

- «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ» كَمَا فِي مُخْتَصَرِهِ لِابْنِ

الْمَوْصِلِيِّ (١١١٠/٤ و ١٢٢٢).

١٤ - صَالِحُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفْدِيُّ (ت: ٧٦٤ هـ) ﷺ فِي كِتَابِهِ:

«الْوَافِي بِالْوَقَائِتِ» (٢٠٨/٩ - ٢١١).

١٥ - عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْإِسْنَوِيُّ (ت: ٧٧٢ هـ) ﷺ فِي كِتَابِهِ:

«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» (٣٥٩/١ - ٣٦١).

١٦ - الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ) ٥

في كتابه:

- «البداية والنهاية» (٣٢٨/١٦).

- «طبقات الفقهاء الشافعيين» (٥٩١/٢ - ٥٩٤).

١٧ - ابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢ هـ) ٥ في كتابه: «توسيع

المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأسابيهم وألقابهم وكناهم» (٥٣٤/٢ - ٥٣٥)

١٨ - ابن قاصي شهاب: أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت: ٨٥١ هـ) ٥

في كتابه: «طبقات الشافعية» (٣٠١/١ - ٣٠٢).

١٩ - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) ٥

في كتابه: «تبصير المشتبه بتخريب المشتبه» (٣٧٠/١ - ٣٧١).

٢٠ - جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ) ٥ في كتابه:

«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (٢٦٧/٥).

٢١ - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: (ت: ٩١١ هـ) ٥

في كتابه:

- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (٤٥٥/١).

- «طبقات الحفاظ» (ص: ٤٦٣ - ٤٦٤).

- «طبقات المفسرين» (ص: ٣٧).

٢٢ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْدِيُّ (ت: ٩٤٥ هـ) رحمه الله في كتابه: «طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ» (١/١١٢ - ١١٤).

٢٣ - مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَاتِبُ حَلَبِيِّ الْمَشْهُورِ بِحَاجِّي خَلِيفَةِ (ت: ١٠٦٨ هـ) رحمه الله في كتابه: «كَشْفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ»، (١/٢١١ و ٤٤٢ و ٥٤١ و ٥٤٥ و ٥٥٧ و ٥٧١ و ٥٧٥) و (٢/١٤٠٤).

٢٤ - عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْبَلِيُّ الشَّهِيرُ بِابْنِ الْعِمَادِ (ت: ١٠٨٩ هـ) رحمه الله في كتابه: «شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ» (٤/١٠٥ - ١٠٦).

٢٥ - الرَّوْدَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ السُّوسِيُّ (ت: ١٠٩٤ هـ) رحمه الله في كتابه: «صِلَةُ لِحْلَفٍ بِمَوْصُولِ السَّلَفِ» (ص: ٣٨٧).

٢٦ - الْأَدْنَةُ وَي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ رحمه الله - مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ - فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ» (١/١٦٦ - ١٦٨).

٢٧ - إِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ (ت: ١٣٣٩ هـ) رحمه الله في كتابه: «هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَآثَارُ الْمُصَنِّفِينَ» (١/٢١١).

٢٨ - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَتَّانِيُّ (ت: ١٣٤٥ هـ) رحمه الله في كتابه: «الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ فِي بَيَانِ الْمَشْهُورِ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ الْمُسَرَّفَةِ» (ص: ٤٣، ٥٨).

٢٩ - خَيْرُ الدِّينِ الزَّرْكَوَلِيُّ (ت: ١٣٩٠ هـ) رحمه الله في كتابه: «الْأَعْلَامُ»: (١/٣٢٢ - ٣٢٣).

٣٠ - عُمرُ رَضَا كَحَالَةٍ (ت: ١٤٠٨هـ) في كِتَابِهِ «مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ»
(٢٩٣/٢).

٣١ - كَاذِل بُرُوكُلْمَانٍ فِي كِتَابِهِ: «تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ»: (٣٩/٦ - ٤٠).



الْبَيْتُ الثَّانِي

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَنِسْبَتُهُ وَكُنْيَتُهُ وَأَلْقَابُهُ

❁ اسْمُهُ:

اتَّفَقَتِ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَرَجَمَتْ لِلتِّيمِيِّ عليه السلام عَلَى أَنَّ اسْمَهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرٍ. وَلَمْ يَرِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ ^(١).

❁ نَسَبُهُ وَنِسْبَتُهُ:

يُنْسَبُ الْإِمَامُ التِّيمِيُّ عليه السلام إِلَى الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه - أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَبِذَلِكَ أَجْمَعَتِ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَرَجَمَتْ لَهُ عَلَى هَذَا النَّسَبِ فَيَقُولُونَ فِيهِ: التِّيمِيُّ الطَّلُجِيُّ.

فَالتِّيمِيُّ: نَسَبُهُ إِلَى قَبِيلَةِ بَنِي تَيْمٍ ^(٢)، وَهِيَ قَبِيلَةٌ نَتَسَبُّ إِلَى بَنِي تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فِهْرٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، وَإِلَيْهَا يَنْتَسِبُ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

(١) ينظر: المصادر السابقة في المبحث الأول.

(٢) ينظر: جمهرة النسب للكلبي (ص: ٧٨)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص: ١٣٥) ونهاية الأرب في أنساب العرب للقميشتدي (ص: ١٧٩).

وَالطَّلَحِيُّ: نِسْبَةٌ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ بْنِ
سَعْدِ بْنِ تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ رضي الله عنه.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ رضي الله عنه (١): «وَالِدَتُهُ مِنْ أَوْلَادِ طَلْحَةَ رضي الله عنه»
وَزَادَ فِي مَوْطِنِ آخَرَ (٢): «إِنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لَهُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ، وَابْنُ أُخْتِ النَّوْمِ
مِنْهُمْ».

وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ التَّيْمِيُّ رضي الله عنه نَفْسُهُ فِي آخِرِ تَرْجَمَةِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ طَلْحَةَ
ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فِي كِتَابِهِ «سِيرُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ»، بِقَوِيهِ (٣): «لِأَنَّ وَالِدَتِي رضي الله عنه
مِنْ أَوْلَادِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ».

وَتُجْمَعُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ كَذَلِكَ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى مَدِينَةِ أَصْبَهَانَ (٤)، فَيَقُولُونَ فِي
نِسْبَتِهِ: الْأَصْبَهَانِيُّ.

● كُنْيَتُهُ:

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَمَتْ لَهُ أَنَّ كُنْيَتَهُ رضي الله عنه: أَبُو الْقَاسِمِ.

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ اللَّفْتَوَائِيُّ (ت: ٥٣٦ هـ) رضي الله عنه (٥): «نَبَرِي

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١).

(٢) ينظر: التدوين في أخبار قزوين لبراعبي (٣٠٢/٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٨٢/٢٠).

(٣) سير السلف الصالحين لأبي القاسم التيمي رحمه الله (٢٢٢/١).

(٤) أصبهان ويقال: أصبهان مدينة من مدن فارس، من كبار المدن وأحسنها، تخرج منها علماء كثيرون.

في مختلف العلوم. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٢٠٧/١ - ٢٠٨).

(٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (٣٠٢/٢).

الاسم والكنية، قرشي الحسب والنسب.

ولم تسعف المصادر السالفة عن سبب تكتيه بهذه الكنية، ولا ذكرت أحداً من ولده بهذا الاسم.

• لقبه:

اشتهر الإمام أبو القاسم التيمي رحمه الله بين العلماء بعدة ألقاب منها

١ - الجوزي^(١): ومعناه: الطائر الصغير، وقد ذكروا عنه أنه كان يكره هذا اللقب.

قال أبو سعيد السمعاني^(٢): «الجوزي: يضم الجيم، ولواو الساكنة، وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى شتينين:

أحدهما: عرف بهذه النسبة أستاذك وشيخنا وإمامنا أبو القاسم، وسمعت أنه كان يكره هذه النسبة، وجوزي: الطائر الصغير يلسان أهل أصفهان، ويقال يمزج للفروج الصغير. جوزة بالعجمية، وكان أهل أصفهان يقولون: شيخ إسماعيل جوزي، يعرف بذلك، ولولا شهرته بين أهل بلده بهذه النسبة ما ذكرتها...».

(١) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣٠٢/٢) واللباب لابن الأثير (٣٠٩/١)، والرافعي بالوفيات للصفدي (٢٠٨/٩) وتاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٦/١١)، وتصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (٣٧٠/١) وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٥٣٤/٢)، وبغية الرعاة للسيوطي (٤٥٥/١)، وطبقات المفسرين للداودي (١١٢/١).

(٢) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢).

٢ - قَوَامُ لِسْنَةٍ^(١):

قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمته الله ^(٢): «الْمُلَقَّبُ قَوَامُ السَّنَةِ».

وَالْقَوَامُ: يَكْسِرُ الْقَافَ مِنْ قَوْبِهِمْ: هَذَا قَوَامُ الدِّينِ، وَقَوَامُ الْحَقِّ، أَيُّ: الَّذِي يَقُومُ بِهِ، وَيُقَالُ: قَوَامُ الشَّيْءِ: نِظَامُهُ وَعِمَادُهُ^(٣).

وَيَكْثُرُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ ضَبْطُهُ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ؛ عَلَى رِزَنِ الْمُبَالَغَةِ (قَوَامُ السَّنَةِ)، وَلَمْ أَحِذْ مَنْ ضَبَطَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْحُرُوفِ.

لَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ إِذِ الْعَالِبُ فِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَلْقَابِ أَنْ تَكُونَ عَلَى رِنَةٍ (فِعَالٌ)، كَقَوْلِهِمْ: عِمَادُ الدِّينِ، وَشِهَابُ الدِّينِ، وَضِيَاءُ الدِّينِ، وَنَحْوُهَا، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ الْقِيَاسُ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ^(٤).

وَلَعَلَّهُ رحمته الله لُقِّبَ بِهِ لِمَا اشْتَهَرَ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ بِالسَّنَةِ وَالذَّبِّ عَنْهَا، وَقَمْعِ الْبِدْعَةِ

(١) ينظر: التدوين في أخبار قروين للراعي (٣٠٢/٢)، والتنميد لاس بقطة (٢٥٢/١)، ومعجم ابن الفوطي الجزء ٤ (ص: ٧٦٨)، تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٣/١١) وتذكرة الحفاظ له (١٢٧٧/٤) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩١/٢).

(٢) تاريخ الإسلام (٦٢٣/١١).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٩٧٨/٢)، ومفاتيح اللغة لاس فارس (٤٣ ٥).

(٤) ثم وقفت أخيراً على مقال للدكتور لشحاتة محمد الطراني المعري بعنوان «نقل قوام السنة لصن عقدي نهي عن أبي جعفر النحاس (ت: ٥٣٣٨) على لإيهام، وتصحيح وقم في تعيين محققه عليه» نشرته مجلة مجموعة المخطوطات الإسلامية، العدد ١٥ - ١٦، محرم وصفر ١٤٤٠هـ، (ص: ١٧٣)، ضبط به لقب الإمام عني وفق ما ذكرت، فقال حفظه الله: «كرر القاف وفتح الواو؛ على ما هي السحح الوثقى من كتبه، وهو الأوفق في العربية وإن لم يجز في الأسماء وبحرها قياساً». فالحمد لله أولاً وآخرها.

حَتَّى صَارَ عِلْمًا عَلَيْهِ.

٣ - قِوَامُ الدِّينِ^(١):

وَهَذَا اللَّقْبُ قَرِيبٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَهُنَاكَ الْقَبْ أُخْرَى أُطْلِقْتُ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ الْعَلَمِ ذَكَرَهَا الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ،
مِنْهَا: شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَالْحَافِظُ، وَالْإِمَامُ، وَشَيْخُ الْحَفَافِ^(٢).



(١) انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني (ص: ٤٣) ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٢٩٣) وتاريخ الأدب

العربي لبروكلمان (٦/٣٩ - ٤٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٨)، وتاريخ الإسلام (١١/٦٢٣).

الْبَيْتُ الثَّالِثُ وَلَادَتُهُ

اِخْتَلَفَتْ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَرْجَمَتْ لِلتَّيْمِيِّ رحمته الله فِي تَأْرِيخِ وَلَادَتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ^(١):

❖ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ (٤٥٧ هـ) وَهُوَ قَوْلُ الْكَثِيرِينَ مِمَّنْ تَرْجَمُوا لَهُ.

❖ الثَّانِي: أَنَّ وَلَادَتَهُ كَانَتْ سَنَةَ (٤٥٨ هـ)، وَهَذَا الْقَوْلُ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَرْوِينَ - عَلَى السَّكِّ - فَقَالَ^(٢): «وُلِدَ سَنَةَ سَبْعِ أَوْ ثَمَانِ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ».

❖ الثَّالِثُ: أَنَّ وَلَادَتَهُ كَانَتْ سَنَةَ (٤٥٩ هـ)، ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٣)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٤)، وَابْنُ تَعْرِي بِرْدِي^(٥).

وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، لِلْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

- أَوَّلُهَا: إِنَّ مِنْ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ أَبَا سَعْدِ السَّمْعَائِيِّ وَهُوَ تَلْمِيزُ التَّيْمِيِّ،

(١) قال محقق كتاب المحجة في بيان المحجة (٣١/١): (ولد الحافظ إسماعيل سنة (٤٥٧ هـ) بانفاق المترجمين لحياته)!! قلت: وفي هذا مُجَازَفَةٌ لَا تَخْفَى.

(٢) التدوين في أخبار قزوين (٣٠٣/٢).

(٣) الكامل في التاريخ (٨٠/١١).

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩٠/١٠).

(٥) النجوم الزاهرة (٢٦٧/٥).

فَهُوَ أَعْرَفُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

- وَثَانِيَهُمَا: إِنَّ الْحَافِظَ أَبَا مُوسَى الْمَدِينِيَّ رحمته الله نَقَلَ عَنِ الثَّمِيمِيِّ رحمته الله قَوْلَهُ ^(١):
«سَمِعْتُ مِنْ عَائِشَةَ الْوَزَكَائِيَّةِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ» .

وَعَائِشَةُ الْوَزَكَائِيَّةُ رحمته الله تُوفِيَتْ سَنَةَ (٤٦٠ هـ) بِلَا خِلَافٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ
تَكُونَ وَلَادَتُهُ رحمته الله إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

- وَثَالِثُهَا: قَوْلُ الْحَافِظِ الدَّهَبِيِّ رحمته الله ^(٢): «أَقْدَمُ سَمَاعِهِ مِنْ مُحَمَّدٍ الطَّهْرَانِيِّ
صَاحِبِ ابْنِ مَنْهَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّينَ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ» .
وَهَذَا يُقَوِّي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَيُؤَكِّدُهُ .

- وَرَابِعُهَا: إِنَّ مِنْ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَنْ حَدَّدَ وَلَادَتَهُ بِأَيُّومِ وَالشَّهْرِ،
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَزِيدِ ضَبْطٍ، فَيَقْدَمُ قَوْلُهُمْ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ .

قَالَ الدَّهَبِيُّ رحمته الله ^(٣): «وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ فِي تَاسِعِ شَوَّالٍ» .
وَقَالَ جَمَالَ الدِّينِ الْإِسْهَاقِيُّ رحمته الله ^(٤): «وُلِدَ تَاسِعَ شَوَّالٍ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ
وَأَرْبَعِمِائَةٍ» .

وَأَمَّا قَوْلُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ فِي كِتَابِهِ: «تَارِيخُ قَرْوِينَ»، فَقَدْ ذَكَرَهُ كَمَا تَقَدَّمَ

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٤)، وسير أعلام السلا للذهبي (٨١/٢٠) .

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٢/٢٠)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٢٧٨) .

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٣) .

(٤) طبقات الشافعية للإسنوي (١/٣٥٩) .

عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ يَجْزِم بِهِ، فَلَا يُقَدَّم عَلَى الْمَجْرُومِ بِهِ.

وَأَمَّا الْمُؤَرِّخُ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته الله، فَقَدْ اضْطَرَبَ فِي تَحْدِيدِ وَلَادَتِهِ، فَقَدْ حُدِّدَ فِي الْمُنتَظَمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سَنَةِ (٤٥٩ هـ)، ثُمَّ جَزَمَ فِي كِتَابِهِ: «لِلْبَابِ فِي تَهْنِيبِ الْأَنْسَابِ» بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَحَدَّدَ وَلَادَتَهُ سَنَةَ (٤٥٧ هـ) ^(١).



(١) الباب في تهنيب الأنساب لابن الأثير (١/٣١٠).

الْبَيْتُ الرَّابِعُ أُسْرَتُهُ

لَقَدْ عَاشَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ عليه السلام فِي وَسْطِ أُسْرَةٍ اشْتَهَرَتْ بِالْعِلْمِ وَعُرِفَتْ بِهِ، مِمَّا كَانَ لَهُ أَكْبَرُ الْأَثَرِ فِي صَقْلِ الْإِمَامِ عليه السلام وَتَوْعِهِ فِي الْعِلْمِ مُنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِهِ. قَابُوهُ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدٌ، كَانَ مِمَّنْ اشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ، وَعُرِفَ بِالصَّلَاحِ وَالزَّهَادَةِ، وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ ابْنُهُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي كِتَابِهِ «سِيرُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ»، وَبِهِ حَتَمَ الْمُتَرْجِمِينَ فِيهِ، وَدَكَرَ طَائِفَةً مِنْ أَخْتَارِهِ وَكَرَامَاتِهِ، وَوَصَفَهُ بِالْخُشُوعِ وَالصَّلَاحِ وَالْوَرَعِ^(١).

وَعَظَّمَ مِنْ أَمْرِ أَبِي جَعْفَرٍ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي الْحِزِّ الَّذِي خَصَّصَهُ لِتَرْجَمَةِ شَيْخِهِ أَبِي الْقَاسِمِ، وَوَصَفَهُ بِالْوَرَعِ وَالصَّلَاحِ، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى ابْنَ مَنْدَه قَوْلَهُ^(٢): «أَبُو جَعْفَرٍ عَفِيفٌ دِينٌ، لَمْ نَرِ مِثْلَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآمَانَةِ إِلَى وَقْتِنَا، قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْمُطَفَّرِ بْنِ شَبِيبٍ، وَسَمِعَ مِنْ سَعِيدِ الْعَيَّارِ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ».

وَأُمُّهُ: يَنْتَهِي نَسَبُهَا إِلَى الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُهَا فِي كِتَابِهِ «سِيرُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» فِي تَرْجَمَةِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ طَلْحَةَ

(١) ينظر: سير السلف الصالحين للإمام أبي القاسم التيمي (٤/ ١٣٥٣ - ١٣٥٤).

(٢) التاريخ الإسلامي للذهبي (١١/ ٦٢٤).

ابن عبيد الله رحمه الله، إِذْ خَتَمَهَا بِقَوْلِهِ ^(١): «هَذَا آخِرُ مَا اتَّفَقَ ذِكْرُهُ فِي الْوَقْتِ فِي نَفْسِ طَلْحَةَ وَسِيرَتِهِ، وَلَمْ أَطَوِّلْ مَحَافَةَ الْمَلَالَةِ، مَعَ وَلَوْ عَيَّ بِذِكْرِ فَضْلِهِ، لِأَنَّهُ وَالْمَنِيِّ رحمه الله مِنْ أَوْلَادِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هِيَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رحمه الله». ^(٢)

وَرَوْجَتُهُ: أُمُّ الضُّيَاءِ عَاشُورَاءُ بِنْتُ الْأَدِيبِ الْوَرْكَانِيِّ، مُحَدَّثَةٌ مَشْهُورَةٌ، عُرِفَتْ بِطَلَبِ الْحَدِيثِ، وَأَحَازَ لَهَا مَشَاطِيعُ بَلَدِهَا، وَرَوَتْ الْأَجْزَاءَ، وَتَلَمَّذَ بِحِلَّةٍ غَضِرَهَا، وَكَانَتْ رحمته الله صَالِحَةً وَرِعَةً، ذَكَرَهَا السَّمْعَانِيُّ رحمته الله فِي الْأَنْسَابِ فَقَالَ ^(٣): «أُمُّ الضُّيَاءِ عَاشُورَاءُ بِنْتُ الْأَدِيبِ الْوَرْكَانِيِّ، رَوْجَةُ أَسَدَيْنَا وَسَيِّدَتُنَا الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظِ، سَمِعْتُ مِنْهَا جُزْءَ لَوْثَيْنِ، يَرْوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَاحَةَ الْأَبْهَرِيِّ».

وَوَلَدَهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ - الَّذِي تَقَدَّمَ تَرْحَمَتُهُ، وَقَدْ ذَكَرْتُ قَبْلَ مَوْتِهِ فِي الْعِلْمِ وَتَأَثَّرَ أَبِيهِ بِرَفَائِهِ ^(٤).

وَلَهُ بِنْتُ. تُكْنَى أُمُّ يَحْيَى، وَهِيَ رَوْجَةُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ الثَّقَفِيِّ، أَبِي الْعَرَجِ الْأَصْهَانِيِّ ^(٥).

وَسِبْطُهُ. يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ الثَّقَفِيِّ (ت: ٥٨٤ هـ)، رَوَى عَنْ جَدِّهِ

(١) سير السلف الصالحين لأبي القاسم التيمي (٢٢٢/١).

(٢) ينظر: الأنساب للسمعاني (٥٩٣/٥).

(٣) ينظر ما تقدم في الفصل الأول.

(٤) تاريخ إربل لأبي المسوفي، القسم الثاني ص. (٢٢٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٥٥/٤).

أَبِي الْقَاسِمِ كَثِيرًا^(١).

وَلَهُ أَخَوَانُ:

أَحَدُهُمَا: يُكْنَى: أَبَا الْمُرْجَى، وَاسْمُهُ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ، وَيُعْرَفُ بِالزُّبَيْبِيِّ، يَنْبَتُهُ إِلَى بَيْعِ الزُّبَيْبِ، سَمِعَ أَبَا عَمْرٍو بْنَ مَنْدَه، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ (٥٤٩ هـ)^(٢).

وَالثَّانِي: يُكْنَى أَبَا الْوَفَاءِ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ فِي تَرْجَمَةِ أَبِيهِ فِي كِتَابِهِ سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ^(٣).

وَلَهُ أُخْتُ: تُسَمَّى: سُبَيْتَةُ، حَدَّثَتْ بِالْإِجَازَةِ عَنْ ظَفَرِ بْنِ دَاعِي بْنِ مَهْدِي الْعَمَرِيِّ الْعَلَوِيِّ^(٤).

وَكَانَ عَمُّهُ لِأُمِّهِ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُصْعَبٍ، مِنْ أَمْثَلِ أَهْلِ أَصْبَهَانَ، وَكَانَتْ لَهُ أَوْقَافٌ كَثِيرَةٌ فِي الْبَلَدِ^(٥).

هَذَا مَا تَبَسَّرَ لِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ مِنْ أَسْرَةِ الْحَافِظِ قِوَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ

ﷺ

(١) ينظر: تاريخ إربل لابن المستوفي، القسم الثاني ص ٢٢٧، والعبر للذهبي (٢٥٤/٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٨٢/٤).

(٢) ينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني (٦٦٩/٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٣٣٢/٤ - ٣٣٣).

(٣) سير السلف الصالحين لأبي القاسم التيمي (١٣٥٤/٤).

(٤) متبه: بضم الأول وبمثنائين فوق مفتوحتين، بينهما مشاة نحت ساكة وينظر. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٥٥/٥).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١).

الْبَيْتُ الْخَامِسُ نَشَأَةُ الْعِلْمِيَّةِ

لَقَدْ كَانَ لِلْأُسْرَةِ الَّتِي تَرَعَّرَ فِيهَا أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ رحمته الله أَكْبَرُ الْأَثَرِ فِي بُرُوعِهِ، فَقَدْ نَشَأَ فِي بَيْتٍ يَمُوجُ بِالْعِلْمِ، مَشْهُودٌ لَهُ بِالشَّرَفِ وَالسُّؤْدَدِ، مَعْرُوفٌ بِالصَّلَاحِ وَالذِّيَانَةِ، وَقَدْ حَرَّصَ أَبُوهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى تَنْشِئَتِهِ نَشَأَةً صَالِحَةً مُنْذُ نَعُومَةِ أَطْفَارِهِ، وَكَانَ يُخَضِّرُهُ إِلَى مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ صِبَاهُ.

وَلَعَلَّ النَّقْلَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ سَابِقاً عَنْ لِحَافِظِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ رحمته الله أَنَّ الْإِمَامَ التَّيْمِيَّ رحمته الله سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ الْوُرْكَانِيَّةِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنَوَاتٍ، كَافٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَبْكِيْرِهِ فِي الطَّلَبِ، وَهَذِهِ السُّرَّةُ هِيَ أَقْلُ مَا قِيلَ فِي الْعُمُرِ الَّذِي يُجْزَى فِي تَحْمِلِ الْحَدِيثِ.

وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الَّذِي قَدِمَ أَصْهَانَ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ ^(١)، فَيَكُونُ عُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ خَمْسَ سِنَوَاتٍ.

وَسَمِعَ مِنْ مُحَمَّدٍ الطَّهْرَانِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ ^(٢)، رَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ حِينَئِذٍ عَشْرُ سِنَوَاتٍ.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٢/٢٠)، وتذكرة الحفاظ له أيضا (١٢٧٨/٤).

وَهَذِهِ الثَّقُولُ تَدُلُّ دِلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى حِرْصِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ وَالِدِ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ رحمهما الله وَعِنَايَتِهِ بِابْنِهِ، وَالْحِرْصِ عَلَى إِحْضَرِهِ مَجَالِسَ الْعِلْمِ وَسَمَاعِ الْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ صِبَاةٍ.

بَلْ إِنَّ حِرْصَ الْوَالِدِ أَبِي جَعْفَرٍ رحمهما الله لَمْ يَقِفْ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ، وَإِنَّمَا تَجَاوَزَهُ إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَقِي لَهُ الشُّبُوحَ، فَيَرْغَبُهُ فِي حُضُورِ مَجَالِسٍ مَنْ عُرِفَ بِالدِّيَانَةِ وَالِاتِّقَانِ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ حُضُورِ مَجَالِسٍ مَنْ غُمَزَ بِي عَدَالَتِهِ، أَوْ طُعِنَ فِي حِفْظِهِ، فَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ رحمهما الله عَنْ أَبِي سَعْدٍ لِسَمْعَانِيٍّ يُلَمِّذُ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ رحمهما الله قَالَ ^(١): «سَأَلْتُ أَبَا الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(٢)، فَسَكَتَ سَاعَةً، وَتَوَقَّفَ فَرَأَجَعْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعَ الْكَثِيرَ، وَخَالَفَ أَبَاهُ فِي مَسَائِلَ، وَأَعْرَصَ عَنْهُ مَشَيْخُ الْوَقْتِ، وَمَا تَرَكَنِي أَبِي أَسْمَعُ مِنْهُ، كَانَ أَخُوهُ خَيْرًا مِنْهُ».

وَقَدْ سَارَ الْإِمَامُ قِيَامُ السَّنَةِ التِّيمِيِّ رحمهما الله عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ، فَأَمَضَى حَيَاتَهُ فِي تَخْصِيلِ الْعِلْمِ وَطَلَبِ الْحَدِيثِ، وَالتَّفَقُّهِ عَلَى جِلَّةِ مَشَايخِ بَلَدِهِ أَصْبَهَانَ قَبْلَ أَنْ تُتَوَقَّ نَفْسُهُ إِلَى الرَّحْلَةِ.



(١) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٦٨/٣)، وسير أعلام النبلاء له أيضا (٣٥٣/١٨).

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني (ت: ٤٧٠ هـ) رحمهما الله.

تنظر مرجعته في: السير للذهبي (٣٤٩/١٨) فما بعدها، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢٤٢/٢) والعبير للذهبي (٢٧٤/٣)، وشدرات الذهب لابن العماد (٣٣٧/٣ - ٣٣٨).

البحث الساريس

رحلاته

تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِمَامَ قَوَامَ السُّنَّةِ أَبَا الْقَاسِمِ التَّيْمِيَّ كَانَتْ لَهُ عِنَايَةٌ بِلِقَاءِ الرُّجَالِ
وَالشُّيُوخِ، وَالسَّمَاعِ مِنْهُمْ، وَلَقَدْ سَارَعَ مُنْذُ وَفَتْ مُبَكَّرٍ مِنْ عُمُرِهِ إِلَى أَخْذِ الْحَدِيثِ
عَنْ عُلَمَاءِ أَصْبَهَانَ وَمُحَدِّثِيهَا، وَبَعْدَ أَنْ اشْتَدَّ عُودُهُ، نَافَتْ نَفْسُهُ إِلَى الرُّحْلَةِ فِي
طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ - وَالرُّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ سُنَّةٌ مِنْ سَلَفٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ -
وَكَانَتْ هِمَّةُ طُلَّابِ الْحَدِيثِ مُنْصَبَةً عَلَى هَذَا الْجَانِبِ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهَا الْإِمَامُ التَّيْمِيُّ
بِحَظٍّ وَابِرٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله: «وَسَمِعَ بَعْدَهُ بِلَادٍ»^(١).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَسَمِعَ بَعْدَهُ مَدَائِنَ»^(٢).

وَوَصَفَهُ بِالرُّحْلَةِ وَالتَّنَوُّافِ فِي عَوَاصِمِ الْعِلْمِ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله: «وَرَحَلَ
وَطَوَّفَ، وَجَالَ وَصَتَّفَ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي رحمته الله: «سَافَرَ الْبِلَادَ»^(٤).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٢٨٧/٤).

(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩١/٢).

(٤) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٢٦٧/٥).

وَمِنَ الْبِلَادِ الَّتِي دَخَلَهَا الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّنِيمِيُّ وَسَمِعَ بِهَا:

١ - بَغْدَادُ:

قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمته: «وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ، فَأَذْرَكَ أَبَا نَضْرٍ الزَّيْنِيَّ، وَهُوَ أَكْبَرُ شَيْخٍ لَهُ، فَسَمِعَ مِنْهُ، وَمِنْ عَاصِمِ الْأَدِيبِ، وَمَالِكِ الْبَائِيَّاسِيِّ، وَالْمَوْجُودِينَ» (١).

وَقَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ وَالِدِي يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بِالْعِرَاقِ مَنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ وَيَفْهَمُهُ غَيْرَ اثْنَيْنِ: إِسْمَاعِيلُ الْجَوْزِيُّ بِأَصْبَهَانَ، وَالْمُؤْتَمِنُ السَّاجِيُّ بِبَغْدَادَ» (٢).

وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ عَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ الْجَلِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ كُوتَاه (ت: ٥٥٣ هـ) قَوْلَهُ: «سَمِعْتُ أَيْمَةَ بَغْدَادَ يَقُولُونَ: مَا رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ بَعْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَحْفَظُ وَأَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامِ إِسْمَاعِيلَ» (٣).

٢ - نَيْسَابُورُ:

قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمته: «وَرَحَلَ إِلَى نَيْسَابُورَ، فَسَمِعَ أَبَا نَضْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ سَهْلٍ السَّرَّاجَ، وَعُثْمَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمَحْمِيَّ وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ خَلْفٍ، وَجَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَحْمُشٍ» (٤).

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٣/١١)، ويقارن بالتقييد لابن نقطة (٢٥٢/١)، وسير أعلام

النبلاء للذهبي (٨٠/٢٠)، والوافي بالوفيات للصغدي (٢٠٨/٩).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٥/١١)، وسير أعلام النبلاء (٨٢/٢٠).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٣/١١ - ٦٢٤).

وَقَالَ فِي مَوْطِنِ آخَرٍ: «سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ مِنْ خَلْفِ الشُّيرَازِيِّ، وَأَبَا نَصْرِ مُعَمِّدٍ
أَبْنِ سَهْلِ السَّرَّاحِ، وَعِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَاحِدِيِّ وَأَقْرَانِهِمْ سَيِّدَابُورَ»^(١).

٣ - الرَّيُّ

قَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ رحمته الله: «بِالرَّيِّ أَبَا بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ الْخَطِيبِ،
وَحَمَماً كَثِيراً يَطُولُ دُخْرُهُمْ»^(٢).

٤ - قَرْوِينَ

وَتَجَرَّدَ الرَّافِعِيُّ يَمِينُ دَخَلَ بِلَادَ قَرْوِينَ، وَسَمِعَ مِنْ مَشَابِجِهَا، فَقَالَ: «
وَرَدَ قَرْوِينَ، وَسَمِعَ بِهَا مِنْ أَبِي مَنْصُورِ الْقُومِيِّ سُنَنَ بْنِ مَحَاةٍ بِقَرَابَتِهِ فِي
الْجَمِيعِ سِتَّةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَسَمِعَ بِهَا أَيْضاً، مُحَمَّدَ بْنَ يَرْجِيَةَ
نَحْرَجِي، وَالرَّاقِدَ بْنَ الْخَلِيلِ»^(٣).

٥ - مَكَّةُ

وَلَمَّا بَشَّرَ اللَّهُ لَهُ أَذَاءَ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، دَخَلَ مَكَّةَ، وَسَمِعَ مِنْ لَيْثِهِ مِنْ أَمِيرِ
الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ بِهَا، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «سَمِعَ بِمَكَّةَ، وَجَارَ بِهَا سِتَّةَ»^(٤).

وبعد هذه الرحلة الواصلة، عاد الإمام قوام السيرة الأصبهاني إلى نبيه

(١) سير أعلام السلا، (٨١/٢٠)، ويطر الأسباب للسمعاني (١٢٠/٢).

(٢) الأسباب للسمعاني (١٢٠/٢).

(٣) التلويح في أخبار قزوین للرافعي (٣٠٢/٢).

(٤) يطر تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١) وسير أعلام السلا، له أيضا (٨١/٢٠) وذكرنا سابقاً
له أيضا (١٢٧٨/٤).

أَصْبَهَانَ، وَقَدْ أَقَامَ بِهَا نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً بَعْدَ الْخُمْسِمِائَةِ، يُعَلِّمُ النَّاسَ فُنُونَ الْعِلْمِ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ^(١).

وَهَكَذَا تَكُونَتْ لِهَذَا الْإِمَامِ مَلَكَتُهُ عِلْمِيَّةٌ، وَصَارَ يَغْرِضُ مَا أَخَذَهُ عَنْ شُيُوخِهِ بِتَلَدِهِ بِمَا تَلَقَّاهُ فِي رَحْلَتِهِ، وَفِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَلَاءٌ لِهَذِهِ النُّقْطَةِ:

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «سَمِعْتُ أَسْتَاذِي الْإِمَامَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظَ بِأَصْبَهَانَ يَقُولُ: كُنْتُ أَسْتَفِيدُ مِنْ أَبِي سَهْلٍ غَانِمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْحَافِظِ، وَأَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ فِي صِغَرِي، فَلَمَّا كَبُرْتُ وَسَافَرْتُ، عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَ مَا اسْتَفَدْتُ وَتَعَلَّمْتُ مِنْ أَبِي سَهْلٍ خَطَأً، مِنْهَا: أَنِّي سَأَلْتُهُ عَنْ نِسْبَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَبَّارِ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ السَّجَزِيِّ، فَقَالَ لِي: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى إِبَارِ النَّخْلِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُؤَبِّرُ النَّخْلَ، ثُمَّ عَرَفْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُنْسَبُ إِلَى عَمَلِ الْإِبَرِ»^(٢).

إِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ تُبَيِّنُ الْمُنْهَجَ الَّذِي كَانَ يَسْلُكُهُ التَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ حَاطِبٍ لَيْلٍ، بَلْ تَمَيَّزَ بِالنَّقْدِ وَالتَّمْحِصِ لِكُلِّ مَا يَتَلَقَّاهُ وَيَسْمَعُهُ مِنْ مَشَايِخِهِ، وَتُظْهِرُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى قَائِدَةً مِنْ فَوَائِدِ الرَّحْلَةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ.

(١) ينظر: التدوين في أخبار قزوين للراعي (٣٠٢/٢)

(٢) الأنساب للسمعاني (٦٩/١).

الْبَيْتُ السَّابِعُ شُيُوخُهُ

إِنَّ عَصْرَ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله يُعَدُّ مِنْ أَزْهَى الْمُصَوِّرِ فِي
اِتِّسَارِ الْعِلْمِ، وَبِالْخُصُوصِ عِلْمُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فَقَدْ عَاصَرَ هَذَا الْإِمَامَ
كَثِيرًا مِنْ مُحَوِّلِ الْعُلَمَاءِ، وَأَذْرَكَ عَدَدًا مِنْ صِبَا رِفْقَةِ الْحَدِيثِ وَتُقَادِهِ، وَكَانَ رحمته الله ذَا
هِمَّةٍ عَالِيَةٍ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَسَاعَدَهُ تَرْحَالُهُ وَتَنَقُّلُهُ فِي الْبِلَادِ عَلَى مِلَافَةِ الْعَبِيدِ
مِنَ الْمَشَايِخِ الْبَارِزِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ، فَاجْتَمَعَ لَهُ رحمته الله جَمْعٌ غَفِيرٌ مِنْ
الْمَشَايِخِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَرْجَمَتْ لَهُ إِلَّا النَّزْرَ
الْيَسِيرَ مِنْهُمْ.

وَقَدْ قَامَ الدُّكْتُورُ كَرَمُ بْنُ حِلْمِي بْنِ فَرَحَاتٍ مُحَقِّقَ كِتَابِ: «سِيرِ السَّلَفِ
الصَّالِحِينَ» لِلْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ، بِجُهْدٍ مُبَارَكٍ، فَجَمَعَ مَشِخَةً
الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ، فَبَلَغَ بِهِمْ زُهَاءَ ثَمَانِينَ شَيْخًا، بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ يَبْقَى ضَيْلًا
بِالْمُقَارَنَةِ بِمَا فِي كُتُبِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ الْمَطْبُوعَةِ، إِذْ لَوْ جُرِدَتْ لَأَسْتَدْرَكَ
أَضْعَافُ هَذَا الْعَدَدِ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ رحمته الله عِنْدَ ذِكْرِهِ لِمَشَايِخِ التَّيْمِيِّ رحمته الله: «وَحَمْعًا كَثِيرًا يَطُولُ
ذِكْرُهُمْ» (١).

(١) الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢).

وَمَأْقُصِرُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ عَلَى ذِكْرِ ثَلَاثِينَ شَيْحًا مِنْ شُيُوحِ الْبَارِزِينَ ، مُرْتَبِينَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ، وَمَأْنَبُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سِيرِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ بِاخْتِصَارٍ ، فَمِنْهُمْ:

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَضْبَهَائِيِّ الْقَفَّالِ ، أَبُو إِسْحَاقَ الطَّيَّانُ^(١).

يُرْوَى عَنْ ابْنِ خُرَيْبٍ قَوْلُهُ الْأَضْبَهَائِيُّ.

وَعَنْهُ: أَبُو الرَّحَاءِ الْأَضْبَهَائِيُّ ، وَأَبُو سَعْدٍ الْبَغْدَادِيُّ ، وَحَمَاعَةٌ

تُوفِيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَائِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(٢) أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَيْرُونَ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو الْفَضْلِ الْمُثَرِّيُّ^(٢).

وُلِدَ سَنَةَ (٤٠٤ هـ).

وَسَمِعَ مِنْ: أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شَاذَانَ ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَائِيِّ ، وَعُثْمَانَ بْنِ دُوسْتِ الْعَلَّافِ ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ يَشْرَانَ ، وَغَيْرِهِمْ.

حَدَّثَ عَنْهُ: شَيْخُهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ ، وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ سُكَّرَةَ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ السَّمَرْقَنْدِيُّ ، وَعَبْدُ الرَّهَّابِ الْأَنْمَاطِيُّ ، وَحَلَقَ كَثِيرٌ.

قَالَ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ: «كَانَ يَخْتَلِي بَيْنَ مَعِينٍ وَفَتَاهٍ».

(١) ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٩٤/٤)، العبر في أخبار من غبر للذهبي (٢٩٧/٣)، مرآة الجنان للباقي (١٣٣/٣) وشذرات الذهب لابن العماد (٣٦٥/٣).

(٢) ترجمته في: المنتظم لابن الجوزي (٨٧/٩)، وابن الأثير في الكامل (١٧٨/٨)، والذهبي في السير (١٠٥/١٩) والعبر (٣١٩/٣)، وميزان الاعتدال (٩٢/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٨٣/٣).

وَأَتَى عَلَيْهِ السَّمْعَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «ثِقَةٌ عَذْلٌ مُتَّقِنٌ، وَاسِعُ الرِّوَايَةِ، كَتَبَ بِحَطِّهِ
الكثير، وَكَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ».

تُوفِيَ فِي رَجَبِ سَنَةِ (٤٨٨ هـ).

(٣) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِي
الذُّكْوَانِيُّ لِأَصْبَهَانِي^(١):

وُلِدَ سَنَةَ ثَمَبٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةً.

سَمِعَ مِنْ: ابْنِ مَيْلَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مَزْدُونَةَ، وَالْمَالِينِيِّ، وَعُثْمَانَ الْبَرْحِيِّ وَغَيْرِهِمْ.
وَحَدَّثَ عَنْهُ: عَبْدُ الْجَلِيلِ كُونَاهُ، وَأَبُو سَعْدٍ ابْنُ الْبَغْدَادِيِّ، وَأَبُو نَصْرِ
الْعَارِي، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ.

مَدَحَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَأَتَى عَلَى كُتُبِهِ، فَقَالَ: «صَاحِبُ أُصُولٍ، وَاسِعُ
الرِّوَايَةِ... وَكَانَ صَدُوقًا جَلِيلًا نَبِيلًا».

تُوفِيَ يَوْمَ عَرَفَةَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(٤) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَشْتَه، أَبُو الْعَبَّاسِ
الْأَصْبَهَانِيُّ الْكَاتِبُ^(٢).

سَمِعَ مِنَ الْفَضْلِ بْنِ شَهْرِبَارٍ، وَعَلِيِّ بْنِ مَيْلَةَ، وَابْنِ عَقِيلِ الْبَارُودِيِّ، وَأَبِي

(١) ترجم له: السمعاني في الأساب (١٠/٣)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩/١٠٣ - ١٠٤).
وفي العبر (٣٠٤/٣).

(٢) ترجم له: الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩/١٨٣) وفي العبر (٣/٣٣١)، والياقيني في مرآة
الجنان (٢/١٥٤)، وابن العماد في شذرات الذهب (٣/٣٩٦).

سَعِيدِ النَّقَاشِ، وَخَلَنِي مِوَاهُمُ.

وَعَنْهُ: أَبُو طَاهِرِ السَّلَفِيِّ، وَأَبُو سَعْدِ ابْنُ الْبَغْدَادِيِّ، وَقِيَامُ السَّنَةِ النَّيْمِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «الشَّيْخُ الثَّقَةُ الْمُسْنِدُ».

تُوفِّيَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

هـ) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خَلْفِ الشَّيرَازِيِّ، أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ^(١).

وُلِدَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

سَمِعَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ فُورَكٍ، وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ مَخْمِشٍ وَعِدَّةٍ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّمَرَقَنْدِيِّ وَعَبْدُ الْغَافِرِ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَوَجِيهَةُ الشَّحَامِيِّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ عَبْدُ الْغَافِرِ: «هُوَ شَيْخُنَا الْأَدِيبُ، الْمُحَدِّثُ، الْمُتَّقِنُ، الصَّحِيحُ السَّمَاعُ، مَا رَأَيْنَا شَيْخًا أَوْرَعَ مِنْهُ، وَلَا أَشَدَّ إِتْقَانًا».

وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ ثَنَاءَ الْإِمَامِ قِيَامِ السَّنَةِ عَلَى سِيرَتِهِ وَدِيَانَتِهِ، وَوَصَفِهِ بِإِتِّقَاءِ

(١) ترجمه به. اذهبي في السير (٤٧٨/١٨) وفي العبر (٣١٥/٣)، وفي دول الإسلام (١٦/٢)، وابن العماد في الشذوات (٣٧٩/٣ - ٣٨٠).

الشيوخ، فقال: «قال إسماعيل بن محمد الحافظ: كان حسن السيرة، من أهل الفضل والعلم، محتاطاً في الأخذ، ثقة».

مات في ربيع الأول، سنة سبع وثمانين وأربعمائة.

(٦) أحمد بن محمد ابن الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك، أبو بكر الأصبهاني^(١).

ولد سنة تسع وأربعمائة.

سمع أبا منصور محمد بن سليمان الوكيل، وأبا بكر بن أبي علي الذكواني، وأبا نعيم الحافظ، والحسين بن إبراهيم الجمال، وخلقا سواهم.

وعنه: أبو طاهر السلفي، وإسماعيل بن غابم، وحفيده: علي بن عبد الصمد ابن أحمد، وجماعة آخرون.

قال السلفي: «كتبنا عنه، وكان ثقة جليلاً».

وأشاد الحافظ الذهبي بجوده معرفته بالحديث، فقال: «كان أبو بكر يهتم بالحديث، رأيته له جزءاً فيه طرق: (طلب العلم فريضة) يدل على معرفته».

توفي سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.



(١) ترجم له: ابن الجوزي في المتكلم (٩/١٤٤)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠٧/١٩) وفي العبر (٣٥٠/٣) وابن الأثير في الباب (١٣٥/١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٤٠٨/٣).

(٧) الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ الْكُوشَمِيثِيُّ^(١).

وُلِدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

سَمِعَ: جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَعْفِرِيَّ؛ وَبِهِ تَخَرَّجَ، وَعَبْدَ الصَّمَدِ الْعَاصِمِيَّ، وَحَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيَّ، وَأَبَا عُثْمَانَ الصَّابُونِيَّ، وَخَلَقًا غَيْرَهُمْ.

وَعَنْهُ: وَجِيهُ الشَّحَامِيُّ، وَأَبُو الْأَسْعَدِ ابْنُ الْقُسَيْرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ خَبَّاطُ الصُّوفِ، وَجَمَاعَةٌ.

وَصَفَهُ الْإِمَامُ قَوْمُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ بِسَعَةِ احِفْظِ، وَكَثْرَةِ التَّأْلِيفِ، فَقَالَ كَمَا حَكَاهُ السَّمْعَانِيُّ عَنْهُ: «سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ الْحَافِظَ - يَعْنِي التَّيَمِّيَّ - فَقَالَ: إِمَامٌ حَافِظٌ، سَمِعَ وَجَمَعَ وَصَنَّفَ».

مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(٨) الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ الْحَمَامِيُّ^(٢).

سَمِعَ مِنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَبِي سَعْدٍ الْمَالِينِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْحَنَائِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) ترجم له: الذهبي في السير (٢٠٥/١٩ - ٢٠٦) وفي تذكرة الحفاظ (١٢٣٠/٤ - ١٢٣١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٣٩٤/٣)، والكتاني في الرسالة لمنظرة ص: (١٢٥).
(٢) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (١١٥/٩)، والذهبي في السير (١٠١/١٩) وفي لغير (٣٣٦/٣) وابن العماد في شذرات الذهب (٣٩٩/٣).

وَعَنْهُ: ابْنُ نَاصِرٍ، وَهَبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الدَّقَاقُ، وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ الْبَطِّي، وَنُحْلٌ
مِوَاهُمْ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ الْحَافِظَ بِأَصْبَهَانَ، فَقَالَ: هُوَ مِنْ أَوْلَادِ
الْمُحَدِّثِينَ، سَمِعَ الْكَثِيرَ، وَسَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سُلَيْمَانَ عَنْهُ، فَقَالَ: لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ.
كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ».

تُوفِّيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثِ رَتْسَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(٩) الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيُونَانِيَّ الْأَصْبَهَانِيَّ.
سَمِعَ: أَبَا بَكْرٍ بْنَ مَاجَهَ، وَأَبَا مَنْصُورَ بْنَ شَكْرَوَيْهَ وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ خَلْفٍ، وَغَيْرَهُمْ.
رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّيمِيَّ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ سَعْدِ الْخَيْرِ.

نَقَلَ السَّمْعَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْإِمَامِ قِوَامِ السَّنَةِ التِّيمِيَّ قَوْلَهُ: «مَا كَانَ عَلَى كَثِيرٍ
مَعْرِفَةٍ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ نَظِيفَ الْأَجْزَاءِ».

تُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ.

(١٠) الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٢).
وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (٢٢/١٠)، والذهبي في السير (٢١/١٩)، وفي العبر (١/٤) وابن العماد في شذرات الذهب (٨٠/٤).

(٢) ترجم له: الذهبي في السير (٢٠٣/١٩ - ٢٠٤)، وفي لغير (٣٥١/٣)، وابن كثير في طبقات
الفقهاء الشافعيين (٥٠٣/١)، وتاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣٤٩/٤ - ٣٥٦)،
والإسنري في طبقات الشافعية (٥٦٧/١ - ٥٦٩)، وابن العماد في شذرات الذهب (٤٠٨/٣).

سَمِعَ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَأَبِي حَقْصِ بْنِ مَرْوَرٍ، وَأَبِي عُمَانَ الصَّابُونِيِّ، وَكَرِيمَةَ الْمَرْوَزِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَحَدَّثَ عَنْهُ: رَزِينُ الْعَبْدَرِيِّ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيِّ، وَآخَرُونَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «تَزِيلُ مَكَّةَ وَمُحَدِّثُهَا وَفَقِيهُهَا فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ يُدْعَى إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ».

تُوفِّيَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١١) حَمْرَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَلِيِّ الْعَلَوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَضْبَهَانِيِّ الصُّوفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِبُرْطَلَةَ^(١).

سَمِعَ مِنْ أَبِي طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَكَانَ مُقَدِّمَ الطَّائِفَةِ.

رَوَى عَنْهُ: السَّلْفِيُّ، وَأَبُو مَعْدٍ الصَّائِغُ وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَآخَرُونَ.

قَالَ عَنْهُ السَّمْعَانِيُّ فِي التَّخْبِيرِ: «سَيِّدُ حَسَنِ السَّيْرَةِ، جَمِيلُ الْأَمْرِ، مَشْهُورٌ فِي بَلَدِهِ عِنْدَ الْحَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، عَفِيفٌ، وَكَانَ شَيْخَ الصُّوفِيَّةِ وَمُقَدِّمَهُمْ».

تُوفِّيَ فِي سَادِسَ عَشَرَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَخَمْسِمِائَةٍ.



(١) ترجم له: الذهبي في السير (٤٥٨/١٩) وفي العبر (٤٠/٤)، والسمعي في التخبير (٢٥٣/١)، وابن العماد في الشذرات (٥٥/٤).

(١٢) سَعْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ الْعِجْلِيِّ، أَبُو مَنْصُورِ الْأَسَدِ أَبَا ذِي، ثُمَّ الْهَمْدَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، مُفْتِي هَمْدَانَ^(١).

سَمِعَ أَبَا إِسْحَاقَ الْبَرْمَكِيَّ، وَكَرِيمَةَ الْمَرْوَزِيَّةَ وَطَائِفَةً.
رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَتَيْمِيٍّ، وَأَبُو طَاهِرٍ السُّلَفِيُّ بِالْإِجَازَةِ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «هُوَ ثَقَّةٌ، مُفْتٍ، مُنَاطِرٌ، كَثِيرُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».
مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.
(١٣) سُلَيْمَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبُو مَنْعُودِ الْمِلَنجِيِّ^(٢).

وُلِدَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.
سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيَّ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ مَرْذُوقِهِ، وَأَبَا بَكْرٍ الْبَرْقَانِيَّ، وَأَبَا سَعْدٍ الْمَالِينِيَّ، وَخَلَقًا سِوَاهُمْ.
وَحَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَأَبُو سَعْدٍ الْبَغْدَادِيُّ، وَهَبَةُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسَ الْمُقَرِّيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

(١) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (١٢٥/٩)، والذهبي في السير (١٩٧/١٩) والصفدي في الوافي بالوفيات (١٨١/١٥)، والإسنوي في طبقات الشافعية (٢١٣/٢).
(٢) ترجم له: السمعاني في الأنساب (٣٨٢/٥)، وابن الجوزي في المنتظم (٧٨/٩)، والذهبي في السير (٢١/١٩ - ٢٣)، وفي تذكرة الحفاظ (١١٩٧/٣)، وابن العماد في الشذرات (٣٧٧/٣ - ٣٧٨).

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ، جَمَعَ الْأَبْوَابَ، وَصَنَّفَ
النُّصَايِفَ، وَخَرَّجَ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ الْحَافِظَ - يَعْنِي التَّيْمِيَّ - عَنْهُ، فَقَالَ: حَافِظٌ، وَأَبُوهُ
حَافِظٌ».

تُوفِيَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١٤) طِرَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو
الْفَوَارِسِ الزَّيْنَبِيِّ^(١).

وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

سَمِعَ أَبَا الْحَسَنِ بْنَ رِزْقُونَهُ، وَأَبَا الْحُسَيْنِ بْنَ بَشْرَانَ، وَأَبَا الْحَسَنِ بْنَ
الْحَمَامِيِّ، وَطَائِفَةً.

أَمْلَى مَجَالِسَ عِدَّةٍ، وَخَرَّجَ لَهُ (الْمَوَالِي) الْمَشْهُورَةُ، وَ(فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ).

حَدَّثَ عَنْهُ: شُهَدَةُ الْكَاتِبَةِ، وَوَلَدَاهُ: عَلِيُّ الْوَزِيرُ، وَمُحَمَّدٌ، وَعُمَرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الْحَزْبِيُّ، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «سَادَ الدَّهْرُ رُبَّةً وَعُلُوًّا وَقُضْلًا وَرَأْيًا وَشَهَامَةً، وَكَانَ يَخْضُرُ
مَجْلِسَ إِمْلَانِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرِ يَغْدَادٌ مِثْلَ مَجْلِسِهِ بَعْدَ الْقَطِيعِيِّ».

تُوفِيَ فِي شَوَّالٍ سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (٥١/٩ - ٥٢)، وابن الأثير في الباب (٣٠٤/٢)، والذهبي
في السير (٥٩٨/١٨)، وفي المعبر (٣٠٢/٣)، وابن العماد في الشذرات (٣٦٨/٣).

(١٥) عَائِشَةُ بِنْتُ حَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَزَكَانِيَّةُ، أُمُّ الْفَتْحِ الْأَصْبَهَانِيَّةُ^(١).

كَتَبَتْ إِفْلَاءً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَهٍ بِحَظِّهَا، وَسَمِعَتْ مُحَمَّدَ بْنَ جُنَاشٍ الرَّائِي عَنِ ابْنِ صَاعِدٍ، وَعَبْدَ الرَّاحِدِ بْنِ شَاهٍ، وَغَيْرَهُمْ.

وَعَنْهَا: الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَلَّالُ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي الرَّجَاءِ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ، وَخَلَقٌ سِوَاهُمْ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «سَأَلْتُ الْحَافِظَ إِسْمَاعِيلَ عَنْهَا، فَقَالَ: امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ، غَالِمَةٌ، نَعِظُ النِّسَاءَ، وَكَتَبَتْ أَمَالِي ابْنِ مَنْدَهٍ عَنْهُ، وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ سَمِعَتْ مِنْهَا الْحَدِيثَ، بَعَثَنِي أَبِي إِلَيْهَا، وَكَانَتْ زَاهِدَةً».

تُوُفِّيَتْ سَنَةَ سِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١٦) عَاصِمُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ الْكَرْخِيُّ الشَّاعِرُ^(٢).

وُلِدَ سَنَةَ مَنِيْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

وَسَمِعَ أَبَا عُمَرَ بْنَ مَهْدِيٍّ، وَأَبَا الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُتَنِمِّ، وَهَلَالَ الْحَفَّارَ، وَغَيْرَهُمْ.

(١) ترجم لها: ابن نقطة في التقييد (٢٥٢/١)، والسمعاني في الأنساب (٥٩٢/٥)، والذهبي في السير (٣٠٢/١٨-٣٠٣).

(٢) ترجم له السمعاني في الأنساب (٤٠٩/٣)، والذهبي في العبر (٣٤٦/٢)، والياقبي في مرآة الجنان (١٣٤/٣)، وابن العماد في الشُّلُّرَات (٣٦٨/٣).

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَالْمُؤْتَمِرُ السَّاجِي، وَهَبَةُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسَ الدَّمَشَقِيُّ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْأَنْصَارِيُّ، وَخَلْقٌ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «سَأَلْتُ أَبَا سَعْدٍ الْبَغْدَادِيَّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْحَسَنِ، فَقَالَ: كَانَ شَيْحاً مُتَقِناً، أَدِيباً فَاضِلاً، كَانَ حُقَاطُ بَغْدَادَ يَكْتُبُونَ عَنْهُ وَيَشْهَدُونَ بِصِحَّةِ سَمَاعِهِ». تُوُفِّيَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١٧) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي عَثْمَانَ الصَّابُورِيِّ^(١).

سَمِعَ أَبَاهُ بَنِيَسَابُورَ، وَعَبْدَ الْغَافِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيَّ، وَأَبَا عَثْمَانَ سَعِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبَحِيرِيِّ، وَغَيْرَهُمْ.

وَلِيَ قَضَاءَ أَذْرَبِيجَانَ، وَسُمِّيَ قَاصِي الْقَضَاءِ.

وَعَنْهُ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ فُورَجَه، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْخَرَقِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ.

(١٨) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، أَبُو نَصْرِ السُّمَّارُ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٢).

حَدَّثَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجُرْجَانِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ مَيْلَةَ الْفَرَّضِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) ترجم له ابن نقطة في التقييد (٩٢/٢)، والتاج السبكي في طبقات الشافعية (١٤٦/٧).

(٢) ترجم له: اللبكي في لسير (٣٤/١٩)، وفي العبر (٣٢٨/٣)، وابن العماد في شذرات الذهب (٣٩٥/٣).

وَعَنْهُ: أَبُو طَاهِرِ السَّلَفِيِّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ.

سُئِلَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ فَقَالَ: «شَيْخٌ لَا بَأْسَ بِهِ».

تُوفِّيَ سَنَةَ ٤٩٠ هـ.

(١٩) عَبْدُ السَّيِّدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو نَصْرِ
الْبَغْدَادِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِأَبِي الصَّبَّاحِ^(١)، مُصَنِّفُ كِتَابِ «السَّامِلِ»، وَكِتَابِ «الكَامِلِ»،
وغيرهما.

سَمِعَ: مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ الْقَطَّانَ، وَأَبَا عَلِيٍّ بْنَ شاذَانَ

وَعَنْهُ: وَلَدُهُ الْمُسْنِدُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ، وَأَبُو نَصْرِ الْعَازِي، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ
السَّرْقَنْدِيِّ، وَآخَرُونَ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ أَبُو نَصْرِ يُضَاهِي أَبَا إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ، وَكَانُوا
يَقُولُونَ: هُوَ أَعْرَفُ بِالْمَذْهَبِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَكَانَتِ الرَّحْلَةُ إِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَبُو
نَصْرِ ثَبَتًا حُجَّةً، دِينًا خَيْرًا».

تُوفِّيَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ٤٧٧ هـ.



(١) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (٩/١٢ - ١٣)، وابن الأثير في الكامل (٨/٦٤)، والذهبي
في السير (١٨/٤٦٤)، والسيكي في طبقات الشافعية (٥/١٢٢ - ١٣٤)، والإسنوي في طبقات
الشافعية (٢/١٣٠)، وابن العماد في الشذرات (٣/٣٥٥).

(٢٠) عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْحَافِظِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَةَ أَبُو عَمْرِو الْأَصْبَهَانِيُّ^(١).

سَمِعَ أَبَاهُ فَأَكْثَرَ، وَأَبَا إِسْحَاقَ بْنَ حُرْشِيدٍ قَوْلَهُ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ مَرْذُوقٍ، وَخَلَفَا. وَحَدَّثَ عَنْهُ: الْمُؤْتَمِنُ السَّاجِيُّ، وَابْنُهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَافِظِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ، وَأَبُو نَصْرِ الْغَازِي، وَأُمَمٌ سِوَاهُمْ.

قَالَ السَّاجِيُّ: «لَمْ أَرْ شَيْخًا أَقْعَدَ وَلَا أَثْبَتَ مِنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ حَتَّى فَاضَتْ نَفْسُهُ، وَفُجِعْتُ بِهِ». تُوُفِّيَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ٤٧٥ هـ.

(٢١) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ الْعَلَّافُ، مُسْنِدُ الْعِرَاقِ^(٢).

سَمِعَ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْحَمَامِيِّ، وَأَبِي لَحْسَنِ بْنِ بَشْرَانَ وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ: وَلَدُهُ أَبُو طَاهِرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّنْجِيُّ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْأَنْطَاطِيُّ، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلَفِيُّ، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: «كَانَ حَمِيدَ الطَّرِيقَةِ، صَدُوقًا». تُوُفِّيَ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ ٥٠٥ هـ.

(١) ترجم له: ابن الجوزي في المنتظم (٥/٩)، وابن الأثير في الكامل (١٣٢/٨)، والذهبي في السير (٤٤٠/١٨).

(٢) ترجم له: الذهبي في العبر (٣٢٤/٢)، وابن العماد في الشذرات (١٠/٤).

(٢٢) عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ سَعْدُويه بْنِ مَهْمِتِ الدَّهْشْتَانِيِّ الرَّوَاسِيِّ، أَبُو الْفَيْثَانِ (١).

سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَجَلِيَّ الرَّازِيَّ وَصَحْبَهُ، وَأَبَا حَفْصٍ بْنَ مَسْرُورٍ، وَأَبَا عَثْمَانَ الصَّابُونِيَّ، وَالْقَاضِي أَبَا يَغْلَى بْنَ الْفَرَاءِ، وَسِوَاهُمْ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ، وَأَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ، وَالْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّقَّاقُ، وَآخَرُونَ.

قَالَ الدَّهْبِيُّ: «كَانَ بَصِيرًا بِهَذَا الشَّانِ، مُحَقِّقًا».

تُوفِيَ سَنَةَ ٥٠٣ هـ.

(٢٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمُكُويه، أَبُو الْفَتْحِ الْأَصْبَهَانِيُّ (٢).

نَزِيلُ هَرَاةَ، وَكَانَ مِنَ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلِدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

سَمِعَ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْخَلَّالِ، وَأَبِي حَفْصٍ بْنِ مَسْرُورٍ، وَعُمَرَ بْنِ شَائِبٍ وَأَقَمَ سِوَاهُمْ.

وَعَنْهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّقَّاقُ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ الدَّهْبِيُّ: «الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الْمُفِيدُ، الْمُصَنِّفُ، الثَّقَّةُ... كَانَ مِنْ قُرَّائِ

(١) ترجم له: الذهبي في السير (٣١٧/١٩)، وفي المعجم (٦/٤)، وابن العماد في الشذرات (٧/٤).

(٢) ترجم له: ابن الحوزي في المنتظم (٢٥/٩)، والذهبي في السير (١٦/١٩) وفي تذكرة الحفاظ

(١٢١٢/٤ - ١٢١٣)، والصفدي في الوافي بالوفيات (٨٨/٢).

الْخَدِيثِ وَالْمُكْثَرِينَ مِنْهُ» .

مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ٤٨٢ هـ .

(٢٤) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبُو الْخَيْرِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ وَرَّانٍ^(١) .

حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مَرْذُوقٍ، وَعُثْمَانَ الْبَرْجِيِّ، وَغَيْرِهِمْ .
وَعَنْهُ: أَبُو الْفَضْلِ بْنُ سَعْدُوكَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُعَاذِلِيُّ،
وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورِ الشَّيرَازِيِّ وَغَيْرُهُمْ .
كَانَ ۞ وَاعِظًا زَاهِدًا، مَعْرُوفًا بِالصَّلَاحِ وَالذِّيَانَةِ، وَأُمُّ مَدَّةٍ بِجَمَاعِ أَصْبَهَانَ .
تُوفِيَ سَنَةَ ٤٨١ هـ .

(٢٥) مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الشَّاذِلِي، أَبُو نَصْرِ السَّرَّاجِ^(٢) .
سَمِعَ أَبَا نُعَيْمٍ الْإِسْفَرَايِينِي، وَأَبَا الطَّيِّبِ الصُّغْلُوكِي، وَأَبَا طَاهِرٍ بْنَ مُحَمَّدٍ،
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوسُفَ الْأَصْبَهَانِيَّ، وَجَمَاعَةً .

وَحَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَاوِيُّ،
وَعَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَغَيْرُهُمْ .

(١) ترجم له: ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٨٩/٢)، والذهبي في العبر (٣٠٠/٣) وفي مشته السببة (٣١٢/١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٣٦٧/٣) .
(٢) ترجم له: الذهبي في السير (٥٢٩/١٨)، وفي العبر (٣٠٣/٣)، وابن العماد في شذرات الذهب (٣٦٩/٣) .

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «مُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْمَهْرَجَانِيِّ، يَفْعُ حَدِيثُهُ الْيَوْمَ يُعْلَوُ فِي كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِلتَّيْمِيِّ».

تُوفِّيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ ٤٨٣ هـ.

(٢٦) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ فُتُوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُتُوْحِ بْنِ حُمَيْدِ الْمُبَوَّرِيِّ الْأَزْدِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، صَاحِبُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحَابِيِّينَ، وَتَارِيخِ الْأَنْدَلُسِ^(١):

سَمِعَ الْحَافِظَ أَبَا عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبَا إِسْحَاقَ الْحَبَّالَ، وَأَبَا بَكْرٍ الْخَطِيبَ، وَكَثُرَ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَحَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو عَامِرٍ الْعَبْدَرِيُّ، وَالْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَلَّابِيُّ، وَشَيْخُهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَأُمَمٌ سِوَاهُمْ.

قَالَ أَبُو نَصْرِ ابْنُ مَآكُولَا: «لَمْ أَرْ مِثْلَ صَدِيقِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيِّ فِي تَرَاهُتِهِ وَعِفَّتِهِ وَوَرَعِهِ وَتَشَاغُلِهِ بِالْعِلْمِ صَنَّفَ تَارِيخَ الْأَنْدَلُسِ».

كَانَ دَوُّوبًا عَلَى الْعِلْمِ، كَثِيرَ الْإِطْلَاعِ، ذَكِيًّا، قَطِنًا، صَيِّنًا، وَرِعًا، أَخْبَارًا، كَثِيرَ التَّصَانِيفِ.

تُوفِّيَ سَابِعَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ٤٨٨ هـ.

(١) ترحم له: ابن بشكوال في الصلة (ص: ٥٣٠)، وابن الجوزي في المنتظم (٩٦/٩)، والفي في بغية الملتبس ص (١٢٣ - ١٢٤)، وابن الأثير في اللباب (٣٩٢/١)، والذهبي في الج (١٢٠/١٩) وفي العبر (٣٢٣/٣)، والصفدي في الرافي بالوفيات (٣١٧/٤)، وابن العماد في الشذرات (٣٩٢/٣).

(٢٧) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَبُو
نَصْرِ بْنِ الرَّبِيعِ^(١).

وُلِدَ سَنَةَ ٣٨٧ هـ.

سَمِعَ أَبَا طَاهِرٍ الْمُخَلَّصَ، وَأَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ زُبَيْرٍ، وَأَبَا الْحَسَنِ
ابْنَ الْحَمَامِيِّ وَغَيْرَهُمْ.

وَعَنْهُ: الْمُؤْتَمِنُ السَّاجِي، وَأَبُو نَصْرِ الْغَازِي، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ السَّمَرْقَنْدِيِّ
وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ وَأُمَمٌ غَيْرُهُمْ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «أَبُو نَصْرِ شَرِيفٌ زَاهِدٌ، صَالِحٌ دَيِّنٌ مُتَعَبِّدٌ، هَجَرَ الدُّنْيَا فِي
حَدَاتِهِ، وَمَالَ إِلَى التَّصَوُّفِ وَكَانَ مُنْقَطِعاً فِي رِبَاطِ شَيْخِ الشُّيُوخِ أَبِي سَعْدٍ، انْتَهَى
إِلَيْهِ إِسْنَادُ الْبَغَوِيِّ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ الطَّلَبَةُ».

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «كَانَ ثِقَةً خَيْرًا».

مَاتَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ٤٧٩ هـ.

(٢٨) مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ التَّمِيمِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، أَبُو الْمُظَفَّرِ
السَّمْعَانِيُّ، الشَّافِعِيُّ^(٢).

سَمِعَ: أَبَا غَانِمٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبِيٍّ الْكُرَاعِيَّ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ التُّرَابِيِّ،

(١) ترجم له: الحطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٣٨/٣ - ٢٣٩)، وابن الجوزي في المنتظم
(٣٢/٩ - ٣٤) والذهبي في السير (٤٤٣/١٨ - ٤٤٥)، وفي المعبر (٢٩٥/٣)، وابن العماد في
الشذرات (٣٦٤/٣).

(٢) ترجم له: ابن لجوزي في المنتظم (١٠٢/٩)، والذهبي في السير (١٠٤/١٩)، والسبكي في طبقات
الشافعية (٢٩/٢)، وابن قاضي شهبة في الطبقات (٢٩٩/١)، وابن العماد في الشذرات (٣٣٩/٣).

وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ الْمَأْمُونِ، وَأَبَا عَلِيٍّ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرُهُمْ.

وَعَنْهُ: أَوْلَادُهُ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّرَخْسِيُّ، وَأَبُو تَصْرِ الْغَازِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ اسْتَنْجِي، وَخَلَقَ كَثِيرٌ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «صَنَّفَ كِتَابَ «الْأَصْطِلَامِ»، وَكِتَابَ «الْبُرْهَانِ»، وَكَانَ شَرُكَاءَ فِي الْحَدِيثِ، تَعَصَّبَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكَانَ شَرُكَاءَ فِي أَعْيُنِ الْمُخَالِفِينَ، وَحُجَّةً لِأَهْلِ السُّنَّةِ».

تُوفِيَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ٤٨٩ هـ.

(٢٩) هَبَةُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الصَّهْبَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ حَنْدَرِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو السَّائِلِ النَّبَاوَرِيُّ^(١).

خَدَّثَ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ بْنِ مَخْمَشٍ، وَبَحْتِيِّ الْمُرْكَي، وَأَبِي بَكْرٍ الْحِيرِي، وَأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَأُمَمٌ غَيْرُهُمْ.

وَعَنْهُ: رَجِيَةُ الشَّحَامِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الصَّوْفِ، وَعَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ زَاهِرٍ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَكَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُكْثَرِينَ».

تُوفِيَ سَنَةَ ٤٨٢ هـ.

وَبَقِيَ

(١) ترجم له: الذهبي في السير (٥٨٩/١٨)، والحافظ في تبصير المنتبه بتحرير لمثبه (١٠٨٤/٣)

(٣٠) يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الرَّهَابِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَةَ الْعَبْدِيِّ، أَبُو زَكَرِيَّا الْأَصْبَهَانِيُّ^(١).

وُلِدَ سَنَةَ ٤٣٤ هـ.

سَمِعَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَصَّاصِ، وَأَبِي
الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ.
رَعْنَهُ: عَبْدُ الرَّهَابِ الْأَنْمَاطِيُّ، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلَفِيُّ، وَأَبُو مُوسَى لَمْدِينِيُّ
وغيرهم.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «شَيْخٌ جَبِيلُ الْقَدْرِ، وَافِرُ الْفَضْلِ، وَاسِعُ الرِّوَايَةِ، ثِقَةٌ
حَافِظٌ، مُكْثِرٌ صَدُوقٌ».

ثُمَّ قَالَ: «وَسَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ الْحَافِظَ عَنْهُ فَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَصَفَهُ بِالْحِفْظِ
وَالْمَعْرِفَةِ وَالذَّرَايَةِ».

مَاتَ سَنَةَ ٥١١ هـ.



(١) ترجم له: ابن نقطة في التقييد (٣٠٢/٢)، والسمعي في التحبير (٣٧٨/٢)، وابن الجوزي في
المتنظم (٢٠٤/٩)، وابن الأثير في الكامل في التاريخ (٥٤٦/١٠)، والذهبي في السير
(٣٩٥/١٩)، وفي المعبر (٢٥/٤ - ٢٦)، وابن العماد في الشذرات (٢٢/٤).

البحث الثاني

تلاميذه

يَقُلُّ تَلَامِيذُ الْعَالَمِ وَيَكْثُرُونَ لِاعْتِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ، أَمَمَهَا: عُلُوُّ سَنَدِهِ، وَكَثْرَةُ مَسْمُوعَاتِهِ، وَإِمَامَةُ شَإِيخِهِ، وَذُبُوعُ صِيَّتِهِ، وَقَدْ جُمِعَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ كُلُّهَا فِي الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيَمِيّ رحمته الله، فَتَنَافَسَ الطُّلَّابُ عَلَى مَجْلِسِهِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى جِلْدِهِ، فَكَثُرُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَوَفَدُوا عَلَيْهِ مِنْ أَقْطَارِ الدُّنْيَا، وَسَازِدُكُمْ فِي هَذَا الْمَبْعَثِ أَسْمَاءُ تَلَامِيذِهِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ مُتَرَجِمُوهُ، مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، فَمِنْهُمْ:

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبُو طَاهِرٍ لِسَانِي الْحَافِظُ ^(١).

وُلِدَ سَنَةَ (٤٧٥ هـ).

سَمِعَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّقْفِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَقَّارِ بْنِ أَشْتِه، وَمَكِّي السَّلَّارِ، وَخَلَقِي لَا يُحْصَوْنَ.

وَعَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّاشِي، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّرْقُسْطِيِّ وَآخَرُونَ.

(١) ترجمته في: اللباب لابن الأثير (١٢٦/٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٢١)، وتذكرة الحفاظ له (١٢٩٨/١)، والتقييد لابن نقطة (٢٠٤/١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢-٤)، وابن العماد في شذرات الذهب (٢٥٥/٤).

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «السُّلَفِيُّ ثِقَّةٌ وَرَعٌ، مُتَّقِنٌ مُتَنَبِّتٌ، فَهِمٌ حَافِظٌ، لَهُ حِطٌّ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ، حَسَنُ الْفَهْمِ وَالْبَصِيرَةِ فِيهِ».

وَقَالَ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ: «كَانَ يَتَعَدَّدُ كَأَنَّهُ شُعْلَةٌ نَارٍ فِي تَخْصِيصِ الْحَدِيثِ».

لَهُ: «مُعْجَمٌ مَشِيخَةٌ أَصْهَانٌ» وَ«مُعْجَمٌ شُيُوخٌ بِغَدَادَ» وَ«مُعْجَمُ السُّفَرِ».

تُوفِيَ ﷺ فِي رَجَبِ الْآخِرِ سَنَةَ ٥٧٦ هـ.

(٢) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْفَضَائِلِ مَحْمُودُ بْنُ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الْعِجْلِيِّ، أَبُو الْفُتُوحِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١).

سَمِعَ مِنْ قَاطِمَةَ الْجُوزْدَانِيَّةِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ، وَعَازِمِ بْنِ أَحْمَدَ، وَجَمَاعَةٍ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو نِزَارٍ رَبِيعَةُ الْيَمِينِيُّ، وَالْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ، وَابْنُ خَلِيلٍ، وَكَانَ يَنْسَخُ، وَلَهُ كُتُبٌ: «مُشْكِلَاتُ الْوَجِيزِ» وَ«تَتِمَّةُ التَّتِمَّةِ»، وَتَرَكَ الْوَعْظَ، رَأَّفَ كِتَاباً سَمَّاهُ: «آفَاتُ الْوَعْظِ».

تُوفِيَ سَنَةَ ٦٠٠ هـ.

(٣) الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيُّ الْمُقْرِي، أَبُو الْعَلَاءِ الْحَنْسَلِيُّ^(٢).

رَحَلَ وَحَمَلَ الْقِرَاءَاتِ عَلَى الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ بِوَاسِطَةِ عَلِيِّ الْقَلَانِسِيِّ، بَرَعَ عَلَى

(١) ترجمته: في الكامل لي التاريخ لابن الأثير (٨٣/١٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠٢/٢١)، والعبر له (٣١١/٤) وشذرات الذهب لابن العماد (٣٤٤/٤).

(٢) ترجمته في: السير للذهبي (٤٠/٢١)، والعبر له (٥٦/٣ - ٥٧)، ودول الإسلام له (٨٤/٢)، وشذرات الذهب (٢٣١/٤).

حُفَاطُ زَمَانِهِ فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ وَالْأَنْسَابِ وَالتَّوَارِيخِ ، وَأَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَكُنُفِهِمْ ، لَمْ يَزِدْ الْمُسَافِرُ فِي الْحَدِيثِ وَالْقِرَاءَاتِ نَحْوَ خَمْسِينَ مُجَلَّدًا .

قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ : «الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُقَرَّرُ ، الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، كُنَّ بِهِ الْقِرَاءَاتُ أَكْبَرَ مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ ، مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَغْيَانِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ» .
تُوفِّيَ سَنَةَ ٥٦٩ هـ .

(٤) زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي غَانِمٍ ، أَبُو الْمَجْدِ بْنِ أَبِي طَاهِرٍ النَّفَّيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١) .

سَمِعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي ذَرٍّ ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي الرَّحَاءِ ، وَزَاهِرِ بْنِ طَاهِرٍ ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّنِيمِيِّ وَطَائِفَةٍ .

وَعَنْهُ : ابْنُ نُقْطَةَ ، وَابْنُ خَلِيلٍ ، وَالتَّقِيُّ ابْنُ الْعِزِّ وَغَيْرُهُمْ .

وَقَالَ ابْنُ نُقْطَةَ : «كَانَ شَيْخًا صَالِحًا ، أَضَرَّ عَلَى كِبَرِهِ ، وَكَانَ صَبُورًا مُكْرَمًا لِلطَّلَبَةِ» .

كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٦٠٧ هـ .

(٥) عَبْدُ الْجَلِيلِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ الْمَلْفِيُّ : كُتُبُهُ ، أَبُو مَسْعُودٍ^(٢) .

قَالَ عَنْهُ السَّمْعَانِيُّ : «مِنْ أَوْلَادِ الْمُحَدِّثِينَ ، حَسَنُ السِّيَرَةِ ، مُكْرَمٌ لِلْعُرَبَاءِ .

(١) ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٣٣٠/١) ، والسير للذهبي (٤٩٣/٢١) ، والعبر له (٢٢/٥) ، والجوم الراهرة لابن تغري بردي (٢٠٢/٦) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٥/٥) .
(٢) ترجمته: في الأنساب للسمعاني (٣٤١/٣) ، والمتنظم لابن الجوزي (١٨٢/١٠) ، ونحو للذهبي (٣٢٩/٢٠) والعبر له (١٥٢/٤) ، وشذرات الذهب لابن العماد (١٦٧/٤) .

فَقَبِرَ قَتْرُوحٌ، صَحِبَ أَبِي مُدَّةَ مُقَامِهِ بِأَصْبَهَانَ، وَسَمِعَ بِقَرَأَتِهِ الْكَثِيرِ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ
بِالْحَدِيثِ، هُوَ مِنْ مُقَدِّمِي أَصْحَابِ شَيْخِنَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ.

كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٥٥٣ هـ.

(٦) عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمَرْزُوقِيُّ الشَّافِعِيُّ،
أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ^(١) صَاحِبُ كِتَابِ «الْأَنْسَابِ».

وَلَهُ مُعْجَمٌ شُيُوخِهِ فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ.

قَالَ ابْنُ التَّجَارِ: «سَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ عَدَدَ شُيُوخِهِ سَبْعَةُ آلَافٍ شَيْخٌ: وَهَذَا
شَيْءٌ لَمْ يَلْغُهُ أَحَدٌ، سَمِعَ مِنْ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَرَاعِيِّ، وَأَبِي الْمُظَفَّرِ
ابْنِ الْقُشَيْرِيِّ، وَقَاطِمَةَ بِنْتَ زُعْبَلٍ، وَخَلْقٍ».

وَعَنْهُ: أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَيْتِ الْبَغْدَادِيِّ، وَأَبُو رُوحِ
الْهَرَرِيِّ، وَآخَرُونَ.

تُوفِيَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ٥٦٠ هـ.

(٧) عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هَيْبَةَ اللَّهِ الدَّمَشَقِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرٍ
الشَّافِعِيُّ^(٢)، صَاحِبُ كِتَابِ تَارِيخِ دِمَشْقٍ.

(١) ترجمته في: المنتظم لابن الجوزي (٢٢٤/١٠)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٨٩/٩)،
واللباب له (١٣/١)، والسير للذهبي (٤٥٦/٢٠)، والعبّر له (١٧٨/٤) وطبقات الشافعية للناج
اسبكي (١٨٠/٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٠٥/٤).

(٢) ترجمته في: المنتظم لابن الجوزي (٢٦١/١٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٠٩/٣)، =

سَمِعَ الشَّرِيفَ أَبَا الْقَاسِمِ النَّسِيبَ، وَأَبَا الْوَحْشِ سَيْعَ بْنَ قِيْرَاطٍ، وَأَبَا طَاهِرَ
الْحَنَائِيَّ وَغَيْرَهُمْ.

وَعَنْهُ: مَعْمَرُ بْنُ الْفَاحِشِ، وَأَبُو الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْقُرْطُبِيُّ وَآخَرُونَ.
قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «أَبُو الْقَاسِمِ كَثِيرُ الْعِلْمِ، غَزِيرُ الْفَضْلِ، حَافِظٌ مُتْقِنٌ، ذَكِيٌّ
خَيْرٌ، حَسَنُ السَّمْتِ، جَمَعَ بَيْنَ مَعْرِفَةِ الْمُتَوَنِّينَ وَالْأَسَانِيدِ، صَحِيحُ الْقِرَاءَةِ، مُتَشَبِّهُ
مُحْتَاطٌ».

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «مَا كَانَ يُسَمَّى أَبُو الْقَاسِمِ بِبَغْدَادَ إِلَّا شُعْلَةً نَارٍ، مِنْ تَوْفِيقِهِ
وَذَكَائِهِ، وَحُسْنِ إِدْرَاكِهِ». مِنْ مَوْلَاتِهِ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» وَ«أَطْرَافُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ»
و«تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ» وَغَيْرُهَا.

كَانَتْ وَفَاتُهُ فِي رَجَبِ سَنَةِ ٥٧١ هـ.

(٨) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُسَيْنِ الْجَرَبَادْقَائِيِّ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ دَاوُدَ (١).

سَمِعَ غَانِمًا الْجَلُودِيَّ، وَفَاطِمَةَ بِنْتَ الْبَغْدَادِيِّ وَأَبَا الْفَضْلِ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ
الْأَزْمَوِيَّ وَغَيْرَهُمْ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «كَتَبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ ثِقَةً مُتَقِنًا مُتَشَبِّهًا، صَاحِبَ فِقْهِ وَفُنُونٍ، مَعَ
الرُّهْدِ وَالْقَنَاعَةِ».

= والسير للذهبي (٥٥٤/٢٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢١٥/٧) وشذرات الذهب لابن العماد
(٢٣٩/٤).

(١) ترجمته في: السير للذهبي (٢٥١/٢٠)، والسبكي في طبقات الشافعية (٩١/٦)، والوفيات
بالوفيات للصندي (٣٤٧/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٥٤/٤).

وَقَالَ عَنْهُ يَأْفُوتُ الْحَمَرِيُّ: «لَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ، أَدِيبٌ فَقِيهٌ، شَافِعِيٌّ قَرَضِيٌّ، مُحَدِّثٌ كَاتِبٌ، زَاهِدٌ عَالِمٌ تَبِيلٌ».

تُوفِّيَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ٥٤٩ هـ.

(٩) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَضْبَهَانِيُّ، أَبُو سَعْدِ الصَّائِغِ^(١).

سَمِعَ مِنْ غَانِمِ الْبَرْجِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَدَّادِ، وَصَاعِدِ بْنِ سَيَّارِ الدَّهَّانِ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِمْ.

وَعَنْهُ: عَبْدُ الْغَيْيِّ الْمَقْدِسِيُّ، وَأَبُو نِزَارٍ رَبِيعَةُ الْيَمِينِيِّ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ: «الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ الْمُفِيدُ، الْحَافِظُ الْمُسْنِدُ».

تُوفِّيَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ٥٨١ هـ.

(١٠) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ بْنُ أَبِي عَيْسَى أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، أَبُو مُوسَى الْأَضْبَهَانِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٢).

صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَجْمُوعِ الْمُغِيثِ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ».

رَوَى عَنْ أَبِي سَعْدِ الْمُطَّرِّزِ، وَأَبِي مَنْصُورِ بْنِ مَنْدُودٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَدَّادِ،

(١) ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢٩/٢١ - ١٣٠)، والعبر له (٢٤٦/٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٧٣/٤).

(٢) ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥٢/٢١)، وتذكرة الحفاظ له (١٣٣٤/٤)، والعبر له (٢٤٦/٤) والوافي بالوفيات للصفدي (٢٤٦/٤)، وطبقات الشافعية للتاج السكي (١٦٠/٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٧٣/٤).

وَالْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه، وَحَلَقَ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

حَدَّثَ عَنْهُ السَّمْعَائِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الرَّقَّازِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: «الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الثَّقَّةُ، شَيْخٌ لِمُحَدِّثِينَ، كَانَ حَافِظَ الْمَشْرِقِ فِي زَمَانِهِ».

وَقَالَ ابْنُ النَّجَّارِ: «انْتَشَرَ عِلْمُ أَبِي مُوسَى فِي الْآفَاقِ، وَنَفَعَ اللَّهُ بِهٍ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتَمَعَ لَهُ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ لِغَيْرِهِ مِنَ الْحِفْظِ وَالْعِلْمِ، وَالثَّقَةِ وَالْإِتْقَانِ، وَالصَّلَاحِ وَحُسْنِ الطَّرِيقَةِ وَصِحَّةِ النُّقْلِ، لَهُ كِتَابُ «الطَّوَالَاتِ»، وَكِتَابُ «ذَيْلُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»، وَالذَّيْلُ عَلَى كِتَابِ الْغَرِيبِينَ لِلْهَرَوِيِّ وَغَيْرُهَا».

كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٥٨١ هـ.

(١١) هِشَامُ بْنُ الْمُحَدَّثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَخْوَةِ، الْمُؤَيَّدُ بْنُ الْأَخْوَةِ، أَبُو مُسْلِمٍ الْبَغْدَادِيُّ ثُمَّ الْأَصْبَهَانِيُّ الْمُعَدَّلُ^(١).

سَمِعَ مِنْ: مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي زَرٍّ الصَّالِحَانِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

وَحَدَّثَ عَنْهُ: الْحَافِظُ ابْنُ نُقْطَةَ، وَالصِّيَاءُ وَابْنُ خَلِيلٍ، وَجَمْعٌ سِوَاهُمْ.

قَالَ ابْنُ نُقْطَةَ: «هُوَ شَيْخٌ مُكْتَبِرٌ، صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَهُوَ مِنَ الْمُعَدَّلِينَ بِأَصْبَهَانَ».

(١) ترجمته في: الكامل لابن الأثير (٣٠٢/٩)، والسير للذهبي (٤٨٤/٢١) وفي العبر له (١٩/٥) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١٩٩/٦)، وشذرات الذهب لاس العماد (٢٣/٥).

تُوفِّي فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ٦٠٦ هـ.

(١٢) يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ الصُّوفِيُّ^(١).

سَمِعَ فَاطِمَةَ الْجُوزْدَانِيَّةَ، وَحَمْرَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ طَبَّاطَبَا، وَعِنْدَ الْكَرِيمِ الرَّازِيِّ
وغيرهم.

وَحَدَّثَ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ طَرْخَانَ، وَيُوسُفُ بْنُ خَلِيلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ صَصْرَى
وغيرهم.

كَانَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ جَدَّهُ لِأُمِّهِ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ حَرِيصاً عَلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ وَجَمْعِهِ، وَحَصَلَ الْكُتُبُ
الْكِبَارُ».

تُوفِّي بِهَمْدَانَ سَنَةَ ٥٨٤ هـ.



(١) ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٣٠٦/٢)، والسير للذهبي (١٣٤/٢١ - ١٣٥)، والعبر له
(٢٥٤/٤) ودول الإسلام له أيضا (٧١/٢)، والنجوم الزاهرة لاسن تغري بردي (١٠٩/٦)،
وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢٨٢/٤).

الْبُحْثُ الثَّاسِعُ مَنْزِلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

إِنَّ شَخْصاً يُعْرَفُ عَنْهُ التَّلَمُّدَةُ لِمَنْ قَدَّمَ، وَيَخْرُجُ مِنْ تَلَامِيذِهِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ،
إِنَّ ذَلِكَ لَيَدُلُّ عَلَى مَنْزِلَتِهِ لِعِلْمِيَّةِ السَّامِيَةِ الَّتِي بَلَغَهَا.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى كَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَأَيْمَةِ الدِّينِ فِي الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ
التَّيْمِيِّ رحمته الله، فَإِنَّا نَجِدُ مُصَدِّقَ ذَلِكَ وَاضِحاً جَلِيّاً، فَقَدْ كَثُرَ فِيهِ الثَّنَاءُ وَالْمَدْحُ مِنْ
أَيْمَةِ السُّنَّةِ وَحَمَلَةِ الْعِلْمِ، وَتَتَبَعْتُ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَرْكِيبِهِ، وَتَرَاطُتِ السُّنَنُ
عَلَى تَبْجِيلِهِ، فَعَدَّوهُ مُجَدِّدَ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ - وَكَفَى بِهَا مَنْزِلَةً - وَشَهِدُوا لَهُ بِالتَّقْدِيمِ
وَالرِّيَاسَةِ فِي عُلُومِ الرِّوَايَةِ وَفُنُونِ الدَّرَاجَةِ، مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ
وَالزَّهَادَةِ، وَسَاورِدُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ شَهَادَاتِ الثَّنَاءِ الَّتِي وَشَّحَ بِهَا الْإِمَامُ قِيَامُ
السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ سَرَاءً مِنْ أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَتَلَامِيذِهِ الَّذِينَ تَأَثَّرُوا بِهِ، أَوْ مِنْ خَلَاءِ
بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

❖ فَهَذَا بَلَدِيَّةُ الْإِمَامِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنْذَرٍ (ت: ٥١١ هـ)
رحمته الله يَقُولُ: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ حَسَنُ الْإِعْتِقَادِ، جَبِيلُ
الطَّرِيقَةِ، مَقْبُولُ الْقَوْلِ، قَلِيلُ الْكَلَامِ، لَيْسَ فِي وَفْقِهِ مِثْلُهُ»^(١).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٥/١١)، وسير أعلام النبلاء له (٨٢/٢٠).

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّقَّاقُ (ت: ٥١٦ هـ) ﷺ - وَهُوَ مِنْ مُعَاَصِرِيهِ - ^(١): «كَانَ أَبُو لُقَاسِمٍ عَدِيمَ النَّظِيرِ، لَا مِثْلَ لَهُ فِي وَفْتِهِ، كَانَ وَالِدُهُ مِمَّنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الصَّلَاحِ وَالرَّشَادِ».

وَكَتَبَ رِسَالَةً يُخَاَرَى قَالَ فِيهَا: «وَبِأَصْبَهَانَ الْآنَ إِمَامٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ فُلَانٌ - يَقْصِدُ التَّبِعِيَّ - يَرْجِعُ إِلَى دِينٍ وَعِلْمٍ وَأَدَبٍ وَبَلَاغَةٍ، وَحِفْظٍ لِلْحَدِيثِ، وَبَيِّنَةٍ وَصِدَاقَةٍ أَكِيدُهُ، وَصُحْبَةٍ قَدِيمَةٍ، وَأَنَا مُشْتَاتٌ إِلَى غُرَّتِهِ» ^(٢).

❖ وَقَالَ أَبُو عَامِرٍ الْعَبَدَرِيُّ (ت: ٥٢٤ هـ) ﷺ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ مِثْلَ إِسْمَاعِيلَ، ذَاكِرْتُهُ قَرَأْتُهُ حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، عَارِفًا بِكُلِّ عِلْمٍ مُتَقَنًّا، اسْتَعَجَلَ عَلَيْنَا بِالْخُرُوجِ» ^(٣).

❖ وَيَشْهَدُ لِتَقْدِيرِهِمْ لَهُ أَنَّ عَبْدَ الْجَلِيلِ بْنَ مُحَمَّدٍ كُوتَاهُ (ت: ٥٥٣ هـ) ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ أَيْمَةَ بَغْدَادَ يَقُولُونَ: مَا رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ بَعْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَحَقُّ وَأَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامِ إِسْمَاعِيلَ» ^(٤).

❖ وَأَثْنَى عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ (ت: ٥٧٦ هـ) ﷺ بِقَوْلِهِ: «كَانَ فَاضِلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» ^(٥).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١)، ونذكرة الحفاظ له (١٢٨١/٤).

(٢) التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣٠٢/٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١٧٦/١).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٢/٢٠).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١)، وسير أعلام النبلاء له (٨٥/٢٠).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «كَانَ حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، عَارِفًا بِكُلِّ عِلْمٍ، مُتَقِنًا» (١).

* وَيَقُولُ عَنْهُ نَلْمِيذُهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ (ت ٥٨١ هـ) رحمته الله أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الشَّيْخِ الصَّالِحِ حَقِيقَةَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، إِمَامُ أُنْبِيَةٍ وَفَتَاهُ، وَأُسْتَاذُ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَقُدْوَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ، حَدَّثَنَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ فِي حَالِ حَيَاتِهِ» (٢).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَكَانَ رحمته الله يَحْفَظُ الْمَسَائِدَ وَالْآثَارَ وَالْحِكَايَاتِ... وَقَدْ قَرَأَ عِدَّةَ خَتَمَاتٍ بِقِرَاءَاتٍ عَلَى جَمَاعَاتٍ، وَأَمَّا عِلْمُ التَّفْسِيرِ وَالْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ، فَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كُتُبًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَبِالْفَارِسِيَّةِ، وَأَمَّا عِلْمُ الْفِقْهِ، فَقَدْ شَهَرَ فِتَاوِيهِ فِي الْبِلَادِ وَالرَّسَائِقِ، بِحَيْثُ لَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ فِتَاوِيهِ فِي الْمَذْهَبِ وَأُصُولِ الدِّينِ وَالسُّنَّةِ، وَكَانَ يُجِيدُ النَّحْوَ، وَلَهُ فِي النَّحْوِ يَدٌ بِنِصَاءٍ، صَنَّفَ كِتَابَ «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (٣).

وَقَدْ عَدَّهُ رحمته الله مُجَدِّدَ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ، حَيْثُ يَقُولُ: «بَابُ الْبَدِيلِ عَلَى أَنَّهُ إِمَامُ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ الَّذِي أَحْيَا اللَّهَ بِهِ الدِّينَ، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا فِي دِيَارِ الْإِسْلَامِ يَصْلُحُ لِتَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا هَذَا الْإِمَامُ» (٤).

وَقَالَ أَيْضًا: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا عَابَ عَلَيْهِ قَوْلًا وَلَا فِعْلًا، وَلَا عَانَدَهُ أَحَدٌ إِلَّا

(١) طبقات المفسرين للداودي (١١٣/١).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٤/١١)، وسير أعلام النبلاء له (٨١/٢٠).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٦/١١).

(٤) المصدر السابق (٦٢٥/١١).



وَنَصَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ» (١).

* وَهَذَا الْإِمَامُ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ (ت: ٥٨٢ هـ) رحمه الله، وَهُوَ أَحَدُ مَنْ تَتَلَمَذَ لِتَيْمِيِّ رحمه الله يَصِفُهُ بِمَا يَشْهَدُ لِتَقْدِيمِهِ، وَيُؤَكِّدُ لِمَنْزِلَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي بَرَّأَتْهُ مَعَارِفُهُ وَعُذُومُهُ، فَيَقُولُ رحمه الله: «هُوَ أَسْتَاذِي فِي الْحَدِيثِ، وَعَنْهُ أَخَذْتُ هَذَا الْقَدْرَ، وَهُوَ إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، عَارِفٌ بِالْمُتُونِ وَالْأَسَانِيدِ، وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَوَامِضِ وَالْمُشْكِلَاتِ، أَجَابَ فِي الْحَالِ بِجَوَابٍ شَافٍ، سَمِعَ الْكَثِيرَ وَنَسَخَ، وَوَهَبَ أَكْثَرَ أَصُولِهِ لِي آخِرَ عُمْرِهِ» (٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «اسْتَفَذْتُ مِنْهُ الْكَثِيرَ، وَتَتَلَمَذْتُ نَهْ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَحْوَالِ جَمَاعَةٍ» (٣).

* وَوَصَفَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ (ت: ٥٩٧ هـ) بِالتَّقَدُّمِ فِي الْعِلْمِ، وَالْحِفْظِ، وَمَنَانَةِ الدِّيَانَةِ، فَقَالَ رحمه الله: «هُوَ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ، حَافِظٌ مُتَقِنٌ دِينٌ» (٤).

* وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ نُقْطَةَ (ت: ٦٢٩ هـ) رحمه الله: «حَدَّثَ وَصَنَّفَ وَأَمْلَى، وَكَانَ شَيْخَ الْحِفَاطِ فِي وَقْتِهِ» (٥).

(١) سير أعلام النبلاء للذمعي (٨٢/٢٠)، وتذكرة الحفاظ له أيضا (١٢٢٧/٤).

(٢) الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢ - ١٢١).

(٣) المصدر السابق (١٢١/٢).

(٤) المنتظم لابن الجوزي (٩٠/١٠).

(٥) كتاب التقييد لابن نقطة (٢٥٢/١).

* وَشَهِدَ لَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ (ت: ٦٣٠ هـ) رحمته الله بِالتَّقَدُّمِ فِي الْعُلُومِ، وَالْعِنَايَةِ بِالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، فَقَالَ: «كَانَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَدَبِ، حَافِظًا مُتَقِنًا، كَثِيرَ الشَّانِ، جَلِيلَ الْقَدْرِ، سَمِعَ الْكَثِيرَ»^(١).

* وَقَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ الْمُسْتَوْفِي الْإِزْبِيلِيُّ (ت: ٦٣٧ هـ) رحمته الله: «سَمِعَ الْكَثِيرَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَنَسَخَ وَأَمْلَى بِجَمَاعٍ أَصْبَهَانَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ مَجْلِسٍ تَقْرِبُ، يُعْتَبَرُ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ، وَعُرِفَ بِالْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ وَالدَّانَةِ».

* وَبَنَحُوهُ كَلَامُ الْيَافِعِيِّ (ت: ٦٥٤ هـ) رحمته الله: «سَافَرَ إِلَى الْبِلَادِ، وَسَمِعَ الْكَثِيرَ، وَأَمْلَى بِجَمَاعٍ أَصْبَهَانَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ مَجْلِسٍ، وَهُوَ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ»^(٢).

* وَشَهِدَ لَهُ ابْنُ الْفُوطِيِّ (ت: ٧٢٣ هـ) رحمته الله بِهَذَا أَيْضًا^(٣).

* وَحَلَّاهُ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) رحمته الله بِالْقَبْلِ تَلَدُّ عَلَى تَقْدِيمِهِ وَإِمَامَتِهِ، فَقَالَ عَنْهُ: «الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ»^(٤).

* وَقَالَ صَلَاحُ الدِّينِ الصَّفَدِيُّ (ت: ٧٦٤ هـ) رحمته الله: «هُوَ إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَاللُّغَةِ، وَالْأَدَبِ، عَارِفٌ بِالْمُتُونِ وَالْأَسَانِيدِ»^(٥).

(١) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (١/٣٠٩).

(٢) تاريخ ابن ابن المستوفي - الجزء الثاني (ص: ٢١٦).

(٣) مرآة الجنان لليافعي (٨/١٠٧).

(٤) معجم الألقاب لابن الفوطي القسم الرابع (ص: ٧٦٨).

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٨٠).

(٦) الوافي بالوفيات للخليل الصفدي (٩/٢٠٩).



* وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفِدَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ (ت: ٧٧٤ هـ) رحمه الله: «كَانَ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَاللُّغَةِ، حَافِظًا مُتَقِنًا»^(١).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «أَحَدُ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَجَهَابِذَةِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِهِمْ»^(٢).

* وَأَتْنَى عَلَيْهِ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي (ت: ٨٧٤ هـ) رحمه الله، وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَرَاةِ وَالْحِفْظِ، وَطُولِ الرِّحْلَةِ، فَقَالَ^(٣): «الشَّيْخُ الْإِمَامُ، حَافِظُ عَصْرِهِ، أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، سَافِرُ الْبِلَادِ، وَسَمِعَ الْكَثِيرَ، وَبَرَعَ فِي فُنُونٍ، وَكَانَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَاللُّغَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْحُفَاطِ الْمُتَقِينَ».

* وَقَالَ الْحَافِظُ جَلَّالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ت: ٩١١ هـ) رحمه الله: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شَيْخُ الْحُفَاطِ، إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ»^(٤).

وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ^(٥).

* وَكَانَ رحمه الله مَحْمُودَ الطَّرِيقَةِ، حَسَنَ السَّرِيرَةِ، مَشْهُورًا بِالزُّهْدِ وَالصَّلَاحِ، قَالَ فِيهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَتَّانِيُّ (ت: ١٣٤٥ هـ) رحمه الله: «هُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الصَّلَاحِ»^(٦).

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٣٢٨/١٦).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩١/٢).

(٣) النجوم الزهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٢٦٧/٥).

(٤) نغية الرواة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٤٥٥/١).

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي (٩٤/١).

(٦) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص: ٤٣).

هَذِهِ نُتِفَّ مِنَ الشَّهَادَاتِ الرَّفِيعَةِ، وَالتَّرَكِيبَاتِ الْمُنِيفَةِ مِنْ عُلَمَاءِ أَجَلَاءِ
وَأَيْمَةِ أَعْلَامٍ، قِيلَتْ فِي حَقِّ الإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ جَمِيعُهَا مُتَّفِقَةٌ
عَلَى حَمْدِ سِيرَتِهِ، وَجَمَالِ طَرِيقَتِهِ، وَإِمَامَتِهِ فِي الْعِلْمِ وَبَرَاعَتِهِ فِي شَتَّى مَجَالَاتِهِ
وَأَنْوَاعِهِ.

وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَقَّبُوهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ، وَأَجْمَعُ مَا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ مَا ذَكَرَهُ
الإِمَامُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي كِتَابِهِ «الرَّدُّ الْوَافِرُ». «مَعْنَاهُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ
الْجَهَائِذَةِ النَّقَادِ، الْمَمْلُومُ عِنْدَ أَيْمَةِ الْإِسْنَادِ أَنَّ مَشَايخَ الْإِسْلَامِ وَالْأَيْمَةَ الْأَعْلَامَ
هُمُ: الْمُتَّبِعُونَ لِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ، الْمُتَّقُونَ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، الَّذِينَ تَقَدَّمُوا بِمَعْرِفَةِ
أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَوُجُوهِ قِرَائَتِهِ، وَأَسْبَابِ نَزُولِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَالْأَخْذِ
بِالْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ، وَالْإِيْمَانِ بِالْمُتَشَابِهَاتِ، قَدْ أَحْكَمُوا مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ مَا
أَعَانَهُمْ عَلَى عِلْمِ مَا تَقَدَّمَ، وَعَلِمُوا السُّنَّةَ نَقْلًا وَإِسْنَادًا، وَعَمَلًا بِمَا يَجِبُ الْعَمَلُ
بِهِ اعْتِمَادًا وَإِيْمَانًا بِمَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِقَادًا وَاسْتِنبَاطًا لِلْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ مِنْ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، قَائِمِينَ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، مُتَمَسِّكِينَ بِمَا سَاقَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ
إِلَيْهِمْ، مُتَوَاضِعِينَ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الشَّانِ، خَائِفِينَ مِنْ عَثْرَةِ اللِّسَانِ، لَا يَدْعُونَ الْعِصْمَةَ،
وَلَا يَفْرَحُونَ بِالتَّبَجُّيلِ، عَالِمِينَ أَنَّ الَّذِي أَوْتُوا مِنَ الْعِلْمِ قَلِيلٌ، فَمَنْ كَادَ بِهِدْمُ
الْمَنْزِلَةِ حُكْمَ بَأَنَّهُ إِمَامٌ، وَاسْتَحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ»^(١).



(١) الرَّدُّ الْوَافِرُ عَلَى مَنْ دَعَمَ بِأَنَّهُ مِنْ سَمَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ «شَيْخُ الْإِسْلَامِ» كَافِرٌ، لِلْحَافِظِ ابْنِ نَاصِرٍ الدِّينِ
الدَّمَشَقِيِّ (ص: ٥٠).

الْبَيْتُ الْعَاسِرُ عَقِيدَتُهُ^(١)

لَا يَحْفَى مَا لِسَلَامَةِ الْمُعْتَقِدِ مِنْ أَهَمِّيَّةِ فُضُولِ عِنْدَ تَرَاجِمِ الْعُلَمَاءِ ، «فَهِيَ بَابٌ عَظِيمٌ لِلْعَدَالَةِ ، وَمَدْخَلٌ جَلِيلٌ لِلنَّزَاهَةِ فِي الدِّيَانَةِ ، وَلَهَا تَأْثِيرٌ كَبِيرٌ فِي حَالِ الرَّجُلِ وَقَالِهِ ، فَتَحْمِلُهُ عَلَى اسْتِقَامَةِ الْحَالِ ، وَتَدْفَعُهُ إِلَى صِدْقِ الْمَقَالِ ، أَوْ الْعَكْسِ ، وَأَقْلُ أَحْوَالٍ مِنْ سَاءَتْ ظُنُونُ الْعُلَمَاءِ فِي مُعْتَقَدِهِ أَنْ يُوجِبَ ذَلِكَ التَّرَدُّدَ فِي شَأْنِهِ ، أَوْ التَّوَقُّفَ عَنْ قَبُولِهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ»^(٢).

وَيَسْتَعِ الْمَصَادِرَ الَّتِي تَرْجَمَتْ لِلْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مُخَالَفَاتِهِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَلَا أَلْقَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ غَيْرَهُ بِمُجَانِبَةِ الصُّوَبِ فِيهَا ، بَلْ إِنَّهُمْ عَدُوهُ ﷺ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، مُتَّبِعِي السَّلَفِ الصَّالِحِ وَأَيْمَةِ الْحَدِيثِ ، حَتَّى قَالَ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ﷺ كَمَا تَقَدَّمَ^(٣) :
«وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا غَابَ عَلَيْهِ قَوْلًا وَلَا فِعْلًا».

وَلِشِدَّةِ تَمَسُّكِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ ، وَذَبِّهِ عَنْهَا ، وَانْتِسَابِهِ

(١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الطَّلَبَ خَالِدَ بْنِ أَحْمَدَ الْأَحْمَدِي أَعْجَزَ بَحْثًا بِعَنْوَانِ : «حُجُودُ الْإِمَامِ الْحَدِيثِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي تَفْهِيمِ الْعَقِيدَةِ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ» ، وَقَدَّمَهَا لِثَبِيلِ شَهَادَةِ الْمَاجِسْتِيرِ بِكَلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ ، جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى .

(٢) ضَوَابِطُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عِنْدَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ جَمْعًا وَدِرَاسَةً لِمُحَمَّدٍ الثَّانِي (١٣٩/١) .

(٣) طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ لِابْنِ كَثِيرٍ (٥٩١/٢) .

إِلَيْهَا، لَقَّبَهُ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ بِالْقَابِ زَكِيَّةً، كَقَوَامِ السُّنَّةِ، وَقَوَامِ الدِّينِ وَتَعْوَمًا^(١)، وَهِيَ تُنَمُّ عَنْ مَدَى قَوْلِ هَذَا الْإِمَامِ بِالسُّنَّةِ، وَغَيْرَتِهِ عَلَيْهَا وَعَلَى أَهْلِهَا، وَحِزْمِهِ عَلَى سُلُوكِ نَهْجِهِمْ، وَالسَّيْرِ عَلَى مَنَهِجِهِمْ، وَالتَّزَامِ الْإِتِّبَاعِ، وَنَأْيِهِ عَنِ الْإِتْدَاعِ، مِمَّا حَدَا بِهِ ﷺ إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيَانِ طَرِيقَةِ أَهْلِهَا، وَدَخُضِ مَسَالِكِ أَهْلِ الْبِدْعِ الرَّدِّيَّةِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا سَمَاءً: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ»، قَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ: «... وَحِينَ رَأَيْتُ قِيَامَ الْإِسْلَامِ بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ، وَرَأَيْتُ الْبِدْعَةَ قَدْ كَثُرَتْ، وَالْوَقِيعَةَ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ قَدْ فَتَسَتْ، وَرَأَيْتُ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ عِنْدَ قَوْمٍ نَقِيصَةً، وَالْخَوْضَ فِي الْكَلَامِ دَرَجَةً رَفِيعَةً، رَأَيْتُ أَنْ أُثْلِيَ كِتَابًا فِي السُّنَّةِ، يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مَنْ قَصَدَ الْإِتِّبَاعَ، وَجَانِبَ الْإِتْدَاعِ، وَأُبَيِّنَ فِيهِ اعْتِقَادَ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْأُمُصَارِ، وَالرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ فِي الْأَقْطَارِ، لِكُلِّ مَنِ اتَّبَعَ الْأَيْمَةَ الْمَاضِينَ، وَتُجَانِبَ طَرِيقَةَ الْمُتَبَدِّعِينَ، وَيَكُونَ مِنْ صَالِحِي الْخَلْفِ لِصَالِحِي السَّلَفِ...»^(٢).

وَقَدْ أَثْنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَشَهِدُوا لَهُ بِسَلَامَةِ الْمُعْتَقَدِ، فَمِنْ أَقْوَالِهِمْ فِي ذَلِكَ:

قَوْلُ الْخَافِظِ أَبِي زُكْرِيَّا يَحْيَى بْنِ مَنذَه (ت: ٥١١ هـ) رحمته الله: «كَانَ أَبُو الْقَاسِمِ حَسَنَ الْإِعْتِقَادِ، جَمِيلَ الطَّرِيقَةِ»^(٣).

(١) ينظر: ما تقدم في المبحث الثاني من هذا الفصل (ص: ٣٠ - ٣١).

(٢) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي رحمته الله (١/ ٨٣ - ٨٤).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٨٢)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢/ ٥٩٢).

وَقَوْلُ تَلْمِيزِهِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِي (ت: ٥٨١ هـ) رحمه الله: «وَأَشْتَهَرَتْ فِتَاوَاهُ فِي الْمَذْهَبِ وَأُصُولِ السُّنَّةِ وَلَدَيْنِ»^(١)، وَقَدْ أَطْلَقَ رحمه الله فِي مَذْهَبِهِ، وَنَعْتِهِ بِالسُّنَّةِ الْمُتَلَى، وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَالْقَوْلِ بِمَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَشْبِيهِ^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «كَانَ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ الْحَافِظُ إِمَامًا وَقْتِهِ، وَأُسْتَاذَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَقُدُوةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ»^(٣).

وَقَدْ أَتَنَى عَلَى عَقِيدَةِ الْمُصَنِّفِ رحمه الله الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ (ت: ٧٥١ هـ) رحمه الله فِي نُورَيْهِ الْمَشْهُورَةِ، فَذَكَرَهُ فِي زُمَرَةِ أَيْمَةِ السُّنَّةِ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا صِفَةَ الْعُلُوِّ لِلْعَلِيِّ الْغَفَّارِ رحمه الله، قَالَ رحمه الله^(٤):

وَانْظُرْ إِلَى مَا قَالَهُ عَلِمُ الْهُدَى ❀ التَّيْمِيُّ فِي إِیْضَاحِهِ وَبَيَانِ دَاكِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ التَّرْغِيبِ ❀ وَالتَّرْهِيْبِ مُمْدُوخٌ بِكُلِّ لِسَانٍ وَلَقَدْ رَضِيَ الْأَيْمَةُ قَوْلُهُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَمَبَاحِثِ الْعَقِيدَةِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِأَقْوَالِهِ فِيهَا، وَأَتَوْا عَلَى كِتَابِهِ الَّذِي أَلْفَهُ فِيهَا، بِمَا يَقْصِي بِإِمَامَتِهِ، وَطُولِ بَاعِهِ فِي هَذَا الْبَابِ الْمُهِّمِّ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنِ الْحَقِّ قَتَامٌ مِنَ النَّاسِ.

وَهَكَذَا، فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِالْمُصَنِّفِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٦/١١).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩٢/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨١/٢٠).

(٤) الكافية الشافعية في الانتصار للفرقة الشافعية - المشهورة بالتوثيق مع كتاب توضيح المقاصد ونصحيح الفوائد في شرح نوبة ابن القيم لأحمد بن إبراهيم (٤١٧/١).

أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَرَّانِيُّ (ت: ٧٢٨ هـ) رحمه الله فِي مَوَاطِنَ مِنْ كُتُبِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

- ذِكْرُهُ لِقَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ حَدِيثِ النَّزُولِ، بَلِ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ فِي تَضْعِيفِ رِوَايَةٍ: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْزِلَ عَنْ عَرْشِهِ نَزَلَ بِذَاتِهِ) قَالَ: «ضَعَّفَ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ وَغَرَّهُ مِنَ الْحِفَاطِ هَذَا اللَّفْظَ مَرْفُوعاً، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ: (يَنْزِلُ بِذَاتِهِ)، مَعْنَاهُ ضَجِيجٌ، أَنَا أَقْرَبُ بِهِ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»^(١).

- وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ إِجْمَالاً فِي الصِّفَاتِ فِي كِتَابِهِ: «دَرءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّفْلِ»^(٢)، وَفِي كِتَابِهِ الْآخَرِ: «بَيَانُ تَلْسِيسِ لَجَهْمِيَّةٍ»^(٣).

وَأَشَادَ بِقَوْلِهِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْفَرَقِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ الْأَصْهَبَانِيُّ، وَابْنُهُ شَارِحُ مُسْلِمٍ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى السَّارِقِ وَالزَّانِي اسْمُ مُؤْمِنٍ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ»^(٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٩٤/٥)، وينظر: أيضا (٣٨٣/٥).

وقال الذهبى في تاريخ الإسلام (٦٢٦/١١ - ٦٢٧): «لو كان من اعتقاد الإمام إسماعيل أن نزل الله بالذات، وهو مشهور من مذهبه، قد كتبه في فتاوى عدة، وأملئ فيه أمالي، إلا أنه كان يقول: إسناده مدخول، وعلى بعض روايته قطع».

(٢) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٤٧/٣).

(٣) بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٦/١).

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥٩/٧).

وَقَدْ أَطَالَ تَلْمِيزُهُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوَزِيَّةُ (ت: ٧٥١ هـ) رحمته فِي الْاِسْتِشْهَادِ بِكَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ النَّيْمِيِّ رحمته فِي بَيَانِ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِيمَانِ بِمُصَوِّصِ الصِّفَاتِ وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهَا بِالتَّمَثِيلِ أَوْ التَّحْرِيفِ فِي كِتَابِهِ: «اجْتِمَاعُ الْخَيْرِشِ الْإِسْلَامِيَّةِ»^(١).

وَأَتَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الصَّوَارِقُ الْمُرْسَلَةُ كَمَا فِي مُخْتَصَرِهِ، وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ مُجَدِّدُ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ^(٢)

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَهُوَ مِنْ أَحَلِّ الشَّافِعِيَّةِ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْمَشْهُورَةُ كَالْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَقَّةِ، وَكِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى إِمَاعَتِهِ وَجَلَالَتِهِ»^(٣).

وَأَشَادَ بِقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ أَيْضاً الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) رحمته فِي كِتَابِهِ «الْعُلُوُّ»، فَقَدْ ذَكَرَ قَوْلَ الْإِمَامِ السَّيْمِيِّ فِي مَوْطِنَيْنِ:

* الْأَوَّلُ: قَالَ رحمته نَقْلًا عَنْ كِتَابِ «الْعُنْيَةُ عَنِ الْكَلَامِ» لِلْإِمَامِ أَبِي سُلَيْمَانَ حَمْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيِّ (ت: ٣٨٨ هـ) رحمته مَا نَصَّهُ: «فَأَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ مِنْ الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ وَمَا جَاءَ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ، فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إِبْتِائُهَا وَإِحْرَازُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمته: وَكَذَا نَقَلَ الْاِتِّفَاقُ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، ثُمَّ

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة لاهن قيم الجوزية (ص: ١٣٤ - ١٣٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسل (١١١٠/٤)

(٣) المصدر السابق (١٢٢٢/٤).

الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ^(١).

❦ وَقَالَ فِي الْمَوْطِنِ الثَّانِي: «قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّيمِيُّ الطَّلْحِيُّ مُصَنِّفُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِفَاتِ الرَّبِّ فَقَالَ: مَذَهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَحَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ، وَأَحْمَدَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ رَاهُوَيْهَ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، وَسَائِرِ أَوْصَافِهِ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى ظَاهِرِهَا الْمَعْرُوفِ وَالْمَشْهُورِ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يَتَوَهَّمُ فِيهَا، وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَأْوِيلٍ»^(٢).

وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ ﷺ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ مِنْ إِبْطَاتِ مَعَانِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَتَرَكَ الْخَوْضَ فِي كَيْفِيَّاتِهَا هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، وَتَوَاتُرُ بِهِ النَّقْلُ عَنْ الصَّحَابَةِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَقَدْ سَارَ الْمُصَنِّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ، وَبَنَى عَلَيْهِ عَقِيدَتَهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُؤَلَّفُهُ هَذَا، ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ خِلَالِ اسْتِعْرَاضِ مَبَاحِثِ الْعَقِيدَةِ فِي كُتُبِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ كَكِتَابِ الْإِيمَانِ، وَكِتَابِ الْقَدْرِ، وَكِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، وَكِتَابِ التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهَا، نَجَدُهُ ﷺ سَالِكاً لِهَذِهِ الطَّرِيقِ، مُتَمَسِّكاً بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ صِحَاحُ الْأَثَارِ، وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ جِيَادُ الْأَخْبَارِ، مُتَّبِعاً لِسَلَفِ الْأُمَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ الْقَوِيمِ.

(١) ينظر: العلو للعلی الخفاری للذهبي (ص: ٢٣٦).

(٢) كتاب العلو للذهبي (ص: ٢٦٣).

وَقَدْ حَرَّصَ ۞ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى قَضَايَا الْعَقِيدَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا شَرْحُهُ
 بِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِبُخَارِيِّ، وَنَشَرَ كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِهَا أَثْنَاءَ شَرْحِهِ بِاقْتِضَابٍ
 وَإِيجَازٍ، كَمَا اعْتَنَى ۞ بِتَعَقُّبِ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ
 لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ ۞ إِذَا جَانَبُوا الصَّوَابَ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْمُعْتَقَدِ،
 وَسَأَعْرِضُ لِبَعْضِ النَّمَازِجِ الَّتِي تَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي عَشَرَ عِنْدَ
 كَلَامِي عَنْ عُلُومِهِ ۞.



الْبَيْتُ الْحَارِي عَشْرُ مَذْهَبُهُ الْفِقْهِيُّ

شَهِدَ الْعُلَمَاءُ لِلْمُصَنَّفِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله بِالْإِمَامَةِ فِي الْعُلُومِ، وَسَلَّمُوا لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، وَمِنْهَا عِلْمُ الْفِقْهِ، بَلْ قَالَ تَلْمِذُهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ (ت: ٥٨١ هـ) رحمته الله: «وَأَمَّا عِلْمُ الْفِقْهِ، فَقَدْ سَرَتْ فَنَآوَاهُ فِي الْبَلَدِ وَالرَّسَائِقِ» (١).

وَقَدْ عَدَّهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ مِنْهُمْ:

أ - الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّةِ (ت: ٧٥١ هـ) رحمته الله، إِذْ يَقُولُ: «كَانَ إِمَامًا لِلشَّافِعِيَّةِ فِي وَقْتِهِ» (٢).

ب - جَمَالُ الدِّينِ الْإِسْنَوِيُّ (ت: ٧٧٢ هـ) رحمته الله، إِذْ تَرَجَّمَ لَهُ فِي كِتَابِهِ طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ (٣).

ج - الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ (ت: ٧٧٤ هـ) رحمته الله بِقَوْلِهِ: «أَحَدُ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ» (٤).

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٣/٢٠).

والرَّسَائِقُ: جَمْعُ رُسْتَقٍ: فَارِسِي مُعَرَّبٌ، وَهِيَ بَيُوتٌ مُجْتَمِعَةٌ، الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (١٤٨١/٤)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (١١٦/١٠).

(٢) اجتماع الحيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٤).

(٣) طبقات الفقهاء الشافعية للإسنوي (٣٥٩/١).

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية لابن كثير (٥٩١/٢).

د - الإمام ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١ هـ) ، إذ ترجم له في كتابه طبقات الشافعية^(١).

هـ - ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩ هـ) حيث يقول في ترجمته: «أبو القاسم التميمي الطلحي الأصبهاني الشافعي»^(٢).

ومثل المصنف رحمه الله إلى فقه الشافعية واضح في كتابه هذا ، فعلى ما يصدّر كلامه على المسائل الفقهية بكلام الشافعية ، ثم يثنى يذكر أقوال المذاهب الأخرى ، وكانت عنايته بالنقل عن أئمة المذهب كبيرة ، فقد نقل في مواطن عديدة عن الشافعي ، والمزني والماوردي والشيرازي وغيرهم رحمه الله.

ولم يكتف رحمه الله بهذا فقط ، بل كان يحشد في مواطن الروايات المختلفة في المذهب الشافعي في المسألة الواحدة ، ثم يستدل لما يراه قوياً منها ، ويوجهه^(٣).

وألّمح في مواطن رحمه الله إلى مذهبه الشافعي في كتابه هذا ، فقال: «وأما إمرار اليد على البدن فمستحب عندنا ، وقال مالك: هو واجب»^(٤).

وكان رحمه الله يكثر من استعمال مثل هذه العبارات قال أصحابنا ، دليلنا ، ونحوها عند عرض أقوال الشافعية.

إلا أنه من خلال تتبع مسائل هذا الكتاب ، يتبين أن الإمام أبا القاسم

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٠١/١).

(٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٠٥/٤).

(٣) ينظر: ما سياتي في منهج المصنف رحمه الله في كتابه.

(٤) ينظر (ص: ١٥٣) من قسم التحقيق.

التَّيَمِّيُّ رحمه الله لَمْ يَكُنْ جَامِداً عَلَى الْمَذْهَبِ، مُقْلِداً لِأَيْمَتِهِ، بَلْ كَانَ طَلَبُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ إِمَامَةً، وَكَانَ يَقُولُ بِمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الصَّرِيحَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا بِغَرِيبٍ عَمَّنْ لُقِّبَ بِتِلْكَ الْأَلْقَابِ الرَّئَانَةِ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَقَوَامِ السُّنَّةِ وَنَحْوِهِمَا، وَمَسْأَمِيرُ عِنْدَ حَدِيثِي عَنْ مَنْهَجِ الْمُصَنِّفِ رحمه الله فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَّبِعاً لِلدَّلِيلِ، فَتَرَاهُ رحمه الله كَثِيراً مَا يُفَصِّحُ عَنْ اخْتِيَارِهِ وَتَرْجِيحِهِ وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ بِعَرَارَاتٍ مَتِينَةٍ مِثْلَ قَوْلِهِ: «وَالسُّنَّةُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهَا»^(١)، وَقَوْلِهِ: «وَقَوُّ مَنْ اتَّبَعَ الْحَدِيثَ أَوْلَى»^(٢).

وَتَرَاهُ فِي مَوَاطِنَ لَا يَسْتَنْكِفُ عَنْ تَوْهِينِ قَوَالِ لِفُقَهَاءِ أَغْلَامٍ تَيَقَّنَ مُخَالَفَتَهَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالِدَّلِيلِ الصَّرِيحِ^(٣).

وَمِمَّا يُقَوِّي أَنَّهُ رحمه الله سَلَكَ مَسَلَكَ الْاجْتِهَادِ، دُونَ تَقْيِيدِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ تَرْجِيحُهُ غَيْرَ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رحمه الله فِي مَسَائِلَ مَثُورَةٍ بَيْنَ ثَنَائِهِ شَرْحِهِ هَذَا كَمَا سَبَّأْتَنِي بِتَفْصِيلِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِ الْمُصَنِّفِ رحمه الله فِي عَرْضِ الْقَضَايَا الْفِقْهِيَّةِ.



(١) ينظر: (٢٠٢/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٢٧/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٢٧/٣ و ٢١٤) من قسم التحقيق.

البحث الثاني عشر علومه

إِنَّ الْكَلَامَ عَنْ عُلُومِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ طَوِيلُ الذُّبُولِ؛ فَقَدْ كَانَ
بِئْسَ الْيُحْتَذَى فِي التَّكَامُلِ الْمَعْرِفِيِّ، وَرَأَيْدًا فِي مَعَارِفِ كَثِيرَةٍ، ذَا عِبْقَرِيَّةٍ فَذِيَّةٍ؛ وَلَمْ
يَقْتَصِرْ بُيُوعُهُ عَلَى عِلْمٍ دُونَ آخَرَ؛ مِمَّا حَدَا يَتْلُمِبُ بِهِ الْحَافِظُ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيُّ
ﷺ بِأَنْ يَقْطَعَ بِأَنَّهُ هُوَ مُجَدِّدُ الْعِائَةِ الْخَامِسَةِ.

رَقَدْ تَتَابَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُؤَرِّخِينَ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَمَدَحِهِ بِمُشَارَكَتِهِ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، فَقَدْ كَانَ «حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، عَارِفًا بِكُلِّ فَنٍّ» كَمَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ
أَبِي عَمْرِو الْعَبْدَرِيِّ (ت: ٥٢٤هـ)، وَهُوَ «الْعَارِفُ بِكُلِّ فَنٍّ، الْمُتَقِنُّ» كَمَا فِي
وُصْفِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ السَّلَفِيِّ (ت: ٥٧٦هـ) كَمَا نَقَدَّمْ ذِكْرُهُ.

وَالنَّظَرُ فِي آثَارِ هَذَا الْعَلَمِ يَقْطَعُ بِتَعَدُّدِ رَوَافِدِ عِبْقَرِيَّتِهِ، إِذْ تَشْهَدُ مُصَنَّفَاتُهُ
بِثَرَاتِهَا وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ النُّكْتِ وَالْفَوَائِدِ عَلَى بُيُوعِ هَذَا الْإِمَامِ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ.

وَالْمُطْلِعُ عَلَى شَهَادَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ يَجِدُهَا
نُفْرًا أَثَرُ ذِي أَثِيرٍ عَنْ إِمَامٍ أَنَّهُ اللَّهُ بِسُطَّةٍ فِي الْعِلْمِ، وَذَخِيرَةٌ مِنَ الْفَهْمِ.

وَسَأَحَاوَلُ فِي هَذَا الْمُبْحَثِ أَنْ أَعْرِضَ بِبَيَجَارٍ لِمُشَارَكَاتِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ
ﷺ فِي جُمْلَةٍ مِنَ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ، مُقَدِّمًا اغْتِدَارِي عَنِ اسْتِيفَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِيُعْلِي

بِعُسْرِهِ وَطُولِهِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُيسِّرُ فِي قَابِلٍ مَنْ يَنْهَضُ بِأَعْيَانِهِ، وَهَذَا أَوَّلُ الشُّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ:

أَوَّلًا: عُلُومُ الْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ

لَمْ تَذْكُرْ كُتُبَ طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ تَرْجَمَةَ لِإِمَامِنَا التَّيْمِيِّ رحمته الله، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، أَوْ جَهْلُهُ بِهَا، فَلَمْ يَشْتَرِطْ أَصْحَابُهَا اسْتِيعَابَ كُلِّ الْقُرَّاءِ فِي جَمِيعِ الْأَغْصَارِ وَسَائِرِ الْأَمْصَارِ.

وَأَمَّا التَّيْمِيُّ مَعْدُودٌ فَيَمُنُّ اعْتَنَى بِهَذَا الْعِلْمِ، وَيَكْفِي فِي تَأْكِيدِ هَذَا شَهَادَةُ تَلْمِيزِهِ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٥٥٨١) رحمته الله فِي الْجُزْءِ الَّذِي خَصَّصَهُ لِتَرْجَمَةِ شَيْخِهِ قَوَامِ السَّنَةِ التَّيْمِيِّ رحمته الله إِذْ يَقُولُ: «وَقَدْ قَرَأَ عِدَّةَ خَتَمَاتٍ بِقِرَاءَاتٍ عَلَى جَمَاعَةٍ»^(١).

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ثَنَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ وَصْفُهُ بِالْمَعْرِفَةِ بِعِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَالْإِمَامَةِ فِيهِ، كَيْفَ وَقَدْ أَلْفَ رحمته الله فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ خُمْسَ مُصَنَّفَاتٍ^(٢)

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِالْمَعْرِفَةِ بِعِلْمِ التَّفْسِيرِ وَالرِّيَّاسَةِ فِيهِ إِلَّا مَنْ ضَرَبَ بِهِمْ وَافِرٍ مِنْ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ، ذَلِكَ أَنَّ فِي تَنَوُّعِهَا رِيَادَةً مَعَانٍ لِآيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ، وَالْمُفَسِّرُونَ الْمُبَرَّرُونَ يَعْتَمِدُونَ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا يَقُولُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته الله: «وَلَمْ تَزَلِ الْعُلَمَاءُ تَسْتَبِطُ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٦).

(٢) ينظر ما سيأتي عند ذكر مؤلفات التَّيْمِيِّ رحمته الله.

من كل حرف يقرأ به قارئاً معنًى لا يوجد في قراءة الآخر، فالقراءات حجة
العقلاء في الاستنباط، ومحققهم في الاهتداء إلى سواء الصراط^(١).

ولم يقتصر ﷺ على مجرد عزو قراءات القراء، وتمييز القرش، بل تعداه
إلى علم الترجيح، مما يقطع بضلوعه في هذا العلم، وتمكينه منه.

وتعد أطلاعي على الجزء المحقق من كتاب الإيضاح في التفسير لإمامنا النجفي
ﷺ آفة الخبر قد صدق الخبر، وسأدلل لهذا بذكر أمثلة شاهدة على ما ذكرت.
* المثال الأول:

عند قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسَيِّرَ سَبِيلُ
الْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) قال ﷺ: «﴿وَلِتَسَيِّرَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ قرئ بالتاء، ورفع
السبيل، ومعناه: يظهر طريق المجرمين أنه لا حجة معه، ويقال: استبان
الشيء أي: ظهر.

وقرئ (ولتسيير) بالتاء، ونصب السبيل، ومعناه: لتعرف يا محمد سبيل
المجرمين...»^(٣).

* المثال الثاني:

عند قوله تعالى في نفس السورة: ﴿وَكَذَلِكَ نَضْرِبُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (١/٣٥٦).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٥).

(٣) الإيضاح في التفسير لقوام السنة النجفي، من أول الأنعام إلى نهاية يونس - رسالة ماجستير
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة -، تحقيق: راشد بن حمد الصباحي، (ص: ٨٤ - ٨٥).

وَلِيَبَيِّنَنَّ لَهُمْ يَوْمَ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾، قَالَ ﷺ: «أَيُّ: تَلَوْتُ وَقَرَأْتُ، وَقُرِئَ (دَارَسْتُ) أَيُّ: ذَاكَرْتُ أَهْلَ التَّوْرَةِ، فَحَفِظْتُ مَا أَتَيْتُنَا بِهِ» (١).

كَمَا كَانَتْ لَهُ عِنَايَةٌ بَيِّنَاتٍ أَسْبَابِ نَزُولِ الْقُرْآنِ، إِذْ كَانَ يَنْزِعُ إِلَيْهَا لِاسْتِجْلَاءِ مَعَانِي الْآيَاتِ، فَمَعْرِفَةُ السَّبَبِ مُعِينٌ عَلَى كَشْفِ الْمُرَادِ مِنَ الْمُسَبَّبِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ. وَلَمْ أَطَوِّلْ بِسَرْدِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ لِكَثْرَةِ اغْتِنَائِهِ بِهَا، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُسْتَفْصَى فِي كِتَابِهِ السَّالِفِ (٢).

وَمِنْ عِنَايَتِهِ بِعُلُومِ الْقُرْآنِ نَقْلُهُ نَصًّا طَوِيلًا عَنِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ ﷺ فِي تَفْسِيرِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، أَتَى فِيهِ عَلَى جُلِّ الْأَقْوَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهَا (٣).

ثَانِيًا: الْحَدِيثُ وَعُلُومُهُ

عِلْمُ الْحَدِيثِ هُوَ الْفَرْقُ الَّذِي بَرَعَ فِيهِ إِمَامُنَا النَّبِيُّ ﷺ، وَذَاعَ صِيَتُهُ فِيهِ، وَلِذَلِكَ حَلَّاهُ مُرْجَمُوهُ بِمَا يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ وَالتَّمَيُّزِ فِيهِ، فَهُوَ عِنْدَهُمُ الْحَافِظُ الْمُحَدِّثُ كَمَا سَبَقَ فِي شَهَادَاتٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُ كَلَامَهُمْ فِي الشَّأْنِ عَلَيْهِ.

وَبَدَّهِيَ أَنْ هَذِهِ الْأَلْقَابَ الْعَزِيزَةَ لَا تُطْلَقُ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ جُرَافًا،

(١) سورة الأنعام، الآية (١٠٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٢٢ - ١٢٣).

(٣) ينظر مثلاً (ص: ٦٢ - ٦٣ و ٦٤ و ٧٣) من المصدر السابق.

(٤) ينظر مثلاً (ص: ٨٨٥ - ٨٨٦) من قسم التحقيق.

وَأِنَّمَا تَكُونُ لِمَنْ حَصَلَ الرِّوَايَاتِ وَالْأَسَانِيدُ، وَمَهَرَ فِي شِقَى الرِّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ،
وَصَارَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِطَبَقَاتِ الرِّوَاةِ، وَخَبْرَةٌ بِمَرَاتِبِهِمْ حَرْحاً وَتَعْدِيلاً، حَتَّى تَكُونَ لَهُ
مَلَكَهٌ تَوْهُلُهُ لِأَن يُذَكَّرَ فِي صُفُوفِ الْمُحَدِّثِينَ الْمَهَرَّةِ، وَالْحِفَاطِ النَّقْدَةِ.

وَيَدُلُّ لِشَفِيفِهِ رحمته بِكُتُبِ السُّنَّةِ، وَحِرْصِهِ عَلَى قِرَاءَتِهَا مَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ
رحمته عَنْ تَلْمِيزِهِ السَّمْعَانِيِّ رحمته قَالَ: «سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ التَّيْمِيِّ
الْحَافِظَ يَقُولُ: قَرَأْتُ الْمَسَانِيدَ (مُسْنَدِ الْعَدْنِيِّ)، وَ(مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ)، وَهِيَ
كَالْأَنْهَارِ، وَ(مُسْنَدُ أَبِي يَغْلَى) كَالْبَحْرِ يَكُونُ مُجْتَمَعُ الْأَنْهَارِ» (١).

وَعَلَّقَ الذَّهَبِيُّ رحمته عَلَى هَذِهِ الْحِكَايَةِ بِمَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ،
فَقَالَ: «قُلْتُ: صَدَقَ، وَلَا سَيِّمًا (مُسْنَدُهُ) الَّذِي عِنْدَ أَهْلِ أَصْهَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
الْمُقَرَّبِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَبِيرٌ جِدًّا، بِخِلَافِ (الْمُسْنَدِ) الَّذِي رُوِيَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو
ابْنِ حَمْدَانَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ مُخْتَصَرٌ» (٢).

كَمَا كَانَ رحمته حَرِيصاً عَلَى تَحْصِيلِ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ
وَقَوَائِنِ الرِّوَايَةِ، وَجَلَسَ لِإِقْرَانِهَا وَتَسْمِيْعِهَا، فَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي تَرْجَمَةِ
أُسْعَدَ بْنِ أَبِي الْقَضَائِلِ مُحَمَّدِ الْعِجْلِيِّ أَنَّهُ «سَمِعَ مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ مِنْ
أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ» (٣).

وَحَكَى الذَّهَبِيُّ نَظِيرَ هَذِهِ الْحِكَايَةِ عَنْ تَلْمِيزِهِ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ،

(١) سير أعلام النبلاء (١٨٠/١١)، وتذكرة الحفاظ (٢٠٠/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٠/١١).

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢١٤).

فَقَالَ: «وَحَفِظَ (عُلُومَ الْحَدِيثِ) لِلْحَاكِمِ، وَعَرَضَهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيِّ»^(١).

وَسَبَّأَنِي عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مَزِيدُ أَمْثَلَةٍ تُؤَكِّدُ مُشَارَكَتَهُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ اسْتَرْسَلَ فِي الْكَلَامِ عَنْ بَعْضِ الْمَبَاحِثِ الْمُهَمَّةِ، كَتَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي طُرُقِ التَّحْمُلِ، وَرَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَبَيَانِ حُكْمِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ، وَالْعِنَايَةِ بِبَيَانِ الْمُدْرَجَاتِ فِي مُتُونِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْقَضَايَا.

✽ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ نَاقِدًا:

الإمام قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ ﷺ أَخَذَ الْمُحَدِّثِينَ النَّقْدَةَ؛ مِنْ صَيَارِفَةِ الصَّنَاعَةِ، وَفُرْسَانِ التَّرَاعَةِ، وَهُوَ مِنْ «جَهَابِذَةِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِهِمْ»^(٢)، وَمَعْدُودٌ فِيْمَنْ «أَمَلَى وَصَنَّفَ، وَتَكَلَّمَ فِي الرُّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ»^(٣).

وَمِنْ شَوَاهِدِ اعْتِدَادِ الْعُلَمَاءِ بِكَلَامِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فِي التَّضْجِيعِ وَالتَّضْعِيفِ، وَالتَّقْدِ والتَّغْلِيلِ مَا نَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ﷺ عَنْهُ فِي تَضْعِيفِهِ زِيَادَةً: (نَزَلَ بِدَاتِهِ) فِي حَدِيثِ الثَّرْوَلِ الْمَشْهُورِ، يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ: «وَرُويَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ بِشْرِ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْزِلَ عَنْ عَرْشِهِ نَزَلَ بِدَاتِهِ)^(٤)، قُلْتُ: ضَعَّفَ أَبُو

(١) سير أعلام النبلاء (١٥٥/٢١).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٥٩١/٢).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٠/٤).

(٤) أخرجه أبو نعيم الأصمهاني في ذكر أخبار أصبهان (١٩٧/٢) بنفسِ السَّنَدِ المذكور، لكن ليس =

القَاسِمِ إِسْمَاعِيلِ التَّيْمِيِّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَاطِ هَذَا اللَّفْظَ مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ: (يَنْزِلُ) مَعْنَاهُ صَحِيحٌ؛ أَنَا أَقْرُّ بِهِ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١).

وَقَدْ حَكَى عَنْهُ هَذَا تَلْمِيزُهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ﷺ فِي الْجُزْءِ الَّذِي خَصَّصَهُ بِمَنَاقِبِ شَيْخِهِ قِوَامِ السُّنَّةِ فِيمَا نَقَلَهُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ ﷺ: «وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ الَّذِي حَعَلَهُ اللَّهُ مُجَدِّدًا لِلدِّينِ فِي رَأْسِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ قَالَ: وَكَانَ مِنْ اغْتِقَادِ الْإِمَامِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ نُرُوحَ اللَّهِ بِالذَّاتِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِهِ، وَقَدْ كَتَبَهُ فِي فِتَاوِ عَدِيدَةٍ، وَأَمْلَى فِيهِ أَمَالِي، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِسْنَادُ حَدِيثِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ إِسْنَادٌ مَذْخُولٌ، وَفِيهِ مَقَالٌ»^(٢).

وَيَشْهَدُ لِمَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ إِتْكَارُهُ عَلَى الْإِمَامِ الطَّبْرَانِيِّ (ت: ٥٣٦٠) ﷺ فِي جَمْعِهِ لِلْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ الْوَاهِيَةِ، مَعَ مَا يَلْزَمُ مِنْ إِيْرَادِهَا مِنَ الْمَعَانِي الْقَاسِدَةِ، كَتَلِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ، يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَقَدْ عَابَ عَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُضَلِّ التَّيْمِيُّ جَمْعَهُ الْأَحَادِيثَ بِالْإِفْرَادِ، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ

= فِيهِ زِيَادَةٌ (بِذَاتِهِ)، وَأُورِدَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ (١/٢٦٥) بِرَقْمِ (٢٦٣)، وَعَزَّاهُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَنْدِ الْحُتْلِيِّ فِي كِتَابِ «الْعُظْمَةِ».

وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ، لَكِنْ أُورِدَهُ ابْنُ عَرَّاقٍ فِي تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ (١/١٤٧)، وَابْنُ الْقَيِّمِ فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (٤/١١١١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِ الْعَرْشِ (٢/٤٢٠)، وَقَالَ فِي «الْعُلُوِّ لِلْعَلِيِّ الْغَفَّارِ» (ص: ٩١): «وَلَعَلَّ هَذَا مَوْضُوعٌ».

(١) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٥/٣٩٤).

(٢) مُخْتَصَرُ الصَّوَائِقِ الْمُرْسَلَةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُطَلَّةِ (٤/١١١٠).

النكارة الشديدة، والمؤذوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم»^(١).

وكان أهل العلم يسألونه عن صحة الأحاديث وضعفها، أورد العجيب المقدسي في كتابه «صفات رب العالمين» بعضها، فمن ذلك:

«قال رحمه الله: «وقد سئل أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، فقيل له: روي أن النبي ﷺ قال: «إن الله خلق جوهرة، فوضعها على راحته، ثم قال لها: افتدي» صحيح هذا أم لا؟ فأجاب: «لا يصح هذا عن رسول الله ﷺ»^(٢).

«وقال أيضاً: «وفي مسائل سئل عنها أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي: مسألة: رعم أقوام أن الخبر مُسنَد عن رسول الله ﷺ: «إن العبد إذا سجد سجد على ظهر قدم الرحمن ﷺ»، أوردته الحميدي في مُسنده، صحيح أم لا؟

فأجاب: هذا صحيح، يروي مرفوعاً، ويروي موقوفاً، وهو من جملة الأحاديث التي تؤمن بها وتُلقَى بالسليم، ولا تُجادل فيه ولا تُخاصم، وتترك الخوض فيه التفكر فيه بالعقول، آمناً بما قال رسول الله، على مُرد رسول الله ﷺ»^(٣).

«وقال أيضاً: «سئل الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي فقيل

(١) لسان الميزان لابن حجر (١٢٨/٤).

(٢) صفات رب العالمين، لابن المحجب المقدسي (٨٧٩/١).

(٣) المصدر السابق (٩١٥/١).

لَهُ: زَعَمَ أَقْوَامٌ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ جِبْرِيلَ بِيَدِهِ، فَأَجَابَ: وَرَدَ فِيهِ أَكْثَرُ غَرِيبٍ^(١).

وَسَيَأْتِي عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ مَنْهَجِهِ ﷺ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مَزِيدُ أَمْنَةٍ تَشْهَدُ بِبِرَاعَتِهِ ﷺ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ، وَتَمَكُّنِهِ مِنْ صِنَاعَةِ النَّقْدِ وَالتَّعْلِيلِ، مَعَ مَعْرِفَةٍ وَاطِّلَاعٍ كَبِيرَيْنِ عَلَى كَلَامِ الْأَئِمَّةِ النَّقَّادِ قَبْلَهُ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ، وَالْإِحَاطَةِ بِأَوْهَامِ السَّاحِ، وَعِنَايَتِهِ بِإِصْلَاحِ التَّضْعِيفِ وَالتَّخْرِيفِ الرَّاقِعَيْنِ فِي الْمُتُونِ وَالْأَسَانِيدِ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَوَازَنَةِ بَيْنَ الرِّوَاةِ.

وَفِي شَقِّ الدَّرَاجَةِ - الَّذِي هُوَ مَدَارُ ثَمَرَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ - كَانَ إِمَامُنَا التَّيْمِيُّ ﷺ عَلَى دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْإِتْقَانِ، وَتَصَدَّقَ بِهِ لِشَرْحِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ أَفْرَزُ مَظَاهِرِ عِنَايَتِهِ بِذَلِكَ، وَتَجَلَّتْ عِبَرَتُهُ فِي فَهْمِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي نَهَضَ لِشَرْحِهَا، فَذَكَرَ شَوَارِدَهَا، وَقَيَّدَ أَوَائِدَهَا، وَأَبَانَ ﷺ عَنْ قَدَمٍ رَاسِخٍ فِي اسْتِنبَاطِ الْمَعَانِي، وَاسْتِخْرَاجِ الْقَوَائِدِ.

وَقَدْ رَضِيَ الْأَئِمَّةُ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَقَبِلُوا كَلَامَهُ بِهِ، وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَثَرَةِ نُقُولِهِمْ مِنْ كُتُبِهِ، وَعِصَانِهِمْ بِتَقْيِيدِ قَوَائِدِهِ فِيهِ، فَهَذَا ابْنُ الْمُحِبِّ الْمُقَدِّسِيِّ ﷺ يَنْقُلُ عَنْهُ جَمْعُهُ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ، قَالَ ﷺ: «قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ الْحَافِظُ: «وَوَجَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَ خَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَيْنَ خَبَرِ حُذَيْفَةَ: أَنَّ التَّصَوِيرَ يَكُونُ عِنْدَ انْقِضَاءِ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَنَفْخَ الرُّوحِ يَكُونُ بَيْنَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ وَفُوعِ النُّطْفَةِ فِي الرَّحِمِ»^(٢).

(١) المصدر السابق (١/٣٦٤).

(٢) صفات رب العالمين، لابن المحب المقدسي (١/٢٩٨).

وَلَنْ أُطِيلَ هُنَا، وَحَسْبِي أَنْ أُجِيزَ الْقَارِئَ عَلَى التَّبَحُّثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ
الثَّانِي الَّذِي خَصَّصْتُهُ لِلْحَدِيثِ عَنْ مَهَجِهِ عليه السلام فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.

✽ بُيُوعُهُ عليه السلام فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ:

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ بَابَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مِنْ أَضْعَبِ
أَبْوَابِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُحَدِّثٍ عَارِفًا بِهِ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَى هَذَا
الْفَرْقِ إِلَّا مَنْ كَانَ عَارِفًا بِمَرَاتِبِ الرِّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ فِي الانْحِرَافِ وَالْإِسْقَامَةِ، ذَ
يَقْظُهُ تَامَةً يُبْعِدُهُ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِظَوَاهِرِ الْحَالِ، عَالِمًا بِالتَّوَارِيخِ وَمَوَالِيدِ الرُّوَاةِ،
وَوَقَاتِهِمْ، وَرِخْلَاتِهِمْ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الرُّوعِ وَالتَّقْوَى، مُجَانِبًا لِلتَّعَصُّبِ
وَالهَوَى.

وَلَقَدْ كَانَ إِقَامَتَا قَوَامِ السُّنَةِ النَّبَوِيِّ عليه السلام مِمَّنْ بَلَغَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ الَّتِي لَا يَتَلُغُهَا
وَلَا يَنَالُهَا إِلَّا الْقَلَائِلُ، وَقَدْ قَبِلَ الْعُلَمَاءُ قَوْلَهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعَوَّلُوا عَلَيْهِ
فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الرُّوَاةِ وَأَوْطَانِهِمْ.

يَقُولُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلَفِيُّ (ت: ٥٧٦ هـ) عليه السلام: «كَانَ فَاضِلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ
وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ»^(١).

وَشَوَاهِدُ تَقْدِيمِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ تَأْتِي عَنْ الْحَضَرِ، فَقَدْ أَكْثَرَ تَلْمِيذُهُ أَبُو سَعْدٍ
السَّمْعَانِيُّ (ت: ٥٨٢ هـ) عليه السلام مِنْ سُؤَالِهِ عَنْ أَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَقَدْ بَثَّ ذَلِكَ فِي
كِتَابِهِ الْأَنْسَابِ.

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٨).

قَالَ السَّمْعَانِيُّ رحمه الله عَنْ شَيْخِهِ: «اسْتَفَذْتُ مِنْهُ الْكَثِيرَ، وَتَلَمَذْتُ لَهُ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَحْوَالِ جَمَاعَةٍ» (١).

وَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ يَتَمَتُّدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (٢).

وَأَتْنَى عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ جُلٌّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ، كَالصَّفَدِيِّ (٣)، وَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ (٤)، وَجَلَّالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ (٥) رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً.

وَكَانَتْ لِلْإِمَامِ قِيَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ رحمه الله الْيَدُ الطُّوْلَى فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الرُّوَاةِ وَضَبْطِهَا، وَمَعْرِفَةِ أَوْطَانِهِمْ، وَقَدْ اسْتَفَادَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ رحمه الله مَادَّةَ عِلْمِيَّةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ جِلَّالِ سُوَالَاتِهِ لِشَيْخِهِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمه الله فِي كِتَابِهِ الْأَنْسَابِ، فَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

* قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «الرَّوَا جِنِّي: يَفْتَحُ الرِّاءَ وَالْوَاوِ، وَكَسَرَ الْجِيمَ، وَفِي آخِرِهَا النُّونُ، هَذِهِ النَّسَبَةُ سَأَلْتُ عَنْهَا أَسْتَاذِي أَبَا الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظَ بِأَصْبَهَانَ فَقَالَ: هَذَا نَسَبُ أَبِي سَعِيدٍ عَبَّادِ بْنِ يَغُثُوبَ شَيْخِ الْبُخَّارِيِّ، وَأَصْلُ هَذِهِ النَّسَبَةِ الدَّوَا جِنُّ بِالْدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَهِيَ حَمْعُ دَاجِنٍ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي

(١) الْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِيِّ (٢/١٢٠).

(٢) ذَكَرَ مَنْ يَتَمَتُّدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لِلذَّهَبِيِّ رَقْمًا: (٦٠٥).

(٣) الْوَانِي بِالْوُفَيَاتِ لِلصَّفَدِيِّ (٩/٢٠٨).

(٤) طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ لِابْنِ كَثِيرٍ (٢/٥٩١).

(٥) طَبَقَاتُ الْمَفْسَرِينَ لِلْسُّيُوطِيِّ (ص: ٣٨).

تُسَمَّنُ فِي الدَّارِ ، فَجَعَلَهَا النَّاسُ الرُّوَاجِينَ بِالرَّاءِ ، وَنُسِبَ عَبَادٌ إِلَى ذَلِكَ هَكَذَا^(١) .
 * وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ : « الْمُكَاسِي » بِضَمِّ الْعَيْنِ ، وَتَشْدِيدِ الْكَافِ ، وَفِي آخِرِهَا
 الشَّيْنُ الْمُعْجَمَةُ وَهَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى عُكَّاشَةَ بْنِ مِخْصَنِ ، وَكَانَ أَسَاقِطًا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ بِأَصْبَهَانَ يَذْكُرُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالتَّخْفِيفِ ، وَالْقُدَمَاءُ لَا يَذْكُرُونَهُ إِلَّا
 بِالتَّشْدِيدِ^(٢) .

* وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ : « الْفِلْفِلَانِي » بِاللَّامِ السَّائِكَةِ بَيْنَ الْمَاءَيْنِ الْمَكْشُورَتَيْنِ ،
 وَفِي آخِرِهَا اللَّامُ أَلِفٌ ، بَعْدَهَا الثُّونُ ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى فِلْفِلَانَ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى
 أَصْبَهَانَ ، هَكَذَا سَمِعْتُ شَيْخِي إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظَ يَقُولُ^(٣) .
 * وَقَالَ مَرَّةً^(٤) : « سَأَلْتُ أَسَاقِطَ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَظْلِ
 بِأَصْبَهَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنِّيرِ الطَّرِيقِيِّ ، لِأَيِّ شَيْءٍ نُسِبَ هَذَا ؟ قَالَ : كَانَ وَلَدًا فِي
 الطَّرِيقِ فَسُيِّبَ إِلَيْهَا » .

وَكَذَا اعْتَمَدَ قَوْلُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، فَهَذَا يَأْقُوتُ الْحَمَوِيُّ رحمته الله يَنْقُلُ عَنْ
 الْمُصَنِّفِ قِوَامِ السُّنَّةِ رحمته الله ، وَيَعْتَمِدُ قَوْلَهُ فِي ضَبْطِ أَنْسَابِ الرُّوَاةِ .
 قَالَ رحمته الله : « خَرَجَانِ : يَفْتَحُ أَوَّلُهُ ، وَقَدْ يُضَمُّ ، وَتَسْكِينِ ثَانِيهِ ، ثُمَّ جِيمٌ ، وَآخِرُهُ

(١) الأنساب للسمعاني (٣/٩٥) .

(٢) المصدر السابق (٤/٢٢٠) .

(٣) الأنساب للسمعاني (٤/٣٩٨) .

(٤) المصدر السابق (٤/٦٥) .

وتنظر بعض الأمثلة على ذلك أيضا في المصدر نفسه : (٥/١٠٣) و (٥/٤٨٣) و (٢/٢٦٨) -
 (٢٦٩) و (١/٢٥١) .

نُونٌ: مَحِلَّةٌ مِنْ مَحَالٍ أَصْبَهَانَ ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْفَضْلِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْإِمَامُ: خَرَجَانِ مِنْ قُرَى أَصْبَهَانَ ، وَهُوَ أَغْرَفُ بَلَدِهِ ، وَاتَّقَنُ
لِمَا يَقُولُ ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهَا قَوْمٌ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ^(١).

❖ أَمَّا عِلْمُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ؛ فَهُوَ حَامِلٌ رَأْيِهِ فِي زَمَانِهِ ، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْأَئِمَّةُ
قَوْلَهُ فِيهِ ، وَنَقَلُوهُ فِي كُتُبِهِمْ ، إِسَادَةً مِنْهُمْ بِهِ ، وَاعْتِرَافًا مِنْهُمْ بِتَبَوُّعِهِ فِيهِ ، فَهَذَا تَلْمِيزُهُ
أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ رحمه الله يَنْقُلُ عَنْهُ كَثِيرًا فِي تَعْدِيلِ الرُّوَاةِ وَتَحْرِيجِهِمْ ، فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ: «وَكَانَ شَيْخَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظُ يَقُولُ: أَبُو حَافِظٍ
الْكَنْدَلَانِيُّ فِيهِ لِينٌ»^(٢).

وَقَدْ اسْتَبْطَأَ فَوَاقِمُ السُّنَّةِ رحمه الله مَشْرُوعِيَّةَ الْكَلَامِ فِي الرِّجَالِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا مِنْ
أَحَادِيثِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، فَفِي كِتَابِ الصَّرَفِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ رحمه الله حَدِيثُ
الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَقَالَ رحمه الله: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ
مَنْ لَمْ يَتَوَقَّ الشُّبُهَةَ فِي كَسْبِهِ وَمَعَاشِهِ ؛ فَقَدْ عَرَّضَ دِينَهُ وَعِرْضَهُ لِلطَّعْنِ ، وَهُوَ أَصْلُ
فِي بَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»^(٣).

وَقَالَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثٍ: (لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ) ، قَالَ: «وَفِي الْحَدِيثِ
جَوَازُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»^(٤).

(١) معجم البلدان ياقوت الحموي (٢/٣٥٦).

(٢) الأنساب للسمعاني (٥/١٠٣).

(٣) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٣٤٩).

(٤) المصدر السابق (ص: ٣٠٤).

وَتَكَلَّمَ إِمَامُنَا التَّبِييُّ فِي الرُّوَاةِ، فَعَدَلَ وَجَرَّحَ، وَوَهَنَ وَوَثَقَ، وَكَانَتْ عِبَارَاتُهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ دَقِيقَةً تَدُلُّ عَلَى تَحَرُّيهِ وَتَيْفُظِهِ، وَلَعَلِّي أَسْوَءُ بَعْضِ الْمَثَلِ الدَّالِّ عَلَى تَقْدِيمِهِ بِهِ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ، وَمِنْهَا مَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ الدَّهْمِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) رحمته فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» مِنْ سُؤَالَاتِ أَبِي سَعْدِ السَّمْعَانِيِّ لَهُ عَنْ حَالِ جَمَاعَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* فِي تَرْجَمَةِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْبُسْرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْبُنْدَارِ (ت: ٤٧٤ هـ) رحمته، قَالَ: «قَالَ أَبُو سَعْدٍ: سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظَ عَنْهُ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُ ثِقَّةً»^(١).

* وَفِي تَرْجَمَةِ هَيَّاجِ بْنِ عُثَيْدِ بْنِ حُسَيْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحِطِينِيِّ (ت: ٤٧٢ هـ) رحمته قَالَ: «وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْحَافِظَ عَنْ هَيَّاجِ بْنِ عُثَيْدٍ، فَقَالَ: كَانَ فَقِيهًا زَاهِدًا، وَأَثْنَى عَلَيْهِ»^(٢).

* وَفِي تَرْجَمَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي لَرَحَاءِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْخَلَّالِ (ت: ٥٣٢ هـ) رحمته، قَالَ: «وَقَدْ سُئِلَ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ عَنْهُ، فَقَالَ: كَثِيرُ السَّمَاعِ، لَا بَأْسَ بِهِ»^(٣).

وَهَذَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (ت: ٨٥٢ هـ) رحمته

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٧٠/١٠).

(٢) المصدر السابق (٣٤٧/١٠).

(٣) المصدر السابق (٥٧٠/١١)، وَتَنْظَرُ بَعْضُ الْأُمْنِيَةِ أَيْضًا فِي الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ (٢٩٣/١٠)

و(٢٩٦/١٠) و(٢٣٣/١٠) و(٩٥/١١)، وَتُمْكِنُ حَمْعُ مَادَّةٍ عِلْمِيَّةٍ لَا بَأْسَ بِهَا بِالرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِهِ:

«سِيرُ السُّلَفِ الصَّالِحِينَ».

يَعْتَمِدُ قَوْلَ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ فِي الْكَلَامِ عَنِ الرَّوَاةِ، فِي كِتَابِهِ «تَبْصِيرُ الْمُتَّبِعِ»، قَالَ رحمه الله: «وَحَمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَتَّةَ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمُعَبَّرُ، عَنْ أَبِي طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَغَيْرِهِ، أَتَى عَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ» (١).

وَاعْتَمَدَ رَأْيُهُ فِي كِتَابِهِ «اللسان الميزان» فِي تَرْحِمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذِ الْقُرَشِيِّ، فَقَالَ: «وَقَالَ التِّيمِيُّ: رَأَى عَنْهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ، رُبَّمَا أَخْطَأَ وَأَغْرَبَ» (٢).

وَهَذِهِ الْأُمُثَلَةُ الَّتِي سُفِّتْهَا - وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهُ - شَاهِدَةٌ عَلَى طَوْلِ بَاعِ الْمُصَنِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ رحمه الله فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوُثُرِ الْأَيْمَةِ بِكَلَامِهِ، وَسَيَأْتِي مَرِيدٌ مِنَ الْأُمُثَلَةِ عَلَى هَذَا عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجٍ لِمُصَنِّفِ رحمه الله فِي كِتَابِهِ.

ثَالِثًا: عِلْمُ الْعَقِيدَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ

سَطَعَ نَجْمُ إِمَامِنَا قِيَامِ السُّنَّةِ التِّيمِيِّ رحمه الله فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، عَوَّلَ الْأَيْمَةَ عَلَى كَلَامِهِ فِيهِ، وَأَمَارَةٌ ذَلِكَ عِنَايَتُهُمْ بِكِتَابِهِ «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ»، وَحِرْصُهُمْ عَلَى سَمَاعِهِ وَرِوَايَتِهِ، أَطْمِئْنَانٌ مِنْهُمْ إِلَى مُؤَلَّفِهِ، وَوَثَاقَةٌ بِمَنْهَجِهِ فِي هَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ، إِذِ الْخَطَأُ فِيهِ لَيْسَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ.

وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ثَنَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ رحمه الله، وَرِضَاهُمْ عَنْ طَرِيقَتِهِ

(١) تَبْصِيرُ الْمُتَّبِعِ بِتَخْرِيرِ الْمُتَّبِعِ لَابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (٤٠١/١)

(٢) لِسَانُ الْمِيزَانِ (١٧٠/٧).

وَمَسْلُكِهِ، وَفِي هَذَا الْمُوطِنِ سَأَذْكُرُ جُهْدَهُ ﷺ فِي تَقْرِيرِ فَضَايَا الْاِغْتِقَادِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، مَعَ عَرْضِهَا وَمُوازِنَتِهَا بِكَلَامِ أَيْمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَالتَّابِعُ عَلَى هَذَا - فَيَمَّا أَظُنُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْرًا:

❖ أَوَّلُهُمَا: أَنَّ الْكَثِيرِينَ مِمَّنْ تَصَدَّوْا لِشَرْحِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ لَمْ يُوقَفُوا فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَمْ يَلْتَزِمُوا طَرِيقَةَ الْبُخَارِيِّ فِيهِ.

❖ وَثَانِيَهُمَا: التَّنْبِيهُ عَلَى أَهْمِيَّةِ سَلَامَةِ الْاِغْتِقَادِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ شَرْحِ الْأَحَادِيثِ، وَضَرُورَةِ الْاِغْتِصَامِ فِيهِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، إِذْ هُوَ عَاصِمٌ مِنَ الْاِنْجِرَافِ فِي فَهْمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

وَفَيَمَّا يَلِي عَرْضُ لِلْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ الْمُنْثَوْرَةِ فِي هَذَا السَّفَرِ الْعَظِيمِ:



❖ السَّأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ:

سَبَقَ النَّقْلُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي الشَّانِ عَلَى الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ وَابْنِهِ مُحَمَّدٍ فِي تَقْرِيرِ مَبَاحِثِ الْإِيمَانِ عُمُومًا، وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى نَصِّ لَهُ ﷺ فِي شَرْحِهِ هَذَا يُقَرَّرُ فِيهِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، فَوَافَقَ بِهَذَا اِغْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ الْمُهِمِّ الَّذِي ضَلَّتْ فِيهِ أَفْهَامٌ، وَزَلَّتْ فِيهِ أَقْدَامٌ، وَكَانَ أَوَّلَ مَسَائِلِ الْاِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ: «وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ - أَغْنِي مَسَائِلَ

الإسلام والإيمان، والكفر والنفاق - مسائل عظيمة جدًا؛ فإن الله علّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابية، حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دمء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة، وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان^(١).

وقد أظهر المصنف رحمه الله هذه العقيدة في معرض شرحه لحديث قدوم وفد عبد قيس على النبي ﷺ، قال ﷺ: «وفي الحديث دليل أن الإيمان قول وعمل، وظاهر وباطن، لأنه فسر الإيمان بشهادة أن لا إله إلا الله، وبإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأداء الخمس، وذلك قول وعمل»^(٢).

وبينه في موطن آخر لما عرض لقول وهب بن منبه لما سئل: (أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟) قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك).

قال ﷺ: «أراد بأسنان المفاتيح القواعد التي بُني الإسلام عليها، التي هي كمال الدين ودعائمه، خلاف قول الجهمية الذين يقولون إن الفرائض ليست

(١) جامع العلوم والحكم (١/١١٤ - ١١٥).

(٢) قسم التحقيق (٢/١٣٨).

إِيمَانًا، وَقَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ إِيمَانًا يَقُولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(١)، أَيْ: صَلَاتَكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ^(٢).

وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً، حَكَى عَلَيْهِ إِجْمَاعُهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ. وَقَدْ حَكَاهُ الْإِمَامُ الْمُطَّلِبِيُّ الشَّافِعِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ، قَالَ رحمه الله: «وَكَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، لَا يُجْزَى وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ»^(٣).

قَالَ الْإِمَامَانِ أَبُو زُرْعَةَ (ت: ٢٦٤ هـ) وَأَبُو حَاتِمٍ (ت: ٢٧٧ هـ) الرَّازِيَانِ: «أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ: حِجَازًا، وَعِرَاقًا، وَمِصْرًا، وَشَامًا، وَبَعْنًا، فَكَانَ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»^(٤).

وَنَقَلَ هَذَا الْمُعْتَقَدَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَّامَةُ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ فِي زَمَنِهِ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي زَمَنِينِ الْمَالِكِيُّ (ت: ٣٩٩ هـ)، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رحمه الله: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ إِخْلَاصٌ لِلَّهِ بِالْقُلُوبِ، وَشَهَادَةٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ عَلَى نِيَّةٍ حَسَنَةٍ، وَإِصَابَةِ السُّنَّةِ»^(٥).

وَأَقْرَأَهُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمه الله فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ يَقُولُهُ: «أَجْمَعَ

(١) سورة البقرة، الآية: (١٤٣).

(٢) (٢٠٥/٣) من قسم التحقيق.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكاني (٩٦٥/٥).

(٤) المصدر السابق (١٩٨/١).

(٥) أصول السنة، لابن أبي زمنين (ص: ٢٠٧).

أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِنَيَّْةٍ، وَالْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَتَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ إِيمَانٌ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأَمَّا سَائِرُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْآثَارِ: بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، وَمِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاللَّبِثُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ لَثْرِي، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيَّةَ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ فَقَالُوا: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَهُوَ الْإِقْرَارُ، وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، مَعَ الْإِخْلَاصِ بِالنِّيَّةِ الصَّادِقَةِ، قَالُوا: كُلُّ مَا يُطْعُ اللَّهُ ﷻ بِهِ مِنْ قَرِيضَةٍ وَنَائِلَةٍ فَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٢).

وَالْمُتَأَمَّلُ فِي عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي بَيَانِ هَذَا الْمُعْتَقَدِ يَجِدُهَا مُتَوَعَّةً لَفْظًا، فَتَارَةً يَقُولُونَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»، وَمِنْ عِبَارَاتِهِمْ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ»، وَيَقُولُونَ أَيْضًا: «الْإِيمَانُ اعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ»، وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «الْإِيمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِقْرَارُ وَالْعَمَلُ»... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْعِبَارَاتِ الْمَأْثُورَةِ مِمَّا أَوْدَعَهُ الْأَيْمَةُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَقَدْ أَرَضَحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ﷺ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَهَا مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهَا مُتَّفِقَةٌ مَعْنَى، فَقَالَ ﷺ: «وَالْمَأْثُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَيْمَةِ التَّابِعِينَ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ

(١) التمهيد، لابن عبد البر (٢٣٨/٩).

(٢) المصدر السابق: (٢٤٣/٩).

وَيَنْقُصُ: يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ... كَمَا قَالَ عُمَيْرُ بْنُ حَبِيبٍ الْخَطَمِيُّ
وَعِيزَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ: الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ... فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَأْثُورَةُ عَنْ جُمْهُورِهِمْ،
وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَرُبَّمَا قَالَ آخَرُ: قَوْلٌ
وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ؛ وَرُبَّمَا قَالَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٌ بِالْحَنَانِ، وَعَمَلٌ
بِالْأَرْكَانِ، أَيْ: بِالْجَوَارِحِ... وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ اخْتِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ^(١).

دعوى

● السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مُسَمًّى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ:

تَكَلَّمَ الْمُصَنِّفُ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي وَفَعَ فِيهَا شَيْءٌ
مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَ ﷺ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا إِذَا وَرَدَا فِي
بَيِّنَاتٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قَالَ ﷺ: «وَأَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ لَيْسَتْ مِنَ
الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِلَافٌ تَرْتِيبٌ وَتَفْصِيلٌ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ اسْمُ
الْإِيمَانِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَإِخْلَاصٍ، أَلَا تَرَى كَيْفَ فُسِّرَ الْإِحْسَانُ بِالْإِخْلَاصِ فِي
الْعِبَادَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى خَارِجًا عَنِ الْجَوَابَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

وَيَنْدُلُ عَلَيْهِ [حَدِيثُ] وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ:
(تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟) قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا

(١) مجموع المتأوى (٥٠٥/٧).

الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ»^(١)، فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا إِيْمَانًا، وَذَلِكَ بَيِّنٌ [أَنَّ] الْإِسْلَامَ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَأَنَّ الْعَمَلَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ هَذَا الْإِسْمِ»^(٢).

وهذا صَرِيحٌ فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَهُمَا.

وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا اسْتِشْهَادُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله بِكَلَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ وَابْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُسَمَّيْنِ، وَتَنَاوُؤُهُ عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ.

وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ التَّيْمِيَّةِ رحمته الله أَفَاضَ فِي التَّفْصِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْحُزْرِ الَّذِي تَوَلَّى شَرْحَهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَأَرَى مِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا إِيرادَ كَلَامِهِ كَامِلًا لِنَعَّاسَتِهِ.

يَقُولُ رحمته الله: «وَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَزْنِي الرَّاغِبِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) الْخَبَرُ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: أَرَادَ نَفْيَ كَمَالِ الْإِيْمَانِ، كَمَا يُقَالُ: لَا فَتَى إِلَّا عَلَيَّ، وَلَا سَبَفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ، وَلَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

وَيُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْوَصْفِ، لَا نَفْيُ الْأَصْلِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا زَنَا خَرَجَ مِنَ الْإِيْمَانِ الَّذِي هُوَ أَخْصُ وَأَضْيَقُ، إِلَى الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ وَأَوْسَعُ.

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٨٧).

(٢) ينظر (١١٥/٢) من قسم التحقيق.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى رُقُوعِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَا ابْتِدَاءً خِلَافًا،
وَيَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ صَاحِبِهِ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ
قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٢)، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ.
وَالْإِسْلَامُ: الدُّخُولُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَالْإِيمَانُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ
أَخْصً، وَالْإِسْلَامُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا هُوَ أَعَمُّ.

وَيُؤَكِّدُهُ أَنَّ فِرْعَوْنَ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا لَاحَثَ لَهُ الْأَدِلَّةُ، وَرَأَتْ عَزْ قَلْبِهِ
الشُّبُهَاتُ فِي وَقْتِ حُضُورِ الْمَوْتِ الَّذِي لَا تَنْفَعُ عِنْدَهُ تَوْبَةٌ، قَالَ: ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾^(٣) أَيْ: أَخْلَصْتُ، ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٤)
أَيْ: مِنَ الْمُتَسْلِمِينَ، وَالذَّاخِلِينَ فِي شَرِيعَةِ الْحَقِّ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ
وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٥)، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ، كَقَوْلِ طَرَفَةٍ:
[بَيْنَ الطَّوِيلِ]

فَمَا لِي أَرَانِي وَابْنَ عَمِّي مَالِكًا ❀ مَتَى أَدُنُّ مِنْهُ يَنَأَ عَنِّي وَيَتَعَدُّ
فَنَسَقَ يَتَعَدُّ عَلَى يَنَأٍ، وَقَالَ آخَرُ: [بَيْنَ الطَّوِيلِ]

(١) سورة الحجرات، الآية: (١٤).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٣٥).

(٣) سورة يونس، الآية: (٩٠).

(٤) سورة يونس، الآية: (٩٠).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: (٣٥).

..... وَهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّاسِ وَالْبُعْدُ

وَقَالَ: [مِنْ التَّوَابِرِ]

فَمِنْ تَكُنِ الْمَيِّتَةُ أَفْصَدَتْهُ ❦ وَحَسَمَ عَلَيْهِ بِالتَّلْفِ الْقَصَاءُ
فَقَدْ أَرَادَى بِهِ كَرَمٌ وَخَيْرٌ ❦ وَعَوُذٌ بِأَفْصَائِلِ وَأَبِيدَاءِ
وَالْحَيْرُ: الْكَرَمُ.

وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ: [مِنْ التَّوَابِرِ]

زَعَمْتُ الْأَيْمَ لِرَاهِئِيهِ ❦ وَالْفَى قَوْلُهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا
وَهَذَا غَيْرُ مُحْصَلٍ عِنْدِي، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ ﷻ لَا يَسْغِي أَنْ يُلْعَى فِيهِ حَرْفٌ مِنْ
الْمُتَبَيِّنَةِ مَعَ إِنْكَائِيهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى مَعْنَى مُجَرَّدٍ.

وَقَالُوا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَمْ تَزِمُوا وَلَيْسَ قَوْلُوا أَسْمَانَا﴾ ^(١) مَعْنَاهُ: اسْتَسْلَمْنَا
خَوْفَ الْقَتْلِ.

وَهَذَا أَبْصًا لَيْسَ لَهُ حَاصِلٌ؛ لِأَنَّهُ سَوَاءٌ أَسْلَمُوا خَوْفًا مِنَ الْقَتْلِ، أَوْ مِنْ
إِحْلَاصِ الْقَلْبِ، فَإِنَّا نُوَقِّعُ عَلَيْهِمْ اسْمَ الْمُسْلِمِينَ، وَلِهَذَا نَخَاطِبُهُمْ بِأُصُولِ
الْإِسْلَامِ وَقُرُوعِهِ.

وَبِهَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، لِأَنَّا لَا نَقُولُ: آمَنَ إِذَا كَانَ مُخْلِصًا
لِوَجْهِ اللَّهِ ﷻ، وَنَقُولُ: أَسْلَمَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ خَالِصٍ، وَكَلِمَةُ الْإِسْلَامِ تَجْمَعُ

(١) سُورَةُ الْحُجُرَاتِ، الْآيَةُ: (١٤).

المُخْلِصُ فِي الظَّاهِرِ.

وَمَنْ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ، يَحْمِلُ قَوْلَهُ ﷺ: (لَا يَزْنِي الزَّيْنِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) ، أَي: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ إِذَا اغْتَفَدَ تَحْمِيلَ الزَّنا ، وَكَذَلِكَ السَّارِقُ وَالشَّارِبُ ، وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ مُفَارِقٌ لِلْإِيمَانِ: إِفْرَادُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ فِي حَالِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ .

وَيُحْتَجُّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْأَئِمَّةِ: الْإِيمَانُ يَرِيدُ وَيَنْقُصُ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: الْإِسْلَامُ يَرِيدُ وَيَنْقُصُ^(١) ، انْتَهَى كَلَامُهُ ﷺ

وَحِمَاحُ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

* فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُمَا اسْمَانِ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ ، وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُمْ هَذَا الْقَوْلُ: التَّخَارِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ^(٢) ، وَابْنُ مَنْدَه^(٣) ، وَابْنُ حَرْمٍ^(٤) .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ﷺ: «وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِسْلَامُ جُمُهورُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالتَّطَرُّعِ الْمُتَّبِعِينَ لِلْسَّلَفِ وَالْأَثَرِ»^(٥) .

(١) (٦٤/٢ - ٦٧) من تسم التحقيق .

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٥٠٦/٢) فما بعدها .

(٣) الإيمان لابن منده (٣١١/١ - ٣٢٦) .

(٤) الفصل في الملل والنحل (١٢٥/٣) فما بعدها .

(٥) التمهيد (٢٥٠/٩) .

* وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ هُمَا مُتَغَايِرَانِ ، وَمُخْتَلِفَانِ ، وَهُوَ مَا نُورُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، حَكَاهُ عَنْهُمْ الْحَافِظُ ابْنُ مَنَظَرٍ ^(١) .

وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الزُّهْرِيُّ ^(٢) ، وَحَكَاهُ اللَّالِكَاثِيُّ ^(٣) عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، وَأَحْمَدَ ، وَانْتَصَرَ لِهَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ ^(٤) ، وَالْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ ^(٥) ، وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ ^(٦) ، وَابْنُ كَثِيرٍ ^(٧) ، وَجُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ .

* وَالْقَوْلُ الرَّسَاطُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ إِذَا أُفْرِدَا اتَّحَدَا مَعْنَاهُمَا ، وَإِذَا افْتُرِدَا وَذُكِرَا جَمِيعًا اخْتَلَفَا مَعْنَاهُمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٨) ، فَإِذَا ذُكِرَ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِسْلَامِ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ ، وَبِالْإِيمَانِ اعْتِقَادُ الْقَلْبِ ، وَلِهَذَا فَرَّقَ عليه السلام بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ ، فَلَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِسْلَامِ فَسَّرَهُ بِأُصُولِ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ ، وَهِيَ أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ ، وَعِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْإِيمَانِ فَسَّرَهُ لَهُ بِأُصُولِ الْإِعْتِقَادِ ، وَهِيَ الْأُصُولُ السُّنَّةُ .

وَقَرَّرَ قِوَامُ السُّنَّةِ عليه السلام هَذَا الْقَوْلَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه :

- (١) كتاب الإيمان (٣١١/١) .
- (٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٣٥١/١) ، وشرح أصول الاعتقاد (٨٩٢/٤) .
- (٣) شرح أصول الاعتقاد (٨٩٢/٤) .
- (٤) بظُر: أعلام الحديث في شرح صحيح لبخاري (١٦٠/١) ، ومعالم السنن (٣١٥/٤) .
- (٥) شرح السنة (١٠/١ - ١١) .
- (٦) جامع العلوم والحكم .
- (٧) تفسير القرآن العظيم (٣٨٩/٧) .
- (٨) سورة الأحزاب: الآية (٣٥) .

(أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، فَتَرَكَ رَجُلًا بِهِمْ لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ...) الْحَدِيثُ.

قَالَ ﷺ: «قِيلَ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (أَوْ مُسْلِمًا) يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ قَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي مَوَاضِعَ، فَيُقَالُ لِلْمُسْلِمِ مُؤْمِنٌ، وَلِلْمُؤْمِنِ مُسْلِمٌ. وَيَفْتَرِقَانِ فِي مَوَاضِعَ، فَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ، وَيُقَالُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ.

فَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَّفَقُ [إِنْ] فِيهِ هُوَ أَنْ يَسْتَوِيَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَتَّفَقَانِ فِيهِ: أَنْ لَا يَسْتَوِيَا، وَيُقَالُ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ: مُسْلِمٌ أَيْ: مُسْتَسْلِمٌ، وَهُوَ مَعْنَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (أَوْ مُسْلِمًا)، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ (١) أَيْ: اسْتَسْلَمْنَا.

وَفِي الْإِسْلَامِ بِمَعْنَى الْإِسْتِسْلَامِ: قَوْلُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ ثَقِيلٍ: [مِنَ الْمُتَقَارِبِ] أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ ﷺ لَهُ الْأَرْضُ تَحْمِلُ صَخْرًا ثَقَالًا (٢)

وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ حَيْثُ يَقُولُ: «وَقَالَ مِنْهُمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامَ فِعْلٌ مَا فُرِضَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ، إِذَا ذُكِرَ كُلُّ اسْمٍ مَضْمُومًا إِلَى الْآخِرِ، فَقِيلَ: الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا مُفْرَدَيْنِ أُرِيدَ بِأَحَدِهِمَا مَعْنَى لَمْ يَرُدَّ بِالْآخِرِ، وَإِنْ ذُكِرَ أَحَدُ الْإِسْمَيْنِ شَمِلَ الْكُلَّ وَعَمَّهُمْ» (٣).

(١) سورة الحجرات، الآية (١٤).

(٢) (٣٧٣/٣) من قسم التحقيق.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث (ص: ٦٧).

وَاخْتِيَارُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فِيهِ غَايَةُ التَّوْفِيقِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا ، وَالْأَخْذِ بِجَمِيعِهَا ، وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا ظَاهِرُهُ التَّنَازُلُ مِنْ كَلَامِ أَئِمَّةِ اسْلَمٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَحْفَى أَنْ إِعْمَالِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ هُوَ الْمُتَعَبُّنُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

﴿ ١٤٣ ﴾

المسألة الثالثة: إثبات صفات الله تعالى.

أشار المصنف رحمه الله إلى مسألة صفات الله تعالى في مواطن من كتابه، منها:

* الموطن الأول: عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جَاءَ خَبْرٌ مِنَ الْأَنْبَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبُعٍ وَالْمَاءَ عَلَى أَصْبُعٍ...) الْحَدِيثُ.

قَالَ ﷺ: «ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَتَكَفَّفَ الْقَوْلَ فِيهِ، وَأَتَى فِي مَعْنَاهُ بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ السَّلَفُ، وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ: إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا أَجْرَاهُ السَّلَفُ، وَسَدُّكُرُّ بَعْدَ هَذَا طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضاً فِي سُورَةِ ق: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(١)، وَمَا ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ ن فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٢)، وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ ن^(٣).

* الموطن الثاني: عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا تَرَأَى

(١) سورة ق، الآية: (٣٠).

(٢) سورة ن، الآية: (٤٢).

(٣) ينظر: (٤/٦٠٤) من قسم التحقيق.

جَهَنَّمَ يُلْقَى فِيهَا أَهْلُهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ ﷺ رِجْلَهُ فِيهَا، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ.

قَالَ ﷺ: «ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ تَأْوِيلًا، وَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: (حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رِجْلَهُ) يُبْطِلُ تَأْوِيلَهُ، فَيَبْقَى الْإِيمَانُ وَالتَّسْلِيمُ، قَالَ تَعَضُّ السَّلَفُ: قَدَّمَ الْإِسْلَامَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى فَنَطَرَةِ التَّسْلِيمِ»^(١)

وَأَنصَرَ ﷺ فِي هَذَا الْمُوْطِنِ مِنَ الثَّقَلِ عَنْ أَيْمَةِ أَهْلِ الشَّئَةِ فِي الْإِيمَانِ بِهَذِهِ الصُّفَاتِ وَإِتْنَانِهَا كَمَا نَطَقَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، دُونَ اعْتِقَادِ تَشْبِيهِ أَوْ تَمْثِيلٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢).

وَهَكَذَا فَقَدْ نَقَلَ ﷺ قَوْلَ الْإِمَامِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ لَمَّا سَأَلَهُ عَبْدُ بَنِ الْمَوَّامِ ﷺ: «إِنَّ قَوْمًا عِنْدَنَا يُنْكِرُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَمَا أَشْبَهَهَا فَقَالَ: وَمَا يُنْكِرُونَ؟! إِنَّمَا جَاءَ بِهِدِهِ مَنْ جَاءَنَا بِالصَّلَاةِ وَالسُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ قَوْلَهُ: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرَوَّى: (صَحِيحُ رَبَّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ)، وَ(إِنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ يَدَهُ فِيهَا)، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الرُّؤْيَةُ هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ، حَمَلَهَا الثَّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَنَحْنُ إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا لَا نُفَسِّرُهَا، وَمَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا»^(٤).

(١) ينظر: (٤/٦١٩).

(٢) سورة الشورى، الآية: (١١).

(٣) ينظر: (٤/٦١٧ - ٦١٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٤/٦١٨ - ٦١٩) من قسم التحقيق.

ثُمَّ نَقَلَ فَضْلاً مَايَعَا عَنْ الْإِمَامِ أَبِي عُمَانَ الصَّائِبِيِّ فِي كِتَابِهِ: «عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ»، نَبَّأَ فِيهِ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَحَذَرَ فِيهِ مِنْ سُلُوكِ طَرِيقِ أَهْلِ الرَّيْبِ وَالْبِدْعَةِ فِي أَحَادِيثِ الصُّفَاتِ.

قَالَ ﷺ^(١): «إِنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ حَفِظَ اللَّهُ أَحْبَاءَهُمْ، وَرَحِمَ أَمْرَانَهُمْ، يَشْهَدُونَ لِلَّهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَلِلرَّسُولِ ﷺ بِالرَّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ، وَيَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ بِصِفَاتِهِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا وَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، أَوْ شَهِدَ لَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، عَلَى مَا وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ الصَّاحِحَةُ بِهِ، وَتَقَلَّتِ الْعُدُولُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، يُشِيرُونَ لَهُ ﷺ مَا أَتَتْهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَعْتَفِدُونَ تَشْبِيهَا لِصِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، كَمَا نَصَّ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ مِنْ قَائِلٍ: ﴿قَالَ يَبَابِلُيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِدَّتِي﴾^(٢)، وَلَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاصِعِهِ، يَحْمِلُ الْيَدَيْنِ عَلَى التَّحْمِيسِ، أَوْ الْقَوَيْنِ، تَحْرِيفُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَاجْهَمِيَّةُ أَهْلَكُهُمُ اللَّهُ، وَتَشْبِيهَا بِأَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، تَشْبِيَةُ الْمُسَبَّحَةِ خَذَلَهُمُ اللَّهُ.

وَقَدْ أَعَاذَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ السُّنَّةِ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّكْثِيفِ، وَمَنْ عَلَيْهِمُ بِالْتَّعْرِيفِ وَالتَّفْهِيمِ، حَتَّى سَلَكَوا سَبِيلَ التَّوْحِيدِ وَالتَّثْرِيهِ، وَتَرَكُوا الْقَوْلَ بِالتَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، وَاتَّبَعُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣)، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي جَمِيعِ الصُّفَاتِ الَّتِي نَزَلَ بِذِكْرِهَا الْقُرْآنُ، وَوَرَدَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ

(١) ينظر: (٦٢٠/٤ - ٦٢١) من مسم التحقيق، والكلام يطوله في كتاب أبي عثمان الصائبي:

«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص: ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢).

(٢) سورة ص، (الآية: ٧٥)

(٣) سورة الشورى، (الآية: ١١).

الصَّحَاحُ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعَيْنِ، وَالْوَجْهِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْعِزَّةِ،
وَالْعَظَمَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْمَشِيئَةِ، وَالْقَوْلِ، وَالْكَلَامِ، وَالرَّضَى، وَالسُّخْطِ، وَالْحُبِّ
وَالْبُغْضِ وَالْفَرَحِ، وَالضَّحِكِ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ [بِصِفَاتِ] الْمَرْبُوبِينَ
الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ يَسْتَهْوُونَ فِيهَا إِلَى مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْ غَيْرِ
زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، وَلَا إِضَافَةٍ إِلَيْهِ، وَلَا تَكْثِيفٍ لَهُ، وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَحْرِيفٍ وَلَا تَبْدِيلٍ
وَلَا تَغْيِيرٍ، وَلَا إِزَالَةٍ لِلْفِطْرِ الْخَبِيرِ عَمَّا تُعْرِفُهُ الْعَرَبُ، وَتَضَعُهُ عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ مُسْتَنَكِرٍ،
وَتُجَرِّوْنَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَتَكِلُونَهُ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ، وَيَقْرَءُونَ بِأَنَّ تَأْوِيلَهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا
اللَّهُ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (١).

ثُمَّ أَسْنَدَ ﷺ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ ﷺ - إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ - قَوْلَهُ: «إِيَّاكُمْ وَالْبِدْعَ،
قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا الْبِدْعُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ
وَصِفَاتِهِ، وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا يَسْكُنُونَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ
وَالْتَّابِعُونَ» (٢).

وَذَكَرَ بَعْدَهُ قَوْلَ الْإِمَامِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: «سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، وَسُفْيَانَ،
وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَا، فَقَالُوا: أَمَرُواهَا كَمَا
جَاءَتْ بِهَا كَيْفِيَّةً» (٣).

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٧).

(٢) ينظر: (٦٢٣/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٦٢٤/٤) من قسم التحقيق.

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله هُوَ الْاِعْتِقَادُ السَّلِيمُ، وَالْمَنْهَجُ الْقَوِيمُ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رحمته الله، وَكَفَى بِصَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَهَمُّ الْقُدْوَةِ، وَلَنَا فِيهِمْ أُسْوَةٌ، وَهُمْ رحمته الله كَانُوا أَقْدَرُ النَّاسِ عَلَى الْبَيَانِ، وَأَعْلَمُ الْخَلْقِ بِالسُّوَةِ وَاللُّسَنِ، لَمْ يَدْعُنَا أَنْ أَخَذًا مِنْهُمْ حَاضٍ فِي ذَلِكَ سَوْءٍ مِنَ التَّأْوِيلِ أَوْ التَّخْرِيفِ، وَلَا أَبَحَ فِيهِ الْقَالَ وَ لَقِيلَ، فَحَسْبُنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِمْ، وَنَهْتَدِيَ بِهَدْيِهِمْ، وَأَنْ نَعْلَمَ أَنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ صلى الله عليه وسلم لَا تُشَبَّهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

✽ لِمَوْطَرِ الثَّالِثِ: ذَكَرَهُ عِنْدَ شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: (يَكْشِفُ عَنْ سَابِقِهِ)، فَقَدْ نَقَلَ كَلَامَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ رحمته الله وَتَعَقَّبَهُ، قَالَ: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ التَّجَلِّي لَهُمْ، وَكَشَفَ الْحُجُبَ، حَتَّى إِذَا رَأَوْهُ سَحَدُوا لَهُ، وَلَسْتُ أَقْطَعُ بِهِ الْقَوْلَ، وَلَا أَرَاهُ وَاجِبًا فِيمَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنَا مِنَ الْقَوْلِ بِمَا لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ».

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذَا وَأَمثَالِهِ، التَّسْلِيمُ وَتَرْكُ الْحَوْضِ فِيهِ، وَتَصْدِيقُ اللَّهِ فِي خَبْرِهِ، وَإِطْلَاقُ مَا أَطْلَقَهُ، يُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَكْلُمُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، يَقُولُونَ: ﴿وَأَمَّا بِهِ كَلِّمْنَا مِنْ عِدْرَيْنَا﴾^(١)، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ ذَلِكَ، وَرَضِيَهُ مِنْهُمْ، وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ بِهِ^(٢).

وَقَالَ رحمته الله: «وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي سُورَةِ الرُّمِّ: (حَاءَ حَبِيرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ

(١) سورة آل عمران، الآية: (٥٧).

(٢) ينظر: (١٣٢/٤) من قسم التحقيق.

اللَّهُ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَرْضٍ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْكِتَابِ، وَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَصْدِيقاً لِقَوْلِ الْحَبَرِ.

قَالَ لِحَطَّابِي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ضَحِكَ تَعْجِباً وَإِنْكَاراً.

ثُمَّ تَعَقُّهُ بِقَوْلِهِ: «وَالصَّحَابَةُ كَانُوا أَعْلَمَ بِذَلِكَ، قَرَأُوهُ تَصْدِيقاً، وَالرُّوَاهُ الثَّقَاتُ رَوَوْهُ وَأَخْرَجُوهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَتَقَى أَنْ يُقَالَ سَبِيلُهُ الْإِيمَانُ مَعَ نَفْيِ تَنْفِيهِ بِهِ».

وَمَعْتَدًا. فَقَدْ التَزَمَ ﷺ مَا سَقَى أَنْ قَرَرَهُ، مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ وَرَدَّتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ خَوْضٍ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّخْرِيفِ وَالتَّمْثِيلِ، أَوْ التَّغْضِيلِ وَالتَّنْصِيهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عَمِيدَةِ السَّلَامِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

* الْمَوْطِنُ الرَّابِعُ: ذَكَرَ حَدِيثَ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أَضْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ)، فَأَشَارَ ﷺ إِلَى أَنَّهُ تَكَتَ بِأَسَانِيدِ دَيْتِهِ، قَلِيلًا الْأَنْثَى. وَأَخْرَجُوهَا فِي الْكُتُبِ، وَرَوَوْهَا عَلَى سَبِيلِ الْوَصْفِ عَلَى مَا جَاءَتْ، وَامْتَنَعُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا وَتَفْسِيرِهَا^(١).

وَأِنَّمَا عَنَى بِتَرْكِ التَّفْسِيرِ هُنَا: تَرْكَ تَفْسِيرِ لُجْهِيَّةٍ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرِّسَالَةِ الْحَمَوِيَّةِ^(٢).

أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ: تَفْسِيرَ الْكَيْفِيَّةِ، وَإِلَّا فَالْسَّلَفُ مُجْمِعُونَ عَلَى إِثْبَاتِ مَا ذَلَّتْ

(١) بطر: (٤/٦٣٣) من قسم التحفيظ.

(٢) بطر: (٤/٦٣٤ - ٦٣٥) من قسم التحفيظ.

(٣) (ص: ٣٣٢).



عَلَيْهِ هَدِيهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ مَعَانِي الْكَمَالِ الَّتِي وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ أَعْلَمُ
الْخَلْقِ بِرَبِّهِ ﷺ - وَقَاعِدَتُهُمْ فِي ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ مَالِكُ النَّجَمِ:
«الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِذَعَةٍ».

وَالدَّبِيلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّخْرِيرِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ حَدِيثٍ: (مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ
بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ) ^(١). قَالَ ﷺ: «وَقَوْلُهُ: (فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ) مَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ،
وَيُتْرَكُ التَّعَرُّضُ لِتَأْوِيلِهِ» ^(٢).

فَالْإِيمَانُ بِهِ يَسْتَتِرُ إِثْبَاتُ الْمَعْنَى الَّتِي ذَلَّ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مَعْرُوفٌ، وَنَهْ
يُخَاطَبُنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ بِالْأَلْعَازِ وَلَا الْأَحَاجِي الَّتِي لَا نَعْنَاهُ مَعَانِيهَا!
وَشَيْخُنَا الدُّكُورُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ عِنْدَ الْمُحْسِنِ الْعَبَادِ ابْنِ
رِسَالَةٍ جَلِيلَةٍ فِي تَخْرِيجِ هَذَا الْأَثَرِ، وَتَفْسِيرِهِ، مَعَ مَسَائِلَ مُهِمَّاتٍ سَمَّاهَا: «الْأَثَرُ
الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي صِفَةِ الْاسْتِوَاءِ: دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ»، وَهُوَ فِي غَايَةِ
النَّفَاسَةِ.

❖ الْمَوْطِنُ الْخَامِسُ: أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ عِنْدَ تَرْجِيهِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
مَرْفُوعاً: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طَوْلُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً) الْحَدِيثُ ^(٣).

قَالَ ﷺ: «قَدْ تَكَلَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّوَابُ تَسْلِيمُ الْخَبَرِ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: ١٤١٠)، ومسلم (رقم: ١٠١٤).

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ١٤٣).

(٣) حديث رقم: (٦٢٢٧).

وَالْإِيمَانُ بِهِ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

✽ الموطن السادس: أشار إليه ﷺ عند ذكر حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في النجوى، وفيه: (حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيَقْرَأَهُ بِذُنُوبِهِ).

قَالَ ﷺ: «سَبِيلُ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ وَيُسَلَّمَ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لَهُ بِالتَّأْوِيلِ وَلَا بِالتَّمْثِيلِ»^(٢).

✽ الموطن السابع: أشار إليه ﷺ عند الكلام عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ).

قَالَ ﷺ: «جَحَدَ أَهْلُ الْبِدْعِ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالُوا: ظَاهِرُهُ يَفْتَضِي التَّنْسِيءَ، وَلَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا صَحِيحًا، وَقَدْ وَرَدَ الْقُرْآنُ بِمِثْلِ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾»^(٣)، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾»^(٤)، وسئل الأوزاعي رضي الله عنه عن معنى هذا الحديث فقال: «يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ»^(٥).

وَهَذَا الْمَوْقِفُ مِنَ الْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ النَّبَوِيِّ ﷺ مَصِيرٌ مِنْهُ إِلَى الْإِقْرَاءِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَبْرُ الْمُتَوَاتِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِثْبَاتِ نُزُولِ اللَّهِ ﷻ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ طَوَائِفُ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ

(١) ينظر (٣١٩/٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٠١/٥) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الفجر، الآية: (٢٢).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢١٠).

(٥) ينظر: (١٥٣/٣ - ١٥٤) من قسم التحقيق، وينظر تخريج أثر الأوزاعي هناك.

إِنْكَارِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الثَّابِتَةِ بِصَرْيَحِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، إِنْغَمَالاً مِنْهُمْ لِلْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ
الْفَاسِدِ، وَقِيَاسِهِمْ نُزُولَ الْحَالِقِ مُنْجَانَهُ عَلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَقَدْ حَمَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو نَيْمَةَ رحمته جَمِيعَ شُبُهَةِ نِفَاةِ هَذِهِ الصُّفَةِ، ثُمَّ قَنَدَهَا
سُنَّةَ سُنَّةٍ فِي كِتَابِهِ «شَرْحُ حَدِيثِ النَّزُولِ»، وَأَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْحَافِظُ
الذَّارِقُصِيُّ رحمته كِتَابًا خَاصًّا حَمَعَ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثِ النَّزُولِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ
الْأَحْمَدِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ»: «وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ، فَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ بِلَا
كَيْفٍ. لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ صَحَّحَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا
كُلَّ لَيْلَةٍ، وَالَّذِينَ تَقْلُوا إِلَيْتِ هَذِهِ الْأَخْبَارَ هُمُ الَّذِينَ تَقْلُوا إِلَيْنَا الْأَحْكَامَ مِنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ، وَعِلْمُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ»^(١)

وَهَكَذَا، فَقَدْ سَارَ الْمُصَنِّفُ رحمته فِي مَسْأَلَةِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْإِيمَانِ بِهَا، وَإِتْبَانِهَا كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَتَرَكِ
التَّعَرُّصَ لِذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّمْثِيلِ وَالتَّكْيِيفِ، أَوْ التَّعْطِيلِ وَالتَّخْرِيفِ، كَمَا قَرَّرَهُ
أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيمَا سَقَى النُّقْلَ عَنْهُمْ.

❦

(١) كتاب الشريعة للأجري (٣/١١٢٦ - ١١٢٧).

● السَّالَةُ الرَّابِعَةُ: إِبْتِاثُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ:

«هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَشْرَفِ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ وَأَجَلِّهَا، وَهِيَ الْغَايَةُ الَّتِي سُمِّرَ إِلَيْهَا الْمُشْمُرُونَ، وَتَنَافَسَ الْمُتَنَافِسُونَ، وَحُرِّمَهَا الَّذِينَ هُمْ عَنْ رَبِّهِمْ مَحْجُوبُونَ، وَعَنْ بَابِهِ مَرْدُودُونَ»^(١).

وَقَدْ تَعَرَّضَ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ شَرْحِهِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ) الْحَدِيثُ^(٢).

قَالَ ﷺ: «قَوْلُهُ. (لَا تُضَامُونَ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، عَلَى تَقْدِيرِ تَعَامِلُونَ، وَهُوَ مِنَ الْإِنْضِمَامِ، يُرِيدُ أَنَّكُمْ لَا تَخْتَلِفُونَ [إِلَى بَعْضٍ] فِيهِ حَتَّى تَجْتَمِعُوا لِلنَّظَرِ، وَتَنْضَمَّ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَيَقُولُ وَاحِدٌ: هُوَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَى الْهِلَالِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ. قَالَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ.

وَرَوَى: (لَا تُضَامُونَ) بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَمَعْنَاهُ: لَا يَضْمُّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِأَنْ يَذْفَعَهُ عَنْهُ، أَوْ [يَسْتَأْثِرُ] بِهِ دُونَهُ.

قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: أَيُّ: لَا يَقَعُ لَكُمْ فِي الرُّؤْيَا ضَمٌّ، وَهُوَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ، وَهُوَ مِنَ الْفِعْلِ (يَفْعَلُونَ)، وَأَضْلُهُ يَضْمُونَ، فَأُلْقِيَتْ فَتَحَةُ الْيَاءِ عَلَى الضَّادِ، فَصَارَتْ الْيَاءُ أَلِفًا لِإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا»^(٣).

(١) شرح ابن أبي العز الحنفي على العقيدة الطحاوية (ص: ١٥٣)

(٢) حديث رقم: (٥٥٤).

(٣) (٤٥٩/٢ - ٤٦٠) من قسم التحقيق.

وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى: «وَفِي الْحَدِيثِ: إِنْ بَاتَ الرَّؤْيِي لَهِ تَعَالَى نَصًّا مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَجُوهٌ يُؤْمِنُونَ أَنْصَرَةٌ﴾ (١) إِلَى رَيْنَا نَاطِرَةً» (٢).

فَأُجِبَتْ ﷺ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ آيَاتُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ الصَّادِقِ الْأَمِينِ ﷺ، وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَيْمَةِ السَّنَفِ الْمَرْضِيِّينَ مِنْ إِكْرَامِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَهْلِ كَرَامَتِهِ فِي الْحَنَّةِ بِالْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، فَيَرَوْنَهُ بِأَبْصَارِهِمْ عِيَانًا بِلَا حُجُبٍ، لَا يَتَصَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ.

وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَطُولُ، وَقَدْ بَسَطَ فِيهَا الْأَيْمَةُ الْكَلَامَ فِي تَصَانِيفِهِمْ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَفْرَدُوهَا بِمُؤَلَّفَاتٍ خَاصَّةٍ، حَشَدُوا فِيهَا أُدْلَةً هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الْأَثَرِيَّةِ، وَنَدَّوْا فِيهَا شُبَهَ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ الرَّدِّيَّةِ (٣).

(١) سورة القيامة، الآية (٢٢ - ٢٣).

(٢) (٢/٦١٥) من قسم التحقيق.

(٣) ممن أَفْرَدَ مَسْأَلَةَ الرَّؤْيِي بِالتَّأْلِيفِ مِنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ:

* ابنُ وَضَّاحِ الْقُرْطُبِيِّ (ت: ٥٢٨٦هـ) في: «كِتَابُ فِيهِ مَا جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ فِي النَّظَرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»، نَسَبَهُ لَهُ الزَّرْكَلِيُّ فِي الْأَعْلَامِ (٧/١٣٣).

* أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (ت: ٥٣٢٤هـ) في: «الْعُمْدَةُ فِي الرَّؤْيِي»، وَجَوَّازُ رُؤْيِي اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ، نَسَبَهُ لَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَبْيِينِ كَذِبِ الْمَفْتَرِي (ص: ١٢٨).

* أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ (ت: ٥٣٦٠هـ) فِي كِتَابِهِ: «التَّصْدِيقُ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

* الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ (ت: ٥٣٨٥هـ)، فِي كِتَابِهِ: «رُؤْيِي اللَّهِ ﷻ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

* عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَمَرَ النَّحَّاسُ (ت: ٤١٦هـ) فِي: «كِتَابُ فِي رُؤْيِي اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

* أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ (ت: ٦٦٥هـ) فِي كِتَابِهِ: «ضَوْءُ السَّارِي إِلَى مَعْرِفَةِ رُؤْيِي الْبَارِي ﷻ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

بِالزُّنْدَقَةِ وَالذَّهْرِيَّةِ يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، يَقُولُ : أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الذَّهْرُ) ؟
فَقُلْتُ : وَهَلْ كَانَ أَحَدٌ يَسُبُّ اللَّهَ فِي أَبَادِ الذَّهْرِ ؟ قَدْ قَالَ الْأَعَشَى : [بَيْنَ الْمُتَسَرِّحِ]
اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ ۞ حَمْدِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا (١)

وَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عِنْدِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ لِعَرَبٍ كَانَ شَأْنُهَا أَنْ تَذُمَّ الذَّهْرَ وَتُسَبِّهَ
عِنْدَ الْمَصَائِبِ الَّتِي تَنْزِلُ بِهَا ؛ مِنْ مَوْتٍ ، أَوْ هَرَمٍ ، أَوْ تَلَفٍ مَالٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،
فَيَقُولُونَ : أَصَابَتْهُمْ قَوَارِعُ الذَّهْرِ ، وَأَبَادَهُمُ الذَّهْرُ ، فَيَجْعَلُونَهُ الَّذِي يَفْعَلُ ذَلِكَ ؛
فَيَذُمُّونَهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرُوهُ فِي أَشْعَارِهِمْ ...

ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ ، ثُمَّ كَذَّبَهُمْ بِقَوْلِهِمْ ، فَقَالَ :
﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْمُّكُمَا إِلَّا الذَّهْرُ ﴾ (٢) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا تَسُبُّوا الذَّهْرَ) عَلَى
تَأْوِيلٍ : لَا تَسُبُّوا الَّذِي يَفْعَلُ بِكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ ، وَيُصِيبُكُمْ بِهَذِهِ الْمَصَائِبِ ، فَإِنَّكُمْ
إِذَا سَبَّيْتُمْ فَاعِلَهَا فَإِنَّمَا يَقَعُ السَّبُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ لَهَا لَا الذَّهْرُ ،
فَهَذَا وَجْهُ الْحَدِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا غَيْرَهُ .

ثُمَّ قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ ﷺ : قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : الذَّهْرُ مُرُورُ الْأَيَّامِ ، وَلَا فِعْلَ
لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا الْفِعْلُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ الذَّهْرَ ، وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ مَنْ أَتَيْتَ لِلذَّهْرِ فِعْلًا .
وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ الَّذِي يَخْلُقُ وَيُحْيِي وَيُمِيتُ وَيُقْنِي هُوَ اللَّهُ ﷻ (٣) .

(١) ديوان الأعشى (ص: ٢٣٣) ، والرواية فيه (استأثر الله بالوفاء وباعدهل ...).

(٢) سورة الجاثية الآية (٢٤) .

(٣) التحرير (ص: ٥٣٨ - ٥٣٩) .

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ۖ هُوَ اعْتِقَادُ السَّلَفِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ الدَّهْرِ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى سُبْحَانَهُ، خِلَافًا لِمَنْ أَجَرَى الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ ۖ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَا مِنْ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهَكِّمُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾^(١)، بِقَوْلِهِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَغَرُّهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ۖ: (لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ): كَانَتْ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ إِذَا أَصَابَهُمْ شِدَّةٌ أَوْ بَلَاءٌ أَوْ مَكْرَبَةٌ، قَالُوا: يَا حَيَّةَ الدَّهْرِ، فَيُسَيِّدُونَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ إِلَى الدَّهْرِ وَيَسُبُّونَهُ، وَإِنَّمَا فَعَلَهَا هُوَ اللَّهُ ۖ فَكَانَتْهُمْ إِنَّمَا سَبُّوا اللَّهَ ۖ لِأَنَّهُ فَاعِلُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلِهَذَا نُهِيَ عَنِ سَبِّ الدَّهْرِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ الَّذِي يَعْنُونَهُ، وَيُسَيِّدُونَ إِلَيْهِ تِلْكَ الْأَفْعَالَ.

هَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ عَلِطَ ابْنُ حَزْمٍ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ فِي عَدِّهِمُ الدَّهْرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى أَخْذًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ^(٢).

وَنَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ۖ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَذَكَرَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ ۖ سَابِقًا، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عُبَيْدٍ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْقَوْلُ الثَّانِي: قَوْلُ نَعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَطَائِفَةٍ مَعَهُ: أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَمَعْنَاهُ: الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ، ثُمَّ قَالَ:

(١) سورة الجاثية، الآية. (٢٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/٢٦٩ - ٢٧٠).

«وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَهُوَ
الْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ، وَلَكِنْ لَا يُسَمَّى بِالذَّهْرِ الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ، أَوْ مَا
يَجْرِي مَجْرَى الزَّمَانِ»^(١).

وَلِتُعْلِمِيهِ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوَازِيَّةَ كَلَامَ نَفِيسٍ فِي بَيَانِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَسْمِيَةِ
اللَّهِ ﷻ بِالذَّهْرِ مِنَ الْمَحَاضِيرِ، وَمَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاسِدِ.
يَقُولُ رَحْمَهُ: «فِي هَذَا ثَلَاثُ مَقَاسِدَ عَظِيمَةٍ.

❖ إِحْدَاهَا: سَبُّهُ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَبَّ، فَإِنَّ الذَّهْرَ خَلَقَ مُسَخَّرٌ مِنْ خَلْقِ
اللَّهِ، مُتَقَادٌ لِأَمْرِهِ مُذَلَّلٌ لِتَسْخِيرِهِ، فَسَابُّهُ أَوْلَى بِالذَّمِّ وَالسَّبِّ مِنْهُ.

❖ الثَّانِيَةُ: أَنَّ سَبَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلشُّرْكِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَبَّهُ لِظَنِّهِ أَنَّهُ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ، وَأَنَّهُ
مَعَ ذَلِكَ ظَالِمٌ قَدْ ضَرَّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الضَّرَرَ، وَأَعْطَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْعَطَاءَ، وَرَفَعَ
مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الرَّفْعَةَ، وَحَرَّمَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْحَرَّمَ، وَهُوَ عِنْدَ شَائِمِيهِ مِنْ أَظْلَمِ
الظُّلَمَةِ، وَأَشْعَارُ هَؤُلَاءِ الظُّلَمَةِ الْخَوْنَةُ هِيَ سَبُّهُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْجُهَالِ
يُصْرِّحُ بِلَعْنِهِ وَتَفْيِيحِهِ.

❖ الثَّالِثَةُ: أَنَّ السَّبَّ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى مَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الَّتِي لَوْ اتَّبَعَ
الْحَقُّ فِيهَا أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِذَا وَقَعَتْ أَهْوَاؤُهُمْ حَمِدُوا
الذَّهْرَ وَأَتَنُوا عَلَيْهِ.

وَفِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، قَرَبُ لَذَّةِ تَعَالَى هُوَ الْمُعْطِي الْمَانِعُ، الْخَافِضُ الرَّافِعُ،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٩٣/٢ - ٤٩٤).

الْمُعِزُّ الْمَذِلُّ، وَالذَّهْرُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، فَمَسَبَّتُهُمْ لِلذَّهْرِ مَسَبَّةٌ لِلَّهِ ﷻ.
وَلِهَذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَةُ لِلرَّبِّ تَعَالَى، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)

.

● السَّأَلَةُ الثَّالِثَةُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ:

مَسْأَلَةُ الْكَلَامِ هِيَ إِحْدَى الْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يَتَمَحَّصُ بِهَا الْإِعْتِقَادُ
الصَّحِيحُ، إِضَافَةً إِلَى صِفَةِ الْإِسْتِوَاءِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَلَّ صَارَ
قَوْلُ الشَّخْصِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ مَعْيَاراً يُعْرَفُ بِهِ انْتِمَاؤُهُ لِلنَّسَبِ، أَوْ بُعْدُهُ
عَنْهَا.

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَقَالَاتُ أَهْلِ الرَّيْعِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ ﷻ، تَبَعاً لِفَسَادِ
أُصُولِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِهَا، حَتَّى إِنَّ الْعَلَامَةَ ابْنَ الْقَيْمِ ﷻ عَدَّ فِيهَا ثَمَانِيَةَ أَقْوَالٍ (٢)،
وَزَادَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ شَارِحُ الطَّحَاوِيَّةِ ﷻ عَلَيْهِ قَوْلاً، قَبَّلَغَ بِهَا تِسْعَةَ أَقْوَالٍ (٣).

وَاشْتَهَرَ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَبَيْنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ
مِنْ جِهَةٍ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُلَّابِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ
يَعُودُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ، وَكَلَامُهُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ مَسْمُوعٍ، وَهُوَ يَتَفَاضَلُ

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٣٢٣ - ٣٢٤).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٤/١٣٠٢ - ١٣١٤).

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/١٧٢ - ١٧٤).

وَيَتَّبَعُ وَيَتَجَرَّأُ.

وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَرِلةُ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللَّهِ مُخْلُوقٌ فِي غَيْرِهِ، عَلَى خِلَافِ بَيْنِهِمْ فِي الْمُتَكَلِّمِ بِهِ؟ هَلْ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَمْ غَيْرُهُ؟^(١)

وَقَالَ أَهْلُ الْكَلَامِ مِنَ الْكُلَّابِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ: كَلَامُ اللَّهِ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَلَا إِرَادَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِهِ - كَمَا يَقُولُهُ الْأَشْعَرَةُ - وَهِيَ حِكَايَةُ عَنْهُ - كَمَا يَقُولُهُ الْكُلَّابِيَّةُ - وَأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ، لَا يَتَّبَعُ وَلَا يَتَجَرَّأُ، وَلَا يَتَفَاضَلُ، وَابْتَدَعُوا بِذَعَةِ الْكَلَامِ النَّفْسِي!!^(٢).

وَلَيْسَ الْغَرَضُ هُنَا الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ، وَلَا الْاِشْتِرْسَالُ فِي ذِكْرِ شُبُهَاتِهَا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بَيَانُ تَقْرِيرِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ لِهَذِهِ الصِّفَةِ - وَلَوْ إِجْمَالًا - حَسَبَ طَبِيعَةِ شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ الَّتِي تَوَخَّى فِيهَا الْاِخْتِصَارَ، مَعَ بَيَانِ مُوَافَقَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا.

فَقَدْ أَفْصَحَ ﷺ عَنْ هَذَا عِنْدَ شَرْحِهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: (إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، صَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ...) الْحَدِيثُ^(٣).

قَالَ ﷺ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَوْلٌ يُسْمَعُ»^(٤).

(١) ينظر: مختصر الصواعق لابن القيم (١٣٠٢/٤) فما بعدها، شرح الطحاوية لابن أبي العر
(١٧٢/١ - ١٧٤).

(٢) حديث (رقم: ٤٧٠١).

(٣) (٥٨٦/٤) من قسم التحقيق.

وَقَوْلُهُ هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا تَرَرَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْهُ
أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ، وَحُكِيَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَقَدْ نُقِلَ تَضْرِيحاً عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ تَلْمِيزَ مَالِكٍ ، وَأَحْمَدَ ، وَالْبُخَارِيَّ ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ ، وَأَبِي
نَصْرِ السَّجَرِيِّ ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ الْأَنْصَارِيَّ ، وَأَبِي عُمَرَ
الطَّلَمَنَكِيِّ فِي حَمَاقَةٍ مِنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً^(١) .

فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى : «رُويَ فِي إثْبَاتِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ أَحَادِيثُ تَزِيدُ
عَنْ أَرْبَعِينَ حَدِيثاً ، بَعْضُهَا صِحَاحٌ ، وَبَعْضُهَا حَسَنٌ»^(٢) .

وَهَذَا الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ : «سَأَلْتُ أَبِي ﷺ عَنْ قَوْمٍ
يَقُولُونَ : لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ مُوسَى لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ فَقَالَ : بَلَى ، إِنَّ رَبَّكَ ﷻ تَكَلَّمَ
بِصَوْتٍ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ»^(٣) .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ : «وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يُنَادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ
مَنْ قُرْبَ ، فَلَيْسَ هَذَا لِغَيْرِ اللَّهِ ﷻ ذِكْرُهُ ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ صَوْتَ اللَّهِ لَا يُشْبِهُ
أَصْوَاتَ الْخَلْقِ ، لِأَنَّ صَوْتَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ يُسْمَعُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يُسْمَعُ مِنْ قُرْبٍ ،
وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يُضْعَقُونَ مِنْ صَوْتِهِ...»^(٤) .

وَحُكِيَ السَّجَرِيُّ الْإِجْمَاعَ الْأُمَّةَ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ قَبْلَ ظُهُورِ

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٨٩ - ١٣٩٣) .

(٢) توضيح المقاصد ونصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، أحمد بن عيسى (١/ ٢٢٩) .

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٨٠) .

(٤) خلق أفعال العباد ، للبخاري (ص : ٩٨) .

ابن كلابٍ وَمَنْ تَبِعَهُ، فَقَالَ ﷺ: «اعْلَمُوا - أَرْشَدَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ خِلَافُ بَيْنَ الْخَلْقِ، عَلَى اخْتِلَافٍ يَحِلُّ لَهُمْ مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ ابْنُ كَلَابٍ، وَالْقَلَابِيسِيُّ، وَالْأَشْعَرِيُّ، وَأَقْرَانُهُمُ الَّذِينَ يَتَّظَاهَرُونَ بِالرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، وَهُمْ مَعَهُمْ، بَلْ أَحْسَرُ حَالًا مِنْهُمْ فِي الْبَاطِنِ! مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَرْفًا وَصَوْتًا، ذَا تَأْلِيفٍ وَاتِّسَاقٍ، وَإِنْ ائْتَلَفَتْ بِهِ اللُّغَاتُ، ...» إِلَى أَنْ قَالَ: «فَالْإِجْمَاعُ مُتَعَقِدٌ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ عَلَى كَوْنِ الْكَلَامِ حَرْفًا وَصَوْتًا»^(١).

❦

❦ السَّأَلَةُ السَّابِقَةُ: رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ ﷻ:

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةٌ دَقِيقَةٌ مِنْ قَضَايَا الْعَقِيدَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ فِيهَا مِنْذُ غَضْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَتَكُمُرُ صِلَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَضَايَا الْعَقِيدَةِ لِصِلَتِهَا بِمَسْأَلَةِ رُؤْيَا اللَّهِ ﷻ مِنْ جِهَةٍ، وَلِتَعْلُقِهَا كَذَلِكَ بِخَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى^(٢).

وَقَدْ تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَا أُمَّتَاهُ، هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شِعْرِي مِمَّا قُلْتَ) الْحَدِيثُ^(٣).

ثُمَّ عَقَدَ ﷻ فَضْلًا فِي إِثْبَاتِ رُؤْيَا مُحَمَّدٍ ﷺ رَبَّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، وَاحْتِصَاصٍ

(١) رسالة السُّخْرِيِّ إِلَى أَهْلِ زَبِيدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْحَرْفَ وَالصَّوْتَ (ص: ٨٠ - ٨١).

(٢) ينظر: رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ لِرَبِّهِ (ص: ٤) لَشَيْخِنَا الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلِيفَةِ التِّيمِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ.

(٣) حديث (رقم: ٤٨٥٥)

اللَّهُ إِتَاهُ بِذَلِكَ كَمَا خَصَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام بِالْخُلَّةِ ، وَكَمَا خَصَّ مُوسَى عليه السلام بِالْكَلامِ بِلا واسطة ^(١).

وَقَدْ أَسَدَ عليه السلام فِي هَذَا الْفَضْلِ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، رَوَجَّةَ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا ، ثُمَّ قَالَ ^(٢) : « وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴾ ^(٣) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام لَمْ يَرِ رَبَّهُ ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَهُوَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ قَالَ لِعِكْرَمَةَ : (ذَاكَ نُورٌ ، إِذَا تَجَلَّى بِنُورِهِ لَا يُدْرِكُهُ شَيْءٌ) ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام رَأَى رَبَّهُ يُخَالِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ ﴾ ^(٤) ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُخَالَفَةً إِذَا قَالَ : كَلَّمَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَهَذَا الْإِخْتِيَارُ مَشْهُورٌ عَنِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ عليه السلام ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُجِيبِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي كِتَابِهِ « صِفَاتُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، فَقَالَ : « سُئِلَ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُحَمَّدٍ التِّيمِيُّ : إِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ آدَمَ هَلْ رَأَى رَبَّهُ عَيْنًا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : كَلَّمَهُ قَبْلًا ، وَلَمْ يَرَوْا خَبَرَ أَنَّهُ رَأَاهُ ، وَالرُّؤْيَا لِلنَّبِيِّ عليه السلام خُصُوصًا ^(٥) .

وَمِمَّا يَتَّبَعِي أَنْ يُعْلَمَ هُنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَقْوَالٍ :

(١) ينظر: (١/٦١٠) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٤/٦١٤) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الأنعام، الآية: (١٠٣).

(٤) سورة الشورى، الآية (٥١).

(٥) صفات رب العالمين، لابن المحجب المقدسي (رقم: ١٤٠٣) (١/١٤٠٣)

فَمِنْهُمْ مَنْ أَتَبَتَهَا مُطْلَقًا:

* مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَدْ رَوَى عِكْرِمَةَ عَنْهُ رضي الله عنه قَوْلَهُ: (الْعَجَبُونَ أَنْ تَكُونَ الْخُلَّةَ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْكَلَامَ لِمُوسَى، وَالرُّؤْيَا لِمُحَمَّدٍ ﷺ) ^(١).

وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ: (قَالَ: رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ، قُلْتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾ ^(٢)، قَالَ: وَيَحْكُ، ذَلِكَ إِذَا تَجَلَّى بِنُورِهِ الَّذِي هُوَ نُورُهُ، وَقَالَ: أَرِيهِ مَرَّتَيْنِ) ^(٣).

* وَمِنْهُمْ نَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، فَقَدْ رَوَى قَتَادَةَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ) ^(٤).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَ هَذِهِ الرُّؤْيَا بِكَوْنِهَا قَلْبِيَّةً:

وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، لَكِنَّهُ صَعِيفٌ بِإِرْسَالِهِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٩٢/١) وعبد الله بن أحمد في السنة (٢٩٩/١)، وابن حريمة في التوحيد (٤٧٩/١)، والآجري في الشريعة (١١٤/٣ و ١١٥)، بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) سورة الأنعام، الآية: (١٠٣).

(٣) أخرجه الترمذي (رقم ٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١٩٤/١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٧٥/١ - ١٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥١٥/٣ و ٥٢١) وابن منده في الإيمان (٥/٣ - ٧) من طرق عن عِكْرِمَةَ عَنْهُ بِهِ. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٨٨/١)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (٤٨٧/٢)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٥٩/٦) إلى ابن مردويه، وقد ضَعَّفَ إِسْنَادَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَحْقِيقِ كِتَابِ السُّنَنِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ.

ابن كعب القرظي قال: (سئل النبي ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: رأيته بفؤادي، ولم أره بعيني) (١).

وهو قول ثانٍ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فيما رواه عنه عطاء، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ (٢)، قال: (إن النبي ﷺ رأى ربه بقلبه) (٣).

وقال به من الصحابة أيضاً أبو ذر رضي الله عنه (٤).

ومنه: من نفى الرؤية مطلقاً:

* وهو قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (٥).

وبه فسر جمع من الصحابة رضي الله عنهم كأبي هريرة وأبي ذر وابن مسعود آية سورة النجم: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ (٦).

والحق أن هذه الآثار ليست متعارضة، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/٢٠٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣٣١٩)، وعلاء السيوطي في الدر المنثور (٧/٦٤٨) إلى عبد بن حميد وابن المنذر، ومروث مرسلاً.

(٢) سورة النجم، الآية: (١٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان رقم (٤٣٥).

(٤) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢/٥١٦ - ٥١٧)، واللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٥١٨ - ٥١٩)، والدارقطني في الرؤية (ص: ١٨٣)، وينظر: «رؤية النبي ﷺ لربه» لشيخنا الدكتور محمد بن خليفة التميمي: (ص: ١٢ و ١٣).

(٥) أخرجه البخاري (رقم: ٤٨٥٥)، ومسلم (رقم: ٤٢٨) عن عائشة رضي الله عنها.

(٦) تنظر الآثار في ذلك في كتاب: «رؤية النبي ﷺ لربه» لشيخنا الدكتور محمد بن خليفة التميمي (ص: ١٤ و ١٥).



«لَيْسَ ذَلِكَ بِخِلَافٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَقُلْ : رَأَى بِعَيْنِي رَأْسَهُ»^(١).

وَقَالَ فِي مُوْطِنٍ آخَرَ: «وَلَيْسَ فِي الْأَدِلَّةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَأَى بِعَيْنِهِ ، وَلَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، بَلِ النَّصْرُ الصَّحِيحَةُ عَلَى نَفْيِهِ أَدْلٌ ، كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ فَقَالَ: (نُورًا أَنَّى أَرَاهُ)»^(٢).

وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُؤَيِّدُ هَذَا الْاِخْتِيَارَ ، فَيَحْمِلُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُطْلَقُ عَلَى الرِّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَةِ.

وَعُمُومًا ؛ فَإِنَّ اخْتِيَارَ الْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ النَّبَوِيِّ ﷺ مَعْدُودٌ فِي مَقَالَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَقَدْ سَبَقَهُ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، مِنْهُمْ:

١ - لِإِمَامٍ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (ت: ٢٤١ هـ) ﷺ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، حَكَاهَا عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِهِ «الرِّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ»^(٣).

٢ - وَالْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (ت: ٣١١ هـ) ﷺ ، حَيْثُ نَتَصَّرَ لِهَذَا الْقَوْلِ فِي كِتَابِهِ التَّوْحِيدِ ، وَأَطَالَ فِي سَرْدِ الْأَدِلَّةِ الْمُؤَيَّدَةِ لَهُ^(٤).

٣ - وَالْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (ت: ٣٢٤ هـ) ﷺ فِيمَا نَسَبَهُ لَهُ كَثِيرٌ مِنَ

(١) نقله عنه تلميذه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ﷺ (ص: ٢٢) ، وينحوه في

زاد العماد (٣٣/٣ - ٣٤)

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٠٩/٦ - ٥١٠).

(٣) المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (ص: ٦٥).

(٤) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٤٧٧/٢ - ٥٦٢).

العلماء كالقاضي عياض، والقرطبي، والذوي وابن حجر رحمهم الله أجمعين^(١).

٤ - والإمام الأخرى (ت: ٣٦٠ هـ) رحمه الله في كتاب الشريعة، إذ يؤيد بأن
يؤمنون بشر ما حُص الله به النبي ﷺ من الرؤية لرَبِّه ﷻ^(٢).

وَأَبِي عِيَّاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَقَالَ أَبُو الْخَسِّ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ
وَحَدَّثَنَا مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنَّهُ رَأَى اللَّهَ تَعَالَى بِبَصَرِهِ وَعَيْنِي رَأَيْتُهُ، وَقَالَ: كُلُّ مَنْ
رُئِيَ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يَلَهُ، فَقَدْ أُوْتِيَ مِثْلَهَا نَبِيًّا، وَخُصَّ مِنْ تَتَبَعَهُمْ بِتَنْصِيبِ
الرُّؤْيَى»^(٣).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْمَسْئَلِ النَّبِيِّ وَفَعَّ فِيهَا الْجَلَّافُ بَيْنَ السَّلَفِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: وَقَوْلُ الْإِمَامِ قَوَامِ السَّنَةِ النَّبِيِّ ﷺ مَعْدُودٌ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السَّنَةِ بِهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... وَأَمَّا وَحُوبُهُ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ
رَأَاهُ بِعَيْنِهِ، فَلَيْسَ بِهِ قَاطِعٌ أَيْضًا وَلَا نَصٌّ. إِذَا الْمَعْمُولُ فِيهِ عَلَى آيَتِي النَّجْمِ، وَالتَّنَازُعُ
فِيهِمَا مَأْثُورٌ، وَالْإِحْتِمَالُ لِهَمَا مُمَكِّنٌ»^(٤).

وَمَا أَرَوَعَ كَلَامَ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ:
«... فَإِنَّ النُّبُوَّةَ لَا يَتَوَقَّفُ بُبُونُهَا عَلَيْهَا ابْتِنَاءً»^(٥) - يَعْنِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ رَبِّهِ.

- (١) بطر - لشم للقاضي عياض (١٩٨/١)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٩/٣)، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني (٤٧٤/٨)، ومسير القرطبي (٥٦/٧).
- (٢) كتاب الشريعة للأجري (١٥٤١/٣).
- (٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ (١٩٨/١).
- (٤) المصدر السابق (٢٠١/١).
- (٥) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص: ١٦٣).

❖ السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ: إِبْثَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا) الْحَدِيثُ (١).

ثُمَّ قَالَ رحمته الله: «فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّسْلِيمُ لَهُ» (٢).

وَقَالَ رحمته الله فِي مَوْطِنٍ ثَانٍ: «وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ وَالتَّصَدِيقِ بِهِ، وَلَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ» (٣).

وَأَطْهَرَ هَذَا الْمُعْتَقَدَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ بَابِ: الْمَتِّ يَسْمَعُ خَفَقَ النِّعَالِ، فَقَالَ رحمته الله: «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (٤).

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ بِهِ الثُّبُوتُ الشَّرْعِيَّةُ، وَهُوَ مِنْ أَعْقَائِدِ الثَّابِتَةِ فِي الدِّينِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَقَدْ شَذَّتِ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ الثَّابِتَةَ إِعْمَالًا مِنْهُمْ لِلْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ فِي قَضَايَا الْغَيْبِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ قَضَايَا الْغَيْبِ - وَمِنْهَا: مَا يَمْرُضُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ مَوْتِهِ - وَالَّتِي وَرَدَتْ بِهَا أُدْلَةُ الشَّرْعِ الْحَنِيفِ، يَجِبُ الْإِيمَانُ

(١) حديث رقم: (٢١٦).

(٢) ينظر: (٢٢٦/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٩٤/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٢٥٧/٣) من قسم التحقيق.

بِهَا، وَتَرَكَ الْخَوْضَ فِي الْبَحْثِ عَنْ كَيْفَتِهَا، لِعَجْزِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ عَنْ ذَلِكَ، وَصِيَانَتِهِ لَهُ مِنْ تَكْذِيبِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي أَثَبَّتَهَا.

يَقُولُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رحمته الله: «وَاخْتَلَفُوا فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

فَمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهُ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّهُ، وَهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يُنْعِمُ الْأَرْوَاحَ وَيُؤَلِّمُهَا، فَأَمَّا الْأَجْسَادُ الَّتِي فِي قُبُورِهِمْ، فَلَا يَصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَهِيَ فِي الْقُبُورِ» (١).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله: «اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ إِبْتِاثُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ دَلَائِلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ الْآيَةُ (٢)، وَتَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْعَقْلِ أَنْ يُعِيدَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْجَسَدِ وَيُعَذِّبَهُ، وَإِذَا لَمْ يَمْنَعُهُ الْعَقْلُ وَوَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ وَجَبَ قَبُولُهُ وَاعْتِقَادُهُ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هُنَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي إِبْتِاثِ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَسَمَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَوْتَ مَنْ يُعَذَّبُ فِيهِ، وَسَمَعَ الْمَوْتَى قَرَعَ نِعَالِ دَاهِنِيهِمْ، وَكَلَامِهِ صلى الله عليه وسلم لِأَهْلِ الْقَلْبِ، وَقَوْلِهِ: (مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ) (٣)» (٤).

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ص: ٤٣٠).
(٢) سورة غافر، الآية: (٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (رقم: ١٣٧٠)، ومسلم (رقم: ٢٨٧٣)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/٢٠٠ - ٢٠١).

ثُمَّ قَالَ: «وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ إِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ كَمَا ذَكَرْنَا، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَمُعْظَمِ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ الْمُزَجِّجَةِ»^(١).

وَقَالَ شَارِحُ الطَّحَاوِيَّةِ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رحمته الله: «وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي ثُبُوتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ لِمَنْ كَانَ لِذَلِكَ أَهْلًا، وَسُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ، فَيُجِبُ اعْتِقَادُ ثُبُوتِ ذَلِكَ، وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا تَتَكَلَّمُ فِي كَيْفِيَّتِهِ، إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ وَقُوفٌ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ، لِكُونِهِ لَا عَهْدَ لَهُ بِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ، وَالشَّرْعُ لَا يَأْتِي بِمَا تُحِيلُهُ الْعُقُولُ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَأْتِي بِمَا تَحَارُّ فِيهِ الْعُقُولُ»^(٢).

قُلْتُ: وَمِمَّنْ نَقَلَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاتَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُرْصِيعِينَ عَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ: الْإِمَامُ الْمُطَّلِبِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ»^(٣)، وَالْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ: «الْإِبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ»^(٤) - وَاسْتَعْرَضَ فِيهِ أُدْبَةَ الشَّرْعِ عَلَى وَقُوعِهِ - وَفِي كِتَابِهِ الْآخَرِ: «رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ»^(٥)، وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ»^(٦)، وَالْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ»^(٧)، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي زَمَيْسٍ الْمَالِكِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ رحمته الله مُقَرَّرًا مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفى (ص: ٣٩٥).

(٣) الرسالة للشافعي (ص: ٢٧٩).

(٤) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص: ١٥).

(٥) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٧٩) فما بعدها.

(٦) الاستذكار للحافظ ابن عبد البر (٧/١١٥).

(٧) الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان الفاسي (١/٤٩).

وَالْحَمَاعَةِ فِي إِثْنَاتِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُؤْمِنُونَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، أَعَادَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ لَهُ مَعِيشَةً صَنَكًا﴾»^(١)، وَقَالَ: ﴿سَعَدَتْهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَرْدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾»^(٢).

وَقَدْ عَقَدَ الْمُصَنِّفُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ ﷺ فَضْلاً فِي كِتَابِهِ «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحْجَةِ»^(٣) فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَذَابَ الْقَبْرِ، حَشَدَ فِيهِ الْإِنَاءَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الثَّابِتَةَ فِي بَيَانِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ مَنْ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ سَلَكَ اللَّهُ بِ سَبِيلِهِمْ^(٤).

وَعَرَضَ الْمُصَنِّفُ ﷺ لِبَيَانِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ، فَقَالَ: «وَفِي الْأَحَادِيثِ تَثْبِيْتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَدَلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ مُنَاقِبٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْكَافِرَ مُعَذَّبٌ، وَدَلَالَةُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُ الْمُجْرِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ أَنْوَاعِ عَذَابِهِ فِي الْقَبْرِ، وَخَارِجَ الْقَبْرِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ الرُّوحَ إِلَى الْجَسَدِ فَعَذَّبَهُمَا مَعاً، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفْرَداً، وَالْإِيمَانُ بِذَلِكَ كُلُّهُ وَاجِبٌ»^(٥).

(١) سورة طه، الآية (١٢٤).

(٢) سورة التوبة، الآية (١٠١).

(٣) شرح السنة لابن أبي زمنين الأندلسي (ص: ١٠١).

(٤) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (٤٨٦/١) مما بعدها.

(٥) بواب الإمام البخاري ﷺ في صحيحه أبواباً كثيرة لبيان هذه العقيدة الثابتة، فمن ذلك «باب: عذاب القبر من القبة والبول» و«باب: النعوذ من عذاب القبر» وينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإلكاني (١١٢٧/٦) وتفسير ابن جرير (٣٩٣/١٨) والشريعة للأجري (١٢٧٢/٣) مما بعدها، والروح لابن القيم.

(٦) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٦٥٦).

وَالْقَصْدُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَوَّامَ السُّنَّةِ ﷺ التَّزَمَ فِي هَذِهِ الْمُسَاكَةِ عَقِيدَةَ السَّلَفِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا شَهِدَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَوَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ ﷺ ، وَانْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ قَاطِبَةً ، وَلَا يُغْنَى فِي مِثْلِ هَذَا بِمُخَالَفَةِ شِرْذِمَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ قَدَّمُوا عُقُولَهُمْ لِسَقِيمَةٍ ، وَتَبَذُّوا آيَ الْقُرْآنِ ، وَأَحَادِيثَ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ^(١) وَرَاءَ طُغُورِهِمْ .



● السَّالَةُ الثَّاسِعَةُ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ

الْإِيمَانُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ أَضَلُّ عَظِيمٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ ، وَرُكْنٌ وَثِيقٌ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ كَمَا وَرَدَ بِذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ النَّوِيَّةُ ، وَهُوَ نِظَامُ التَّوْحِيدِ كَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ، فَمَنْ وَحَدَّ اللَّهَ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ تَمَّ تَوْحِيدُهُ ، وَمَنْ وَحَدَّ اللَّهَ وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نَقَضَ تَكْذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ .

وَلِأَهَمِّيَّتِهِ وَضَرُورَتِهِ ، اعْتَنَى الْإِمَامُ قَوَّامُ اسُّنَّةِ ﷺ بِذِكْرِ بَعْضِ مَبَاحِثِهِ تَبَعًا لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشْرَحُهَا مِنْ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ رضي الله عنه ، وَسَأَوْجِزُ ذَلِكَ فِي الْعَنَاصِرِ التَّالِيَةِ:

✽ وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ، مَعَ الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رضي الله عنه حَدِيثَ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، فَأُخْبِرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ

(١) نص على نواتر أحاديث عذاب القبر: شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥١/١٨) ، وابن القيم في الروح (١٥٠/١) ، وفي مفاتيح دار السعادة (١١٨/١) ، واسيوطي في نطف الأزهار المتناثرة (ص: ٢٩٤) ، والكتاني في نظم المتناثر (ص: ٨٢) .

الْجَرَّاحُ عليه السلام أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ، فَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ عليهم السلام، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ رضي الله عنه بِالْإِنْصِرَافِ عَنْهَا، وَقَالَ: (إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأُصْبِحُوا)، فَلَمَّا قَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ عَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، نَعَمْ؛ نَفِرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ.

فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ).

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ عليه السلام: «وَأَسْتَعْمَلُ عُمَرُ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ الْحَذَرَ، وَاثْبَتَ الْقَدَرَ، وَهُوَ نَهْجُ السَّلَفِ الصَّالِحِ»^(١).

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «وَفِي قَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه إِنْجِبَاتٌ لِلْقَدَرِ؛ إِذْ رَأَى تَصَرُّفَ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا بِقَدَرِ اللَّهِ»^(٢).

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ عليه السلام مُوَافِقٌ لِمَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ كَمَا صَرَّحَ هُوَ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الَّذِي حَاءَتْ بِهِ آيَاتُ الْقُرْآنِ، وَأَحَادِيثُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَفِعْلُ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، مِنْ إِنْجِبَاتِ قَدَرِ اللَّهِ، وَالتَّسْلِيمِ بِهِ، وَاعْتِقَادِ أَنَّ الْأُمُورَ كُلَّهَا لَا تَخْرُجُ عَمَّا قَضَاهُ اللَّهُ وَقَدَرُهُ.

قَالَ طَاوُسٌ: «أَذَرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ

(١) (٢٥٩/٥) من قسم التحقيق.

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٣١).

يَقْدَرُ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ شَيْءٍ يَقْدَرُ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ، أَوِ الْكَيْسُ وَالْعَجْزُ)».

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ رحمته الله: «وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، حُلُوهُ وَمُرُّهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَرَهُ اللَّهُ رَبُّنَا، وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ بِيَدِهِ، وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ، عَلِمَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ؛ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ، لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(١) ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢) فَيَخْذُلُهُ بِعَذْلِهِ، ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ، فَكُلُّ مُيسَّرٍ بِتيسيره إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، أَوْ يَكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنَى، أَوْ يَكُونَ خَالِقُ لَشَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ، وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدَّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَجَالِهِمْ»^(٤).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي زَمَنِينَ: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْمَقَادِيرَ كُلَّهَا خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، حُلُوُّهَا وَمُرُّهَا مِنَ اللَّهِ ﷻ فَإِنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ وَقَدْ عَلِمَ مَا يَعْمَلُونَ وَمَا إِلَيْهِ يَصِيرُونَ، فَلَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعَ»^(٥)، ثُمَّ ذَكَرَ ﷻ الْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى هَذَا.

وَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا تَرْكُ الْاَلْتِفَاتِ إِلَى الْعَمَلِ، وَالتَّوَاكُلِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّ سُنَّةَ اللَّهِ

(١) سورة الملك، الآية: (١٤).

(٢) سورة النحل، الآية: (٩٣).

(٣) سورة النحل، الآية: (٩٣).

(٤) مقدمة ابن أبي زيد القيرواني (ص: ٥٧).

(٥) أصول السنة (ص: ١٩٧).

سُبْحَانَهُ اقْتَضَتْ أَنْ تَرْتَبِطَ الْأَسْبَابُ بِمُسَبِّبَاتِهَا، وَلِذَلِكَ شُرِعَ لِلْعَبْدِ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَاعْتِقَادِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ سَبَبًا، وَلَا أَثَرًا إِلَّا بِمُشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَمِنْ مَشْهُورِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْحَذَرَ لَا يُنْجِي مِنَ الْقَدَرِ^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فَالْإِتِّفَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ، وَمَعْنَى الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمَأْثُورِ بِهَا قَدْخٌ فِي الشَّرْعِ؛ فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّهِ، لَا عَلَى سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَاللَّهُ يُيسِّرُ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ مَا يُصْلِحُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٢).

وَنَقَلَ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ رحمته الله فَيَمُرُ بِتَرْكِ مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ قَوْلَهُ: «وَهَذَا الْأَضْلُ الْفَاسِدُ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ وَأَيِّمَةِ الدِّينِ، بَلْ وَمُخَالَفٌ لِمَصْرِيحِ الْعَقْلِ وَالْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ»^(٣).

* لَا يَجُوزُ الْإِخْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ فِي فِعْلِ الْمَعَاصِي:

الْإِخْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ شُبْهَةٌ قَدِيمَةٌ يَعْتَذِرُ بِهَا الْمُشْرِكُونَ فِي تَسْوِيعِ كُفْرِهِمْ، وَتَعْلِيلِ ضَلَالِهِمْ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ أَضْلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الْبَاطِلَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ

(١) قَالَ هَاجِزٌ بْنُ مَسْعُودٍ الشَّيْبَانِيُّ فِي يَوْمٍ دِي نَارٍ مِنْ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا فِي أَمَالِي الْقَارِي (١/١٦٩)، وَرُويَ بِسُخُوهِ مَرْفُوعًا، مِنْ طَرَفٍ ضَعِيفَةٍ.

(٢) مَجْمُوعُ فَوَاوِي شَيْخِ الْإِسْلَام (٨/٥٢٨).

(٣) مَدَارِجُ السَّالِكِينَ (٣/٤٦٠).

شَيْءٌ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى دَافُوا بِأَسْنَانِهِمْ^(١).

وَلَمَّا كَانَ لِكُلِّ صَاحِبِ نَحْلَةٍ قَيْحَةٌ وَارِثٌ، نَلَقَفَ أَهْلُ الزَّيْغِ مِنَ الْجَبْرِيةِ
وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ جَهْمِ هَذِهِ السُّبْهَةِ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ يُنْجِيهِمْ مِنَ
الْوَعِيدِ الْمُتَرَنَّبِ عَلَى فِعْلِ الْمَعَاصِي، فَأَبْطَلُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ الْحُجَّةَ الدَّاحِضَةَ،
وَبَيَّنَ أَنَّ لِلْعَبْدِ فِعْلًا خَاصًّا بِهِ يَفْعَلُهُ اخْتِيَارًا، وَلَهُ رِادَةٌ وَمُسَبِّئَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَمَا وَرَدَتْ
بِذَلِكَ نُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا يَطُولُ اسْتِفْصَاؤُهُ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ

وَمِنْ جُمَلِ شُبُهِ الْقَوْمِ اخْتِجَاحُهُمْ بِحَدِيثِ اخْتِجَاجِ آدَمَ وَمُوسَى ﷺ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَلِذَلِكَ انْتَرَى الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ لِرَدِّ هَذَا عِنْدَ
شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ، فَبَيَّنَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْفَكُ مِنْ قَدَرِهِ، مَعَ أَنَّ لَهُ فِعْلًا يَكْسِبُهُ مُخْتَارًا
بِإِرَادَتِهِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَمَاعَةِ.

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ الشَّيْمِيُّ ﷺ: «وَقَوْلُهُ: (فَخَجَّ آدَمُ ﷺ مُوسَى)، لَا امْتِكَاءَ
لِلْعَبْدِ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِثْبَانَهُ مُخْتَارًا لِفِعْلِهِ»^(٢).

وَأَشْبَعَ الْمُصَنِّفُ ﷺ الْقَوْلَ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ
مُسْلِمٍ، فَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ ﷺ^(٣) اخْتِيَارَهُ فِي تَأْوِيلِ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ

(١) سورة الأنعام الآية: (١٤٨).

(٢) (٣٤٨/٥) من قسم التحقيق.

(٣) كلامه في معالم السنن (٣٢٣/٤ - ٣٢٤).

وقَدْ تَرَاجَعَ عَنْ هَذَا الْاِخْتِيَارِ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٥٥٥/٣ - ١٥٥٦)، فَقَالَ ﷺ:
«وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ دَفَعَ حُجَّةَ مُوسَى الَّتِي أُلْزِمَ بِهَا اللَّوْمُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْاِبْتِدَاءَ بِالسَّأَلِ وَالْاِعْتِرَاضَ =

فَقَالَ: «وَفِي قَوْلِهِ: (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَكْسَابِهِمْ، وَصُدُورِهَا عَنْ تَقْدِيرِ مَنْهُ؛ وَخَلْقِ لَهَا: خَيْرَهَا وَشَرُّهَا. وَلَيْسَ مَعْنَى الْقَدَرِ مِنَ اللَّهِ إِجْبَارٌ وَقَهْرٌ لِلْعَبْدِ عَلَى مَا قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ.

وَالْقَدَرُ اسْمٌ لِمَا صَدَرَ مُقَدَّرًا عَنْ فِعْلِ الْقَادِرِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ وَرَاءِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ أَفْعَالُهُمْ وَأَكْسَابُهُمْ، وَمُبَاشَرَتُهُمْ بِتِلْكَ الْأُمُورِ، وَمُلَابَسَتُهُمْ إِيَّاهَا عَنْ قَضِيٍّ وَتَعَمُّدٍ، وَتَقْدِيمِ إِرَادَةٍ وَاخْتِيَارٍ، وَالْحُجَّةِ إِنَّمَا نَلَزَمُ بِهَا.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ: إِنَّهُمَا أَمَرَنِ لَا تَنفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْأَسَاسِ، وَالْآخَرِ بِمَنْزِلَةِ الْبِنَاءِ، فَمَنْ رَامَ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ رَامَ هَذِمَ الْبِنَاءِ وَنَقْضَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مَوْضِعُ الْحُجَّةِ لَازِمًا عَلَى مُوسَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ مِنْ آدَمَ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الشَّجَرَةَ، وَيَأْكُلُ مِنْهَا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرُدَّ عِلْمَ اللَّهِ فِيهِ؟ وَأَنْ يُبْطِلَهُ بِضِدِّ ذَلِكَ؟!

وَإِنَّمَا أَذَلَّى آدَمَ بِالْحُجَّةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَدَفَعَ لَائِمَةَ مُوسَى عَنْ نَفْسِهِ بِهَذَا الْوَجْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ اللَّوْمُ عَنْهُ أَصْلًا، قِيلَ: اللَّوْمُ سَاقِطٌ عَنْهُ

= إِنَّمَا كَانَ مِنْ مُوسَى، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ آدَمَ لِنَكَارِ لِمَا اقْتَرَفَهُ مِنَ الذَّنْبِ، إِنَّمَا عَارَضَهُ بِأَثَرِ كَانَ يَبْهِيهِ دَفْعُ اللَّوْمِ، فَكَانَ أَصَوْبُ الرَّائِيَيْنِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ آدَمُ بِقَضِيَّةِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَكُنَّا قَدْ تَأَوَّلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ مَعَالِمِ السُّنَنِ، وَهَذَا أَوَّلُ الرَّجْهَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مِنْ قِيلِ مُوسَى ﷺ ، إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَيِّرَ أَحَدًا بِذَنْبٍ كَانَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ تَحْتَ الْعِبُودِيَّةِ سَوَاءً ، وَقَدْ رُوِيَ : (لَا تَنْظُرُوا إِلَى ذُنُوبِ الْعِبَادِ كَأَنَّكُمْ أَرْبَابٌ ، وَانْظُرُوا إِلَيْهِمْ كَأَنَّكُمْ عَبِيدٌ)^(١) .

وَلَكِنَّ اللَّوْمَ لَأَرِمَ لَأَدَمَ ﷺ مِنْ قِيلِ اللَّهِ ، إِذْ كَانَ قَدْ أَمَرَهُ وَنَهَاةً ، فَخَرَجَ إِلَى مَنْصِبِهِ ، وَبَاشَرَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ ، وَبَلَغَ لِحُجَّةِ الْبَالِغَةِ ﷺ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَقَوْلُ مُوسَى ﷺ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ فِي النَّفْسِ شُبُهَةٌ ، وَبِى ظَاهِرِهِ مَتَعَلِّقٌ ؛ لَاجْتِنَاجِهِ بِذِكْرِ السَّبَبِ الَّذِي قَدْ جُعِلَ أَمَارَةً خُرُوجِهِ مِنَ الْجَنَّةِ ، فَقَوْلُ آدَمَ ﷺ فِي تَعَلُّقِهِ بِالسَّبَبِ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ أَرْجَحُ^(٢) .

✽ ذَمُّ الْخَوَاصِ فِي الْقَدَرِ :

أَخْفَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ عُقُولِ الْمُكَلَّفِينَ ابْتِلَاءً وَامْتِحَانًا ، وَحَاجَةً عَنْهُمْ تَمْحِصًا وَاخْتِبَارًا ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ سَبِيلًا إِلَى الْعِلْمِ بِرَحْمَةٍ بِهِمْ وَإِشْفَاقًا ، وَبِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْخَوَاصِ فِيهِ ، فَقَعْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ ، فَعَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهُهُ ، حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِيَ فِي وَجْتِنِيهِ الرُّمَّانُ ، فَقَالَ : أَبْهَذَا أُمِرْتُمْ أَمْ بِهَذَا أُزِيلَتْ إِلَيْكُمْ ؟ إِنَّمَا هَلَكَ

(١) يُرَوَّى هَذَا مِنْ كَلَامِ عِيسَى ﷺ ، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ بِلَاغًا فِي مَوْطِنِهِ - رَوَايَةُ اللَّيْثِيِّ - (٢/٩٨٦) ، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ (رَقْمُ : ١٣٥) ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ : ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (١٣/١٩٣) ، وَأَحْمَدُ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ (رَقْمُ : ٣١١) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ (رَقْمُ : ٩٠٨) : « لَا أَصْلَ لَهُ مَرْفُوعًا » .

(٢) التَّحْرِيرُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (ص : ٦٠١ - ٦٠٣) .

مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَنَازَعُوا فِيهِ (١).

وَعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ، وَالْأَئِمَّةُ الْمَرْضِيُّونَ، فَكَانُوا يَنْهَوْنَ عَنِ
الْخَوْضِ وَالتَّنْقِيرِ فِيهِ، وَالتَّعَمُّقِ وَالتَّكَلُّفِ فِي ذَلِكَ، لِعَجْزِ الْعُقُولِ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ،
وَقُصُورِهَا عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَتِهِ، وَلِأَنَّهُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمه الله: «لَا يُدْرِكُ
بِجِدَالٍ، وَلَا يَشْفِي مِنْهُ مَقَالٌ، وَالْحِجَابُ فِيهِ مُرْتَجَّةٌ لَا يَفْتَحُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا بِكُسْرِ
شَيْءٍ وَغَلْقِهِ» (٢).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي الْقَدَرِ أَنَّهُ سِرُّ اللَّهِ؛ لَا يُدْرِكُ بِجِدَالٍ وَلَا
نَظَرٍ، وَلَا تَشْفِي مِنْهُ خُصُومَةٌ وَلَا احْتِجَاجٌ» (٣).

وَرَجَمَ اللَّهُ أَبَا جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيَّ إِذْ يَقُولُ: «وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي
خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ مَعَكَ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي
ذَلِكَ ذَرْبَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَحَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ
مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَّى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنْبَاءِهِ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ (رَقْم: ٢١٣٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٤٣٣/١٠) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ
ابْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (١٦٨/٢)،
وَالْبُخَارِيُّ فِي خُلُقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ (ص: ١٥٤)، ابْنُ مَاجَهَ فِي مُقَدِّمَةِ سَنَنِهِ (رَقْم: ٨٥)، وَاللَّيْثِيُّ
فِي مَوْطِنٍ (١١٥/٣)، وَالْأَجُرِّيُّ فِي الشَّرِيعَةِ (١٦٩/١)، وَحَسَنَةُ الْعَلَّامَةُ لَأَلْبَانِي
فِي الْمَشْكَاةِ (٣٦/١).

(٢) التَّحْمِيدُ (١٤/٦).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١٣٩/٣).

وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ (١).

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ إِذْ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاطِرَ فِي الْقَدَرِ كَالنَّاطِرِ فِي شُعَاعِ الشَّمْسِ؛ كُلَّمَا ارْزَدَدَ نَظْرًا ارْزَادَ حَيْرَةٍ، أَوْ قَالَ تَحْيِيرًا» (٢).

وَبَيَّنَ قَوَامُ السُّنَّةِ ﷺ لِحِكْمَةٍ مِنْ اسْتِثْنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقَدَرِ، وَالسَّبَبِ فِي حُجُبِ مَعْرِفَتِهِ عَنِ الْخَلْقِ فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَنَقَلَ فِي ذَلِكَ نَصًّا عَزِيزًا عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ ﷺ.

يَقُولُ ﷺ: «وَجَمَاعُ هَذَا التَّابِ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ طَوَّى عَنِ الْعَالَمِ عِلْمَ مَا قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ عَلَى عِبَادِهِ، فَلَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ نَبِيًّا مُرْسَلًا، وَلَا مَلَكًا مُقَرَّبًا، لِأَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِيَعْبُدُوهُ وَيَمْتَحِنَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾» (٣).

وَقَدْ نَقَلْنَا عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِيَأْمُرَهُمْ بِالْعِبَادَةِ، فَلَوْ كَشَفَ لَهُمْ عَنْ سِرِّ قَضَائِهِ وَقَدَرِ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ فِي عَوَاقِبِ أُمُورِهِمْ، لَافْتَتَنُوا وَفَقَرُوا عَنِ الْعَمَلِ، وَاتَّكَلُوا عَلَى مَصِيرِ الْأَمْرِ فِي الْعَاقِبَةِ، فَيَكُونُ قُضَاؤُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ أَمْنٌ أَوْ قُطُوطٌ، وَفِي ذَلِكَ بُطْلَانُ الْعِبَادَةِ.

وَحَجَبَ عَنْهُمْ عِلْمُ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَعَلَّقَهُمْ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّخَاءِ، وَالطَّمَعِ وَالْوَجَلِ، لِيَبْلُوَ سَعْيَهُمْ وَاجْتِهَادَهُمْ، وَلِيُمَيِّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ شَرَّ الْقَدَرِ لَا يُكْشَفُ لِلْخَلْقِ، حَتَّى إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ فَعِنْدَ ذَلِكَ

(١) العقيدة الطحاوية (ص: ٤٩ - ٥٠)

(٢) الانتفاء في فضائل الأئمة الثلاثة لفقهاء لابن عبد البر (ص: ٣١٥).

(٣) سورة الذاريات: (٥٦)، ونقله أيضا في بيان الحجة (١/١٠٣ - ١٠٤).

يَطْلَعُونَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا دَارُ الْخُلُودِ، وَالتَّبْلُوى زَائِلَةٌ، وَالتَّعَبُّدُ عَنْ أَهْلِهَا مَوْضُوعٌ،
وَاللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ، وَهُوَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ^(١).

* الرَّدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ فِي اخْتِجَاجِهِمْ بِحَدِيثِ الْفِطْرَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ:

قَالَ عليه السلام: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ،
فَأَبَوَاهُ يُهَيِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ بِبَيْهَمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ
تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ؟ ثُمَّ يَقُولُ: ﴿فِطَرَتُ اللَّهِ أَلَّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(١)»^(٢).

قَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: هَذَا عِنْدَنَا حَيْثُ أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ فِي أَصْلَابِ
آبَائِهِمْ فَقَالَ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكَ قَائِلًا نَعَى^(٣)»، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلْإِيمَانِ الْفِطْرِيِّ
فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْإِيمَانُ الشَّرْعِيُّ الْمُكْتَسَبُ بِالْإِرَادَةِ وَالْفِعْلِ، لِأَنَّهُ
مَعَ وُجُودِ الْإِيمَانِ الْفِطْرِيِّ مَحْكُومٌ لَهُ بِحُكْمِ آبَائِهِ الْكَافِرِينَ

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى فِطْرَتِهِ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا مِنَ السَّعَادَةِ
وَالشَّقَاوَةِ، وَعَلَى مَا سَبَقَ لَهُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، وَتَقَدَّمَ مِنْ مَشِيئَتِهِ فِيهِ مِنْ كُفْرٍ أَوْ إِيمَانٍ،
مَكْلُ صَائِرٌ فِي الْعَاقِبَةِ إِلَى مَا فُطِرَ عَلَيْهِ وَخُلِقَ لَهُ، وَعَامِلٌ فِي الدُّنْيَا بِالْعَمَلِ الْمُسَائِلِ
لِفِطْرَتِهِ فِي السَّعَادَةِ أَوْ الشَّقَاءِ.

فَمِنْ أَمَارَاتِ الشَّقَاوَةِ لِلطِّفْلِ أَنْ يُوَلَّدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ يَهُودِيَّيْنِ أَوْ نَصْرَانِيَّيْنِ،

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٦٠٧-٦٠٨).

(٢) سورة الروم، الآية: (٣٠).

(٣) حديث (رقم: ١٣٥٩).

(٤) سورة: الأعراف، الآية (١٧٢)

فَيَحْمِلَاهُ عَلَىٰ اعْتِقَادِ دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَيُعَلِّمَاهُ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ، أَوْ يَمُوتَ قَتْلًا أَنْ يَغْفَلَ، فَيَصِفُ الدِّينَ، فَهُوَ مَحْكُومٌ لَهُ بِحُكْمِ وَالِدَيْهِ، إِذْ هُوَ فِي حُكْمِ الشَّرِيعَةِ تَبِعٌ لِوَالِدَيْهِ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (قَابِوَاهُ يَهُودَانِهِ وَنَصْرَانِهِ)، وَيَشْهَدُ لِهَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (طُوبَى لَهُ لَمْ يَعْمَلْ شَرًّا وَلَمْ يَذِرْ بِهِ)، وَحَدِيثُ أَبِي بِنٍ كَتَبَ رضي الله عنه ^(١) فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَمَّا الْعَلَمَرُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ ^(٢)، قِيلَ: كَانَ طَبَعَ كَافِرًا ^(٣).

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «وَحَدِيثُ: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ)، احْتِجَّ أَهْلُ الْقَدَرِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَحْدِيثُ عِيَّاضٍ مِنْ حِمَارٍ: (إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلُّهُمْ)، وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(٤).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْفَرَائِضُ، وَقَبْلَ أَنْ يُؤَمَّرَ الْمُسْلِمُونَ بِالْجِهَادِ، كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَهُودَهُ أَبَوَاهُ، أَوْ يَنْصُرَانِهِ، مَا وَرِثَهُمَا وَلَا وَرِثَاهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَهُمَا كَافِرَانِ، وَمَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُسَبَّيْ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْفَرَائِضُ، وَحَدَّثَ الشُّنَنُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّهُ يُولَدُ عَلَى دِينِهِمَا.

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ فَقَالَ: تَأْوِيلُهُ الْحَدِيثُ الْآخِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: (اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ)، يَذْهَبُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُولَدُونَ عَلَى مَا يَصِيرُونَ إِلَيْهِ مِنْ إِسْلَامٍ أَوْ كُفْرٍ، فَمَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا،

(١) أخرجه مسلم (رقم: ٢٦٦١).

(٢) سورة الكهف، الآية: (٨٠).

(٣) (٢٨٣/٣ - ٢٨٤) من قسم التحقيق.

(٤) برقم (٢٨٦٥).

فَإِنَّهُ يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا، وَلَدَ عَلَى الْكُفْرِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١) أَنَّ الْفِطْرَةَ مَا هُنَا؛ هِيَ الْفِطْرَةُ الْغَرِيزِيَّةُ الَّتِي هِيَ مُوجُودَةٌ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ رَجَعَ إِلَى الْفِطْرَةِ الْغَرِيزِيَّةِ عَرَفَ حَالَهُ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِطَرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(٢)؛ وَهَذِهِ الْمَعْرِفَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوُجُودِهَا مِنَ الْكُفَّارِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَا يَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾^(٣)؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفُلِ دَعَاؤُ اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ لَدَيْنَ﴾^(٤)؛ فَحِينَ ظَهَرَتْ لَهُمْ حَالُ الضَّرُورَةِ، وَانْفَطَرُوا عَنْ أَسْبَابِ الْخَلْقِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ تَعَلُّقٌ بِأَحَدٍ، ظَهَرَتْ فِيهِمُ الْمَعْرِفَةُ الْغَرِيزِيَّةُ، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ نَافِعَةٍ، وَإِنَّمَا النَّافِعَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ الْكَسْبِيَّةُ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ فَطَرَ النَّاسَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ الْغَرِيزِيَّةِ، وَطَلَبَ مِنْهُمْ الْمَعْرِفَةَ الْكَسْبِيَّةَ، وَعَلَّقَ الثَّوَابَ بِهَا وَالْعِقَابَ عَلَى تَرْكِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (خَلَقْتُ عِبَادِي حَقَاءً)، فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الْغَرِيزِيَّةِ الَّتِي هِيَ مُرَكَّبَةٌ فِيهِمْ^(٥).

فَهَذَا مُعْتَقَدُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فِي هَذَا الرُّكْنِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَقَدْ وَفَّقَ فِيهِ ﷺ إِلَى التَّزَامِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَمَا

(١) نقل الإمام قِيَامِ السُّنَّةِ هذا التوجيه - كما أفاده محقق التحرير - عن شيخه أبي المظفر السمعاني كما في كتابه الحجة (٤١/٢). وذكره قبلهما الخطابي في أعلام الحديث (٧١٦/١)، ورجَّحه ابن عبد البر في الاستذكار (١٠١/٣).

(٢) سورة الروم، الآية (٣٠).

(٣) سورة الزمر، الآية (٣٨).

(٤) سورة العنكبوت، الآية (٦٥).

(٥) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٦٠٣ - ٦٠٤).

كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَيُّمَةِ الْمَرْضِيِّينَ.

❦

❦ السَّأَلَةُ الْقَاسِرَةُ: مَاكَ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ قَبْلَ التَّكْلِيفِ فِي الْآخِرَةِ:

❦ أَوَّلًا: مَاكَ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ:

أُورِدَ الْمُصَنَّفُ ﷺ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ لَجَائِزٍ عِنْدَ شَرْحِهِ لِتَابٍ: فَضَّلَ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ، وَبَعْدَ ذِكْرِهِ لِأَحَادِيثِ تَابٍ، قَالَ ﷺ: «إِنِّي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ، بِخِلَافِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: الْأَطْفَالُ فِي الْمَشِيئَةِ»^(١).

وَقَرَّرَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ وَلَدَانَ الْمُسْلِمِينَ مَعَ آبَائِهِمْ فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

وَهَكَذَا فَقَدْ حَكَمَ لِأَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ بِإِنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ قَطْعًا، اسْتِدْلَالًا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْبُحَارِيُّ ﷺ فِي الْبَابِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ سَابِقًا، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ تَعَارَضَتْ فِيهَا الْأَخْبَارُ، وَتَنَوَّعَتْ فِيهَا أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي اخْتَارَهُ ﷺ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ حَكَى عَلَيْهِ نَعُصُهُمُ الْإِجْمَاعَ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ ﷺ: «أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ

(١) ينظر: (٢١٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٦٨/٣) من قسم التحقيق.

مَنْ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(١).

* دُنْيَا: مَا لَ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: «لِلنَّاسِ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ خِلَافٌ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: هُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ: «وَيَطْرُقُ عَلَيْهِ وَلَدَانِ مُحَلَّدُونَ»^(٢)، هُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ، وَقَالُوا: إِنَّ اسْمَ الْوِلْدَانِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَلَا وَلَادَةَ فِي الْجَنَّةِ، فَكَانُوا هُمْ الَّذِينَ نَالَتْهُمْ الْوِلَادَةُ فِي الدُّنْيَا»^(٣).

وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ اللَّذَانِ حَكَاهُمَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّنِيمِيُّ رحمته الله مِنْ حُمْلَةِ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَثَمَّةُ أَقْوَالٍ أُخْرَى لَهُمْ فِيهَا حَكَاهَا الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي تَفْسِيرِهِ بِقَوْلِهِ:

«فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيهِمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَزَمَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رحمته الله قَالَ فِي حُمْلَةِ ذَلِكَ الْمَمَامِ حِينَ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَحَوْلَهُ وَلَدَانِ، فَقَالَ لَهُ

- (١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٧/١٦)، وينظر: التمهيد لابن عبد البر (٩٦/١٨)، وتهذيب السنن لابن القيم (٨٣/٧)، وفتح الباري لابن حجر (٢٩١/٣).
(٢) سورة الإنسان، الآية: (١٩).
(٣) ينظر: (٣٩٣/٥ - ٣٩٤) من قسم التحقيق.

جَنرِبِلُ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ؑ، وَهَؤُلَاءِ أَوْلَادُ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ).

وَمِنْهُمْ مَنْ جَزَمَ لَهُمْ بِالنَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمْ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْعَرَصَاتِ، فَمَنْ أَطَاعَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَانْكَشَفَ عَنْهُ اللَّهُ فِيهِمْ بِسَابِقِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ دَآخِرًا، وَانْكَشَفَ عَنْهُ اللَّهُ فِيهِ بِسَابِقِ الشَّقَاوَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا، وَقَدْ صَرَّحَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ الْمُتَعَضِّدَةُ الشَّاهِدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَبِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ ؒ عَنْ أَهْلِ لُتَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي: «كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ»، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ مُحَقِّقِي الْعُلَمَاءِ، وَلِحَظِ النَّقَّادِ^(١).

وَحَكَى الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ ؒ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ فِي الْمَسْأَلَةِ: قَوْلُ بَاتُّهُمْ فِي النَّارِ، وَقَوْلُ ثَانٍ بِالتَّوَقُّفِ فِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «وَالثَّلَاثُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٢).

وَلَمْ يَجْزِمِ قَوَامُ السُّنَّةِ ؒ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلٍ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى إيرادِ قَوْلَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ مَقَالَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا.

(١) ينظر: تفسير الحافظ بن كثير ؒ (٥/٥٧ - ٥٨).

وما حكاه عن الأشعري مُنِيتٌ في كتابه الإبانة (ص: ٣٤)، وينظر أيضا: الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٩٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/١١٦) فما بعدها، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤/٣١١ - ٣١٣).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/٢٠٨).

لَكِنَّهُ اخْتَارَ فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: أَنَّ صَيِّتَانَ الْكُفَّارِ تَحْتَ مَيْبَةِ اللَّهِ^(١).

وَالْقَضِيَّةُ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْإِعْتِقَادِ، وَالْجِلَافُ فِيهَا شَدِيدٌ، وَالَّذِي تَعَصَّدُ قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ وَتُصَوِّصُهَا أَعَامَةٌ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ أَحْيَرًا، وَنَسَبَهُ إِلَى جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى رَفْعِ التَّكْلِيفِ عَمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الْحُجَّةُ، وَلَمْ تَصِلْهُ طَرِيقُ الْمَحْجَّةِ، وَرَبُّنَا سُبْحَانَهُ عَذْلٌ كَرِيمٌ، لَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْهُ.

وَصَحَّ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا فِي قِصَّةِ الرُّؤْيَا: (وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوَّهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْبَطَرَةِ، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ)^(٢)

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَسَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَرُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ»^(٣).

● الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: حُكْمُ الشَّهَادَةِ لِلْمُعَيَّنِ بِالْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ:

أَشَارَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي كَفِّهِ بِقَوْلِهِ: «فِي حَدِيثِ أُمِّ الْعَلَاءِ: دَلَالَةٌ أَنَّهُ لَا يُقْطَعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، وَلَكِنْ يُرْجَى لِلْمُخْسِنِ وَيُخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري مطولا (رقم: ٧٠٤٧)، ومسلم (رقم: ١٧٨١) مختصرا عنه.

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٤٢٥).

(٣) طريق الهجرتين وباب السعادتین (ص: ٦٤٢).

(٤) ينظر: (٢١١/٣) من قسم التحقيق.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: «وَلَا تُزَلُّ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةٌ وَلَا نَارًا»^(١).

وَقَدْ ضَلَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طَوَائِفٌ مِنَ الْخَوَارِجِ الْقَائِلِينَ بِتَكْفِيرِ أَصْحَابِ الْكُتُبِ مِنَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَالْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَمَنْ شَاكَلَهُمْ وَوَاقَفَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَدْعِ.

وَحَسَدَ الْمُصَنِّفُ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمته الْأَدِلَّةَ عَلَى صِحَّةِ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي كِتَابِهِ: الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ، فَقَالَ: «وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالنَّارِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى كِبِيرَةٍ مِنَ الْكُبَايِرِ، وَلَا يَشْهَدُونَ لِأَحَدٍ تَبَيَّنَ فِي الْحُجَّةِ إِلَّا بِمَنْ شَهِدَ لَهُ أَمْسِيٌّ صلى الله عليه وسلم، وَتَرَحُّوْ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ لَجَنَّةً، وَتُرْعَبُ فِي شُهُودِ خَارِئِهِ وَعِيَادَتِهِ»^(٢).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ رحمته فِي شَرْحِهِ: «وَلَكِنَّا نَقِفُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ، فَلَا تَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ بَاطِنِهِ وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ، لَكِنْ تَرْجُو لِلْمُخْصِصِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ»^(٣).

❦

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص: ٢٧٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٨٦)، وينظر أيضا في تحقيق قول أهل السنة في هذه المسألة: عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٨٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لللالكائي (١٠٧٠/٦) فما بعدها.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص: ٢٧٠).

• السَّالَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: حُكْمُ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ:

بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى تَقْسِيمِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي إِلَى كَبَائِرَ وَصَغِيرَ كَمَا نَطَقَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَصَحَّحَ بِهِ لِأَخْبَارٍ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَتَفْرِيقِ بَيْنَهَا اخْتِلَافًا كَبِيرًا.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِعَذِّهِ، وَإِنْ شَاءَ تَجَاوَزَ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَعَفْوِهِ وَقَضَاهِ، وَقَوْلُهُمْ هَذَا رَسَطُ سَنَ طَرَفَيْنِ:

مَقَالَةُ الْوَعِيدَةِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَرِلَةِ الَّذِينَ يَسْلُبُونَهُ الْإِيمَانَ، وَيَقُولُونَ إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

وَمَقَالَةُ الْمُرْجِنَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَهُ مُؤْمِنًا كَامِلَ الْإِيمَانِ، وَيَقُولُونَ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ: «وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: أَصْحَابُ الْكَبَائِرِ يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ بِذُنُوبِهِمْ، وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِتَكْذِيبِهِمْ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا خِطَاءً﴾^(٢)، وَتَرَكَ الْمُتَوَبِّةَ عَلَى الْإِحْسَانِ ظُلْمًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

(١) سورة النساء، الآية (٤٧)، والآية: (١١٦).

(٢) سورة النساء، الآية: (٤٠).

والتَّخْلِيدُ فِي الْعَذَابِ يَمْنَعُ مِنْ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ» (١).

وَمَذَا الَّذِي نَصَرَهُ ﷺ مِنْ مَعِينٍ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَوَاتَرَتْ بِذَلِكَ
أَقْوَالُهُمْ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَكَانُوا أَمْعَدَ
النَّاسِ بِالْذَّلِيلِ، فَأَخَذُوا بِنُصُوصِ الرَّغْدِ وَالْوَعِيدِ، وَلَمْ يُؤْمِنُوا بِبَعْضٍ وَيَكْفُرُوا
بِبَعْضٍ، بَلْ كَانَ حَالُهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِإِلهٍ
كُلِّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٢)

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ: «إِن مَاتَ صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ فَمَصِيرُهُ
إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ.

فَإِنْ عَذَّبَهُ فَبِجْزَمِهِ، وَإِنْ عَفَا عَنْهُ فَهُوَ أَهْلُ الْعَفْوِ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ، وَإِنْ تَابَ
قَبْلَ لَمُوتٍ وَقَبْلَ حُضُورِهِ وَمُعَايِنَتِهِ، وَنَدِمَ وَاعْتَقَدَ أَنْ لَا يَعُودَ وَاسْتَغْفَرَ وَوَجَلَ كَانَ
كَمَنْ لَمْ يُذْنِبْ، وَبِهَذَا كُلِّهِ الْآثَارُ الصَّحَاحُ عَنِ السَّلَفِ قَدْ حَآثَ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ
عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ» (٣).

وَمَوْ مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: «وَأَنَّ
اللَّهَ مُبْحَنَانُهُ ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ، وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كَبَائِرِ
السَّيِّئَاتِ، وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكَبَائِرِ صَائِرًا

(١) (٢٠٦/٣ - ٢٠٧) من قسم التحقيق.

(٢) سورة آل عمران، الآية: (٥٧).

(٣) التمهيد (٤/٤٩).

إِلَى مُتَّبِعِيهِ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) (٢).

وَاللَّهُ

• النَّالَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: إِبْتِثَاتُ حَقِيقَةِ السَّحْرِ:

قَالَ فَوَامُ السَّنَةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ رحمته الله: «وَقَدْ أَنْكَرَ قَوْمُ السَّحْرِ، وَالسَّحَرُ ثَابِتٌ، وَحَقِيقَتُهُ مُوَحَّدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ السَّحَرَ فِي كِتَابِهِ فِي قِصَّةِ سُلَيْمَانَ، وَأَمَرَ بِالاستِعَاذَةِ مِنْهُ فَقَالَ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾» (٣)، وَوَرَدَ فِي ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ صلوات الله عليه أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ مَا يُلْزِمُ السَّاحِرَ مِنْ لَعْنَةٍ فِيهِمَا يَأْتِيهِ مِنَ السَّحْرِ جَزَاءٌ عَلَى ضَرَرِهِ» (٤).

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مُتَّبِعِي السَّلَفِ الصَّالِحِ، خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ السَّحْرِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلْسَّحْرِ الْبَتَّةَ، لَا فِي مَرَضٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَا حَلٍّ وَلَا عَقْدٍ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ ذَلِكَ نَحْيِلٌ لِأَعْيُنِ النَّاضِرِينَ، لَا حَقِيقَةٌ لَهُ سِوَى ذَلِكَ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ خِلَافٌ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ النُّصُوصُ لَشَّرْعِيَّةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَحَادِيثِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ رَضِيَ اللَّهُ

(١) سورة النساء الآية: (٤٠) ..

(٢) رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص: ٥٨).

(٣) سورة الفلق، الآية (٠٤).

(٤) ينظر: (٣٨٠/٤) من قسم التحقيق.

عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَلَا حِجْنَ الشَّيَاطِينِ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هُرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْغَرَى وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِبَصَائِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ (١)، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلقُونَ﴾ (٢)، وَقَالَ ﷺ: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ (٣).

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَرَ حَتَّى كَانَ يُحْتَلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ) (٤).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ عَنْ مُعْتَقِدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالَّذِينَ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ صِرَاحَةً فِي كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ»: «وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ فِي الدُّنْيَا سَحَرَةً، وَأَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ، وَأَنَّ السَّحَرَ كَائِنٌ مُوجُودٌ فِي الدُّنْيَا» (٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَثْمَانَ الصَّابُونِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيَشْهَدُونَ أَنَّ فِي الدُّنْيَا سَحَرَةً، إِلَّا

(١) سورة البقرة، الآية: (١٠٢)

(٢) سورة يونس، الآية: (٨٠).

(٣) سورة الأعراف، الآية: (١١٦).

(٤) أخرجه البخاري (رقم: ٣١٧٥).

(٥) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٩٦)، وينظر: نفس هذا الكلام في كتابه الآخر: الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٣٢).

أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(١)، وَمَنْ سَحَرَ مِنْهُمْ وَاسْتَعْمَلَ السَّحَرَ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَضُرُّ أَوْ يَنْفَعُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ كَفَرَ^(٢).

وَنَقَلَ هَذَا الْمُعْتَقَدَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ عَنِ الْمَازَرِيِّ شَارِحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ رحمه الله، وَنَسَبَهُ لِمَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَامَّةً، يَقُولُ رحمه الله: «مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى إِبْتِاتِ السَّحَرِ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً كَحَقِيقَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَنَمَى حَقِيقَتُهُ وَأَصَافَ مَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَى خَيَالَاتٍ بَاطِلَةٍ لَا حَقَائِقَ لَهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَذَكَرَ مَا بِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا يُكْفَرُ بِهِ، وَأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يُمَكِّنُ فِيمَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ»^(٣).

وَقَدْ عَقَدَ الْإِمَامُ اللَّالِكَايِيُّ فِي كِتَابِهِ «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» فَضْلًا فِي سِيَاقِ مَا رُوِيَ أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ^(٤).

وَعَقَدَ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا - قِوَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِي رحمه الله - فَضْلًا مَاتِعًا فِي كِتَابِهِ: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحْجَةِ» فِي بَيَانِ أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ بِتَخَيَّلٍ^(٥)، أَوْرَدَ فِيهِ أُدْلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَآثَارِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.

(١) سورة النقرة، الآية: (١٠٢).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني (ص: ٢٩٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧٤/١٤).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١٢٠٩/٧) فما بعدها.

(٥) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (٤٨١/١) فما بعدها.

﴿ الْمِثَالَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: اغْتِقَادُهُ فِي الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ ﴾:

مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُوَالَاةُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ ﷺ، وَمَحَبَّتُهُمْ،
وَالْتَرْضَى عَنْهُمْ، وَإِظْهَارُ فَضَائِلِهِمْ، وَالتَّحَدُّثُ بِمَنَاقِبِهِمْ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ
الآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ، وَأَحَادِيثُ السُّنَّةِ النَّوَوِيَّةِ، وَفَضْلُهُمْ ﷺ تَابِعٌ لِفَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ،
فَكَمَا أَنَّهُ ﷺ خَيْرُ نَبِيِّ مُرْسَلٍ، فَصَحَابَتُهُ ﷺ خَيْرُ صَحْبٍ.

وَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ بِمَحَبَّةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
أَجْمَعِينَ، وَالتَّرَضَى عَنْهُمْ، وَالْكَفَّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ مِنْ جُمْلَةِ
مَسْنِلِ أَصُولِ الدِّينِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ﷺ: «افْحَبُّهُمْ سُنَّةً، وَالِدُّعَاءُ لَهُمْ قُرْبَةً،
وَالِإِقْتِدَاءُ بِهِمْ وَرِسِيلَةً، وَالْأَخْذُ بِأَثَارِهِمْ فَضِيلَةً»^(١).

وَكُلُّ مَنْ جَحَدَ فَضَائِلَهُمْ، وَوَلَعَ فِي أَعْرَاضِهِمْ بِثَلْثٍ، وَتَطَاوَلَ عَلَى مَقَامِهِمْ
بِالْعَيْبِ، وَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِمُجَابَهَتِهِمْ بِالسَّبِّ فَلَارِمٌ مَقَالَتِهِ اتِّهَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخِيَانَةِ،
وِإِضَاعَةُ الْأَمَانَةِ؛ إِذْ كَيْفَ يَعْهَدُ لِمَنْ بَعْدَهُ بِتَوَلِّي مَنْ يُغَيِّرُ الدِّينَ؟!

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ أَبَا جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيَّ حِينَمَا قَالَ مُبَيِّناً عَقِيدَةَ أَيْمَةِ
الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: «وَتُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُفْرِطُ
فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا تَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَتُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَتُبْغِضُ
الْخَيْرَ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا تَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ

(١) مَسَائِلُ أَبِي الثَّبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَصْطَرخِيِّ ضَمِنَ طِفْطَاتِ الْحَنَابِلَةِ لِأَبِي يَعْلَى (١/٦٣ - ٦٤)،
وَيَنْظُرُ الْمَسَائِلُ وَالرِّسَالُ الْمَرْوِيَّةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْعَقِيدَةِ لِلدَّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ
الْأَحْمَدِيِّ (١/٣٩٧).

كُفِّرَ وَنَفَاقٌ رَطْمَانٌ»^(١).

وَمِثْلُهُ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله: «جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ - وَهُمْ أَهْلُ الْعَقْلِ وَالْآثَارِ - عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَتَوَلَّى عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، وَجَمَاعَةُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَذِكْرُ مَحَاسِنِهِمْ، وَنَشْرُ فَضَائِلِهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا خِلَافُهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»^(٢).

وَالنَّاظِرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ يَحِدُّ الْإِمَامَ قِوَامَ السُّنَّةِ رحمته الله مُوقَّفاً فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الصَّحَابَةِ رحمته الله، فَتَوَهُ بِفَضَائِلِهِمْ، وَتَحَدَّثَ بِمَنَاقِبِهِمْ، وَذَكَرَ بِمَحَاسِنِهِمْ، وَدَبَّ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، وَاعْتَذَرَ لَهُمْ عَمَّا بَدَرَ مِنْهُمْ بِتَأْوِيلٍ وَاجْتِهَادٍ سَانِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَدْ أَطَهَرَ هَذَا الْاِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ فِي مُنَاسَبَاتٍ، أَكْثَرُهَا فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثٍ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ، خَاصَّةً فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ مِنْهُ^(٣)، حَيْثُ ذَكَرَ فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ، وَأَقْهَابِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَمِنْ أَقْوَالِهِ فِي بَيَانِ فَضْلِهِمْ جُمْلَةً قَوْلُهُ: «وَفِيهِ أَنْ لَهُمْ فَضْلاً عَلَى سَائِرِ النَّاسِ»^(٤).

وَقَالَ أَيْضاً: «فِي حَدِيثٍ (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي) وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ يُبْغِضُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ أَقْدَارِهِمْ؛ إِذْ كَانُوا يُؤْجَرُونَ هَذَا الْأَجْرَ

(١) العقيدة الطحاوية (ص: ٨١).

(٢) الاستذكار لابن عبد البر (١١٠/٥).

(٣) التحرير في شرح مسلم (ص: ٥٤٣ - ٥٧٨).

(٤) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٧٦).

حَتَّى لَا يُدْرِكَ غَيْرُهُمْ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ» (١).

وَحَلَّى بِهَذِهِ الشَّهَادَاتِ شَرْحَهُ أَحَادِيثُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، وَقَدْ انْتَخَبْتُ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً جَعَلْتُهَا فِي عُنَاصِرٍ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ مَضَامِينِهَا كَالآتِي:

١ - بَيَانُ فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه: وَقَدْ أَشْرَإِلَيْهِ فِي مَوَاطِنَ:

* **الْأَوَّلُ**: قَالَ رضي الله عنه: «وَفِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أَعْلَمُ مِنْ عُمَرَ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْمَسَائِلِ الَّتِي ظَهَرَ فِيهَا فَضْلُ عِلْمِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه وَرَجَاحَةُ رَأْيِهِ» (٢).

* **الثَّانِي**: بَوَّبَ التُّخَارِيُّ رضي الله عنه فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: نَابُ: الْخُوحَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه ، قَالَ قَوَّامُ السَّنَةِ رضي الله عنه: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَزِيَّةِ عِلْمِ أَبِي بَكْرٍ ، أَوْجَبَ أَبُو سَعِيدٍ الْعِلْمَ لِلْجَمَاعَةِ ، وَجَعَلَ لِأَبِي بَكْرٍ مَزِيَّةً ، فَقَالَ: (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا).

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ الصَّحَابَةِ ، لِأَنَّ أَبَ سَعِيدٍ رضي الله عنه شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ بِحَضْرَةِ جَمَاعَتِهِمْ ، وَلَمْ يُتَكَرَّرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ» (٣).

ثُمَّ قَالَ فِي نِهَآيَةِ كَلَامِهِ عَنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ: «وَفِي أَمْرِهِ رضي الله عنه بِسَدِّ الْأَبْوَابِ الْمُشْرَعَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ غَيْرَ بَابِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ لِأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه» (٤).

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٧٨).

(٢) ينظر: (٢١١/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٤١٥/٢ - ٤١٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٤١٧/٢) من قسم التحقيق.

* الثالث: عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (لَمْ أَغْلِقْ أَبْوِيَّ إِلَّا وَمَا يَلِينَانِ الدِّينَ).

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَبَى الْحَدِيثِ مِنْ فَضْلِ أَسَى بِكَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَا لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ، لَئِنْ قَصَدَ إِظْهَارَ كِتَابِ اللَّهِ مَعَ الْحَوْبِ، وَلَا يَتَلَفُ أَحَدٌ هَذِهِ الْعِزَّةَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

* الرابع: ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، لَمَّا أَعَادَ شَرْحَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ السَّائِي. قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا)، وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسْتَحِيزُ نَزَّ يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ فِي الصَّلَاةِ، وَجَعَلَ مَا كَانَ إِلَيْهِ مِنْهَا بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لِأَبَى بَكْرٍ، كَانَ جَمِيعُ أُمُورِ الْإِسْلَامِ تَبِعًا لِلصَّلَاةِ، وَلِهَذَا قَدَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَغُ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ.

فَإِنْ اخْتَجَّ مُحْتَجَّ بِحَدِيثِ الذَّنُوبِ وَالذُّنُوبِيَّ فِي حَقِّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَوْلِهِ: (يَبَى تَرْعُو صَغْفُ) (١).

قِيلَ: إِنَّمَا الصَّغْفُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي وَلِيَهَا لَا فِي عِلْمِهِ، قُلْتُ مُدَّتُهُ فَلَمْ يَسْمَكُزْ مِنْ نَشْرِ السُّنَنِ وَتَشْرِيطِهَا، لِأَنَّهُ ابْتُلِيَ بِارْتِدَادِ النَّاسِ، وَمُقَاتَلَةِ الْعَرَبِ.

وَأَمَّا مُرَاجَعَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحِرْصُهَا أَنْ يُسْتَخْلَفَ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنَّمَا خُشِيتُ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَيَقُولُوا: مَذَا أَمَنَّا هَذَا فَقَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢).

(١) ينظر: (٤٢٣/٢) من قسم التحقيق.

(٢) أخرجه البخاري في مواضع، منها: (رقم: ٣٦٦٤)، ومسلم (رقم: ٢٣٩٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: (٥٢٨/٢ - ٥٣٩) من قسم التحقيق.

* الخَامِسُ: قَالَ ﷺ: «وَقَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِيكُمْ مَنْ تَقْطَعُ الْأَهْقَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ)، يُرِيدُ أَنَّ السَّابِقَ مِنْكُمْ الَّذِي لَا يَلْحَقُ شَأْنُهُ فِي الْفَضْلِ أَحَدًا لَا يُكُونُ مِثْلًا لِأَبِي بَكْرٍ، أَيْ: فَلَا يَطْمَعَنَّ أَحَدٌ أَنْ يُبَاعَ كَمَا بُوِيَحَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَا يَطْمَعَنَّ أَنْ يُبَاعَ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ»^(١).

* السَّادِسُ: أَشَارَ ﷺ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَمَحَ إِلَى أَنَّهُ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَالَ ﷺ: «وَفِي جَعَلِ النَّبِيَّ ﷺ بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ لِيُخْلَفَهُ فِي الْإِمَامَةِ، فَيَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ، وَمَنْعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ مِنْ ذَلِكَ خُصُوصِيَّةً لَهُ، لَمْ يَخْصُصْ بِهَا غَيْرُهُ، وَدَلِيلٌ عَلَى خِلَافَتِهِ بَعْدَهُ»^(٢).

وَقَدْ أَمُوتُوا لِمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّ خِلَافَةَ الصَّدِيقِ ﷺ نَبَتْ بِالنَّصِّ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ: هَلْ كَانَتْ بِالنَّصِّ الْحَقِيقِيِّ أَوْ الْعَجَلِيِّ^(٣)؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ: «وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - دَلَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ بِأُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَأَخْبَرَ بِخِلَافَتِهِ إِخْبَارًا رَاضٍ بِذَلِكَ حَامِدٍ لَهُ، وَعَزَمَ عَلَى أَنْ يَكْتُبَ بِذَلِكَ عَهْدًا، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ فَتَرَكَ الْكِتَابَ اكْتِفَاءً بِذَلِكَ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ فِي مَرَضِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، ثُمَّ لَمَّا حَصَلَ لِبَعْضِهِمْ شَكٌّ: هَلْ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنْ جِهَةٍ

(١) (٣٧٢/٥) من قسم التحقيق.

(٢) (٤١٦/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر في تحرير القول في هذه المسألة: الفصل في الملل والنحل لابن حزم (٤/٨٧ - ٨٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤٧/٣٥ - ٤٩)، مهارج السنة النبوية له (١/١٣٩ - ١٤١)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٥٩)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: ٤٨١).

المرضى، أو هو قول يجب اتباعه^(١) ترك الكتابة اكتفاء بما علم أن الله يختار^(٢) والمؤمنون من خلافة أبي بكر^(٣).

فلو كان التعيين مما يشبه على الأمة، لبيته النبي^(ﷺ) بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلتهم ولايات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين، وفهموا ذلك، حصل المفسود^(٤).

٢ - ذكر منقبة لعمر بن الخطاب^(رضي الله عنه):

بؤب البخاري^(رحمته الله) في كتاب الوضوء: باب خروج النساء إلى البراز، وأورد فيه حديث عائشة^(رضي الله عنها)، وفيه إشارة إلى فراسة عمر^(رضي الله عنه)، فقد كان محدثاً ملهماً، ذا بصيرة وقادة، ولذلك أشار على النبي^(ﷺ) أن تحتجب نساؤه^(٥)، وهذا من أجل مناقب عمر^(رضي الله عنه).

قال قوام السنة^(رحمته الله): «وفيه: فضل عمر^(رضي الله عنه)، وهذه إحدى الثلاث التي رافق فيها ربه^(٦)».

وبين^(رحمته الله) شدة تعظيمه^(رحمته الله) للنبي^(ﷺ)، وكمال أدبه معه، فقال: «وفيه التأدب في إيقاظ السيد كما فعل عمر^(رضي الله عنه)، لأنه لم يوقظ النبي^(ﷺ) بالنداء، بل أيقظه بذكر الله تعالى، إذ علم عمر^(رضي الله عنه) أن أمر الله بحثه على القيام».

وفيه أن عمر^(رضي الله عنه) أجلد المسلمين كلهم، وأصلبهم في أمر الله^(٧).

(١) منهاج السنة النبوية (١/٥١٦ - ٥١٧).

(٢) (١٦٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (٢٣٩/٢) من قسم التحقيق.

٢- ذِكْرُ مَنْقَبَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

لَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَطْعَنِ الطَّاعِنِينَ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ، وَهَجَمَاتِ الْمُشَكِّكِينَ مِنْ فِرْقِ الضَّلَالِ مِثْلَمَا تَعَرَّضَ لَهُ الصَّحَابِيُّ الْبَرُّ أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ رضي الله عنه، وَقَصْدُهُمْ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ وَاضِحٌ، إِذْ مُرَادُهُمُ الطَّعْنُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهُ، رَرْدُ السَّنَنِ الَّتِي وَعَاهَا، فَهُوَ أَكْثَرُهُمْ لِلْحَدِيثِ رِوَايَةً، وَلَهُ أَفْضِيَّةٌ وَفَتَاوٍ تَشْهَدُ بِعُلُوِّ كَعْبِهِ دِرَايَةً، وَلِذَلِكَ رَجَّهَ سِيَاهَمُهُمُ الْمَسْمُومَةُ لِمُرُورَتِهِ مِنْ قَدِيمٍ، فَتَعَرَّضَ لَهَا أَيْمَةُ الْهُدَى وَالْدَّبَرِ بِالنَّقْصِ، وَوَاجَّهَهَا بِالدَّفْعِ، ذَبًّا عَنْ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْكَبِيرِ، وَضَوْنَا لِجَنَابِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ إِمَامُنَا السَّيِّدِيُّ رحمته الله، فَقَدْ أَوْمَأَ بِاقْتِضَابٍ إِلَى رَدِّ شُبُهَاتِ هَؤُلَاءِ، وَبَيَّنَ مَنْقَبَتَهُ رحمته الله. فَذَكَرَ رحمته الله فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ قِصَّةَ مُلَازِمَتِهِ لِلنَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَدُعَائِهِ لَهُ بِالْحِفْظِ، فَقَالَ رحمته الله: «وَفِي الْحَدِيثِ فَضِيلَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه فِيهِ، فَكَانَ حَافِظَ الْأُمَّةِ»^(١).

وَقَالَ فِي التَّحْرِيرِ: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، أَدْرَكَتْهُ دَعْوَةُ النَّبِيِّ صلوات الله عليه فَلَمْ يَنْسَ شَيْئًا حَفِظَهُ عَنْهُ.

وَفِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه أَنْ يُحِبَّهٗ وَأُمَّهُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَضِيلَةٌ عَظِيمَةٌ»^(٢).



(١) (٦٦/٤) من قسم التحقيق.

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٦٩ - ٥٧٠).

٤ - ذَكَرُ مَنْقِبَةِ لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

بَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ: أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ اسْتَظَّاءَ لِيَوْمِ عَائِشَةَ) ^(١).

وَرَوَى قَوَامُ السُّنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَقَوْلُهَا: (بَيْنَ سَخَرِي وَنَحْرِي) تُرِيدُ: بَيْنَ جَنِي وَضُرِّي. فَالسَّخَرُ: الرُّنَّةُ، وَتُرِيدُ بِهِ مَوَاضِعَ السَّخَرِ، وَالنَّحْرُ: الصَّدْرُ وَفِي ذَلِكَ نَصِيْلَةُ بَيْتَةِ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» ^(٢).

وَقَدْ فِي التَّحْرِيرِ: «وَفِي مَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَخَرِهَا وَنَحْرِهَا عِنْدَ آخِرِ الْعَهْدِ مِنْ شَيْءٍ خُصْرُصِيَّةٍ لَهَا، وَفَضِيلَةَ بَيْتِ، وَمِنْ فَصَائِلِهَا نُزُولُ عُذْرِهَا مِنَ السَّمَاءِ، وَتَسْلِيمُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهَا» ^(٣).

٥ - ذَكَرُ نَصِيْلَةَ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَفِي قَوْلِهِ: (فَلَمْ أَرَلْ أَحَبُّ الدُّبَاءِ مِنْ يَوْمَيْنِ) فَضِيلَةُ لَأَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ تَلَعَتْ مَحَبَّتَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ مَا أَحَبَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ» ^(١).

(١) حديث (رقم: ١٣٨٩).

(٢) (٢٧٨/٣) من قسم التحقيق.

(٣) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٤٩).

(٤) ينظر: (٩٩/٤) من قسم التحقيق.

وَقَالَ فِي التَّحْرِيرِ: «وَفِيهِ الْقَصِيدَةُ لِأَبِي بَكْرٍ، إِذْ دَعَا لَهُ فَأَجِيبَ فِيهِ»^(١).

٦ - دافع عنه عن الصحابة الكرام، وردَّ شبهة قديمة رُوِّجَ لها أهل الرِّفْضِ،
خِيفَ زَعَمُوا أَنَّ الصَّحَابَةَ عليهم السلام قَدْ ارْتَدُّوا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، مُسْتَدْلِلِينَ فِي ذَلِكَ
بِقِصَّةِ وَرُودِهِمُ الْحَرَصَ عَلَيْهِ عليه السلام، وَقَوْلِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي عَمَّاسٍ رضي الله عنه فِي كِتَابِ
تَفْسِيرِهِ: (فَأَقُولُ: يَا رَبُّ أَصِيحَابِي).

• فَكُنْ عَنِ الْخَطْبِيِّ رضي الله عنه قَوْلُهُ: «وَأَيْتَانِ ذَلِكَ لِبَطَانَةٍ مِنْ حُمَاةِ الْأَعْرَابِ مِمَّنْ
لَا نَصِيرَةَ لَهُمْ بِالذِّبِّ، وَلَا مَعْرِفَةَ لَهُمْ تَأْخِذًا بِهِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ قَدْحًا فِي
نَصَحَتِهِ لِمَشْهُورِينَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ قَدْ صَانَهُمُ اللَّهُ وَعَصَمَهُمْ مِنَ التَّغْيِيرِ
وَالْتَدْيِيرِ»^(٢) وَأَقَرَّ كَلَامَهُ رضي الله عنه.

• وَكَثَّرَ مَضْمُونَ هَذَا الْكَلَامِ بِي مُوَطِّنِ تَدِي، فَقَالَ رضي الله عنه: «قِيلَ: هُمُ الَّذِينَ
ارْتَدُّوا فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَقَاتَلَهُمْ عَلَى مَنَعِ الرِّكَّةِ»^(٣).

وَهَذَا النُّعْنُ الَّذِي قَرَّرَهُ قِيَامُ السَّنَةِ هـ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ
الَّذِي تَشْهَدُ بِهِ نُصُوصُ الرُّوحِيَّيْنِ، وَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ الْقَرْنَبِيُّ رَاوِيَهُ
الْجَامِعُ الصَّحِيحُ عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رضي الله عنه.

قَالَ الْقَرْنَبِيُّ: «ذُكِرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قَبِيصَةَ قَالَ: هُمُ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٥٦٨).

(٢) (١/٥٧٠ - ٥٧١) من قسم التحقيق.

(٣) (١/٥٩٠) من قسم التحقيق.

عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «يَعْنِي: حَتَّى قُتِلُوا وَمَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَبِيصَةَ»^(١).

وَقَدِيمًا اسْتَدَلَّتِ الرَّافِضَةُ بِمِثْلِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ لِتَحْقِيقِ مَا رِيَاهُمُ الْحَبِيشَةُ، قَارَ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رحمته الله فِي مَعْرِضٍ رَدَّ عَلَيْهِمُ الْاسْتِدْلَالَ بِالْحَدِيثِ عَلَى رِدَّةِ الصَّحَابَةِ: «فَكَيْفَ يَحُوزُ أَنْ يَرْضَى اللَّهُ رحمته الله عَنْ أَقْوَامٍ وَيَحْمَدُهُمْ، وَيَضْرِبَ لَهُمْ مَثَلًا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَهُوَ يَعْنَمُ أَنَّهُمْ يَرْتَدُّونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ!! وَهَذَا هُوَ شَرُّ الْكَافِرِينَ»^(٢).

وَنَقَلَ عِنْدَ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيِّ رحمته الله الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَقَالَ: «وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ كِنْدَةَ، وَحَنِيفَةَ، وَفَزَارَةَ، وَبَنِي أَسَدٍ، وَبَنِي مُشِيرٍ، وَبَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ الشَّرْعُ اسْمَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى مَنْ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَأُولَئِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ دَرَجُوا عَلَى الدِّينِ الْقَوِيمِ، وَالصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»^(٣).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الشَّاطِئِيُّ رحمته الله وَجْهًا آخَرَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَمَلَهُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ غَيَّرُوا بَعْدَهُ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ رحمته الله: «وَلَقَوْلِهِ: (قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ)، وَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ. لَقَالَ: قَدْ كَفَرُوا بَعْدَكَ، وَأَقْرَبُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ تَبْدِيلُ السُّنَّةِ، وَهُوَ وَاقِعٌ

(١) الفتح (١١/٣٨٥).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٤٢).

(٣) الفرق بين الفرق (ص: ٣٥٣).

عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ .

وَمِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ أَهْلُ النِّفَاقِ فَذَلِكَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ مَقْصُودِنَا، لِأَنَّ أَهْلَ النِّفَاقِ إِنَّمَا أَخَذُوا الشَّرِيعَةَ تَيَمُّنًا لَا تَعَبُّدًا، فَوَضَعُوهَا غَيْرَ مَوَاضِعِهَا، وَهُوَ عَيْنُ الْإِيتِدَاعِ» (١).

❖ وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ خَرَّ مُقَرَّرًا فَضَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ: «وَقَوْلُهُ: (يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ) يَغْنِي الْخَوَارِجَ الَّذِينَ دَعَاهُمْ إِلَى الْجَمَاعَةِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْقُضَى، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾» (٢).

وَقَوْلُ قِرَامِ السُّنَّةِ ﷺ هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا قَرَّرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ ﷺ، مِنْ حِفْظِ حَقِّ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَدَفْعِ كُلِّ مَنْقُصَةٍ أَتَاهُمُوبِهَا، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ﷺ: «وَكَذَلِكَ مَا جَرَى بَيْنَ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ ﷺ، فَدَلَّ عَلَى تَأْوِيلٍ وَاجْتِهَادٍ.

وَكُلُّ الصَّحَابَةِ أَيْمَةٌ مَأْمُونُونَ غَيْرُ مُتَّهَمِينَ فِي الدِّينِ، وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَتَعَبَّدْنَا بِتَوْفِيرِهِمْ وَتَعْظِيمِهِمْ وَمُؤَالَاتِهِمْ، وَالتَّبَرِّي مِنْ كُلِّ مَنْ نَنْقُصُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ» (٣).

وَأَزَالَ التَّوَهُّمَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ ﷺ مُبَيِّنًا هَذَا الْأَمْرَ: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَسْمِيَةِ أَصْحَابِ مُعَاوِيَةَ بُعَاةَ تَكْفِيرُهُمْ، كَمَا يُحَاوِلُهُ جَهْلَةُ الْفِرْقَةِ

(١) الاعتصام (١/١٦٨)

(٢) (٢/٤٠٧) من قسم التحقيق.

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٢٦٠).

الضَّالَّةِ مِنَ الشَّيْعَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا بُغَاةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُجْتَهِدِينَ فِيمَا تَعَاظَوْهُ مِنَ الْقِتَالِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا، بَلِ الْمُصِيبُ فِي أَجْرَانِ، وَالْمُخْطِئُ لَهُ أَجْرٌ...» (١).

ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ) فَمِنْ عَمَرٍ وَأَصْحَابِهِ يَدْعُونَ أَهْلَ الشَّامِ إِلَى الْأَلْفَةِ وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ يُرِيدُونَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا بِالْأَمْرِ دُونَ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ النَّاسُ أَوْزَاعًا عَلَى كُلِّ قَضِيَّةٍ بِرَأْسِهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى افْتِرَاقِ الْكَلِمَةِ، وَاجْتِلَافِ الْأَعْمَةِ، فَهُوَ لَا زِيَادَةَ مَتَّبِعِينَ وَتَدْيِيسٍ عَنْ مَسْلَكِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَقْصِدُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (٢).

وَقَالَ ﷺ فِي تَفْسِيرِهِ مُؤَكِّدًا هَذَا الْمَعْنَى نَفْسِهِ: «يَقُولُ تَعَالَى آمَرَ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْبَاغِينَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ: ﴿وَلَوْ طَافَتَا مِنْ سِوَايِنَا لَقِيتَا قَوْمًا فَاذِلًّا بَيْنَهُمَا﴾» (٣)، فَسَمَاهُمْ مُؤْمِنِينَ مَعَ الْإِقْتِلَالِ.

وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْمَعْصِيَةِ وَإِنْ عَظُمَتْ، لَا كَمَا يَقُولُهُ الْحَوَارِجُ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ السُّعْتَرِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ، وَهَكَذَا بَيَّنَّ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَضَبَ يَوْمًا وَمَعَهُ عَلَى الْمِنبَرِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مَرَّةً وَإِلَى النَّاسِ أُخْرَى وَيَقُولُ: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٥٣٨/٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة الحجرات، الآية (٩).

المُسْلِمِينَ»^(١)، فَكَانَ كَمَا قَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ بَعْدَ الْحُرُوبِ الطَّوِيلَةِ، وَالْوَاقِعَاتِ الْمَهُولَةِ»^(٢).

٧ - قَرَّرَ الْمُصَنِّفُ ﷺ أَنَّ الْجَهَالََةَ بِالصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، لِأَنَّهُمْ ﷺ مُعَدَّلُونَ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي تَعَاضَدَتْ عَلَيْهِ أُدِلَّةُ الْوَحْيَيْنِ قُرْآنًا وَسُنَّةً، وَقَدْ نَصَّ ﷺ عَلَى هَذَا الْاِخْتِيَارِ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ ﷺ، الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ، بَابُ: شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدَيْنِ.

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ ﷺ: «وَفِيهِ جَوَازُ النَّقْلِ عَمَّنْ لَا يُعْرِفُ اسْمَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ»^(٣).

وَبَعْدَ هَذَا الْجَرْدِ بَيَّنَّحُ أَنَّ إِمَامَنَا التَّيَمِّيَّ ﷺ لَزِمَ مَقَالََةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ الَّذِي ضَلَّتْ فِيهِ أَفْهَامٌ، وَزَلَّتْ فِيهِ أَقْدَامٌ، فَالْتَزَمَ ﷺ وَبَرَّدَ مَضْجَعُهُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ آيَاتُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْمُنِيقَةُ، وَأَحَادِيثُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ، وَصَدَرَ فِي تَقْرِيرِهِ لِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ عَنِهَا، وَكَانَ ﷺ فِي ذَلِكَ مُتَمَسِّكًا بِغُرُزِ السَّلَفِ لَصَالِحِينَ وَالْأَنَمَةِ الْمَرْضِيَّينَ، سَلَكَ اللَّهُ بِنَا سَبِيلَهُمْ.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواطن، منها: (رقم: ٢٧٠٤ و ٣٦٢٩ و ٣٧٤٦ و ٧١٠٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٣٧٤/٧).

(٣) (٣٢١/٢) من قسم التحقيق.

• النِّالَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: حُكْمُ طَاعَةِ وَلَاةِ الْأُمُورِ:

أُورِدَ الْمُصَنَّفُ عليه السلام هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ عليه السلام مَرْفُوعًا: (الَّذِينَ النَّصِيحَةُ) ^(١)، فَقَالَ عليه السلام: «وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِأَيُّمَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُمْ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ وَيَقُومُ بِهِ.

وَمِنْ نَصِيحَتِهِمْ: بَذْلُ الطَّاعَةِ لَهُمْ فِي الْمَعْرُوفِ، وَالصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ، وَجِهَادُ الْكُفَّارِ مَعَهُمْ، وَأَدَاءُ الصَّدَقَاتِ لَهُمْ، وَتَرْكُ الْخُرُوجِ بِالسَّيْفِ عَلَيْهِمْ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُمْ حَيْفٌ أَوْ سُوءُ سِيرَةٍ، وَتَنْبِيهِهُمْ عِنْدَ الْغَفْلَةِ، وَأَنْ يُدْعَى بِالصَّلَاحِ لَهُمْ» ^(٢).

وَبَيَّنَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ حَقَّ وَلَاةِ الْأُمُورِ عَلَى رَعَايَاهُمْ، مِنْ وَجُوبِ السَّمْعِ لَهُمْ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَعْرُوفِ، فَقَالَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: (وَلَوْ أَمَرُوا عَلِيَّ حَبِشًا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ): «أَحَبُّ أَنْ طَاعَةَ الْخُلَفَاءِ وَالْأُمَرَاءِ وَاجِبَةٌ، حَتَّى لَوْ أَمَرَ الْخَلِيفَةُ حَبِشِيًّا، كَانَ عَلَى لِرْعِيَّةِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ» ^(٣).

وَأَظْهَرَ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ هَذَا الْإِعْتِقَادَ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ الْجِهَادِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، خَاصَّةً فِي بَابِ الْأَمْرِ بِطَاعَةِ الْأَمِيرِ إِذَا أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ:

قَالَ عليه السلام: «فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ^(٤): فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ طَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبَةٌ فِيمَا شَرَعَ، وَمِنْ وَلَاةِ الْأَمْرِ كَانَتْ طَاعَتُهُ وَاجِبَةً.

- (١) علقه البخاري عليه السلام، وقد وصله مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (رقم: ٥٥).
- (٢) ينظر: (١٢٢/٢) من قسم التحقيق.
- (٣) ينظر: (٣١٣/٣) من قسم التحقيق.
- (٤) أخرجه البخاري (رقم: ٧١٣٧)، ومسلم (رقم: ١٨٣٥).

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ طَاعَةَ السُّلْطَانِ وَاجِبَةٌ إِذَا أَقَامَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، فَإِنْ خَالَفَ الْكِتَابَ، أَوْ أَمَرَ بِالْمَعْصِيَةِ فَلَا طَاعَةَ لَهُ فِي الْمَعْصِيَةِ ^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ مِنْهُ: «وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى طَاعَةِ السُّلْطَانِ؛ وَإِنْ كَانَ ظُلُومًا؛ مَا لَمْ يَفْسِدِ الدِّينَ» ^(٣).

وَمَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مِنْ وَجُوبِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِوِلَاةِ الْأُمُورِ، وَتَحْرِيمِ شَقِّ يَدِ الطَّاعَةِ، وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَى أَيْمَةِ الْجَوْرِ، وَمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاءِ لِلْسُّلْطَانِ بِالصَّلَاحِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الْكَثِيرَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَوَاتَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْهُ الْأَيْمَةُ أَضْلًا مِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ ^(٤)، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ رِسَالَةً إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ.

يَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِأَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِهِمْ عَنْ رِضَايَ أَوْ غَلْبَةٍ، وَامْتَدَّتْ طَاعَتُهُ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ لَا يَلْزَمُ اخْرُوجَ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ جَارٍ أَوْ عَدَلٍ وَعَلَى أَنْ يَغْزَوْا مَعَهُمُ الْعَدُوَّ، وَيَحْجَّ مَعَهُمُ الْبَيْتَ، وَيَدْفَعُوا إِلَيْهِمُ الصَّدَقَاتِ إِذَا طَلَبُوهَا وَيُصَلِّيَ خَلْفَهُمُ الْجُمُعَ وَالْأَعْيَادَ» ^(٥).

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٢٩٥٥)، ومسلم (رقم: ١٨٣٩).

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٤٣٢ - ٤٣٣).

(٣) المصدر السابق (ص: ٤٣٧).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد (ص: ٤٢).

(٥) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٩٦).

وَقَرِيبٌ مِنْ عِبَارَتِهِ ﷺ قَوْلُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ ﷺ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: «وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَنَتِنَا وَوَلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ حَارُّوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ بَدَأَ مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ قَرِيبَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمَعَاوَةِ» (١).

وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ أَضَلُّ أَصِيلٌ مِمَّزَ مِنْهَجَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ طَوَائِفِ الْبِدْعِ؛ بَلْ لَا يَكَادُ يَخْلُو مُصَنَّفٌ فِي أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ مِنْ تَقْرِيرِهِ وَبَيَانِهِ، وَفِي ذَلِكَ تَنْبِيهُ عَلَى أَهْمِيَّتِهِ وَخَطَرِهِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ الْكُلِّيَّةِ أَنَّهُ لَا دِينَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةٍ إِلَّا بِإِمَامَةٍ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُ الْإِمَامَةِ إِلَّا بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَيَصْلَحُ الْأُمَرَاءُ وَطَاعَتُهُمْ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَبِالطُّغْنِ فِيهِمْ، وَلِافْتِنَاتِ عَلَيْهِمْ فَسَادُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعًا. وَإِنَّمَا أُوجِبَتِ الشَّرِيعَةُ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ، وَتَهَتْ عَنْ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ سَدًّا لِذَرِيعَةِ اسْتِشْرَاءِ الْفَسَادِ، وَحَقًّا لِدِمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَغْصُومِينَ، وَصَوْنًا لِأَعْرَاضِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «نَهْيُهُ عَنْ قِتَالِ الْأُمَرَاءِ وَالْخُرُوجِ عَلَى الْأَيْمَةِ - وَإِنْ ظَلَمُوا أَوْ جَارُوا - مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ، سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْفَسَادِ الْعَظِيمِ، وَالشَّرِّ الْكَثِيرِ يَفْتَالِيهِمْ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَإِنَّهُ حَصَلَ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ مِنَ الشُّرُورِ أَضْعَافٌ أَضْعَافٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَالْأُمَّةُ فِي بَقَايَا تِلْكَ الشُّرُورِ إِلَى الْآنَ» (٢).

رَزَحَمَ اللَّهُ ذَهَبِيَّ الْعَصْرِ الشَّيْخَ الْمُعَلِّمِيَّ الْيَمَانِيَّ إِذْ يَقُولُ ﷺ: «وَقَدْ جَرَّبَ

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: ٣٧١).

(٢) إعلام الموفين عن رب العالمين (٦٤/٥).

الْمُسْلِمُونَ الْخُرُوجَ ، فَلَمْ يَرَوْا مِنْهُ إِلَّا الشَّرَّ ، خَرَجَ النَّاسُ عَلَى عِثْمَانَ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْحَقَّ ، ثُمَّ خَرَجَ أَهْلُ الْجَمَلِ يَرَوْنَ رُؤُوسَهُمْ وَمُعْظَمُهُمْ أَنََّّهُمْ إِنَّمَا يَطْلُبُونَ الْحَقَّ ، فَكَانَتْ ثَمَرَةٌ ذَلِكَ بَعْدَ اللَّتَيْنِ وَالَّتِي أَنْ انْقَطَعَتْ خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ ، وَتَأَسَّسَتْ دَوْلَةُ بَنِي أُمَيَّةَ ، ثُمَّ اضْطَرَّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى مَا اضْطَرَّ إِلَيْهِ ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْمَآسَاءُ ، ثُمَّ خَرَجَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَكَانَتْ وَقْعَةُ الْحَرَّةِ ، ثُمَّ خَرَجَ الْقُرَاءُ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ فَمَاذَا كَانَ ؟... (١) .

وَعِلَاوَةً عَلَى هَذِهِ التَّقْرِيرَاتِ الْبَدِيعَاتِ ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُخَلِّ كِتَابَهُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّعَقُّبَاتِ الرَّضِيَّةِ عَلَى أَرْبَابِ الْمَقَالَاتِ الرَّدِّيَّةِ ، فَتَجِدُهُ يُشِيرُ إِلَى مُخَالَفَاتِهِمْ ، وَيُسِّرُ وَجْهَ رَدِّهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشْرَحُهَا ، فَذَكَرَ الرَّدَّ عَلَى الْإِبَاضِيَّةِ (٢) ، وَالْخَوَارِجِ (٣) ، وَالشُّبُعَةِ (٤) ، وَالرَّافِضَةِ (٥) ، وَالْمُسَبِّحَةِ (٦) ، وَالْحُرُورِيَّةِ (٧) ، وَالْمُعْتَزَلَةِ (٨) ، وَالْجَهْمِيَّةِ (٩) .

هَذَا آخِرُ مَا يُمَكِّنُ تَلْخِيصَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَقَدِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ قِوَامُ السَّنَةِ الثَّمِينِيَّةِ ﷺ فِي كِتَابِهِ هَذَا ، وَهِيَ تُبَيِّنُ بِمَا لَا يَتْرُكُ مَجَالاً لِلشَّكِّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَلَى

(١) التَّنْكِيلُ لِمَا وَرَدَ فِي تَأْيِيبِ الْكُوْتَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ (٢٨٨/١)

(٢) (٢١٣/٢) .

(٣) (٢١٣/٢ و ٣٠٠) ، (٥٥٠/٣) .

(٤) (٢١٤/٢) .

(٥) (٢٠٦/٣) .

(٦) (٦٢٠/٤) .

(٧) (٣١٩/٢) ، (١٩٦/٣) .

(٨) (٦٢٠/٤) .

(٩) (٦٢٠/٤) .

مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي بَابِ الْإِغْتِقَادِ، مُتَّبِعاً الْمَقَامَ
وَالسُّنَّةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَتَمَيَّزَتْ تَقْرِيرَاتُهُ بِدِقَّةٍ بَالِغَةٍ، وَبَادِقِ إِشَارَةٍ وَأَوْحَرِ عِبَارَةٍ،
لَأَنَّ الْمَقَامَ فِي هَذَا الْكِتَابِ لَا يَسْمَحُ بِالْإِطَالَةِ، فَضْلاً عَمَّا أَوْدَعَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَعَاصِرِ
«الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ» مِنْ مَزِيدِ بَيَانٍ لِمَبَاحِثِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَرَحِمَهُ
اللَّهُ، وَأَجْرَلْ مَلُوبَتَهُ، وَجَعَلْ أَعَالِي الْجَنَّةِ مَسْكَنَهُ.

رابعاً: عِلْمُ الْفِقْهِ وَأُصُولُهُ

يُعَدُّ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ أَحَدَ فُقَهَاءِ عَصْرِهِ الْمُبَرِّزِينَ، فَقَدْ أَفْنَى صِنَاءَهُ فِي
تَحْصِيلِ عِلْمِ الْفِقْهِ، وَكَانَ تَفْقُّهُ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُطَّلِبِيِّ الشَّافِعِيِّ ﷺ الَّذِي
كَانَ سَائِداً بِبِلَادِهِ آنَ ذَاكَ، وَلِذَا ذَكَرَهُ الْمُتَرْجِمُونَ فِي طَبَقَاتِ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ كَمَا
مَرَّ، بَلْ عَدُّهُ أَحَدَ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ^(١)، وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ إِلَى بَغْدَادَ بَعْدَ
الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ أَفْضَلَ مِنْهُ^(٢).

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ لِمَعْيَرِهِ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ، وَتَمَكُّنِهِ مِنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُقْبِياً بِبِلَادِ نَيْسَابُورَ
سِنِينَ - وَتَاهِيكَ بِهَذَا الشَّرَفِ الْبَازِخِ، وَالْمَجْدِ الرَّاسِخِ - وَهَذَا تَلْمِيزُهُ أَبُو مُوسَى
الْمَدِينِيُّ ﷺ بِشَهْدِهِ لَهُ بِالْبُغْيِ فِي الْفِقْهِ، فَيَقُولُ: «وَأَمَّا عِلْمُ الْفِقْهِ؛ فَقَدْ شَهَرَ فَنَائِيهِ
فِي الْبِلَادِ وَالرَّسَائِقِ، بِحَيْثُ لَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ شَيْئاً مِنْ فُتَاوِيهِ فِي الْمَذْهَبِ»^(٣).

(١) طبقات الفقهاء الشافعيين (٥٩١/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨٢/٢٠).

(٣) لسان الميزان (١٨٥/٥).

وَالْمُتَّامِلُ فِيمَا سَطَرُهُ يَرَأُ هَذَا الْإِمَامَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي ضَمَّنَهَا شَرْحُهُ
لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ رحمه الله يَقِفُ أَمَامَ حَقِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَهِيَ أَنَّهُ
رحمه الله حَازَ قَصَبَ السَّبْقِ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ، يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ إِحَاطَتِهِ بِعِلْمِ الْخِلَافِ
الَّذِي جَعَلَهُ الْعُلَمَاءُ شَرْطًا لِلتَّصَدُّرِ لِلْقُنْيَا كَمَا قَالَ التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي
رَبَاحٍ (ت: ١١٤ هـ) رحمه الله: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ النَّاسَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ
النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ رَدَّ مِنَ الْعِلْمِ مَا مَوْ أَوْثَقُ مِنَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ»^(١).

وَيُعَلِّلُ الْإِمَامُ الشَّاطِئِيُّ (ت: ٥٧٩٠ هـ) رحمه الله لِهَذَا بِقَوَاهِ: «وَبِإِحْكَامِ النَّظَرِ فِي
هَذَا الْمَعْنَى يَتَرَشَّعُ لِنَظَرِ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَصِيرًا بِمَوَاصِعِ
الْاخْتِلَافِ، حَدِيرًا بِأَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فِي كُلِّ نَارِلَةٍ تَعْرِضُ لَهُ»^(٢).

كَمَا أَبَانَ قَوَامُ اسْتَنْةِ رحمه الله عَنْ مَوَاطِنِ الْإِجْمَاعِ الَّتِي نَقَلَ فِيهَا انْتِفَاقَ الْمُفَقَّهَاءِ،
كَيْلَا يَقَعَ اجْتِهَادُهُ شَاذًا، مُجَانِبًا لِمَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ، وَكَشَفَ فِي شَرْحِهِ هَذَا
عَنِ اطَّلَاعٍ وَاسِعٍ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَقْدَمِينَ، وَاعِلِمِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَمَنْ
بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْيَارِ وَالْأَثَمَةِ الْكِبَارِ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَذَرِكِهَا الْغَرَارِ،
وَاسْتِنبَاطِ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالنُّكْتِ النَّصَارِ.

وَلَمْ يَكْتَفِ رحمه الله بِمُجَرَّدِ حِكَايَةِ أَقْوَالِهِمْ وَعَرْضِهَا؛ بَلْ تَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى
تَوْجِيهِهَا وَمُنَاقَشَتِهَا، مُعْمِلًا فِي ذَلِكَ قَوَاعِدَ عِلْمِ الْأُصُولِ، وَالْمُرَاجَعَةَ بَيْنَ
الْمَقُولِ وَالْمَنْقُولِ، وَاسْتَطَاعَ بِمَا وَهَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ سَعَةِ الْعِلْمِ وَكَثْرَةِ الْمَدَارِكِ

(١) أسنده عنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٤٦/٢)، وذكر آثاراً أخرى تؤكد هذا المعنى.

(٢) الموافقات (١٢١/٥).

أَنْ يُوظَّفَهَا فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ ، وَالْمُؤَارَنَةِ بَيْنَ الْأَرَائِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ ، سَالِكًا فِي ذَلِكَ طَرِيقَ الْإِنْصَافِ ، مُجَابِيًا لِلتَّعَصُّبِ وَالْاِغْتِسَافِ .

وَكَانَ ﷺ يُذَلِّي بِدَلْوِهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ، فَلَا تَرَاهُ يُخْجِمُ عَنْ تَأْكِيدِ اخْتِيَارَاتِهِ ، وَتَقْدِيمِ قَسَاعَاتِهِ ؛ شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ الْعَالِمِ الْوَاقِعِ مِنْ سَدَادِ آرَائِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَصِّبًا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي نَشَأَ عَلَيْهِ ؛ بَلْ كَانَ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ حَيْثُ دَارَ كَمَا سَتَانِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِهِ فِي كِتَابِهِ .

وَيَكْفِي لِبَيَانِ مُشَارَكَتِهِ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَالتَّأْكِيدِ عَلَى قُوَّةِ عَارِضَتِهِ فِيهِ ، بَحْثُ نَقِيسٍ ذَكَرَهُ ﷺ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبُيُوعِ فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(١) ، فَقَدْ اسْتَطَرَدَ ﷺ فِي بَيَانِ مَا نَضَمَتْهُ الْآيَةُ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْأُصُولِ .

وَفِيمَا يَلِي نَصُّ ذَلِكَ الْبَحْثِ أَسْوَفُهُ - عَلَى طَوِيلِهِ - لِأَهَمِّيَّتِهِ فِي تَقْرِيرِ تَمَكُّنِ الْإِمَامِ قَوَامِ السَّنَةِ ﷺ مِنْ قَضَايَا الدَّرْسِ الْأُصُولِيِّ ، قَالَ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، فَهِيَ عَنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَاسْتِثْنَى التَّجَارَةَ ، فَجَبَّتْ جَوَازَهَا .

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ، قَدَلَّ عَلَى جَوَازِ مَا لَيْسَ بِغَرَرٍ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٣) أَحَلَّ كُلَّ بَيْعٍ تَبَاعُهُ الْمُتَبَايعَانِ جَائِزًا

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

الْأَمْرِ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ . أَحَلَّ كُلَّ بَيْعٍ مَا لَمْ يَنْتَهَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [الْمُبِينُ
عَنِ اللَّهِ] تَعَالَى مَا أَرَادَ ، فَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْمُجْمَلِ الَّذِي أَكَّدَ اللَّهُ قَرْضَهُ فِي كِتَابِهِ ،
وَيَبَيَّنَ كَيْفِيَّتَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ يَكُونُ مِنَ الْعَامِّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ .
قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : وَأَيُّ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ أَلْزَمَ اللَّهُ خَلْقَهُ طَاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ ،
فَمَنْ قَبِلَ مِنْهُ فَمِنْ اللَّهِ قَبِلَ ، فَلَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ تَرَاضٍ بِهَا الْمُتَبَايِعَانِ
اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّهُ أَبَاحَ كُلَّ بَيْعٍ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ ، أَوْ كَانَ فِي
مَعْنَاهُ .

فَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ خَمْسَةَ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : الْعُمُومُ .

وَالثَّانِي : الْإِجْمَالُ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا عَامٌّ أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْإِجْمَالَ ، وَتَحْتَمِلُ الْعُمُومَ الَّذِي دَخَلَهُ التَّخْصِصُ .

وَالخَامِسُ : أَنَّهُ أَبَاحَ كُلَّ بَيْعٍ إِلَّا مَا سَيُحَرِّمُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي [التَّالِي] ^(١) .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : فَدَخَلَ عَلَى جَوَازِ كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ
تَخْصِصٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ الْبَيْعَ ، وَذَكَرَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَلْفُ
وَاللَّامُ تَدْخُلَانِ فِي الْكَلِمَةِ إِمَّا لِلْجِنْسِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ ، وَلَا مَعْهُودَ دَخَلَتْ الْأَلْفُ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ : (الثاني) ، وَلَعَلَّ الْمُتَّبِتَ هُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِلسَّانِ الْكَلَامِ .

وَاللَّامُ لِأَجْبِهِ، فَتَتَّ أَنْهُ أُرِيدَ بِهَا جِنْسُ التَّبَعِ، وَلِأَنَّ الْجِنْسَ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْعَمُّ
وَالْعَهْدُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْجِنْسُ.

أَرَادَ الشَّافِعِيُّ بِهَذَا أَنَّ هَذَا أَظْهَرَ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالضَّبْعُ، وَ
صِبْغَةُ اللَّفْظِ صِبْغَةُ الْعُمُومِ وَاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَلَمْ يَرُدْ بِهَذَا اخْتِيَاراً لِهَذَا الْقَوْلِ
وَأَمَّا لِقِسْمِ الثَّانِي: فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْآيَةَ مُخَصَّةٌ، وَتَكُونُ هَذِهِ
الْمُجْتَمِعِ نَدْبِي أَكَّدَ اللَّهُ فَرْضَهَا فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِجْمَالِهَا تَعَارُضُ اللَّفْظِ فِي الْآيَةِ، وَتَعَارُضُ الْآيَةِ لِلشَّيْءِ، وَ
التَّعَارُضُ فِي الْآيَةِ، فَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبَاعَ﴾ (١)، وَهَذَا يَقْتَضِي إِبَاحَةَ كُلِّ
تَبَعٍ سَوَاءٌ كَانَ الدَّلَالَةُ مُتَمَازِلِينَ أَوْ مُتَقَاضِلِينَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَحَرَّمَ لِرَبِّهِ﴾ (٢)، وَهَذَا
يَقْتَضِي تَحْرِيمَ التَّبَعِ عِنْدَ تَقَاضُلِ الْعَوَاضِلِينَ، فَتَعَارُضُ اللَّفْظَانِ، وَاحْتِاجُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا إِلَى بَيَانٍ، وَلَا يُمَكِّنُ حَقْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْعُمُومِ، لِأَنَّ سَحْلَ بَيُوعٍ
يَتَقَاضِلُ فِيهَا الدَّلَالَةُ، وَتَحَرَّمَ بَيُوعاً يَتَسَاوَى فِيهَا الدَّلَالَةُ.

وَأَمَّا مُعَارَضَةُ الْآيَةِ لِلشَّيْءِ، فَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ بَيُوعاً مِثْلَ بَيُوعِ الْمَلَامَةِ
وَالْمُسَابَدَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ وَرَدَتِ الْآيَةُ بِإِبَاحَةِ كُلِّ تَبَعٍ، فَحَصَلَتْ مُعَارَضَةُ الْآيَةِ
لِلشَّيْءِ، فَاحْتَاجَ أَنْ تُبَيَّنَ الْبَيُوعُ الَّتِي اقْتَضَتْ الْآيَةُ إِبَاحَتَهَا مِنَ الْبَيُوعِ الَّتِي حَرَّمَهَا
النَّبِيُّ ﷺ، فَتَخَصَّصَ مِنْهَا.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

وَالشَّافِعِيُّ يُسَمِّي مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ: الْآيَةَ الْمُرَاقِبَةَ عَلَى السُّنَّةِ.

وَأَمَّا الْاِحْتِمَالُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَمَّا أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ، وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَرَدَ لَفْظٌ عَامٌّ، وَيَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ مَا تَدَوَّلَهُ لَفْظُهُ.

وَهَلْ هَذَا مُجْمَلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؟ أَوْ مُجْمَلٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى؟ وَهَذَا أَشْبَهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا مُجْمَلٌ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَاحْتِاجُ إِلَى بَيَانٍ كَانَ مُجْمَلًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١)، لِأَنَّ الْمُجْمَلَ مَا لَوْ خُلِينَا وَظَاهِرُهُ أُمْكِنَ التَّعْلِيلُ بِهِ.

وَقِيلَ: الْمُجْمَلُ: مَا احتَاجَ إِلَى بَيَانٍ لِيُعْلَمَ بِهِ اللَّفْظُ، وَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ لِيُعْلَمَ بِهِ مَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ اللَّفْظُ يَكُونُ عَامًّا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا.

وَأَمَّا الْاِحْتِمَالُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْآيَةَ تَحْتِمِلُ الْإِجْمَالَ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَخَلَهُ التَّخْصِصُ.

وَأَمَّا الْخَامِسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبَاحٌ كُلُّ بَيْعٍ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَصُورَةُ هَذَا: أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ وَرَدَتْ مُطْلَقَةً فِي الْإِبَاحَةِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِبَاحَةُ كُلِّ بَيْعٍ إِلَّا مَا يُلْزِمُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّانِي، فَيُخَصُّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَتِهَا^(٢).

فَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْكَلَامُ كَثِيرًا مِنْ قَضَايَا عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، أَجْمَلُهَا فِي

(١) سورة الأنعام، الآية: (١٤١).

(٢) ينظر: (٥٩/٤ - ٦٢) من قسم التحقيق.

المعاصر الآتية:

- احتجاجة بمفهوم المخالفة.
- تأكيده على أن السنة بيان للقرآن.
- تنزيهه لبعض الصيغ الدالة على العموم.
- نصه على فتقار اللفظ المجمل للبيان.
- بيانه صورة اللفظ العام الذي يراد به الخصوص.
- تحديده مفهوم اللفظ المجمل.
- بيانه الفرق بين اللفظ العام واللفظ المجمل^(١).

وقد أظهر الإمام قوة عارضته الأصولية في شرحه لصحيح الإمام مسلم رحمه الله : وكانت إشارته دقيقة ، واختياراته مقتضبة ، تدل على مشاركته في هذا العلم مدققي ، وتمكنه منه ، فمن ذلك مثلاً :

❖ اختياره أن الأمر المجرد لا يدل على التكرار ، اللهم أن تقترن به قرينة :

قال رحمه الله : «وفي الحديث دلالة أن الأمر بالشيء يقتضي مرة واحدة ، إلا أن يقترن به دليل الترادف ، والنهي يقتضي التأيد إلا أن يقترن به دليل المرة الواحدة»^(٢).

(١) ينظر ما سباني عند الكلام عن منتهج المصنف رحمه الله في علم أصول الفقه في الفصل الثاني من الباب الثاني ، من قسم الدراسة .

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص : ٢٥٢)

❖ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ:

قَالَ ﷺ: «كُلُّ نَهْيٍ يَرُدُّ عَنِ اللَّهِ ﷻ؛ أَوْ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ فَإِنَّهُ عَلَى الْمَنْعِ؛ حَتَّى يَتَوَمَّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ»^(١).

❖ بَيَانُهُ أَنَّ السُّنَّةَ قَاضِيَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ:

عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ رَعْمَتِهَا، أَرَبَيْنَ الْمَرْأَةَ وَخَالَتِهَا قَالَ ﷺ: «وَفِي هَدْيِ الْأَحَادِيثِ بَيَانٌ أَنَّ السُّنَّةَ تَقْصِي عَلَى الْقُرْآنِ، وَأَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ مُبَيِّنَةً عَنِ الْقُرْآنِ فَبَيَّنَّا مَشْبُوعًا»^(٢).

❖ بَيَانُهُ أَقْسَامُ النَّسخِ:

قَالَ ﷺ: «وُخْرِجَ عَلَى قَوْلِهِ النَّسخُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

بِهَا: مَا يَكُونُ رَفْعًا بِلَحْظِهِ مَعَ بَدَأِ التَّلَاوَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾^(٣)، نُسَخَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٤).

وَمِنْهُ: مَا أُثْبِتَ حُكْمُهُ وَرُفِعَ خَطُّهُ، مِثْلَ آيَةِ الرَّجْمِ.

وَمِنْهُ: مَا رُفِعَ خَطُّهُ وَنُسِخَ حُكْمُهُ، مِثْلَ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَالْخُمْسُ الْمَنْسُوخَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْخَطِّ، وَلَا مُتَعَمِّلَةٌ فِي الْحُكْمِ»^(٥).

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٢٦٧)

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٢٦٧)

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٤٠).

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٣٤).

(٥) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٢٨٦ - ٢٨٧).

* بَيَانُهُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ يُخَصُّصُ الْحَدِيثَ:

وَمِنْ بَابِ مَا جَاءَ فِي رِضَاعِ الْكَبِيرِ قَالَ رحمته الله: «هَذَا الْحَدِيثُ مَخْصُوصٌ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى خُصُوصِهِ: إِجْتِمَاعُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ لَا يُحْرَمُ»^(١).

* تَأْكِيدُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا بُصَارَ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ

يَقُولُ رحمته الله: «وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَادِثَةَ يُطْلَبُ حُكْمُهَا مِنَ الْكِتَابِ أَوْ
السُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ كِتَابٌ، وَلَمْ تَمُضِ بِهِ سُنَّةٌ، تُقَاسُ الْأُمُورُ بِعَعْضِهَا بِعَعْضٍ،
وَيُؤْخَذُ بِأَقْرَبِهِمْ شَيْئًا بِالْحَزْ، فَيُحْكَمُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ؛ لَا عَلَى سَبِيلِ
الْقُضْعِ، لِأَنَّ السُّنَّةَ رحمته الله حَكَمَ بِأَوَّلِهِ لِلْمَرَّاسِ لِرُفْعَةِ، وَلَمْ يَقْطَعْ بِهِ؛ لِتَوَلُّوهِ
لِسَوَادَةٍ (أَحْتَجِيهِ مِنْهُ)، أَلْحَقَهُ بِهَا أَخَا وَأَمَرَهَا بِالْحَجَابِ، لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ
بِعُتْنَةٍ»^(٢).

* تَنْصِيصُهُ عَلَى حُجِّيَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

قَالَ رحمته الله: «وَسُنَّةُ النَّبِيِّ رحمته الله بَيَانٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٣).

* تَقْدِيمُهُ الْأَثَرَ عَلَى الْقِيَاسِ:

يَقُولُ رحمته الله: «بِإِذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ الرَّأْيَ يُتْرَكُ إِذَا عَارَضَهُ النَّصُّ»^(٤).

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٢٨٧).

(٢) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٢٨٨).

(٣) نفسه (ص: ٣٠٨).

(٤) نفسه (ص: ٤١١).

* اِخْتِجَاجُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ:

يَقُولُ رحمه الله: لَمَّا ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: «وَفِيهِ مِنَ الْفِقْهِ أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدِ مَقْبُولٌ»^(١).

* تَضْرِيحُهُ بِتَقْدِيمِ الْجَمْعِ عَلَى التَّرْجِيحِ:

قَالَ رحمه الله: «وَسَبِيلُ الْحَدِيثَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الظَّاهِرِ وَأَمَكَنَ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا، أَلَّا يُحْمَلَا عَلَى الْمُنَاقَاةِ، وَلَا يُضْرَبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، لَكِنْ يُسْتَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِهِ، وَبِهَذَا جَرَتْ قَصِيَّةُ الْعُلَمَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ»^(٢).

* اخْتِيَارُهُ الْإِخْتِجَاجَ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ:

قَالَ رحمه الله: «وَفِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الشُّفْعَةِ فِي الشَّرَكَةِ، وَلَيْسَ نَفْيُهَا عَنِ الْمَقْسُومِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ دَلَالَتُهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ أَلَّا شُفْعَةً فِي الْمَقْسُومِ»^(٣).

* تَعْدَادُهُ لِشُرُوطِ الْإِجْتِهَادِ:

وَفَصَّلَ رحمه الله فِي شُرُوطِ الْإِجْتِهَادِ الَّتِي تَتَعَيَّنُ فِي الْمُجْتَهِدِ، فَإِنْ اِسْتَكْمَلَهَا وَكَانَ مُؤَهَّلًا فَأَصَابَ الْحَقَّ جُوزِيًّا عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَكَوْفَى عَلَى إِصَابَتِهِ فَكَانَ لَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ لَمْ يُوفَقْ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ فَلَنْ يُعَدَّ أَجْرَ بَذْلِ الْوُسْعِ وَالنَّظَرِ، قَالَ رحمه الله: «إِنَّمَا يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ أَكْثَرِهِمَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ،

(١) التحرير في شرح صحيح مسلم (ص: ٤٧٥).

(٢) نفسه (ص: ٣٣٣).

(٣) نفسه (ص: ٣٥٧).

وَيَأْقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ، وَلِسَانِ الْعَرَبِ، وَكَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ يَفْصِلُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ،
وَبَيْنَ الْقَوِيِّ مِنَ الْأَقَاوِيلِ وَالضَّعِيفِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ حَكَمَ بِحُكْمٍ؛ فَإِنْ كَانَ
مُصِيبًا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ^(١).

وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْإِخْيَارَاتِ - عَلَى وَجَارَتِهَا - دِقَّةُ الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَنِ ﷺ،
وَعَبَقَرِيَّتُهُ الْأُصُولِيَّةُ، كَمَا يَبَيِّنُ أَثَرُ مَدْرَسَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْأُصُولِ، وَلَا عَجَبَ فِي
ذَلِكَ؛ فَإِمَامُنَا شَافِعِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ.

خَاصًّا: عُلُومُ اللَّفَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

اِحْتَقَى الْمُحَدِّثُونَ بِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ: نَحْوًا، وَصَرْفًا، وَبَلَاغَةً، وَأَدَبًا، وَشِعْرًا،
وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ: عِنَايَتُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْمُتَّبِعِ فِي مُحَاطَبَاتِهِمْ وَمُحَادَثَاتِهِمْ
فِي مَثُورِ كَلَامِهِمْ وَشِعْرِهِمْ؛ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْرِفَتَهَا سَبِيلٌ لِضَبْطِ السُّنَةِ
وَحِفْظِهَا مِنْ كُلِّ أَشْكَالِ الضَّيَاعِ، وَلَهُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَصَصُ مَشْهُورَةٌ، وَأَخَذَاتُ
مَعْلُومَةٌ، عَكَسَ مَا يَرُوجُ لَهُ الْبَعْضُ مِنْ عَدَمِ اهْتِمَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَيَكْفِي الرُّجُوعُ إِلَى كُتُبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِاسْتِجْلَاءِ هَذَا الْاهْتِمَامِ، وَمَعْرِفَةِ
حَجْمِ هَذَا الْاحْتِفَاءِ؛ فَقَدْ عَقَدَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ ﷺ مَثَلًا بَابًا فِي كِتَابِهِ: الْجَامِعُ
لِاخْتِلَاقِ الرَّائِي وَآدَابِ السَّامِعِ سَمَاءً: «التَّرْغِيبُ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ لِأَدَاءِ
الْحَدِيثِ بِالْعِبَارَةِ السَّوِيَّةِ»^(٢)، أَوْرَدَ فِيهِ ﷺ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ الشَّاهِدَةِ عَلَى

(١) التحرير شرح صحيح مسلم (ص: ٣٨٤ - ٣٨٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٤).

عَنَائِهِمْ بِهَا، وَاشْتِرَاطِهِمُ الْمَعْرِفَةَ بِهَا قَتَلَ طَلَبَ الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا عَاصِمَةٌ مِنَ الزَّلَلِ فِي فِهْمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَنَقْلِهَا وَرَوَائِبِهَا.

وَكَانَ إِمَامَنَا قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ، عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا، مُجْتَهِدًا فِي تَخْصِيلِ فُنُونِهَا، حَتَّى بَرَّ أَقْرَانَهُ، وَظَهَرَ فَضْلُهُ فِي مَعْرِفَتِهَا كَمَا تَرَزَّخُوا بِهَا شَهَادَاتُهُمْ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَغْرَبٍ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ»، وَلَهَجَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَهُ بِنَقْلِ كَلَامِهِ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، نَلَّ إِنَّهُ ﷺ مُتَرْجِمٌ فِي كُتُبِ اللُّغَوِيِّينَ، مَعْدُودٌ فِي طَبَقَاتِ النُّحَاةِ^(١).

وَهَكَذَا؛ فَقَدْ وَصَفُوهُ ﷺ بِأَنَّهُ: «كَانَ يُجِيدُ النَّحْوَ، وَلَهُ فِي النَّحْوِ يَدٌ بَيَظَاءُ»^(٢)، وَشَهِدُوا لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي اللُّغَةِ^(٣)، وَأَثَنُوا عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْأَدَبِ^(٤)، وَأَشَادُوا بِعِلْمِهِ بِالْبَلَاغَةِ^(٥).

وَمِنْ شَوَاهِدِ اهْتِمَامِهِ بِإِبْرَازِ بَعْضِ الْقَضَايَا الصَّرْفِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، يَقُولُ ﷺ: «قَالَ أَهْلُ النَّحْوِ: الْجَمْعُ جَمْعَانِ: قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ.

وَالْقَلِيلُ: مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَالكَثِيرُ: مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ، وَسُمِّيَ الْأَوَّلُ الْجَمْعُ الْقَلِيلَ، وَيُسَمَّى أَدْنَى الْعَدَدِ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَهْوِيَةٍ: أَفْعَلَ كَأَوْسُقٍ فِي جَمْعٍ وَسَقٍ،

(١) يُفْتِيَةُ الْوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ لِلْسَّيْرُطِيِّ (١/٤٥٥).

(٢) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ (١١/٦٢٦).

(٣) السَّيْرُ لِلذَّهَبِيِّ (٢٠/٨٥)، الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ لِابْنِ كَثِيرٍ (١٦/٣٢٨)، الْحُجُومُ الزَّاهِرَةُ لِابْنِ تَغْرِي بَرْدِي (٥/٢٦٧).

(٤) اللَّيَالِي لِابْنِ الْأَثِيرِ (١/٣٠٩)، الْوَاقِعُ بِالْوُفَاةِ لِلصَّعْدِيِّ (٩/٢٠٩).

(٥) التَّنْدُوِينُ فِي أَخْبَارِ قُرُونٍ (٢/٣٠٢).

وَأَفْعَالٌ كَأَوْسَاقٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَجْرِبَةٍ فِي جَمْعِ جَرِيبٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصَبِيَّةٍ فِي جَمْعِ صَبِيٍّ .
فَأَمَّا أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ فَالْثَلَاثِي ، وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ لِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي ، وَلَيْسَ فِي
أَذْنَى الْعَدَدِ أَحْفُ مِنْ أَفْعُلٍ ، فَجُعِلَ ^(١) ذَلِكَ لِجَمْعِ فَعْلِ ؛ لِأَنَّ فَعْلًا أَحْفُ الْأَبْنِيَّةِ
الْثَلَاثِيَّةِ ، وَجُعِلَ أَفْعَالٌ لِسَائِرِ الْأَبْنِيَّةِ الثَّلَاثِيَّةِ ، وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ لِقِيلَانٍ ؛ لِمَكَانِ حَرْفِ
التَّائِيثِ فِيهِمَا ، فَجُعِلَا لِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي ^(٢) .

وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ أَهَلَّتِ الْإِمَامَ قَوَامَ السَّنَةِ ﷺ لِحُسْنِ شَرْحِ الْحَدِيثِ ،
فَتَرَاهُ يُدْلِي بِدُرِّهِ فِي إِعْرَابِ نَعَضِ الرِّوَايَاتِ ، وَيَسْتَعِينُ بِهَا فِي جَلَاءِ الْمُرَادِ ،
وَالْتَرْجِيحِ بَيْنَ الْوُجُوهِ وَالرِّوَايَاتِ ، وَلَمْ يُخْلِ شَرْحُهُ هَذَا مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى بَعْضِ
الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ ، مَعَ الْإِسْتِعَانَةِ بِثَقُلِ كَلَامِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ الْمُبَرِّزِينَ ^(٣) .

أَمَّا الشَّعْرُ الْعَرَبِيُّ فَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ إِمَامُنَا قَوَامَ السَّنَةِ بِحَظٍّ وَافِرٍ ؛ وَاعْتَنَى بِهِ عِنَايَةً
فَاقِيَةً ، وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ ؛ فَقَدْ اشتهر أَنَّ الشَّعْرَ دِيْوَانُ الْعَرَبِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ
يُعْلَمَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ مَعْرِفَةِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ
عَنِ الْمُرَادِ إِلَّا بِالْجَهْلِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ الْمُطَّلِبِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ
إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ إِذْ يَقُولُ : «لَا يَعْلَمُ مِنْ إِيصَاحِ جُمَلِ عِلْمِ الْكِتَابِ أَحَدٌ ، جَهْلَ سَعَةٍ
لِسَانِ الْعَرَبِ ، وَكَثْرَةَ وَجُوهِهِ ، وَجَمَاعَ مَعَانِيهِ ، وَتَفَرُّقَهَا ، وَمَنْ عَلِمَهُ انْتَفَتْ عَنْهُ
الشُّبُهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَهَلَ لِسَانَهَا» ^(٤) .

(١) في مخطوط التحرير: (فجمع) ، وهو نصحيح من النسخ ، والصواب ما أثبتته .

(٢) التحرير (ص: ١١٧) .

(٣) ينظر ما كتبه في الباب الثاني .

(٤) الرسالة (ص: ٥٠) .

وَتَنَوَّعَتْ مَوَارِدُ الْإِمَامِ قِيَامِ السَّنَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّعْرِيَّةُ، فَتَقَلَّ عَنْ مُتَحَوِّلِ الشُّعْرَاءِ
الْمُحْتَجِّ بِعَمِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَاسْمَى طَائِفَةً مِنْهُمْ كَالثَّابِعَةِ، وَالْأَعَشَى،
وَأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ، وَلَيْلِي، وَحُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ، وَزُهَيْرٍ، وَالرَّاعِي، وَقَيْسِ الرُّقَيْيَاتِ،
وَقَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ، وَالنَّمِرِ بْنِ تَوَلِّبٍ، وَالْحُطَيْيَةِ، وَذِي الرُّمَّةِ، وَجَرِيرٍ،
وَالْفَرَزْدَقِ، وَعَلَقَمَةَ الصَّخْلِيِّ، وَطَرْقَةَ بْنِ الْعَبْدِ، وَحَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرِهِمْ
كَثِيرٌ كَثِيرٌ.

وَعَالِبُ الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ نَاقِلٍ لِمَا فِي دَوَائِرِهِمْ، بَلْ كَانَ حَافِظًا لَهُ،
مُتَخَصِّرًا مَحَلَّ الشَّاهِدِ مِنْهُ. وَلِذَلِكَ يَسْتَرْسِلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَوَاطِنَ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ
الَّتِي يُورِدُهَا.

وَتَكْفِي نَظْرَةُ سَرِيعَةٍ فِي فَيْهْرِ الْأَسَاتِ الشَّعْرِيَّةِ فِي آخِرِ هَذَا
الْكِتَابِ لِذِكْرِ لِقَائِي عَنْ كَعْبٍ فِيهِ. وَكَثْرَةُ مَعْرِفَتِهِ بِهِ.



الْبَيْتُ الثَّانِي عَشَرَ زُهْدُهُ وَوَرَعُهُ وَعِبَادَتُهُ

لَا يَنْتَفُتُ حَذِيبُ نَعْمَانٍ وَالتَّزَكِّيَّةُ عَنِ الْعِلْمِ فِي سِيرِ أَسْلَافِنَا الْعُلَمَاءِ، بَلْ كَانَ
يُجِرُّهُمْ عَلَى صَلَاحِ سَرَائِرِهِمْ، وَعِنَايَتِهِمْ بِسُلُوكِهِمْ وَإِخْلَاصِ أَعْمَالِهِمْ،
وَجِتَادِهِمْ فِي تَرْوِضِ تَنْفُسِهِمْ عَلَى التَّحَلِّيِ بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ الْعَلِيَّةِ، وَالتَّأْسِّيِ
بِأَذْهَابِ تَمَرِجِيَّةِ نَشِئَتِهِمْ. وَتَجَافِيهِمْ عَنِ الظُّهُورِ وَالْإِعْجَابِ بِالنَّفْسِ أَثَرُ كَبِيرٍ فِي
حَيَاتِهِمْ نَعِيمِيَّةٍ. وَشَرٌّ مِنْ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَأَكْبَرُ مِنْ أَنْ تُسْتَقْصَى.

وَقَدْ ضَرَبَ بِمِثْلِ الْخُصْفِ قِيَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ رحمته الله مِنْ ذَلِكَ بِحَظٍّ
وَفِيهِ. فَتَبَيَّنَ عَلَى يَدَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَاتِّسَاعِ الرِّوَايَةِ؛ عُرِفَ رحمته الله بِتَعَبُّدِهِ
بِوَرَعِهِ وَتَوَقُّدِهِ. وَقَدْ تَقَرَّرَ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ وَصَفَ حَالَهُ، وَحَمِدُوا سَرِيرَتَهُ، وَوَقَعَ
بِهِ شَبَدَتُهُمْ مَا يُجَنِّي ذَنْبًا. فَحَلَّوْهُ بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ، وَزَكَّوْهُ بِالصِّفَاتِ
نَحِيمِيَّةٍ. مَعَ نُسْبٍ وَجَبِّ وَحُسْنِ عِبَادَةٍ، فَكَانَ رحمته الله مِمَّنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي
تَخْلَاجٍ وَتَزَكِّيٍّ^(١).

وَنُكْتُبِي فِي هَذَا الْمَقَامِ بِشَهَادَةِ إِمَامِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ مَنذَه (ت: ٥١١ هـ)
رحمته الله وَهُوَ مِمَّنْ تَتَلَمَذَ لِلتَّيْمِيِّ رحمته الله، وَقَدْ عَاصَرَهُ قَرَأَى مِنْهُ مَا يَجْعَلُهُ يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ

(١) - مير غلام نبيل، لنوعي (٨٥/٢٠)، وتاريخ لإسلام له أيضا (٦٢٨/١١).



وَالرِّيَاسَةِ عَلَى سَائِرِ أَهْلِ زَمَانِهِ ، فَقَالَ ﷺ : «لَيْسَ فِي وَقْتِهِ مِثْلُهُ» (١) .

وَبَلَغَ مِنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْفَضْلِ لَهُ أَنْ جَعَلُوهُ مِمَّنْ يُضْرَبُ بِهِمُ الْمَثَلُ فِي الصَّلَاحِ وَالرَّهَادَةِ ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا التَّعْبِيرُ عَلَى لِسَانِ الْخَافِظِ السُّيُوطِيِّ ، وَالْإِمَامِ الْكُتَّابِيِّ (٢) .

أَمَّا سَوَائِدُ عِبَادَتِهِ وَتَدَلُّهُ لِلَّهِ ﷻ فَكَثِيرَةٌ ، حَكَاهَا مِنْ عَاشِرِهِ ﷺ ، وَشَارَكَهُ الرَّخْلَةَ ، فَذَكَرُوا مِنْ ذَلِكَ حِرْصَهُ عَلَى التَّوَافُلِ وَتَيَامِ اللَّيْلِ ، وَلَهَجَهُ بِالدُّعَاءِ ، وَاسْتِعَالَهُ بِالذِّكْرِ ، وَمُحَافَظَتَهُ عَلَى الطَّهَارَةِ الَّتِي هِيَ عُتْوَانٌ عَلَى كَمَالِ الْإِيمَانِ .

وَمَا هُوَ بِمُعَدَّدٍ جُمْلَةً مِنَ الْأَدَابِ الْمُرَعِيَةِ الَّتِي تُفَيِّرُ أَهْلَ السُّنَّةِ - الَّذِينَ حَقَّقُوا مَعِيهِ انْقِصَائِلَ فَقْهٍ وَعِلْمًا ، وَالتَّرَمُّوسَ بِهَا هَذِيًّا وَعَمَلًا ، فَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا - عَلَى عَادَةِ كِبَارِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ يَخْتِمُونَ كُتُبَ الْإِعْتِقَادِ بِذِكْرِ الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ ، وَالصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ ، فَيَقُولُ ﷺ : «وَمِنْ مَذَقِ أَهْلِ السُّنَّةِ التَّوَرُّعُ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَنَاجِحِ ، وَالتَّحَرُّزُ مِنَ الْقَوَاحِشِ وَالْقَبَائِحِ ، وَالتَّخْرِيطُ عَلَى التَّحَابِّ فِي اللَّهِ ﷻ ، وَاتَّقَاءُ الْجِدَالِ وَالْمُنَازَعَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، وَمُجَابَنَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالصَّلَالَةِ ، وَهَجْرُهُمْ وَمُبَايَسَتُهُمْ ، وَالْقِيَامُ بِوَفَاءِ الْعَهْدِ وَالْأَمَانَةِ ، وَالْحُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالتَّبَعَاتِ ، وَغَضُّ لَطْفٍ عَنِ الرَّيْبَةِ وَالْحُرْمَتِ ، وَمَنْعُ النَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَتَرْكُ شَهَادَةِ الزُّورِ وَقَذْفِ الْمُخَصَّنَاتِ ، لِيَأْسَاكَ اللِّسَانُ عَنِ الْغِيْبَةِ وَالْبُهْتَانِ ، وَالْفُضُولِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَكَظْمُ الْغَيْظِ ، وَالصَّفْحُ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٥) .

(٢) طبقات المعسرير للسيوطي (ص: ٤٦٤) ، والرسالة المستطرفة للكتابي (ص: ٥٧) .

عَنْ زَلِّ الْإِخْوَانِ، وَالْمُسَابَقَةِ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرَاتِ، وَالْإِمْسَاكِ عَنِ الشُّبُهَاتِ، وَصِلَةُ
الْأَرْحَامِ، وَمُوَاسَاةِ الضُّعَفَاءِ، وَالنَّصِيحَةِ فِي اللَّهِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ، وَالتَّهَجُّدِ
لِقِيَامِ اللَّيْلِ لَا سِيمَا لِحَمَلَةِ الْقُرْآنِ، وَالْبِدَارِ إِلَى آدَاءِ الصَّلَوَاتِ»^(١).

فَلَا عَجَبَ إِذَا أَنْ يَكُونَ التَّيْمِيُّ عليه السلام عَلَى حَفْظٍ كَبِيرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي أَلْفَ
فِي الْفَضَائِلِ كِتَابَهُ «التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ»، ضَمَّنَهُ جُمْلَةً نَافِعَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ
فِي التَّرْغِيبِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْحَضْرُ عَلَى الْأَقْوَالِ الْحَسَنَةِ وَالنِّيَّاتِ
الْخَالِصَةِ، مَعَ مَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْأَخْبَارِ فِي التَّرْهِيْبِ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ، وَالتَّنْفِيرِ مِنَ
الْأَقْوَالِ الْقَبِيحَةِ وَالْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ عليه السلام عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي الْوَفَاءِ عَلِيِّ
الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٥٦٦ هـ) عليه السلام قَالَ: «كُنْتُ نَمُضِي مَعَ أَبِي الْقَاسِمِ إِلَى بَعْضِ
الْمَشَاهِدِ، فَإِذَا اسْتَيْقَظْنَا مِنَ اللَّيْلِ، رَأَيْنَاهُ قَانِمًا يُصَلِّي»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ عليه السلام: «بَلَّغْنَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ تَعَهُدًا وَأَوْرَادًا وَتَهَجُّدًا، فَقَالَ
أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ مَنْ يَحْكِي عَنْهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُدِّمَ بِيَدِهِ مَيِّتًا، وَجَلَسَ لِلتَّغْزِيَةِ
أَنَّهُ حَدَّدَ الْوُضُوءَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَرَّاتٍ نَحْوَ الثَّلَاثِينَ، كُلُّ ذَلِكَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ»^(٣).

وَسَأْنَقُلُ نَصًّا عَنْهُ عليه السلام فِي شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ، يُجَلِّي قِمَّةَ أَدَبِهِ مَعَ رَبِّهِ،
قَالَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ عليه السلام مَرْفُوعًا: (إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ،

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٥٢٨).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٨٨)، وتاريخ الإسلام له أيضا (١١/٦٢٨).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٨٣)، وتذكرة الحفاظ له أيضا (٤/١٢٧٩ - ١٢٨٠).

أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَلَا يَتْرُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ : «وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى إِكْرَامِ الْقِبْلَةِ وَتَنْزِيهِهَا ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يُتَاجَى رَبَّهُ ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُكْرِمَ الْقِبْلَةَ بِمَا يُكْرِمُ بِهِ الْمَخْلُوقِينَ إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ بِوَجْهِهِ ، بَلْ قِبْلَةُ اللَّهِ ﷻ أَوْلَى بِالْإِكْرَامِ .

وَمِنْ أَعْظَمِ الْجَمَاءِ ، وَسُوءِ الْأَدَبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ ، ثُمَّ يَتَنَحَّمَ وَهُوَ يُتَاجَى !! وَقَدْ أَعْلَمَ اللَّهُ ﷻ بِإِقْبَالِهِ عَلَى مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ» (١) .

وَالَّذِي جَانِبِ الْعِبَادَةِ وَالصَّلَاحِ ، كَانَ الْمُصَنِّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ ﷻ مَوْصُوفًا بِتَرَاهَةِ النَّفْسِ ، وَالْعِفَّةِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا ، وَكَانَ مِنْ وَرَعِهِ ﷻ يَرَى تَرَكَ الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ ، وَمُجَانَبَةَ مُخَالَطَتِهِمْ وَمُقَارَبَتِهِمْ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ ، وَاجْتِنَابِ عَنِ الصَّدْعِ بِالْحَقِّ ، وَفِي هَذَا النُّقْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ ﷻ جَلَاءً لِمَا جُبِلَ عَلَيْهِ التِّيمِيُّ ﷻ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ ﷻ : «وَكَانَ نَزَهُ النَّفْسِ عَنِ الْمَطَامِعِ ، لَا يَدْخُلُ عَلَى السَّلَاطِينِ ، وَلَا عَلَى الْمُتَصِلِينَ بِهِمْ ، قَدْ خَلَى دَارًا مِنْ مُلْكِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ، مَعَ خِفَةِ ذَاتِ يَدِهِ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ الرَّجُلُ الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا لَمْ يَرْتَفِعْ عِنْدَهُ ؛ وَيَكُونُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا سِوَاءَ» (٢) .

وَقَدْ ذَكَرَ مُتَرَجِّمُوهُ فِي قِصَّةِ تَغْسِيلِهِ كَرَامَةً مِنْ كَرَامَاتِهِ !! وَذَلِكَ أَنَّهُ جَذَبَ الْخِرْقَةَ مِنْ مُغْسِلِهِ لِيُغَطِّيَ بِهَا سَوَاتِهِ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ ﷻ : «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرِ الْحَافِظُ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) (٣٨٤/٢ - ٣٨٥) من قسم التحقيق .

(٢) تاريخ لإسلام للذهبي (١١/٦٢٥) ، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٣٦٠) .

الْحَسَنُ ابْنُ أَخِي إِسْمَاعِيلَ الْحَافِظِ ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ الْأَسْوَارِيُّ الَّذِي تَوَلَّى عَنْ عَمِّي - وَكَانَ ثِقَةً - أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْحَيَّ عَنْ سَوَائِهِ الْخِرْقَةَ لِأَجْلِ غَسْلِهِ ، قَالَ : فَجَنَدْنَا إِسْمَاعِيلَ بِيَدِهِ ، وَغَطَّيْ قَرْحَهُ ، فَقَالَ الْعَاسِلُ : أَحْيَاةٌ بَعْدَ مَوْتٍ ؟^(١) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا حَكَاهُ الذَّهَبِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : « كُنَّا مَعَ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ ، فَالْتَقَيْتُ إِلَى أَبِي مَسْعُودٍ الْحَافِظِ ، فَقَالَ : أَطَالَ اللَّهُ عُمْرَكَ ؛ فَإِنَّكَ تَعِيشُ طَوِيلًا وَلَا تَرَى مِثْلَكَ ، فَهَذَا مِنْ كَرَامَاتِهِ »^(٢) .

موسم الحج ١٤٢٠ هـ

(١) المستطعم لابن الجوزي (٩٠/١٠) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٤/٢٠) ، وتاريخ الإسلام له (٦٢٨/١١)

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٤/٢٠) ، وتذكرة الحفاظ (١٢٨٠/٤) .

البنى الرابع عشر آثاره ومؤلفاته

.....

كَانَ الْمُصَنِّفُ قَوَامُ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَكْثَرُوا مِنَ التَّصْنِيفِ ، فَقَدْ حَرَّصَ عَلَى صَرْفِ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِهِ فِي الْكِتَابَةِ وَالتَّأْلِيفِ ، فَخَلَفَ مَكْتَبَةً مُتَنَوِّعَةً فِي عُلُومِ نَافِعَةٍ ، تَشْهَدُ بِمُشَارَكَةِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَتَدُلُّ عَلَى إِسْعَةِ عِلْمِهِ ، وَشِسَاعَةِ ثِقَاتِهِ ، وَتُبْخِرُهُ فِي فَنُونِ شَتَّى ، فَوَرَّثَتْ جَمِيلَ الذِّكْرِ ، وَحُسْنَ الشَّأْنِ .

وَقَدْ تَلَقَّى الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ بِالرِّضَا وَاتِّبَولَ ، فَأَشَادُوا بِهَا ، وَأَفَادُوا مِنْ فَوَائِدِهَا ، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْهَا عُمْدَةً مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ .

وَلَمْ يَقْتَصِرْ رحمته الله عَلَى التَّأْلِيفِ بِالْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى زُبُرِ مُصَنَّفَاتِ بِالنَّارِسِيَّةِ لُغَةِ أَهْلِ بَلَدِهِ ، قَالَ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ رحمته الله : «صَنَّفَ كُتُبًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارِسِيَّةِ»^(١) .

وَقَالَ مَرَّةً : «كَانَ يَحْفَظُ مَعَ الْمَسَانِيدِ الْآثَارَ وَالْحِكَايَاتِ ، وَأَمَّا عِلْمُ التَّفْسِيرِ وَالْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ ؛ فَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كُتُبًا ، وَكَانَ يُجِيدُ النَّحْوَ ، وَصَنَّفَ كِتَابَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ»^(٢) .

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٢٧٩) .

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧) .

وَمَدَحُهُ الْخَلِيلُ الصَّفَدِيُّ رحمه الله وَأَثْنَى عَلَى تَوَالِيهِ؛ فَقَالَ: «صَاحِبُ
الْمُصَنَّفَاتِ الْحَسَنَةِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله: «صَاحِبُ التَّصَانِيفِ»^(٢).

وَقَالَ جَلَالُ الدِّينِ السُّبُوطِيُّ رحمه الله: «كَانَ يُعَلِّي عَلَى الْبَدِيعَةِ، وَصَنَّفَ فِي
التَّفْسِيرِ، وَفِي الْمَعَانِي وَالْإِعْرَابِ، وَطَبَّقَتِ الدُّنْيَا فَتَوَاهُ»^(٣).

وَقَدْ قُمْتُ بِتَتَبُعِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ فَبَلَغَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ كِتَابًا، وَلَمْ يُطْبَعْ
مِنْهَا إِلَّا حَذُّ الْآنَ إِلَّا الْقَلِيلُ.

وَلِذَلِكَ ارْتَأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ حَدِيثِي عَنْهَا فِي ثَلَاثَةِ مَطَالِبَ:

- الْأَوَّلُ: فِي كُتُبِهِ الْمَطْبُوعَةِ.

- وَالثَّانِي: فِي كُتُبِهِ الْمَخْطُوطَةِ أَوِ الْمَفْقُودَةِ.

- وَالثَّالِثُ: فِي الْكُتُبِ الَّتِي لَا تَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَيْهِ، وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ
ذَلِكَ كِتَابٌ وَاحِدٌ فَقَطْ.



(١) الوافي بالوفيات للصفدي (٢٠٨/٩).

(٢) دول الإسلام للذهبي (٥٥/٢).

(٣) طبقات الحفاظ للسبوطي (ص: ٤٦٤).

المطلب الأول كُتُبُه المَطْبُوعَةُ

١ - «الإيضاح في التفسير»: أربعة مجلدات^(١).

الكتاب مرقون على الآلة الكاتبة، وقد حقق بعضه في رسائل جامعية
- بكلية القرآن الكريم - قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على
النخل الآتي:

- رسالة دكتوراه: قدمها مسعد بن مساعد بن حسين الحسيني، وقد تناول
فيها الكتاب بالدراسة والتحقيق من أول الفاتحة إلى نهاية سورة المائدة، في
جرائر، بإشراف الدكتور الأستاذ محمد بن عمر حوية، وقد أجزت الرسالة
بمرتبة الشرف الأولى.

- رسالة ماجستير: قدمها الطالب راشد بن حمد بن حمود الصبحي، وقد
تناول فيها الكتاب من أول سورة الأنعام إلى نهاية سورة (يس) في جزء واحد،
بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بن عمر حوية، وقد أجزت هذه الرسالة بميزة
امتياز.

(١) نسه له: الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)، وفي سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠) ونذكرة
انحفاظ (١٢٨٠/٤)، وابن العماد في شذرات الذهب (١٠٦/٤)، والسيوطي في طبقات المفسرين
(٣٨)، والداودي في طبقات المفسرين (١١٤/١)، والبغداد في هدية العارفين (٢١١/١).

المصنفون في علوم



٢ - «التَّزْهِيْبُ وَالتَّرْغِيْبُ»^(١).

وَبِهِ اشْتَهَرَ الْإِمَامُ قَوَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ التِّيمِيُّ رحمته الله، وَقَدْ اعْتَنَى بِهِ مِنْ بَعْدِهِ الْحَافِظُ الرَّكِّيُّ الْمُنْذِرِيُّ (ب: ٦٥٦ هـ) رحمته الله، فَأُذِرَجَ فِي كِتَابِهِ «التَّزْهِيْبُ وَالتَّرْغِيْبُ» جُلٌّ مَادَّةٌ هَذَا الْكِتَابِ، يَقُولُ رحمته الله فِي خُطْبَةٍ كِتَابِهِ: «وَأَسْتَوْعَنْتُ حَمِيعَ مَا فِي كِتَابِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ قَلِيلٌ»^(٢).

وَقَدْ سَلَكَ فِيهِ التِّيمِيُّ رحمته الله مَسْكَاً بَدِيعاً، وَتَفَرَّدَ فِيهِ بِمَنْهَجٍ لَا يُعْرِفُ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، إِذْ رَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ^(٣).

وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَّتَيْنِ:

- * الْأُولَى: بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ السَّعِيدِ بَسْيُوسِي زَغَلُول، وَتَشْرِئَتْهُ مَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْحَدِيثَةِ بِبِشْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ سَفِيحَةٌ، بِهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّضْحِيفِ وَالتَّخْرِيفِ.
- * وَالثَّانِيَةُ: بِعِنَايَةِ: أَيَمَنْ بِنِ صَالِحِ بْنِ شُعْبَانَ، وَتَشْرِئَتْهُ دَارُ الْحَدِيثِ بِالْقَاهِرَةِ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْ سَابِقَتِهَا، بَيِّدَ أَنَّ فِيهَا سَقْطاً مِنْ آخِرِهَا.

(١) سَبَّحَ لَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (٦٢٧/١١) وَسَبَّحَ أَعْلَامُ النَّوَاءِ (٨٤/٢٠)، وَالسِّيُوهِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْمَفْسَرِينَ (٣٨)، وَالذَّوَادِي فِي طَبَقَاتِ الْمَعْسَرِينَ (١١٤/١)، وَابْنُ الْعِمَادِ فِي شُدْرَاتِ الذَّهَبِ (١٠٦/٤)، وَحَاجِي خَلْفَةِ فِي كَشَفِ الظُّلُومِ (٤٠٠/١) وَ(١٤٠٤/٢)، وَابْنُ الْبَعْدَادِيِّ فِي هَدْيَةِ الْعَرَفِينَ (٢١١/٢)، وَالزُّرْكَانِيُّ فِي الْأَعْلَامِ (٣٢٢/١ - ٣٢٣)، وَكِحَالَةُ فِي مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ (٢٩٣/٢).

(٢) التَّرْغِيْبُ وَالتَّرْهِيْبُ لِلْمُنْذِرِيِّ (٣٨/١).

(٣) يَنْظُرُ مَقْدَمَةُ الْمُحَقِّقِ أَيَمَنْ شُعْبَانَ لِلتَّرْغِيْبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِإِسْمَاعِيلِ التِّيمِيِّ (٤٨/١ - ٤٩).

قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ التِّيمِيُّ رحمته الله فِي مُقَدِّمَتِهِ: «لَمْ إِنَّكُمْ مَعَشَرَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ - أَكْثَرْتُمْ مَسْأَلَتَكُمْ إِنِّي أَنْ أَجْمَعَ لَكُمْ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى التَّرْغِيبِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْأَقْوَالِ الْحَسَنَةِ، وَالنِّيَّاتِ الْخَالِصَةِ، وَعَلَى التَّرْهِيْبِ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ، وَالْأَقْوَالِ الْقَبِيْحَةِ، وَالنِّيَّاتِ الْقَاسِدَةِ، وَيَتَضَمَّنُ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ الثَّوَابِ وَاعْتِقَابٍ... فَتَرَدَّدْتُ فِي ذَلِكَ زَمَانًا، لِيَنْقَرَّرَ لِي تَرْتِيبُ أَتَوَابِ الْكِتَابِ، ثُمَّ رَفَعَ الْاِخْتِيَارُ عَلَى أَنْ أَجْمَعَهُ عَلَى حُرُوفٍ: أ، ب، ت، ث... لِيَسْهَلَ عَلَى الطَّالِبِ الْاِهْتِدَاءُ إِلَيْهِ، وَأَقْدَمَ فِي كُلِّ بَابٍ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ التَّرْغِيبِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ التَّرْهِيْبِ، وَلَا أَرَأِي فِي الْحُرُوفِ أَزَائِدَةً هِيَ أَمْ مِنَ الْكَلِمَةِ»^(١).

وَقَدْ وَرَدَ فِي النُّسْخَةِ الْخَطِيَّةِ لِلْكِتَابِ الْمَحْضُوطَةِ بِمَكْتَبَةِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرِّهِي أَخْرِهَا. «... وَأَنْ يَنْعَهْدَ وَلَدِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِرَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَأَنْ يُنْزِلَهُ الدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ مِنْ جَنَّتِهِ، فَهُوَ كَانَ السَّبَبُ فِي جَمْعِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ رَغْبَتِي فِيهِ مَرَّةً نَعْدَ مَرَّةٍ»^(٢).

٣ - «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ وَشَرْحِ التَّوْحِيدِ وَمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ»^(٣).

وَهُوَ أَحَدُ الْمَوْسُوعَاتِ الْجَامِعَةِ فِي التَّأْصِيلِ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،

- (١) التَّوْحِيدُ وَالتَّرْهِيْبُ لِقَوَامِ لِسَنَةِ إِسْمَاعِيلِ التِّيمِيِّ (٥٥/١ - ٥٦).
- (٢) الْوَرَقَةُ الْأَخِيرَةُ مِنْ مَحْضُوطِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِقَوَامِ لِسَنَةِ التِّيمِيِّ رحمته الله الْمَحْضُوطَةُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرِّهِي بِرَقْمِ (٩٤٦ - ٦٥٣).
- (٣) نَسَبُ إِلَيْهِ: الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (٦٢٧/١١) وَفِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٨٣/٢٠) وَقَدْ سَمَّاهُ السُّنَّةَ، وَذَكَرَهُ أَنْصَارًا: حَاجِي خَلِيفَةٍ فِي كَشْفِ الظُّنُونِ (٦٣١/١)، وَابْغَدَادِي فِي هُدْيَةِ الْعَارِفِ (٢١١/٢)، وَنَقَلَ مِنْهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي كِتَابِهِ. اجْتِمَاعُ الْجُيُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى غَزْوِ اِمْعُطَّةِ قُرْبَانِ ثَلَاثِ صَفَحَاتٍ، وَالْكِتَابُ مِنْ مَوَارِدِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي فَتْحِ اِبْهَارِي (٣٤٤/١٣ - ٣٤٥).

أَتَى فِيهِ ﷺ عَلَى أَغْلَبِ مَبَاحِثِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ مُسْتَرْفَاهٌ، وَحَشَدَ لَهَا الْأَدِلَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَقَارِ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُرَضِيَّةِ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ، بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى مُنَاقَشَةِ طَوَائِفِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الرَّدِّيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْحَمَيمِيَّةِ، وَسَائِرِ الْفِرَقِ الْغَوِيَّةِ، فَقَدَّ بَاطِلَهُمْ، وَدَحَضَ تُبَّهَهُمْ، وَكَشَفَ عَوَارِثَهُمْ، فَبَيَّنَ فَسَادَ آرَائِهِمْ، وَكَسَادَ مَذَاهِبِهِمْ، وَحَاجَجَهُمْ بِالْأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ

وَقَدْ رَتَّبَ مَادَّةَ الْكِتَابِ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَابًا تَشْتَمِلُ عَلَى مِائَتَيْنِ وَثَمَانِينَ فُصْلًا. وَالْكِتَابُ طُبِعَ مُحَقَّقًا، حَقَّقَ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْهُ: د. مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعِ الْمَذْخَلِيِّ، وَقَدَّمَهُ بِنِيلِ شَهَادَةِ الدُّكْتُورَاهِ مِنْ جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ، وَحَقَّقَ الْجُزْءَ لثَانِي مِنْهُ: د. مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو رَحِيمٍ لِنِيلِ شَهَادَةِ الدُّكْتُورَاهِ مِنْ الْجَامِعَةِ نَفْسِهَا، وَنَسَرَ الْكِتَابُ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورَيْنِ مَعَا بِدَارِ الرَّايَةِ بِالرِّيَاضِ، بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ.

٤ - «دَلَالِلُ النُّبُوَّةِ»^(١).

صَمَّنَهُ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَدَّدَ شَيْئًا مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ، مِمَّا يَشْهَدُ بِصِدْقِ رِسَالَتِهِ، وَحَلَّاهُ بِذِكْرِ نُبْدٍ مُخْتَصَرَةٍ فِي قِصَّةِ مَبْعَثِهِ ﷺ، وَبَيَّانِ مَعَارِيزِهِ وَسَرَائِيَاهُ.

(١) نسب له: الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)، وفي سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠)، وفي تذكرة الحفاظ (١٢٨٠/٤)، والسيرطي في طبقات المفسرين ص (٣٨)، والداودي في طبقات المفسرين (١١٤/١)، وابن العماد في شذرات الذهب (١٠٦/٤)، والبخاري في هدية العارفين (٢١١/١).

وَالكِتَابُ جَامِعٌ فِي بَابِهِ، مَيَّزَ بِهِ ﷺ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْبُعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالَّتِي كَانَتْ فِي أَثْنَائِهَا، وَالَّتِي تَكُونُ بَعْدَ وَقَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ إِنَّهُ ثَنَّى بِذِكْرِ كَرَامَاتِ نَعُصِ الصَّحَابَةِ ﷺ، لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ وَمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ الدَّافِعَ لَهُ عَلَى تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ سُؤَالُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ زَمَانِهِ أَنْ يُحْلِيَ عَلَيْهِمْ مُخْتَصَرًا فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ وَمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ وَيَسْكُنُونَ إِلَيْهِ.

وَالْكِتَابُ طُبِعَ قَدِيمًا بِعِنَايَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَدَّادِ، لَكِنْ يَعُوزُهُ تَخْرِيجُ لِأَحَادِيثِهِ وَآثَارِهِ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ طَبِيعَةِ بِالسَّعُودِيَّةِ.

ثُمَّ قَدَّمَهُ الدُّكْتُورُ مُسَاعِدُ سُلَيْمَانُ الرَّاشِدُ لِرِسَالَةِ الْمَاجِسْتِيرِ بِإِجَامَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَّرَةِ، وَطُبِعَ فِيهَا بَعْدُ بِدَارِ الْعَاصِمَةِ بِالرِّيَاضِ - الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ - فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ عَامَ ١٤١٢ هـ، وَهِيَ طَبْعَةٌ جَيِّدَةٌ مُخَرَّجَةٌ لِأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ، وَسَمَّى تَخْرِيجَهُ: «نَبْلُ الْفَضَائِلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ كِتَابِ لَدَّلَائِلِ».

٥ - «سِيرُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» (١).

ذَكَرَ فِيهِ سِيرَةُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، ثُمَّ ثَنَّى بِعَرَضٍ تَرَاجِمَ لِبَعْضِ مَشَاهِيرِ

(١) نسب له ابن المصنوعي في تاريخ إربل، القسم الثاني ص (٢١٦)، والمنذري في «التكملة لوبيات النقلة» ص (١٨١)، وابن الفوطي في معجم الألقاب، الجزء الرابع (ص: ٧٦٨)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١) وفي سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠) وتذكرة الحفاظ (١٢٨٠/٤) ولبغداد في هدية العارفين (٢١١/٢)، والزركلي في الأعلام (٣٢٢/١ - ٣٢٣)، وبيروكلمان في تاريخ الأب العربي (٣٩/٦).

الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ حُفَظِ الْحَدِيثِ
الْوَرِيِّينَ ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ صَالِحِي أَصْبَهَانَ ، وَخَتَمَهُمْ بِتَرَاجِمِ ثَلَاثَةِ مِنْ الْعُلَمَاءِ: أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْدَه (ت: ٣٩٥ هـ) وَالْحَافِظُ أَبُو مَنْصُورٍ مَعْمَرُ بْنُ
أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيُّ (ت: ٤١٨ هـ) ، وَآخِرُهُمْ وَالِدُهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ
(ت: ٤٩١ هـ) رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ ، قَالَ ﷺ: «وَحِينَ ارْدْتُ أَنْ أُخْتِمَ الْكِتَابَ ،
تَأَمَّلْتُ فِي أَحْوَالِ الْقَوْمِ... فَخَتَمْتُ الْكِتَابَ بِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا ، فَلَمْ أَرْ بَعْدَ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنْ يُقَارِبُهُ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ ، وَلَا مِثْلَ أَبِي مَنْصُورٍ مَعْمَرٍ فِي الزُّهْدِ
وَقُوَّةِ الْحَاكِ ، وَلَا مِثْلَ وَالِدِي فِي الْوَرَعِ وَالْأَمَانَةِ ، فَخَتَمْتُ بَيْنَهُمْ ، وَخَتَمْتُ
الْكِتَابَ بِذِكْرِهِمْ»^(١).

وَقَدْ سَلَكَ ﷺ فِي عَرْضِ مَادِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْاِخْتِصَارَ ، فَحَذَفَ كَثِيرًا مِنْ
الْأَسَانِيدِ تَخْفِيفًا ، وَسَارَ فِيهِ عَلَى التَّرْتِيبِ الزَّمَنِيِّ ، كَمَا رَعَى التَّرْتِيبَ الْهَجَائِيَّ فِي
عَرْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِي التَّابِعِينَ فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ طَبَقَةً^(٢).
وَالْكِتَابُ حَقَّقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:

- فَقَدْ قَدَّمَهُ الطَّائِبُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيعِ لِرِسَالَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

- ثُمَّ طُبِعَ مَرَّةً ثَانِيَةً بِعِنَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ،
وَطَارِقِ بْنِ فَتْحِي السَّيِّدِ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ، بَيْرُوتَ ،

(١) سير السلف الصالحين (١/٥ - ٦).

(٢) من مقدمة د. كرم بن جلمي لكتاب سيرة السلف الصالحين: (١/١٨٢).

لُبْنَانُ عَامَ ١٤٢٥ هـ وَهِيَ نَشْرَةُ تِجَارِيَّةٌ سَقِيمَةٌ، عَامِرَةٌ بِالْأَخْطَاءِ الطَّبَاعِيَّةِ وَالتَّضَجِيقَاتِ الْعَجِيبَةِ.

- وَأُعِيدَ طَبْعُهُ مَرَّةً ثَالِثَةً بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ كَرَمِ بْنِ حِلْمِي بْنِ قَرْحَاتِ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ رِسَالَةٌ جَامِعِيَّةٌ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الرَّايَةِ بِالمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَامَ ١٤٢٠ هـ فِي أَرْبَعَةِ مَجَلَّدَاتٍ، وَهَذِهِ الطَّبْعَةُ أَجُودُ طَبْعَاتِ الْكِتَابِ.

٦ - «الخُلَفَاءُ»^(١).

هَذَا الْكِتَابُ مُلْحَقٌ بِكِتَابِ: «سِيرِ السُّلَفِ الصَّالِحِينَ» السَّابِقِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ رحمه الله فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «بَعْدَ قَرَأْنِي مِنْ كِتَابِ السَّيَرِ، افْتَرَحُوا عَلَيَّ أَنْ تُمْلِيَ كِتَابًا مُشْتَمِلًا عَلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَيَانِ نُشُوءِهِ، وَتَرْبِيَّتِهِ إِلَى حَالِ إِزْسَالِهِ وَبِعَثَّتِهِ، ثُمَّ بِذِكْرِ أَحْوَالِهِ فِي مَغَارِبِهِ، وَذِكْرِ سَرَائِهِ إِلَى وَقْتِ وَفَاتِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ رحمهم الله، وَمَا جَرَى مِنَ الْفُتُوحِ فِي أَيَّامِهِمْ، فَقَعَلْتُ ذَلِكَ».

وَالْكِتَابُ مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِ: الدُّكْتُورِ أَكْرَمِ حِلْمِي قَرْحَاتِ، بِمَطْبَعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةِ، سَنَةِ (١٩٩٩ م).

٧ - «المَبْعَثُ وَالْمَغَارِي»^(٢).

مَوْضُوعُ الْكِتَابِ ذِكْرُ سِيرَةِ أَفْضَلِ الْخَلْقِ ﷺ، وَقَدْ ضَمَّنَهُ فُصُولًا نَافِعَةً

(١) نسبه له: الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)

(٢) نسبه له: الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)، وفي سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠) وتذكرة الحفاظ

(١٢٨٠/٤)، والبعدادي في هدية العارفين (٢١١/٢)، والزركلي في الأعلام (٣٢٣/١).



تَشْمِلُ عَلَى خَبَرِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَشَأَتِهِ، وَبِعَثَّتِهِ، وَمَغَازِيهِ ﷺ.

يَقُولُ ﷺ فِي مُقَدِّمَتِهِ: «... ثُمَّ إِنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفَقَّهَهُمُ اللَّهُ لِبَطَاعَتِهِ، افْتَرَحُوا عَلَيَّ بَعْدَ فَرَاغِي مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ أَنْ أَفْلِيَّ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مُشْتَمِلًا عَلَى ذِكْرِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيَانِ نُسُوبِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ، إِلَى حَالِ إِرْسَالِهِ وَبِعَثَّتِهِ، ثُمَّ بِذِكْرِ أَحْوَالِهِ فِي مَغَازِيهِ، وَذِكْرِ سَرَائِيهِ إِلَى وَقْتِ وَفَاتِهِ...» (١).

وَقَدْ رَاعَى ﷺ الْاِخْتِصَارَ فِي عَرْضِ الْأَخْدَاتِ، وَلَمْ يُرَاعِ التَّرْتِيبَ الزَّمَنِيَّ فِي تَسْلُسُلِ وَقُوعِ الْأَخْدَاتِ، وَلَعَلَّ عُذْرَهُ فِي ذَلِكَ طَبِيعَةُ الْإِمْلَاءِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي النَّصِّ السَّابِقِ.

وَالْكِتَابُ غَنِيٌّ بِمَوَارِدِهِ، حَاصَّةً وَأَنَّهُ اعْتَمَدَ كُتُبًا لَا نَعْلَمُ عَنْهَا الْيَوْمَ مَنِينًا، فَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ حَفِظَ نُصُوصًا كَثِيرَةً مِمَّا قُدَّ مِنْ كُتُبِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، فَمِنْ تِلْكَ الْكُتُبِ: «دَلَالِيلُ السُّوَّةِ» لِلْإِمَامِ الْمُسْتَعْفِرِيِّ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت: ٤٣٢ هـ)، وَكِتَابُ «أَخْبَارِ الزَّمَانِ» وَ«الْكِتَابُ الْأَوْسَطُ» كِلَاهُمَا لِلْإِمَامِ الْمَشْعُودِيِّ (ت: ٣٤٦ هـ)، وَكِتَابُ «دَلَالِيلِ النُّبُوَّةِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ قُسَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت: ٢٧٦ هـ) وَغَيْرُهَا مِنَ الْكُتُبِ.

وَكِتَابُ «الْمُبْعَثِ وَالْمَغَازِي» قَدَّمَهُ الطَّلِبُ: مَنُصُورُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الصَّالِحِ لِرِسَالَةِ الْمَاجِسْتِيرِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، شُعْبَةُ السِّيَرَةِ وَالتَّارِيخِ، مِنْ بَدَايَةِ الْكِتَابِ إِلَى الْوَرَقَةِ (١٥٥/أ) بِإِشْرَافِ الدُّكْتُورِ أَكْرَمَ ضِيَاءِ الْعُمَرِيِّ سَنَةَ (١٤١٣ هـ).

(١) المبعث والمغازي لقوام السنة إسماعيل اسمي رحمه الله (١/ب).

وَقَدْ أُجِيزَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ بِتَقْدِيرِ: (جَيْدٌ جَدًّا)، وَتَكُونُ لَجَنَةِ الْمُتَافَسَةِ مِنَ
الدُّكْتُورِ سَعْدِي الْهَاشِمِيِّ، وَالدُّكْتُورِ عَاصِمِ الْقُرَيْشِيِّ عَضْوَيْنِ، وَالدُّكْتُورِ أَكْرَمِ
ضِيَاءِ الْحَمَرِيِّ مُشْرِفًا.

ثُمَّ طُبِعَ الْكِتَابُ مُؤَخَّرًا كَامِلًا بِتَحْقِيقِ الْأَخِ اللَّيْبِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةَ الرَّبَّاحِ
بِدَارِ ابْنِ حَزْمٍ فِي السُّعُودِيَّةِ بِالشَّيْخِ مَعَ دَارِ الْوَلِيدِ بِلَبِّيَّا فِي مُجَلَّدَيْنِ، سَنَةِ
(٢٠١٠م).

الطَّلَبُ الثَّانِي كُتُبُهُ الْمَخْطُوطَةُ أَوِ الْمَقْشُودَةُ

١ - «أَحَادِيثُ مُسْتَخْرَجَةٌ مِنْ مَسْمُوعَاتِ زَاهِرِ الشَّحَامِيِّ».

وَتُوجَدُ لَهُ نُسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ - مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ - بِسُورِيَا
(مَجَامِعُ: ٧٠)، وَعَنْهَا نُسْخَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ
الْمُنَوَّرَةِ.

٢ - إِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

نَسَبُهُ لَهُ: جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ - تَلْمِيزُ الْمُصَنِّفِ -
وَالذَّهَبِيُّ، وَالشُّيُوطِيُّ، وَالْدَّوُدِيُّ، وَحَاجِّي خَلِيفَةَ، وَصِدِّيقُ حَسَنُ خَانَ
الْقَنْزَجِيِّ (١).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧)، وطبقات الحفاظ: (٤٦٤)، وطبقات المفسرين (ص: ٣٨) =

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ بِهَذَا الْعُنْوَانِ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورَةِ فَايِزَةَ بِنْتِ عُمَرَ الْمُؤَيَّدِ،
رَسَبَتْهُ إِلَى الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ رحمته الله خَطَأً كَمَا سَيَأْنِي بَيَانُهُ فِي الْمَطْلَبِ الثَّلَاثِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ

٣ - «الْأَمَالِي فِي الْحَدِيثِ»، وَهِيَ تَرَهُو عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ مَجْلِسٍ.

نَسَبَهُ لَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ، وَالْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ،
وَإِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّوْدَانِيُّ^(١).

قَالَ تَلْمِيذُهُ السَّمْعَانِيُّ: «وَأَفْلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ بِجَمِيعِ أَصْبَهَانَ قَرِيباً مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ
مَجْلِسٍ»^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «أَفْلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ مَجْلِسٍ، وَكَانَ يُمْلِي
عَلَى الْجَدِيدَةِ»^(٣).

وَيُوجَدُ مَجْلِسٌ مِنَ أَمَالِي الْإِمَامِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِرَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي
طَاهِرٍ عَنْهُ ضَمَنَ مَجْمُوعٍ بِرَقْمٍ (٢٥٢) فِي مَكْتَبَةِ كُوبِرِلِي بِتُرْكِيَا.

وَمِنْهَا نُسخَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ - مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ - بِسُورِيَا بِرَقْمٍ: (مجامع:
٤١)، وَعَنْهَا نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

= كلاهما للسيوطي، وطبقات المفسرين للداودي (١١٥/١)، كشف الظنون لحاجي خليفة
(١٢٣/١)، وأبجد العلوم (ص: ٢٨٤).

(١) سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠)، وتاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)، شذرات الذهب (١٠٦/٤)، وطبقات
الحفاظ (ص: ٤٦٤)، هدية العارفين (١١٢/٢)، صلة السلف بموصول الخلف (ص: ٣٨٧).

(٢) الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٢٧٩/٤)، وطبقات المفسرين للداودي (١١٥/١).

وَبِمَكْتَبَةِ مَرْكَزِ الْمَلِكِ قَيْصَلِ الرِّيَاضِ بِرَقْمٍ: ١٩٦١ - ٣ - ف.

٤ - «التَّذْكِرَةُ» نَحْوُ ثَلَاثِينَ جُزْأً.

نَسَبُهُ لَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ، وَالزَّرْكَبِيُّ وَغَيْرُهُمْ^(١).

وَيُوجَدُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فُصُولٌ فِي إِحْدَى عَشْرَةَ وَرَقَةً، بِعُنْوَانٍ: «فُصُولٌ مُسْتَخْرَجَةٌ مِنْ كِتَابِ التَّذْكِرَةِ»، كُتِبَتْ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ بِمَكْتَبَةِ أَوْغْلُو بِتُرْكِيَا بِرَقْمٍ: (٨٤٧)، وَعَنْهَا صُورَةٌ بِمَعْهَدِ إِحْيَاءِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِمِصْرَ، قِسْمِ التَّصَوُّفِ وَالْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ (١٧٥/١).

٥ - «التَّفْسِيرُ بِاللِّسَانِ الْأَصْبَهَانِيِّ»، وَيُسَمَّى: «الْمَوْضُحُ فِي التَّفْسِيرِ»، يَتَعُ

فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ.

نَسَبُهُ لَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ، وَالْجَلَّالُ السُّيُوطِيُّ،

وَالدَّأودِيُّ، وَحَاجِي خَلِيفَةَ^(٢).

٦ - «تَفْسِيرُ كِتَابِ الشَّهَابِ بِاللِّسَانِ الْأَصْبَهَانِيِّ».

نَسَبُهُ لَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ^(٣).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٠٦/٤)، والأعلام للزركلي (٣٢٢/١ - ٣٢٣).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١)، وفي تذكرة الحفاظ له (١٢٨٠/٤) وفي العبر له أيضا (٤٤٧/٢)، وفي سير أعلام لبلاء (٨٤/٢٠)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٠٦/٤)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٤٦٤)، وفي طبقات المفسرين له (ص: ٣٨)، وطبقات المفسرين للدأودي (١١٤/١)، كشف الطون لحاجي خليفة (١٩٠٤/٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٨/١١).

٧ - «الجامع في التفسير» ثلاثون مجلداً.

نُسِبَ لَهُ: الذَّهَبِيُّ، وَالسُّيُوطِيُّ، وَالذَّوْدِيُّ، وَحَاجِّي خَلِيفَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بَاشَا
الْبَغْدَادِيُّ، وَكَحَالَةُ^(١).

وَقَدْ سَبَقَ عِنْدَ ذِكْرِ كِتَابِهِ «الإيضاح في التفسير» وَصَفُ هَذَا الْكِتَابِ، وَبَيَانُ
أَنَّهُ كِتَابٌ مُطَوَّلٌ، انْتَقَى مِنْهُ كِتَابَ التَّوْضِيحِ الَّذِي سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ فِي كُتُبِهِ
الْمَطْبُوعَةِ.

٨ - «الحِكَايَاتُ».

شَهِدَ الْعُلَمَاءُ لِلْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ بِطُولِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْحِكَايَاتِ، وَالْمَعْرِفَةِ
بِهَا كَمَا سَبَقَ التَّقْلُّ عَنْ تَلْمِيذِهِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ رحمته الله: «كَانَ يَحْفَظُ مَعَ الْمَسَانِيدِ
الْآثَارَ وَالْحِكَايَاتِ»^(٢).

نُسِبَ لَهُ: الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ^(٣).

٩ - «كِتَابُ السُّنَّةِ»، فِي مَجْلَدٍ.

ذَكَرَ الدُّكْتُورُ كَرَمُ بْنُ حِلْمِي مُحَقِّقُ كِتَابِ «سِيرُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» لِغِرَامِ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧)، وفي تذكرة الحفاظ (٤/١٢٨٠)، وفي العبر (٢/٤٤٧)،
وفي سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٤)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص: ٣٨)، وطبقات المفسرين
للداردي (١/١١٤)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (٢/٤٤٢، ٥٧١)، وهدية العارفين للبغدادى
(٢/٢١١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٢٩٣).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢).

(٣) في تاريخ الإسلام (١١/٦٢٧).

السُّنَّةُ النَّبِيَّةُ أَنَّهُ هُوَ كِتَابُ «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ» الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُتَرْجِمِينَ لِلْإِمَامِ الدِّينِ ذَكَرُوا لَهُ «كُتَابَ السُّنَّةِ» لَمْ يَذْكُرُوا فِي مَوْلَانِهِ كُتَابَ «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ»... ثُمَّ قَالَ: «فَكِلَا الْأَسْمَاءِ عُنَوَانِ لِكِتَابٍ وَاحِدٍ»^(١).

وَجَنَحَ إِلَى هَذَا الْاِخْتِيَارِ أَيْضاً مُحَقِّقُ كِتَابِ الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ^(٢).
قُلْتُ. يُشِيرُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْإِمَامَ الدَّهْبِيَّ رحمته - وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْأَسْتِقْوَاءِ الثَّمِّ - ذَكَرَ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ الْكِتَابَيْنِ مَعاً، وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: «وَكِتَابُ «السُّنَّةِ» مُحَدَّدٌ... وَكِتَابُ صَغِيرٌ فِي السُّنَّةِ»^(٣).

وَالْأَوَّلُ هُوَ كِتَابُ: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ»، وَالثَّانِي كَمَا يَظْهَرُ مِنْ وَصْفِ الدَّهْبِيِّ لَهُ كِتَابٌ صَغِيرٌ فِي السُّنَّةِ.

نَسَبَهُ لَهُ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ، وَالْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ، وَالْداوُدِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ تَائِسًا^(٤).

١٠ - «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» - رُئِيسِي: «التَّخْرِيرُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

هَذَا الْكِتَابُ وَمِثْلُهُ كِتَابَتَانِ: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» كِلَاهُمَا فِي الْأَصْلِ لِابْنِ

(١) مقدمة تحقيق سير السلف الصالحين لقوام السنة الأصبهاني (١١٤/١ - ١١٥)

(٢) مقدمة تحقيق الحجة في بيان المحبة (٥٨/١).

(٣) تاريخ الإسلام للدَّهْبِيِّ (١١/٦٢٧).

(٤) نسبه له: الدَّهْبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (١١/٦٢٧)، وَفِي سِيرِ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ (٢٠/٨٤) وَفِي ذِكْرِ

الْحِفَاطِ (٤/١٢٨٠)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْمَفْسِّرِينَ (٣٨)، وَالدَّوُدِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْمَفْسِّرِينَ

(١/١١٥)، وَابْنُ الْبَغْدَادِيِّ فِي هَدْيَةِ الْعَارِفِينَ (٥/٢١١).

قَوَامِ السُّنَّةِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَضْلِ، ابْتَدَأَ
بِيهمَا، فَاخْتَرَمَتْهُ لَمَنِئِيَّةٌ قَبْلَ إِنْتَامِيهِمَا، فَأَتَمَّهُمَا الْمُصَنِّفُ (رحمتهما الله تعالى) ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ (رحمتهما الله تعالى) أَنَّ الْإِمَامَ إِسْمَاعِيلَ كَانَ يُمْلِي صَحِيحَ مُسْلِمٍ عِنْدَ قَبْرِ
وَلَدِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَتْمِ الْكِتَابِ عَمِلَ مَادِبَةً وَخَلَاوَةً كَثِيرَةً، وَحُمِلَتْ
إِلَى الْمَقْبَرَةِ ^(٢).

وَمِنْ أَوَائِلِ مَنْ نَسَبَهُ لَهُ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الصَّدِيقِيُّ (رحمتهما الله تعالى) فِي كِتَابِهِ
«الْمَجْمُوعُ الْمُغِيثُ» ^(٣).

وَهَذَا الشَّرْحُ مِنْ مَوَارِدِ الْإِمَامِ شَرْفِ السَّيْنِ النَّوَوِيِّ (ت: ٦٧٦ هـ) (رحمتهما الله تعالى) فِي
شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ فَقَدْ أَفَادَ مِنْهُ كَثِيرًا، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ ^(٤)، وَتَاجَ
الَّذِينَ الْفَاكِهَائِي فِي «رِيَاضِ الْأَفْهَامِ» ^(٥)، وَالطَّيْبِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَاةِ» ^(٦)،

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧)، وسير أعلام النبلاء له (٢٠/٨٣)، وطبقات الشافعية
لابن قاضي شعبة (١/٣١٢)، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي (٤/١٠٦)، وكشف الطنون
لحاجي خليفة (١/٥٥٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٢٩٣) والرسالة المستطرفة للكتاني
(ص: ٥٨).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧).

(٣) المجموع المغِيث في غريب القرآن والحديث (١/٥٨).

(٤) ينظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لنووي (١/١٤٥-١٤٦ و ١٥٥ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٨١
و ١٨٧ و ٢٠٨ و ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٣١) (٢/٢ و ٧٨ و ١٦٨ و ٢١٨) (٣/٥ و ٣٣ و ٧٠ و ١٠١)
(١٤/٩٩ و ١٢٤).

(٥) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (٢/١١٥).

(٦) ينظر شرح مشكاة المصابيح (٢/٤٢٧ و ٤٤٦)، (٥/١٤٨٤)، (١١/٣٤٠٣)...

وولي الدين العرافي في «تكملة طرح التثريب»^(١)، والعلامة ابن الحلقن في «التوضيح شرح الجامع الصحيح»^(٢)، وتلميذيهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» وفي «انتقاض الاعتراض»^(٣)، وجلال الدين السيوطي في شرحه على صحيح مسلم^(٤)، والإمام القسطلاني في «إرشاد الساري»^(٥).

وسنة له أيضا ابن المحب المقدسي في كتابه صفات رب العالمين فقال: «قوله: (لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ) قيل: خاص في ملائكة الوحي، فأما الملك الحافظان الموكلان بابن آدم فإنهما يَدْخُلَانِ مَعَهُ كُلَّ مَوْضِعٍ، حكاه إسماعيل التيمي في شرح مسلم»^(٦).

وغايها ما يقول النووي رحمه الله عند نقله منه: «قال صاحب التحرير»، لأنه والله أعلم لا يميز من أين أكمل الأب قوام السنة شرح ما ابتدأه منه.

وتوجد قطعة فيها الجزء الثاني من هذا الكتاب بطاهريّة دمشق - مكتبة الأسد الآن برقم: (١٢٤٤)، فيه (١٦٢) ورقة.

- (١) طرح التثريب في شرح التثريب (١٨٨/٤)، و(٥٥/٧).
- (٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٧٩/٢)، و(٢٠٩/٣ و ٢١٢)، و(٣٠٨/٢٢)، و(٥٦١/٢٩).
- (٣) ينظر فتح الساري في مواضع منها: (١٣٠/١) و(٢٠٧/٧) و(٢٨١/١٠) و(٣٣٩/١١) و(٤٣٥ و ٤٧٠) و(٢٧٨/١٢)، وفي انتقاض الاعتراض في لرد على العيني (١٠٥/١ و ١٠٦).
- (٤) ينظر: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (٤/١ و ١٩ و ٤١ و ٥١ و ١٥٨ و ١٦١ و ١٧٢ و ٢٦٥) (١١/٢) (١٥٦/٥ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٤١) و(١٥٠/٦).
- (٥) ينظر مثلا: إرشاد الساري (٢٥٢/٨)، و(٣٠٦/١٠).
- (٦) صعدت رب العالمين، لابن المحب المقدسي (٣٤٣/١).

ثُمَّ حَقَّقَهُ أَحِيرًا الْأُسْتَاذُ إِبْرَاهِيمُ آيَتِ بَاخَةَ، وَسَتَشْرُهُ مُؤَسَّسَةُ أَسْفَارٍ لِنَشْرِ
نَفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ بِدَوْنَةِ الْكُتُوبِ بِالمُوازاةِ مَعَ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى.

وَقَدَّمَتِ الطَّالِبَةُ عَائِشَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَامِعِ مِنْ دَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ
الْعَرَبِيَّةِ رِسَالَةً مَاجِسْتِيرَ مِنْ كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ وَالدرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الشَّارِقَةِ
فِي بَيِّنِ مَتَهَجِ الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ فِي هَذَا الشَّرْحِ سَنَةَ ٢٠١٤م، وَلَا أَذْرِي هَلْ نُوقِشَتْ
رِسَالَتُهَا أَمْ لَا؟

نَسَبُهُ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: النَّوَوِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَالْإِسْنَوِيُّ، وَابْنُ حَخْرٍ،
وَالْقُسْطَلَانِيُّ، وَالسُّيُوطِيُّ، وَالْأَوْدِيُّ، وَابْنُ لِعِمَادٍ الْحَنْبَلِيُّ، وَالبَغْدَادِيُّ،
وَحَاجِي خَلِيفَةُ^(١).

١١ - «العوالي المتوافقات».

وَتُوجَدُ مِنْهُ نُسخَةٌ بِالمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ - مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ - بِسُورِيَا رَقْم ٣٨٤١ -
مَجْمُوع ١٠٥، وَهِيَ نَاقِصَةٌ مِنْ آخِرِهَا، وَعَنْهَا صُورَةٌ بِمَرْكَزِ الْفَيْصَلِ لِلْبَحْثِ
وَالدرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِرَقْم: (٦٦٦٥٧).

(١) ينظر: شرح النووي (١/١٤٥ - ١٤٦)، تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٧)، وفي سير أعلام
البلاء (٢٠/٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٩)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/٣٦٠)،
وطبقات الحفاظ (٤٦٤) للسيوطي، وفي طبقات المفسرين (ص: ٣٨)، طبقات المفسرين
لساودي (١/١١٤)، شذرات الذهب لاس العمامي (٤/١٠٦)، كشف الظنون لحاجي خليفة
(١/٥٥٧)، هدية العارفين للبغداد (١/٢١١).

١٢ - «الفوائد».

خَرَجَهَا لِأَبِي أَحْمَدَ حَمْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْتَه الْمُعَبَّرِ الْأَصْبَهَانِيِّ.
قَالَ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيِّ: «خَرَجَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ
الطَّلْحِيِّ فَوَائِدٌ»^(١).

١٣ - «الفوائد» لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هَالَةَ الرناني
المُقَرَّرِ.

قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «وَخَرَجَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ الْفَوَائِدُ فِي عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ، وَأَشَارَ إِلَيَّ
حَتَّى قَرَأْتُهَا عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِهِ بِجَامِعِ أَصْبَهَانَ، وَسَمِعَهَا أَصْحَابُهُ»^(٢).
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «وَقَدْ خَرَجَ الْحَافِظُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَشْرَةِ
أَجْزَاءٍ لَهُ»^(٣).

وَمِمَّنْ نَسَبَهُ لَهُ: الذَّهَبِيُّ، وَالسُّيُوطِيُّ، وَالذَّوْدِيُّ، وَغَيْرُهُمْ^(٤).

١٤ - «المُعْتَمَدُ فِي التَّفْسِيرِ» عَشْرُ مُجَلَّدَاتٍ

وَتُوجَدُ قِطْعَةٌ مِنْهُ فِي مَكْتَبَةِ كُوبِرِلِيِّ بِإِسْتَامْبُول - بتركيا برقم: (٢١٣)

(١) ينظر. تكملة الإكمال (٢١٩/٢)، ونوضح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٩٤/٣).

(٢) الأنساب للسمعاني (٩٤/٣).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٣/١١).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٢٣/١١)، والسير له (٨٤/٢٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص:

٤٦٤)، وطبقات المعسرين له (ص: ٣٨)، وطبقات المفسرين للداودي (١١٤/١).

نَسَبَهُ لَهُ: الذَّهَبِيُّ، وَالْإِسْتَوِيُّ، وَالشُّوَيْطِيُّ، وَالِدَّائِدِيُّ، وَابْنُ الْعِمَادِ
الْحَبْلِيُّ، وَحَاجِي خَلِيفَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيِّ^(١).

١٥ - «المَوْضُحُ فِي التَّفْسِيرِ» ثَلَاثُ مَجَلَّدَاتٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ
بِاللِّسَانِ الْأَضْبَهَائِيِّ.

١٦ - «المُسَلَّسَاتُ» فِي ثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ.

وَأَوَّلُهَا الْمُسَلَّسُ بِقِصَصِ الْأَظَاغِيرِ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

وَتُوجَدُ مِنْهَا نُسخَةٌ فِي مَرَكَزِ الْمَلِكِ قَيْصَلٍ بِالرِّيَّاضِ بِرَقْمِ: (١١٧١ - ٤ -
ف)، وَعَنْهَا نُسخَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ: (١٠/٦٤٤) وَصُورَةٌ لَهَا
بِمَكْتَبَةِ الْمَخْطُوطَاتِ بِالْكُوَيْتِ رَقْمِ: (٥٥) عَنِ الْأَصْلِ الْمَحْفُوظِ بِالْمَكْتَبَةِ
الظَاهِرِيَّةِ بِدِمَشْقَ (٣٧٧١/٣٤).

نَسَبَهُ لَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَالرُّودَانِيُّ، وَالْكَتَّانِيُّ^(٢).

١٧ - «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ
مُفَصَّلًا.

(١) تاريخ الإسلام (٦٢٧/١١)، وفي تذكرة الحفاظ (١٢/٤)، وسير أعلام النبلاء (٨٤/٢٠)
وطبقات الشافعية للإسنوي (٣٦٠/١)، وطبقات المفسرين للسوطي (٣٨)، وطبقات المفسرين
للدائدي (١١٤/١)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠٦/٤)، كشف الظنون لحاجي خليفة
(٤٤٢/١) هدية العارفين للبغدادي (٢١١/٢).

(٢) نسبه له: الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (ص ١٦١)، والروداني في «صلة الخلف
بموصول السلف» (ص: ٢٨٧)، والكتاني في «فهرس المهارس والأنياب» (٦٥٧/٢).

الطلب الثالث كُتِبَ لَا تَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَيْهِ

~ (١٠) (١١) (١٢) ~

نِسْبَةُ الْكُتُبِ إِلَى غَيْرِ مُؤَلِّفِهَا خَطَأٌ حَسِيمٌ، يَشْجُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ
وَالْمُخْرِفِ، وَالْإِنْتِحَالِ وَالتَّرْوِيرِ فِي الْأَخْتِيَارَاتِ وَالْمَوَاقِفِ، وَفِي هَذَا تَشْوِيهُ
لِمَعَالِمِ الْعِلْمِ وَرُسُومِهِ، وَضِيَاعٌ وَخِيفٌ لِحُقُوقِ الْعُلَمَاءِ.
وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى كِتَابٍ وَاحِدٍ فَقَطْ نُسِبَ خَطَأً لِلْإِمَامِ قَوَامِ السَّنَةِ التِّيمِيٍّ عَلَيْهِ
وَهُوَ كِتَابُ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ».

فَقَدْ قَامَتِ الدُّكْتُورَةُ فَائِزَةُ الْمُؤَيَّدُ بِتَحْقِيقِ كِتَابٍ بِعُنْوَانِ «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ» وَنُسِبَتْ لِلْإِمَامِ قَوَامِ السَّنَةِ التِّيمِيٍّ، وَذَلِكَ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى النُّسخَةِ الرَّجِيئَةِ
لِلْكِتَابِ الْمُخْفُوضَةِ بِمَكْتَبَةِ نَشْطَرِ بِيْتِي - دَبْلِن - بِأَيْرْلَانْدَا، رَقْمُ (٣٦٧٢)، وَعَنْهُ
مُصَوَّرَةٌ بِمَكْتَبَةِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ تَحْتَ الرَّقْمِ ثَلَاثِينَ. وَنُشِرَ
سَنَةَ ١٤١٥ هـ.

وَلَا تَصِحُّ نِسْبَةُ هَذَا الْكِتَابِ لَهُ ﷺ كَمَا حَقَّقَهُ كُلُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ
عَبْدِ الْهَادِي حَمِيْتُو الْأَسْفِي فِي مَقَالٍ مَاتِعٍ، نُشِرَ فِي مَجَلَّةِ الْحِكْمَةِ^(١). بِعُنْوَانِ:
«نَظَرَاتٌ فِي كِتَابِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ»، خَلَصَ فِيهِ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ نِسْبِهِ إِلَى قَوَامِ
السَّنَةِ التِّيمِيٍّ، وَأَنَّ مُؤَلِّفَهُ هُوَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَضَالِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ غَالِبِ الْمَجَاشِعِيِّ

(١) مجلة الحكمة: العدد (١٦) جمادى الثانية عام ١٤١٩ هـ

الْمَيَّزَانِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٧٩ هـ)، وَقَدْ نَصَرَ هَذَا الْقَوْلَ بِأَدِلَّةٍ كَافِيَةٍ شَافِيَةٍ كَمَا تَرَاهُ فِي مَوْطِنِهِ.

وَأَبْطَلَ نِسْبَةَ الْكِتَابِ إِلَى قَوَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيَّ أَيْضاً الدُّكْتُورُ يُونُسُ بْنُ خَلْفِ الْعِيسَاوِيِّ فِي كِتَابِهِ: «عِلْمُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، تَأْصِيلٌ وَبَيَانٌ»^(١).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ إِلَى الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيَّ ﷺ أُمُورٌ مِنْهَا:

❖ أَسَانِيدُهُ الَّتِي ذَكَرَهَا مُؤَلِّفُهُ فِيهِ، فَقَدْ أَسَدَ فِي (ص: ٧٤) عَنْ الْإِمَامِ مَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيِّ (ت: ٤٣٧ هـ) ﷺ، أَيُّ: قَبْلَ وَلَادَةِ التَّيْمِيِّ بِخَوَالِي عِشْرِينَ سَنَةً! فَكَيْفَ يَكُونُ شَيْخاً لَهُ؟! وَأَسَدَ فِي (ص: ٧٥) عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَوْفِيِّ (ت: ٤٣٠ هـ) ﷺ، أَيُّ: قَبْلَ وَلَادَةِ التَّيْمِيِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً!!

❖ إِنَّ فِي إِسْنَادِ الْمُؤَلَّفِ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَالِبٍ، وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي الْكِتَابِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ.

وَعَالِبٌ هَذَا لَيْسَ جَدًّا لِلْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ قَطْعاً، فَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرٍ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ عِنْدَ تَرْجُمَتِهِ.

❖ وَزِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ فَمُؤَلَّفُ كِتَابِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ يُؤَوَّلُ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةُ

(١) علم إعراب القرآن، تأصيل وبيان للدكتور يوسف العيساوي: (ص: ١٤١).

فِي كِتَابِ اللَّهِ، كَالِاسْتِوَاءِ وَنَحْوِهَا عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ: «وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَقَعُ الْمِثْلُ؟»

قِيلَ: فِي أُمُورِ الدِّينِ كَالِاسْتِوَاءِ، وَفِي الشَّيْءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ^(١) يَحْتَمِلُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَكُونَ كَالِاسْتِوَاءِ الْجَالِسِ عَلَى سُرِيرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالِاسْتِيلَاءِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: ابْنَ الرُّجْزِ
قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ ❦ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقٍ
وَأَمِيسَاءُ الْجَالِسِ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ ﷻ ^(٢).

وَهَذَا الْكَلَامُ بِطَوِيلِهِ مُخَالِفٌ لِمَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ ﷺ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ عَقِيدَتِهِ.

وَأُحِيلَ كُلُّ بَاحِثٍ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عَلَى الْمَقَالِ الْمَنَاعِ لِشَيْخِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْهَادِي أَحْمَدُ حَفِظَهُ اللَّهُ، فَفِيهِ شِفَاءٌ لِلْعَلِيلِ وَإِزْوَاءٌ لِلْعَلِيلِ كَمَا يُقَالُ.

وَالَّذِي أَوْقَعَ الْبَاحِثَةَ فِي هَذَا الْخَطِ أَنْ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْحَافِظِ قِيَامِ السُّنَّةِ التَّيَمِّيِّ كِتَابًا بِهَذَا الْعُتْوَانِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ كُتُبِهِ الْمَخْطُوطَةِ أَوْ الْمَفْقُودَةِ.



(١) سورة الأعراف، الآية (٥٤).

(٢) إعراب القرآن - المنسوب للتيمي - (ص: ٧٢).

الْبَيْتُ الْخَامِسُ عَشَرَ

وَفَاتُهُ ﷺ

بَعْدَ حَيَاةٍ قَضَاهَا الْإِمَامُ قِيَامُ السَّنَةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ فِي الْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ،
وَعَمَرَ أَيَّامَهَا بِالتَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ وَافَاهُ الْأَحْلُ فِي مَسْقِطِ رَأْسِهِ أَضْبَهَانَ يَوْمَ عِيدِ
الْأَضْحَى سَنَةَ ٥٣٥ هـ، لِيَبْقَى ﷺ حَيًّا بَيْنَ أَظْهَرِنَا بِمَا تَرَكَهُ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ عِلْمِيَّةٍ
فَذَّةٍ.

وَهَذَا الْقَوْلُ فِي تَحْدِيدِ تَارِيخِ وَفَاتِهِ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ جُمْهُورُ مُتَرَجِمِيهِ^(١)، وَهُوَ
قَوْلُ ثَلَاثَةٍ مِنْ تَلَامِيذِهِ كَأَبِي سَعْدٍ السَّمْعَانِيِّ، وَأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَذَكَرَ السُّيُوطِيُّ ﷺ فِي كِتَابِهِ «نُعْتَةُ الرُّوْعَاءِ» أَنَّهُ تُوْفِيَ سَنَةَ ٥٣٦ هـ^(٢)،
لَكِنَّهُ تَقَاضَى فِي ذَلِكَ، فَرَجَّحَ قَوْلَ الْجُمْهُورِ فِي كِتَابَتِهِ: «طَبَقَاتُ الْحُقَاطِ»^(٣)،

(١) الأنساب للسمعاني (١٢٠/٢)، والمتنظم لابن الجوزي (٩٠/١٠)، والتقييد لابن نقطة
(٢٥٢/١)، والتدوين في أخبار قروين للرافعي (٣٠٣/٢)، والكامل في التاريخ لابن الأثير
(٨٠/١١)، وتاريخ إربل للإربلي، القسم الثاني (ص: ٢١٦)، ومعجم الألقاب لابن القزويني
الجزء الرابع (ص: ٧٦٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٨١/٢٠)، ودول الإسلام له (٥٥/٢)،
وتذكرة الحفاظ له أيضا (١٢٧٨/٤)، والعبر له أيضا (٤٤٧/٢)، والوافي بالوفيات للصفي
(٢١١/٩)، ومرآة الجنان لليافعي (٢٦٣/٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٢٦٧/٥)،
والبداية والنهاية لابن كثير (٣٢٦/١٦)، وطبقات المفسرين للداودي (١١٣/١)، وشذرات
الذهب لابن العماد (١٠٦/٤).

(٢) بعية الروعاة للسيوطي (٤٥٥/١).

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: (٤٦٤).

و«طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ»^(١).

وَقِيلَ فِي تَارِيخٍ وَقَاتِهِ قَوْلُ ثَالِثٍ ضَعِيفٍ، ذَكَرَهُ كَارِلُ بَرُوكْلَمَانُ، وَالَّذِي حَدَّثَهُ فِي سَنَةِ ٥٣٨ هـ^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدًا لِذَلِكَ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الرَّاجِحَ فِي تَحْدِيدِ وَقَاتِهِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ قَوْلُ تَلَامِيذِهِ وَهُمْ أَعْرَفُ بِهِ وَأَخْصُ - ثُمَّ إِنَّهُمْ ضَبَطُوهُ بِالْيَوْمِ وَالشَّهْرِ، وَهَذَا مُشْعِرٌ بِضَبْطِ هَذَا الْيَوْمِ.

فَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ التَّيْمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَعَلَ مَا خَلَقَهُ لَنَا مِنْ كُنُوزٍ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَجَزَلَ اللَّهُ الْأَجَرَ وَالْمَثُوبَةَ لِابْنِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا ابْتَدَأَ بِهِ مِنْ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.



(١) طبقات المفسرين له أيضا (٢٨)

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٩/٦).

البَابُ الثَّانِي دِرَاسَةُ الْكِتَابِ

الفصل الأول: إثبات اسم الكتاب ونسبه، وقيمه العلمية، ووصف النسخة
المُعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ، وَتَحْتَهُ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

* الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الْكِتَابِ.

* الْمَبْحَثُ الثَّانِي: إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ.

* الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَزِيلَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةُ وَنَقْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ.

الفصل الثاني: بَيَانُ مَنْهَجِ قَوَامِ السُّئَةِ التَّيْمِيَّةِ، وَمَوَارِدِهِ فِي كِتَابِهِ، مَعَ
ذِكْرِ النَّقْدِ الْمَوْجَّهِ إِلَيْهِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ، وَتَحْتَهُ ثَلَاثَةُ
مَبَاحِثَ:

* الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ.

* الْمَبْحَثُ الثَّانِي: النَّقْدُ الْمَوْجَّهُ إِلَيْهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ.

* الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوَارِدُ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِهِ.

الفصل الثالث: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها،
ومنهج التحقيق، وتخته ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

* المبحث الثاني: منهج التحقيق.

* المبحث الثالث: نماذج من صور المخطوط.

الفصل الأول

إثبات اسم الكتاب ونسبته، وقيمته العلمية

وبه ثلاثة مباحث:

✽ المبحث الأول: إثبات اسم الكتاب.

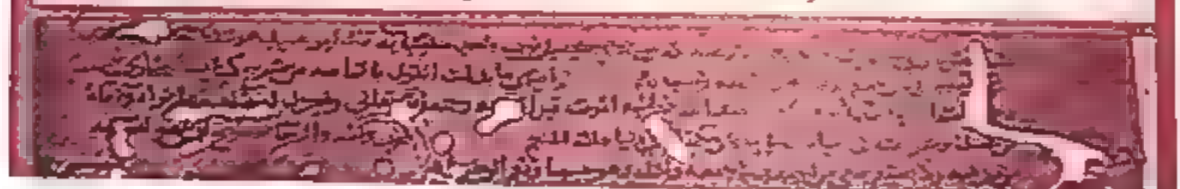
✽ المبحث الثاني: إثبات نسبه إلى مؤلفه.

✽ المبحث الثالث: موضوع الكتاب، وقيمته عند العلماء.

البحث الأول إثبات اسم الكتاب

لَقَدْ وَاجِبْتَنِي أَثْنَاءَ تَحْقِيقِي هَذَا الْكِتَابِ وَالِاسْتِغَالِ عَلَيْهِ مُعْضِلَةَ الْبَحْثِ عَنْ
اسْمِهِ وَعُنْوَانِهِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي عُنْوَانِهِ،
وَلَمْ نَجِدِ الْمُصَنِّفَ رحمته الله يُصَرِّحُ بِاسْمِ كِتَابِهِ فِي مُقَدِّمَتِهِ كَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَةٌ كَثِيرٌ
مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، وَالَّذِينَ يَذْكُرُونَ فِي مُقَدِّمَاتِ كُتُبِهِمْ عِبَارَاتٍ صَرِيحَةً فِي بَيَانِ اسْمِ
الْكِتَابِ، إِلَّا أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى عِنَارَةٍ فِي آخِرِ الْمَخْطُوطِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ
رحمته الله فِيهَا الْإِشْرَارَةُ إِلَى عُنْوَانِ الْكِتَابِ، قَالَ رحمته الله: «انْتَهَى مَا نَدَّأْتُ الْقَوْلَ بِإِتْمَامِهِ مِنْ
شَرْحِ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله، وَالَّذِي ابْتَدَأَهُ وَلَدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله» (١).

تَصَرُّحُ قَهَّامِ الشُّنَّةِ بِإِحْصَالِ شَرْحِ الْبُخَارِيِّ

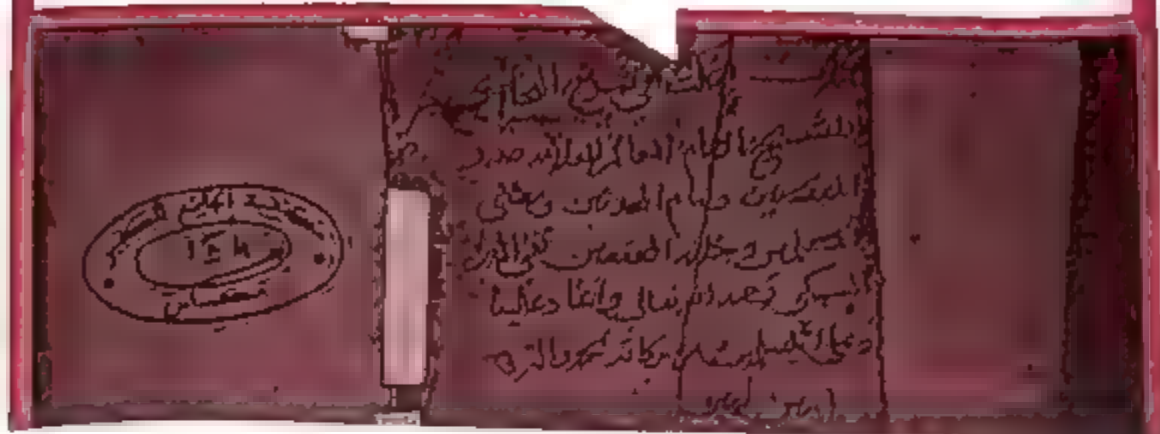


فَسَمَّاهُ رحمته الله: شَرْحُ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله.

وَالْعُنْوَانُ الْمَوْجُودُ عَلَى لَصَفْحَةِ الْأَوَّلَى بِالْمَخْطُوطِ هُوَ: «السَّكْتُ فِي شَرْحِ
الْبُخَارِيِّ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِهَذَا الْعُنْوَانِ أَيْضًا الشَّيْبِيُّ رحمته الله فِي: «الْفَجْرِ السَّاطِعِ» كَمَا
سَيَأْتِي فِي الْمَبْحَثِ الْمُوَالِي.

(١) (ص: ١٣٧٢) من قسم التحقيق.

عنوان المخطوط كما جاء على الصفحة الأولى
كتاب النسخ في شرح البخاري للسيد الإمام العلامة صدر المدرسين، وإمام
المحدثين، ومفتي المذاهب، وثامنه المحققين، تقي الدين السيوطي رحمه الله
تعالى، وأعاد علينا وعلى المسلمين من برئانه بصحة والده، أمين أمين.



وَسَبَّهُ لَهُ أَيْضاً: عَبْدُ الْحَيِّ بْنُ عَبْدِ الْكَبِيرِ الْكَتَّانِيُّ رحمته الله فِي فِهْرِسِ الْقَهَّارِسِ
وَالْأَنْبَاتِ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِلْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ رحمته الله، وَعَدَّهُ بَعْضاً مِنْ تَوَالِيْفِهِ:
«... وَالنَّكَتُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي مُجَلَّدٍ، وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِمَكْتَبَةِ مَكْنَسَةٍ»^(١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ اعْتَمَدَا فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ عَلَى لَوْحَةِ الْعُنْوَانِ
لِلْمَخْطُوطِ الْمَحْفُوطِ فِي خِزَانَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِمَكْنَسَ، لَكِنَّ هَذِهِ اللَّوْحَةَ كُنَتْ
بِحَظٍّ مَشْرِقِيٍّ مُغَايِرٍ لِلْحَظِّ الَّذِي كَتَبَ بِهِ النَّاسِخُ الْمَخْطُوطَ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَطٌّ مُتَأَخِّرٌ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَنْ زَمَنِ النَّاسِخِ.

كَمَا أَنَّ هَذِهِ اللَّوْحَةَ خَضَعَتْ لِلتَّرْمِيمِ مِمَّا لَحِقَ بِهَا مِنْ الْخُرُومِ بِفِعْلِ عَوَامِلِ
الزَّمَنِ، وَالرُّطُوبَةِ، وَالْأَرْضَةِ.

(١) فهرس القهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشايخ والمسجلات لعبد الحي الكتاني رحمته الله
(١٠٣٣/٢).

وَيُظْهِرُ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَنْبَطَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مِنْ خِلَالِ قِرَائَتِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، لِأَنَّ هَذَا الْعُنْوَانَ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ يَمُنُّ تَرْجَمَ لِلْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمته الله.

وَمِمَّا يُقَوِّي هَذَا الْأَمْرَ أَنَّ النَّاسِخَ وَهَمَ فِي اسْمِ صَاحِبِ هَذَا الْكِتَابِ، فَقَدْ تَصَحَّفَ عَلَيْهِ اسْمُ التَّيْمِيِّ إِلَى السُّبُكِيِّ!!
وَالْعُنْوَانُ الَّذِي أُبْتُهِ - شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ - هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُتَرْجِمُهُ، مِنْهُمْ:

- جَمَالُ الدِّينِ الْإِسْوَئِيُّ (ت: ٧٧٢ هـ) رحمته الله، فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» (٣٦٠/١).

- الْحَافِظُ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ (ت: ٧٧٤ هـ) رحمته الله، فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ» (٥٩٢/٢).

- ابْنُ قَاضِي شُهَبَةَ (ت: ٨٥١ هـ) رحمته الله، فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» (٣٠٢/١).

- جَلَالُ الدِّينِ الشُّبُوطِيُّ (ت: ٩١١ هـ) رحمته الله، فِي كِتَابَتِهِ: «طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ» (ص: ٣٧)، وَفِي «حَاشِيَتِهِ» عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ (٥٨/١) بِقَوْلِهِ: «وَقَالَ التَّيْمِيُّ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ».

- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدَّأُودِيُّ (ت: ٩٤٥ هـ) رحمته الله، فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ» (١١٤/١).

- حَاجِي خَلِيفَة (ت: ١٠٦٨ هـ) ، في: «كُتُبُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الكُتُبِ وَالْفُتُونِ» (١/٥٥٤)، وَقَالَ فِي الْكِتَابِ نَفْسِهِ (١/٥٤١) «وَأَعْتَنَى مُحَمَّدُ التَّيْمِيُّ بِشَرْحِ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْخَطَّابِيُّ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَوْهَامِهِ».

- ابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ (ت: ١٠٨٩ هـ) ، فِي كِتَابِهِ: «شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» (١٠٦/٤).

- الْأَذَنِي وَي (رَضِيَ) - مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ - فِي كِتَابِهِ: «طَبَقَاتُ الْمُقْسِرِينَ» (١/١٦٨).

- صَدِيقُ حَسَنُ خَانَ الْقِنُوجِيُّ (ت: ١٣٠٧ هـ) ، فِي: «الْحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصَّحَاحِ السَّنَةِ» (ص: ٣٢٢)، وَذَكَرَ الْعِبَارَةَ السَّابِقَةَ نَفْسَهَا الَّتِي ذَكَرَهَا حَاجِي خَلِيفَة.

- إِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ (ت: ١٣٣٩ هـ) ، فِي كِتَابِهِ: «هَدِيَّةُ الْعَرَفِينَ: أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَثَارُ الْمُصَنِّفِينَ» (١/٢١١).

- عُمَرُ رِصَا كَحَالَة (رَضِيَ) ، فِي كِتَابِهِ: «مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ» (٢/٢٩٢).

* تَرْجِيحُ:

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَالْعِلْمُ لِلَّهِ - أَنَّ عُنْوَانَهُ هُوَ شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: الْعِبَارَةُ الَّتِي نَقَلْنَاهَا عَنِ الْإِمَامِ قَوَامِ السَّنَةِ (رَضِيَ) فِي آخِرِ كِتَابِهِ، وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي تَسْمِيَةِ كِتَابِهِ.



ثَانِيهَا: الْعُتْوَانُ الْمُثَبَّتُ عَلَى طَهْرٍ لَزَحَةٍ الْمَخْطُوطِ: (النُّكْتُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، كُتِبَ بِخَطِّ غَيْرِ الْخَطِّ الَّذِي كُتِبَ بِهِ النَّاسِخُ الْكِتَابِ، وَهُوَ خَطُّ جَدِيدٍ مُقَارَنَةً بِخَطِّ النَّاسِخِ، وَقَدْ قَدِّمْتُ أَنْ هَذِهِ الْوَرَقَةُ رُمِّمَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَيْهَا.

ثَالِثُهَا: أَمَّا تَقْيِيدُ التَّخْيِيسِ الْمُثَبَّتُ عَلَى يَمِينِ الْوَرَقَةِ الْأُولَى، وَفِيهِ أَيْضًا عُتْوَانُ: (النُّكْتُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ جِدًّا عَنْ زَمَنِ نَسْخِ الْمَخْطُوطِ، كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي وَصْفِ الْمَخْطُوطِ.

وَرَابِعُهَا: مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ تَوَارِدِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ نَقَلْتُ عَنْهُمْ عَلَى تَسْمِيَةِ (شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، زَهْوُلَاءَ مَشَارِقَةٍ، وَمِنْهُمْ لَشَفِيعِيُّونَ الَّذِينَ عُنُوا بِمُؤَلَّفَاتِ أَعْلَامِ الشَّافِعِيَّةِ؛ فَقَوْلُهُمْ فِي هَذَا مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَعَارِبَةِ الَّذِينَ سَمَوْهُ (النُّكْتُ)، وَهُمْ مُتَأَخِّرُونَ زَمَانًا عَنِ الْإِمَامِ التِّيمِيِّ رحمته الله، ثُمَّ تَتَابَعُوا عَلَى هَذِهِ لَتَسْمِيَةِ بِأَخْذِهَا الْآلِاحُ عَنْ السَّابِقِ تَقْلِيدًا وَاتِّبَاعًا.

وَلَعَلَّ مَنْ سَمَاهُ: (النُّكْتُ) إِنَّمَا وَصَفَ الْكِتَابَ، إِذْ غَلَبَ عَلَى مُؤَلِّفِهِ اسْتِنبَاطُ النُّكْتِ الْعَزِيزَةِ، وَاسْتِخْرَاجُ الْفَوَائِدِ الْمَلِيحَةِ بِاخْتِصَارٍ.

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا ذَكَرُوا هَذَا الْكِتَابَ، وَنَسَبُوهُ لِلْإِمَامِ التِّيمِيِّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَبِ رحمته الله، وَدَلِيلُ لِكَوْنِهِ شَرْحَ أَغْلَبِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يُسَمَّ ابْنُهُ حَتَّى الْكِتَابُ الثَّانِي مِنْ كُتُبِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ رحمته الله.



البنى الثاني إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

تُعبرُ مسألة إثبات نسبة الكُتب إلى مؤلفيها أضعف مهمة قد تواجه المُحقِّقَ والمُستغنى على كُتب التراث الإسلامي، وأهمُّها أيضاً على سبيل الإِطلاق.

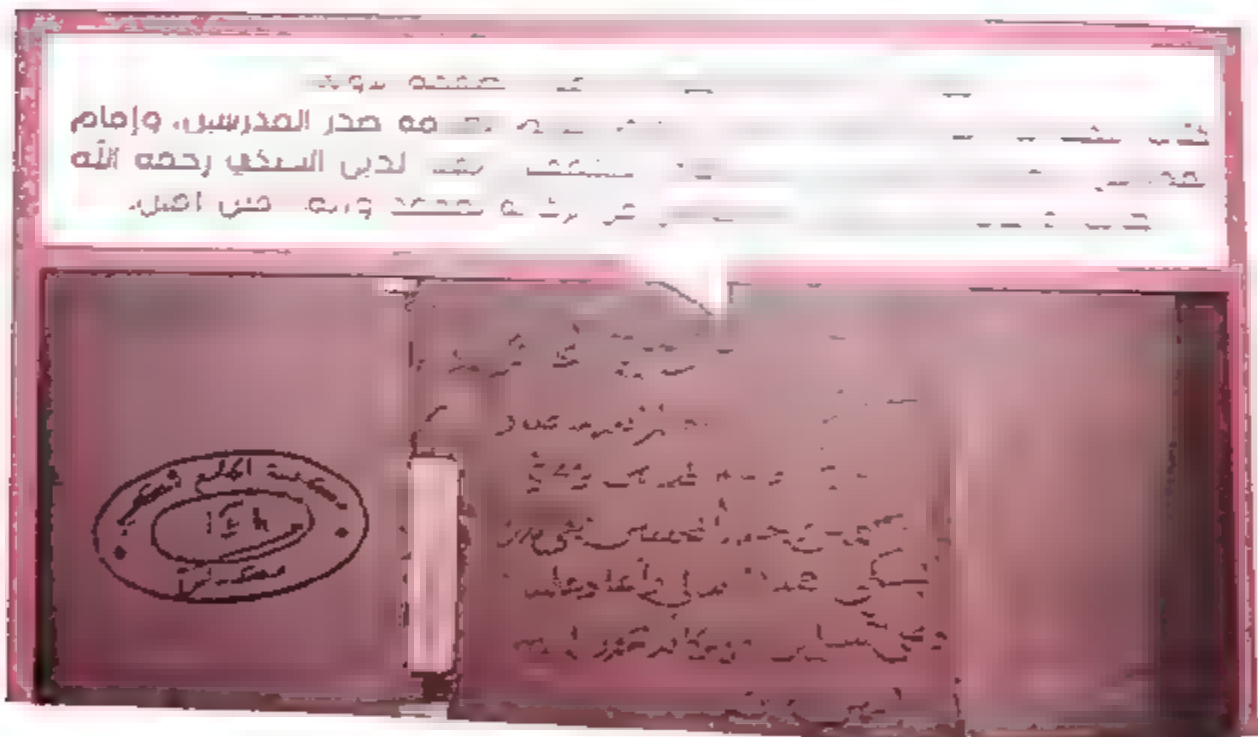
فكم من الكُتب المطبوعة قد نُسبت سهواً أو غلطاً إلى غير مؤلفيها^(١)!! وفي هذا ما فيه من ضياع الحقيقة العلميَّة، وتزويج كثير من التَّهم وتلفيقها زوراً على علماء هم منها برّاء، وتزوير في التاريخ والواقع، وما أكثر ما نُسب لأئمَّة السُّنة من المقالات المَكذوبة، والاختيارات المُختلقة المصنوعة بسبب الخطأ في نسبة كثير من الكُتب إليهم، وغالباً ما يكون ذلك بفعل خُصومهم من أهل البدعة^(٢).

وقد استنزف هذا المَبْحَثُ مِنِّي جهداً كبيراً، وسَتَقَدَّ مِنِّي وقتاً كثيراً، ذلك أَنَّهُ وَرَدَ في أعلى لَوْحَةٍ عُنْوَانِ المَخْطُوطِ المَحْفُوظَةِ بِخِزَانَةِ الجَامِعِ الكَبِيرِ بِمَكْنَسِ العِبَارَةِ الآيَةِ: «النُّكْتُ فِي شَرْحِ البُخَارِيِّ، لِلشَّيْخِ الإِمَامِ [.....] تَقِيَّ الدِّينِ».

- (١) ومن ذلك ما أشرتُ إليه في الفصل السَّابِقِ مِنْ تَعْرِيفِ نِسْبَةِ كِتَابِ «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» للإمام أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالِ المَجَاشَعِيِّ القَيْرَوَانِيِّ (ت: ٤٧٩ هـ) لمصنِّف أبي الفاسم التَّيْمِيِّ!!
- (٢) بنظر في ذلك: كتاب: التزوير والانتحال في المخطوطات العربيَّة للدكتور عابد بن سليمان المشوخي.

عنوان الكتاب المنسب في أعلى الصفحة الأولى للمخطوط

لَهُ فِي وَسْطِ النُّوْحَةِ نَفْسُهُ نُتِنَتْ عِدَارَةُ أُخْرَى بِخَطِّ مُغَايِرٍ لِلْخَطِّ الْأَوَّلِ،
وَمُغَايِرٍ لِلْخَطِّ ثَلَاثِي كُنْتُ بِهِ تَمَيُّزًا فَخْطُوطُ خَاءٍ فَيَقَا: الْيَتَامُ الْيَتَامُ فِي مَرْجَحِ
تَحَرُّرِي، بِشَيْخٍ بِمَرْجَحِ، نَعْلُهُ عِلَاقَةُ، صَدْرُ الْمُدْرَسِينَ، وَرِجَالُ الْمُحَدِّثِينَ،
وَمُغَايِرُ الْخَطِّينِ، رَحْمَةُ الْمُحَقِّقِينَ، ثَقْبِي أَيْدِي السُّبُكِيِّ بِخَاءٍ تَعَالَى، وَأَعَادَ عَلَيْنَا
وَأَعْنَى خُتْمِيْنِ مِنْ بَرَكَةِ مُخْتَصِرٍ فِيهِ، آمِينَ آمِينَ



وَفَوْقَ هَذَا الْعُتْوَانِ تُوجَدُ عِبَارَةٌ: ثَلَاثَةُ دَنَائِيرَ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ ذِكْرِهَا فِي
هَذَا الْمُؤْتَوْنِ.

(١) نظرة: لوحة العتوان في أول المخطوط.

عبارة للامانة دنانير. فوق عنوان المخطوط.

وهذه النسخة متعارضة من المخطوط، وأمازات الترميم عليها بادية، والخط الذي كتبت به أخذت من خط الناصب للمخطوط.

وإذا كان هذا الكلام لو خذناه كقياً لإعادة التفكير في هذا الموضوع فربما قتل لافسار عليه ذلك أنه لا يعرف للإمام نقي الدين الشنكي هذا شرح على صحيح البخاري. ولم يذكر أحد من مترجميه في مؤلفاته شرحاً له على صحيح البخاري. حتى أنه عند الرهاب تاج الدين - وهو أعرف الناس بأبيه - لم يذكره في عملي على صحيح البخاري لما ترجم له ترجمته مطولة في كتاب «طفت الشريعة».

ومن أراد في صعوبة الأمر، أن نلّة من المحققين المغاربة، وعلى رأسه الشيخ العلامة عند الحّيّ نر عند الكبير الكتاني رحمته الله - قد نسب لكتاب أبي الشنكي رحمته الله. فقال في «فهرس الفهارس والأبواب» عند ذكره للإمام نقي الدين الشنكي، وعنده نغصاً من توالييفه: «... والنكت على صحيح البخاري في مجلد، وقفت عليه بمكتبة مكناسة»^(١).

وقد سبغ إلى ذلك الشيخ محمد الفضيل بن القاطمي، المشهور بالشيبي (ت: ١٣١٨ هـ) رحمته الله في مواطن كثيرة من شرحه على صحيح البخاري لمسمى

(١) فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمنشحات والمسجلات (١٠٣٣/٢).

«الْفَجْرُ السَّاطِعُ عَلَى الصَّحِيحِ الْجَامِعِ»^(١)، فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعاً، لِكَيْ يَنْسُبَهُ إِلَى الشُّبْكِيِّ!

وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْفَقِيهُ الْجَلِيلُ شَيْخُ الْوَرَّاقَةِ فِي الْمَغْرِبِ الْأَفْصَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَتُونِيِّ (ت: ١٤٢٠ هـ) رحمه الله فِي كِتَابِهِ: «قَبَسٌ مِنْ عَطَاءِ الْمَخْطُوطِ الْمَغْرِبِيِّ»^(٢)، وَعَمِدَتْهُ فِي هَذَا كَمَا ذَكَرْتُ هُوَ الشَّرِيفُ الشَّيْهِيُّ.

وَمِمَّنْ قَلَدَهُمْ عَلَى هَذَا الْأُسْتَاذِ عَبْدُ السَّلَامِ الْبَرَّاقُ فِي فَهْرَسِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمَحْفُوظَةِ فِي خِزَانَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِمَكْنَسَ^(٣).

وَمِنْ بَابِ الْأَمَانَةِ؛ فَإِنَّ الْأُسْتَاذَ الْبَرَّاقَ - حَفِظَ اللَّهُ مُهَجَّتَهُ - تَرَاجَعَ عَنْ هَذَا، فَكَتَبَ بِخَطِّ يَدِهِ وَرَقَةً أَلَصَقَهَا عَلَى لَوْحَةٍ عُنْوَانِ الْمَخْطُوطِ، قَالَ فِيهَا: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلْعَلَّامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّنِيمِيِّ الْأَصْهَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، ت: ٤٥٧ هـ»^(٤)، انْظُرْ: شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٤ ص: ١٠٥ و ١٠٦.

(١) ينظر ما سيأتي في المبحث الموالي عند الكلام عن قيمة الكتاب ومنزله العلمية.

(٢) قبس من عطاء المخطوط المغربي (٩٢٢/٢)، (رقم: ١٠٨)

(٣) (ص: ١٠٨ - ١٠٩).

(٤) كذا بخطه! والصواب أن التَّنِيمِيَّ رحمه الله تُوْفِيَ سَنَةُ ٥٣٥ هـ، كَمَا تَقَدَّمَ.

تراجع الأستاذ عبد السلام البراف عن نسبة الكتاب إلى الشبكي، وتصريحه بسببه إلى الإمام قوام السنة القيمي.

ثُمَّ إِنِّي وَقَفْتُ فِيمَا بَعْدُ عَلَى مَقَالٍ مَنُشُورٍ فِي «مَجَلَّةِ دَعْوَةِ الْحَقِّ الْمَغْرِبِيَّةِ»، الْعَدَدُ ٣٠٠، السَّنَةُ ١٤/٣٤ الصَّفَحَاتُ: (٢٨ - ٣٣) لِلْأُسْتَاذِ قَاسِمٍ عَزِيزِ الْوَزَانِيِّ، نَحَدَّثَ فِيهِ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَأَصْلِهِ الْمَحْفُوطِ بِخَزَانَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِمَكْنَسَ بِعُتُونٍ: «مِنْ نَوَادِرِ الْمَحْطُوطَاتِ بِخَزَانَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِمَكْنَسَ: كِتَابُ التَّكْنِ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ».

وَكُنْتُ أَقْلُ أَنْ يُغْفِرَنِي هَذَا الْمَقَالُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْبَحْثِ فِي تَحْقِيقِ صِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ، بَيْنَ أَنِّي مَا وَجَدْتُ فِيهِ بُغْيَتِي، وَلَمْ يَقْدَمْ الْأُسْتَاذُ أَيَّ دَلَائِلَ تُثَبِّتُ أَنَّ الْكِتَابَ مِنْ تَأْلِيفِ تَقِيِّ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ رحمته الله حَيْثُ يَقُولُ: «لَمْ أَعْثُرْ عَلَى ذِكْرِهِ فِي تَرَاجِمِهِ الَّتِي أَمَكَّنَنِي الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا، رُبَّمَا تَعَدَّرَ ذَلِكَ لِكثَرَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَلَكِنْ كُلُّ الْقَرَّائِنِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كِتَابُهُ؛ مِنْ ذَلِكَ: عَزَارَةُ عِلْمِهِ وَعُمُقُ إِطْلَاعِهِ، وَتَوْسُّعُهُ فِي الْفُنُونِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ، وَسُلُوكُهُ طَرِيقَ الْجِتْهَادِ الَّتِي أَبْتَنَّا نَتْفًا مِنْهَا، وَمِثْلُهُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي بَرَزَ فِي الْكِتَابِ»^(١).

أَقُولُ: وَهَذَا الْكَلَامُ الْعَامُّ بِطَوْلِهِ، لَا يُسَمِّنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ! وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى مِثْلِهِ فِي إِثْبَاتِ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى الْإِمَامِ الشُّبْكِيِّ رحمته الله، وَيُمَكِّنُ أَنْ

(١) مجلة دعوة الحق العدد ٣٠٠ (ص: ٣٠).



يُقَالُ هَذَا فِي الْمَنَاتِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ يُمكنُ أَنْ يُوصَفُوا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ
الَّتِي حَلَّى بِهَا الْأُسْتَاذُ الْإِمَامَ تَقِيَّ الدِّينِ الشُّبَكِيُّ، فَمَا أَكْثَرَ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهِمْ الَّذِينَ
تَفَقَّهُُوا بِالْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِمَّنْ اشتهَرُوا بِإِتْرَاعَةٍ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالتَّقَدُّمِ فِي
الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ!!

وَالْقَرَأَتُ كُلُّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَأْلِيفِ اتَّقِيَّ الشُّبَكِيِّ، عَكْسَ مَا ادَّعَاهُ
الْأُسْتَاذُ الْمَذْكُورُ، وَيُجِبُنِي ذَلِكَ أُمُورٌ أَجْمِلُهَا فِيمَا يَلِي:

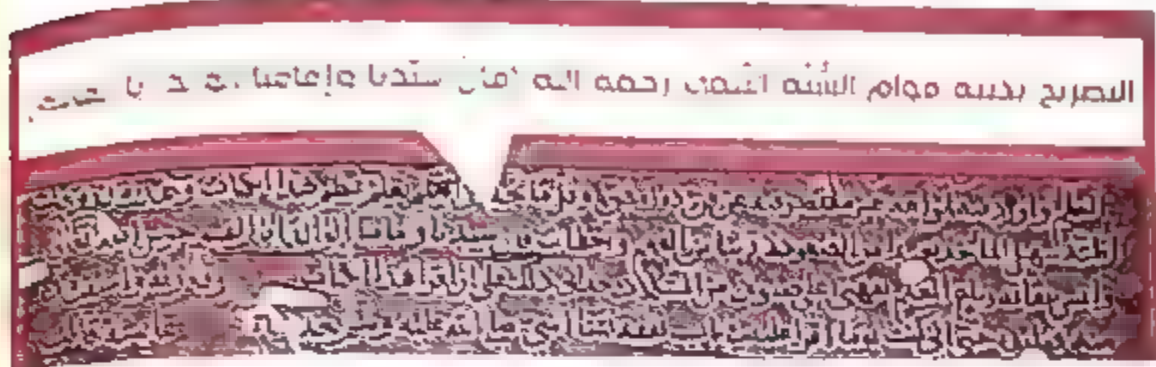
- الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّضِ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَرْجِمِينَ
لِلشُّبَكِيِّ ﷺ لِذِكْرِ هَذَا الْكِتَابِ، حَتَّى ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ
الْكُثْرَى، إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنْ يُغْفَلَ عِنْدَ تَعْدَادِ مُؤَلِّفَاتِ أَبِيهِ عَمَلًا لَهُ عَلَى الْجَامِعِ
الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ، وَهُوَ أَعْرَفُ النَّاسِ بِهِ.

- الْأَمْرُ الثَّانِي: اسْتَوْفَقْتَنِي خِلَالَ قِرَاءَتِي الْأَوَّلِيَّةِ فِي الْمَخْطُوطِ عِبَارَاتٌ،
يَعْدُرُ مَعَهَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ تَأْلِيفِ تَقِيَّ الدِّينِ الشُّبَكِيِّ ﷺ، وَهِيَ:

أَوَّلُهَا: فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ، وَفِيهَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «فَإِنْ سَبَدْنَا وَإِمَامَنَا الْوَالِدَ
أَبَا الْقَاسِمِ حَرَسَ اللَّهُ تَعَالَى وَآسَرَ بِبَقَائِهِ رِبَاعَ الْعِلْمِ نَبَّهَنِي عَلَى صُنُوفٍ مِنْ
الْمُسْكِلَاتِ، حَدَّثَنِي ذَلِكَ عَلَى أَنْ أَقْرَأَ هَذَا الْكِتَابَ [.....] وَقَارِنَهُ، وَأَسْتَفِيدَ
مِنْهُ فَوَائِدَهُ، حَتَّى إِنِّي كُنْتُ يَوْمًا أَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي بَابٍ: تَفَقُّهُ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ،
[حَدِيثٌ] عَائِشَةَ قَالَتْ: (تُرْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا فِي بَيْتِي شَيْءٌ بَأْكُلُهُ دُرُ كَيْدٍ إِلَّا
شَطْرَ شَعِيرٍ فِي رَفٍّ لِي) الْحَدِيثُ... فَتَجَاوَزَ لَهُ مِنِّي^(١) بِأَنَّهُ كَالضَّوَاهِرِ، فَقَالَ لِي

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ.

حَفِظَهُ اللَّهُ: مَا مَعْنَى: (فَكَلِمَتُهُ فَنِي)؟ فَذَكَرْتُ لَهُ مَا يَنْتَظِرُهُ ظَاهِرُ الْمَنْظَرِ. قَالَ:
الَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: (كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ)؟^(١)



وَنَائِبَهَا: صَرَحَ فِيهَا بِالنَّشْلِ عَنْ وَالِدِهِ، أَيْ أَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِأَمْرِهِ، يَقُولُ ﷺ:
«وَذَكَرَ إِمَامُنَا الْوَالِدُ^(٢) فِي هَذِهِ الْمَنْظَرَةِ وَجْهًا آخَرَ اسْتَحْسَنَهُ، قَالَ: مُعْتَدًا: تَسْعَى فِي
طَلَبِ عَاجِرٍ تُعِيشُهُ، كَمَا أَنَّ غَيْرَهُ يَسْعَى فِي طَلَبِ مَالٍ يُعْجِرُهُ»^(٣).

وَنَائِلُهَا: جَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِيهَا صَرِيحَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْتِثْنَاءٌ وَتَكْمِيلٌ
لِشَرْحِ شَرْعٍ فِيهِ الْإِبْنُ، فَاتَّعَدَّ الْأَبُ، قَالَ، «بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ».

وَمِنْ بَابِ: خَوْفِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبِصَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ: وَإِلَيْهِ انْتَهَى مَا
تَوَلَّاهُ^(٤) وَلَدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَنَوَّرَ قَبْرَهُ مِنْ شَرْحِ الْكِتَابِ، وَمِنْ هَاهُنَا تَوَلَّيْتُ

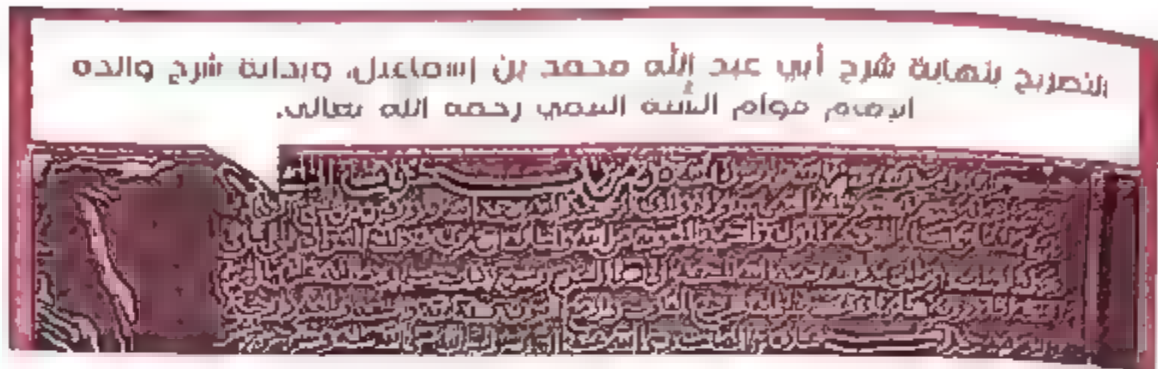
(١) ينظر (٢/٨ - ٩) من قسم التحقيق.

(٢) في المخطوط: (الولد)، وهو خطأ، فهذه البقعة من شرح الابن مُحَمَّد بن أَبِي الْقَاسِمِ كَمَا تَبَيَّنَ
في قسم الدراسة.

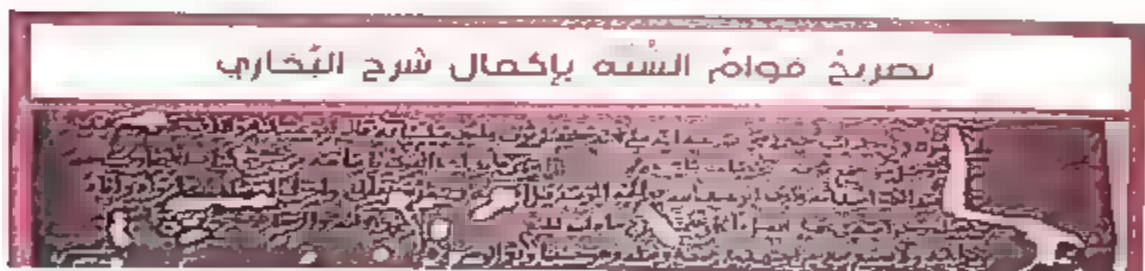
(٣) ينظر (٢/٣٧) من قسم التحقيق.

(٤) العبارة في المخطوط (مودلولة)، وَأَظْهَرُهَا تَصَحُّتٌ مِنْ تَوَلَّاهُ: (مَا تَوَلَّاهُ)، فَقَدْ جَاءَ بِعُضَاهَا: (وَمِنْ
هَاهُنَا تَوَلَّيْتُ أَنْ شَرَحَهُ)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أَنَا مُرَحِّهُ، فَأَقُولُ وَأَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ مِنَ اللَّهِ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُجَرِّيَ فِي ذَلِكَ الصَّوَابَ عَلَى كِتَابِي، وَأَنْ يُجْزَلَ الثَّوَابَ لِأَبِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، لِسَبْقِهِ إِلَى هَذَا الشَّرْحِ وَنَزْجِ مُسْلِمٍ^(١).



وَرَأَيْتُهَا فِي آخِرِ الْمَخْصُوطِ، وَفِيهِ: «نَتَهَى مَا بَدَأْتُ الْقَوْلَ بِاتِّمَامِهِ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ ﷺ، وَالَّذِي ابْتَدَأَهُ وَلَدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَعَاجَلَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ انْتِهَائِهِ ﷺ، وَأَجْزَلَ لَهُ الثَّوَابُ»^(٢).



وَلِي مَعَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَقَفَاتٌ:
الأولى: إِنَّ مُؤَلِّفَ هَذَا الشَّرْحِ إِنَّمَا أَتَمَّ وَأَكْمَلَ شَرْحًا كَانَ قَدْ شَرَعَ فِيهِ ابْنُهُ وَلَمْ يُكْمِلْهُ.

(١) ينظر: (١١٣/٢) من قسم التحقيق

(٢) ينظر: (٤٢٠/٥) من قسم التحقيق.

وَالثَّانِيَةُ: إِنَّ كُتِبَ هَذَا الْاِبْنِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ.
وَالثَّلَاثَةُ: إِنَّ كُتِبَ الْأَبُ الشَّارِحُ: أَبُو الْقَاسِمِ.

وَلَا شَيْءَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِمَامِ السُّبُكِيِّ رحمته الله إِذْ كُتِبَتْ: أَبُو
الْحَسَنِ، وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ أَتْنَانِهِ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ!! وَلَمْ تَذْكُرْ كُتِبَ التَّرَاخُمُ أَنْ
أَخَذَ مِنْ أَبْنَائِهِ شَرْعَ فِي شَرْحِ أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ!!

وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْأُسْتَاذَ عَبْدَ السَّلَامِ الْبِرَاقَ كَتَبَ مَا نَصَّهُ: «لَا يُسْتَبَعَدُ أَنْ تَكُونَ
لَقِطَةً (رَلْدِي) هِيَ (وَالِدِي)، لِأَنَّ السَّيِّدَ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْكَافِي تَقِيَّ الدِّينِ أَبَا^(١)
الْحَسَنِ، صَاحِبَ الْمَخْطُوطِ تُوفِّيَ أَبُوهُ عَبْدُ الْكَافِي بْنُ عَلِيٍّ عَامَ ٥٧٣٥ هـ، أَيُّ: قَبْلَ
وَفَاةِ وَلَدِهِ بِأَخْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَأَذْرَكَتِ الْوَفَاةُ ابْنَهُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْكَافِي مُؤَلِّفَ
مَخْطُوطِ سَنَةِ ٥٧٥٦ هـ، وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءَ، وَهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي
نَهَاءَ الدِّينِ الْمُتَرَفِّي عَامَ ٥٧٦٣ هـ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي جَمَالُ الدِّينِ
لِمُتَرَفِّي سَنَةِ ٥٧٥٥ هـ، أَيُّ: قَبْلَ وَالِدِهِ عَلِيٍّ بِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا^(٢) لَهُ
تَرْجُمُوهُ هَذَا الْمَخْطُوطَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي تَاجُ الدِّينِ مُؤَلِّفُ
طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْمُتَرَفِّي سَنَةِ ٥٧٧١ هـ

وَعَلَى مَا يَظْهَرُ مِنَ الْجَزْدِ أَنَّ لَفْظَةَ (وَالِدِي) هِيَ الرَّاجِحَةُ إِنْ كَانَ الْمَخْطُوطُ
لِتَقِيَّ الدِّينِ السُّبُكِيِّ^(٣) انْتَهَى كَلَامُهُ بِتَمَامِهِ.

(١) وقع عنده (أبو الحسن)، وهو خطأ.

(٢) كَلَامِي كَلَامِهِ، وَهِيَ لَفْظَةٌ صَحِيحَةٌ قَلِيلَةٌ الْإِسْتِعْمَالِ.

(٣) فهرس المخطوطات المحفوظة في خزانة الجامع الكبير بمكناس (ص: ١٠٩).

الْأَخَادِيثُ مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرِو عَبْدِ الرَّهَابِ ابْنِ مَنْدَه (ت: ٥٠٥ هـ).

- وَفِي (٣٠١/٢) أَسْنَدَ حَدِيثًا مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمْسَارِ،

أَبِي حَفْصِ الْفَرَضِيِّ (ت: ٤٨٧ هـ).

- وَنَقَلَ فِي (٢١٢/٣) حَدِيثًا مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ.

- وَنَقَلَ فِي (٤٣/٤) حَدِيثًا مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ

(ت: ٤٨٤ هـ).

- وَنَقَلَ فِي (٢١٨/٣) عَنْ شَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْوَارِيِّ (ت: ٤٨٧ هـ).

- وَفِي (٦١١/٤ وَ ٦١٦) أَسْنَدَ مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ طَلْحَةَ بْنِ الْحُسَيْنِ

النَّصَائِنِيِّ أَبِي الطَّيِّبِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٥١٥ هـ).

- وَأَسْنَدَ فِي (٦٢٣ وَ ٦٢١/٤) مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ

الْحَافِظِ إِسْمَاعِيلِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّابُونِيِّ الْمُتَوَفَّى فِي حُدُودِ الْخَمْسِمَائَةِ.

- وَأَسْنَدَ فِي (٣٢٥/٣) مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ السَّرَّاجِ

(ت: ٤٨٣ هـ).

- وَأَسْنَدَ فِي (٣٢٦/٣) مِنْ طَرِيقِ وَالِدِهِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ (ت:

٤٩١ هـ).

- وَأَسْنَدَ فِي (٢٤٣/٣) مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيِّ (ت:

٤٩١ هـ).

ثُمَّ إِنِّي وَقَفْتُ فِي (٤/٦١٠ - ٦١١) عَلَى حَدِيثِ أَسَنَدُهُ ﷺ مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ الْحَافِظِ ابْنِ مَنَدَةَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أُوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ بِالْإِسْنَادِ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ»^(١)، وَهَذَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ فِي إِثْبَاتِ صِحَّةِ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى أَبِي الْقَاسِمِ التَّنِيمِيِّ ﷺ.

وَجَاءَ بَعْدَهُ حَدِيثُ أَسَنَدُهُ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي (٤/٦١٧) مِنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ مَنَدَةَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي كِتَابِهِ: «تَارِيخُ دِمَشْقَ»^(٢) بِالْإِسْنَادِ نَفْسِهِ

وَهَؤُلَاءِ الْمَذْكُورُونَ كُلُّهُمْ مِنْ مَشِيخَةِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّنِيمِيِّ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ مَقَاوِرُ!! أَفْتَرَاهُ بَعَثَ اللَّهُ هَؤُلَاءِ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُمْ الشُّبْكِيُّ؟!؟

٢- الْأَمْرُ الْخَامِسُ: عِنْدَ قِرَاءَتِي الْأَوَّلِيَّةِ لِلْمَخْطُوطِ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ مَنَهَجَ مُؤَلِّفِهِ فِي أَحَادِيثِ الصُّفَاتِ مُنَاقِصٌ لِمَنَهَجِ تَقِيِّ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ ﷺ، إِذْ كَانَ الشُّبْكِيُّ ﷺ عَلَى مَذْهَبِ مُتَأَخَّرِي الْأَشَاعِرَةِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَصَرَفَهَا عَنْ ظَوَاهِرِهَا، خَاصَّةً فِي الصُّفَاتِ الْحَبْرِيَّةِ كَمَا حَكَى مَذْهَبُهُمْ صَاحِبُ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهِهَا ﷺ أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضَ وَرُمْ تَنْزِيهِهَا^(٣)

بَيْنَمَا كَانَ مُؤَلِّفُ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ

(١) الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ لِقَوَامِ السُّنَّةِ التَّنِيمِيِّ (١/٥٤٦).

(٢) تَارِيخُ دِمَشْقَ لِابْنِ عَسَاكِرَ (٦١/٢٥١).

(٣) بَظَر: نُحْفَةُ الْمُرِيدِ فِي شَرْحِ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ لِإِبْرَاهِيمَ الْقَاسِي (ص: ٩١).

بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا تَحْرِيفٍ ، وَمِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ ، بَلِ اعْتَرَضَ فِي مَوَاطِنَ مِنْ هَذَا لَشَرْحِ عَلَى مَنْ تَعَرَّضَ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ بِنَوْعٍ مِنَ التَّأْوِيلِ أَوْ التَّحْرِيفِ ^(١) .

كُلُّ هَذِهِ الْقَرَائِنِ كَانَتْ كَافِيَةً لِإِبْطَالِ نِسْبَةِ هَذَا لِكِتَابِ إِمَامِ الشُّبَكِيِّ رحمته الله ، لَكِنِّي سَلَكْتُ سَبِيلًا آخَرَ قَطْعًا لِلشَّكِّ بِالْيَقِينِ ، فَقَصَدْتُ الشُّرُوحَ الْمُتَأَخِّرَةَ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ، كَالْكَوَاكِبِ الدَّرَارِيِّ لِلْكَرْمَانِيِّ (ت: ٧٨٦هـ) رحمته الله ، وَفَتْحِ الْبَارِيِّ لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت: ٨٥٢هـ) رحمته الله ، وَعُمْدَةِ الْقَارِيِّ لِجَدِّ الدِّينِ الْعَسْنِيِّ (ت: ٨٥٥هـ) رحمته الله ، وَجَعَلْتُ اتَّبِعُ الْمَوَاطِنَ الَّتِي صَرَّحُوا فِيهَا بِالنَّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ نَقِي الدِّينِ الشُّبَكِيِّ ، وَأَقَارِنُهَا بِمِطَاطِنِهَا فِي الْمَحْطُوطِ ، عَسَى أَنْ أَظْفِرَ بِمُؤَافَقَةٍ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، فَلَمْ أَغْثُرْ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَ جُهْدٍ جَمِيدٍ !!

ثُمَّ إِنِّي غَيَّرْتُ الْوِجْهَةَ ، فَصِرْتُ أُنَحِّثُ فِي كُتُبِ الْقَهَّارِ وَالْأَثْبَاتِ عَنْ شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله لَعَلِّي أَجِدُ بُغْيَتِي ، حَتَّى وَقَعَ بَيْنَ يَدَيَّ كِتَابُ: «إِتِّخَافُ الْقَارِيِّ بِمَعْرِفَةِ جُهِودِ الْعُلَمَاءِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِْمَوْلَانِ: عِصَامِ عَرَارِ الْحُسَيْنِيِّ ، فَأَخَذْتُ بِشَوْقٍ وَشَرَعْتُ فِي قِرَائَتِهِ وَتَقْلِيدِ صَفَحَاتِهِ بِتَلَهُّبٍ حَتَّى بَلَغْتُ الصَّفْحَةَ الثَّانِيَةَ بَعْدَ الْمِائَةِ ، وَإِذَا فِيهَا: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ» ، تَأْلِيفُ: نَاصِرِ الدِّينِ قِرَامِ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَمْدِ الْقُرَشِيِّ الطَّلَحِيِّ النَّيْمِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ... إِلَى أَنْ قَالَ: بَدَأَ

(١) ينظر ما تقدّست الإشارة إليه في الباب الأول من ترجمة النعماني رحمته الله ، عِنْدَ الْمُبْحَثِ الْمُتَخَصِّصِ لِبَيَانِ عَقِيدَةِ هَذَا الْإِمَامِ .



شَرَحَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ تُوْفِيَ، فَأَكْمَلَهُ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ، ذَكَرَهُ
صَاحِبُ «كَشَفِ الظُّنُونِ»^(١)، وَصَاحِبُ «شَدَرَاتِ الدَّمَبِ»^(٢)، وَصَاحِبُ «هَدْيَةِ
الْعَارِفِينَ»^(٣) «(٤)».

فَكَانَتْ هَذِهِ اِبْعَارَاتُ أَوَّلِ وَمُضَى أَنْارَتْ لِي سَبِيلَ تَحْقِيقِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ،
لِمُنَاسَبَةِ لِكَلَامِ السَّالِفِ الَّذِي قَدَّمْتُهُ.

فَعَكَسْتُ طَرِيقَةَ التَّحْقِيقِ، وَغَيَّرْتُ الْوَجْهَةَ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ كَلَامِ الْإِمَامِ قِيَامِ
السُّنَّةِ التَّيْمِيِّ فِي كُتُبِ شُرُوحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمَطْبُوعَةِ، وَحَعَلْتُ أَقَارِنُ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي الْمَخْطُوطِ، فَحَصَلْتُ عَلَى تَطَابُوقٍ بَيْنَ هَذِهِ النُّقُولِ فِي عَشْرَاتِ
الْمَوَاضِعِ، مِمَّا جَعَلَنِي أَجْزِمُ أَجْزَارًا بِأَنَّ الْكِتَابَ لِلتَّيْمِيِّ رحمته الله، وَذَلِكَ لِلدَّلَائِلِ الْآتِيَةِ:

• الْأَوَّلُ. مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْكِتَابَ ابْتَدَأَ فِيهِ الْإِبْنُ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ، وَأَتَمَّهُ الْآبُ أَبُو الْقَاسِمِ، وَهَذَا يَنْطَلِقُ عَلَى التَّيْمِيِّ رحمته الله.

• الثَّانِي: نَقُولُ الْعُلَمَاءُ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَتَضَرِيعُهُمْ بِالنَّقْلِ عَنْهُ، وَنِسْبَتِهِمْ
الْكَلَامَ إِلَيْهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، وَسَأَنْقُلُ فِيمَا يَلِي بَعْضَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا
التَّطَابُوقُ بَيْنَ الْمَخْطُوطِ وَبَيْنَ نَقُولِ الْعُلَمَاءِ عَنْ قِيَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيِّ رحمته الله، بِمَا يَقْطَعُ

(١) كَشَفُ الظُّنُونِ لِحَاجِي خَلِيفَةَ (٥٤١/١).

(٢) شَدَرَاتُ الدَّمَبِ لِابْنِ الْعَمَادِ الْحَنْبَلِيِّ (١٠٦/٤).

(٣) هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ لِلْبَغْدَادِيِّ (٢١١/١).

(٤) إِتْحَافُ الْقَارِي بِمَعْرِفَةِ جُهودِ الْعُلَمَاءِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِإِعْصَامِ عِرَارِ الْحُسَيْنِيِّ ص: (١٠٢) -

مَعَهُ النَّاطِرُ بِصِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الشَّرْحِ لَهُ ﷺ ، عَلَى أَنْ أُرْجِيَ اسْتِيعَابَ بَقِيَّةِ النُّتُولِ عَنْهُ إِلَى حِينِ الْحَدِيثِ عَنْ فِيمَةِ الْكِتَابِ وَأَهَمِّيَّتِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، فَمِنْ مَوْلَا:

* الإمامُ الكِرْمَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ (ت: ٧٨٦ هـ) ﷺ .

وَقَدْ نَقَلَ عَنِ التَّيْمِيِّ ﷺ فِي الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِي ، فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا:

- فِي (١٨/١) قَالَ: «قَالَ التَّيْمِيُّ: النَّيُّ هَاهُنَا وَجْهَةُ الْقَلْبِ»^(١).

- وَقَالَ فِي (١٩/١): «التَّيْمِيُّ: اِدْنِيَا مُؤَنَّثُ الْأَدْنَى ، لَا يَنْصَرِفُ مِثْلَ حُبْلَى ، لَا جَمَاعَ أَمْرَيْنِ فِيهَا . أَحَدُهُمَا: الْوَصْفِيَّةُ ، وَالثَّانِي: لُزُومُ التَّائِيثِ»^(٢).

- وَقَالَ فِي (٢١/١): «التَّيْمِيُّ: إِنْ قِيلَ قَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ ، فَلِمَ قَدَّمَ هَذَا الطَّرِيقَ وَصَدَرَ بِهِ كِتَابُهُ؟ قُلْنَا: لِرِوَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنِ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ الْمُقَدَّمِ الْحُمَيْدِيِّ عَنِ سُفْيَانَ»^(٣).

- وَفِي (٣٢/١): نَقَلَ عَنِ التَّيْمِيِّ فِي مَوَاطِنَ ، قَالَ: «التَّيْمِيُّ: هَذَا مِنَ الْمُسْكِلاتِ ، وَلَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ سِوَى الْحَذَاقِ ، وَسُئِلَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ قَوْلِهِ: (يَتَحَنَّنُ) ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ ، وَسَأَلْتُ أَنَا عَمْرُو الشَّيْبَانِيَّ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ يَتَحَنَّنُ ، إِنَّمَا هُوَ يَتَحَنَّنُ مِنَ الْحَنِيفِيَّةِ»^(٤).

(١) بطر: (١٥/٢) من قسم التحقيق

(٢) ينظر: (١٩/٢) من قسم التحقيق

(٣) ينظر: (١٥/٢) من قسم التحقيق

(٤) ينظر: (٣٢/٢) من قسم التحقيق

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ عَشْرَاتِ الْمَرَّاتِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاطِنِ^(١).

* الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (ت: ٨٥٢ هـ) رحمه الله.

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ كُتُبِهِ: «فَتْحُ الْبَارِي» وَمُخْتَصَرُهُ الَّذِي سَمَّاهُ: «النُّكْتُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَفِي «الْتِقَاضِ الْاِغْتِرَاضِ».

فَأَمَّا فِي النُّكْتِ: فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ:

قَالَ رحمه الله (١٥٨/١): «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ: لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ مَعْقُودًا عَلَى أَخْبَارِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، طَلَبَ الْمُصَنِّفُ تَصْدِيرَهُ بِأَوَّلِ شَأْنِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ الْوَحْيُ، وَلَمْ يَرَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ شَيْئًا، لَا خُطْبَةً وَلَا غَيْرَهَا، بَلْ أوردَ حَدِيثَ الْأَعْمَالِ بِالنَّبَاتِ بَدَلًا مِنْ الْخُطْبَةِ»^(٢).

وَنَقَلَ عَنْهُ فِي (٢٦٢/١) بِمَعْنَى كَلَامِ ابْنِ التَّيْمِيِّ رحمه الله، فَقَالَ: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ رَفِيهِ: خُصَّ الْقَتْلُ بِالْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ وَقَطِيعَةٌ رَحِمٍ، فَالْعِنَايَةُ بِالنِّهْيِ عَنْهُ آكَدُ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ شَائِعًا فِيهِمْ؛ وَهُوَ وَأَدُّ السَّنَاتِ، أَوْ قَتْلُ الْبَنِينَ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، أَوْ خَصَّصَهُم بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمْ بِصَدْدِ الْأَيْدِ قُودًا عَنْ أَنْفُسِهِمْ»^(٣).

وَفِي (٣١٧/١) قَالَ: «وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ فِي شَرْحِهِ: خَلَطُ الْإِيمَانِ بِالشَّرْكِ لَا يَتَصَوَّرُ، فَالْمُرَادُ: أَنَّهُمْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُمُ الصِّفَتَانِ: كُفْرٌ مُتَأَخِّرٌ عَنِ

(١) ينظر ما سيأتي في المبحث الموالي.

(٢) ينظر: (١١/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٧٧/٢) من قسم التحقيق.

الإِيمَانِ الْمُتَقَدِّمِ، أَي: لَمْ يَرْتَدُّوا، وَتَجَوَّزُوا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا طَاهِرًا وَبَاطِلًا، أَي: لَمْ يُتَافَقُوا، وَهَذَا أَوْجَهُ، وَلِهَذَا عَقَّبَهُ بِبَابِ عِلَامَاتِ الْمُتَافِقِ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ تَرْيِيدِهِ^(١).

أَمَّا فِي أَصْلِهِ الْمُسَمَّى: فَتُحُ الْبَارِي، فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا:
- قَالَ فِي (٩/١): «وَقَدْ اعْتَرَضَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ عَلَى هَذِهِ التَّرْجَمَةِ، فَقَالَ: لَوْ قَالَ: كَيْفَ كَانَ الْوَحْيُ لَكَانَ أَحْسَنَ، لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ فِيهِ لِإِبْيَانِ كَيْفَةِ الْوَحْيِ، لَا لِإِبْيَانِ كَيْفِيَّةِ بَدْءِ الْوَحْيِ فَقَطْ»^(٢).

وَهَذَا التَّنْقُلُ يُبَيِّنُ الدَّقَّةَ الَّتِي امْتَّازَ بِهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله إِذْ مَيَّزَ التَّنْقَلَ هُنَا، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيِّ، وَهُوَ فِي الْقِطْعَةِ الَّتِي شَرَحَهَا مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ.

- وَقَالَ فِي (١٧/١): «وَقَالَ التَّيْمِيُّ فِي شَرْحِهِ: قَوْلُهُ: دُنْيَا هُوَ تَأْنِيثُ الْأَدْنَى، لَيْسَ بِمَضْرُوفٍ لِاجْتِمَاعِ الْوُصْفِيَّةِ وَلِزُومِ حَرْفِ اتَّأْنِيثٍ»^(٣).

- وَقَالَ فِي (٦٤/١): «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ وَغَيْرُهُ: خَصَّ الْقَتْلَ بِالْأَوْلَادِ، لِأَنَّهُ قَتَلَ وَقَطِيعَةً رَحِمٍ»^(٤).

- وَقَالَ فِي (٨٨/١): «وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيُّ فِي شَرْحِهِ: خَلَطُ

(١) ينظر هذا النص بمعناه في (٩٤/٢ - ٩٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٢/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٩/٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٧٧/٢) من قسم التحقيق.

الإِيمَانِ بِالشَّرْكِ لَا يُصَوِّرُ، فَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُمُ الصِّفَتَانِ: كُفْرٌ مُتَأَخِّرٌ عَنْ
إِيمَانٍ مُتَقَدِّمٍ^(١).

- وَقَالَ فِي (٢٧١/١): «وَقَالَ التِّيمِيُّ: الْمَعْنَى: تَوَضُّأُ الْقَوْمِ حَتَّى وَصَلَتْ
النُّوبَةُ إِلَى الْآخِرِ»^(٢).

أَمَّا فِي كِتَابِهِ الثَّالِثِ: انْتِقَاضُ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى الْعَيْنِيِّ، فَقَدْ وَقَفْتُ لَهُ عَلَى
نَقْلِ وَاحِدٍ، يَقُولُ ﷺ (١٤/١): «وَقَالَ التِّيمِيُّ: هَذَا مِنَ الْمُشْكِلَاتِ، وَلَا يَهْتَدِي
إِلَيْهِ إِلَّا الْخُذَّاقُ».

وَسُئِلَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ قَوْلِهِ: (يَتَحَنَّنُ)؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، إِنَّمَا هُوَ يَتَحَنَّنُ،
مِنَ الْخَفِيفَةِ دِينَ إِبْرَاهِيمَ^(٣).

وَهَكَذَا فَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ﷺ عَنْ هَذَا الشَّرْحِ، وَنَسَبَهُ إِلَى التِّيمِيِّ
ﷺ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ سَتَأْتِي لَهَا الْإِشَارَةُ فِي الْمَبْحَثِ الْمُوَالِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* الْحَافِظُ بَذَرَ الدِّينَ الْعَيْنِيَّ الْحَنَفِيَّ (ت: ٨٥٥ هـ) ﷺ:

وَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْلِ عَنِ التِّيمِيِّ ﷺ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ
الْمِثَالِ لَا الْحَضَرِ:

- فِي (١٧٧/١) قَالَ: «وَقَالَ التِّيمِيُّ: الْحَبَاءُ: الْاِسْتِخْيَاءُ، وَهُوَ تَرْكُ الشَّيْءِ

(١) ينظر: (٩٤/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٧٩/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر هذا لنص بمعناه في: (٣٢/٢) من قسم التحقيق.

لِدَهْشَةٍ وَلِحَقِّكَ عِندَهُ»^(١).

- وَقَالَ فِي (٢٠٨/١): «قَالَ التَّيْمِيُّ: كَأَنَّهُ قَالَ: هُمْ إِخْوَانُكُمْ، ثُمَّ أَرَادَ إِظْهَارَ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَانِ»^(٢).

- وَقَالَ فِي (٢١٥/١): «قَالَ التَّيْمِيُّ: مَعْنَى الْآيَةِ: لَمْ يُفْسِدُوا إِيمَانَهُمْ وَيَبْطُلُوا بِكُفْرٍ»^(٣).

- وَقَالَ فِي (٧٢/٢): «قَالَ التَّيْمِيُّ: فِيهِ جَوَارُ مُدَاعِنَةِ الصَّبِيِّ، إِذْ دَاعَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ»^(٤).

وَنُنَظِّرُ بَقِيَّةَ الْإِحَالَاتِ فِي الْمَبْحَثِ الْمُوَالِي.

وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةَ وَقَفُّوا عَلَى هَذَا الشَّرْحِ لِلْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيَّةِ، وَنَقَلُوا مِنْهُ، وَرُسَمًا نَقَلَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِانْوَاسِطَةٍ، وَهُوَ دَلِيلٌ أَيْضاً عَلَى مَنْزِلَةِ هَذَا الشَّرْحِ وَأَهَمِّيَّتِهِ.

ثَالِثًا: نَسَبَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ حَمْدَةً مِنْ مَتَرَجِمِيهِ، مِنْهُمْ:

✽ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ فِي كُتُبِهِ «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»^(٥)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»^(٦)، وَ«تَذْكِرَةُ الْحُقَافِ»^(٧).

(١) ينظر: (٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٩٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٩٤/٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (١٢٩/٢) من قسم التحقيق.

(٥) (٨٣/٢٠).

(٦) (٦٢٧/١١).

(٧) (١٢٧٩/٤).

- * جمال الدين الإسنوي في «طبقات الشافعية»^(١).
- * الحافظ ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعيين»^(٢).
- * العلامة ابن الملقن في «العقد المذهب»^(٣).
- * ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»^(٤).
- * السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»^(٥).
- * جلال الدين السيوطي في كتابه: «طبقات الحفاظ»^(٦)، وفي «طبقات المفسرين»^(٧).
- * الداودي في «طبقات المفسرين»^(٨).
- * ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب»^(٩).
- * حاجي خليفة في «كشف الظنون»^(١٠).
- * إسحاق بن عيسى في «هدية العارفين»^(١١).

(١) (٣٦٠/١).

(٢) (٥٩٢/٢).

(٣) (ص: ١٢٩).

(٤) (٣٠٢/١).

(٥) (٧١٠/٢).

(٦) (ص: ٤٦٤).

(٧) (ص: ٣٨).

(٨) (١١٤/١).

(٩) (١٠٦/٤).

(١٠) (٥٥٧/١).

(١١) (٢١١/١).

* مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرُّودَانِيُّ فِي «صِلَةِ الْخَلْفِ»^(١).
 * صِدِّيقُ حَسَنٍ خَانَ الْقِنُوجِيُّ فِي «الْحِطَّةِ فِي ذِكْرِ الصَّحَاحِ السُّتَّةِ»^(٢).
 * رِضَا كَحَالَةُ فِي «مُعْجَمِ الْمُؤَلِّمِينَ»^(٣).
 وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ تَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ.

كُلُّ هَذِهِ الدَّلَائِلِ لَا تَدْعُ مَجَالاً لِلشَّكِّ أَنَّ الْكِتَابَ لِلْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمته الله، لَكِنْ
 يَبْقَى تَحْقِيقُ الْقَوْلِ هَلِ الْكِتَابُ لِلْإِبْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؟ أَمْ هُوَ مِنْ تَأْلِيفِ
 أَبِيهِ قِيَامِ السُّتَّةِ رحمته الله؟

نَجِدُ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَةِ اخْتِلَافاً فِي ذَلِكَ؛
 فَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ الْكِتَابَ لِلْإِبْنِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْهُمْ: ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَالذَّهَبِيُّ،
 وَالسَّخَاوِيُّ، وَالْقُسْطَلَانِيُّ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهُ لِأَبِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ، كَمَا فَعَلَ الدَّأودِيُّ، وَحَاجِّي
 خَلِيفَةُ، وَالزَّرْكَلِيُّ^(٥).

وَطَائِفَةٌ أَشَارَتْ إِلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ لِلْإِبْنِ، فَاخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ

(١) (ص: ٣٨٧).

(٢) (ص: ١٨٤)، وَقَالَ فِي يَسِيَرِهِ: لَتَمَمِّي!!

(٣) (٢/٢٩٢).

(٤) يَنْظُرُ الْمَصَادِرُ عَلَى التَّرْتِيبِ: طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ (٤/٥٤)، وَسِيرُ أَعْلَامِ السَّلَاةِ (٢٠/٨٤)،
 وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ (١١/٦٢٧)، وَالْجَوَاهِرُ وَالْدُرَرُ (٢/٧١٠)، إِرْشَادُ السَّارِي (١/٤١).

(٥) نَظَرُ الْمَصَادِرُ عَلَى التَّرْتِيبِ: حَقِيقَاتُ الْمُسَرِّينَ (١/١١٥)، كَشَفُ الظُّنُونِ (١/٥٥٢)، الْأَعْلَامُ
 (١/٣٢٣).



إِنَّمَا، فَأَكْمَلَهُ أَبُوهُ قَوَامُ السُّنَّةِ أَبُو لُقَاسِمٍ رحمته الله، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْإِسْتَوِيُّ، وَابْنُ كَبِيرٍ، وَابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ قَاضِي شُهَبَةَ، وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ^(١).

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ حَقِيقِي بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَإِنْ كَانَ وَصَفُ الطَّائِفَةِ الثَّالِثَةِ دَقِيقًا، وَمُطَابِقًا لِوَاقِعِ الْحَالِ.

فَالَّذِينَ نَسَبُوهُ لِلْإِبْنِ تَنْظُرُوا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَى كَرَنِهِ صَاحِبِ الْفِكْرَةِ، وَهُوَ الَّذِي ابْتَدَأَ الشَّرْحَ، وَالَّذِينَ نَسَبُوهُ لِلْأَبِ أَبِي الْقَاسِمِ فَلِكُونِهِ تَوَلَّى شَرْحَ أَغْلَبِ الْكِتَابِ، إِذْ لَمْ يُكْمِلْ ابْنُهُ الْكِتَابَ الثَّانِي مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَهُوَ كِتَابُ الْإِيمَانِ^(٢).

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - أُنْ يَبْدَأُ الْإِبْنُ بِالتَّأْلِيفِ فَيُكْمِلُ أَبُوهُ كِتَابَهُ - لَطِيفَةٌ وَقَلِيلَةٌ جِدًّا، وَمِنْ نَظَائِرِهَا مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ ثَابِتُ بْنُ حَازِمٍ السَّرْقُسْطِيُّ (ت: ٣١٧ هـ) رحمته الله مَعَ ابْنِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ ثَابِتٍ السَّرْقُسْطِيِّ (ت: ٣٠٢ هـ) رحمته الله، وَكَانَا مَعًا قَدِ اشْتَرَكَا فِي الرَّحْلَةِ إِلَى الْمَشْرِقِ لِأَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ وَطَلَبِ الْعِلْمِ، وَقَدْ اسْتَفَرَّقَ الْإِبْنُ زَمَانًا فِي تَأْلِيفِ كِتَابِهِ «الدَّلَائِلُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، لَكِنَّ الْمَنِيَّةَ اخْتَرَمَتْهُ قَبْلَ أَنْ يُكْمِلَهُ فَأَتَمَّهُ أَبُوهُ، الَّذِي طَالَ عُمُرُهُ حَتَّى أَقْرَأَ كِتَابَ ابْنِهِ وَحُمِلَ عَنْهُ^(٣).

وَكِتَابُ الْمُسَوَّدَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ لِآلِ تَيْمِيَّةَ شَرَعَ فِيهَا الْجَدُّ عَبْدُ الْحَلِيمِ، وَأَكْمَلَهَا ابْنُهُ عَبْدُ السَّلَامِ، وَأَتَمَّهَا مِنْ بَعْدِهِمَا الْحَفِيدُ أَحْمَدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

(١) تنظر المصادر على الترتيب طبقات الشافعية (١/٣٦٠)، طبقات الفقهاء الشافعيين (١/٥٩١)،

العقد المذهب (ص: ١٢٦)، طبقات الشافعية (١/٣٠٢)، شذرات الذهب (٦/١٧٥).

(٢) ينظر: (٢/١١٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الغرضي (١/٢٠٣).

الْبَحْثُ الثَّالِثُ

مَنْزِلَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ وَنَقْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ

إِنَّ مِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ ، الْحَدِيثَ عَنْ قِيَمَةِ هَذَا السَّفَرِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَمَنْزِلَتِهِ بَيْنَ كُتُبِ الْحَدِيثِ ، ذَلِكَ أَنَّ مَوْضُوعَهُ: سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمَوْضُوعَاتُ تَكْتَسِبُ أَهَمِّيَّتَهَا بِقِيَمَةِ مَعْلُومِهَا ، وَتَشْرُفُ بِشَرَفِ مُتَعَلِّقَاتِهَا ، فَإِنَّ لِهَذَا الْمَوْضُوعِ مَنْزِلَةً رَفِيعَةً بَيْنَهَا ، إِذْ هُوَ شَرْحُ عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ لِأَحَادِيثِ الْخَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله - أَصَحَّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

وَمِنْ الْمَقْطُوعِ بِهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَذَا الْكِتَابُ اعْتَنَى فِيهِ مُؤَلَّفُهُ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ رحمه الله بِاسْتِثْبَاتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مِنْ صَحِيحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَهَذِهِ مِيزَةٌ أُخْرَى لِهَذَا الْكِتَابِ .

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى مَزَاجٍ عَدِيدَةٍ أُخْرَى أَجْمَلُهَا فِيمَا يَلِي:

١ - يُعَدُّ هَذَا الْكِتَابُ جَامِعًا لِرَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لِصَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ، وَقَدْ اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ رحمه الله فِيهِ بَيَانِ أَوْجِهِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ، وَرَجَّحَ بَيْنَهَا ، وَمَيَّزَ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ رَوَاتُهَا ، وَضَعَفَ مَا تَصَحَّفَ عَلَى نَسَخَتِهَا ، كَمَا اسْتَعَانَ بِبَعْضِهَا



عَلَى اسْتِجْلَاءِ الْمُرَادِ، وَبَيَانِ الْمَقْصُودِ مِنَ اللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ^(١).

٢ - الْمَكَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ لِلْمُؤَلَّفِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ، وَالَّتِي بَوَّاهُ لِيَتَنَالَ مَنْزِلَةً عَظِيمَةً بَيْنَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ وَمَنْ جَاءَ تَعْدَهُمْ، فَقَدْ أَشَادُوا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاعْتَمَدُوا قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِهَا مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ

٣ - ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّا لَا وَجُودَ لَهُ إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَذَلِكَ وَاصِحٌ فِي نُحُولَاتِهِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَإِمَامِ الْأَيْمَةِ ابْنِ خُرَيْمَةَ، وَأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَغَيْرِهِمْ رحمته الله كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُمْ عِنْدَ حَدِيثِي عَنْ مَوَارِدِ الْمُصَنِّفِ رحمته الله فِي كِتَابِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْمَنْقُولَةِ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَذَلِكَ رَاحِعٌ مِمَّا يَفْقَدَانِ كُتُبَ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ، أَوْ لِلنَّقْصِ فِي كُتُبِهِمُ الْمَوْجُودَةِ بَيْنَ أَيْدِي الْمَطْبُوعَةِ مِنْهَا وَالْمَخْطُوطَةِ.

وَهَكَذَا فَقَدْ اخْتَفَظَ هَذَا الْكِتَابُ بِنُصُوصٍ وَقَوَائِدَ عِلْمِيَّةٍ، وَنُقُولٍ مُهِمَّةٍ مِنْ مَصَادِرِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، فَقَدَتْ أَصُولُهَا غَالِبًا، أَوْ لَمْ تُطْبَعْ لِحَدِّ الْآنَ، أَدُكِرُ مِنْهَا إِجْمَالًا^(٢):

١ - أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْقُلِّ عَنْ صَحِيحِ ابْنِ خُرَيْمَةَ فِي الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ مِنْ

صَحِيحِهِ.

(١) ينظر ما سيأتي عند الكلام عن منهج المصنف رحمته الله في كتابه

(٢) لم أجل هت إلى أَرْقَامِ الصَّفَحَاتِ اكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرْتُهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ مَوَارِدِ الْمُصَنِّفِ رحمته الله فِي كِتَابِهِ.

ب - نَقَلَ الْمُصَنَّفُ مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ لِأَبِي الشَّيْخِ الْأَضْبَهَانِيِّ رحمته الله نُقُولاً بِإِسْنَادِهِ ، وَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَقْشُورِ مِنْ كُتُبِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ .

ج - نَقَلَ الْمُصَنَّفُ أَيْضاً مِنْ كِتَابِ «الْجَنَائِزِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ ، وَهُوَ أَيْضاً فِي عِدَادِ الْمَقْشُورِ .

د - وَنَقَلَ نُصُوصاً كَثِيرَةً مِنْ كِتَابِ «الْجَنَائِزِ» لِأَبِي مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيِّ رحمته الله ، وَلَا يُعْلَمُ شَيْءٌ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ .

هـ - وَقَدْ اقْتَبَسَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله أَيْضاً نُصُوصاً كَثِيرَةً عَنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَمِنْ كُتُبِهِ الْعَزِيزَةِ كَكِتَابِ «الْمُنَاسِكَةِ الْكَبِيرِ» ، وَ«الْإِمْلَاءِ» كِلَاهُمَا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَكِتَابِ «الشَّامِلِ» لِابْنِ الصَّتَّاعِ شَيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ عِنْدَ اسْتِغْرَاضِ مَوَارِدِهِ رحمته الله فِي هَذَا الْكِتَابِ .

٤ - وَمِمَّا يُوَكِّدُ هَذِهِ الْقِيَمَةَ الْعِلْمِيَّةَ لِلْكِتَابِ ، أَنَّهُ صَارَ عُمْدَةً وَمَرْجِعاً لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ شَرَحُوا الْجَامِعَ الصَّحِيحَ لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ ، فَتَقَلُّوا مِنْهُ نُقُولَاتٍ كَثِيرَةً ، وَاسْتَشْهَدُوا بِهِ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ مَا بَيْنَ مُقِلٍّ وَمُكْثِرٍ ، لَكِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِمَامَةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله ، وَبَرَاعَتِهِ وَدِقَّتِهِ فِي الِاسْتِنْبَاطِ ، وَتَقَدُّمِهِ فِي عِلْمِ شَرْحِ الْحَدِيثِ ، وَفِيمَا يَلِي قَائِمَةً بِأَسْمَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ نَقَلُوا مِنْ كِتَابِهِ رحمته الله فِي شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ ، مَعَ بَيِّنٍ بَعْضِ أَمَاكِنِ نَقْلِهِمْ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ ، فَمِنْ هَؤُلَاءِ :

١ - الإمام الكِزْمَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ (ت: ٧٨٦ هـ) رحمته الله:

نَقَدْ أَكْثَرَ الْإِمَامِ الْكِزْمَانِيِّ رحمته الله مِنَ النَّقْلِ عَنْ كِتَابِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ فِي
شَرْحِهِ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَالْمُسَمَّى: «الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي»، وَقَدْ أَحْصَيْتُ
الْمَوَاضِعَ الَّتِي نَقَلَ فِيهَا عَنْهُ فَوَجَدْتُهَا تَرْتَّبُ عَلَى الثَّمَانِينَ نَقْلًا، فَمِنْ ذَلِكَ:

(١/١٨ و ١٩ و ٢١ و ٣٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٥٥ و ٦٢ و ٧٠ و ٧٥ و ٨٠ و ١٢١ و ١٣٥ و ١٣٩ و
١٥٥ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٦ و ١٨٣)، و (٢/٥٢ و ٧٥ و ٧٢)، و (٣/٢٠)،
و (٩/١٨١ و ١٨٢ و ١٨٨ و ٢٠٣ و ٢١٦)، و (٣/٢٠)، و (١٠/٤ و ٩ و ٢٦ و ٥٥ و ٥٩)
و (١٢/٦١) و (١٣/٢٠٦) و (١٤/٨٢) و (١٧/١٣١)، وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاطِنِ.

٢ - الْقَاضِي بَدْرُ الدِّينِ الدَّمَامِينِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَالِكِيُّ (ت: ٨٢٧ هـ)

رحمته الله:

وَقَدْ اسْتَفَادَ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فِي مُنَاسَبَاتٍ، وَصَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ
«مَصَابِيحُ الْجَامِعِ» فِي مَوَاطِنَ، مِنْهَا: (١/٩٠ و ١٤٢ و ٢٣٣ و ٢٥٣).

٣ - شَمْسُ الدِّينِ الْبِرْمَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت: ٨٣١ هـ) رحمته الله:

نَقَلَ عَنِ الْمُصَنَّفِ فِي مُنَاسَبَاتٍ فِي كِتَابِهِ «الَّلَامِيعُ الصَّبِيحُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ
الصَّبِيحِ»، فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا:

(١/٤٥ و ٥٧ و ٨٦ و ١١٢ و ١١٨ و ١٢٥ و ١٢٩ و ١٤٣ و ١٤٩ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٨١ و
٢٠٨ و ٢١٤ - ٢١٥ و ٢٢٧ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٩ و ٢٦٤ و ٣٦٨ و ٤٠٤ و
١٢٦) وَفِي (٢/١٦٨ و ١٨٦ و ٢١٢ و ٢١٩ و ٢٣٢ و ٢٦٣ و ٣٢٠ و ٣٦٠ و ٣٩٠ و ٤٤٩)،

فِي أَزِيدَ مِنْ عِشْرِينَ مَوْطِنًا مِنْهَا:

(٩/١ و ١٧ و ٦٤ و ٨٨ و ٢٤٤ و ٢٥٧ و ٢٧١ و ٣٦٣ و ٤٢٩)، وفي (٥/٢ و ١٠)،
وفي (٣/٣٣٠ و ٢٧٦)، وفي: (٤/٢٩٤)، وفي: (٥/٣٦٤ - ٣٦٥ و ٣٦٩)، وفي:
(١/٤٨٤)، وفي: (٨/٢١٧ و ٣٣٠)، وفي (١٠/٤٣٥).

- وَثَالِثُهَا: فِي كِتَابِهِ «اِنتِقَاضُ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى التَّيْمِيِّ»، فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ
(١٤/١)

٥ - الْحَافِظُ بَذْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْغِنِيِّ الْحَنْفِيُّ (ت: ٨٥٥ هـ)

يَعْنِي:

أَكْثَرَ الْحَافِظُ الْغِنِيَّ رحمه الله مِنْ اعْتِمَادِ كِتَابِ فَوَامِ السَّنَةِ التَّيْمِيِّ رحمه الله حَتَّى صَارَ
أَحَدَ مَصَادِرِهِ الْأَسَاسِيَّةِ، وَمَوَارِدِهِ الرَّئِيسَةِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ
الْبُخَارِيِّ الْمُسَمَّى: «عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَيَتَّبِعِي لِلْعُمْدَةِ
وَجَدْتُ نُقُولَاتِهِ عَنْهُ قَدْ جَاوَرَتْ التَّسْعِينَ نَقْلًا، فَمِنْ ذَلِكَ:

(١، ١٤ و ١٧) - وَنَسَبَ الْكَلَامَ هَذَا صَرِيحًا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ، وَفِي

(١٧/١) و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٨٥ و ١١٦ و ١٢٠ و ١٤٧ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٧٦
و ١٧٧ و ٢٠٨ و ٢١٥ و ٢٣٧ و ٢٥٦ فِي مَوْطِنَيْنِ مِنْهُ، وَ ٢٥٧ و ٢٦٠ و ٢٨٧) و (٢/٧٢ و ٨١
- ٨٢ و ٩٩ و ١٠٣ و ٢٨٤ و ٣٠٣) و (٣/١٠٢ و ١٤٧ و ١٩٤ و ٣١٦) و (٥/٣٧ و ٤٢ و ٧٩
و ١٠١ و ١١٦ و ١٢٨ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٥٩ و ٣٠٧) و (٦/١٨ و ٢٤ و ٤١ و ٦٥ و ١٠٧ و ١٥٩
و ٢٠٣) و (٨/٢٧٧ و ٣٠٠ و ٣٠٥) و (٩/١٢ و ١٩ و ٢٩ و ٣٩ و ٦٣ و ٧٥ و ٩١ و ١٠٥
و ١٤٧ و ١٩٤ و ٢٣٦ و ٢٤٧ و ٢٥٤ و ٢٦٥) و (١٠/٥٠ و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٢١ و ٢٣٣)
و (١١/٩٣ و ١٧١ و ١٩٤ و ٢٥٩)، و (١٢/٤ و ٩ و ٧٢ و ٢١٩)، و (١٣/٤٧)، و (١٤/٣٣)،

و(١٧٩/١٥)، (٣٢/١٦ و ٣٣ في مؤطبتين)، و(٢٦٤/١٨)، (١٥٥/١٩)، و(٦/٢١ و ١٤ و ٢٥ و ٢٢١ و ٢٤٩).

٦ - الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) رحمه الله

اعتمد الحافظ السيوطي رحمه الله على هذا المصنف للإمام قوام السنة أبي القاسم التيمي رحمه الله في أربع من مؤلفاته، وهي:

أ - «تنوير الخوالب في شرح مؤطأ الإمام مالك»، وقد اقتبس منه نصاً واحداً في (٤٢/١).

ب - «حاشية السيوطي على سنن النسائي»، وقد اقتبس منه في خمس مناسبات كما يلي. (٤٠/١ و ٦١ و ٥٨ - في مؤطبتين - ٩٥)

وصرح في المؤطن الأول (٥٨/١) باسمه، فقال: «قال التيمي في شرح البخاري: أي صلاة كاملة»

ج - «الديباج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، وقد اعتمده في مؤطن واحد (١٤٧/١).

وقد اعتمد السيوطي رحمه الله في هذا الكتاب كثيراً على كتاب التحرير في شرح صحيح مسلم لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل التيمي، والذي أكمله والده أبو القاسم رحمه الله.

د - «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»، وقد اقتبس منه في مناسبات،

مِنْهَا (١/١٢٥ و ٢٠٩ و ٢١٠)، رَمِي (٢/١٢٤ و ٢٧٧ و ٢٨٨ و ٣١٨ و ٣٤١ و ٣٧٣)،
رَمِي (٣/١٨٩ و ٢٢٦)

٧ - السُّنْهُودِيُّ عَلَى سُنِّ عَدَاةِ الْحَسَنِ (ت: ٨٩١١) خ .

وَقَدْ افْتَبَسَ نَصًّا وَاحِدًا مِنْ شَرْحِ التَّيْمِيِّ رحمته فِي كِتَابِهِ «حُلَاصَةُ الْوَقَائِدِ بِأَخْبَارِ
الْمُصْطَفَى» (١/٤٩٣)

٨ - الإمامُ القُسْطَلَانِيُّ (ت: ٨٩٢٣) رحمته:

وَقَدْ شَرَحَ بِسَرِّهِ عَنْ قَوَامِ الشُّعْبَةِ فِي كِتَابِهِ «إِرْشَادُ السَّارِي»، وَمِنْ
سَرِّهِ نَتَجَتِ صَرْحٌ فِيهِ اعْتِمَادُ هَذَا الْكِتَابِ

(١/٧٤ و ١٠٧ و ١٧٧)، وَفِي (٢/١٣٦ و ١٨٦)، وَفِي (٣/٥٠ و ٧١ و ٢٢٥ و
٢٨٥) (٥/٤١٣ - ٤١٤)، وَفِي (٦/١٧١).

٩ - الإمامُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ (ت: ٨٩٢٦) رحمته:

نَقَلَ عَنِّي فِي كِتَابِهِ «مَنْحَةُ السَّارِي بِشَرْحِ ضَحِيحِ السَّارِي» فِي مُنَاسَبَةٍ وَاحِدَةٍ
(٣/٦٠٦)

١٠ - عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ سَيِّفِ الدِّينِ الدُّهْلَوِيُّ الْخَلْفِيُّ (ت: ٨١٠٥٢) رحمته:

وَقَدْ نَقَلَ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَوْصِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ «لَمَعَاتُ التَّنْقِيحِ فِي شَرْحِ
مَشْكَاهِ الْمَصَابِيحِ»: (١/١٧٤)، وَلِي: (٦/٦٤٨).

١١ - الإمامُ ابْنُ عَلَانَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ (ت: ٨١٠٥٧) رحمته:

وَقَدْ افْتَبَسَ مِنْهُ فِي كِتَابِهِ «دَلِيلُ الْفَالِجِينَ لِطُرُقِ رِيَاضِ الصَّابِحِينَ» صَرِيحًا

في مَوْطِنَيْنِ: (١٦٩/٥)، و(٥٢١/٦).

١٢ - القاضي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيُّ - شَارِحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ -
(ت: ١١١٩ هـ) رحمه الله:

وَقَدْ صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْ قِوَامِ السُّنَّةِ التِّيمِيَّ فِي كِتَابِهِ «الْبَذَرُ التَّمَامُ شَرْحُ بُلُوغِ
الْمَرَامِ» فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٨٣/٢).

١٣ - الإمامُ الرَّزْقَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ يُونُسَ (ت: ١١٢٢ هـ) رحمه الله:
وَقَدْ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ السُّخَّارِيِّ لِأَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيَّ رحمه الله فِي أَرْبَعِ مَنَاسِبَاتٍ فِي
شَرْحِهِ لِلْمَوْطِنِ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ رحمه الله، وَهَذِهِ الْمَوَاطِنُ هِيَ:
(١٠٥/١) و(٨٢/٤) و(٣٢٤) و(٥٣٨).

١٤ - الإمامُ شَمْسُ الدِّينِ السَّفَّارِيُّ الْحَنْبَلِيُّ (ت: ١١٨٨ هـ) رحمه الله:

نَصَّ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى شَرْحِ قِوَامِ السُّنَّةِ رحمه الله فِي كِتَابِهِ «كَشْفُ اللَّثَامِ شَرْحُ
عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ» فِي ثَلَاثِ مَنَاسِبَاتٍ: (١/٤١٠ و ٤٨٢)، وَفِي هَذَا الْمَوْطِنِ الثَّانِي
قَالَ: «وَقَالَ [ابْنُ التَّيْنِ]: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَجُعِلَتْ لِغَيْرِي
مَسْجِدًا، لِأَنَّ عِيسَى عليه السلام كَانَ يَسِيعُ فِي الْأَرْضِ وَيُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ وَلَمْ
تُجْعَلْ لَهُ طَهُورًا»، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «فِي الْأَصْلِ: التِّيمِيَّ،
وَالنَّصُوبُ مِنَ الْفَتْحِ!!»

قُلْتُ: بَلْ هَذَا الْكَلَامُ مَوْجُودٌ فِي شَرْحِ قِوَامِ السُّنَّةِ رحمه الله ^(١).

(١) ينظر: كتابُ لَتَيْمَمٍ مِنَ النَّصِّ الْمُحَقَّقِ (ص: ١٩٦).

وَالْمَوْطِنُ الثَّالِثُ الَّذِي صَرَّحَ بِالنَّقْلِ مِنْهُ عَنْهُ فِي (٢٧٧).

١٥ - الإمام الشُّوكَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْيَمَانِيُّ (ت: ١٢٥٠هـ) رحمه الله:

وَقَدْ ضَمَّنَ كِتَابَهُ «نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُتَقْنَى الْأَخْبَارِ» فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (١) ٣١ و٧١ و١٢٨، وَفِي (٦٣/٧)، وَفِي (١٢٣/٨).

١٦ - الْقَنُوجِيُّ: صِدِّيقُ حَسَنٍ خَانَ الْبُخَارِيُّ (ت: ١٣٠٨هـ) رحمه الله:

اِفْتَبَسَ نُصْرًا مِنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ أَوْدَعَهَا شَرْحُهُ عَلَى مُخْتَصَرِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ لِلْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الزَّيْدِيِّ (ت: ٨٩٣هـ)، وَالْمُسَمَّى «عَوْنُ الْبَارِي بِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ»، مِنْهَا: (١) ٩٠ و١٤٢ و٢٣٣ و٢٥٣.

١٧ - الإمام الشَّيْبِيُّ: مُحَمَّدُ النَّصِيفُ بْنُ الْفَاطِمِيِّ الزَّرْمُونِيُّ الْمَغْرِبِيُّ (ت: ١٣١٨هـ) رحمه الله:

نَقَلَ الشَّيْبِيُّ رحمه الله مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لِقَوَامِ السُّنَّةِ النَّيْمِيِّ رحمه الله فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمُسَمَّى: «الْفَجْرُ السَّاطِعُ عَلَى الصَّحِيحِ الْجَامِعِ» فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الشَّيْبِيَّ رحمه الله قَدْ وَقَفَ عَلَى النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ لِشَرْحِ أَبِي الْقَاسِمِ النَّيْمِيِّ رحمه الله الْمَحْفُوظَةِ بِمَكْنَسٍ، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا رحمه الله بِحَظِّ يَدِهِ، لَكِنَّهُ رحمه الله طَنَّ أَنَّهَا لِلشُّبْكِيِّ تَقِيَّ الدِّينِ، وَسَمَّاها «النُّكْتُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ كَانَ يُعَرِّو الْكَلَامَ فِيَمَا نَقَلَهُ مِنْ هَذَا الْمَخْطُوطِ دَوْمًا إِلَى الشُّبْكِيِّ، وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ بِالْإِحَالَاتِ الرَّاقِعَةِ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَرْحِ أَبِي الْقَاسِمِ قَوَامِ السُّنَّةِ النَّيْمِيِّ رحمه الله:

(١/٦٢ و ٦٨ و ٧٥ و ٣٧٢ و ٣٩٢). وفي: (٢/٨ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٥٧ و ٢٧٦)،
 وفي: (٣/١٧٨)، وفي: (٤/١٠ و ١٤ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٧٦ و ٢٢٩ و ٢٣٥ و ٣٠٢)، وفي:
 (٥/٢١٧ و ٢٢١ و ٢٣٣)، وفي: (٧/٣١ و ١١٨)، وفي: (١٢/٨٨ و ٣٣٧)، وفي:
 (١٤/٢٢٤ و ٢٤٢).

وَالْغَرِيبُ أَنَّهُ صَرَّحَ فِي مَوْطِنٍ بِالنَّقْلِ عَنِ التَّيْمِيِّ بِالْوَاسِطَةِ، وَذَكَرَ نَفْسَ
 الْكَلَامِ عَنِ الشُّبَكِيِّ رحمته، يَقُولُ فِي «الْفَجْرِ السَّامِعِ» (٧/١١٨): «وَقَالَ التَّيْمِيُّ:
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأُمِّهِ اسْمَانِ: خَوْلَةُ وَغَفَرَاءُ، وَمَخْوَةٌ لِتَقِيَّ الدِّينِ الشُّبَكِيِّ»!!!
 وَتَسْمِيَّتُهُ لِلْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمته هُنَا لِكَوْنِهِ مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ بِالْوَاسِطَةِ، فَقَدْ صَرَّحَ بِدِكُلِّ
 مِنَ الْكِرْمَانِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ وَالْعَيْنِيِّ وَالشُّبَوِيِّ. وَكُلُّهُمْ نَسَبُهُ لِأَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته.
 ١٨ - الْإِمَامُ أَبُو لَطِيبٍ مُحَمَّدٌ سَمُسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَدِي الْهِنْدِيِّ
 (ت: ١٣٢٩ هـ) رحمته:

وَقَدْ نَقَلَ رحمته عَنِ التَّيْمِيِّ فِي كِتَابِهِ هَذَا فِي مَوْصِعَيْنِ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى سُنَنِ
 أَبِي دَاوُدَ الْمُسَمَّى «عَوْدُ الْمُعْبُودِ» وَهُمَا كَالآتِي:
 (١/٣٢٠) و (٥/١٠٧)، وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْمَوْطِنِ الثَّانِي بِالنَّقْلِ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ
 الْإِمَامِ بَذْرِ الدِّينِ لَعْنِي فَقَالَ: «وَقَالَ لَعْنِي: قَالَ التَّيْمِيُّ: وَيَبْرُو حَا بُسَّانُ، وَكَانَتْ
 بَسَانِينَ الْمَدِينَةِ تُدْعَى بِالْأَبَارِ».

١٩ - الْإِمَامُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ
 (ت: ١٣٥٣ هـ) رحمته:

وَقَدْ نَقَلَ أَيْضًا عَنِ الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمته فِي مَوْطِنَيْنِ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى جَمْعِ

الترمذي المسمى: «تُحْفَةُ الْأَخَوَذِيِّ» وَهُمَا: (١٤٧/١) و(٧٦/١٠)

٢٠ - أَبُو الْحَسَنِ الْمُبَارَكُفُورِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ

(ت: ٥١٤١٤هـ) رحمته الله:

اقتبس من شرح قَوَامِ لِسْنَةِ التَّيْمِيِّ رحمته الله نصوصاً أودعها كتابه «مِرْعَاةُ

الْمَقَاتِيحِ شَرْحُ مِشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ» فِي مُنَاسَبَاتٍ، مِنْهَا: (٢٥١/١)، (١٢٠/٢)، (٤٦٢/٤)، (٤٣٧/٩).

فَهْؤُلَاءِ عَشْرُونَ عَمَماً مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ - وَهُمْ عُضْبَةٌ أُولُو قُوَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ

وَالنَّظَرِ - كُنْهُمْ بَقَرٌ عَنْ قَوَامِ السَّنَةِ التَّيْمِيِّ رحمته الله فِي شَرْحِهِ لِلْحَامِعِ الصَّحِيحِ، وَهُمْ

- كَمَا رَأَيْتَ - مُتَّفَاوِتُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْاِقْتِسَاسِ مِنْهُ؛ مَا بَيْنَ مُقِلٍّ وَمُسْتَكْثِرٍ، لَكِنَّ

يُهَوِّصُهُمْ بِهِ، وَارْتِوَاءُهُمْ مِنْهُ يُبَيِّنُ بَجَلَاءِ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الشَّرْحِ وَفِيَمَتُهُ الْعِلْمِيَّةِ وَمَنْزِلَتُهُ

الْعَلِيَّةِ بَيْنَ شُرُوحِ لَجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله.

٥ - تَجَرَّدَ لِمُصَنِّفٍ رحمته الله مِنَ اتِّقْلِيدِ، وَاسْتَعْمَلَ أُسْلُوبَ التَّقْدِيرِ الْعِلْمِيِّ،

ظَهَرَتْ فِيهِ مَلَاحِجُ شَخْصِيَّتِهِ لِعِلْمِيَّةِ، مِمَّا أَضْفَى عَلَى الْكِتَابِ مِيزَةً أُخْرَى، وَتَمَثَّلَ

هَذَا الْأَمْرُ فِي بَسْطِهِ لِلْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَتِهِ لَهُمْ بِعِلْمٍ وَأَدَبٍ، مَعَ تَصْرِيحِهِ

بِاخْتِيَارَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، وَتَرْجِيحَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَيْتِي كَانَ يَظْهَرُ مِنْهَا تَقْدِيمُهُ لِلْسَّنَةِ

الصَّحِيحَةِ، وَتَعْطِيمُهُ لِلدَّلِيلِ، وَسُلُوكُهُ مَسْلَكَ الْاجْتِهَادِ.

وَزَادَ مِنْ فَيْمَتِهِ مَا نَثَرَهُ التَّيْمِيُّ رحمته الله أَثَدَاءَ شَرْحِهِ مِنْ بَدِيعِ الْفَوَائِدِ، وَزَبْرُهُ بِدَقِيقِ

الشُّوَارِدِ، فَقَدْ نَفَضَ فِيهِ الْجَامِعُ الصَّحِيحَ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ نَفْضًا، وَأَبْدَعَ فِي بَيْنِهِ

وَاسْتِكْنَاهُ دَقَائِقَهُ مَعْنَى وَلَقَطًا، فَتَرَاهُ إِذَا طَفِقَ يَشْرَحُ لَفْظَ حَدِيثٍ يَسْتَقْصِي مَعَانِيَهُ
اسْتِقْصَاءً، وَيُحِيطُ بِمَضَامِينِهِ بِمَا تَجِدُ فِيهِ كِفَايَةً وَغِنَاءً.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُنَا، يُمَثِّلُ نَتْفًا مِنْ قِيَمَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ، وَالَّذِي حَوَى
فَوَائِدَ جَمَّةً، فِي عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ، بَسَطَهَا الْإِمَامُ قَوَامُ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَسْلُوبٍ شَانِقٍ
مُخْتَصِرٍ، وَلُغَةٍ سَهْلَةٍ جَزَلَةٍ، بَعِيدَةٍ عَنِ التَّكْلِيفِ أَوْ التَّعْقِيدِ، لَا يَمَلُّ قَارِئُهَا مِنْهَا،
وَلَا يَضْحَرُ مِنْ تَكَرُّرِ اسْطِرَاجِهَا، فَأَسْأَلُ الْعَلِيِّ الْقَدِيرَ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَائِهِ
الْعُنَى أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ لِقَائِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يُلْحَقُهُ نَفْعُهُ نَعْدَ مَوْتِهِ،
إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.



الفصل الثَّانِي

مَنْهَجُ الْمُصَنِّفِ وَمَوَارِدُهُ فِي كِتَابِهِ،
وَالنَّقْدُ الْمَوْجَّهُ إِلَيْهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ

٤ وفيه ثلاثة مباحث.

١ البحث الأول مَنْهَجُ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

٢ البحث الثاني. النَّدُّ الْمَوْجَّهُ إِلَى الْمُصَنِّفِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ.

٣ البحث الثالث. مَوَارِدُ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِهِ.

الْبَيْتُ الْأَوَّلُ
مَنْهَجُ الْمُصَنِّفَيْنِ فِي هَذَا الْكِتَابِ

❖ الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ رحمته الله فِي الْخَزْءِ الَّذِي شَرَحَهُ مِنْ
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله.

❖ الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَنْهَجُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله
فِي إِتْمَامِهِ لِشَرْحِ ابْنِهِ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله.

مَنْهَجُ الْمُصَنِّفَيْنِ فِي هَذَا الْكِتَابِ

البحث الأول منهج المصنفين رحمهما الله في الكتاب

إن الناظر في كتب الأئمة المتقدمين، يجد أنهم سلكوا في تواليهم ثلاثة مناهج:

❖ **فطائفة منهم:** يذكرون في ديباجة مؤلفهم منهجه الذي يسير عليه فيه باستيعاب، كما فعل الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله في مقدمة صحيحه.

❖ **وطائفة ثانية:** تذكر منهجاً وسطاً بلا إسهاب في شرح ما يلزمه الواحد منهم في تأليفه، كصنيع الإمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله في جمعه.

❖ **وثالثة:** تدخل في صلب الموضوع مبشرة دون تعرض لمقدمة تشرح فيها طريقتها في التأليف، وتترك ذلك لفظة القارئ وخصافته، ليذكر منهج صاحبه فيه، كفعل الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه.

والحديث عن منهج المؤلف رحمه الله في هذا الشرح يقتضي أن تناولنا في مطلبين مقرردين، على اعتبار أن أصل هذا الشرح إنما هو لابن التيمي محمد أبي عبد الله - والذي قدم لكتابه بمقدمة موجزة أشار فيها إلى أهم المعالم التي رسمها للسير عليها في شرحه لأحاديث الجامع الصحيح للبخاري رحمه الله، فأجعل الحديث عنه في المطلب الأول، ثم تناولنا في المطلب الثاني منهج ولده قوام السنة أبي

القاسم إسماعيل بن محمد التيمي رحمته الله والذي سرع في إتمام ما ابتدأه وبده مباشرة دون تعرض لمنهج معين.

الطلب الأول

منهج الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد التيمي رحمته الله
في الجزء الذي شرحه من صحيح البخاري رحمته الله

قدم الإمام أبو عبد الله ابن التيمي رحمته الله لكتابه بمقدمة مختصرة رسم فيها همّ معلّم منهجه الذي اختطه لنفسه في شرح هذا الكتاب، ومن أسفٍ فقد لحق هذه المقدمة كثير من الطمس، وتعرضت لكثير من الخروق والتأكل بفعل الأرصّة، لكونها واقعة في بداية الكتاب، ومع ذلك؛ فقد بقيت جمل مهمّة، تبين كثيراً من منهجه رحمته الله الذي سار عليه:

فابتدأ بعد الاستهلال بحمد الله بما هو أهله، والثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يستحقّه.

ثم بين أن سبب تأليفه لهذا الكتاب إنما هو إجابة سائل أن يملّي عليه جملاً من «علم الحديث ومعرفة أخبار الرسول، التي فيها جمل أصول الدين وتفصيله، وعليها تأسيس بناء الإسلام وتأصيله»^(١)، قال رحمته الله: «فوقع في معرض سؤالك إياي أن أملّي عليك شيئاً يُعينك على الإحاطة بشرط ما يتعلّق بها،

(١) ينظر: (٦/٢) من قسم التحقيق.

فَاخْتَرْتُ أَنْ أُشْرَحَ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ رحمه الله ^(١).

وَعَلَّلَ لِسَبَبِ اخْتِيَارِهِ لِهَذَا الدِّيَوَانِ الْعَظِيمِ مِنْ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ ، ذَلِكَ «أَنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ رحمه الله مِنْ أَهَمِّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ الْإِغْتِنَاءُ بِهِ ، لِأَنَّهُ جَمَعَ فِيهِ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ ، وَأَوْرَدَ فِيهِ أَنْوَاعَهُ ، غَيْرَ مُقْتَصِرٍ فِيهِ عَنْ قَنْ دُونَ نَنْ ^(٢).

وَنَوَّهَ رحمه الله بِمَكَانَةِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله ، وَأَشَادَ بِعَظَمِ مَرْزَلَتِهِ ، وَذَكَرَ بَعْضَ ثَنَاءِ أَيْمَةِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى عَلَى الْإِمَامِ لِبُخَارِيِّ رحمه الله.

فَبَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى سَبْقِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ رحمه الله فِي كِتَابِهِ «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» ، وَأَثْنَى عَلَى شَرْحِهِ ، وَامْتَدَحَ عَمَلَهُ ، وَحَمِدَ طَرِيقَتَهُ عَلَى إِعْوَازِ فِيهِ ، قَالَ رحمه الله : «وَإِنْ كَانَ الْخَطَّابِيُّ رحمه الله عَقَدَ كِتَابَ «الْأَعْلَامِ» لِشَرْحِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَرَفَاهُ حَظَّهُ ، وَلَمْ يَخْصُهُ نَصِيبُهُ وَحَقُّهُ ، إِلَّا أَنَّهُ رحمه الله رَامَ الْإِيجَازَ فِي بَعْضِهَا ، وَتَرَكَ الدُّخُولَ فِي شَرْحِ كَثِيرٍ مِمَّا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ وَبَسْطٍ ، لَا سِيَّمَا بِالإِضَافَةِ إِلَى طَلَبَةِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ كَدُّهُمْ الْبَلِغُ الْيَوْمَ فِي كَتَبِ الْحَدِيثِ ، دُونَ الإِحَاطَةِ بِعَمَلِهَا وَجَمْعِهَا ، تَوْقُدًا لِذَاعِيهِ عَلَى حِفْظِهَا ، وَطَوَّلَ فِي بَعْضِهَا» ^(٣).

ثُمَّ انْتَقَلَ رحمه الله إِلَى تَسَانٍ مَقْصِدِهِ وَغَرَضِهِ مِنْ تَأْلِيفِهِ هَذَا ؛ فَقَالَ رحمه الله : «وَإِذَا رَأَيْتَ كِتَابًا وَتَأَمَّلْتَهُ وَلَحَظْتَهُ بِعَيْنِ الرِّضَى ، وَجَدْتَهُ مُشْتَمِلًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفَوَائِدِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا رحمه الله ، عَلَى أَنِّي لَا إِخَالُكَ تُنْصِفُنِي فِيمَا أَصَبْتُ فِيهِ ، أَوْ فِيمَا أَخْطَأْتُ

(١) ينظر: (٦/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٨/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٧/٢) من قسم التحقيق.

فِيهِ، وَأَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ ٢ سَلِمْتُ، وَهَلْ عَيَّ عَلَى النَّاسِ يَسْلَمُ ٣».

وَبَعْدَهَا اشْتَرَطَ ﷺ أَلَّا يُكَرَّرَ مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ ﷺ، إِلَّا مَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ رِيَادَةِ شَرْحِ بَسْطِ وَتَفْسِيرِ وَبَيَانِ، أَوْ اغْتِرَاضِ وَاسْتِدْرَاكِ وَتَغْفِيْبِ.

قَالَ ﷺ: «وَقَضِي فِي ذَلِكَ تَجَسُّبُ مَا أَوْرَدَهُ الْخَطَّابِيُّ ﷺ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ ذَكَرَ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، فَبَسَطْتُ الْقَوْلَ فِيهِ، أَوْ يَكُونَ قَدْ ذَكَرَ فِي حَدِيثٍ أَوْ لَفْظٍ وَجْهًا، فَيَكُونُ عِنْدِي فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ فَأَذْكُرُهُ، وَأَزِيْفُ مَا ذَكَرَهُ إِنْ كَانَ زَائِفًا»^(١).

ثُمَّ اعْتَذَرَ ﷺ لِصَنِيعِهِ بِأَدَبِ جَمٍّ، يَدُلُّ عَلَى حِفْظِهِ الْفَضْلَ لِدَوِيهِ، فَقَالَ: «وَلَا تَنْسُبْنِي فِيْمَا أَذْكُرُهُ إِلَى بُعْضِ مَنْ اخْطَأَنِي، أَوْ تَقْصِيْرٍ بِكِتَابِهِ عَنِ الْحَدِّ الْمَرْضِيِّ، فَتَحْزُنُ قَلْبُ مَنْ بَحَرَهُ وَقَطَرَهُ»^(٢).

قَالَ ﷺ: «وَسَبِيلِي فِي هَذَا الْكِتَابِ: ذِكْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ [.....] سَمِعْتُ أَهْلَ التَّحْقِيقِ، [.....] بِطُرُقِ [الْعَرَبِيَّةِ]، وَالْفِقْهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ، وَاسْتِنَاطِ الْمَعَانِي مِنْ أَقْوَالِ الْأَيْمَةِ، وَالِاسْتِشْهَادِ عَلَى مَا أَذْكُرُهُ بِآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ، غَيْرَ مُتَعَدِّ هَذِهِ الْعُدُوَّةَ، وَلَا مُتَخَطِّ هَاتِيكَ الْخُطَّةَ.

وَأَذْكُرُ فِيهِ أَسَامِي رُوَاةِ الصَّحَابَةِ، فَإِنِّي كُنْتُ [.....] أَنْ أَشْرَحَ الْمُشْكِرَ

(١) ينظر: (٨/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨/٢).

مِنْ أَسَامِي رُؤَاةِ الصَّحَابَةِ ، فَأَذْكُرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَسَامِي وَأَشْرَحُهُ ،
وَأُثَرِدُ لِمَا بَقِيَ مِنْهَا كِتَابًا ، وَإِنِّي إِذَا تَعَرَّضْتُ فِي الْحَدِيثِ لِكُنْيَةِ صَحَابِي ذَكَرْتُ
اسْمَهُ ، مُتَّبِعِيًا بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ﷻ ، وَدُعَاءً مِنَ الْحَلْقِ^(١) .

ثُمَّ خَتَمَ مُقَدِّمَتُهُ هَذِهِ بِأَعْتِدَارِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ فِي عَدَمِ اسْتِيعَابِ جَمِيعِ
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ ذَلِكَ : جَمْعُ جُمْلٍ مِنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ ،
لَا اسْتِيفَاضُوهَا جَمِيعًا ، لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِيرَادَ كُلِّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ عِنْدَهُ لَأُورِثَ التَّنْفِيرُ ،
وَإِنَّمَا كَانَ قَصْدُهُ التَّخْفِيفُ^(٢) .

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، تَبَيَّنَ الْخُطُوبُ الْعَرِيشَةُ يُلْمَنُهَا الَّذِي اتَّبَعَهُ ﷺ فِي
شَرْحِهِ هَذَا ، وَالتِّي يُمَكِّنُ أَنْ أُجْمِلَهَا فِيَمَا يَلِي :

١ - أَنَّ تَأْلِيفَهُ ﷺ كَانَ اسْتِجَابَةً لِسُؤَالِ سَائِلٍ أَنَّهُمْ اسْمُهُ ، وَلَمْ تَحْفَظْ لَنَا كُتُبُ
التَّرْجِمِ اسْمَهُ .

٢ - يَذْكُرُ ابْنُ التِّيمِيَّ ﷺ لَفْظَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَوْذُ شَرْحَهُ كَامِلًا فِي مُنَاسَبَاتٍ
قَلِيلَةٍ^(٣) ، وَغَالِبًا مَا يَكْتَفِي بِذِكْرِ طَرَفِهِ الدَّالِّ عَلَى بَقِيَّتِهِ فَقَطْ .

٣ - لَا يَغْرِصُ ابْنُ التِّيمِيَّ ﷺ لِإِسْتَادِ الْحَدِيثِ ، فَرَجَالُ الْبُخَارِيِّ جَاوَزُوا
الْقَنْطَرَةَ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ اسْمَ الصَّحَابِيِّ فَقَطْ ، وَيُبَيِّنُ مَعْنَى هَذَا الْاسْمِ وَمَا أَخَذَهُ مِنْ
حَيْثُ اللُّغَةُ ، فَمِنْ ذَلِكَ :

(١) ينظر: (١٠/٢) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر: (١٠/٢ - ١١) من قسم التحقيق .

(٣) ينظر مثلاً (١٤/٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥) من قسم التحقيق .

قوله عليه السلام في الحديث الأول - حديث عمر بن الخطاب عليه السلام في السِّنة: «(عُمَرُ): اسْمٌ مَعْدُولٌ مِنْ عَامِرٍ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِاجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ فِيهِ: الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ. وَ(الْخَطَّابُ): يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعَالًا مِنَ الْخِطْبَةِ وَالْحُطْبَةِ مَعًا»^(١).

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي: «(عَائِشَةُ): اسْمٌ الْفَاعِلَةِ مِنْ عَاشَتْ، وَإِنَّمَا يَسْمَوْنَ بِهَا تَفَاؤُلًا... وَلَا يَنْصَرِفُ لِاجْتِمَاعِ التَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ فِيهِ»^(٢).
وَقَالَ فِي مَوْطِي أَخْرَجَهُ إِسْعَدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عليه السلام: «(السَّعْدُ) ضِدُّ النَّخْسِ».

و(الْوَقَّاصُ): الْكَثِيرُ الْكَسْرِ، يُقَالُ: مِنْ وَقَّصْتُ الشَّيْءَ: إِذَا كَسَرْتَهُ، وَاسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ: مَالِكُ بْنُ أَهْبَبٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ»^(٣).

٤ - نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ التَّيْمِيِّ عليه السلام فِي هَذِهِ الْقِطْعَةِ لَتِي شَرَحَهَا مِنَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلنُّجَارِيِّ عليه السلام كَثِيرًا مِنَ الْأَسْطِطَرَاذَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، وَأَشَارَ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ إِلَى شَرْحِ مَا اسْتَعْجَمَ مِنَ الْأَلْفَاظِ شَرْحًا نَسِيطًا مُوجِزًا، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا فِي مُقَدِّمَتِهِ بِقَوْلِهِ: «وَسَبِيلِي فِي هَذَا الْكِتَابِ: ذِكْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ»^(٤).

وَوَاضِحٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا عَوَّلَ عَلَى الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ، وَالْمُصَنَّفَاتِ

- (١) ينظر: (١٤/٢) من قسم التحقيق.
- (٢) ينظر: (٢٠/٢) من قسم التحقيق.
- (٣) ينظر: (٨٧/٢) من قسم التحقيق.
- (٤) ينظر: (١٠/٢) من قسم التحقيق.

الموثوقة، التي شهد لأصحابها بالتقدم والشُّوف في الصناعة والأوضاع،
وحظيت بالقبول بين أئمة العلم والاطلاع.

وربما توسع - على نذرة - في شرح اللفظة الواحدة، فيورد لها موارد
لغوية، معتمداً في ذلك كله على كلام أئمة اللسان، وعلماء العربية والبيان كاهن
الأعرابي، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء رحمهم الله جميعاً وأمثالهم.

ومن أمثلة ذلك: صنيعة عند حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في قصة بدء
الرخي، حيث استطرذ كثيراً في شرح قولها في الحديث: (بتحنت)، ونقل
قولاً حمة عن علماء العربية، وأكثر من الاستشهاد بالشعر تقوية لرأيه، ثم ختم
كلامه بقوله: «وانما أطلنا الكلام في هذه الكلمة وشعبناه لإشكاليه، وإخراج
الشيء إلى بسط القول في كلام العرب أمثال هذا، فسلطنا فيه طريقة
القدماء»^(١).

هـ - التزم الإمام ابن التيمي رحمته الله ما اشترطه في مقدمة كتابه من عدم تكرار
ما ذكره الإمام الخطابي رحمته الله في شرحه المسمى: «أعلام الحديث» إلا بالقيود
التي ذكرها هناك، وهكذا تجده يكفي بالإشارة إلى كلامه ويحيل عليه، دون
حاجة إلى تكراره أو إعادته كما فعل عند شرحه لحديث: (من صام رمضان إيماناً
واحتساباً) إذ يقول: «المحتاج إلى التفسير منه ما ذكرناه في قيام ليلة القدر، وقد
ذكر الخطابي فيه ما يكفي»^(٢).

(١) ينظر: (٣٢/٢) من قسم الدراسة.

(٢) ينظر: (٩٨/٢) من قسم التحقيق.



وَقَدْ بَعَثَ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عِنْدَ شَرْحِهِ حَدِيثَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ بَدْءِ الرُّوحِيِّ عِنْدَ قَوْلِهَا: (وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)؛ قَالَ: «وَهَذِهِ هِيَ اللَّفْظَةُ الْمَحْفُوظَةُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، الصَّحِيحَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ ^(١) أَنَّ صَوَابَهُ: [الْمُعْدِمُ]، وَنَمَّ يُصِيبُ إِذَا حَكَمَ عَلَى اللَّفْظَةِ الصَّحِيحَةِ بِالْخَطَا، فَإِنَّ الصَّوَابَ مَا اشتهَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» ^(٢).

وَرُبَّمَا ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَ الْخَطَّابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَوْجِيهِ لَفْظَةٍ، فَيُصَوِّبُهُ، كَمَا فَعَلَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ: (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا) ^(٣) حَيْثُ قَالَ: «قَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْأَنْبَاءُ كَثِيرًا، وَقَدْ أَتَى الْخَطَّابِيُّ فِي كِتَابِهِ مِنْهُ بِقَدْرِ صَالِحٍ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَا ذَكَرَهُ يَدِ عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَازِ».

ثُمَّ خَتَمَ بِقَوْلِهِ: «وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ لَا يَمَلُّ إِذَا مَلَلْتُمْ أَيْضًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أُخْتٍ تَابَطَ شَرًّا... وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا الْوَجْهَ، وَهُوَ صَالِحٌ» ^(٤).

٦ - لَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِطْعَةِ الَّتِي شَرَحَهَا لِذِكْرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ إِلَّا فِي مَوْطِئَيْنِ، وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا شَرَحَ كِتَابِي: بَدْءَ الرُّوحِيِّ وَالْإِيمَانِ، وَلَيْسَا مِنْ مَظَانِّ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ.

وَهَكَذَا فَقَدْ أَشَارَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي لَفْظِ السَّلَامِ فِي التَّشَهُّدِ، فَذَكَرَ

(١) ينظر: أعلام الحديث للخطابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١/١٢٩).

(٢) ينظر: (٣٦/٢) من قسم التحقيق.

(٣) حديث رقم: (٤١).

(٤) ينظر: (١٠٣/٢ - ١٠٤) من قسم التحقيق.

قَوْلَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي تَرْجِيحِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِلَفْظِ: (سَلَامٌ عَلَيْكَ) ^(١)،
رَقَوْلَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي تَرْجِيحِهِمْ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِلَفْظِ: (السَّلَامُ
عَلَيْكَ) ^(٢)، ثُمَّ وَجَّهَ الْاِخْتِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَيَّنَّ مَا اخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ
الْقَرِيبَيْنِ ^(٣).

أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي أوردَهَا، فَهِيَ اِخْتِلَافُ الْمُفْهَاءِ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ،
وَمَلِ الْأَفْضَلُ الْمَشِي أَمَامَهَا أَمْ وَرَاءَهَا؟

فَقَدَّمَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِي تَرْجِيحِ الْمَشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ قَوْلُ
مَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثُمَّ ثَبَّحَ بِذِكْرِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه فِي تَرْجِيحِ الْمَشِي
خَلْفَهَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ وَجَّهَ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَيَّنَّ مَا اخَذَ كُلُّ
قَوْلٍ وَحُجَّتُهُ فِي اخْتِيَارِهِ ^(٤).

وَعُمُومًا؛ فَإِنَّ هَذِهِ أَهَمُّ سِمَاتِ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَرَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
ابْنُ النَّيْبِيِّ رحمته الله فِي شَرْحِهِ، وَالْمُلَاحَظَةُ أَنَّهُ رحمته الله قَدْ وَفَّى بِشَرْطِهِ الَّذِي أَبَانَ فِي مُقَدِّمَةِ
كِتَابِهِ، وَوَفَّقَ فِي الْاِلتِزَامِ بِهِ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

-
- (١) سبأني تخريجه في قسم التحقيق.
 - (٢) سبأني تخريجه في قسم التحقيق.
 - (٣) ينظر: (٨٩/٢) من قسم التحقيق.
 - (٤) ينظر: (١١٠/٢ - ١١١) من قسم التحقيق.

الطلب الثاني

منهج الإمام قوام السنة أبي القاسم التيمي رحمه الله
في إتمامه لشرح ابنه لصحيح البخاري رحمه الله

تقدّمت الإشارة سابقاً إلى أن أصل هذا الشرح إنما هو لابن التيمي رحمه الله،
والذي اختصرته المنيّة قبل إتمام مراده، ولم يتيسّر له إلا شرح قطعة صغيرة من
صحيح البخاري، فآتمه والده أبو القاسم إسماعيل بن محمد رحمه الله، ولذلك غلبت
سببه هذا الكتاب للإمام أبي القاسم رحمه الله على اعتبار أنه الذي تولى شرح أغلب
الكتاب (١).

ولم يقدّم الإمام قوام السنة التيمي رحمه الله لتكميله هذا بأي مقدمة، وإنما شرع
مباشرة في إتمام ما ابتدأه ولده من الموضوع الذي انتهى إليه، ولذلك فإن ما
سأذكره في منهجه إنما هو بالاستقراء والتشعير لكلامه، وقد تبين لي أن أجعله في
بشي عشرة مسألة:

● المسألة الأولى: موضوع الكتاب:

* الغرض من تأليف هذا الكتاب هو شرح أحاديث رسول الله ﷺ التي
أودعها الإمام أبو عبد الله البخاري جامعاً الصحيح، ولا يخفى على من شدا طرفاً
من علم، ونهض إلى طلبه وتخصيله أهميّة الاعتناء بسنة رسول الله ﷺ،

(١) ينظر ما تقدم (٢٥٨/١).

وَالْجِرْصُ عَلَيْهَا جَمْعًا وَقِرَاءَةٌ، رِوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ.

وَفَقَّهُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَاسْتَبْطَأَ الْمَعَانِي الْخَفِيَّةَ مِنْهُ أَهَمُّ جَوَابِ شِقِّ الدَّرَايَةِ، بَلْ إِنَّ مَدَارَ ثَمَرَةِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا؛ فَقَدْ عُنِيَ بِهِ الْمُحَدِّثُونَ عليهم السلام، وَرَعَّبُوا فِيهِ، وَنَهَضُوا لِلتَّلَافِيهِ فِيهِ، وَعَدُّوهُ نَوْعًا مُسْتَقِلًّا مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْبَيْعِ (ت: ٤٠٥ هـ) عليه السلام فِي كِتَابِهِ: «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» حَيْثُ يَقُولُ: «النَّوْعُ الْعِشْرُونَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ - بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ مِنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ إِتْقَانًا وَمَعْرِفَةً، لَا تَقْلِيدًا أَوْ ظَنًّا: مَعْرِفَةُ فِقْهِ الْحَدِيثِ، إِذْ هُوَ ثَمَرَةُ هَذِهِ الْعُلُومِ، وَبِهِ قِوَامُ الشَّرِيعَةِ»^(١).

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ عليه السلام، فَتَيَّنَ «أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ: تَحْقِيقُ مَعَانِي الْمُثُونِ، وَتَحْقِيقُ عِلْمِ الْإِسْنَادِ.... وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مُحَرَّرَدِ السَّمَاعِ وَلَا الْإِسْمَاعِ وَلَا الْكِتَابَةِ، بَلْ لَاغِتَاءُ بِتَحْقِيقِهِ، وَالتَّبَحُّثُ عَنْ خَبِيِّ مَعَانِي الْمُثُونِ وَالْأَسَانِيدِ، وَفِكْرُ فِي ذَلِكَ، وَدَوَامُ الْاِغْتِنَاءِ بِهِ»^(٢).

وَهَذَا الْجِرْصُ عَلَى مَعْرِفَةِ فِقْهِ الْحَدِيثِ وَغَرِيْبِهِ، وَالْاِخْتِطَاطُ فِي فَهْمِ مَعَانِيهِ مِنَ الْمُهَمَّاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَغْلِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، حَتَّى يُحَقِّقَ الْمُتَابِعَةَ لِلرَّسُولِ عليه السلام، وَالْقِيَامَ بِشَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَقَّ مُرَادِهِ، إِذْ إِنَّ الْإِخْلَالَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ يُورِثُ الْاِشْتِبَاهَ فِي فَهْمِ الْمُرَادِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عليه السلام، وَالْمُتَكَلِّمُ فِي

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٤٧/١) باختصار.

تفسير كلامه ﷺ مرفوع عنه ﷺ ، فالخطأ فيه ليس بالأمر الهين ، ولذلك فحاجة الناس إليه فوق كل حاجة! يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) :

«يحتاج المسلمون إلى شيئين: معرفة ما أراد الله ورَسُولُهُ بِاللُّغَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، بِأَنْ يَعْرِفُوا لُغَةَ الْقُرْآنِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا ، وَمَا قَالَه الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ ، وَسَائِرُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَانِي بِلْكَ الْأَلْفَاظِ ، وَهَذَا أَصْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّعَادَةِ وَالنَّجَاةِ .

ثُمَّ مَعْرِفَةُ مَا قَالَه النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِتُنَظَرَ الْمَعَانِي الْمُوَافِقَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ فَتُقْبَلَ ، وَالْمُخَالَفَةُ فَتُرَدَّ ، فَيَجْعَلَ كَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَعَانِيهِمَا هِيَ الْأَصْلُ ، وَمَا سِوَاهُمَا يُرَدُّ إِلَيْهِمَا»^(١) .

وَمِنْ هُنَا تَتَابَعَتْ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى تَأْكِيدِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَتَوَارَدَتْ عَلَى بَيَانِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَكَانُوا يَتَوَاصَوْنَ بَيْنَهُمْ بِضُرُورَةِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ ، وَتَخْصِيلِهِ ، وَتَكْمِيلِهِ ، حِفْظًا لِلْسُّنَّةِ الْعَرَاءِ ، وَصَوْنًا لِلْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ .

فَقَدْ أَسْنَدَ الْحَاكِمُ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ (ت: ٢٥٧ هـ) ﷺ قَالَ: «كُنَّا فِي مَجْلِسِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، فَقَالَ: يَا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ ، تَعَلَّمُوا فِقْهَ الْحَدِيثِ حَتَّى لَا يَقْهَرَكُمُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ»^(٢) .

بَلْ إِنَّ الْأَئِمَّةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ التَّفَقُّهَ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ خَيْرٌ مِنَ الْإِسْتِغَالِ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ (١٧/٣٥٣ - ٣٥٥) .

(٢) المصدر السابق

بِسَمَاعِهِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ (ت: ١٦١ هـ) رحمه الله: «تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ خَيْرٌ مِنْ سَمَاعِهِ»^(١).

وَهَذَا الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّارِيُّ (ت: ٢٦٤ هـ) رحمه الله يَقُولُ: «تَفَكَّرْتُ لَيْلَةً فِي رِجَالٍ، فَأَرَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ كَأَنَّ رَجُلًا يُتَادِي: يَا أَبَا زُرْعَةَ، فَهَمُّ مَثْنِ الْحَدِيثِ خَيْرٌ لَكَ مِنَ التَّفَكُّرِ فِي الْمَوْتَى»^(٢).

* وَلَيْسَتْ جَمِيعُ مَسَائِلِ هَذَا الشَّرْحِ قَائِمَةً عَلَى أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْحَارِثِيِّ رحمه الله، فَقَدْ حَشَى الْمُصَنَّفُ رحمه الله فِي ثَنَائِهِ كِتَابَهُ فُصُولًا زَائِدَةً رَأَاهَا مُنَاسِبَةً لِلْمَقَامِ، ذَكَرَهَا تَذْيِيلًا وَتَكْمِيلًا، وَرَادَاهَا اسْتَطْرَادًا وَتَثْمِيمًا، دُونَ أَنْ يُخِلَّ بِالسَّيْقِ الْعَامِّ لِشَرْحِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.

* وَذِكْرُهُ لِهَذِهِ الْفُصُولِ يُسَهِّلُ فِي إِغْنَاءِ الشَّرْحِ حَسَبِ الْمُنَاسَبَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا، وَيُسَاعِدُ عَلَى اسْتِيعَابِ مَسَائِلِهَا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَعَدَّلِهَا، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

أ - صَنِيعُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الرُّضُوءِ، قَالَ رحمه الله: «شَرْحُ أَلْفَاظٍ غَرِيبَةٍ تَعْرِضُ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ»^(٣)، فَعَرَّفَ بِالرُّضُوءِ وَالرُّضُوءِ، وَالْإِسْتِنْجَاءِ وَالْإِسْتِنْجَامِ، وَالتَّيَمُّمِ، وَالْقُلَّةِ.

(١) أصب الإماماء والاستملاء للسمعاني: (ص: ٦١).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/٣٤).

(٣) ينظر: (١٤٧/٢) من قسم التحقيق.

وَهَذَا مِنْ حُسْنِ التَّأْلِيفِ ، وَجَوْدَةِ الْوَضْعِ وَالتَّرْتِيبِ ، فَلَا يَجْمُلُ بِالْقَارِئِ أَنْ يَخُوضَ فِي مَبَاحِثِ الطَّهَّارَةِ ، وَيَتَخَوَّصَ فِي اخْتِلَافِ الْمُفْهَمَاءِ فِي أَحْكَامِهَا قَبْلَ تَصَوُّرِ مَبَاحِثِهَا ، وَمَعْرِفَةِ مُصْطَلَحَاتِهَا .

ب - مَا فَعَلَهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، إِذْ أَلْحَقَ بِالشَّرْحِ فَصْلًا ذَكَرَهُ بِأَسَانِيدِهِ مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ لِأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٣٦٩) رحمه الله ^(١) .

ج - وَكَرَّرَ رحمه الله هَذَا الصَّنِيعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ نَفْسِهِ ، إِذْ أَدْرَجَ فَصْلًا مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ لِأَبِي أَبِي عَاصِمٍ (ت: ٥٢٨٧) رحمه الله ^(٢) ، وَقَدْ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله فِيهِ أَيْضًا بِأَسَانِيدِهِ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ .

د - وَفِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ زَادَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله فَصْلًا مُتَعَلِّقًا بِبَعْضِ الْأَدَابِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالذَّفْنِ وَتَوَابِعِهِ ^(٣) .

هـ - وَأَعَادَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله الصَّنِيعَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ^(٤) .

و - وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا الْمَنْهَجُ بِجَلَاءٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ رحمه الله فِي كِتَابِ الْمَغَازِي ، إِذْ شَرَحَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْبُخَارِيُّ رحمه الله فِي جَامِعِهِ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ عَقَدَ بَابًا يَتَعَلَّقُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْمَغَازِي ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ مَهْدِي رحمه الله قَوْلَهُ : « لَا أَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمِ الْقُرْآنِ أَحْسَنَ مِنْ عِلْمِ الْمَغَازِي » ، ثُمَّ صَارَ يَنْقُلُ عَنْ أَيْمَةِ هَذَا الْعِلْمِ كَابْنِ إِسْحَاقَ

(١) ينظر: (٢٤٣/٣) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر: (٢٧٣/٣) ، وكرر هذا الصنيع في (٢١٨/٣) ، إذ نقل من كتاب الجنائز لأبي مسعود الدمشقي .

(٣) ينظر: (٢٨٥/٣) من قسم التحقيق .

(٤) ينظر: (٤٤٧/٣) من قسم التحقيق .

وغيره، وقد استغرق هذا الفضل أزيد من عشر صفحات من المخطوط^(١)!

﴿١١﴾

• **النتائج الثانية منهج المصنف في ترتيب أحاديث صحيح البخاري:**

سار المصنف رحمه الله في شرحه هذا على الترتيب نفسه الذي سار عليه الإمام البخاري رحمه الله في جامعيه الصحيح غالباً، إلا أنه قد أخل بالترتيب في مواطن، فقدّم بؤناً على أخرى، وقد صرح بعدم التزامه ترتيب الأبواب في مناسبات كثيرة منها.

• في كتاب الزكاة، قدّم أولاً ما يتعلق بباب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمَلُ بِهَا عَلَيْهِ﴾، ومخاسبة المصدقين مع الإمام، ثم قال: «وَمِنْ بَابٍ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبُخْرِ، وَمِنْ بَابٍ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ، وَهُمَا مُقَدَّمَانِ عَلَى هَذَا الْبَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ»^(٢).

• وقال في مؤطّر آخر: «وَمِنْ تَفَارِيقِ الْأَبْوَابِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالْتَّأْخِيرُ»^(٣).

• وقال في مؤطّر ثالث: «وَمِنْ تَفَارِيقِ الْأَبْوَابِ الَّتِي ذَهَبَ عَنِّي ذِكْرُهَا أَثْنَاءَ كِتَابِ الْبُيُوعِ»^(٤)، وقد نص أيضاً على عدم التزامه الترتيب في أول

(١) ينظر: (٤٩٢/٤) فما بعدها من قسم التحقيق.

(٢) سورة التوبة، آية (٦٠).

(٣) ينظر: (٣٩٣/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٣٤٣/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (١٩٧/٥) من قسم التحقيق.

كِتَابُ الْأَصْحَابِ (١)

وَمِنْ الْمَوَاطِنِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الْإِخْلَالُ بِالتَّرْتِيبِ مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ رحمته فِي
«كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ» حَيْثُ أَدْرَجَ فِيهِ أُنُوفًا مِنْ كِتَابِ اللَّفْطَةِ وَهِيَ:

بَابُ هَلْ يَأْخُذُ اللَّفْطَةُ وَلَا يَدَعُهَا؟ وَبَابُ مَنْ عَرَفَ اللَّفْطَةَ (٢).

أَمَّا أُنُوفُ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ (٣).

وَقَدْ تَمَرَّرَ هَذَا الصَّبِيغُ مِنْ هَذَا الْإِمَامِ رحمته فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَتَجِدُهُ يَشْرَحُ
الْحَدِيثَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى حَدِيثٍ آخَرَ قَبْلَهُ، مِمَّا يَجُرُّنَا إِلَى النَّسْأُولِ عَنْ عَدَمِ مُرَاعَاةِ
النُّسْقِ وَالتَّرْتِيبِ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ رحمته، وَلَا نُمْكِرُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ
ذَلِكَ غِنَاةُ أَخَذِ الرِّوَايَاتِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ لِلْحَامِعِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ رحمته يَصْرَحُ بِهَذَا
الْإِخْلَالِ بِالتَّرْتِيبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ طَهَّرَ لِي اخْتِمَالُ ثَانٍ، وَهُوَ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى - أَنَّ الْإِمَامَ قِيَامَ الشَّيْ
رحمته رُبَّمَا كَانَ يُنْصَلِي هَذَا الْكِتَابَ عَلَى تَلَامِيذِهِ، وَالْإِمْلَاءُ لَا يَحْصُلُ فِيهِ عَادَةً مُرَاعَاةُ
هَذَا التَّرْتِيبِ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا أَحْزِمُ بِهِ، وَلَكِنِّي أَقُولُهُ افْتِرَاضًا، لِأَنِّي لَمْ أَطْعَمُ بِهِ
صَرِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُنْصَلِي شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ عِنْدَ قَتَرٍ وَلَدِهِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ (٤)، وَقِصَّةُ الْكِتَابَيْنِ وَاحِدَةٌ.

(١) يطر: (٢٢٧/٥) من قسم التحقيق.

(٢) يطر: (١٥٦/٥) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٠٥/٥) لما بعدها من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٢٤٥/١) من قسم الدراسة.

وَهَذَا أَوْلَى مَا يُعْتَدَرُ بِهِ لِلْمُصَنَّفِ رحمته ، وَمِمَّا يُقَوِّيه أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ
نَمَازَيْنِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ بَعْضُ التَّكَرَّارِ ، وَبَعْضُ الْعِتَارَاتِ غَيْرِ الْمُحَرَّرَةِ ، وَاللَّهُ
عَلِيمٌ

وَرُبَّمَا كَدَّ الْحَدُّ مِنَ النَّاسِخِ ، قَرِيبًا تَدَاخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَوْرَاقُ عِنْدَ نَسْخِهِ ،
فَوَقَعَ لَهُ هَذَا الْحَدُّ فِي التَّرْتِيبِ .



• الْمَتَلَةُ الْكَائِنَةُ: سَبَّحَ الْمُصَنَّفُ رحمته مِنْ حَيْثُ التَّطَوُّيلُ وَالْإِخْتِصَارُ فِي شَرْحِهِ:

بِمَا نَظَرَ فِي هَذَا لِكِتَابٍ يَرَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ رحمته قَصَدَ الْإِخْتِصَارَ فِي تَأْلِيفِهِ
هَذَا ، لِأَنَّهُ رحمته قَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا الْمَتْنِ فِي كِتَابِهِ هَذَا ، كَمَا وَقَعَ فِي بَدَايَةِ كِتَابِ
تَفْسِيرِهِ إِذْ يَقُولُ: «نَذَكُرُ فِي هَذَا الْبَابِ شَرْحَ الْفَاطِطِ عَلَى حَدِّ الْإِخْتِصَارِ ، فَإِنَّ النَّاسَ
قَدْ أَكْثَرُوا التَّأْنِيفَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» ^(١)

وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ ثَانٍ فِي كِتَابِ الْحَقِّ: «فَضَّلَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
إِخْتِصَارَهُ» ^(٢) .

وَلَمْ يَخْرِجِ الْمُصَنَّفُ رحمته عَنْ هَذَا الْمَتْنِ الَّذِي اخْتَطَّهُ لِتَفْسِيرِهِ ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ
جَلِيٌّ فِي كِتَابِهِ هَذَا ، فَتَجِدُهُ يُبَيِّنُهُ عَلَى مَا اخَذَ الْفَقْهَ وَمَدَارِكِ الْأَحْكَامِ بِكَلَامٍ وَجِيزٍ
مُخْتَصَرٍ ، يُفْهِمُ بِهِ الْمَقْصُودَ مِنْ غَيْرِ إطَالَةٍ وَلَا إِسْهَابٍ ، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ

(١) ينظر: (٥٤٩/٤) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر: (٤٨١/٣) من قسم التحقيق .

السَّلَفِ قَلِيلٌ كَثِيرُ الْبَرَكَةِ، وَكَلَامُ الْخَلْفِ كَثِيرٌ قَلِيلُ الْبَرَكَةِ^(١).

وَمِنْ تَجَلِّيَّاتِ الْاِخْتِصَارِ فِي صَنِيعِ الْمُصَنَّفِ ﷺ أُمُورٌ مِنْهَا:

أ - لَمْ يَلْتَرِمِ ﷺ إِيرَادَ تَرَاجُمِ أَبْوَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ كَامِلَةً، بَلْ كَانَ يَقْتَصِرُ عَلَى طَرَفِ التَّرْجَمَةِ الدَّالِّ عَلَى تَقْيِّئِهَا غَالِبًا، وَفِي مَوَاطِنَ قَلِيلَةٍ جِدًّا كَانَ يُتِمُّ لَفْظَ التَّرْجَمَةِ.

ب - لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنَّفُ ﷺ لِأَسَانِيدِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَحَدٍ مِنْ رِجَالِهِ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ مِنْهُ ﷺ إِلَى تَلَقِّي جُمْلَةٍ مِمَّا فِي الصَّحِيحِ بِالْقَبُولِ، وَأَنَّ رِجَالَهُ قَدْ جَاوَزُوا الْقَنْطَرَةَ^(٢).

كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْ عِنَايَتَهُ لِذِكْرِ لَطَائِفِ الْأَسَانِيدِ وَنَحْوِهَا مِمَّا شَغِفَ بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ.

ج - لَمْ يُنَبِّثْ ﷺ أَيْضًا مُتُونِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشْرَحُهَا، بَلْ كَانَ يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ أَطْرَافِهَا فَقَطْ، وَفِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ يَذْكُرُ عُنْوَانَ الْبَابِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ رَاوِيِ الْحَدِيثِ فَقَطْ، وَتَارَةً أُخْرَى: لَا يَذْكُرُ اسْمَ الصَّحَابِيِّ وَلَا طَرَفَ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ مُبَاشَرَةً إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُرِيدُ شَرْحَهُ مِنَ الْحَدِيثِ.

(١) للحافظ ابن رجب الحبلي ﷺ رسالة نافعة في هذا الموضوع أسماها: «فصل في السلف عني الخلف» طبعت مراراً.

(٢) قال الحافظ ابن حجر ﷺ في مَدْنَى السَّارِي (ص: ٣٨٤): «وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُتَوَسِّلُ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَحْرَحُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ: «هَذَا جَارُ الْقَنْطَرَةِ»، بِمَعْنَى يَذْكُرُ أَنَّهُ لَا يُلْتَمَسُ إِلَى مَا قَبْلَ فِيهِ».

وَهَذَا الصَّنِيعُ تَكَوَّرَ مِنَ الْمُصَنَّفِ رحمته كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ، وَتَكَادُ يَكُونُ مِنْهَا مَطَرِدًا لَهُ، وَكُلُّ حَدِيثٍ شَرَحَهُ فِي الْغَالِبِ يَصْحُحُ التَّمَثِيلُ بِهِ لِمَا ذَكَرَ، وَلِذَلِكَ لَمْ أَطِلْ بِذِكْرِ لَأَمثلةٍ عَلَيْهِ.

د - لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْمُصَنَّفُ رحمته جَمِيعَ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ بِالشَّرْحِ وَالْبَيَانِ، وَإِنَّمَا صَرَفَ نَظْرَهُ إِلَى مَا رَأَاهُ مُحْتَاجًا إِلَى مَزِيدِ بَيَانٍ، أَوْ طَهَرَ لَهُ أَنَّهُ يَقْنِضِي رِبَادَةً بِسَطْرٍ دَفَعًا لِقَوْلِهِمْ بَاطِلٌ، أَوْ جَلَاءَ إِشْكَالٍ فِي فَهْمِ حَدِيثٍ.

وَلِذَلِكَ فَقَدْ تَغَاضَى عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَخْبَارِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا، اِكْتِنَاءً بِمَا يَذْكُرُهُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُشَبِّهُهَا أَوْ تُقَارِبُهَا فِي الْمَعْنَى وَالْأَحْكَامِ، رَوَاهُ مِنْهُ رحمته لِلِاخْتِصَارِ.

وَمِنْ أَلْمَثِلِ الْمُؤَكَّدَةِ لِهَذَا الصَّنِيعِ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ: وَضُوءُ الصَّبَّانِ، وَمَنْ يَحِبُّ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ، وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ:

قَالَ رحمته: «فِي هَذَا التَّابِ: وَضُوءُ الصَّبَّانِ وَصَلَاتُهُمْ وَشُهُودُهُمُ الْجَمَاعَاتِ فِي النَّوَافِلِ وَالْفَرَائِضِ، وَتَذَرِيئُهُمْ عَلَيْهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِمْ، لِيَسْلَعُوا إِلَيْهَا وَقَدْ اعْتَادُوهَا وَمَرَّنُوا عَلَيْهَا، وَأَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ بَيِّنَةٌ»^(١).

ه - عَمَدَ الْمُصَنَّفِ رحمته إِلَى جَمْعِ الْأَبْوَابِ الْمُتَنَاسِبَةِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ، وَهَكَذَا فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ إِذَا وَجَدَ بَيْنَهُمَا مُتَنَاسِبَةً أَوْ مُقَارِبَةً فِي الْمَعْنَى، قَالَ رحمته فِي كِتَابِ الْحَجِّ: «وَمِنْ بَابِ

(١) ينظر: (٦٤٧/٢) من قسم التحقيق.

مَهْلٌ أَهْلٌ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالْأَبْوَابُ بَعْدَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى»^(١).

فَمِنْ أَمْثَلَةٍ جَمْعِهِ بَيْنَ بَابَيْنِ:

* مَا فَعَلَهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ بَابَيْنِ: بَابُ تَسْوِيتِ الصُّفُوفِ، وَبَابُ إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ فِي تَسْوِيتِ الصُّفُوفِ^(٢)، فَسَاقَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْبَابَيْنِ مَعًا.

* وَأَعَادَ صَنِيعَهُ هَذَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ، فَقَالَ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ رُكُوبِ الْبُذْنِ، وَبَابِ: سَوْقِ الْبُذْنِ»^(٣).

* وَكَرَّرَ الشَّيْءَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، فَقَالَ: «وَمِنْ بَابِ: صَوْمِ شَعْبَانَ، وَبَابِ: حَقِّ الضَّيْفِ»^(٤).

* وَفِي كِتَابِ الْبُيُوعِ، قَالَ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ: أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرْضِهِمْ، وَبَابِ: بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً»^(٥).

* وَفِي كِتَابِ الْأَسْتِفْرَاضِ قَالَ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ: هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سِنِّهِ؟ وَبَابِ: حُسْنُ الْقَضَاءِ»^(٦).

(١) ينظر: (٤٢٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٥٦٥/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٥١٩/٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٤٠/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (١٥٣/٤) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٢٤٣/٤) من قسم التحقيق.

وَتَكَرَّرَ صَنِيعُهُ هَذَا فِي مُنَاسَبَاتٍ أُخْرَى^(١).

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ جَمَعَهُ ﷺ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

* صَنِيعُهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ ، حَيْثُ جَمَعَ ﷺ بَيْنَ: بَابِ: إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ ، وَبَابِ: إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ ، وَبَابِ: التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ ، وَذَكَرَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِيهَا إِجْمَالًا فَقَالَ: «الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ...»^(٢).

* وَأَعَادَ صَنِيعَهُ هَذَا فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، فَقَالَ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ: بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ ، وَبَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُفُوسِ النَّخْلِ ، وَبَابِ: بَيْعِ التَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ، وَبَابِ: بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ»^(٣).

* وَفِي كِتَابِ الْحَجِّ قَالَ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ: رُكُوبِ الْبُذْنِ ، وَبَابِ: سَوْقِ الْبُذْنِ ، وَبَابِ: إِشْعَارِ الْبُذْنِ» ، ثُمَّ جَمَعَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ ، وَشَرَحَهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ^(٤).

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ جَمَعَهُ ﷺ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ.

* قَوْلُهُ ﷺ: «وَمِنْ بَابِ: مَا قِيلَ فِي الصُّوَاغِ ، وَبَابِ: الْقَيْنِ وَالْحَدَادِ ،

(١) ينظر مثلاً: (٥٧١/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٦٠٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٣١/٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٥١٩/٣) من قسم التحقيق.

وَبَابِ: الْحَيَاطِ ، وَبَابِ: النَّسَاجِ ، وَبَابِ: النَّجَارِ^(١).

و - وَيُجَلِّي حَقِيقَةَ رُؤْيِهِ مِنْهُجَ الْاِخْتِصَارِ أَنَّهُ رُبَّمَا اكْتَفَى بِشَرْحِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُكْرَرُهُ الْبُخَارِيُّ وَيُفَرِّقُهُ فِي أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَخْتَارُ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُذَكِّرُ فِيهِ الْحَدِيثُ بِأَتَمِّ سِيَاقٍ.

وَدَلِيلُ هَذَا اتِّصَافُ قَوْلِهِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ عِنْدَ ذِكْرِهِ حَدِيثَ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ (وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتْ مَخَاضٍ...) الْحَدِيثُ.

فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بَعْضًا مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْبَابُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ شَرْحَ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَتَبْدَأُ بِالْحَدِيثِ ذَكَرَهُ فِي بَابِ زَكَاةِ الْغَنَمِ، فَإِنَّهُ أَتَمُّ»^(٢).

وَهَذَا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ مَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ سُلُوكِ الْمُصَنِّفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُجَ الْاِخْتِصَارِ، وَذَلِكَ بِإِلْحَاقِ الْأَشْبَاهِ بِنَظَائِرِهَا، تَفَادِيًا لِلتَّكَرُّارِ.

ز - بَيَّنَّاهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُبَّمَا خَرَجَ عَنِ الْاِخْتِصَارِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْإِسْهَابِ إِذَا اقْتَضَى الْحَالُ ذَلِكَ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى الَّتِي خَصَّصْتُهَا لِلْكَلامِ عَنْ مَوْضُوعِ الْكِتَابِ.

(١) ينظر: (٩٩/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٤٣/٣) من قسم التحقيق.

ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ قِرَامَ السُّنَّةِ عليه السلام كَانَ فِي أَحَايِينَ يُدْرَجُ فُصُولًا مِنْ بَابِ التَّعْمِيمِ وَالتَّكْمِيلِ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي يُورِدُهَا الْبُخَارِيُّ فِي الْأَبْوَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مَا فَعَلَهُ فِي بَابِ: بَيْعِ الْحَطَبِ وَلِكَلِّ، إِذْ أَوْرَدَ حَدِيثَ عُبَيْ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فِي قِصَّةِ شَارِفِيهِ ^(١)، ثُمَّ أَسْنَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ (ت: ٢٤٨ هـ) عليه السلام قَوْلَهُ إِنَّ فِي الْحَدِيثِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سُنَّةً، ثُمَّ عَدَّهَا عليه السلام كُلَّهَا، وَزَادَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عليه السلام أَحَدَ عَشَرَ فَائِدَةً أُخْرَى، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ بِهَا حُمُسًا وَثَلَاثِينَ فَائِدَةً ^(٢).

وَيَنْظُرُ ذَلِكَ؛ صَنِيعُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَزِيرَةِ، حَيْثُ خَتَمَهُ بِفَضْلِ تَكْلَمٍ فِيهِ عَنْ أَحْكَامِ لُصُلُحٍ، وَأَقْسَامِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَفَصَّلَ فِيهِ حُكْمَ سُكْنَى الْمُشْرِكِينَ بِبِلَادِ الْحَرَمِ، وَتَكْلَمَ عَنْ حُدُودِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ كَمَا سَتَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٣).

وَشَوَّهْدُ الْاِسْتِطْرَادِ فِي الْكِتَابِ جَلِيلَةٌ بَيِّنَةٌ، لَكِنْ يَحْرُوهُ إِلَى ذَلِكَ رَغْبَتُهُ فِي زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُهُ يُطِيلُ الْكَلَامَ فِي مَوَاطِنَ عِنْدَ شَرْحِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ، فَيَذْكُرُ مَا يَشْهَدُ لِمَعَانِيهَا مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَيَسُوقُ لَهَا شَاهِدًا مِنَ الشَّعْرِ، وَرُبَّمَا اسْتَرْوَحَ إِلَى شَرْحِ تِمَّتِهِ وَبَيَانِ بَقِيَّتِهِ، مُسْتَعِينًا فِي ذَلِكَ بِكَلَامِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ فِي تَأْكِيدِ الْمَعْنَى الَّذِي يَخْتَارُهُ.

(١) حديث رقم: (٢٣٧٥).

(٢) ينظر: (٢٦٣/٤) فما بعدها من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٣٣٨/٤) فما بعدها من قسم التحقيق.

وينظر أيضا في كتاب الحيض (٢٨٩/٢)، وفي كتاب المغزى (٤٧١/٤) من قسم التحقيق.

٢ - كَرَّرَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَرْحَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ هَذَا كِتَبًا لِيَتَكَرَّرَ نَحْوُهُ فِي صَحِيحِ ابْنِ خَالِيٍّ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُقَطِّعُ الْأَحَادِيثَ وَيَكْرِّرُهَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ حَسَبَ مَا يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا مِنْ لَفْظٍ نَفْعِيٍّ، وَالْإِسْرَافِ الْحَفِيَّةِ، فَجَاءَ فِي شَرْحِ الْإِمَامِ قِيَامِ السَّنَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْضُ مِنْ ذَلِكَ. وَمِنْ أَمثلةِ ذَلِكَ:

﴿ كَرَّرَ بَابَ: الْقَطَّاعِ مَرَّتَيْنِ، فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْمُزَارَعَةِ ^(١)، ثُمَّ أَعَادَهُ عَادَةً فِي خَيْرِ كِتَابٍ تَفْسِيرٍ ^(٢).

﴿ وَكَرَّرَ بَابَ: الْحُورِ الْعَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ^(٣)، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي كِتَابِ نَجْرِيَّةٍ ^(٤).

﴿ شَرَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُعِيدُ الْكَلَامَ الَّذِي سَبَقَ لَهُ ذِكْرُهُ فِي الْمَوْطِنِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُجِئُ عَلَيْهِ انْتِدَاءً بِهِ، وَيَتَوَسَّعُ فِي الْمَوْطِنِ الثَّانِي فِي ذِكْرِ مَا فَاتَهُ، وَيُطْنِبُ فِي عَدَمِ اسْتِدْرَاكِهِ مِنَ التَّوَارِيدِ فِي فَقْدِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمَوَاطِنِ الَّتِي أَحَالَ فِيهَا عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْمَوْطِنِ الْأَوَّلِ:

١ - قَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَقَدْ ذَكَرْنَا تَفْسِيرَ الْأَعْنُدِ وَالْأَعْبُدِ فِيمَا تَقَدَّمَ» ^(٥).

٢ - وَفِي بَابٍ: فَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الْأُولَى فَلِأُولَى، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَأَمَّا إِذَا خَشِيَ

(١) ينظر: (٢١٨/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٤٢/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٨١/٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٣٤٥/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٣١٣/٣) من قسم التحقيق.

تَوْتُ وَتِ الْحَاضِرَةِ إِنْ بَدَأَ بِالْمُسَيِّئَةِ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ»^(١).

٣ - وَقَالَ مَرَّةً: «ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَقْتُ الْإِحْرَامِ ، وَاخْتِلَافُ الرِّوَايَةِ فِيهِ»^(٢).

٤ - وَأَكَّدَ ^(٣) جِرْصَهُ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: «(عَمَرِي حَلَقِي): قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ»^(٤).

٥ - وَقَالَ فِي مُنَاسِبَةٍ: «الْكَلَامُ فِي سَلَامِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ كَالْكَلَامِ فِي إِحْرَامِهِمَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(٥).



• اسْأَلَةُ الرَّابِعَةِ: مَنْهَجُهُ فِي بَيَانِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

يُقْصَدُ بِغَرِيبِ الْحَدِيثِ: مَا يَتَّعُ فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ مِنْ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ ، الْبَعِيدَةِ مِنَ الْفَهْمِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا.

وَهُوَ فَرْدٌ مِنْهُمْ مِنْ فُتُونِ عِلْمِ الْحَدِيثِ ، يَقْبَحُ الْعَهْلُ بِهِ ، وَالْخَوْضُ فِيهِ لَيْسَ بِالْهَيِّنِ ، وَالْخَائِضُ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّيِ ، جَدِيرٌ بِالتَّوَقُّفِ^(٥).

وَلِذَلِكَ أَحْجَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ حَوْصِ عَمَرَتِهِ صَوْنًا لِأَنْفُسِهِمْ مِنَ الْإِقْدَامِ

(١) ينظر: (٤٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٤٣٦/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٥٣٣/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٦٣٧/٢) من قسم التحقيق.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٤٥٨).

عَلَى تَفْسِيرِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِ مُرَادِهِ، وَلَمْ يَتَهَضَّنْ لَهُ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْخُذَاقِ
مِمَّنْ جَمَعُوا بَيْنَ شَقِي الرِّايَةِ وَالذَّرَايَةِ، مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلَهْجَاتِهَا

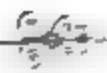
وَكَانَ الْمُصَنَّفُ يَوْمَ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ ﷺ أَحَدَ هَؤُلَاءِ؛ فَهُوَ إِمَامٌ
بَارِعٌ فِي هَذَا الشَّانِ، أَمَلَهُ لِذَلِكَ حِفْظُهُ لِلْأَحَادِيثِ، وَاطَّلَاعُهُ عَلَى الشُّنُونِ
وَالْأَسَانِيدِ، وَتَمَكُّنُهُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تَرَى فِيهَا نَجْمَةٌ كَمَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ، وَلِذَلِكَ أَتَى
عَلَى كَلَامِهِ فِي هَذَا لِمَجَالِ الْعُلَمَاءِ، وَقَبِلُوا قَوْلَهُ فِيهِ، وَيَكْنِيهِ لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَى هَذَا
الْكَلَامِ النَّظَرُ فِي كِتَابِ تَلْمِيذِهِ أَبِي مُوسَى الْعَدِيبِيِّ (ت: ٥٨١ هـ) ﷺ الَّذِي ذُبِلَ
بِهِ عَلَى كِتَابِ «الْغَرِيبِ» لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَرَوِيِّ
(ت: ٤٠١ هـ) ﷺ، فَقَدْ حَلَّاهُ بِثَقُوبٍ وَافِرَةٍ، وَأَسْنَانٍ كَثِيرَةٍ كَانَتْ يَسْأَلُ عَنْهَا شَيْخُهُ
أَبَا الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ ﷺ فِي شَرْحِ أَنْصَارِ عَرِينِهِ وَقَعْدَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ^(١).

بَلْ قَالَ أَبُو مُوسَى الْعَدِيبِيُّ ﷺ: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا فِي دِيَارِ الْإِسْلَامِ يَصْلُحُ
لِتَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا هَذَا الْإِمَامُ: أَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٢)
وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ عِلْمٍ تَرَى أَقْرَانَهُ فِي هَذَا الشَّيْءِ، وَشَهِيدُهُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ
بِالتَّقَدُّمِ وَحُسْنِ الْوَضْعِ، وَجَوْدَةِ التَّصْنِيفِ.

وَلَقَدْ أُوتِيَ يَوْمَ السُّنَّةِ مَلَكَةً فِي شَرْحِ الْغَرِيبِ، فَتَقَبَّلَ الْعُلَمَاءُ كَلَامَهُ فِيهِ،

(١) ينظر مثلاً: «المجموع المعبث في عربي القرآن والحديث» لأبي موسى العدبي: (١/١٣ و ٥٨٩ و ١٢٤ و ١٨٥ و ٢٢٦ و ٣٠٠ و ٣٦٧ و ٦٤٩ و ٧١١ و ٨١٧) و (٢/١٣١ و ١٥٧ و ٢٠٤ و ٢٨٦ و ٤٦٥ و ٥٣٣ و ٦٠٢ و ٧٥٩) و (٣/٧٩ و ١٠٣ و ١٥٥ و ٤٦٣ و ٥٣٥).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٦٢٥).



وَرَضُوا بِهِ، وَتَقَلُّوا عَنْهُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَتَذَمُّوا التَّوْبَةَ بِإِسَادَةِ الْعُلَمَاءِ بِكِتَابِهِ،
وَتَذَمُّوا مَنْ تَقَلَّبَ عَنْهُ عِنْدَ كَلَامِي عَنْ أَهَمِّيَةِ الْكِتَابِ.

وَنَحْنُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ أَوْزُنَ مَدِيدِ الْمَسْأَلَةِ عِبَايَةً كَبِيرَةً فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ
الصَّحِيحِ. فَتَرَاهُ إِذَا كَانَ بِصَدَدِ لَفْظَةٍ غَرِيبَةٍ فِي الْحَدِيثِ يُبْهَرِي لَهَا بِتَفْسِيرِهِ، فَيُبَيِّنُ
مَعْنَاهَا. وَتَنْصِبُ نَصْبًا، وَيُوضِّحُ الْمُرَادَ مِنْهَا.

وَنَهْ تَكُنْ عَيْنُهُ مُقْتَصِرَةً عَلَى غَرِيبِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ فَقَطْ؛ بَلْ
تَعَمُّدُهُ إِلَى تَفْسِيرِ مَا يُورَدُ أَثْنَاءَ كَلَامِهِ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، وَغَرِيبِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي
يَنْتَبِهُ بِهَا. أَوْ الْأَشْعَارِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ دُرُوبُ ذِكْرُهَا.

وَمِنْ أَحَادِيثِهِ هَذَا أَنَّ أُجَبِّي عَنِ السَّمَاتِ التَّارِزَةِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ رحمته فِي
شَرْحِ دَلَالَةِ غَرِيبَةٍ فِي مَثَلِ الْأَحَادِيثِ، فَمِنْ ذَلِكَ

أ- الِاسْتِشْهَادُ لِلْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

عَنِ الْإِمَامِ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمته بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي بَيَانِ مَعَانِي الْأَلْفَافِ الْغَرِيبَةِ
فِي مَثَلِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَوَضَفَهَا فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا غَرَوُ فِي ذَلِكَ؛
فَإِنَّهُ التَّوْبَةُ صِنُّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، كِلَاهُمَا مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَاسْتِشْهَادُ الْإِمَامِ
قِيَامُ السُّنَّةِ رحمته بِالْقُرْآنِ فِي شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ كَثِيرٌ جَدًّا، وَحَسْبِي هُنَا أَنْ أُثَلِّلَ بِأَمْثَلَةٍ،
نَمْ أَجِيلَ الْفَارِئِ الْكَرِيمِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ.

* الْمِثَالُ الْأَوَّلُ:

تَوَلَّاهُ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ: «الْإِنْبِجَاسُ: الْإِنْفِجَارُ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَلْبَسَتْهُ مِنْهُ

أَنْتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴿١١﴾ أَي: انْفَجَرَتْ ﴿١١﴾.

❖ المِثَالُ الثَّانِي:

قَوْلُهُ ﷺ فِي كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ: «قَوْلُهُ: (فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَتْهُ) كَذَا فِي النُّسخَةِ بِالدَّالِ غَيْرِ الْمُنْقُوطَةِ

وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ (٣): فَدَعَتْهُ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: خَنَقَتْهُ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كَانَ عِنْدَنَا رَجُلٌ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عليهما السلام، فَرَأَى عُمَرَ فِي

الْمَنَامِ فَدَعَتْهُ دَعْتُهُ فَلَوَتْ ثِيَابَهُ.

وَقِيلَ: الدَّعْتُ: التَّمْرِيعُ فِي التُّرَابِ، وَكَأَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِالدَّالِ جَعَلَهُ مِنْ:

دَعَتْهُ، ثُمَّ أَذْغَمَ الْعَيْنَ فِي التَّاءِ، فَقَالَ: دَعَتْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ: ﴿يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ (١١)،

أَي: يَدْفَعُهُ يَعْثِفُ، وَقَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُوتُ إِلَى نَارٍ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ (٥)، أَي: يُدْفَعُونَ

إِلَيْهَا يَعْثِفُ، وَالصَّحِيحُ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ ﴿١٦﴾.

❖ المِثَالُ الثَّالِثُ:

قَالَ فِي كِتَابِ الرُّكَاةِ: «و (أَعْبَدُهُ) جَمْعُ عَبْدٍ، وَرُوي: (أَعْنَدُهُ) جَمْعُ عَتَادٍ،

(١) سورة الأعراف، الآية (١٦٠).

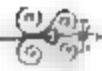
(٢) ينظر: (١٧٨/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر كتاب الغريبين للهروي (١٧٥/٢).

(٤) سورة الماعون، الآية (٠٢).

(٥) سورة الطور، الآية (١٣).

(٦) ينظر: (١٩٤/٣) من قسم التحقيق.



وَالْعَتَادُ الْمَعْدُ الثَّابِتُ اللَّازِمُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْعَاطِمِينَ نَارًا﴾^(١)، أَيْ: جَعَلْنَا عَتَادًا لَهُمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَيْنِدُ﴾^(٢)، أَيْ: هَذَا مَا كَتَبْتُهُ مِنْ عَمَلِكَ مُعَدًّا، وَقَوْلُهُ: ﴿رَقِيبٌ عَيْنِدُ﴾^(٣)، أَيْ: مُعَدُّ حَاضِرٌ^(٤).

* الْمَثَالُ الرَّابِعُ:

وَمِنْ عَنَائِيهِ بِهَذَا الدَّلِيلِ، حِرْصُهُ عَلَى بَيَانِ لُشْتَرَكٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ **رَبِّهِ**: «وَقَوْلُهُ: (وَوَعْدُكَ حَقٌّ) أَيْ: لَا خُلْفَ فِيهِ، تَجْزِي الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا، وَتَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ الْقُرْآنَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَكْفُرُونَ الْحَقَّ﴾ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَذِكْرُ مُحَمَّدٍ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ أَيْ: بِالْأَمْرِ الْحَقِّ الْبَيِّنِ الْفَصْرِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ أَيْ: بِالْمَوْتِ»^(٥)

وَلَمَّا كَانَتْ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ هِيَ الْبَيَانُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ حَرَّصَ قَوَامُ السُّنَّةِ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي مُنَاسَبَاتٍ، فَيُورَدُ الْحَدِيثُ، وَيَقُولُ: مُصَدِّقُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى كَذَا وَكَذَا.

(١) سورة: الكهف، الآية (٢٩).

(٢) سورة ق، الآية: (٢٣).

(٣) سورة ق، الآية: (١٨).

(٤) ينظر: (٣٤٢/٣ - ٣٤٣) من قسم التحفيق

(٥) ينظر: (١٣٤/٣) من قسم التحفيق.

وَمَثُلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ كَثِيرَةٌ، أَجْزَى مِنْهَا مِثَالَيْنِ اسْتِشْهَادًا فَقَطْ؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَالَ ﷺ: «مِصْدَاقُ الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ

السَّاعَةِ﴾ الْآيَةُ (١) (٢).

٢ - قَالَ ﷺ: «مِصْدَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا

مَخَوِّفًا﴾ (٣) (٤).

وَقَدْ حَرَّصَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى الاسْتِشْهَادِ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ إِذَا وَجَدَ أَدْنَى مُنَاسَبَةٍ بَيْنَ مَعْنَاهَا وَلَفْظِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَشْرُحُهُ، وَحَضَرَ شَوَاهِدُ هَذِهِ الْعِنَايَةِ عَسِيرٌ جِدًّا، ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الطَّاهِرَةَ تَكَرَّرَتْ فِي مُؤَلَّفِهِ هَذَا كَثِيرًا، وَحَسُبْنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ التَّمَثِيلُ لِذَلِكَ فَقَطْ.

وَاعْتَنَى ﷺ بِالْقُرْآنِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَاسْتَعَانَ بِهَا فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَسَبَقَ التَّنْوِيهِ بِالْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ ﷺ، فَهُوَ قَارِئٌ خَتَمَ خَتَمَاتِ بَقَرَاءَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَمِنْ شَوَاهِدِ اعْتِنَائِهِ بِالْقُرْآنِ الْمُتَوَاتِرَةِ: اسْتِشْهَادُهُ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكِسَافِيِّ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: (ظُلَّةٌ تَنْطَفُفُ مِنَ السَّمَنِ وَالْعَسَلِ).

- قَالَ ﷺ: «الظُّلَّةُ قَيْلٌ: الظُّلَّةُ السَّحَابُ، وَفِي الْحَدِيثِ: (وَذَكَرْنَا كَانَهَا

(١) سورة لقمان، آية (٣٤).

(٢) (٩١/٢) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الإسراء، الآية: (٥٩).

(٤) ينظر: (٩٣/٣) من قسم التحقيق.

الظُّلُّ)، يَغْنِي: السَّحَابَ، وَقِيلَ: كُلُّ شَيْءٍ أَظْلَلْ فَهُوَ ظِلَّةٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرْيَافِ﴾^(١)، هُوَ جَمْعُ ظِلَّةٍ^(٢).

- وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَقُرِئَ: (مَنْ يَلْمُزُكَ)، بِضَمِّ الْمِيمِ»^(٣).

- وَقَالَ فِي مُنَاسَةِ: «وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿نُصِبَ يُفْضُونَ﴾»^(٤)، بِضَمِّ الثَّوْنِ، أَيْ: إِلَى نُضَامٍ لَيْتَمَ.

وَلَمْ يَقْتَصِرْ قِرَاءُ السُّنَّةِ عَلَى الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَقَطْ؛ بَلِ اسْتَشْهَدَ بِالْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ أَيْضًا، وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ؛ «فَكُلُّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَ مُتَوَاتِرًا أَمْ آحَادًا، أَمْ شَاذًا، وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى الْإِخْتِجَاجِ بِإِخْرَاجَاتِ الشَّاذَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا لَمْ تُخَالَفْ قِيَاسًا مَعْرُوفًا، بَلْ لَوْ خَالَفَتْهُ يُخْتَجَّ بِهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ بِعَيْنِهِ... وَالْإِخْتِجَاجُ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي الْإِخْتِجَاجِ بِهَا فِي الْفِقْهِ»^(٥).

(١) سورة يس، الآية: (٥٦)، وهذه قراءة حمزة والكسائي كما في السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٥٤٢)، وحبجة القراءات لابن رنحلة (ص: ٦٠١).

(٢) (٣٩٤/٥) من قسم التحقيق.

(٣) وهي قراءة يعقوب، وابن كثير والحسن وينظر: السعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٣١٥)، لإعراب القراءات السبع وعللها لابن خاويه (٢٤٩/١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص: ٣٠٤).

(٤) سورة المعارج، الآية: (٤٣)، وهي قراءة ابن عامر، وحفص عن عاصم، كما في السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٦٥١). والحبجة في القراءات لأبي علي الفارسي (٢٢٢/٦) - (٢٢٣).

(٥) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ص: ٢٩).

وَمِنْ لَمَّوَاتِنِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ فِيهَا ﷺ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ:

- قَوْلُهُ ﷺ: «وَرَوَاهُ بَعْضُ الْكِبَارِ عَنْ مَالِكٍ: (تَقْبِضُ)»^(١)، بِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَمَعْنَاهُ: تَجْعَلُ أَصَابِعَهَا عَلَى الطَّائِرِ، أَيْ: تُمَسِّكُهُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا، وَفَرِي: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾^(٢).

- وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى: «وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ (فَمَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا يَنْزِعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟)

قَالَ أَهْلُ اللَّعَةِ: يُقَالُ نَزَعَ إِلَيْهِ فِي الشَّيْءِ إِذَا شَبَّهَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: (إِنَّمَا هُوَ عِرْقُ نَزَعَةٍ)، أَيْ: نَزَعَ شَبَّهُهُ عِرْقٌ، وَفَرِي: ﴿فَلَا يَنْزِعُكَ فِي الْأَمْرِ﴾، أَيْ: لَا يَغْلِبُكَ^(٣).

ب - الِاسْتِشْهَادُ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

إِنَّ «أَقْوَى مَا بُعْتِمَدُ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ: أَنْ يُظْفَرَ بِهِ مُفَسِّرًا فِي

(١) وهي رواية الشافعي كما نص عليه الحافظ أبو موسى العديبي في المجموع المغني (٢/٦٥٥)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩/٤٨٩)، وهي في مسنده (ص: ٣٠٠)، وفي الأم (٥/٢٤٦) بلفظ: (تَقْبِضُ) بالضاد.

وينظر في بيانها، ردفع دعوى شذوذها ما ذكرته في قسم التحقيق (٥/١١٠ - ١١١).

(٢) ينظر: (٥/١١٠ - ١١١) من قسم التحقيق، وَوَقَعَ فِي الْمَخْطُوطِ (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً)، وهو نصحيح، ومُرَادُ قِيَامِ السُّنَّةِ لِتَبْيِيهِ هُنَا: الْقِرَاءَةُ بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ - وهي قِرَاءَةُ شَاذَّةٌ - هي قِرَاءَةُ أُنْثَى بِكَتْفٍ، وابن مسعود، والحسن، وقَتَادَةُ بِرِ دَعَامَةٍ، وينظر: إعرابُ القراءات السبع وعملها لاسن خالويه (٢/٥٣)، والمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِيهِ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ لاسن رَنْجَلَةَ (٢/٥٥).

(٣) ينظر (٤/٥٥١ - ٥٥٢) من قسم التحقيق، والقِرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ لِأَبِي مَجْلَزٍ، كما في معاني القرآن للححاس، المحتسب لابن جني (٢/٨٥)، وهي من القراءات الشاذة.

بعض روايات الحديث^(١)، ولذلك فقد عني العلماء ﷺ بجمع الأحاديث، وتفسير بعضها ببعض، وتتابع أقوالهم على ضرورة اعتبار هذا الضابط العاصم من الزلل في هذه السنة النبوية، يقول الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل ﷺ: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضها بعضاً»^(٢).

ونص على اختياره الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ﷺ في معرض كلامه عن الطريقة المثلى لفهم الحديث النبوي على وجهه، فقال: «تأليف كلام رسول الله ﷺ، وصم بعضها إلى بعض والأخذ بجميعه قرص لا يجل سواه»^(٣).

وهذا الحافظ ابن حجر العسقلاني ﷺ - وهو أحد أعظم الأئمة الدين اشتغلوا بعلم السنة - يؤسس لهذا الضابط المهم، فيقول «إنَّ الْمُتَعَيِّنَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَهَا، ثُمَّ يَجْمَعَ أَلْفَاظَ الْمُتَوْنِ إِذَا صَحَّتِ الطُّرُقُ، وَيَسْرَحَهَا عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ أَوْلَى مَا فُسِّرَ بِالْحَدِيثِ»^(٤).

فلا عجب إذن أن يسلك المصنف ﷺ هذا المسلك، ويتخذ حذوه، بل إنه قد ورد عنه صراحة ما يشهد لهذا المعنى الذي ذكره أولئك الأعلام، وذلك فيما نقله عنه تلميذه الحافظ أبو موسى المديني ﷺ في كتابه «المجموع المغيث» عند إيراد حديث أسماء بنت عميس ﷺ: قِيلَ لِعَلِيٍّ ﷺ: (أَلَا تَتَزَوَّجُ ابْنَتَهُ

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٧٤).

(٢) الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

(٣) المحلى لابن حزم (٣/٢٤٠).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ﷺ (٦/٤٧٥).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَالِي صَفَرَاءُ وَلَا بَيْضَاءُ، وَلَسْتُ بِمَأْبُورٍ فِي دِينِي فَيُورِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَا عَنِّي^(١)

قَالَ ﷺ: «كَذَا فِي الْفَضَائِلِ لِابْنِ مَرْذُوهٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ: (مَأْتُورٌ)، وَلَمْ نَلَقْ أَحَدًا تَحْتَمِطُ مِنْهُ نَحْوُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَكُنْتُ إِذَا عَرَضْتُ مِثْلَ هَذَا عَلَى أَسَاتِذِي الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ ﷺ قَالَ: اجْمَعْ طَرِيقَ، أَخِذْ هَذَا عَنْ نَجْبِيِّ بْنِ مَعِينٍ كَمَا ذَكَرْنَاهُ»^(٢).

ثُمَّ نَقَلَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي نَصْرِ السَّجَرِيِّ (ت: ٤٤٤ هـ) ﷺ قَوْلَهُ: «مَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ الْحَدِيثِ، فَلْيَجْمَعْ الْأَبْوَابَ وَالتَّرَاجِمَ»^(٣).

وَقَدْ سَلَكَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي تَفْسِيرِهِ لِلْأَلْفَافِ النَّبَوِيَّةِ هَذَا الْمَسْلَكَ الْبَدِيعَ، فَكَانَ يَجْمَعُ الْأَلْفَافَ وَالرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَيُسْتَعِينُ بِذَلِكَ عَلَى اسْتِجْلَاءِ الْمُرَادِ، وَتَوْضِيحِ الْمَقْصُودِ، فَتَجِدُهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ إِذَا ذَكَرَ الْحَدِيثَ يُرِدُّهُ بِذِكْرِ رَوَايَاتِهِ دَاخِلِ الصَّحِيحِ أَوْ خَارِجِهِ، أَوْ يَسُوقُ مَعَهُ مَا يَشْهَدُ لَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى، فَصَارَ لَهُ فِي هَذَا مَعْلَمَانِ وَاضِحَانِ:

❖ الْأَوَّلُ: تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ بِالْحَدِيثِ نَفْسِهِ مِنْ خِلَالِ جَمْعِ رَوَايَاتِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ فِي الْكِتَابِ:

- (١) الحديث لم أقف عليه مُسْتَدًّا بهذا اللفظ، وقد أورده معلقاً أبو موسى المدني في المجموع المغني (١٣/١)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث: (٩/١).
- (٢) المجموع المغني لأبي موسى المدني (١٣/١).
- (٣) ينظر: المصدر السابق.

١ - مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ ، عِنْدَ مَرْجِحِهِ لِحَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً: (الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ ١٠٠) الْحَدِيثُ ^(١) ، إِذْ فَسَّرَهُ ، فَلَمَّا انْتَهَى مِنْهُ ، قَالَ: (فَصُلِّ: رُوِيَ حَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فِي رِوَايَةٍ: (فَاخْتَبُوا الْمُشَبَّهَاتِ) ، وَفِي رِوَايَةٍ سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ: (وَشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ ، فَمَنْ تَرَكَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ أَشَدَّ تَرْكاً) ، وَفِي رِوَايَةٍ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ: (وَمُشَبَّهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ ، فَمَنْ تَرَكَهَا كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتَرَكَ) ، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا شَكَّ فِيهِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ لَهُ مِنَ الْإِثْمِ) ، وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ يُخَالِطُ الرِّيَّةَ يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ) ، وَفِي رِوَايَةٍ: (فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ) ، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَبِالْحَرَامِ حِمَى اللَّهِ الَّذِي أَحْمَى عَلَى عِبَادِهِ) ، وَفِي رِوَايَةٍ: (الْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ) ^(٢) .

وَهَكَذَا تَرَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ رحمه الله بَعْدَ أَنْ أُوْرِدَ هَذَا الْحَدِيثُ جَمَعَ رِوَايَاتِهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لِلِاسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى اسْتِجْلَاءِ الْمُرَادِ .

٢ - وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً: فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ ، حَيْثُ عَقَدَ فَضْلاً لِلشُّرُوطِ الَّتِي لَا تُفْسِدُ الْبَيْعَ ، وَذَكَرَ تَحْتَهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ: (إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ) ^(٣) ، ثُمَّ أُوْرِدَ بَعْدَهُ خَمْسَ رِوَايَاتٍ يُزَوَّى بِهَا هَذَا الْحَدِيثُ ^(٤) .

(١) حديث رقم: (٢٠٥١) .

(٢) ينظر: (٧٣/٤ - ٧٤) من قسم التحقيق ، وينظر تحريج هذه الروايات فيه .

(٣) حديث رقم: (٢١١٧) .

(٤) ينظر: (١١١/٤ - ١١٢) من قسم التحقيق .

٣ - وَبِمِنْ أَمْثَلِهِ أَيْضاً: فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْيَهُودِيِّينَ الَّذِينَ زَمَنُوا، وَفِيهِ قَوْلُهُ: (فَرَأَيْتُ صَاحِبَهَا يَخْنِي عَلَيْهَا، يَفْقِيهَا الْحِجَارَةَ) ^(١)، فَذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْسِيرَهُ لِقَوْلِهِ: (يَخْنِي) ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ لِلْحَدِيثِ ^(٢).

٤ - وَفِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ، ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَأَ إِلَى الْغَارِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمُ الصَّخْرَةُ ^(٣)، فَأُورِدَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي نَقَلَ بِهَا الرُّوَاةُ الْحَدِيثَ، وَوَضَّعَهَا فِي تَوْضِيحِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَفْسِيرَ كُلِّ لَفْظٍ حَسَبَ وَرُودِهِ.

ثُمَّ حَتَمَ كَلَامَهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «ذَكَرَ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِهَذَا الْخَبَرِ طُرُقاً كَثِيرَةً، بِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ» ^(٤).

٥ - وَفِي كِتَابِ الزَّكَاةِ ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: (مَا بَنَقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيراً فَأَعْنَاهُ اللَّهُ) الْحَدِيثُ ^(٥)، ثُمَّ قَالَ: «قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّيِّبِ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ)، وَفِي نُسخَةٍ: (فَعَمَّ رَسُولِ اللَّهِ، فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا)، وَفِي نُسخَةٍ: (فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ)، وَفِي رِوَايَةٍ خَارِجِ الصَّحِيحِ: (فَهِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا)، وَفِي رِوَايَةٍ فِي الصَّحِيحِ: (هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا)، وَفِي رِوَايَةٍ خَارِجِ الصَّحِيحِ: (فَهِيَ لَهُ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا)» ^(٦).

(١) حديث رقم (٤٥٥٦).

(٢) ينظر: (٥٦٢/٤) من قسم التحقيق.

(٣) حديث رقم: (٢٢٧٢).

(٤) ينظر: (١٨٢/٤) من قسم التحقيق.

(٥) حديث رقم: (١١٦٨).

(٦) بطل: (٢٦٤/٣) من قسم التحقيق، وينظر تخريج هذه الروايات هناك.

وَالثَّانِي: تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ بِحَدِيثٍ آخَرَ فِي الْبَابِ نَفْسِهِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ فِي الْكِتَابِ:

١- مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ التُّبُوعِ، حَيْثُ أَشَارَ ﷺ إِلَى بُطْلَانِ بَيْعِ التَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ فِي الصَّحِيحِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ التَّبْعِ: مَا رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا تَبِيعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ)»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ نَافِعٍ: (نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ)، وَفِي رِوَايَةِ أَنَسٍ: (نَهَى أَنْ تُبَاعَ تَمْرَةٌ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُوَ)، وَفِي رِوَايَةِ جَابِرٍ: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ التَّمْرَةُ حَتَّى تُشَقَّحَ)»^(٢).

فَقَسَرَ ﷺ بُدْوَ الصَّلَاحِ الْوَارِدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ بِزُهْوِ النَّخْلِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالتَّشْقِيقِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ، ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَإِنْ كَانَتْ أَلْفَافُهَا مُخْتَلِفَةً، فَإِنَّ مَعَانِيَهَا مُتِمِّقَةٌ، «فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ هَذِهِ الْأَلْفَافُ الْمُخْتَلِفَةَ فِي أَزْمَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَنَقَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ مَا سَمِعَهُ مِنْ لَمَظِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ أَحَدَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، فَنَقَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ الْمَعْنَى، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ اللَّفْظِ»^(٣).

٢- وَفِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ بَعْثِ مُعَاذِ ابْنِ جَعْلٍ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، وَفِيهِ: (وَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ) الْحَدِيثُ^(٤)، حَيْثُ فَسَّرَ

(١) حديث رقم: (٢١٨٣).

(٢) ينظر: (١٣٢/٤ - ١٣٣) من قسم التحقيق، وينظر تخريج ثلث الروايات فيه.

(٣) الحارثي الكبير للماوردي (١٩١/٥).

(٤) حديث رقم: (١٤٩٦).

الكَرَائِمَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِحَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً. (١)

تَأْخُذُ مِنْ خَرَازَاتِ أَنْفُسِ النَّاسِ شَيْئاً، خُذِ الشَّارِفَ وَالْبَكْرَ وَذَا الْعَيْبِ.

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي عُنَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ قَوْلَهُ: «الْحَرَازَاتُ: خِيَارُ الْمَالِ».

٣ - وَمِنْ أَمْلِيَّتِهِ أَيْضاً مَا ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعاً (أَمَّا إِنَّكَ قَائِدٌ،

فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ) (٢).

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْكَيْسُ هَاهُنَا: الْجَمَاعُ، وَقِيلَ: الْعَمَلُ، فَإِنَّهُ حَقْلٌ حَقَبَ الْوَيْدَ عَقْلاً، وَفِي الْحَدِيثِ: (أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْبَسُ)، قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: أَعْقَلَ» (٣).

ج - الاستنباط بأثار الصحابة.

الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَعْلَمُ الْخَلْقِ نَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ أَعَمُّ النَّاسِ فَهَمَّ. وَأَقْبَهُ تَكْتُمًا، وَأَهْدَاهُمْ إِلَى الْحَقِّ وَالشَّذَائِدِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِمْ رَحِمَهُمُ الْإِطْلَاعُ عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ نُزُولِ الْوَحْيِ، وَمُشَاهَدَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَابِ، مَعَ الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ، وَلِذَلِكَ فَالرُّجُوعُ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، وَالصُّدُورُ عَنْ أَفْهَامِهِمْ عَاصِمٌ مِنَ الزَّلَلِ فِي فَهْمِ السُّنَّةِ السَّبَوِيَّةِ.

وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَدَّ أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ بِمَا خَالَفَ أَقْوَالَهُمْ، بَلْ لَمْ يُذَرِّجُوهُ فِي مُسْتَوَى

(١) ينظر: (٣/٣٨٩) من قسم التحقيق، وينظر تحريج حديث عائشة هناك.

(٢) حديث رقم: (٢٠٩٧).

(٣) ينظر: (١/١٠١) من قسم التحقيق، وينظر هناك تخريج هذه الأقوال والأحاديث، ومن أمثلة هذا المنهج أيضاً (٣/٢٢٧ - ٢٢٨، و٤٣٣)، (١/١٤٠)...



الْعِلْمُ أَصْلًا، فَقَدْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَالَمْ يَعْرِفْهُ الْبَذَرِيُّونَ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ»^(١).
وَهَذَا شَامَةٌ أَهْلِ الشَّامِ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رحمته الله يَقُولُ: «الْعِلْمُ مَا حَاءَ عَنْ
أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، فَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ»^(٢).

وَقَدْ أَوْضَحَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَبَوَّبَ
عَلَيْهَا يَقُولُهُ: «بَابُ مَعْرِفَةِ أَصُولِ الْعِلْمِ وَحَقِيقَتِهِ، وَمَا الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفِقْهِ
وَالْعِلْمِ مُطْلَقًا؟»^(٣)

فَلَا غَرَابَةَ حِينَمَا نَجِدُ الْمُصَنَّفَ رحمته الله يَسْتَطِرِدُّ فِي حَشْدِ آثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم
لِلِاسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى فَهْمِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهَا.

وَلَنْ أُطِيلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِذِكْرِ شَوَاهِدِ هَذَا الصَّنِيعِ وَأَمَارَاتِهِ، لِكَثْرَتِهِ عِنْدَهُ،
وَحَسْبِي أَنْ أُحِيلَ الْقَارِئَ عَلَى قِسْمِ التَّحْقِيقِ^(٤).

د - الاستشهادُ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ:

مَعْرِفَةُ الْعَرَبِيَّةِ ضَرُورِيَّةٌ لِحُسْنِ التَّفْهَمِ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم، ذَلِكَ أَنَّهَا
«لِسَانُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْهَادِي إِلَى الْمَعَانِي الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ، بِهَا يَتَوَصَّلُ إِلَى

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٧٧١/١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٧٦٨/١ و ٧٦٩).

(٣) المصدر السابق (٧٥١/١) فما بعدها، وقد كُتِبَ فِي حُجَّةِ فَهْمِ الصَّحَابَةِ أبحاثٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا كِتَابُ

«إِجْمَالُ الْإِسْبَاطَةِ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ» لِلْحَافِظِ الْغُلَاثِي، وَلاِبْنِ قَيْمٍ الْجَوْرِيَةِ بِحَثِّ نَفْسٍ ضَمِنَ

كِتَابَهُ «إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ عَنْ رَثِّ الْعَالَمِينَ» (٥٤٣/٥) فما بعدها.

(٤) ينظر مثلاً: (٥٧/٣ و ٢٧٠)، (٢٨/٤ و ٥٧ و ٥٢٠)، (٢٩/٥ و ١٥٤).

حَقِيقَةً مَعَانِيهَا، وَجَمَسْتُمْ دُرُجُ مَبَانِيهَا، وَعَنْهَا يَصْدُرُ التَّأْوِيلُ، وَتَتَوَجَّهُ الْأَقَاوِيلُ،
وَإِنَّهُ لَا يُوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَةِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ
وَالتَّابِعِينَ وَأَتَمِّهِ الْهُدَى مِنْ أَمْتِهِ إِلَّا بِحِفْظِ لُغَابِ الْعَرَبِ وَأَنْحَائِهَا...»^(١).

وَالنَّاظِرُ فِي أَحْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ يَجِدُهُمْ اعْتَنَوْا بِالْعَرَبِيَّةِ وَفُتُونَهَا عِنَايَةً فَانِقَةَ،
وَاحْتَفَوْا بِعُلُومِهَا خَفَاةً لَا تَقَّةً، لِأَنَّهَا وَسِيلَةُ النُّقْلِ الصَّحِيحِ لِلشَّيْءِ النَّبَوِيِّ، وَالْجَهْلُ
بِهَا يَزُولُ إِلَى وَجُودِ الْخَلَلِ فِيمَا نَقَلُوهُ، وَيَنْقُضِي إِلَى وَقُوعِ الزَّلَلِ فِيمَا حَفِظُوهُ، وَمِنْ
هُنَا تَكَثَّرَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي وَجُوبِ الْعِنَايَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَتَكْمِيلِ فُتُونِهَا، وَالسَّعْيِ فِي
تَحْصِيلِ عُلُومِهَا، لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ مِنْ بَابٍ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَأَقْوَالُهُمْ وَعِبَارَاتُهُمْ فِي هَذَا مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ عَقَدَ الْخَطِيبُ الْبَعْدَادِيُّ ﷺ بَابًا
فِي: «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ وَأَدَابِ السَّامِعِ» عَنْوَتُهُ بِقَوْلِهِ: «التَّرْغِيبُ فِي تَعَلُّمِ
النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ لِأَذَاءِ الْحَدِيثِ بِالْعِبَارَةِ السَّوِيَّةِ»^(٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُهُمْ فِي بَابِ النُّقْلِ وَالرَّوَايَةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ تَصَدَّى لِعُلُومِ
الدَّرَايَةِ؟ ذَلِكَ أَنَّ: «الْاجْتِهَادَ إِنْ تَعَلَّقَ بِالاسْتِنبَاطِ مِنَ النُّصُوصِ، فَلَا بُدَّ مِنْ
اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ... فَلَا يُمَكِّنُ مَنْ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ أَنْ يَفْهَمَ لِسَانَ الْعَرَبِ، كَمَا
لَا يُمَكِّنُ التَّفَاهُماً فِيمَا بَيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالْبَرْبَرِيِّ، أَوِ الرُّومِيِّ، أَوِ الْعِبْرَانِيِّ حَتَّى يَغْرِفَ
كُلُّ وَاحِدٍ مُفْتَضِّلِي لِسَانِ صَاحِبِهِ»^(٣).

(١) المسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي (ص: ٣٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٤).

(٣) الموافقات للشاطبي (١٢٤/٥ - ١٢٥).

وَلِذَلِكَ أَطَبُّوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَعْرِفَةِ بِعُلُومِهَا لِتُلُوعِ مَرْتَبَةِ الاجْتِهَادِ، بَلْ
الْحَقُّوا حُكْمَهَا - بِاعْتِنَائِهَا مِنْ عُلُومِ الْوَسَائِلِ - بِحُكْمِ مَقَاصِدِهَا، كَمَا قَالَ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «فَإِنَّ نَفْسَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الدِّينِ، وَمَعْرِفَتُهَا فَرَضٌ
وَاجِبٌ، فَإِنَّ فَهْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَرَضٌ، وَلَا يُفْهَمُ إِلَّا بِفَهْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا لَا
يَسْمُو الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ» (١).

وَحَكَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى لِسَانِ الْعَرَبِ بِالْجَهْلِ، فَقَدْ
سُئِلَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ رحمته الله عَنْ قَوْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى لِسَانِ الْعَرَبِ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ:
«هَذَا جَاهِلٌ جِدًّا، لِيَنْصَرِفَ عَنْ ذَلِكَ وَلِيُتَبَّنَّ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ
الدِّينَانَةِ وَالْإِسْلَامِ إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾» (٢).

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: إِنَّ فَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ بِجَاهِلٍ، وَلَكِنَّهُ مِمَّنْ يَقْرَأُ الْحَدِيثَ
وَالْمَسَائِلَ، فَقَالَ رحمته الله: وَإِنْ كَانَ، فَإِنَّ هَذَا جَهْلٌ مِنْهُ عَظِيمٌ، يُقَالُ لَهُ: ثُبُّ مِنْهُ،
وَأُفْلِحَ عَنْهُ، وَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ لِيُخْبِتَ مِنْهُ فِي دِينِهِ أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ، فَيُؤَدِّئُهُ الْإِمَامُ عَلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَرَى، فَقَدْ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا» (٣).

وَقَدْ أَفَاضَ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّي رحمته الله مِنَ النُّقْلِ عَنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ،
وَأَسْتَعْرَقَتْ نُقُولُهُ عَدَدًا مِنْ كُتُبِ الْأَيْمَةِ الْمُقَدِّمِينَ كَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ،
وَالْكَسَائِيِّ، وَالْأَضْمَعِيِّ، وَابْنِ الْأَثْبَارِيِّ، وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَابْنِ السَّكَيْتِ، وَشَمِرَ

(١) انقضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٥٢٧).

(٢) الشعراء، الآية: (١٩٥).

(٣) فتاوى ابن رشد (١/٥٤٥).

ابن خندويه وغيرهم من الأئمة المصحاء، والجهابذة البلعاء، وفي أحايين كثيرة
يُهمُّ مَنْ يَنْقُلُ عَنْهُمْ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ: «قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ»^(١).

وَصَرَّحَ اللَّهُ بِالنَّقْلِ عَنْ أُمَّهَاتِ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا «الْعَيْنُ» لِلخَلِيلِ بْنِ
أَحْمَدَ، وَ«الْحَمْهَرَةُ» لابن دريد، وَ«الْمُصْبِحُ» لِلإِمَامِ ثَعْلَبٍ، وَ«تَهْذِيبُ الْمُنْتَقَى»
لِلأَزْهَرِيِّ، وَمَلَأَ شَرْحَهُ بِالنَّقْلِ عَنِ ابْنِ قَارِسٍ فِي «مُجْمَلِ اللُّغَةِ»، فَعَكَّفَ عَلَيْهَا
بِقَيْدِ آيَدِهَا، وَيُدَوِّنُ شَارِدَهَا حَتَّى فَاضَ كِتَابُهُ بِهَذِهِ التُّقُولِ.

وَلَمْحَةً سَرِيعَةً فِي أَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ لِأَعْلَامٍ وَمُؤَلَّفَاتِهِمْ تُبَيِّنُ عَنْ قِسْمَةِ هَذِهِ
النُّصُوصِ الَّتِي حَفِظَهَا التَّيْمِيُّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا^(٢).

وَكَانَتْ لَهُ اللَّهُ مُشَارَكَاتٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُهُ يُقَارِنُ بَيْنَ أَقْوَالِ
هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ، وَيُحَاكِمُ بَيْنَ آرَائِهِمْ، وَيُخَصِّصُهَا لِمِيزَانِ النِّقْدِ، فَيُحْكُمُ لِلصَّوَابِ
مِنْهَا، وَيُرَدُّ الْخَطَأَ وَيُحْكُمُ بِعُدْوِهِ، وَقَدْ آتَاهُ اللَّهُ مَنَكَةً لُغَوِيَّةً أَهْلَكُهُ لِيَرْتَضِيَ هَذِهِ الْعُقْبَةُ
الْكُؤُودَ كَمَا شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ مُتَرَجِّمُوهُ.

وَأَسْهَتِ الْمُصَنِّفُ اللَّهُ فِي الْاسْتِشْهَادِ بِالشَّعْرِ - وَهُوَ دِيْوَانُ الْعَرَبِ - وَقَدْ
حَرَى هَذَا الْكِتَابُ مَادَّةَ شِعْرِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، وَكَانَتْ أَحَدَ أَسْبَابِ صُعُوبَةِ هَذَا الْبَحْثِ،
إِذْ عَانَيْتُ كَثِيرًا عِنْدَ تَخْرِيجِهَا، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ تَكَرَّرَتْ كَثِيرًا فِي الْكِتَابِ، بِحَيْثُ
تَكَادُ تَكُونُ أَغْلَبَ مَادَّةِ هَذَا لَلْشَّرْحِ، وَقَدْ تَأَثَّرَ الْمُصَنِّفُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ كَثِيرًا بِصَنِيعِ

(١) ينظر مثلاً قسم التحقيق (٧٤/٣ و ٢٩٥ و ٣١٩)، (٣٥/٤ و ١٢٤ و ٢٤٩)، (١٥٥/٥)، وفي غيرها.

(٢) تنظر الإحالات عند كلامي عن موارد المؤلف.

أبي عُبَيْدِ الهَرَوِيِّ فِي كِتَابِ الْغَرِيبِينَ، وَغَيْرِهِ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَتَمَيَّزَ نَفْلُهُ لِلْأَشْعَارِ وَالْأَرَاخِيزِ أَيْضًا بِالْإِحْتِصَارِ، إِذْ يَعْتَصِرُ غَالِبًا عَلَى إِبْرَادِ وَجْهِ الشَّهِيدِ مِنْهُ، سَوَاءً أَكَانَ صَدْرًا أَوْ عَجْزًا، وَرُبَّمَا أَتَمَّ الْبَيْتَ كَامِلًا، وَقَدْ يَذْكُرُ الْبَيْتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ نَادِرًا^(١).

وَقَدْ اسْتَطَرَّدَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ فِي شَرْحِ مَا يُورِدُهُ مِنَ الْأَشْعَارِ وَالْأَرَاخِيزِ، وَتَعَرَّضَ لِإِعْرَابِ بَعْضِهَا - عَلَى نُذْرَةٍ - لِتَحْلِيَةِ الْمُرَادِ بِاللَّفْظَةِ الَّتِي يَشْرَحُهَا، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً وَافِرَةً عَظُمَتْ بِهَا فِيمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ^(٢).

هـ - الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ:

اسْتَعَانَ الْإِمَامُ قَوَامُ الشَّنَّةِ رحمته الله فِي تَفْسِيرِهِ لِلْغَرِيبِ بِكَلَامِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي هَذَا الْعِلْمِ كَالْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ (ت: ٢٢٤ هـ) رحمته الله، وَالْإِمَامِ ابْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت: ٢٧٦ هـ) رحمته الله، وَالْإِمَامِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ (ت: ٣٨٨ هـ) رحمته الله، وَالْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدِ الْهَرَوِيِّ (ت: ٤٠١ هـ) رحمته الله، وَقَدْ أَكْثَرَ رحمته الله مِنَ النَّقْلِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ^(٣)، وَنَقَلَ عَنْ غَيْرِهِمْ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى.

(١) ينظر مثلاً قسم التحقيق: (٢٤٢/٢ و ٣٤١)، (٣٩٢/٣ و ٥٦٤)، (٢٣/٤ و ٤٦٠)، وفي غيرها.

(٢) تنظر بعض الأمثلة على ذلك في قسم التحقيق: (٧٤/٣ و ٣٠٧ و ٤٥٥ و ٥٥٩)، (٤/٢٣٠ و ٥٩٩)، وفي غيرها.

(٣) ينظر ما سيأتي عند الحديث عن موارد المصنف رحمته الله في كتابه.

وَلَمْ يَكُنْ ﷺ مُجَرَّدَ نَاقِلٍ لِلْكَلَامِ، بَلْ تَعَدَّى الثَّقَلَ إِلَى التَّقْدِيرِ وَالتَّمْجِيسِ، فَشَخَّصَتْهُ الْعِلْمِيَّةُ كَانَتْ جَلِيَّةً فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، فَتَرَاهُ يُنْقِشُ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ، وَيُحَاكِمُ بَيْنَهُمْ، وَيُورِدُ عَلَيْهِمُ الِاعْتِرَاضَاتِ، مَعَ الْإِلْتِزَامِ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الثَّقَلِ، وَالتَّأْدُّبِ بِأَدَبِ الْعِلْمِ فِي التَّقْدِيرِ، وَشَوَاهِدُ هَذَا يَفُصِّلُ بِهَا هَذَا السَّفَرُ الْعَظِيمُ.

﴿١﴾

• الْمَنَالَةُ الْخَامِسَةُ. مَنَهْجُهُ فِي شَرْحِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ:

أ- الرِّوَايَةُ الَّتِي اعْتَمَدَهَا التَّيْمِيُّ ﷺ فِي شَرْحِهِ

تَبَيَّنَتْ الرِّوَايَاتُ الَّتِي يَذْكُرُهَا ﷺ لِاسْتِثْنَاءِ الرِّوَايَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا ﷺ فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ فَلَمْ أَظْفَرْ بِنَصِّ صَرِيحٍ مِنْهُ ﷺ يُبَيِّنُ ذَلِكَ، لَكِنِّي وَقَفْتُ فِي مَوْطِنٍ عَلَى حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ قِيَامُ السَّنَةِ ﷺ بِسَنَدِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي عُمَانَ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعِيَّارِ، عَنْ الْإِمَامِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ شُبَّوَيْهِ السَّوَيْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْقُرْبَرِيِّ، رَاوِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ (١).

وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ شُبَّوَيْهِ عَنِ الْقُرْبَرِيِّ فِي كُتُبِهِ الْأُخْرَى كَمَا فِي: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحْجَّةِ» (٢)، وَكِتَابِ: «التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ» (٣)، وَفِي

(١) ينظر: (٣/٢٢٦-٢٢٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً: الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحْجَّةِ لِلتَّيْمِيِّ (١/٩٧)، (٢/٢٠٩) فم بعدها

(٣) ينظر مثلاً: التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ لِلتَّيْمِيِّ (٣/٣٢ و ٦١)، وسيأتي الكلام عن رواية ابن شُبَّوَيْهِ=

بَاب (الْبَيِّنَاتِ فِي تَقْيِيدِ)

نَكَّرَ نَظِيرًا مِنْ صَنِيعِهِ أَنَّ لَهُ يَنْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ وَحَدَّثَهَا، بَلْ أَشَارَ
بِمَنْ جُمِعَتْ مِنْ رَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ. فَتَجِدُهُ يُبَيِّنُ إِلَيْهَا فِي ثَنَائِهِ شَرْحَهُ لِلْأَحَادِيثِ،
وَهَذِهِ مِيزَةٌ أُخْرَى يَهْدِي نَسْفَرُ.

وَقَعْتُ بِغَرَضِ هَذِهِ رَوَايَاتٍ بِمَنْ أَصَحَّهَا، بِالِاسْتِعَانَةِ بِالْكُتُبِ الَّتِي اخْتَمْتُ
بِهَذَا بَابِ كَتْمِ الشَّرِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَنْدُفِي عِيَاذِي أَيْخُصِي ۞، وَ«فَتَحَ الْبَارِي»
يُدْحِظُ بِنِ حَجَرٍ نَعْتَلَانِي ۞، وَأَعْمَدَةُ نَقَرِي ۞ يَنْدُرُ الْمَدِيرُ الْعَيْنِي ۞.

وَمِنْ أَمَثَلِ عَدِيدَةِ هَذِهِ رَوَايَاتٍ، وَتَحْرِيرُ مُدْطِرِّ نَحَامِجِ الصَّحِيحِ:

١ - قَالَ يَحْيَى: (وَقَوْلُهُ: (لَوْ قَصَّتُ) تَكُونُ الْعَرَبُ: وَقَصَّهُ وَقَصًّا، أَيْ: كَسَرَهُ،
وَفِي نُسْخَةٍ: (وَقَوْلُهُ: (لَوْ قَصَّتُ)، وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ)، ثُمَّ قَالَ: «وَفِي
نُسْخَةٍ: (فَلَوْ قَصَّتُ) وَلَيْسَ بِمَحْظُوظٍ».

٢ - وَقَالَ فِي مَرْجِي شَايَ: (قَوْلُهُ: (وَكُنَّا أَنْظَرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ)، كَذَا فِي
النُّسخَةِ، وَالْمَحْظُوظُ: (مِنْ صَيْرِ بَابٍ)».

٣ - وَقَالَ أَيْضًا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ۞ مَرْفُوعًا: (لَأَعْرِفَنَّ مَا

= عَنْ الْغُرَبِيِّ فِي الْمَبْحَثِ ثَانِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ مَوَارِدِ الْمُصَنَّفِ ۞ فِي كِتَابِهِ.

(١) الْبَيِّنَاتِ فِي تَقْيِيدِ الْقَوْلِ الْأَشْمِي - مَخْطُوطَةٌ لِبِرَانَ - [١/١].

(٢) مَطْرُ: (٢٢٩، ٣) مِنْ نَسْمِ الدَّرَامَةِ، وَسَطْرُ مَعْنَى تَخْرِيجِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ.

(٣) يَنْظُرُ: (٢٤٥/٣ - ٢٤٦) مِنْ نَسْمِ لِحَقِيقٍ، وَيَنْظُرُ تَخْرِيجِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ هُنَاكَ، وَقَدْ أَعَادَ الْمُصَنَّفُ

الْكَلَامَ عَنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي (٤٦٧/٤).

جاء الله بِبَقَرَةٍ لَهَا خُوزٌ قَالَ: «كَذَا فِي الْكِتَابِ (لَا عُرْفَنَ)، وَالْأَشْهُرُ (لَا أَعْرِفَنَ) يَهْمَزُهُ قَبْلَ الْعَيْنِ»^(١).

٤ - وَقَالَ مَرَّةً: «(بَشِقِ الْمُسَافِرِ) كَذَا فِي النَّسْخِ بِالْبَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَفِي نَوَادِرِ اللَّخْيَانِي: «نَشَوُ» بِالتَّوْنِ أَيْ، نَشَبَ، هَذَا فِي الْعَرَبِيَّةِ صَحِيحٌ، وَالرَّوَايَةُ لَا تُسَاعِدُهُ، وَبِالْبَاءِ فِي اللَّعَةِ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ»^(٢).

٥ - وَعِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثٍ: (فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَتْهُ) قَالَ: «كَذَا فِي النَّسْخَةِ بِالدَّالِ غَيْرِ الْمَنْقُوصَةِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: دَعَتْهُ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ: حَنْقَتْهُ... وَالصَّحِيحُ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ»^(٣).

٦ - وَقَالَ مَرَّةً: «قَوْلُهُ: (فَجَمَلُوهَا)، يَعْنِي أَدَابُوهَا، وَفِيهِ لَعَةٌ أُخْرَى: (أَجْمَلُوهَا)، وَاللُّغَةُ الْفُصَيْحَةُ: جَمَلُوهَا»^(٤).

٧ - وَقَالَ أَيْضاً: «قَوْلُهُ (فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: مَهَيْنٌ)، الْمَعْرُوفُ: مَهِيمٌ»^(٥).

٨ - وَقَالَ مَرَّةً: «(رَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُسْجُدُ عَلَى وُضْوءٍ)، وَكَذَا فِي بَعْضِ النَّسْخِ، وَرَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسْخِ: (عَلَى غَيْرِ وُضْوءٍ)، وَالصَّوَابُ: إِنْثَابُ: غَيْرٌ»^(٦).

(١) ينظر: (٣٥٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٨٤/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٩٤/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (١٥٢/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٣٨٩/٤) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (١٠٨/٣) من قسم التحقيق.

وَهَذَا الْمِثَالُ يُبَيِّنُ أَهَمِّيَّةَ الْعِنَايَةِ بِجَمْعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَضَبْطِهَا، إِذْ إِنَّ مِنْ شَأْنِ عَدَمِ تَخْرِيرِهَا حُصُولَ الْغَلَطِ فِي فَهْمِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْكَلَامِ، وَالْمُسَاهَلَةِ فِي ذَلِكَ تَوْجِبُ اشْتِبَاهِ الْمُرَادِ بِغَيْرِ الْمُرَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩ - وَمِنْ عِنَايَتِهِ بِهِذِهِ الرِّوَايَاتِ تَسْيِئُهُ عَلَى الْخَطَأِ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى الزَّاهِمِ فِيهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ ﷺ: «وَقَوْلُهُ: (فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ الدَّهَبِ) كَذَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَالصَّوَابُ: (جَنَابِذُ الْمَوْلُودِ)، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ عَلَى الصَّوَابِ فِي كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ.

فِيلَ: جَاءَ الْعَلَطُ فِيهِ مِنَ اللَّيْثِ أَوْ مِمَّنْ دُونَهُ، رَوَاهُ غَيْرُ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ فَقَالَ: (قَرَأْتُ فِيهَا جَنَابِذَ الْمَوْلُودِ) ^(١).

ب - طَرِيقَتُهُ فِي شَرْحِهِ:

سَلَكَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي شَرْحِهِ هَذَا مَسْلَكَيْنِ فِي الشَّرْحِ، فَتَارَةً يَمْزُجُ كَلَامَهُ بِالْفَاطِ الْخَدِيثِ الَّذِي يَشْرَحُهُ، وَتَارَةً أُخْرَى يُعَيِّرُ عِبَارَتَهُ بِقَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ)، وَهُوَ الْغَالِبُ.

ج - عَيَانَتُهُ بِتَخْرِيرِ الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا بَيْنَ نُسَخِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ ﷺ:

عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ هَذَا بِأَمْرِ هَامٍّ، أَلَا وَهُوَ تَخْرِيرُ الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا بَيْنَ نُسَخِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ، مَعَ بَيَانِ الْوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ

(١) (٢/٢٥٤ - ٢٥٥) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ، وَيُنْتَظَرُ تَخْرِيجُ الرِّوَايَاتِ هُنَاكَ.

وَالضَّعِيفَةَ، فَتَرَاهُ يُطْلِقُ عَلَى الرَّوَايَةِ الرَّاجِحَةِ عِدَّةَ إِطْلَاقَاتٍ، كَقَوْلِهِ: «هَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ»، أَوْ: «وَالْمَحْفُوظُ كَذَا»، أَوْ: «وَالصَّوَابُ كَذَا»، أَوْ: «وَالْمَشْهُورُ كَذَا»، وَنَحْوَهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ.

وَيَقُولُ فِي ابْتِغَاءِ الْمَرْجُوحِ: «لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ»، أَوْ قَوْلُهُ: «هَذَا غَلَطٌ»، وَنَحْوُهُ.

كَمَا أَنَّهُ ﷺ نَبَّهَ عَلَى أَشْيَاءَ حَصَلَ فِيهَا مُجَانِبَةٌ لِلْفَصِيحِ وَالشَّيْعِ الْمَعْرُوفِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ.

وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي مَوَاطِنَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ شَرْحِهِ، فَتَرَاهُ يُورِدُ الرُّوَايَاتِ وَلَا يُخْجِمُ عَنْ بَيَانِ الْحَطِّ وَالْوَهْمِ فِيهَا، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ أَهْلِ اللِّسَانِ تَارَةً، وَتَارَةً أُخْرَى بِالِاخْتِكَامِ إِلَى أَيْمَةِ الرُّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ، فَيَرْجِعُ رِوَايَةَ الْجُمْهُورِ مِنْهُمْ عَلَى رِوَايَةِ آحَادِهِمْ وَفَكَذَا، وَلَوْلَا خَشْيَةُ الإِطْلَاقِ لَسَدَتْ كُلُّ الْمُنَاسَبَاتِ الَّتِي تَعَرَّضَ فِيهَا ﷺ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ حَسْبِي هُنَا الْإِسَارَةُ إِلَى بَعْضِ الْأَمْثِلَةِ لِتَأْكِيدِ هَذَا الْمَنْهَجِ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ لِمُصَنِّفٍ ﷺ (١).

د - عِنَابَةُ بَنِي بَرَّاجٍ الْبُخَارِيِّ ﷺ:

مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ عِنْدَ الْمُشْتَغِلِينَ بِعُلُومِ الْحَدِيثِ دِقَّةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ فِي وَضْعِهِ لِتَرَاجِمِ أَبْوَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، إِذْ ضَمَّنَهَا فَرَائِدَ عَزِيزَةً، وَنُكْتًا غَزِيرَةً،

(١) تنظر بعض الأمثلة التي تؤكد عناية المصنف ﷺ بهذا الأمر في (٢/٩٢ و ١٨٢ و ٢٠١)، (٣/٨٤ و ٣٥٣ و ٣٧٣ و ٣٨٣)، (٥/٢٦٩).

حَتَّى نَسَخَ بَيْنَهُمْ أَنَّ «فَقَّهَ الْبُخَارِيَّ فِي تَرَاجِمِهِ»^(١)، بَلْ جَزَمَ الْحَايِظُ ابْنُ حَخَرٍ رحمته الله أَنَّ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الْعَظِيمَةِ لَّتِي أَوْجَعَتْ تَقْدِيمَ حَامِيهِ «مَا ضَعَفَهُ أَبَوَاهُ مِنَ التَّرَاجِمِ لَّتِي خَبَّرَتْ الْأَفْكَارَ، وَأَذْهَمَتِ الْعُقُولَ وَالْأَبْصَارَ»^(٢).

وَقَدْ تَبَعَضَ الْعُلَمَاءُ مِنْ قَدِيمٍ بِهَذِهِ التَّرَاجِمِ، وَأَلْفَوْا فِيهَا مُؤَلَّفَاتٍ كَثِيرَةً، وَتَوَلَّوْهَا بِرُفْعٍ وَالْخَفَضِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ انْتَصَرَ لِلْبُخَارِيِّ «وَصَوَّتَهُ»، وَتَعَحَّبَ مِنْ حُسْنِ فَهْمِهِ، وَسَبَّهَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّقْصِيرِ فِي فَهْمِهِ وَعِلْمِهِ، وَهَؤُلَاءِ مَا أَنْصَفُوهُ لِأَنَّهُمْ نَدَّ بِغَيْرِ بَرَاءَةٍ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَمْ يُبَيِّنْ الْكِتَابَ، وَهُوَ قَوْلُ مُرْدُودٍ... وَبَعْضُهُ قَالَ: جَاءَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيفِ الشَّاحِ، وَهُوَ قَوْلُ مُرْدُودٍ...^(٣).

وَقَدْ أَوْثَقَ إِمَامُنَا يَوْمَ السَّنَةِ الثَّانِي رحمته الله تَرَاجِمَ الْبُخَارِيِّ رحمته الله عِنَايَةً كَثِيرَةً، وَسَاعَدَ عِصْمَتِي بِمَا يَلِي لِتَمَازِجِ نُجَلَى عَنْ جُهْدِهِ فِي خِدْمَتِهَا وَفَقَّ الْعَنَاصِرِ النَّاسِيَةِ:

١ - ابْتِذَانُ الْبُخَارِيِّ فِي نَعَضِ التَّرَاجِمِ:

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ: «بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ»، وَأَوْرَدَ تَحْتَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قَالَ يَوْمَ السَّنَةِ رحمته الله: «جَعَلَ الْبُخَارِيُّ الْحِلَابَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ ضَرْباً مِنَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ كَانَ ظَنُّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَهَمَ، ظَنَّ أَنَّهُ كَانَ فِيهِ طَيْبُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي

(١) المتواري على أبواب البخاري لابن المنير (ص: ٣٧).

(٢) هُدَى السَّارِي لابن حجر (ص: ١٣).

(٣) مُتَاسَبَاتُ تَرَاجِمِ الْبُخَارِيِّ لابن جماعة (٢٥ - ٢٦) بِتَقْرِيفِ يَسِيرٍ.

كَانَ يَسْتَعْمِلُهُ عِنْدَ الْغُسْلِ»^(١).

مِثَالُ آخَرٍ: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْخِيَصِ، «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النِّسَاءِ وَسُنَّتِهَا»، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه: (أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ .) الْحَدِيثُ

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «قِيلَ: وَهِيَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ، ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: (مَاتَتْ فِي بَطْنٍ)، أَيُّ: مَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ، قَوَّضَعَ لِبَابِ عَلَى بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النِّسَاءِ، وَمَعْنَى (مَاتَتْ فِي بَطْنٍ): مَاتَتْ مَنُطُومَةً، رُوِيَ ذَلِكَ مُبَيَّنًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

وَاعْتَذَرَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَذَكَرَ لِقَوْلِهِ وَجْهًا، وَقَالَ: إِنَّمَا أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ ابْنَ آدَمَ طَاهِرٌ إِذَا مَاتَ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَرَامَةٌ لَهُ»^(٢)

٢ - تَفْسِيرُ مُرَادِ الْبُخَارِيِّ مِنَ التَّرْجَمَةِ:

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ: «بَابُ الْحُنْبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ»، وَأَوْرَدَ تَحْتَهُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «مُرَادُ الْبُخَارِيِّ مِنْ تَرْجَمَةِ الْبَابِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحُنْبِ النَّظَرُ فِي أَمْرِهِ كُلِّهَا قَبْلَ الْغُسْلِ»^(٣).

(١) ينظر: (٢/٢٦١) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر (٢/٣٢٧) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر (٢/٢٧٩ - ٢٨٠) من قسم التحقيق.

مِثَالُ آخَرٍ: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ: «بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ»
وَأَزْرَدَ تَحْتَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِالترجمة أن الفريضة لا يُصَلِّيَهَا أَحَدٌ جَالِسًا إِلَّا مَنْ شَكَاهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَيَامِ»^(١).

مِثَالُ ثَالِثٍ: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ: «بَابُ مَنْ سَمَى قَوْمًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ»، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ: (مَنْ سَمَى قَوْمًا) يُرِيدُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ أَوَّلًا مِنْ مُوَاجَهَةِ نَعَصِهِمْ نَعَصًا، وَمُحَاطَسَتِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا التَّشْهِيدِ، أَرَادَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِإِعَادَةِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، عَلِمَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا جَاهِلًا لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ».

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ) أَيُّ لَا يَعْلَمُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْمَعُ السَّلَامَ»^(٢).

٣ - ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ لِلْحَدِيثِ فِي التَّرْجَمَةِ بِلَا إِسْنَادٍ لِإِخْتِلَافٍ فِيهِ:

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ: «بَابُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ فِي التَّرْجَمَةِ ثُمَّ تَرَكَهُ بِلَا إِسْنَادٍ،

(١) ينظر (١٢٩/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر (١٨٩/٣) من قسم التحقيق.

لِأَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، وَحَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ أَوْقَفُوهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ^(١).

٤ - انتقاد البخاري في ذكره لحديث تحت ترجمته لا توافقه:

بُؤَبُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ: «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلِّيِ وَالْمَسْجِدِ»، وَذَكَرَ تَحْتَهُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ)، وَلَعَلَّ إِسْنَادَهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله» ^(٢).

مِثَالُ آخَرٍ: بُؤَبُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ: «بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ»، وَأُورِدَ تَحْتَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «وَلَيْسَ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا يَلِيقُ بِالْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا» ^(٣).

مِثَالُ ثَالِثٍ: بُؤَبُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ: «بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ»، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الدَّمِ فِي بَابِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا صَحِيحَ السَّنَدِ فِي الْمَاءِ، فَاسْتَدَلَّ فِي حُكْمِ الْمَاءِ الْمَائِعِ

(١) ينظر (٥٣١/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر (٢٥٦/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر (١٦٩/٣) من قسم التحقيق.

يُحْكَمُ الدَّمِ الْمَائِعِ ، إِذْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْحَامِغُ بِشُهُمَا^(١).

هـ - عِنَايَتُهُ بِتَرَاجِمِ الْأَبْوَابِ فِي بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ:

لَمْ تَقْتَصِرْ عِنَايَةُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ عَلَى تَرَاجِمِ ضَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ ، وَإِنَّمَا تَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى النَّظَرِ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِ بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الْأُخْرَى ، إِشَارَةً إِلَى فَيْمَةِ هَذِهِ التَّرَاجِمِ ، فَمِنْ ذَلِكَ :

* عِنَايَتُهُ بِتَرَاجِمِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ :

يُعَدُّ النَّسَائِيُّ ﷺ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الْأَفْذَازِ ، وَالصَّيَارِقَةِ النَّقَادِ ، الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْكَلَامِ فِي الْعِلَلِ وَنَقْدِ الْأَحَادِيثِ ، وَالْكَلَامِ فِي الرِّوَاةِ بِالتَّجْرِيعِ وَالتَّعْدِيلِ ، حَتَّى جَعَلَهُ الْأَيْمَةُ فِي مَسْلَاخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْتَبِيمِ ﷺ ، وَأَثْنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى كَلَامِهِ فِي فَقْهِ الْحَدِيثِ ، يَقُولُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : «كَلَامُ النَّسَائِيِّ عَلَى فَقْهِ لِحَدِيثٍ كَثِيرٍ ، وَمَنْ نَظَرَ فِي سُنَنِهِ تَحَيَّرَ فِي حُسْنِ كَلَامِهِ»^(٢).

فَلَا عَجَبَ أَنْ نَجِدَ الْإِمَامَ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ يُؤَلِّي أَمَمِيَّةً لِكَلَامِهِ عَلَى تَرَاجِمِ الْأَبْوَابِ ، وَيَزِدَادُ الْأَمْرَ فَيْمَةً إِذَا كَانَ مُنَاقِشاً النَّسَائِيَّ فِي كَلَامِهِ ، وَمُعْتَرِضاً عَلَى تَرْجَمَتِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا :

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ : «بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِإِيمَاءٍ» ، وَذَكَرَ تَحْتَهُ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ .

(١) ينظر (٢٤٤/٢) من قسم التحقيق -

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٠) .

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ: «قِيلَ: غَلِطَ النَّسَائِيُّ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فَقَالَ فِي التَّرْجَمَةِ: (وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا)، وَإِنَّمَا هُوَ: وَمَنْ صَلَّى بِإِيمَاءٍ، لِأَنَّ النَّائِمَ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: (نَائِمًا) مُضْطَجِعًا، يُقَالُ: نَامَ إِذَا اضْطَجَعَ»^(١).

* عِنَايَتُهُ ﷺ بِتَرَاجِمِ إِمَامِ الْأَيْمَةِ ابْنِ حُرَيْمَةَ:

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ ﷺ بِتَرَاجِمِ ابْنِ حُرَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَهُوَ أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ شَقِي الرِّوَايَةِ وَالِدَرَايَةِ، وَهَبَهُ اللَّهُ مَلَكَ قُوَّةٍ يُمِيزُ اسْتِبْطَاطَ الْأَحْكَامِ مِنْ نُصُوصِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَقُدْرَةَ عَجِيْبَةٍ عَلَى دَفْعِ التَّعَارُضِ عَنْهَا، حَتَّى قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ ﷺ: «كَانَ ابْنُ حُرَيْمَةَ يُسْتَخْرَجُ النُّكْتُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمِنْقَاشِ»^(٢).

وَفَقَّهُهُ تَشْهَدُ بِهِ كُتُبُ صَحِيحِهِ وَتَرَاجِمُ أَبَوَيْهَا، وَتَزِيدُ قِيَمَهُ هَذِهِ التَّرَاجِمُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهَا مِنَ الْحُزْرِ الْمَفْقُودِ مِنْ صَحِيحِ ابْنِ حُرَيْمَةَ ﷺ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* فِي كِتَابِ الْحَوَالَةِ: قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنُ حُرَيْمَةَ ذَكَرُ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ دُونَ مَنْ يَتْرُكُ وَفَاءً لِدِينِهِ»^(٣).

* وَفِي كِتَابِ الْوَكَاالَةِ: قَالَ ﷺ: «قَالَ ابْنُ حُرَيْمَةَ: بَابُ التَّوَكُّلِ فِي لِسَاءِ

(١) ينظر (١٣٠/٣) من قسم التحقيق.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٧٣/١٤).

(٣) ينظر (١٩٠/٤ - ١٩١) من قسم التحقيق.

وَالْبَيْعُ ، وَالذَّيْلُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِالشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ يَكُونُ وَكَيْلًا لِلْأَمْرِ^(١)

* وَقَالَ أَيْضًا. «فَالْ فِي بَابِ إِجَارَةِ التَّوَكِيلِ بِشِرَاءِ السَّنْعَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَتْلَعِ الثَّمَنِ»^(٢).

* وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا: «وَمِنْ بَابِ: التَّوَكِيلِ عَلَى اسْتِقْرَاضِ لِمَالٍ ، مَعَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ الْمَالِ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ لَا عَلَى الْوَكِيلِ»^(٣).

و - بَيَانُهُ لِمَنْهَجِ الْبُخَارِيِّ فِي الرَّوَايَةِ مِنَ النُّسخِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أَحَادِيثَ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ:

اِخْتَلَفَتْ مَنَاهِجُ الْعُلَمَاءِ فِي الرَّوَايَةِ مِنَ النُّسخِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى إِسْنَادٍ وَاحِدٍ ، كَنُسخَةِ هَمَامِ بْنِ مُنْبِهِ الَّتِي ضَمَّتْ مِائَةً وَثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا .

فَمِنْ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ يُجَدِّدُ الْإِسْنَادَ ، فَيَذْكُرُهُ أَوَّلَ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا ، وَهَذَا أَخْوَطُ .

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَكْتَفِي بِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهَا ، أَوْ أَوَّلِ كُلِّ مَجْلِسٍ مِنْ سَمَاعِهَا ، وَيُذَرِّحُ الْتَاقِي عَلَيْهِ قَائِلًا فِي كُلِّ حَدِيثٍ بَعْدَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: وَبِالْإِسْنَادِ ، أَوْ: وَبِهِ ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ الْأَكْثَرُ^(٤).

«وَسَلَّكَ مُسْلِمٌ ﷺ طَرِيقًا آخَرَ ، فَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مِنْ هَذِهِ

(١) ينظر (٢٠٠/٤) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر (٢٠١/٤) من قسم التحقيق .

(٣) ينظر (٢٠٢/٤) من قسم التحقيق .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٢٨ - ٢٢٩) ، وينظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١/٣٤٧) .

لِلنُّسخَةِ - يَقْصِدُ نُسخَةَ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ الَّذِي يُرِيدُهُ، فَيَأْتِي بِالْعِبَارَةِ الَّتِي تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَرْوِيٌّ ضَمَّنَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي نُسخَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا مِنْ كِتَابِ تَحْرِيبِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ رحمه الله فَلَمْ يَسْلُكْ قَاعِدَةَ مُطَرِّدَةٍ؛
فَنَارَةٌ: يَذْكُرُ أَوَّلَ حَدِيثٍ فِي النُّسخَةِ، وَيَعْطِفُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ الَّذِي يُسَاقُ
الْإِسْنَادُ لِأَجْلِهِ...

وَنَارَةٌ: يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُرِيدُهُ؛ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بَيَانُ أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ
حَائِزٌ^(١).

وَقَدْ نَصَّ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ فِي مَوْطِنٍ عَلَى مَنَهِجِ الْبُخَارِيِّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ:
«وَإِذْ خَالَ الْبُخَارِيُّ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: (نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ...) لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
حَدَّثَ بِالْحَدِيثَيْنِ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ، فَحَدَّثَ عَلَى نَسْقٍ كَمَا سَمِعَ مِنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ
ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَكِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالتَّنْذِيرِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ، وَكِتَابِ
الْاِعْتِصَامِ، وَسَمِعَ هَمَّامٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمه الله أَحَادِيثَ وَفِي أَوَّلِهَا (نَحْنُ الْآخِرُونَ
السَّابِقُونَ...) فَرَوَوْا عَنْهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي رَوَى^(٢)».



(١) تدوين الراوي للسيوطي (١/٥٥٣ - ٥٥٤).

(٢) ينظر (٢/٢٤٥) من قسم التحقيق.

ز- عِنَايَتُهُ بِمُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ ، وَجَمْعُهُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ :

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي شَرْحِهِ هَذَا بَيَّانَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ ، وَدَفَعَ التَّعَارُضَ الظَّاهِرَ الْمُتَوَهَّمِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، مُتَأَسِّبًا فِي ذَلِكَ كُنْهَ يَمَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (ت: ٢٠٤ هـ) ، وَالْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ نِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت: ٢٧٠ هـ) ، وَالْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ (ت: ٣١١ هـ) ﷺ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدْ أَهْلَهُ لِذَلِكَ مَكَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَنُوعُهُ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ ، إِذْ إِنَّ الْمُقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ أَعْوَصِ الْمَسَائِلِ وَأَصْعَبِهَا ، وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لَهُ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَالْأُصُولِيُّونَ الْعَوَاضُونَ عَنِ الْمَعَانِي ^(١) .

ذَلِكَ أَنَّ التَّعَارُضَ وَالْاِخْتِلَافَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، إِنَّمَا يَنْشَأُ فِي الْأَفْهَامِ ، فَهُوَ تَعَارُضٌ ظَاهِرِيٌّ فَقَطْ ، أَمَّا مَا يَخْرُجُ مِنْ شَفْتَيْهِ ﷺ فَكُلُّهُ صِدْقٌ وَحَقٌّ ، يَشْهَدُ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ ، وَيُؤَكِّدُ بَعْضُهُ بَعْضًا .

وَقَدْ اتَّبَعَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسَالِكَ الْعُلَمَاءِ فِي الْجَمْعِ وَالتَّوْفِيقِ ، وَسَأْمَثَلُ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ﷺ بِأَرْبَعَةِ أَمْثِلَةٍ تَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ ، فَمِنْ ذَلِكَ :

- الْمِثَالُ الْأَوَّلُ : أَوْرَدَهُ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ ، عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ ﷺ : (ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ مَاءً) ^(٢) قَالَ : «يَعْنِي الْغُسْلَ لَا الْوُضُوءَ ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ ﷺ ، وَعَلَى هَذَا

(١) اقتباس من كلام الإمام النووي ﷺ في التقریب ، وينظر: تدريب الراوي للسيوطي ﷺ : (١٩٦/٢) .
(٢) ينظر تخريجه في قسم التحقيق .

التأويل لَا تَتَضَادُّ الْأَخْبَارُ^(١).

- المِثَالُ الثَّانِي: ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ، حَيْثُ يَقُولُ ﷺ: «اِخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ بِي التَّنَتُّلِ قَبْلَ الطُّهْرِ، فَبِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّهُ رَكَعَ أَرْبَعًا...» ثُمَّ قَالَ: «وَكِلَا الْخَبَرَيْنِ صَحِيحٌ، فَمَنْ رَوَى أَرْبَعًا رَأَاهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَرَأَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَكُلُّ حَسَنٍ»^(٢).

فَحَمَلَ ﷺ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الظَّاهِرَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ عَلَى سُنَّةِ التَّنَوُّعِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا مَرَّةً، وَذَلِكَ مَرَّةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ مَعَ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا.

- المِثَالُ الثَّلَاثُ: فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ، عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى، قَالَ ﷺ: «وَلَيْسَ فِي قَوْلٍ مَنْ نَفَى صَلَاةَ الضُّحَى، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ عَائِشَةَ ﷺ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى) حُجَّةً، لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ بِمَا عَلِمَتْ وَصَدَقَتْ، وَأَخْبَرَ غَيْرُهَا بِمَا عَلِمَ فَصَدَقَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِمُضَادٍّ لِمَا خَالَفَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبَرْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَصَلِّهَا وَلَا أَصَلِّيَهَا، وَإِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَ أَحَدِيهِمَا عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا، فَيَحْمَلُ قَوْلُهَا: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى)، يَعْنِي: مُوَظِّبًا عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِحَيْثُ لَا تَرَاهُ، وَكَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الِاسْتِثْنَاءَ بِهَا، وَتَرَكُوا إِظْهَارَهَا لِلْعَامَّةِ لِئَلَّا يَرَوْهَا وَاجِبَةً»^(٣).

(١) ينظر: (٢٨٢/٢) من قسم التحقيق، وينظر هناك تخريج الأحاديث الواردة في هذا الكلام.

(٢) ينظر: (١٧٤/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٧٢/٣) من قسم التحقيق، وينظر تخريج هذه الأحاديث هناك.

- المِثَالُ الرَّابِعُ: وَفِي كِتَابِ الْأَطِيعَةِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى بَابِ الْفَرَعِ، قَالَ ﷺ: «وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا فَرَعَ وَلَا عَيْرَةَ)، وَهَذَا نَهَى عَنْهُمَا، وَرَوَى عَنْ نُبَيْشَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: (إِنَّا كُنَّا نَعْتَرُ عَيْرَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟) فَقَالَ: اذْبَحُوا فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبُرُّوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا، قَالَ: إِنَّا كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَقَالَ: فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ...»، وَهَذَا أَمْرٌ بِهِمَا، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَحْمُولٌ عَلَى نَهْيِ الْإِيحَابِ، وَحَدِيثُ نُبَيْشَةَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنْهُمَا لِمَا ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَالْأَمْرُ بِهِمَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذُبِحَ لِوَجْهِ اللَّهِ^(١).

وَقَدْ سَارَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ فِي شَرْحِهِ هَذَا بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ، وَبَيَّانِ وَجْهِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، وَرُبَّمَا ذَكَرَ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ تَتِمُّوْ بِه هَذِهِ الْأَحَادِيثُ^(٢).

ح- عِنَابَتُهُ بَيَّانِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ أَصُولٌ فِي أَبْوَابِهَا:

وَتَجَلَّى هَذَا الصَّنِيعُ مِنَ الْمُؤَلَّفِ ﷺ فِي مَوَاطِنَ مِنْ شَرْحِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: قَالَ ﷺ: «حَدِيثُ أَسْمَاءَ أَصْلٌ فِي غَسْلِ التَّجَاسَاتِ»^(٣).

* الْمِثَالُ الثَّانِي: عِنْدَ شَرْحِهِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي فَرِيضَةِ الزَّكَاةِ قَالَ ﷺ: «هَذَا

(١) ينظر: (١٥١/٥ - ١٥٢) من قسم التحقيق، وينظر تخريج حديث أبي هريرة ونبيشة ﷺ هناك.

(٢) ينظر من الأمثلة على عناية المؤلف ﷺ بمختلف الحديث أيضا: (١٩١/٢ و ٣٢٠ و ٣٨١)،

(٣/١٢٣ و ١٦٩ و ٥٠٠) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر (٢/٢٣٥) من قسم التحقيق.

التأويل لا تتضاد الأخبار»^(١).

- المِثَالُ الثَّانِي: ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ، حَيْثُ يَقُولُ ﷺ: «اخْتَلَفَتْ
الْأَحَادِيثُ فِي التَّنْقِيلِ قَبْلَ الظُّهْرِ، فَمِنِّي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي
حَدِيثِ عَائِشَةَ. أَنَّهُ رَكَعَ أَرْبَعًا...» ثُمَّ قَالَ: «وَكِلَا الْخَبَرَيْنِ صَحِيحٌ، فَمَنْ رَوَى
أَرْبَعًا رَأَى يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي
بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَكُلُّ حَسَنٍ»^(٢).

فَحَمَلَ ﷺ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الظَّاهِرَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَاتِ عَلَى سُنَّةِ التَّنَوُّعِ، بِمَعْنَى
أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا مَرَّةً، وَذَاكَ مَرَّةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ مَعَ
أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا.

- المِثَالُ الثَّالِثُ: فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ، عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى، قَالَ
ﷺ: «وَلَيْسَ فِي قَوْلٍ مَنْ نَفَى صَلَاةَ الضُّحَى، وَاجْتَنَعَ يَقُولُ عَائِشَةُ ﷺ: (مَا رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى) حُجَّةً، لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ بِمَا عَلِمَتْ وَصَدَقَتْ،
وَأَخْبَرَ غَيْرُهَا بِمَا عَلِمَ فَصَدَقَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِمُضَادٍّ لِمَا خَالَفَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ
يُخْبِرْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَصَلِّهَا وَلَا أَصَلِّيَهَا، وَإِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَ أَحَادِيثِ
عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا، فَيَحْمَلُ قَوْلُهَا: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى)،
يَعْنِي: مُوَاطِبًا عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِحَيْثُ لَا تَرَاهُ، وَكَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ
الِاسْتِثْنَاءَ بِهَا، وَتَرَكَ إِظْهَارَهَا لِلْعَامَّةِ لِئَلَّا يَرَوْهَا وَاجِبَةً»^(٣).

(١) ينظر: (٢٨٢/٢) من قسم التحقيق، وينظر هناك تحريج الأحاديث الواردة في هذا الكلام.

(٢) ينظر: (١٧٤/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٧٢/٣) من قسم التحقيق، وينظر تحريج هذه الأحاديث هناك.

الْحَدِيثُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي هَذَا الْبَابِ»^(١).

* الْمِثَالُ الثَّالِثُ: قَالَ ﷺ: «حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ وَخَبَابٍ نَصٌّ فِي الْبَابِ»^(٢).

* الْمِثَالُ الرَّابِعُ: ذَكَرَ ﷺ حَدِيثَ: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَفْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا)، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي كُلِّ مَا يَتَأَذَّى بِهِ»^(٣).

ط - عِنَابُهُ بِإِبْرَازِ مَا يُسْتَنْبَطُ مِنَ الْحَدِيثِ مِنْ فَوَائِدَ:

عُنِيَ قَوَامُ السُّنَةِ ﷺ كَثِيرًا فِي شَرْحِهِ هَذَا بَيِّنًا مَا يُسْتَنْبَطُ مِنَ الْحَدِيثِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَجَمَلُهُ بِمَا أُوْدِعَ فِيهِ مِنْ بَدِيعِ الْفَوَائِدِ، وَزَبَرَهُ بِدَقِيقِ النُّكْتِ الشَّوَارِدِ، وَلَمْ يَلْتَزِمِ ﷺ فِي ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الْفَوَائِدِ مَنَهِجًا مُطَرِّدًا، وَإِنَّمَا كَانَ يُورِدُهَا حَسْبَمَا جَدَّتْ بِهِ عَصَارَةُ فِكْرِهِ، وَرُبْنَةُ نَظَرِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَتَحَدَّثَ تَارَةً يُقَدِّمُهَا فِي بَدَايَةِ كَلَامِهِ عَلَى شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَمَرَّةً يَذْكُرُهَا أَثْنَاءَهُ، وَتَارَةً أُخْرَى يَخْتِمُ بِهَا كَلَامَهُ عَلَى الْحَدِيثِ.

وَرُبَّمَا ذَكَرَ الْبَابَ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا فَايِدَةً وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ^(٤).

وَرُبَّمَا أَطْنَبَ فِي تَعْدَادِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ:

- الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ أَرْوَاحَ الْمُسْلِمِينَ يُصْعَدُ

بِهَا إِلَى السَّمَاءِ».

(١) ينظر (٣/٣٤٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر (٢/٥٨٥) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر (٢/٦٤٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر مثلاً (٥/٣٧٢ و ٥٤٧) من قسم التحقيق.



وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ التَّرْجِيْبَ يَقْدِرُ الْمَثْرَلَةُ

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ أَوَامِرَ اللَّهِ تَعَالَى تُكْتَبُ بِأَقْلَامٍ شَتَّى، لِقَوْلِهِ: (أَسْمِعْ ضَرِيفَ الْأَقْلَامِ)

وَفِيهِ أَنَّ الْعِلْمَ يُبْعِي أَنْ يُكْتَبَ بِأَقْلَامٍ كَثِيرَةٍ، يَلِكُ سُنَّةُ اللَّهِ فِي سَمَاوَاتِهِ^(١).

- الْمَثَالُ الثَّانِي: قَالَ رَحِمَهُ فِي كِتَابِ مَوَاقِيْتِ الصَّلَاةِ: «وَمِنْ بَابِ: السَّمَرِ مَعَ الْأَهْلِ وَالضَّيْفِ، حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ.

قَالَ رَحِمَهُ فِي الْحَدِيثِ، جَوَّازُ السَّمَرِ مَعَ الْأَضْيَافِ، وَهُوَ السَّمَرُ فِي الْمُبَاحِ.

وَفِيهِ أَنَّ السُّلْطَانَ إِذَا رَأَى مَنَعَةً أَنْ يُتَرَقَّهَمْ عَلَى أَهْلِ السَّعَةِ يَقْدِرُ مَا لَا يُخْجِفُ بِهِمْ...

وَفِيهِ أَكُلُ الصَّدِيقِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ ضَيْفٌ إِذَا كَانَ فِي دَارِهِ مَنْ يَقُومُ بِخِدْمَتِهِمْ.

وَفِيهِ أَنَّ ابْنَ الْوَلَدِ وَالْأَهْلَ يَلْزَمُهُمْ مِنْ خِدْمَةِ الضَّيْفِ مِثْلُ مَا يَلْزَمُ صَاحِبَ الْغُرْلِ.

وَفِيهِ أَنَّ الْأَضْيَافَ يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَتَّادُّوْا، وَيَتَنَطَّرُوْا صَاحِبَ الدَّارِ، وَلَا يَتَهَافَتُوْا عَلَى الطَّعَامِ دُونَهُ.

وَفِيهِ الْأَكْلُ مِنْ طَعَامٍ ظَهَرَتْ فِيهِ الْبَرَكَةُ.

(١) ينظر (٢/٣٥٣ - ٣٥٤) من قسم التحقيق.

وَفِيهِ رَفَعُ مَا يُرْجَى بَرَكَتُهُ ، وَإِهْدَاؤُهُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ .

وَفِيهِ أَنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ تَظْهَرُ عَلَى يَدَيِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١) .

وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا الصَّنِيعُ مِنَ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي جُلِّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشْرَحُهَا ، وَقَدْ سَبَقَ عِنْدَ لِكَلَامٍ عَنْ سُلُوكِهِ ﷺ مِنْهُجَ الْاِخْتِصَارِ أَنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ عَنْ حَدِيثٍ عَلَيْهِ ﷺ فِي قِصَّةِ الشَّارِفِينَ أُوْرِدَ كَلَامُ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْإِمْضَرِيِّ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سُنَّةً ، فَعَدَّدَهَا كُلَّهَا ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهَا أَحَدَ عَشْرَةَ فَايْدَةً ، فَبَلَغَ بِهَا خَمْسًا وَثَلَاثِينَ فَايْدَةً^(٢) .



• السَّأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مِنْهُجُ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي ضَبْطِ الْأَفَاطِ الْحَدِيثِ:

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ هَذَا بِضَبْطِ الْكَلِمَاتِ وَالْأَلْفَاطِ الَّتِي يَشْرَحُهَا إِذَا خَافَ اللَّبْسَ أَوِ التَّضْجِيفَ أَوِ التَّخْرِيفَ ، وَاقْتَصَرَ ﷺ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَوَاطِنِ الْمُشْكِلَةِ فَقَطْ ، ثُمَّ إِنَّهُ ﷺ قَدْ تَفَنَّنَ فِي طَرِيقَةِ صَنْطِهِ لِهَذِهِ الْأَلْفَاطِ ، وَسَلَكَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةَ مَسَالِكَ:

أَوَّلُهَا: وَهُوَ الْغَالِبُ الْأَكْثَرُ: ضَبْطُ الْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ بِالْحُرُوفِ .

وَتَانِيهَا: ضَبْطُهَا بِذِكْرِ الْوَصْفِ ، كَقَوْلِهِ: مَهْمُورٌ ، أَوْ مَقْصُورٌ ، وَنَحْوُهُ .

(١) ينظر مثلاً (٢/٤٨٨ - ٤٨٩) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر مثلاً (٤/٢٦٣ فما بعده) من قسم التحقيق .



وَنَالِهَا: ضَبَطَهَا بِذِكْرِ وَزْنِهَا، أَوْ بِالِإِشَارَةِ إِلَى تَطْيِيرِهَا.

وَسَأْمَلُ فِيمَا يَلِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ لِخَلَاءِ مَنْهَجِ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

أ- ضَبَطَ الْكَلِمَةَ بِالْعِبَارَاتِ وَالْحُرُوفِ:

١ - قَالَ ﷺ: «الرُّوَيْتَةُ: الرَّاءُ: مَضْمُومَةٌ، وَالثَّاءُ مَنْقُوطَةٌ بِثَلَاثٍ، وَاللَّامَاتُ: السَّلَمَةُ: يَفْتَحُ اللَّامِ...»^(١).

٢ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «الْجَوْدُ يَفْتَحُ الْحِيمُ: الْمَطَرُ الْغَزِيرُ»^(٢).

٣ - وَقَالَ أَيْضًا: «الْخَرْصُ: حَزَزُ النَّخْلِ، يُقَالُ: خَرَصْتُ خَرْصًا بِالْفَتْحِ، وَكَمْ خِرْصُ أَرْضِكَ بِالْكَسْرِ، وَالْخَرْصُ بِالضَّمِّ: الْحَلَقَةُ، وَالْخِرْصُ: الرُّمْحُ»^(٣).

٤ - وَقَالَ: «وَحَنَسَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ، كَذَا فِي ابْتِدَاءِ: بِالنُّونِ وَالْخَاءِ الْمُتَحَمَّةِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: (حَبَسَ) بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ»^(٤).

ب- ضَبَطَ الْكَلِمَةَ بِذِكْرِ بَعْضِ أَوْصَافِهَا:

وَهَذَا النَّوعُ لَمْ يُكْتَبَرْ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ ﷺ مُقَدَّرَةً بِالنُّوعَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ:

(١) ينظر: (٤٢٧/٢ و ١٢٩) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٥/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٣٧٥/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (١٥/٤) من قسم التحقيق، وتُنظر بعض الأمثلة على هذا الصنيع من المصنف ﷺ في:

(٣٥٧/٢ و ٥٦٩ و ٥٧٦)، (٢٤١/٥).



- ١ - قَالَ ﷺ: «السَّامُ عَلَيْكُمْ: يَالْمَدُّ مِنَ السَّامَةِ»^(١).
- ٢ - وَقَالَ أَيْضاً: «الْبَاءُ مَمْدُودٌ، وَالْمُحَدَّثُونَ يَقُولُونَ: الْبَاءُ بِالْقَصْرِ وَالْهَاءِ»^(٢).
- ٣ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «(الْحَلَا) مَقْصُورٌ: الْحَشِيشُ»^(٣).
- ٤ - وَقَالَ أَيْضاً: «(وَهَّه) بِالتَّشْدِيدِ: أَضْعَفُ»^(٤).
- ج - ضَبَطَ الْكَلِمَةَ بِذِكْرِ رَزْنِهَا، أَوْ بِالْإِشَارَةِ إِلَى نَظِيرِهَا:
وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا النَّوعُ:
- ١ - قَالَ ﷺ: «الْعَشِيرُ: الزَّوْجُ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ، كَالْأَكِيلِ وَالشَّرِيبِ»^(٥).
- ٢ - وَقَالَ أَيْضاً: «الَادَّخَارُ: الْاِفْتِعَالُ مِنَ الذُّخْرِ»^(٦).
- ٣ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَجَمْعُ عِقَالٍ: عُقْلٌ كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَشِهَابٍ وَشُهُبٍ»^(٧).
- ٤ - وَقَالَ مَرَّةً: «الِاسْتِصْبَاحُ: اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْمِصْبَاحِ، وَهُوَ السَّرَاجُ»^(٨).

(١) ينظر: (٢٩٠/٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٤/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٣٥٤/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٤٧٢/٣) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٣٠٢/٢) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٣٦٦/٣) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (٣٠٧/٤) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (١٥٦/٤) من قسم التحقيق.



هـ - وَقَالَ أَيْضاً: «قَوْلُهُ: (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) هُوَ جَمْعُ شَابٍّ، كَكِتَابٍ وَكُتِبَةٍ»^(١).

وَفِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي سَرَدْتُهَا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى عِنَايَةِ الْمُصَنِّفِ ﷺ بِضَبْطِ الْأَلْفَاظِ وَتَخْرِيرِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّقَاصُرَ عَنْ ذَلِكَ يُورِثُ الْجَهْلَ بِدِلَالَتِهَا وَمَعْنِيَّتِهَا، فَيَكْثُرُ بِهِ عِتَارُ الشَّارِحِ لِلْحَدِيثِ، وَيَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْمَقَاصِدِ الَّتِي أَرَادَهَا الرَّسُولُ ﷺ بِكَلَامِهِ.



• السَّأَلَةُ السَّابِقَةُ: مَنَهِجُ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي عَرْضِ الْمَبَاحِثِ النَّحْوِيَّةِ وَإِعْرَابِ الْأَحَادِيثِ:

لَقَدْ اشتهَرَ الإمامُ قِوَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّيْمِيُّ ﷺ بِبِرَاعَتِهِ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ، وَتَمَكُّنِهِ مِنَ النَّحْوِ، وَقَدْ وَصَفَهُ بِذَلِكَ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ﷺ يَقُولُهُ: «وَكَانَ يُجِيدُ النَّحْوَ، وَلَهُ فِي النَّحْوِ يَدٌ بَيِّنَةٌ، صَنَّفَ كِتَابَ «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ»»^(٢).

وَقَدْ شَهِدَ لَهُ بِالْبِرَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا جَمْعُهُ مُرْجِمُهُ^(٣)، وَلِذَلِكَ لَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الشَّرْحِ مَا يَشْهَدُ لِكَلَامِ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا ﷺ، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي ثَنَائِهِ كِتَابَهُ هَذَا إِلَى بَعْضِ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ، وَاسْتَطَرَدَّ ﷺ فِي

(١) ينظر: (٢٨٧/٥) من فسم التحقيق.

(٢) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٦٢٦/١١).

(٣) ينظر ما تقدم في ثناء العلماء على الإمام قوام السنة النيمي ﷺ في الباب الأول.

مُنَاسَبَاتٍ إِلَى إِعْرَابٍ مَا يَشْرَحُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ أَجَلِّي عَنْ مَعَالِمِ
مَنْهَجِهِ فِي عَرْضِ هَذِهِ الْفَضَائِلِ فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

١ - الْعِبَابَةُ بِإِعْرَابٍ مَا يُورِدُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ:

عَنِ الْمُصَنِّفِ رحمته الله فِي شَرْحِهِ هَذَا بِالْإِعْرَابِ ، وَقَدْ انْتَهَجَ رحمته الله فِي ذَلِكَ مَنْهَجًا
وَسَطًا بَدِيعًا ، فَلَا تَجِدُهُ يُعْرِقُ فِيهِ ؛ فَيَمْلُ الْقَارِئُ مِنْ كِتَابِهِ ، أَوْ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ
مَوْضِعِهِ ، وَهَذَا يُبَيِّنُ الْقِيَمَةَ الْعِلْمِيَّةَ لِهَذَا الْكِتَابِ ، ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمُعْتَمِدِينَ بِشُرُوحِ
الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهَا غَالِبًا مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ وَالظَّاهِرِ الْمَفْهُومِ مِنَ
الْأَلْفَاظِ ، وَالبَعْضُ الْآخَرُ رُتَمًا جَعَلَ ذَلِكَ مَقْصِدَهُ مِنَ الشَّرْحِ دُونَ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَى
الْمَقْصُودِ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه.

قَالَ الْإِمَامُ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الشَّكَيْبِ (ت: ٢٤٤ هـ) رحمته الله: «أُخِذَ مِنَ
النُّحْوِ مَا تُقِيمُ بِهِ الْكَلَامَ فَقَطْ ، وَدَعِ الْفَوَاضِلَ»^(١).

وَلَقَدْ حَرَّصَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله عَلَى التَّنْبِيهِ إِلَى الْمَوَاطِنِ الَّتِي يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى
الْإِعْرَابِ ، لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى ، وَيَنْجَلِيَ الْإِشْكَالُ عَنِ الْكَلَامِ ، وَمِنْ مَنْهَجِهِ رحمته الله فِي ذَلِكَ
الِاِكْتِفَاءُ أَحْيَانًا بِالْإِشَارَةِ وَالتَّلْمِيحِ دُونَ الِاسْتِفَاضَةِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ:

١ - قَالَ رحمته الله: «رَقُولُهُ: (وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى
عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ ، [فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ] إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ) شَاةٌ: رُفِعَ
بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ(فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (شَاتَانِ) ،

(١) نقله عنه المناري في فيض القدير (٢/١).



والتثنية: وفيهما شاتان، لأن الخبر مخدوف، وما قبله يدل عليه^(١).

٢ - وَقَالَ ﷺ: «وَقَوْلُهُ: (وَلَا تُمَسُّهُ طَبِيبًا)، بِضَمِّ التَّاءِ، يُقَالُ: مَسَسْتُ الشَّيْءَ، وَأَمْسَسْتُ فَلَانًا الشَّيْءَ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ. وَقَوْلُهُ (طَبِيبًا) مَفْعُولُ ثَانٍ»^(٢).

٣ - وَقَالَ ﷺ: «قَوْلُهُ: (بَيْنَمَا أُمُّ عَطِيَّةَ) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيُّ: أَتَبِعُ بَيْنَمَا، أَمْ تُعْطِيهِ عَطِيَّةَ، أَوْ تَهَبُ هِبَةً، (قَالَ: لَا، بَيَّعَ) أَيُّ: بَلْ هُوَ يَبِيعُ، وَهُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَخْذُوفٌ»^(٣).

٤ - وَمِنْ أَمَثَلَتِهِ أَيْضًا: قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه: (الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَشْيَهَا، وَيَنْصَعُ طَبِيبَهَا)^(٤) قَالَ: «يَنْصَعُ أَيُّ: يَخْلُصُ، وَالنَّاصِعُ: الْخَالِصُ، وَ(طَبِيبَهَا): فَاعِلٌ، وَ(تَنْصَعُ) بِضَمِّ التَّاءِ، وَتَشْدِيدِ الصَّادِ، وَمَعْنَاهُ: تُخْلَصُ، وَتَكُونُ الْعَمَلُ حِينَئِذٍ لِلْمَدِينَةِ، وَتَكُونُ (طَبِيبَهَا) نَضْبًا»^(٥).

ب - الْإِهْتِمَامُ بِإِبْرَارِ بَعْضِ الْمَبَاحِثِ النُّحَوِيَّةِ

أَشَارَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي كِتَابِهِ هَذَا إِلَى بَعْضِ قَضَايَا النُّحْوِ عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِصَارِ، جَرَّهُ إِلَى ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ عَنْهَا مُنَاسَبَةً شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ،

(١) ينظر: (٣/٣٤٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣/٥٦٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٤/١٤٩) من قسم التحقيق.

(٤) حديث رقم: (٢٢١٦).

(٥) ينظر: (٣/٥٧٦) من قسم التحقيق، وقد تكرر هذا الظاهرة عند المصنف رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْ

شَرْحِهِ هَذَا، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا: (٣/٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٨ و ٣٧٤).

فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَالَ أَهْلُ النَّحْوِ^(١): الْإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
إِضَافَةُ الْعَبْرِ إِلَى الْعَبْرِ بِعَنْتَى اللَّامِ، كَقَوْلِكَ: دَارُ زَيْدٍ، أَيُّ: دَارُ لَزَيْدٍ،
وَتُسَمَّى إِضَافَةُ الْمِلْكِ.

وَإِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى مَحَلِّهِ كَمَاءِ الْبَيْرِ، وَمَاءِ الْكُوزِ.
وَقَدْ يُضَافُ الْبَعْضُ إِلَى لَكُلٍّ كَقَوْلِهِمْ: ثَوْتُ خَزْ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، لِأَنَّ الثَّوْبَ
يَعُضُّ الْخَزَّ، وَالْخَاتَمُ يَعُضُّ الْحَدِيدَ»^(٢).

٢ - وَقَالَ أَيْضًا: «وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ: ضَرْفُ مَكَانٍ، وَظَرْفُ زَمَانٍ؛

فَظَرْفُ الزَّمَانِ قَوْلُهُمْ: الْقِتَالُ الْيَوْمَ، وَإِنْ لِبَعْضِهِمْ لِيَوْمٍ.
وَظَرْفُ الْمَكَانِ: زَيْدٌ عِنْدَكَ.

وَالظَّرْفُ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ مَا حَوَى شَيْئًا كَالْجَرَّةِ وَالْكَوْزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَتُسَمَّى
الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ظَرْفَيْنِ لِاخْتَوَانِهِمَا عَلَى الشَّيْءِ»^(٣).

٣ - وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُوْطِنٍ: «قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً﴾»^(٤)، قَالَ بَعْضُ

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (٥/٢ - ٦)، والخصائص لابن جني (٢٦/٣)، أوضح
المسالك لابن هشام (٨٤/٣ - ٨٥).

ولتنوع الأول: يُسَمَّى أَيْضًا: إِضَافَةُ مُحَضَّةٍ، وَالثَّانِي: يُسَمُّوهُ إِضَافَةُ غَيْرِ مُحَضَّةٍ.

(٢) ينظر: (٢٣٧/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٢١/٣) من قسم التحقيق.

(٤) النساء، الآية: (٢٩).



الْعَمَاءُ: هَذَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ هُوَ مَا لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى دَاخِلًا فِي جُمْلَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَأَقْزُوا الشِّرْكَينَ﴾^(١).

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ يَسْتثنِ التَّجَارَةَ فَلَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ لَا تَدْخُلُ [تَحْتَهُ]^(٢) التَّجَارَةُ، وَإِنَّمَا هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ، فَتَقْدِيرُهُ: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ، لَكِنْ كُلُّوهُ بِتَّجَارَةٍ.

قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ^(٣): هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ أَكَلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجِنْسِ، وَاسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ.

فَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ).

وَأَمَّا^(٤) الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ نَحْوُ قَوْلِهِ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي صِحَّةِ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِهِ^(٥): فَعَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فِإِعْرَابُهُ بِالنَّصْبِ.

(١) التوبة، الآية (١٠٥).

(٢) في المخطوط: (نحت)، والمثبت يقتضيه سياق الكلام.

(٣) بَطْر فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ: مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ (١٩٦/١)، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِأَبِي حَيَّانٍ (٢٤١/٣)، وَالْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ لِابْنِ عَطِيَّةِ الْأَنْدَلُسِيِّ (٤٩/٢)، وَاجْتِمَاعُ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْفَرَطِيِّ (٥١/٥).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ (وَعَنْ)، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَتْهُ.

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ لِسِيَوِيهِ (٣٢٢/٢)، وَالْإِنْصَافُ لِابْنِ جَنِّي (٢٧١/١)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى الْفِيَةِ ابْنُ مَالِكٍ لِابْنِ هَشَامٍ (٢٦١/٢).

وَعَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ: إِعْرَابُهُ بِالرَّفْعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتِنَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(١)، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ اتِنَاءً وَجْهَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ التَّعْمَةِ.

وَقَدْ وَرَدَ الشُّعْرُ بِالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ: [مِنْ الزَّخْرَا] وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ ۖ إِلَّا الْبَعَاثُ وَالْأَلْيَسُ^(٢) فَاسْتَنْتَى الْعَيْسَ، وَهِيَ الْإِبِلُ مِنَ الْأَيْسِ^(٣).

٤ - وَبَيَّنَ ۞ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، فَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لَازِمًا، وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيُنْصِبُ الْمَفْعُولَ إِذَا كَانَ يَعْلُهُ مُتَعَدِّيًا، يَقُولُ ۞^(١): «وَرُوي: (طَبِئَةً بِهِ نَفْسُهُ) عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلْخَازِنِ وَصِفَةً لِلنَّفْسِ، وَ(نَفْسُهُ) رُفِعَ بِقَوْلِهِ: (طَبِئَةً) لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَرْفَعُ، كَمَا أَنَّ الْمِعْلَ يَرْفَعُ».

٥ - وَمِنْ إِشَارَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ اللَّطِيفَةِ قَوْلُهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ^(٤): «قَوْلُهُ: (فَأَنِّي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا): أَقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَ(خَيْرًا) مَقَامَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ يُقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَمَا لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ

(١) البيل، الآبان (١٩ - ٢٠).

(٢) البيت لجبران العود، وهو في ديوانه: (ص: ٥٣).

(٣) ينظر: (٤/ ٦٣ - ٦٤) من قسم التحقيق.

(٤) (٣/ ٣٣٦) من قسم التحقيق.

(٥) (٣/ ٢٦٧) من قسم التحقيق.

جَزْ مُقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَلَعَلَّ هَذَا لُغَةُ قَوْمٍ، وَقُرِئَ ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾^(١) أُقِيمَ
الْمُضْمَرُ مُقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَالْمُظْهَرُ مُقَامَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَهَذَا يُنبِئُ عَنِ الْحَسِّ النَّحْوِيِّ لِمُرْهَفٍ عِنْدَ هَذَا الْإِمَامِ، وَعَيْنَايَةِ الدَّقِيقَةِ
بِالدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَإِعْمَالِهِ فِي التَّوْجِيهِ ابْقَائِيٍّ، ثُمَّ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَى تَوْضِيحِ
الْمُشْكِلِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَتَعْجِيلَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ.

جـ - الْعَيْنَايَةُ بِبَعْضِ مَبَاحِثِ عِلْمِ التَّنْصِيرِ:

- قَالَ ۞: «(الْمَسَاحِي): جَمْعُ الْمِسْحَاةِ، وَهُوَ مِفْعَلَةٌ مِنْ سَحَاةٍ يَسْحُوهُ
أَيُّ: قَشَرُهُ، وَأَصْلُهُ: مِسْحَوَةٌ، قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ بِنَاءُ
لَا لَه»^(٢).

- وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَوْلُهُ: (حُزِّيَّة) تَوَلَّدَتِ الْيَاءُ مِنْ إِشْبَاعِ الْكُسْرَةِ، وَهِيَ لُعَّةُ
تَوْم»^(٣).

- وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: لَا ذَّ لِيَاذًا، وَلَا وَذَ لِيَاذًا، فَتَصَحُّ الْوَاوُ
فِي فَاعِلٍ، وَتَعْتَلُّ فِي فَعَلٍ، مِثْلَ: قَامَ قِيَامًا، وَقَاوَمَ قِيَامًا»^(٤).



(١) رَهِ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، يَنْظُرُ: النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٣٧٢/٢)، وَيَنْظُرُ فِي
تَوْجِيهِهَا كِتَابُ تَأْوِيلِ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ (ص: ٤١)، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ (٩٥/٤)

(٢) يَنْظُرُ: (٣٠١/٤) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ

(٣) يَنْظُرُ: (١٤٢/٤) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ

(٤) يَنْظُرُ: (٣٢٠/٣) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ

د - العناية ببيان بعض معاني الحروف:

عني للمصنف رحمه الله في شرحه هذا، بيان معاني الحروف كلها اقتضى الحال ذلك، ولا شك أن معرفة معاني هذه الحروف مما يعين على فهم المراد وتوضيح المقصود، ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله ح: «أما: حرف يتصنن معنى الجراء، ولأنه من جواب بالفاء»^(١)

٢ - وقوله أيضاً: «اسم بعض من الكل، وهو مغرب، وإنما لم يثن للزوم الإضافة، والإضافة وليد افتداف، لأن الإضافة من أمارات التمكن»^(٢).

٣ - وقوله أيضاً: «نؤلاً: افتدع الشيء لافتداع غيره»^(٣).

٤ - استغرض المصنف رحمه الله اختلاف الفقهاء في مسألة وجوب عمل المرافق في الوضوء، وأشار إلى أن سبب اختلافهم فيها: الاشتراك الذي في حرف (إلى) في كلام العرب، وذلك أنه يدل مرة على العاية، ومرة يكون بمعنى (مع)، ونقل ما يشهد لكل معنى منهما^(٤).

٥ - وقريب منه ما قرره عند كلامه عن اختلافهم في مسح الرأس في الوضوء: هل يجب تغميمه أم يقتصر على مسح بعصيه؟ وبين أن سبب الاختلاف

(١) ينظر: (٣٢٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٢١/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٩٦/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (١٩٦/٢) من قسم التحقيق.

فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى الْأَشْتِرَاكِ فِي مَعْنَى الْبَاءِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: فَمَرَّةٌ تَكُونُ زَائِدَةً، وَمَرَّةٌ تَدُلُّ عَلَى التَّبْعِيضِ، وَذَكَرَ ﷺ شَوْهَدَ كُلِّ مَعْنَى مِنْهُمَا (١).



● السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنَهِجُ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَتَدْلِيلِهَا:

سَلَكَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا مَنَهِجًا مُخْتَصَرًا، إِذْ إِنَّ الْكِتَابَ أَصْلُهُ فِي أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ ﷺ، أَصَحَّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، بِذِكْرِ مَعَانِيهَا، وَشَرْحِ أَلْفَاظِهَا، وَبَيَانِ أَحْكَامِهَا، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ ﷺ إِلَى تَخْرِيجِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، إِذَا نَأَى عَنْهُ إِلَى تَلْقَى جُمْلَةً مَا فِيهِ بِالْقَوْلِ، لَكِنَّهُ قَدْ يُورَدُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَشْرَحُهُ جُمْلَةً مِنْ الْأَحَادِيثِ لِبَيَانِ مَعْنَى لَفْظَةٍ غَرِيبَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ لِتَحْصِيصِ لَفْظٍ عَامٍّ، أَوْ بَيَانِ مُحْمَلٍ، وَقَدْ يَكُونُ مُعَارَضَةً لِحَدِيثِ الْبَابِ وَخَوْذَلِكَ، فَيُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَنْ خَرَجَهَا، وَبَيَانِ دَرَجَتِهَا مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ وَالصَّغْفُ، وَقَدْ سَارَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي ذَلِكَ وَفَقَّ مَنَهِجَ أُبَيِّنُهُ فِي التَّقْطِ الْآتِيَةِ:

أ- الْعِنَايَةُ بِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ:

لَمْ يُطِلِ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَسْتَشْهَدُ بِهَا، وَغَالِبًا مَا كَانَ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَنْ خَرَجَهُ، وَدُونَ الْإِشَارَةِ أَيْضًا إِلَى صَحَابِيهِ،

(١) ينظر: (١٩٤/٢) من قسم التحقيق.

وَإِذَا تَعَرَّضَ إِلَى تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ يَفْتَصِرُ غَالِبًا عَلَى ذِكْرِ مَصْدَرٍ وَاحِدٍ اخْتِصَارًا،
وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

١ - وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ: «رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ
سُورَةَ الْأَعْرَافِ فَرَفَّهَا فِي رَكْعَتَيْنِ)، خَرَجَهُ النَّسَائِيُّ»^(١).

٢ - وَقَالَ رضي الله عنه أَيْضًا: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ تَقْدِيمُ الْعَصْرِ إِلَى الظُّهْرِ إِذَا
زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَذَلِكَ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِهِ»^(٢).

٣ - وَقَالَ مَرَّةً: «... ذَكَرَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ رِوَايَةِ
ابْنِ وَهْبٍ، وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ»^(٣).

٤ - وَقَالَ مَرَّةً: «... وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مُوطَأِ الْقَمْنِيِّ، وَابْنِ بُكَيْرٍ، وَأَبِي
مُضَيْبٍ...»

وَفِي مُوطَأِ بَيْهَقِيِّ بْنِ بَيْهَقٍ قَالَ مَالِكٌ: (وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ
فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ)»^(٤).

ب - الْإِسْتِشْهَادُ بِذِكْرِ كَلَامِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ:

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ رحمته الله بِنَقْلِ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَفْهِيمِ

(١) ينظر: (٥٨٩/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٢٨/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٥٩٠/٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٣٥/٣) من قسم التحقيق.

الْأَحَادِيثِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا صِحَّةٌ وَضَعْفًا، وَتَمَيَّزَ نَقْلُهُ ﷺ بِالذِّقَّةِ وَالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ،
وَقَدْ أَكْثَرَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ كَيْحَتَى بْنِ مَعِينٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ﷺ،
وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ﷺ، وَمُحَمَّدَ ابْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ ﷺ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَالَ ﷺ: «ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ
أُمَيَّةَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ذِكْرُ
الْعِمَامَةِ»^(١).

٢ - وَقَالَ مَرَّةً: «قَالَ الْأَثَرُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ
يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ خَمْسَةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا
وطلحة والزبير وأبي بن كعب ﷺ فَقَالُوا: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِيهِ عِلَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ،
مَا يَزُورُونَ مِنْ خِلَافِهِ عَنْهُمْ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ - وَسُئِلَ عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ - فَقَالَ: إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَلَكِنَّهُ شَاذٌ»^(٢).

٣ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ
الْبُشْكُرِيِّ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: مَاتَ سُلَيْمَانُ الْبُشْكُرِيُّ قَبْلَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

(١) ينظر: (٢١٦/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٣٥١/٢ - ٣٥٢) من قسم التحقيق.

٤ - وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى: «وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: وَالْمَحْفُوظُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ خَيْرُ أَيُّوبَ وَسَعِيدٍ عَنْ عَمِّ رَافِعٍ، لَا عَنْ رَافِعٍ كَمَا رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَأَيُّوبُ وَسَعِيدٌ أَحَقُّ مِنْ جَرِيرٍ»^(١).

٥ - وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيُّ لَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ، وَقَدْ أَدْرَكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا الْحَبْرُ مُرْسَلٌ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ»^(٢).

٦ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: لَا أَعْرِفُ سَالِمًا قِيَمَ الْوَهْطِ بِصِحَّةِ حَدِيثٍ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ الْاِخْتِجَاجُ بِخَبَرٍ مِثْلِهِ، وَلَا بِأَخْبَارٍ مِثْلِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ فَضْلَ كُلِّ مَاءٍ لَا يَجُوزُ مَنَعُهُ وَبَيْعُهُ»^(٣).

ج - الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ أَقْوَالِهِ هُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَغْلِيلِ الْأَحَادِيثِ، وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا صِحَّةً وَصَعْفًا:

مَعَ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ هَؤُلَاءِ لِأَيِّمَةِ الْأَعْلَامِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ نَاقِدًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَرَدَّ بَعْضَ أَحْكَامِهِمْ وَنَاقَشَهَا إِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لِلصَّوَابِ، وَرُبَّمَا أَذْلَى بِدَلْوِهِ، فَنَصَّ عَلَى دَرَجَةِ الْحَدِيثِ بِأَبْلَغِ عِبَارَةٍ وَأَوْجَزِهَا، وَأَمِثَلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَمِنْهَا:

(١) ينظر: (٢١٦/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٢٥/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٢٦/٤) من قسم التحقيق.

١ - قَالَ عليه السلام: «وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: (صَلَّى بِالنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ)»^(١).

٢ - وَقَوْلُهُ عليه السلام: «وَقَدْ حَمَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَجَعَلَ حَدِيثَهُ مُنَاقِضًا لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَلَيْسَ فِيهِ مُنَاقِضَةٌ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (قَبَعَتْ رَجُلًا فَوَجَدَهَا) هُوَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَجَدَهَا بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ طَلَبِهَا»^(٢).

٣ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ فِي ذَلِكَ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ أَجْلِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عُثْمَانَ»^(٣).

٤ - وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تَصْحِيحَهُ لِحَدِيثِ (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا)^(٤).

٥ - وَقَالَ مَرَّةً: «... وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ صِعَافٌ، وَأَصَحُّ مَا فِي ذَلِكَ ذِكْرُهُ الْخَارِيُّ»^(٥).

٦ - وَقَالَ أَيْضًا: «وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَيَّةَ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ غَسْلًا، وَكُنْتُ أَسْكُبُ الْمَاءَ عَلَيْهِ سَكْبًا»^(٦).

٧ - وَقَالَ: «(فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ) وَلِصَّحِيحٍ: الْعَوَالِي، كَذَلِكَ رَوَاهُ

(١) ينظر: (٥٥٢/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٣٢/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٥٦/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٥٨٢/٢) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٩٥/٣) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (١٧٦/٢) من قسم التحقيق.

أَصْحَابُ ابْنِ شِهَابٍ كُنْهُمْ غَيْرُ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ، فَإِنَّهُ تَقَرَّدَ بِذِكْرِ قُبَاءٍ.

قَالَ الْبِرَّازُ: وَهُوَ مِمَّا يُعَدُّ عَلَى مَالِكٍ أَنَّهُ وَهَمَ بِهِ^(١).

٨ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه: كَانَ يَعْمَلُ

عَلَى الصَّدَقَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يَأْمُرُ الرَّجُلَ إِذَا جَاءَ بِفَرِيضَتَيْنِ... فَلَا يَتَّبِعُ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه»^(٢).

٩ - وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ: «وَالْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ»^(٣).

١٠ - وَمِنْ وَرَعِهِ وَاجْتِنَائِهِ ﷺ أَنَّهُ يُعَلِّقُ الْقَوْلَ عَلَى صِحَّةِ حَدِيثٍ إِذَا لَمْ

يَكُنْ لَهُ وَجْهُ الصَّوَابِ بِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو - إِنْ صَحَّتِ
الرَّوَايَةُ عَنْهُ - نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ، حَمَلًا لِلْخَبَرِ عَلَى الْعُمُومِ»^(٤).

١١ - وَقَالَ ﷺ أَيْضًا: «إِنَّ الْأَعْلَى أَحَقُّ بِالسَّقْفِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ، وَحَكَمَ أَنْ

يَلْأَعْلَى حَسَرَ الْمَاءَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْمَاءُ الْجَذَرَ، وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ - إِنْ ثَبَتَ خَبَرُ عَمْرٍو
ابْنِ شُعَيْبٍ - ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْهُ»^(٥).

د - التَّنْصِصُ عَلَى اخْتِيَارَاتِهِ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَعْلُومِ الْحَدِيثِ:

نَثَرَ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ بَعْضَ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الَّتِي اقْتَضَاهَا سِيَاقُ شَرْحِهِ

(١) ينظر: (٤٥٦/٢ - ٤٥٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٠٨/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٦٠٩/٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٢٢٧/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٢٢٤/٤) من قسم التحقيق.

لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ ذِكْرُهَا فِي تَفْصِيلِهَا وَذِكْرُ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِيهَا ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ - غَالِبًا - عَلَى ذِكْرِ رَأْيِهِ وَاخْتِيَارِهِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ ، وَيَمَّا يَلِي أَمْتِنَةً لِأَهَمِّ الْقَضَايَا الَّتِي ذَكَرَهَا :

١ - مَسْأَلَةُ أَوَّلِ سِنٍّ يَصَحُّ فِيهَا التَّحْمُلُ :

* نَصَّ رحمته الله عَلَى صِحَّةِ سَمَاعٍ مَنِ لَهُ خَمْسُ سَنَوَاتٍ ، اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ رحمته الله ، فَقَالَ رحمته الله : « وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا كَانَ ابْنُ خَمْسٍ مِائِينَ يَصَحُّ سَمَاعُهُ ، لِأَنَّ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ ثَبَتَ صُحْبَتَهُ بِالرَّوَايَةِ ، وَثَبَتَ أَنَّ رِوَايَتَهُ بِهَذَا السَّنِ » ^(١).

قُلْتُ : تَعَقَّبَ هَذَا الْاِخْتِيَارَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي الْمُقَدِّمَةِ فَقَالَ : « وَأَمَّا حَدِيثُ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ : فَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مِنْ ابْنِ خَمْسٍ مِثْلَ مَحْمُودٍ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الصَّحَّةِ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ ابْنُ خَمْسٍ ، وَلَا عَلَى الصَّحَّةِ فِيمَنْ كَانَ ابْنُ خَمْسٍ وَلَمْ يُمَيِّزْ تَمَيِّزَ مَحْمُودٍ رحمته الله ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » ^(٢).

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى أَقْرَبُهَا لِلصَّوَابِ : أَنَّ مَرَدَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى فَهْمِ الْخِطَابِ ، وَرَدَّ الْجَوَابِ ، فَمَتَى كَانَ الصَّبِيُّ كَذَلِكَ صَحَّ تَحْمُلُهُ ^(٣).

(١) ينظر: (١٢٩/٢) من قسم التحقيق.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٣١).

(٣) ينظر في المسألة: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ص ٦٢) فما بعدها، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٠) فما بعدها، واسكت على ابن الصلاح للزركشي (٤٦٤/٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (٥/٢).

* وَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ رِوَايَةَ الرَّاوي لِمَا تَحَمَّلَهُ فِي حَالِ صِبَاهُ مَقْبُولَةٌ إِذَا أَدَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ، فِي كِتَابِ الْعِلْمِ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ ﷺ بَابًا، تَرْجَمَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟ وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارِ أَثَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِمَنْى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ...)، الْحَدِيثُ.

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ وَهُوَ يُعَدُّ قَوَائِدَ الْحَدِيثِ: «فِي الْحَدِيثِ إِجَازَةٌ مَرَّ عِلْمُ الشَّيْءِ صَغِيرًا وَأَدَّاهُ كَبِيرًا»^(١).

٢ - كِتَابَةُ الْحَدِيثِ:

أَشَارَ ﷺ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، فَقَالَ ﷺ: «وَفِي قَوْلِهِ: (اَكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ) دَلِيلٌ أَنَّ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ»^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِذْ «إِنَّهُ زَالَ ذَلِكَ الْخِلَافُ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَسْوِيعِ ذَلِكَ وَإِبَاحَتِهِ، وَلَوْلَا تَذْوِينُهُ فِي الْكُتُبِ لَدَرَسَ فِي الْأَغْصِرِ الْآخِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٣).

وَأَزْمَأَ إِلَيْهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ الْإِسْرَاءِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ ﷺ فِي بَابٍ: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟

(١) (٤٣١/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٤٢/٢) من قسم التحقيق.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٨٣).

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ: «وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ أَوَامِرَ اللَّهِ تَعَالَى تُكْتَبُ بِأَقْلَامٍ شَتَّى،
لِقَوْلِهِ: (أَسْمَعُ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ).

وَفِيهِ: أَنَّ الْعِلْمَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ بِأَقْلَامٍ كَثِيرَةٍ، يَلِكُ سُنَّةُ اللَّهِ فِي سَمَآوَاتِهِ»^(١).

٣- قَبُولُ زِيَادَةِ الثَّقَةِ:

يُقْصَدُ بِزِيَادَةِ الثَّقَةِ: «أَنْ يَرْوِيَ جَمَاعَةٌ حَدِيثًا وَاحِدًا بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، فَيَزِيدُ
بَعْضُ الثَّقَاتِ فِيهِ زِيَادَةً لَمْ يَذْكُرْهَا بِقِيَّةِ الرِّوَاةِ»^(٢).

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَكُونُ تَارَةً فِي الْمَثَنِ، وَتَارَةً فِي السَّنَدِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي كِلَيْهِمَا،
وَهَذَا الْمَبْحَثُ مِنْ أَضْعَابِ مَبَاحِثِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِتَصَارُفِ أَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ فِيهِ،
وَلَا تَقْصَالِهِ بِمَبْحَثِ الْمُخَالَفَةِ، وَالشَّاذِّ، وَالْمُنْكَرِ، وَالْعِلَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَبَاحِثِ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ ﷺ فِي مَوَاطِنَ مِنْ
شَرْحِهِ الْقَوْلَ بِقَبُولِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ مُطْلَقًا، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١- قَوْلُهُ ﷺ: «الرَّفْعُ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي طَرِيقِ
سَالِمٍ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ يَجِبُ قَبُولُهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ مَا يَدْفَعُهَا، بَلْ
لِئِذَا مَا يُثْبِتُهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَلَا عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ
الرُّكْعَتَيْنِ)»^(٣).

(١) ينظر: (٣٥٣/٢) من قسم التحقيق.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٢٥/١)، وتعريفه هذا أجمع لتعريفات لهذه المسألة.

(٣) ينظر: (٥٧٤/٢) من قسم التحقيق.

٢ - قَالَ ﷺ فِي مَنَاسِبَةٍ: «وَذَكَرَ مَا لَكَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْحَافِظِ مَقْبُولَةٌ»^(١).

وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ الْمُتَدَمِّعِينَ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِقَبُولِ زِيَادَةِ
الثَّقَةِ مُطْلَقًا، أَوْ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِرَدِّهَا مُطْلَقًا، بَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اسْتِقْرَاءُ أَقْوَالِهِمْ،
وَتَبَعُ تَصَرُّفَاتِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ أَنَّهُمْ يُجْعَلُونَ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَرَّائِنِ.

قَالَ الْحَافِظُ خَلِيلُ بْنُ كَيْكَلْدِي الْعَلَانِيُّ (ت: ٥٧٦٣ هـ) ﷺ: «وَأَمَّا أَيْمَةُ
الْحَدِيثِ؛ فَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْهُمْ. كَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ،
وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِهِمْ كَالْبُخَارِيِّ. وَأَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَالتِّرْمِذِيِّ
وَأَمَّا لَيْسَ مِنْهُمْ، ثُمَّ الدَّارِفُطْنِيُّ، وَالْحَلِيلِيُّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ يَفْتَضِي تَصَرُّفُهُمْ فِي الزِّيَادَةِ قَبُولًا
وَرَدًّا التَّرْجِيحَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَشَوْنِي عِنْدَ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ، وَلَا يَحْكُمُونَ
فِي الْمَسْأَلَةِ بِحُكْمٍ كُلِّيٍّ يَعْثُرُ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ»^(٢).

وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْمَبْحَثِ الزِّيَادَاتُ الَّتِي يُضِينَهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَى بَعْضٍ،
فَسَرَطُ انْدِرَاجِ الزِّيَادَةِ فِي مَبْحَثِ «زِيَادَةِ الثَّقَةِ» انْحَادُ الْمَخْرَجِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ
الْحَافِظَانِ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ وَالْعَلَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا، ذَلِكَ أَنَّ زِيَادَاتِهِمْ ﷺ مَقْبُولَةٌ
اتِّفَاقًا.

(١) ينظر: (٣٦/٣)، من قسم التحقيق.

(٢) نَظَّمُ الْقَرَّائِدَ لِمَا تَضَمَّتْهُ حَدِيثُ ذِي الْيَلْبَنِ مِنَ الْفَوَائِدِ لِلْعَلَانِيِّ (ص: ٢٠٩)، وَنَقَلَ كَلَامَهُ بِلُغَتِهِ
عَزَّوَاللَّهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَرْغَمَةِ النَّظَرِ (ص: ٦٩ - ٧٠).

قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رحمته الله: «الزِّيَادَةُ مَتْنِي كَانَتْ مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ الَّذِي رَوَاهَا بِدُونِهَا، فَلَا خِلَافَ فِي قَبُولِهَا» ^(١).

وَيَنْخُورُهُ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْمَكْتَبِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» حَيْثُ يَقُولُ رحمته الله: «الَّذِي يَتَحَدَّثُ فِيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِنَّمَا هُوَ فِي زِيَادَةِ بَعْضِ الرُّوَاةِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَمَّا الزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَلَى صَحَابِيٍّ آخَرَ إِذَا صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ فَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي قَبُولِهِ» ^(٢).

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْأَخِيرِ مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَنِ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْ كِتَابِهِ، فَمِنْهَا:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْكُوفِ: بَابُ: الصَّلَاةِ فِي كُوفِ الشَّمْسِ، وَذَكَرَ تَحْتَهُ حَدِيثَ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ قِيَامُ السُّنَنِ رحمته الله: «سُنَّةُ الْكُوفِ أَنْ تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي خَمَاعَةٍ، إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَحِبُّ قَبُولُهَا» ^(٣).

الْمِثَالُ الثَّانِي: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِ الْأَذَانِ: بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْأَذَانِ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه.

قَالَ قِيَامُ السُّنَنِ رحمته الله: «وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِفَةِ الْأَذَانِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله:

(١) نَظُمُ الْفَرَائِدِ لِمَا تَفَضَّلَهُ حَدِيثُ فِي الْيَدَيْنِ مِنَ الْفَوَائِدِ لِلْعَلَانِيِّ (ص: ٢٢٢).

(٢) الْمَكْتَبُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ لَابْنِ حَجَرٍ (٢/٦٩١).

(٣) يَنْظُرُ: (٣/١٢٢) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَأَوَّلُهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، بِدَلِيلِ رِوَايَةِ أَبِي مَحْذُورَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا»^(١).

٤ - التَّنْصِيفُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: (مِنَ السُّنَّةِ كَذَا) لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ:

اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ، فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ﷺ: «وَالصَّحَابِيُّ إِذَا قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ، فَلَا تَكُونُ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ شَاهِدَهُ»^(٢).

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ قِوَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ ﷺ هُوَ الَّذِي جَنَحَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُحَدِّثِينَ كَمَا قَرَّرَهُ الْحَاكِمُ^(٣) وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٤)، وَهُوَ الَّذِي رَجَّعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥) رَجْمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ ﷺ فِي أَلْفَيْتِهِ يَقُولُ:

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ أَرُ ❦ نَحْنُ أَمَرْنَا حُكْمَهُ الرَّفْعُ وَلَوْ بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْضَرٍ ❦ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ^(٦)

٥ - إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ:

دَرَجَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ: «الْحَدِيثِ» عَلَى الْمَرْفُوعِ مِنْ كَلَامٍ

(١) ينظر: (٤٩١/٢ - ٤٩٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٦٢٨/٢ - ٦٢٩) من قسم التحقيق.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦٢ - ٦٣).

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ٤٢٠ - ٤٢١).

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص: ٥٠).

(٦) ينظر: ألفية الحافظ العراقي - مع فتح المغيب شرح ألفية الحديث للسخاوي (١/١٩٤ - ١٩٥).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَوْقُوفِ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْمَقْطُوعِ مِنْ كَلَامِ مَنْ دُونَهُمْ دُونَ تَمْيِيزٍ.

وَأَعْلَبُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ يُسَمُّونَ الْمَوْقُوفَ أَثَرًا، وَنَقَلَ الْخَافِظُ ابْنُ كَبِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبِي الْقَاسِمِ الْمُورَانِيَّ (ت: ٤٦١ هـ) أَنَّهُ قَالَ: «الْخَبَرُ مَا كَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَثَرُ مَا كَانَ عَنِ الصَّحَابَةِ» (١).

وَقَدْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِهِ هَذَا، وَلِذَلِكَ ارْتَأَيْتُ عَدَمَ التَّحْمِيلِ لَهُ اخْتِصَارًا.

١- الإِجْتِنَاحُ لِبَعْضِ طُرُقِ التَّحْمِيلِ وَبَيَانُ أَلْفَافِ الْأَدَاءِ:

أَمَّا الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِصُورَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الإِجْتِنَاحِ لِبَعْضِ طُرُقِ التَّحْمِيلِ كَالْعَرَضِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ، وَالْمُنَاوَلَةِ.

فَمَنْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي صِحَّةِ التَّحْمِيلِ بِالْقِرَاءَةِ وَالْعَرَضِ عَلَى الشَّيْخِ، وَأَشَارَ بِاخْتِصَارٍ إِلَى مَسْأَلَةِ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ تَعَا كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُخْتَارِ مِنْ أَلْفَافِ الْأَدَاءِ الَّتِي يُؤَدِّي بِهَا مَنْ تَحْمَلُ بِأَحَدِ نِلْكَ الطُّرُقِ، وَذَلِكَ بِمُنَاسَبَةِ كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِ الْخَارِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَابٌ: مَا يُدْكَرُ مِنَ الْمُنَاوَلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ.

وَقَدْ أَسْنَدَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كَلَامَ الْأَيْمَةِ بِأَسَانِيدِهِ إِلَيْهِمْ، مِمَّا يَقْطَعُ مَشْرِئَهُ بِأُصُولِ عِلْمِ الرُّوَايَةِ، وَالْفَضْلُ الَّذِي نَقَلَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِطَوْلِهِ، وَلِذَلِكَ فَإِنِّي

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير - مع الباعث الحثيث - لأحمد شاكر (١/١٤٧).

سَأَكْتَفِي بِالْعَزْوِ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ فِي قِسْمِ التَّحْقِيقِ^(١).

٧ - رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى:

أَشَارَ الْمُصَنَّفُ ﷺ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ، عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ

الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ.

قَالَ ﷺ: «وَفِي قَوْلِهِ: (لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ) حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ، وَمَالِكٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»^(٢).

وَلَمْ يَغْرِضِ الْمُصَنَّفُ ﷺ لِرَأْيِهِ وَاخْتِيَارِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صَرِيحاً، وَإِنَّمَا ذَكَرَ دَلِيلَ الْفَائِلِينَ بِالْمَنْعِ، وَالْأَصَحُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «جَوَازُ ذَلِكَ... إِذَا كَانَ عَابِئاً عَارِفاً بِالْأَلْفَافِ وَمَقَاصِدِهَا، خَيْراً بِمَا يُجِبُّ مَعَانِيَهَا، قَاطِعاً بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي بَلَغَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ بِهِ أَخَوَانُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الْأَوَّلِينَ، وَكَثِيراً مَا كَانُوا يَتَقَلَّبُونَ مَعْنَى وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِالْأَفَافِ مُخْتَلِفَةً، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَعْرَلَهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ»^(٣).

وَسَبَبُ عَدَمِ تَجْوِيزِهِ ﷺ تَغْيِيرَ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّسُولِ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مَرَّةً إِلَى جُمْلَةِ أُمُورٍ، مِنْهَا: الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ دِلَالَةِ اللَّفْظَيْنِ:

(١) ينظر: (١٣٢/٢ - ١٣٦) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٥٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢١٣ - ٢١٤) بتصرف يسير.

فَلَيْتَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلِأَنَّ أَلْفَاظَ الْأَذْكَارِ تَوْقِيفِيَّةٌ (١).

٩ - الْعِنَايَةُ بِبَيَانِ الْمُدْرَجَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَاتِ:

الْمُدْرَحُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ: مَا كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ مِنْهُ فِي الْإِسْتِدَادِ أَوْ الْمَثْنِ.

وَقَدْ عَنِ الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمته الله فِي هَذَا الشَّرْحِ بِالنَّوعِ الثَّانِي، وَهُوَ مُدْرَحُ الْمَثْنِ، قَبْلَهُ فِي مَوَاطِنَ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْمُدْرَجَةِ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ.

وَقَائِدَةُ مَعْرِفَةِ هَذَا لِنَوْعٍ: رَفَعُ التَّوَهُّمِ الْحَاصِلِ مِنْ ظَرْفٍ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرْفُوعًا، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله: «مَا أُدْرَجَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ كَلَامٍ بَعْضِ رُؤَايِهِ، بِأَنْ يَذْكَرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ عَقِيبَ مَا يَرْوِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيَرْوِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مَوْصُولًا بِالْحَدِيثِ غَيْرَ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ قَائِلِهِ، فَيُلْتَبَسَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَمِيعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» (٢).

وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْعِنَايَةِ:

١ - بَيَانُهُ أَنَّ عَادَةَ الرَّهْرِيِّ إِدْرَاجُ بَعْضِ كَلَامِهِ بِالْمَرْفُوعِ دُونَ تَمْيِيزِهِ:

❖ بَوَاتُ الْبُخَارِيِّ رحمته الله فِي كِتَابِ الْمُزَارَعَةِ: بَابُ إِذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ

(١) ينظر في الجواب عنه المحدث لفاسل للرامهرمزي (ص: ٥٣٢)، والتكت على ابن الصلاح

لرركشي (٣/ ٦٣٤)، والشذا الفياح لأبناسي (١/ ٣٨٠).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٩٥).

فَأَبَى، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

فَأَشَارَ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ رضي الله عنه فِي شَرْحِهِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ رضي الله عنه كَانَ يُقَسِّرُ الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ، وَرُبَّمَا أَسْقَطَ آدَاءَ لِتَفْسِيرِ، فَيَخْتَلِطُ كَلَامُهُ كَثِيرًا بِحَدِيثِهِ الَّذِي يَرْوِيهِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْهُ؛ وَهَذَا الْأَمْرُ نَبَّهَ إِلَيْهِ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ (١).

قَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ رضي الله عنه: «قِيلَ: قَوْلُهُ: (فَلَمَّا أَخَفَظَ) مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَصِلَ بَعْضَ كَلَامِهِ بِالْحَدِيثِ إِذَا رَوَاهُ، قَالَ لَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ فِي شَيْءٍ كَانَ يَرْوِيهِ: مِيزَ قَوْلَكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٢).

وَكَلَامُ الْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيِّ رضي الله عنه سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ رضي الله عنه (٣).

لَكِنْ رَدَّ هَذَا الْاِحْتِمَالَ الْحَاطِظُ ابْنُ حَجَرٍ رضي الله عنه بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كُلُّهُ وَاحِدًا حَتَّى يَرِدَ مَا يَسُنُّ ذَلِكَ، وَلَا يَنْبَغُ الْإِذْرَاجُ بِالْاِحْتِمَالِ» (٤).

❖ وَفِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ بِأَبِ رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ: «وَقَوْلُهُ (يَرْوِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ) مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ» (٥)، وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ ﷺ (لَكِنْ

(١) الفصل للتوصل المدرج في القل للخطيب البغدادي (١/٣٣٠)، ويظر أيضا الكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٢٩).

(٢) ينظر (٤/٢٣٣) من قسم التحقيق.

(٣) أعلام الحديث للخطابي (٢/١١٧١).

(٤) فتح الباري (٥/٣٨).

(٥) قال أبو عبد الله بن أبي صفرة «هو من قول سَعْدٍ فِي بَعْضِ الطُّرُق، وَأَكْثَرُ الطُّرُقِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ»

البائسُ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ» (١).

ب - نَقْلُهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله فِي بَيَانِ الْمُدْرَجَاتِ:

فِي كِتَابِ النِّقَاطِ، بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ: بَابَ فَضْلِ النِّقَاطِ عَلَى الْأَهْلِ: وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَفِيهِ: (نَقُولُ الْمَرْأَةُ إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي...) الْحَدِيثُ.

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ رحمه الله: «رَوَى الْحَدِيثُ مُسْنَدًا مَرْفُوعًا» (٢)، وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ بَعْضَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: (هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ)» (٣).

١٠ - عَدَمُ الْاِخْتِجَاحِ بِالْمُرْسَلِ:

يُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ التَّيْمِيِّ رحمه الله عَدَمُ الْاِخْتِجَاحِ بِالْمُرْسَلِ مِنَ الْحَدِيثِ،

= الزُّهْرِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَيُظْهِرُ شَرْحُ ابْنِ بَطَالٍ (٢٧٨/٣)، وَاسْتَدْلُّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٦٥/٣)، وَفِي اسْتِزْكَاتِ ابْنِ الصَّلَاحِ (٨٢١/٢) عَلَى أَنَّهَا مُدْرَجَةٌ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي مُسْنَدِهِ (٢٧) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(١) (٢٤٢/٣) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

(٢) كَمَا فِي رِوَايَةِ لِدَارِقُطْنِي فِي سُنَنِهِ (٢٩٧/٣) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (الْمَرْأَةُ تَقُولُ لِرَوْحِهَا: أَطْعِمْنِي أَوْ طَلِّقْنِي...).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٠١/٩): «وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ فِي حِفْظِ عَاصِمٍ شُبْنَاءَ، وَالصَّرَافُ التَّفْصِيلُ، كَذَا رَفَعَ لِلإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، يَسْتَدِرُّ حَدِيثَ الْبَابِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَقُولُ أَمْرًا...».

(٢) (١١٦/٥ - ١١٧) مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

يَقُولُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله فِي مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ: «إِنَّ الْمُرْسَلَ مِنَ الرِّوَايَاتِ لِي أَصْلٌ قَوْلًا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ»^(١).

وَيَنْخُورُهُ كَلَامُ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ رحمه الله: «وَالْحَدِيثُ إِذَا كَانَ مُرْسَلًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^(٢).

وَقَدْ أَوْمَأَ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمه الله إِلَى تَوْهِينِ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ رحمه الله تَضْعِيفَ حَدِيثٍ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، فَقَالَ: «وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مُرْسَلٌ»^(٣).

وَقَالَ فِي مَوْطِنِ آخَرٍ: «وَفِي مُرْسَلَاتِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَا تَغْسِلُوا فِي الصَّخَرَاءِ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا مَتَوَارِي؛ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَتَوَارِي فَلْيُحُطَّ أَحَدُكُمْ كَالدَّائِرَةِ، ثُمَّ يُسَمِّي اللَّهَ وَيَغْتَسِلُ فِيهَا)»^(٤).

وَمَرَايِلُ الزُّهْرِيِّ رحمه الله مِنْ أَوْهَى الْمَرَايِلِ؛ لِأَنَّهُ حَافِظٌ، وَكُلَّمَا قَدَّرَ أَنْ يُسَمِّيَ رِجَالَ الْإِسْنَادِ سَمَاءَهُمْ، وَإِنَّمَا يَتْرُكُ مَنْ لَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يُسَمِّيَهُ^(٥).

وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ ثَالِثَةٍ: «وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرْظِيُّ لَيْسَ

(١) مقدمه صحيح مسلم - مع شرح النووي - (١/١٢٢).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/١٨٥).

(٣) ينظر (٢/٢١٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٢/٢٧٥) من قسم التحقيق.

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/٥٣٥)، الموقظة للذهبي (ص: ٤٠).

رَ صُحْبَةً، وَقَدْ أَذْرَكَ عُمَرُ رضي الله عنه، وَهَذَا الْخَبَرُ مُرْسَلٌ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ ^(١).

بَ:

الْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: مَنَهِجُ الْمُصَنَّفِ رضي الله عنه فِي عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ:

سَبَقَ عِنْدَ دِرَاسَةِ حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ رضي الله عنه الْإِشَارَةُ إِلَى مَنَزَلَتِهِ فِي عِلْمِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَإِلَى ثَنَاءِ الْأُيَمَّةِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَقَبُولِهِمْ قَوْلَهُ فِيهِ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ عَنَّا الدَّقِيقُ رضي الله عنه فِيمَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَعَدَّلَ وَجَرَّحَ، فِي كِتَابِهِ «ذِكْرُ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» ^(١).

وَلَقَدْ اعْتَنَى الْمُصَنَّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ رضي الله عنه فِي كِتَابِهِ هَذَا بِعِلْمِ الرِّجَالِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَأُورِدَ فِيهِ قَوَائِدُ عِدَّةٍ، وَتَكَلَّمَ عَلَى رُؤَاةٍ كَثِيرِينَ، وَسَاحَاوِلُ لِيَمَّا يَلِي أَنْ أُجَلِّي عَنْ مَعَالِمِ مَنَهِجِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

أ- الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ مَرَاتِبِ الرُّوَاةِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا:

اعْتَنَى الْمُصَنَّفُ رضي الله عنه بِالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَبَيَّانِ دَرَجَةِ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَقَدْ سَلَكَ فِي ذَلِكَ رضي الله عنه مَنَهِجًا مُخْتَصَرًا، فَلَا يُطِيلُ بِاسْتِفْصَاءِ كُلِّ مَا قِيلَ فِي الرَّاوي، وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى بَعْضِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، أَوْ قَوْلِ أَحَدِهِمْ فَقَطْ وَهُوَ الْعَالِبُ، وَلَا يَكْتَنِي رضي الله عنه بِمُجَرَّدِ النُّقْلِ عَنْ أُيَمَّةِ هَذَا الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يُذَلِّلِي بِذَلِيلِهِ رضي الله عنه، فَتَجِدُهُ يَتَكَلَّمُ فِي الرِّجَالِ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَصَرَةٍ مُحَرَّرَةٍ، دَالَّةٌ عَلَى الْمُرَادِ، وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ

(١) ينظر: (٢٢٥/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر ما تقدم (١٢٧/١).

فِي الْكِتَابِ ، فَمِنْ ذَلِكَ :

١ - قَالَ ﷺ: «قَالَ: وَهَذَا الشَّيْخُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَرَّاشٍ لَيْسَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ
يَنْقُلُ الْأَخْبَارَ وَحِفْظُ الْحَدِيثِ، وَلَا مِمَّنْ يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرَدَ
بِالْحَدِيثِ»^(١).

٢ - وَقَالَ ﷺ: «هَشَامُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُوهُ غَيْرُ مَشْهُورَيْنِ بِالْعِلْمِ، وَلَا تُثَبِّتُ
بِرَوَايَتِهِمَا حُجَّةٌ»^(٢).

٣ - وَقَالَ مَرَّةً: «سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ لَيْسَا بِحُجَّةٍ فِي
الزُّهْرِيِّ»^(٣).

٤ - وَقَالَ أَيْضاً: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيْدَانَ لَا يُعْرَفُ»^(٤).

٥ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «أَبُو عَطِيَّةٍ مَجْهُولٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ»^(٥).

٦ - وَنَقَلَ عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ ﷺ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا خَرَّجْتُ حَدِيثَ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ،
لِأَنَّهُ مَعَ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَسْتُ أَرَى الرَّوَايَةَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ»^(٦).

وَكَلَامُ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِي حَرِيرِ هَذَا لِرَأْيِهِ وَمَذْهَبِهِ الْعَقْدِيُّ، فَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ كَانَ

(١) ينظر: (٢٢١/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٨٢/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٠٢/٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (١٢/٣) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٥٤٣/٢) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٢٢٢/٤) من قسم التحقيق.

نَاصِبًا، وَإِلَّا فَقَدْ وَثَّقَهُ الْأَيْعَةُ الْأَغْلَامُ كَأَحْمَدَ، وَابْنِ الْمَدِينِي، وَابْنَ مَعِينٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِمْ^(١).

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «قُلَّ مَنْ يُوجَدُ فِي الشَّامِيِّينَ فِي إِثْقَانِهِ، وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، لَكِنَّهُ نَاصِبٌ تَسْأَلُ اللَّهُ السَّلَامَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسُبُّ»^(٢).

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَ عَنْهُ مِنْ بَذْعَةٍ تَبَتْ رُجُوعُهُ عَنْهَا، بَلْ قَالَ أَنُو حَاتِمٍ. «حَسَنُ الْإِحْدِيثِ، وَلَمْ يَصَحَّ عِنْدِي مَا يُقَالُ فِي رَأْيِهِ، وَلَا أَعْلَمُ بِالشَّامِ أَثْبَتَ مِنْهُ»^(٣).

وَقَالَ أَنُو الْيَمَانِي: «كَانَ خَرِيزٌ يَتَسَاوَلُ رَجُلًا - يَعْنِي عَلِيًّا - ثُمَّ تَرَكَ»^(٤)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي هُدًى السَّارِي بِقَوْلِهِ: «فَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ، فَلَعَلَّهُ تَابَ»^(٥).

٧ - وَمِنْ سُوَاهِدِ اعْتِمَادِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي التَّجْرِيعِ قَوْلُهُ ﷺ: «وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّامِيِّ: الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ لَا يُخْتَبَجُ بِحَدِيثِهِ»^(٦).

قُلْتُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ ضَعَّفَ أَزْرَقَ بْنَ قَيْسٍ ﷺ، وَلَا عَمَّنْ قَالَ بِهَذَا مِنْ أَصْحَابِ الشَّامِيِّ ﷺ، الْأَزْرَقُ ثِقَّةٌ بِلَا مَتْنَوِيَّةٍ، وَثَّقَهُ الْأَيْمَةُ التَّقْدُّ كَيْحَيِّ بْنِ

(١) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الأوربي (١٠٦/٢)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم: ٢٤١)، والمعرفة والتاريخ للقسري (٢٨٨/٢)، وتاريخ بغداد للحطاب (٢٦٩/٨)، وتهذيب الكمال للبزي (٥٧٢/٥) مما يندحها.

(٢) الرواة المتكلم فيهم بما لا يرجب الرد (ص: ٨٢).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٨٩/٣).

(٤) الكامل في الضعفاء لابن عدي (٨٥٧/٢).

(٥) هُدًى الساري لابن حجر (ص: ٣٩٦).

(٦) (٤٧٩/٢) من قسم التحقيق.

مَعِينٍ، وَابْنِ سَعْدٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ^(١).
فَإِنْ كَانَ مَا تَقْلَهُ قِوَامُ السَّنَةِ صَحِيحًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ، فَيَحْمَلُ عَلَى رِوَايَةِ
بَعْضِهَا، وَهِيَ مَا رَوَاهُ ذَكَوَانُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتَقْصِيهِمَا إِذَا
قَاتَلَا؟ قَالَ: لَا)^(٢).

ب - الْعِنَايَةُ بِضَبْطِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ:

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ ﷺ بِضَبْطِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَهُوَ تَابٌ مِنْهُمْ أَيْضًا مِنْ أَبْوَابِ
عِلْمِ الْحَدِيثِ يُورِثُ الْجَهْلُ بِهِ الْأَشْتِبَاءَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَالْحَلْطَ بَيْنَهُمْ، وَرَبَّمَا
بَلَغَ بِصَاحِبِهِ إِلَى تَجْرِيعِ عَدْلٍ، أَوْ تَعْدِيلِ مَجْرُوحٍ وَتَخْوِ ذَلِكَ، وَمِمَّا يَزِيدُ فِي
صُعُوبَةِ هَذَا التَّنَوُّعِ أَنَّ ضَبْطَ الْأَسْمَاءِ لَا يَخْضَعُ إِلَى قَاعِدَةٍ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا الْعُمْدَةُ
فِيهِ السَّمَاعُ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
التَّجِيرِمِيِّ (ت: ٣٥٥ هـ) ﷺ: «أَوَّلَى الْأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ: أَسْمَاءُ الرِّحَالِ، لِأَنَّهُ لَا
يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا»^(٣).

وَقَدْ تَمَيَّزَ ضَبْطُ الْمُصَنِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ التَّيْمِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءِ الرُّوَاةِ
بِمِيزَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَمَدَ الضَّبْطَ بِالْحُرُوفِ، لِأَنَّهُ أَتَقَنُ وَأَسْلَمُ مِنَ الْخَطَا

(١) ينظر: طبقات ابن سعد (٢٣٥/٧)، تاريخ عتّاس الدوري (٢٢/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٩/٢)، تهذيب الكمال لعمري (٣١٨/٢ - ٣١٩).

(٢) ينظر: تخريجها، وكلام العلماء في بيان ضعفها في قسم التحقيق (ص: ٢٨٥).

(٣) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص: ١٥٤)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢٦٩/١).

وَاللَّحْنِ، عَكْسَ الضَّبْطِ بِالْقَلَمِ.

يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ كِتَابِ «الْمُشْتَبِه» لِلْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ الدَّهَبِيِّ رحمته الله وَذَكَرَهُ لِأَوْجُهِ النِّقْصِ فِيهِ: «وَجَدْتُ فِيهِ إِغْوَاظًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا - رَهُوَ أَهْمُهَا - تَحْقِيقُ ضَبْطِهِ، لِأَنَّهُ أَحَالَ فِي ذَلِكَ عَلَى ضَبْطِ الْقَلَمِ، فَمَا شَفَى مِنْ أَلَمِ» ^(١) وَمِنْ أَمَثَلَةِ عَنَائَتِهِ رحمته الله بِذَلِكَ:

١ - قَوْلُهُ رحمته الله: «وَفِي الْبَابِ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ، بِكَسْرِ اللَّامِ» ^(٢).

٢ - وَقَوْلُهُ رحمته الله أَيْضًا: «عَدِيُّ بْنُ بَدَاءٍ، بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، تَأْنِيثُ بَدَ» ^(٣).

٣ - وَقَوْلُهُ رحمته الله: «الرُّبَيْعُ: بِضَمِّ الرَّاءِ، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ» ^(٤).

٤ - وَقَوْلُهُ رحمته الله أَيْضًا: «أَبُو بَصِيرٍ: بِفَتْحِ التَّاءِ، وَمِكْرَرٌ: بِكَسْرِ الْمِيمِ» ^(٥).

٥ - وَقَوْلُهُ رحمته الله: «أُنَالٌ: بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الثَّاءِ» ^(٦).

٦ - وَقَوْلُهُ رحمته الله: «تَرْوَجُ بِنْتًا لِأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ: بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَرَءَانِينَ

مُعْجَمَتَيْنِ» ^(٧).

(١) تبصير المتن بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر (١/٤).

(٢) ينظر: (٦٢٧/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٧٤/٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٢٨٤/٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (١٩٦/٥) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٤١٧/٢) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (١٣٧/٢) من قسم التحقيق.

٧ - وَرُبَّمَا عَرَضَ لِلِاخْتِلَافِ فِي ضَبْطِ الْأَسْمِ - عَلَى قِلَّةٍ - وَلَمْ يُرْجَحْ فِي ذَلِكَ، إِمَارَةً إِلَى وَرُودِ الضُّبُطَيْنِ مَعًا عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «أُمُّ عَطِيَّةَ هِيَ سَيِّئَةُ بِنْتُ كَعْبٍ، بِضَمِّ النُّونِ». وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَسِيبَةُ: يَفْتَحُ النُّونَ»^(١).

ج - الْعِنَايَةُ بِبَيَانِ الرُّوَاةِ الْمُهِمِّينَ:

اعْتَنَى الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ هَذَا بِبَيَانِ الْمُهِمِّينَ فِي الْأَحَادِيثِ، سَوَاءً أَكَانَ الرَّاوي الْمُهِمُّ فِي الْمَثْنِ أَوْ فِي السَّنَدِ، لَكِنَّهُ ﷺ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ هَذَا، وَإِنَّمَا اِكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي مُنَاسَبَاتٍ قَلِيلَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَالَ ﷺ: «وَعَنْدُ اللَّهِ بَنُ يَزِيدَ الرَّاوي عَنِ الْبَرَاءِ هُوَ الْخَطِيئِيُّ، أَنْصَارِيُّ مِنْ بَنِي خَطَمَةَ، وَكَانَ وَالِيًا لِابْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ»^(٢).

٢ - وَقَالَ ﷺ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَقَوْلُ هِلَالٍ: (كَتَابِي عُرْوَةُ بَنِ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي) هِلَالٌ هُوَ الْوَرَّانُ»^(٣).

٣ - رَقَالَ ﷺ فِي مُنَاسَبَةٍ: «(فَاسْتَطَعْتُ الْحَدِيثَ سَهْلًا)، يَعْنِي: سَهْلَ بَنِ سَعْدٍ»^(٤).

- (١) ينظر: (٣٨٨/٢) من قسم التحقيق.
وقد حكى الوجهين معًا: ابنُ ناصر الدُّس في تَوْضِيحِ الْمُشْتَبِه (٧٨/٩)، والحافظ ابن حجر في الإصَابَةِ (٢٦١/٨)، لَكِنَّهُ اِقْتَصَرَ عَلَى الرَّجْحِ الْأَوَّلِ فَقَطْ فِي كِتَابِهِ تَبْصِيرِ الْمُشْتَبِه (١٤١٥/٤).
- (٢) ينظر: (٥٤٧/٢) من قسم التحقيق.
- (٣) ينظر: (٢٧٩/٣) من قسم التحقيق.
- (٤) ينظر: (٤٢٣/٤) من قسم التحقيق.

د- العناية ببيان المُبَهَمَاتِ فِي الْحَدِيثِ:

حَرَصَ إِمَامُنَا قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ رحمه الله عَلَى بَيَانِ مَا يَقَعُ فِي مُتُونِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ مِنَ الْمُبَهَمَاتِ ، وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذَا:

١- قَوْلُهُ رحمه الله: «قَوْلُهُ: (إِمَامُ فِتْنَةٍ) قِيلَ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ نُسَيْرٍ»^(١).

٢- وَفِي كِتَابِ الشُّرُوطِ ، ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله حَدِيثَ جَابِرٍ رضي الله عنه: (وَكَانَ فِينَا رَجُلٌ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ) .

قَالَ الْإِمَامُ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ رحمه الله: «فَالرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يَنْحَرُ الْجَزَائِرَ هُوَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبَادَةَ»^(٢).

٣- وَفِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي قَتْلِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَفِيهِ: (أَمَّا تَعْلَمِينَ مَا قَالَ لِي أَخِي الْيَثْرِبِيُّ) .

قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ رحمه الله: «بَعْنِي: الَّذِي مِنْ يَثْرِبَ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، يُرِيدُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ»^(٣).

٤- وَقَالَ رحمه الله: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى فَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا) ، فَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ مَنْ خَالَفَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اسْتَهْزَأَ بِهِ كَافِرٌ ، يُعَاقَبُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، كَمَا قَالَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ

(١) ينظر: (٥٥١/٢) من قسم التحقيق

(٢) ينظر: (٢١١/٥) من قسم التحقيق

(٣) ينظر: (٤١٣/٤) من قسم التحقيق

أَيْمٌ^(١)، وَلِذَلِكَ أَصَابَ هَذَا الشَّيْخَ فِتْنَةٌ وَكُفْرٌ، وَيُصِيبُهُ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ أَلِيمٍ،
قِيلَ: إِنَّهُ الرَّوْلِيُّ بْنُ الْمُغِيرَةِ^(٢).

٥ - وَمِنْ مِثْلِ ذَلِكَ مَا أَوْرَدَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، لَمَّا شَرَحَ حَدِيثَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ،
وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا...) الْحَدِيثُ.

قَالَ ﷺ: «قِيلَ الرَّجُلَانِ: أَحَدُهُمَا: عَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ، وَالْآخَرُ: أُسَيْدُ بْنُ
حُصَيْنٍ»^(٣).



• السَّأَلَةُ الْقَاسِرَةُ: مَنَهِجُ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ:

لَمَّا كَانَ مَوْضُوعُ هَذَا الْكِتَابِ هُوَ فِقْهُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَبَيَّانُ مَا اشْتَمَلَتْ
عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الطَّبِيعِيِّ اشْتِمَالُهُ عَلَى كَثِيرٍ
مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، لِأَنَّهُ يُمَثِّلُ الْقَوَاعِدَ الَّتِي تَضْبِطُ فَهْمَ مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، وَتَنْعِصِمُ مِنَ الزَّلَلِ فِي اسْتِنْبَاطِ مَا لَيْسَ مُرَادًا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ ذَلِكَ
أَنَّ قَوَاعِدَ عِلْمِ الْأُصُولِ اسْتَنْبَطَتْ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ،
وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

(١) سورة النور، الآية: (٦٣)

(٢) ينظر: (١٠٦/٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٤١٤/٢) من قسم التحقيق.

وَعِلْمُ الْأُصُولِ بِالنُّسْخَةِ إِلَى الْفِقْهِ كَالْأَسَاسِ لِلْبِنَاءِ ، «وَكُلُّ بِنَاءٍ لَمْ يُوَضَّعْ عَلَى قَاعِدَةٍ وَأَسَاسٍ فَهُوَ مُنْهَارٌ» ، وَكُلُّ أَسَاسٍ خَلَا عَنْ بِنَاءٍ وَعِمَارَةٍ فَهُوَ قَفْرٌ وَخَرَابٌ» (١) .

وَمَعَ كَوْنِ هَذَا الشَّرْحِ مُخْتَصَرًا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ قِيَامَ السُّنَّةِ التَّيَمِّيَّ ﷺ لَمْ يُخْلِهِ مِنْ إشاراتٍ إِلَى قَوَاعِدٍ عِنْدَ أُصُولِ الْفِقْهِ الَّتِي أَعْمَلَهَا فَقَهَاؤُ الْإِسْلَامِ فِي الِاسْتِنْبَاطِ وَالرَّجِيحِ وَالْاخْتِيَارِ ، وَسَاحَاوُلٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ أُعْرِضَ لِمَعَالِمِ مَنْهَجِهِ ﷺ الْأُصُولِيِّ وَفَقَّ مَوْضُوعَاتِ هَذَا الْعِلْمِ .

* أَوَّلًا: الْأَدِلَّةُ:

اسْتَعْمَلَ الْإِمَامُ قِيَامَ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ ﷺ مُخْتَلَفَ الْأَدِلَّةِ لَشَرْعِيَّةِ ، سَوَاءً الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَوِ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا ، وَوَضَّعَهَا فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَبَيَانِ مَا خِذَ الْفِقْهُ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ ، وَفِيمَا يَلِي عَرْضُ لِحُمْلَةِ صِيْبَةٍ مِنْ ذَلِكَ:

١- دَلِيلُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِ ﷺ مِنْ اعْتِمَادِ دَلِيلِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَكَانَتْ عِنَايَتُهُ بِهَذَا الدَّلِيلِ وَاضِحَةً جَلِيَّةً عِنْدَ عَرْضِهِ لِلْخِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَكَانَ ﷺ يَسْتَهْلُ بَحْثَهَا بِذِكْرِهِ كَمَا تَرَاهُ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْبَيْعِ وَغَيْرِهَا .

وَنَظَرًا لِتَكَرُّرِ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي تَصَرُّفِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فَإِنِّي لَنْ أُمَثِّلَ مِثَالًا ، وَخَسِي أَنْ أُحِيلَ الْقَارِئَ عَلَى هَذَا السَّفَرِ الْعَظِيمِ لِيَقِفَ بِنَفْسِهِ عَلَى اِعْتِنَائِهِ ﷺ بِهَذَا الدَّلِيلِ .

(١) مقدمة كتابه معالم السنن للإمام الخطابي (٣/١) .

ب - دَلِيلُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

* صَرَّحَ الْإِمَامُ قَوَامُ السُّنَّةِ عليه السلام بِأَنَّ أَفْعَالَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام حُجَّةٌ مُسْرِعَةٌ كَأَقْوَالِهِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ: «وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ عليه السلام لَازِمَةٌ كَأَقْوَالِهِ حَتَّى يَأْتِيَ دَبِيلُ الْخُصُوصِ»^(١).

* يَرَى الْمُصَنِّفُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَدْ يَعْمَلُ الْعَمَلُ لِتَيَانِ مَشْرُوعِيهِ، وَتَخْفِيفًا عَلَى أُمَّتِهِ، يَقُولُ عليه السلام: «وَفِي قَوْلِهِ: (بَدَأُ بِمُقَدِّمِهِ) رَفْعُ الْإِشْكَالِ، وَإِبْطَالُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَأَذْبَرَ بِيَدِهِ وَأَكْبَلَ) يَحْتَمِلُ لَتَقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْفِعْلَةَ كَانَتْ نَادِرَةً مِنْهُ، وَفَعَلَهَا لِيُرِيَ أُمَّتُهُ السَّعَةَ فِي ذَلِكَ»^(٢).

* اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ عليه السلام أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ عليه السلام تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، حَتَّى يَرِدَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ، وَقَدْ أَظْهَرَ عليه السلام هَذَا الْاِخْتِيَارَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ قِصَّةِ اسْتِئْثَانِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَقَالَ عليه السلام: «وَفِي الْحَدِيثِ دَبِيلٌ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى الْوُجُوبِ حَتَّى يَقُومَ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ»^(٣).

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ، وَقَدْ أَحْصَى فِيهَا أَبُو شَامَةَ الْمُقَدِّسِيُّ عليه السلام (ت: ٦٦٥ هـ) سَبْعَةَ أَقْوَالٍ^(٤).

وَالْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ مُحَقِّقُهُمْ: أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ عليه السلام إِذَا كَانَ بَيِّنًا لِوَاجِبٍ

(١) ينظر: (٣٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر (٢١١/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٤٧٤/٣) من قسم التحقيق.

(٤) لمحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال لرسول أبي شامة (ص: ٢٢٨ - ٢٤٦).



نَهَرٌ وَاجِبٌ^(١).

• نَصَّ الْمُصَنِّفُ رحمه الله عَلَى أَنَّ تَقْرِيرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ حُمْلَةِ سُنَّتِهِ النَّبِيِّ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَقَالَ فِي تَتِمَّةِ اخْتِجَاجِهِ لِمَسْأَلَةِ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ: ... وَلَمْ يُتَكَيَّرْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم»^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْطِئِ ثَانٍ: «وَمِنْ أَكْثَرِ خَالِدِ الصَّحَابَةِ وَالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَنْظُرُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ»^(٣).

• بَيَّنَّ أَنَّ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ صلى الله عليه وسلم تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، فَقَالَ: «فَدَا الْخَدِيثُ حُجَّةً لِمَنْ قَالَ: سُجُودُ الْقُرْآنِ سُنةٌ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا كَمَا زَعَمَ الْكَافِرُونَ لَمْ يَتْرُكْ رَيْدُ السُّجُودِ، وَلَا تَرْكُهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِأَنَّهُ بَعِثَ مُعَلِّمًا»^(٤).

• أَشَارَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله إِلَى لُزُومِ الْحُجَّةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلُزُومِ الْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ شَرْحِهِ بِخَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ تَخْوِيلِ الْقِبْلَةِ، فَقَالَ رحمه الله: «وَفِيهِ: قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم تَرَكُوا قِبْلَتَهُمْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ»^(٥).

وَقَالَ رحمه الله فِي مَوْطِئِ ثَانٍ: «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ قَبُولِ اخْتَارِ الْآحَادِ»^(٦).

(١) للدكتور محمد سليمان الأشقر دراسةً وأبينةً في هذا الموضوع، دال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وطُبعت بمصران: «أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلائلها على الأحكام الشرعية»، وهو مبدأ في بابه.

(٢) ينظر: (٣٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٧٦/٤) من قسم التحقيق.

(٤) (١٠٩/٣) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٣٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٥٦٩/٤) من قسم التحقيق.

«الْأَفْتُ لِلنَّظَرِ تَعْظِيمُ الْإِمَامِ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ لِلْحَدِيثِ، وَحِرْصُهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ كَلِمَاتٌ رَائِقَاتٌ، بَثَرَهَا فِي شَرْحِهِ هَذَا فِي أَفْكِنَةٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ ﷺ: «وَالْحُجَّةُ فِي السُّنَّةِ لَا يِمَّا خَالَفَهَا»^(١).

وَقَالَ أَيْضاً: «وَالْأَخْذُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنْجَى وَأَخْوَطُ»^(٢).

وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ: «وَالسُّنَّةُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهَا»^(٣).

وَصَرَخَ فِي مَوْطِنٍ بِأَنَّ: «الْحَدِيثَ إِذَا صَحَّ وَثَبَتْ صَارَ أَصْلاً يَجِبُ أَنْ يُقَرَّ بِهِ عَلَى مَوْضِعِهِ، وَأَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى أَصْلِ آخَرَ»^(٤).

ج - دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ:

- أَفَاضَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا وَجَدَ إِجْمَاعاً مُحْكِياً فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ احْتَفَى بِهِ، وَحَعَلَهُ أَقْوَى دَلِيلٍ فِيهَا.

وَقَدْ تَبَتَّعْتُ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا ﷺ فَوَجَدْتُهَا مُوَافِقَةً لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي كُتُبِ الْإِجْمَاعِ، وَاسْتَقْرَأْتُ الْأَلْفَاظَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا ﷺ فِي التَّعْبِيرِ

(١) (٢١٤/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (١٦٩/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (٢٠٦/٣) من قسم التحقيق.

(٤) (٢٤٤/٤) من قسم التحقيق.

- وَقَدْ اعْتَمَدَ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ عَلَى تَوْعِينَ مِنَ الْإِجْمَاعِ:

أ- الْإِجْمَاعُ الصَّرِيحُ: وَهَذَا الْغَالِبُ فِي شَرْحِهِ هَذَا.

ب- الْإِجْمَاعُ السُّكُوتِي: وَمِنَ الْمَوَاطِنِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا هَذَا النَّوعَ مَا ذَكَرَهُ فِي

كِتَابِ الْأَذَانِ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ لِسَعِيدٍ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: «وَقَالَ
الْآخَرُونَ: لَمْ يُنْكَرِ الصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي حُمَيْدٍ فَعَلَهُ ذَلِكَ، فَدَلَّ أَنْ فَعَلَهُ سُنَّةٌ»^(٢).

وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي تَقْرِيرِ أَفْضَلِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ﷺ، وَبَيَّانِ عِلْمِهِ، وَتَقَدُّمِهِ

فِي ذَلِكَ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ ﷺ، لَمَّا شَرَحَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ
(وَكَانَ أَوْ تَكَرَّرَ أَعْلَمْنَا).

قَالَ قِوَامُ لِسُنَّةِ ﷺ: «وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ

ﷺ شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ بِحَضْرَةِ جَمَاعَتِهِمْ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ»^(٣).

- عُنِيَ قِوَامُ السُّنَّةِ النَّيْمِيُّ ﷺ بِذِكْرِ إِجْمَاعَاتِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ،

فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ عِنْدَ بَيَّانِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ: «وَأَمَّا وَجُوبُهَا مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ...» إِلَى

أَنْ قَالَ: «فَاتَّفَقُوا عَلَى قِتَالِهِمْ بَعْدَ مُخَالَفَتِهِمْ لَهُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِهَا»^(٤).

(١) ينظر ما سيأتي عند الكلام عن منهج المصنف في المسائل الفقهية.

(٢) (٦٢٩/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (٤١٦/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٢٩٣/٣) من قسم التحقيق.

وَقَالَ ﷺ: «كَانَ يُقَالُ الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِجْمَاعًا مِنَ الصَّحَابَةِ»^(١).

د - دَلِيلُ الْقِيَاسِ:

* بَيَانُهُ لِلدَّلِيلِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْقِيَاسِ

قَالَ ﷺ: «وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقُ).

وَفِيهِ: إِثْبَاتُ الشَّبَهِ، وَإِثْبَاتُ الْقِيَاسِ بِهِ، رَدُّ أَمْرِ الْأَدَمِيِّينَ مِنْ اخْتِلَافٍ لَخَلْقِ
وَالْأَلْوَانِ إِلَى أَلْوَانِ الْحَيَوَانِ»^(٢).

* تَضْرِيحُهُ بِأَنَّ النَّصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ:

قَالَ ﷺ: فِي حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ: «(فَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
لَرَدَدْتُهُ)، يَقُولُ: لَا تُعَوَّلُوا عَلَى الرَّأْيِ، فَالرَّأْيُ يُخْصِي وَيُصِيبُ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَأَوِّلٍ
وَمُجْتَهِدٍ مُصِيبًا، فَإِنِّي لَوْ قَدَرْتُ خَالَفْتُ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُصَالَحَةِ، لِأَنَّهَا كَانَتْ
غَيْرَ صَوَابٍ مِنْ حَيْثُ الْعَقْلُ، ثُمَّ عَلِمْنَا بَعْدُ أَنَّهَا كَانَتْ الصَّوَابَ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ»^(٣).

* اِعْتِمَادُهُ دَلِيلَ الْقِيَاسِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ:

- قَالَ ﷺ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ قُصَيْتِهِمْ فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ: «فَاخْتَجَّ عُمَرُ بِعُمُومِ

(١) (٣٠١/٣) من نسم التحقيق.

(٢) (٣٧٥/٥) من نسم التحقيق.

(٣) (٣٤٩/٤) من نسم التحقيق.

اللفظ وأبو بكرٍ بالقياس، والعموم يخص بالقياس»^(١).

- وقال ﷺ في مقام ترجحه لمذهب الشافعي في تحريم بيع غير المطعوم قبل القبض: «والقياس هو أنه قبض مستحق بعقد بيع، فوجب أن يمنع جواز التصرب في المبيع»^(٢).

- وقال في تقريره مذهب الشافعية في نجاسة الكلاب: «ونحن نقول: حيوان يغسل الإناء من ولوغه، فوجب أن يكون نجس العين قياساً على الخنزير»^(٣).

- وأشار إلى أن الصحابة لا يعملون القياس إذا خالفته السنة الصحيحة، فقال: «فحين لم ير عمر رضي الله عنه من العقل طريقاً للوقوف على معنى استلام الحجر ترك القياس وصار إلى الاتباع»^(٤).

- وقال ﷺ في موطن آخر: «شبه الشيء ﷺ ضروع المواشي في حفظها الألبان على أربابها بالمشرية التي تحفظ ما أودعت من متاع ونحوه. وفي الحديث رد الشيء إلى نظيره للشبه الموجود بينهما»^(٥).

- وقد أسماه دليل النظر، فقال ﷺ: «ومن جهة النظر: إن تناول الأشياء النجسة مثل الميتة، والدم، ولحم الخنزير لا ينقص الوضوء، فلأن لا توجهه

(١) (٣٠٠/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (١١٥/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (٩٩/٤) من قسم التحقيق.

(٤) (٤٧٤/٣) من قسم التحقيق.

(٥) (٢٥٤/٤) من قسم التحقيق.

الأشياء الطاهرة أولى»^(١).

ـ وقال في موطن مبيّنًا وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه: «قال أكثر الفقهاء: لا يصوم أحدٌ عن أحدٍ، وشبهوه بالصلاة، إذ كل واحدٍ منهما عملٌ بالبدن»^(٢).

* عناية ببيان علل الأحكام:

عني الإمام قوام السنة النبوي ﷺ ببيان علل الأحكام، ونبّه إلى ما خفيها، وهو مبحث مهم من مباحث الدرس الأصولي الذي نعظم فائدته لا سيما في دراسة الفقه؛ إذ عليه يدور القياس الأصولي، بل إن استنباط الأحكام لكل ما يستجد من الأقضية والمسائل مبني عليه، وبإتقانه يسلم المجتهد من معرة الخطأ، وبه تستبين المقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

وفيما يلي أمثلة لعناية لإمام التيمي ﷺ بهذا المبحث.

١ - تنبيهه أن العلل هي مناط الأحكام الشرعية، توجد بوجودها، وتنعقد بعدمها.

المثال الأول: قال ﷺ: «إذا نُقِلَ الحكم مع علته، تعلق بترك العلة»^(٣).

المثال الثاني: قال ﷺ في بيان علة الأمر بالاغتسال يوم الجمعة: «ذهب

(١) (٢٢٠/٢) من قسم التحقيق.

(٢) (٣٨/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (٩٣/٥) من قسم التحقيق.

أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنْ غُسِّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ^(١)، وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعُثْمَانَ: (وَالْوُضُوءُ أَيْضًا) وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ^(٢)، فَقَدْ لَأَنَّ ذَلِكَ عَنْدهُمْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِعِلَّةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا عُمَّالَ أَنْفُسِهِمْ، يَرُوحُونَ بِهَيْئَتِهِمْ، ثُمَّ ذَهَبَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ فَذَهَبَ الْغُسْلُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا تَرَكَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا سَكَتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَأْمُرَهُ^(٣).

٢ - بَيَانُهُ لِلْعِلَلِ الَّتِي شُرِعَتْ الْأَحْكَامُ لِأَجْلِهَا:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّهَيُّ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ دُونَ مَرَابِضِ الْغَنَمِ: «وَكَرِهَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الصَّلَاةَ فِي أَغْطَا الْإِبِلِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ أَصْحَابِ الْإِبِلِ التَّغَوُّطَ بِقُرْبِهَا.

وَقِيلَ: الْعِلَّةُ فِيهِ مَا قِيلَ يُخَافُ مِنْ وَثُوبِهَا، وَأَنَّهَا جِنَّ مِنْ جِنَّ، وَهَذَا غَيْرُ مُخَوِّفٍ مِنَ الْغَنَمِ»^(٤).

الْمِثَالُ الثَّانِي: وَكَانَ قَوَامُ السُّنَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقُلُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ، وَيُعْمِلُهَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَارِضَةِ ظَاهِرًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) ينظر: الهداية للمرغيناني (١/١٨)، والمدونة لسحبون (١/١٣٦)، والأم للشافعي (١/١٩٧)، والمنني لاس قدامة (٢/١٩٩)، وقد قال بالوجوب داود الظاهري كما في «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي» (ص: ٢٢٣).

(٢) حديث (رقم: ٨٧٨).

(٣) (٥/٣ - ٦) من قسم التحقيق.

(٤) (٢/٣٩٦) من قسم التحقيق.

«قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَمَّا خَالَفَ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، وَأَبِي حُمَيْدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ لِعِلَّةٍ كَانَتْ بِهِ فَقَعَدَ مِنْ أَجْلِهَا، لَا لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ»^(١).

المِثَالُ الثَّالِثُ: قَالَ ﷺ: «وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ، لِقَوْلِهِ: (دَعَهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ)؛ فَجَعَلَ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ وَجُودِ اللَّبَسِ وَالرُّجُلَانِ طَاهِرَتَانِ بِطَهْرِ الْوُضُوءِ»^(٢).

المِثَالُ الرَّابِعُ: يَقُولُ ﷺ: «وَفِي قَوْلِهِ: (إِنَّ لَهُ دَسَمًا) بَيَانُ الْعِلَّةِ النَّبِيِّ مِنْ أَجْلِهَا أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قِلَّةِ التَّنْظِيفِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^(٣).

المِثَالُ الْخَامِسُ: يَقُولُ ﷺ: «وَأَمَّا مَكَثُ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ؛ فَقَدْ كَرِهَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا كَانَ إِمَامًا رَاتِبًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَكْثُهُ لِعِلَّةٍ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ الرُّجَالُ»^(٤).

المِثَالُ السَّادِسُ: وَفِيهِ كَشَفَ عَنْ عِلَّةِ قَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ لَمَّا شَرَعَ فِي سَفَرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلُغْ بَعْدُ مَسَافَةَ الْقَصْرِ، فَقَالَ ﷺ: «وَإِنَّمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مُوَجَّهًا إِلَى مَكَّةَ، لَا أَنَّهُ كَانَ سَفَرُهُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَقَطْ، وَذُو الْحُلَيْفَةِ

(١) (٢/٢٢٥ - ٢٢٦) من قسم التحقيق.

(٢) (٢/٢١٧) من قسم التحقيق.

(٣) (٢/٢٢٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٢/٦٤١) من قسم التحقيق.

مِنْ سِتَّةِ أَمْيَالٍ إِلَى سَبْعَةٍ ، فَلَا حُجَّةَ لِمَنْ أَحَازَ الْقَصْرَ فِي قَلِيلِ السَّفَرِ ، وَلِمَنْ خَرَجَ إِلَى بُسْتَانِهِ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي السُّنَّةِ لَا فِيمَا خَالَفَهَا^(١) .

٣ - تَأْكِيدُهُ انْقِسَامَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى أَحْكَامٍ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى ، وَأُخْرَى غَيْرِ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى :

اسْتَشْهَدَ الْمُصَنَّفُ ﷺ بِكَلَامِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَصُرُّ وَلَا تَنْفَعُ) ، فَقَالَ ﷺ : «مَعْنَى الْكَلَامِ : تَسْلِيمُ الْحُكْمِ فِي أُمُورِ الدِّينِ ، وَتَرْكُ الْبَحْثِ عَنْهَا ، وَطَلَبُ الْعِلَلِ فِيهَا ، وَحُسْنُ الْإِتِّبَاعِ فِيمَا لَمْ يُكْشَفْ لَنَا عَنْهُ مِنْ مَعَانِيهَا ، وَقَدْ تَوَجَّدُ أُمُورُ الشَّرِيعَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَا كُشِفَ لَنَا عَنْ عِلَّتِهِ ، وَبَيَّنَّ وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهِ .

الْآخَرُ : مَا لَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّسْلِيمُ ، وَتَرْكُ الْمُعَارَضَةِ بِالْقِيَاسِ وَالْمَعْقُولِ فِيمَا لَمْ يُكْشَفْ لَنَا عَنْ عِلَّتِهِ .

وإِنَّمَا فَضَّلَ ذَلِكَ الْحَجَرُ عَلَى سَائِرِ الْحِجَارَةِ ، كَمَا فَضَّلَتْ تِلْكَ الْبُقْعَةُ عَلَى سَائِرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ ، كَمَا فَضَّلَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ ، وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ عَلَى سَائِرِ اللَّيَالِي ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ قَائِلٌ فِي مَكَّةَ :

مَا أَنْتَ مَكَّةُ إِلَّا وَادِي * شَرَّفَكَ اللَّهُ عَلَى الْبِلَادِ

وَهَذِهِ أُمُورٌ لَيْسَتْ لَهَا عِلَّةٌ تَرْجَعُ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ حُكْمُ اللَّهِ ﷻ

(١) (١٢٠/٣) من قسم التحقيق .

وَمَشِيتُهُ: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يُفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ (١) ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ﴾ (٢)، (٣).

وَقَالَ ﷺ: «ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الشُّنْنَ تَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَا تُطْلَبُ
لَهَا عِلَلٌ إِلَّا إِذَا كُشِفَتْ عَنْ عِلَلِهَا، وَفِي قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي الشَّرْعِ مَا [لَا] عَقْلٌ مَعْنَاهُ، وَفِيهِ
مَا هُوَ مَعْقُولٌ أَوْ قَفَّ عَلَى مَعْنَاهُ» (٤).

قُلْتُ: وَهَذَا الضَّرْبُ الثَّانِي - الَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ - يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ: الْأَحْكَامَ
التَّعْبُدِيَّةَ (٥)، لِأَنَّ لِعَقْلِ الْبَشَرِيِّ قَاصِرٌ عَنْ إِدْرَاكِ الْمَعْنَى الْحَاصِّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ فِي
تَشْرِيعِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ لَهُ ﷺ فِيهَا أَحْكَامًا وَعِلَلًا وَمَقَاصِدَ اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِهَا.

وَلَا يَغْنِي هَذَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الْأُخْرَى الْمَعْقُولَةَ الْمَعْنَى عَرِيَّةٌ عَنْ مَعْنَى التَّعَبُّدِ
فِيهَا، بَلِ التَّعَبُّدُ حَاصِلٌ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ أَمْرٍ الْمُكَلَّفِ بِامْتِنَالِهَا.

هـ - عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ:

نَصَّ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى حُجَّةِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِيمَا جَرَى مَجْرَى الثَّقَلِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَ ثَقْلِهِمْ لِلْمَدِّ وَالصَّاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ - وَهَذَا مَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ

(١) سورة الأنبياء الآية (٢٣).

(٢) سورة الأعراف، الآية: (٥٤).

(٣) (٤٦٧/٣ - ٤٦٨) من قسم التحقيق.

(٤) (٤٧٤/٣) من قسم التحقيق.

(٥) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للجز بن عبد السلام (٢٢/١).

العلماء عليهم السلام كما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله (١) - وصرح التيمي رحمته الله بأنه يُقدَّم على خبر الواحد عند التعارض، لأن نقلهم بمثابة نقل الجماعة عن الجماعة، يقول رحمته الله: «قيل: وأهل المدينة أعلم بمكيالهم، ولا يجوز أن يخفى عليهم قدره وتعلمه أهل العراق، وإنما توارث أهل المدينة مقداره خلفاً عن سلف، نقل ذلك عالمهم وجاهلهم، إذ كانت الضرورة بهم إليه فيما خصهم من أمر دينهم في زكواتهم، وكفاراتهم، ويؤعيمهم، ولا يجوز أن يترك مثل نقل هؤلاء الذين لا يجوز عليهم التواطؤ إلى رواية واحد نَحْتَمِلُ روايته التأويل، وذلك أن قول مجاهد... لم يقطع حُرْزَةً عَلَى حَقِيقَةٍ فِي ذَلِكَ، وَالْحِرْزُ لَا يَخْلُو مِنَ الْغَلْطِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْتَسِلَ عليه السلام بِدُونِ مَلِيهِ، فَلَمَّا احْتَمَلَ هَذَا، كَانَ الْمَصِيرُ إِلَى نَقْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» (٢)

وَقَالَ فِي مَوْطِرٍ آخَرَ مُؤَصَّلاً لِهَذَا الدَّلِيلِ، وَمُيَسِّناً اخْتِيَارَ الْمَالِكِيَّةِ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ: «قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ: عَمِلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَإِجْمَاعُهُمْ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ عَلَى إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ، وَلَوْ صَحَّحَتْ زِيَادَةُ أَيُّوبَ وَمَا رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ تَثْنِيَةِ الْإِقَامَةِ نَجَازَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ مَا، ثُمَّ تَرَكَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْآخِرِ الَّذِي اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ» (٣).

و- قَوْلُ الصَّحَابِيِّ:

أَفَاضَ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ عليه السلام فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٣/٢٠ - ٣١١)، وله رحمته الله كلامٌ مَبِينٌ فِي هَذَا الْأَصْلِ، فَانْظُرْهُ.

(٢) (٢٥٩/٢ - ٢٦٠) من قسم التحقيق، باختصار.

(٣) (٤٩٣/٢) من قسم التحقيق.

عَلَيْهِمْ، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ الْبَيِّنَةِ، فَهُوَ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ الَّذِينَ يُعَوَّلُونَ عَلَى أَقْوَالِهِمْ، وَيَجْعَلُونَهَا أَضَلًّا مِنْ أَصُولِهِمُ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ، وَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعْدُودٌ أَيْضًا فِي الْأَيْمَةِ الْأَثَرِيَّةِ، الَّذِينَ يَفْرَعُونَ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، وَالْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ، قَبْلَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ، وَسَوَاهِدُ اعْتِمَادِهِ عَلَى أَقْوَابِ الصَّحَابَةِ كَثِيرَةٌ حِدًّا، وَقَلَمًا يَتْرُكُ مَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْهَقِّ إِلَّا وَيَنْقُلُ فِيهَا مَذَاهِبَ الصَّحَابَةِ، وَيَعْتَدُّ بِإِتِّفَاقِهِمْ، وَيُعَرِّجُ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ، مُعْتَمِدًا فِي نَقْلِ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى أُمَّهَاتِ الْمُصَنِّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي عُنِيَتْ بِذِكْرِ أَقْوَالِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَحَسْبِي هَذَا التَّعْنِيْلُ لِهَذَا الْأَصْلِ فَقَطْ، إِسْوَةٌ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ.

- قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُبَيِّنًا تَمَسُّكَ أَيْمَةِ التَّابِعِينَ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَاعْتِمَادَهُمْ عَلَيْهَا فِي الْأَحْكَامِ: «وَقَالَ الْأَوْرَاعِيُّ: كَانَ مَكْحُولٌ يَتَوَضَّأُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَلَقِيَ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَلَ كِتْفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَتَرَكَ مَكْحُولٌ الْوُضُوءَ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ يَقَعُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُخَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

- وَقَرَّرَ الْاِخْتِجَاجَ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ فِي الْمَسْحِ كَانَ فِي السَّفَرِ، وَاسْتِعْمَالُ جَرِيرٍ لَهُ فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يَنْسَخْهُ شَيْءٌ»^(٢).

- وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْاِخْتِيَارَ التَّمَسُّكَ بِتَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ رَاوِي الْحَدِيثِ، فَقَالَ:

(١) (٢١٩/٢) من قسم التحقيق.

(٢) (٢١٥/٢) من قسم التحقيق.

«إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ رحمته الله ذَهَبَ إِلَى تَفْسِيرِ الرَّاوي ، فَإِنَّهُ قَسَرَ الْخَبَرَ بِمَا ذَكَرَهُ» ^(١).

- وَاحْتَجَّ لِعَدَمِ الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ بِتَرْكِ الصَّحَابِيِّ لِلْمَعْلُ ، فَقَالَ رحمته الله : «هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ: سُجُودُ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا كَمَا زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ لَمْ يَتْرَكْ زَيْدُ السُّجُودِ» ^(٢).

- وَقَالَ رحمته الله مُسْتَدِلًّا لِلْحُكْمِ السَّابِقِ : «وَفِيمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ تَرْكِهِمُ السُّجُودَ حُجَّةٌ لِمَنْ لَا يُوَحِّبُهُ ، لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَعْلِيمًا لِلْمُسْلِمِينَ» ^(٣).

- وَانْتَصَرَ لِلْقَوْلِ بِسُنِّيَةِ قَضْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ ، فَقَالَ رحمته الله : «لَوْ كَانَ الْقَضْرُ فَرَضًا لَمْ يَخَفْ عَلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه ، وَلَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يُسَمَّ ، وَلَا أَتَمَّ خَلْفَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَلَا حَمَاعَةُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم» ^(٤).

- وَبَيَّنَّ أَنَّ الْحُجَّةَ فِيْمَا فَهَمَهُ الصَّحَابِيُّ الَّذِي تَلَقَّى الْوَحْيَ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه ، فَقَالَ رحمته الله : «وَلَيْمَّا قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها : (وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا) لِأَنَّهَا فَهِمَتْ مِنَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه أَنَّ ذَلِكَ التَّهْمِي إِنْمَّا أَرَادَ بِهِ تَرْكُ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَقُولُهُ مِنَ الْهَجْرِ ، وَزُورِ الْكَلَامِ ، وَنِسْبَةِ الْأَفْعَالِ إِلَى الدَّهْرِ ، فَهِيَ إِذَا تَرَكَتْ ذَلِكَ وَأَبْدَلَتْ مِنْهُ الدُّعَاءَ وَالتَّرْحُمَ عَلَيْهِ كَانَ خَفِيفًا.

(١) (١٢٢/٤) من قسم التحقيق.

(٢) (١٠٩/٣) من قسم التحقيق.

(٣) (١١٢/٣) من قسم التحقيق.

(٤) (١١٥/٣) من قسم التحقيق.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُخْتِاجُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَمْرِ إِلَى تَلَقِّي الصَّحَابَةِ إِيَّاهُ، فَيَنْظُرُ كَيْفَ رَأَوْهُ»^(١).

ز - سَدُّ الذَّرَائِعِ:

- قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سَبَاقِ اسْتِدْلَالِهِ لِلْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِمَنْعِ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ مَا دُونَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ: «وَالْحُجَّةُ لَهُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهَا مَوْضِعُ الدَّمِ فَقَطْ لَمْ يَقُلْ لَهَا: (شُدِّي عَلَيْكَ إِزَارَكَ)، لِأَنَّهُ لَا يُخَافُ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّعَرُّضُ لِمَكَانِ الدَّمِ لَمَّا كَانَ يَمْلِكُ إِزْرَهُ، وَلَكِنَّهُ امْتَنَعَ مِمَّا قَارَبَ الْمَوْضِعَ الْمَمْنُوعَ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِعِهِ. وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ الْمَنْعُ مِنْ دَوَائِعِ الشَّيْءِ الْمُحَرَّمِ لِيُغْلِظَ، مِنْ ذَلِكَ: الْخِطْبَةُ فِي الْعِدَّةِ، وَنِكَاحُ الْمُحَرَّمِ، وَتَطْيِيبُهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُو إِلَى شَهْوَةِ الْجَمَاعِ الْمُفْسِدِ لِلْخَبَجِ»^(٢).

- وَفِي بَابِ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ قَطْعِ الذَّرَائِعِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْفِتْنَةِ»^(٣).

- وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُبَيِّنًا عِلَّةَ النَّهْيِ عَنِ النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ: «إِنَّمَا كُرِهَ النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِئَلَّا يَسْتَغْرِقَ فِي النَّوْمِ، فَيَفُوتَهُ وَقْتُهَا الْمُسْتَحَبُّ، وَرُبَّمَا فَاتَهُ وَقْتُهَا كُلُّهُ، فَمَنْعَ ذَلِكَ قَطْعًا لِلذَّرِيعَةِ»^(٤).

(١) (٢٣٤/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٢٩٨/٢ - ٢٩٩) من قسم التحقيق، ويظهر تخريج الحديث هناك

(٣) (٦٥٠/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٤٦٨/٤) من قسم التحقيق.

ح - العُرف:

استشهد المصنف رحمه الله بقاعدة العُرف، وتعمي لأخذ به فيما كان محتاجاً إلى تمييز وتقدير، ولم يرد في تمييزه أو تقديره نص من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، وقد احتج به في مواطن، منها:

- قوله رحمه الله: «فَأَمَّا التَّفَرُّقُ، فَلَا حَدَّ لَهُ فِي الشَّرْعِ وَلَا فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِي تَحْدِيدِهِ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، كَالْمَقْبُوضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»^(١).

- وفصل فيه عند كلامه عن ضابط القبض في البيع، فقال رحمه الله: «وَالْقَبْضُ فِي الْأَشْيَاءِ مُخْتَلِفٌ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَقْبُوضِ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ»^(٢).

- وفي تيمية حديثه عن القبض قال رحمه الله: «... لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي الْعَقَارِ وَالنَّخْلِ وَالشَّجَرِ التَّخْلِيَةُ وَالتَّسْلِيمُ، اعْتِبَاراً بِحُكْمِ الْعَادَةِ فِيهِ، فَكَذَلِكَ فِيَمَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ بِالنَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ اعْتِبَاراً بِالْعَادَةِ فِيهِ»^(٣).

- واستدل به رحمه الله في تحديد ضابط إحياء الموات؛ فقال: «الْمَرْجِعُ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِحْيَاءِ وَصِفَتِهِ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، فِكُلُّ مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ إِحْيَاءً مَلَكَ بِهِ، وَمَا لَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ إِحْيَاءً لَا يَمْلِكُ بِهِ»^(٤).

(١) (١٠٨/٤) من قسم التحقيق.

(٢) (١١٥/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (١١٦/٤) من قسم التحقيق.

(٤) (٢١٧/٤) من قسم التحقيق.

- وَنَقَلَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ اعْتِبَارَ هَذَا الْأَصْلِ فِيَمَا أَطْلَقَهُ الشَّرْعُ، فَقَالَ رحمته الله: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مُطْلَقًا فَالْمَرْجِعُ فِي تَحْدِيدِهِ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ كَالْقَبْضِ وَالتَّعَرُّقِ وَالْجِزْرِ»^(١).

- وَفِي حُكْمِ تَفَقُّهِ الزَّوْجِ عَلَى خَادِمِ الزَّوْجَةِ، قَالَ رحمته الله: «فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُهَا مَحْدُومًا لِقِيَامِهَا بِخِدْمَةِ نَفْسِهَا لَمْ تَلْزَمُهُ تَفَقُّهُ خَادِمِهَا، لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي حَقِّهَا، وَالْإِعْتِبَارُ: الْعُرْفُ، فَذَوُوا الْأَقْدَارِ يَخْدُمُهُمْ غَيْرُهُمْ، وَمَنْ انْخَفَصَ قَدْرُهُ خَدَمَ نَفْسَهُ»^(٢).

* ثَانِيًا: مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ وَدِلَالَاتِهَا:

جَاءَتْ أَحَادِيثُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، فَقَدْ نَعَتْ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّه صلوات الله وسلاماته عليه بِلِسَانٍ قَوْمِهِ قَطْعًا لِلْعُذْرِ، وَإِمَاعًا فِي الْحُجَّةِ، وَأُوتِيَ صلوات الله وسلاماته عليه بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ؛ فَتَكَلَّمَ بِمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَعَهَّدُهُ فِي كَلَامِهَا مِنَ الْأَسَالِيِبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالذَّلَالَاتِ، وَلَا يُمَكِّنُ فَهْمُ كَلَامِهِ صلوات الله وسلاماته عليه إِلَّا بِمَعْرِفَةِ لُغَةِ الْعَرَبِ وَأَسَالِيِبِهِمْ فِي الْخِطَابِ؛ سَوَاءً فِي الْمُنْفَرَدَاتِ أَوْ فِي النِّظْمِ وَالتَّرَكِيبِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ الْإِمَامُ الْمُطَّلِبِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «لَا يَعْلَمُ مِنْ إِضْاحِ جُمَلٍ عِلْمِ الْكِتَابِ أَحَدٌ جَهْلُ سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَكَثْرَةُ وُجُوهِهِ، وَجَمَاعَ مَعَانِيهِ، وَتَفَرُّقُهَا، وَمَنْ عَلِمَهُ انْتَفَتْ عَنْهُ الشُّبُهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَهْلُ لِسَانِهَا»^(٣).

(١) (٢١٨/٤) من قسم التحقيق.

(٢) (١١٩/٥) من قسم التحقيق.

(٣) الرسالة للشافعي (ص: ٤٧).

وَهَذَا يُجَلِّي فِيَمَّةَ الْعِنَابَةِ بِمَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ، وَفَائِدَةَ مَعْرِفَةِ دِلَالَتِهَا وَتَقَاوُيَتِهَا، فَهُوَ الْعَاصِمُ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ زَيْغِ الْفُهْمِ.

وَاتَّسَمَ مِنْهَجُ الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ النَّبَوِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِدِقَّةٍ بِالْغَةِ، وَكَانَتْ إِشَارَاتُهُ فِيهَا مُفْتَضِّلَةً نَافِعَةً، وَلَا غَرَوَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ كَرَعَ ﷺ مِنْ مَنَاهِلِ الْعِلْمِ الزَّلَالَةِ، وَاعْتَرَفَ مِنْ حِيَاضِهَا الرَّقْرَاقَةَ، ثُمَّ صَدَرَ عَنْهَا بِعِلْمٍ جَمَّ نَشْرُهُ بَيِّنَ ثَنَائًا شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ ﷺ.

وَتَقْصِيلُ ذَلِكَ يَجِدُ بَيَانَهُ فِي الْمَثَلِ التَّالِيَةِ:

١- الْعَامُّ وَالْخَاصُّ:

* نَخْصِصُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

نَصَّ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَلَى أَنَّ أَحَادِيثَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ تُخَصَّصُ عُمُومَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَخُصُّ قَوْلَهُ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١) وَتُبَيِّنُ أَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْمَكْتُوبَاتِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنَّمَا تُنَلُّوا فَمَنْ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾^(٢) فِي النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ»^(٣).

* اللَّفْظُ الْخَاصُّ يَقْضِي عَلَى اللَّفْظِ الْعَامِّ:

قَالَ ﷺ: «سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكٍ

(١) سورة البقرة، الآية (١٤٤) و(١٥٠)

(٢) سورة البقرة، الآية (١١٥).

(٣) (١٢١/٣) من قسم التحقيق.

التَّيْمِينَ، فَحَرَّمَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا^(١)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٢) أَخْصَّ فِي الْمَعْنَى، وَقَوْلَهُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٣) أَعَمَّ، فَقَصَّوْا بِالْأَخْصِ عَلَى الْأَعَمِّ^(٤)

وَأَقَرَّ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، فَقَالَ: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ إِذَا تَقَابَلَا كَانَ الْعَامُّ مُنْزَلًا عَلَى الْخَاصِّ»^(٥).

* حَمَلُ أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْعُمُومِ حَتَّى يَذُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ:

قَالَ رَحِمَهُ: «وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ ﷺ لَا رِمَّةَ كَأَقْوَالِهِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ»^(٦).

* بَقَاءُ اللَّفْظِ الْعَامِّ عَلَى عُمُومِهِ حَتَّى يَرِدَ مَا يُخَصِّصُهُ:

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رَحِمَهُ: «وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ - يَقْصِدُ الْحَنْفِيَّةَ - حَدِيثُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ، إِلَّا مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ»^(٧).

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٤٤٦/١)، وابن أبي شبة في المصنف (١٦٨/٤)، وابن عبد البر في الاستذكار (٤٨٨/٥) من طريق موسى بن أيوب، عن إياس بن عمار عن علي بن ورجائه ثقات.

قال الحافظ ابن عبد البر: «هَذَا الْحَدِيثُ رِخْلَةٌ، لَوْ لَمْ يُصِيبِ الرَّاجِلُ مِنْ أَفْصَى الْمَغْرِبِ إِلَى الْمَشْرِقِ إِلَى مَكَّةَ غَيْرُهُ لَمَّا خَابَتْ رِخْلَتُهُ».

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (٥٣).

(٤) (٥٥٤/٤ - ٥٥٥) من قسم التحقيق.

(٥) (٥٤٩/٤) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (٢٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٧) (٥٨٣/٢) من قسم التحقيق.

* العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:

قَالَ ﷺ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْعَالِمِ أَنْ يَثَّ عِلْمُهُ فِي النَّاسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا نَزَلَ اللَّهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ بِالْعِقَابِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ وَإِنْ كَانَتْ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَدْ دَخَلَ فِيهَا كُلُّ مَنْ عِلِمَ عِلْمًا تَعَدَّدَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِمَعْرِفَتِهِ»^(١).

* تخصيص اللفظ العام بالعرف:

أَوَّماً الْمُصَنَّفُ ﷺ إِلَى أَحَدِ الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَفَصِّلَةِ، وَهُوَ الْعُرْفُ الْمُقَارِنُ لِلْخِطَابِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ ﷺ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٢)، فَبَيَّنَ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي بَيَانِ الْمُرَادِ بِطَيِّبَاتِ وَالْخَبَائِثِ، وَرَجَّحَ ﷺ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَعْرِفَةِ هَذَا الْبَابِ الْعَرَبُ، فَإِنَّ تَتَبَعَ غَيْرَهُمْ يَضَعُ، وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا خَاطَبَهُمْ ابْتِدَاءً، وَبَلَّغَهُمْ نَزَلَ، وَعَلَيْهِمْ فَالطَّيِّبَاتُ: مَا اسْتَطَابَتْهُ الْعَرَبُ، وَالْخَبَائِثُ: مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَسْتَفْذِرُهُ وَلَا تَأْكُهُ.

يَقُولُ ﷺ: «... وَإِذَا أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا كَانَ مُسْتَطَابَ الْأَكْلِ فِي التَّحْلِيلِ، وَمُسْتَحَبَّ الْأَكْلِ فِي التَّحْرِيمِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ إِذَا بَطَلَ مَا سِوَاهُ، لِأَنَّهُمْ يَتَوَصَّوْنَ بِمَا اسْتَطَابُوهُ إِلَى الْعِلْمِ بِتَحْلِيلِهِ، وَبِمَا اسْتَخَبُّوهُ إِلَى الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ».

وَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلًا، وَصَارَ الْمُسْتَطَابُ حَلَالًا، وَالْمُسْتَحَبُّ حَرَامًا، وَحَبَّ

(١) (١٧٠/٢) من قسم التحقيق.

(٢) سورة الأعراف الآية (١٥٧).

أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ الْعُرْفُ الْعَامُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ عُرْفُ جَمِيعِ النَّاسِ فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ، لِأَنَّهُ خَاطَبٌ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضِ الْأَرْضِ، وَاحْتِيجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْ خُوطِبَ بِهِ مِنَ النَّاسِ، وَمَعْرِفَةِ مَا أُريدَ بِهِ مِنَ الْبِلَادِ، وَكَانَ أَحَقَّ النَّاسِ بِتَرْجُهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِمُ الْعَرَبُ، لِأَنَّهُمُ السَّائِلُونَ وَالْمُجَابُونَ، وَأَحَقُّ الْأَرْضِ بِهِ بِلَادُهُمْ، لِأَنَّهَا أَوْطَانُهُمْ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي مَا يَسْتَطِيبُونَ وَيَسْتَحْيُونَ بِالضَّرُورَةِ وَالِاخْتِيَارِ، فَيَسْتَطِيبُ أَهْلُ الضَّرُورَةِ مَا يَسْتَخِيثُهُ أَهْلُ الْإِخْتِيَارِ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ عُرْفُ أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ دُونَ أَهْلِ الضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَهْلِ الضَّرُورَةِ عُرْفٌ مَعَهُودٌ^(١).

وَقَدْ فَصَّلَ الْمُصَنَّفُ ﷺ فِي بَعْضِ مَبَاحِثِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيُوعِ، وَذَكَرَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٢)، وَأَظْهَرَ قُوَّةَ عَارِضِهِ وَمُشَارَكَتَهُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَاعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ طَرِيقَةَ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَبِّ، فَذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ خَمْسَةَ مَعَانٍ، فَذَكَرَهَا مُجْمَلَةً، ثُمَّ أَعَادَ تَفْصِيلَهَا وَاحِدًا تِلْوَ الْآخِرِ، وَبَيَّنَّ وَجْهَ كُلِّ احْتِمَالٍ مِنْهَا.

قَالَ ﷺ: «فَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ خَمْسَةَ مَعَانٍ: أَحَدُهَا: الْعُمُومُ، وَالثَّانِي: الْإِجْمَالُ، وَالثَّلَاثُ: إِنَّهَا عَامٌّ أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ، وَالرَّابِعُ: إِنَّهَا تَحْتَمِلُ الْإِجْمَالَ، وَتَحْتَمِلُ الْعُمُومَ الَّذِي دَخَلَهُ التَّخْصِيبُ، وَالْخَامِسُ: أَنَّهُ أَبَاحَ كُلَّ بَيْعٍ إِلَّا مَا سَيُحَرِّمُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي التَّالِي...»^(٣).

(١) (١٣٠/٥) من قسم التحقيق.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٣) ينظر: (٦٠/٤ - ٦٢) من قسم التحقيق.

وَقَدْ سَبَقَ نَقْلُ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ عُلُومِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَأَجْمَلْتُ هُنَاكَ الْمَبَاحِثَ الْأَصُولِيَّةَ الَّتِي تَضَمَّنَهَا كَلَامُهُ بِمَا يُغْنِي عَنِ تَكَرَّارِهِ هُنَا^(١).

ب - الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ:

بَيَّنَ قِيَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، يَقُولُ ﷺ: «عَمَلُ الْمَرْءِ بِيَدِهِ أَعْلَى الْمَكَاسِبِ مُطْلَقٌ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِشَرْطٍ لِنَصِيحَةٍ، بِذَلِيلٍ مَا رُوِيَ: (حَبْرُ الْكَسْبِ كَسْبُ يَدِ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ)»^(٢).

ج - الْمُجْمَلُ وَالْمَفْسَّرُ:

عَرَّفَ الْمُصَنِّفُ ﷺ اللَّفْظَ الْمُجْمَلُ، فَقَالَ: «لِأَنَّ الْمُجْمَلَ مَا لَوْ خُبِينَا وَظَاهِرُهُ أَمَكَّنَ التَّعْلِيلُ بِهِ. وَقِيلَ: الْمُجْمَلُ: مَا احتَاجَ إِلَى بَيَانٍ لِيُعْلَمَ بِهِ اللَّفْظُ»^(٣).

- يَرَى الْمُصَنِّفُ ﷺ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفَسَّرَ يَقْصِي عَلَى الْمُجْمَلِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ وُجُوبِ تَعْيِينِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ ﷺ: «وَقَوْلُهُ لِلَّذِي رَدَّهُ ثَلَاثًا: (اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) هُوَ مُجْمَلٌ، وَحَدِيثُ عَبْدِةَ مُفَسَّرٌ، وَالْمُفَسَّرُ قَاضٍ عَلَى الْمُجْمَلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: اقْرَأْ بِفَاتِحَةِ لِكِتَابِ اللَّهِ قَدْ أُعْلِمْتَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِهَا، فَهِيَ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٤).

(١) ينظر: (٢١٢/١ - ٢١٥) من قسم الدراسة.

(٢) (٩١/٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٦٢/٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٥٨١/٢) من قسم التحقيق.

- وَقَالَ أَيْضًا: «قَوْلُهُ: (كَسْبُ الْأُمَّةِ) لَمْ يَكُنْ مُجْمَلًا غَيْرَ مُفَسَّرٍ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ كَسْبِ الْأُمَّةِ إِذَا كَانَ مِنْ وَجْهِ لَا يَحِلُّ، يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (نَهَى عَنْ كَسْبِ الْأُمَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ وَاصِبٌ، أَوْ كَسْبٌ يُعْرَفُ)»^(١).

- وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «فَلَفِظُ الْخَبَرِ مُجْمَلٌ، وَهُوَ مُفَسَّرٌ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْأَحَادِيثِ»^(٢).

د - الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ:

١ - يَرَى الْمُصَنِّفُ ﷺ صِحَّةَ الْاِخْتِجَاجِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ وَإِنَّمَا لِجُمْهُورِ الْأَصُورِيِّينَ، يَقُولُ ﷺ: «وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ: الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا تَحْتَ الْإِزَارِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الشَّرِّ وَالرُّكْبَةِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ بِدَلِيلِ الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا أُذِنَ فِيمَا قَرَنَ الْإِزَارَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَحِلُّ، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الْإِزَارِ لَا يَحِلُّ»^(٣).

٢ - وَأَطْهَرَ ﷺ اغْتِنَادَهُ بِدَلَالَةِ هَذَا الْمَفْهُومِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ لِبُيُوعٍ، فَقَالَ: «وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَبِعِ الْغَرَرِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَبِعِ مَا لَيْسَ بِغَرَرٍ»^(٤).

وَفِي كِتَابِ الطَّلَاقِ أَيْضًا، قَالَ ﷺ: «وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾»^(٥)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَا

(١) ينظر: (١٥٧/٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (١٦٠/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (٢٩٤/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٥٩/٤) من قسم التحقيق.

(٥) سورة النساء، الآية: (٢٥).

تَحِلُّ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنَاتِ»^(١).

٣ - وَانْتَصَرَ لِلْقَوْلِ بِقَتْلِ تَارِكِ الصَّلَاةِ اخْتِجَاجًا بِدَلَالَةِ الْمَفْهُومِ، فَقَالَ ﷺ:
«وَفِي قَوْلِهِ: (لَعَلَّه أَنْ يَكُونَ يُصَلِّيَ)، فِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنَّ تَارِكَ
الصَّلَاةِ مَقْتُولٌ»^(٢).

وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ ﷺ دَلِيلَ مَنْ اخْتَجَّ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ - مَفْهُومِ
الْعَدَدِ - فَقَالَ ﷺ: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ رَأَى الْحُكْمَ بِدَلِيلِ
الْخِطَابِ وَمَفْهُومِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ السَّبْعِينَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، فَإِذَا جَاوَزَ هَذَا الْعَدَدَ،
كَانَ الْحُكْمُ بِخِلَافِهِ»^(٣).

وَقَالَ ﷺ فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى: «وَقَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ ﷺ أَصْلٌ فِي الْقَوْلِ بِدَلِيلِ
الْخِطَابِ»^(٤).

٤ - وَنَبَّهَ ﷺ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَمْ يُعْتَبَرْ مَفْهُومُهُ، فَقَالَ
ﷺ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾»^(٥)، فَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى النِّهْيِ عَنْ كُلِّ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ؛
لِأَنَّ مُعْظَمَ إِتْلَافِ الْأَمْوَالِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَكْلِ، فَنَصَّ عَلَى الْأَكْلِ، وَنَبَّهَ عَلَى مَا

(١) (٩٥/٥) من قسم التحقيق

(٢) (٥٣٧/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (٥٧٦/٤) من قسم التحقيق.

(٤) (٢٠٧/٣) من قسم التحقيق.

(٥) سورة النساء، الآية: (٢٩).

عَدَاهُ مِنْ تَحْرِيمِ النَّبَسِ بِالْبَاطِلِ ، وَالشُّرْبِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»^(١).

هـ - الأَمْرُ وَالتَّنْهِي:

اسْتَمَرَّ الْإِمَامُ قَوْمُ اسْتَنْوَ ﷺ جُمْلَةً مِنَ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي تَعْلَقُ بِمَبْعَثِ الْأَمْرِ وَالتَّنْهِي فِي اسْتِبْطَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ لِمَا اقْتَضَتْهُ مِنْ ذَلِكَ:

١ - الْوُجُوبُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَحْتَاجُ إِثْبَاتَهُ إِلَى دَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ:

تَعَدَّدَتِ الصِّيَغُ الَّتِي عَبَّرَ بِهَا الْمُصَنَّفُ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

﴿ فَقَالَ مَرَّةً: «الْوُجُوبُ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى دَلَالَةٍ»: وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَعْرِضِ انْتِصَارِهِ لِلْقَوِي بِاسْتِحْبَابِ الْأَذَانِ، قَالَ ﷺ: «الْأَذَانُ سُنَّةٌ، وَقَوْلُهُ: (أَمْرٌ بِلَا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ) لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِجْبَابُ الْأَذَانِ، إِنَّمَا هُوَ لِلشَّفَعِ وَالْوَثْرِ، وَالْوُجُوبُ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ»^(٢).

﴿ وَعَبَّرَ عَنْهَا مَرَّةً بِقَوْلِهِ: «الْإِجْبَابُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ»، فَقَالَ ﷺ رَدًّا عَلَى عَطَاءٍ فِي قَوْلِهِ بِوُجُوبِ الْأَذَانِ أَيْضًا: «وَقَالَ عَطَاءٌ: (إِذَا كُنْتَ فِي سَفَرٍ وَلَمْ تُؤَدِّ وَلَمْ تُقِمْ فَأَعِدِ الصَّلَاةَ)، وَحُجَّتُهُ: قَوْلُهُ ﷺ لِلرَّجُلَيْنِ: (أَذْنَا وَأَقِيمَا)، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى جِلَافِ قَوْلِ عَطَاءٍ، لِأَنَّ الْإِجْبَابَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ»^(٣).

﴿ وَقَالَ مَرَّةً: «الْفَرَائِضُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِبَيِّنٍ»، قَالَ ﷺ مُبَيِّنًا عَدَمَ وَجُوبِ

(١) (٦٢/٤ - ٦٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٤٩١/٢) من قسم التحقيق، ونظر التعليق الذي ذكرته هناك.

(٣) (٥١٢/٢) من قسم التحقيق.

الغسل على المستحاضة عند شرجه حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وفيه: (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) «وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَيْهَا إِحْبَابُ قَرْضٍ، وَالْقَرْضُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِتَقْيِينٍ»^(١).

٢ - الأمر يقتضي الوجوب، وَلَا يُصْرَفُ إِلَى الْإِسْتِحْبَابِ إِلَّا بِقِرْنَةٍ مُعْتَبَرَةٍ:

اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* قَالَ رحمه الله فِي مَقَامِ الْاِخْتِجَاجِ لِلْقَوْلِ بِوُجُوبِ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ فِي الصَّلَاةِ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ: هُوَ قَرْضٌ، وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: (فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُتْلِ: التَّحِيَّاتُ لله...)، وَأَثَرُهُ عَلَى الْوُجُوبِ»^(٢).

قَالَ رحمه الله: «وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (أَذْنَا وَأَقِيمَا) [أَرَادَ الْفُضْلَ] بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: (أَذْنَا)، وَالْوَاحِدُ يُجْزَى. وَأَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ مَحْمُولَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ»^(٣).

* وَقَالَ رحمه الله فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «وَفِي قَوْلِهِ: (أَمَّا الْغُسْلُ، فَاشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ) قِيلَ: يَعْنِي وَجُوبُ سُنَّةٍ، وَقَدْ تَأْتِي لِقَطْعَةِ الْوُجُوبِ لِغَيْرِ الْقَرْضِ، كَمَا رُوِيَ: (الْوُتْرُ وَاجِبٌ)»^(٤).

* وَأَزْمَأَ إِلَى إِعْمَالِهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عِنْدَ اخْتِيَارِهِ الْقَوْلَ بِاسْتِحْبَابِ إِقَامَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ رحمه الله: «قَوْلُهُ: (مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ

(١) (٢٢٥/٢) من قسم التحقيق.

(٢) (٦٣١/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (٥١٢/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٦/٣) من قسم التحقيق.

بِفَرْضٍ، لِأَنَّ حُسْنَ الشَّيْءِ زِيَادَةٌ عَلَى تَمَامِهِ، وَذَلِكَ زِيَادَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ^(١).

٣ - صَرَفُ الْأَمْرِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِخُرُوجِهِ مَخْرَجَ الْخَبَرِ:

أَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ ﷺ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عِنْدَ بَيَانِ اخْتِلَافِ لُفْقَهَاءِ فِي حُكْمِ إِجْبَارِ الْوَالِدَةِ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهَا، وَذَكَرَ حُجَجَهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَنَاقَشَهَا، فَقَالَ ﷺ: «وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَهُ إِجْبَارُهَا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾^(٢)، وَهَذَا يَفْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمَا وَحَبَّ صَحَّ فِيهِ الْإِجْبَارُ.

وَدَلِيلُ أَشَانِعِيِّ قَوْلُهُ: «إِنْ أَرْضَعَنَ لَكُمُ فَاتَّوَهَّنَ أُخُورَهُنَّ»^(٣)، وَذَلِكَ مِنَ الْفَاطِ الْتَخْيِيرِ، فَسَقَطَ الْإِجْبَارُ، وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الْآيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِخْتِيَارِ لِخُرُوجِهِ مَخْرَجَ الْخَبَرِ دُونَ الْأَمْرِ^(٤).

٤ - النَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ يُخْمَلُ عَلَى التَّحْرِيمِ، إِلَّا أَنْ تُصَرِّفَهُ قَرِينَةٌ مُعْتَبَرَةٌ:

أُورِدَ الْمُصَنِّفُ ﷺ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: (لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ).

قَالَ ﷺ: «هَذَا نَهْيٌ اسْتِحْبَابٍ لَا إِجْبَابٍ، وَبَيَّنَّ جَوَازَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ^(٥).

(١) (٥٦٦/٢ - ٥٦٧) من قسم التحقيق.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٠٦).

(٤) ينظر: (١٢٦/٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (٣٦١/٢) من قسم التحقيق.

٥ - بَيَانُهُ أَنَّ النَّهْيَ مِنْهُ ﷺ عَلَى دَرَجَاتٍ:

قَالَ ﷺ فِي مَقَامِ كَلَامِهِ عَنْ حُكْمِ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ لِلجَّنَائِرِ: «اِحْتَجَّ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ وَمَنْ أَجَارَهُ بِحَدِيثٍ أَوْ عَطِيَّةٍ، وَالحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى دَرَجَاتٍ: فَمِنْهُ نَهْيٌ تَحْرِيمٌ، وَنَهْيٌ تَنْزِيهِ، وَنَهْيٌ كَرَاهَةٌ»^(١).

٦ - النَّهْيُ الْعَائِدُ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ ذَاتِ الْعَقْدِ لَا يَقْتَضِي فُسَادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ:

قَالَ ﷺ مُبَيِّنًا صِحَّةَ عَقْدِ الْبَيْعِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي نَجَسٌ: «وَصُورَةُ النَّجَسِ: أَنْ يَزِيدَ الرَّجُلُ فِي ثَمَرِ الشَّيْءِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ، لِيُغَرَّ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فِيهِ غَرَرًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ، لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهُ لَيْسَ لِمَعْنَى فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَصَارَ كَالنَّهْيِ عَنِ السُّعِّ فِي وَقْتِ الدَّاءِ يَوْمَ الْحُمَةِ»^(٢).

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ الذُّيُولِ، تَكَاوَلَهَا الْعُلَمَاءُ بِالرَّفْعِ وَالْخَفْضِ، وَأَفْرَدَهَا بَعْضُهُمْ بِتَوَلُّفٍ مُسْتَقِيلٍ كَمَا فَعَلَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ (ت: ٥٧٦١) فِي كِتَابِ أَسْمَاءِ: «تَحْقِيقُ الْمُرَادِ فِي أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْقَسَادَ»^(٣).

٧ - الإِشَارَةُ إِلَى تَفْرِيقِ الْحَنْفِيَّةِ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ:

يُفَرِّقُ عُلَمَاءُ الْحَنْفِيَّةِ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ خِلَافًا لِجُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ؛ فَالْوَاجِبُ عِنْدَهُمْ: مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّي كَالْقِيَاسِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ.

(١) (٢٣٤/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (١١٩/٤) من قسم التحقيق.

(٣) حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَلْقِينِي، وَأَصْدَرَتْهُ دَارُ الْفِكْرِ، سُورِيَا، سَنَةَ ١٤٠٢ هـ.

وَالْفَرَضُ أَعْلَى مِنْهُ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ كَنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ^(١).

قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله فِي مَعْرِضٍ ذَكَرَهُ اخْتِلَافُ الْمُفَقِّهَاءِ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الْفِطْرِ:
«وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ وَاجِبَةٌ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ، وَبَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْفَرَضَ أَعْلَى
مِنَ الْوَاجِبِ»^(٢).

ثَابِتًا: التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ:

مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَّفَاوِتَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ
وَالْعَرَبِيَّةُ، وَلِذَلِكَ كَانَ لِرَّامَا عَلَى كُلِّ مُخْتَلِفٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى دِرَايَةِ بِعَرَايِبِ الْأَدِلَّةِ
وَقَوَرِنَيَا، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَى تَرْجِيحِ الضَّعِيفِ عَلَى الْقَوِيِّ، وَلَا يُفَضِّلُ الْمَرْجُوحَ عَلَى
الرَّاجِحِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ عَرِيزَةُ الْمَنَالِ، وَاسِعَةٌ لَأَكْثَافٍ، مُتَعَدِّدَةُ الْأَطْرَافِ، لَا
يَكَادُ يُحِيطُ بِهَا إِلَّا مَنْ آتَاهُ اللَّهُ بَطْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْمُهَمِّ.

وَقَبْلَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْمُخْتَلِفُ إِلَى التَّرْجِيحِ وَالْمُقَاضَلَةِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ يَجِبُ
عَلَيْهِ اسْتِفْرَاجُ جُهْدِهِ فِي الْجَمْعِ وَالتَّأْلِيفِ بَيْنَهَا، إِذْ هِيَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مُتَوَافِقَةٌ، يُصَدِّقُ
بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

(١) ينظر في تفصيل ذلك. الفصول في الأصول للجصاص (٢/٢٣٦)، تقويم الأدلة للدبوسي (ص: ٧٧)، وأصول السرخسي (١/١١١ - ١١٢).

وجمهور العلماء لا يرون فرقاً بين الواجب والفرص - وهو لصحيح، ينظر: لمستصفي للعراقي (١/١٢٨) وشرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي (١/٣٥٢ - ٣٥٣) وقواطع لأدلة للسمعاني (١/١٣١).

(٢) (٣/٤٠٣) من قسم التحقيق.

وَمِنْ هُنَا كَانَتْ عَيْنَانِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ بِمَبْحَثِ
التَّعَارُضِ وَالتَّرْجِيحِ ، دَبَّاعًا عَنِ الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا ، وَلَزُومًا لِلْمَنْهَجِ الْأَمْثَلِ لِلَاَهْتِدَاءِ بِهَا .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي دِكْرِهِ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي أَوْجَبَتْ الْاِخْتِلَافَ
بَيْنَ الْعُلَمَاءِ : «السَّبَبُ الثَّامِنُ : اِعْتِقَادُهُ أَنَّ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ قَدْ عَارَضَهَا مَا ذَلَّ عَلَى أَنَّهَا
لَيْسَتْ مُرَادَةً... وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ تَعَارُضَ دَلَالَاتِ الْأَقْوَالِ ، وَتَرْجِيحَ
بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ بِخَرِّ خِصْمٍ» (١) .

فِيمَا يُعِينُ الْمُسْتَدِلَّ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ
أَنْ يَعْرِفَ مَرَاتِبَ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ ، وَيُعْطِيَ كُلَّ دَلِيلٍ مَنَزَلَتَهُ ، وَكُلَّ حُجَّةٍ مَكَانَتَهَا ، وَيُقَدِّمَ
قَوِيَّهَا عَلَى صَعِيفِهَا ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ : نَسِيَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ الْحُكْمَ عَنْ بَصِيرَةٍ ، وَيَسِيرَ
عَلَى هُدًى وَصَوَابٍ ، فَلَا تَرَلَّ قَدَمُهُ ، وَيَقِلُّ عِنْدَهُ نِسْبَةُ الْخَطَا وَالْعِتَارِ (٢)

رَعْرِفَ إِمَامُنَا قِيَامُ السَّنَةِ التَّيْمِيَّةِ رحمته الله بِالشُّفُوفِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ الدَّقِيقِ ،
وَأَبَانَ بِهِ عَنْ قُوَّةِ عَارِضَتِهِ الْأُصُولِيَّةِ ، وَفِيمَا سَأَذْكُرُهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ خَيْرُ شَاهِدٍ عَلَى
هَذَا ، فَمِنْ ذَلِكَ :

١- إِيَّارَتُهُ إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ :

أَزْمَأَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ ، لِأَنَّ فِيهِ إِعْمَالًا لِلْأَدِلَّةِ
كُلِّهَا دُونَ إِهْمَالِ بَعْضِهَا ، وَقَدْ تَطَرَّقَ إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي مُنَاسَبَاتٍ ، مِنْهَا :

(١) رَوَعَ الْمَلَامُ عَنِ الْأَثْمَةِ الْأَعْلَامِ (ص : ٣٠) .

(٢) أدلة التشريع المتعارضة ، بدران أبو العينين ص ١٧ .

الأولى: عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: (ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ مَاءً).

قَالَ رحمته الله: «يَعْنِي. الْغُسْلَ لَا الْوُضُوءَ، وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا تَتَضَادُّ الْأَخْبَارُ»^(١)

الثَّانِيَةُ: قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رحمته الله دَخَلَ الْبَيْتَ مَرَّتَيْنِ: فَمَرَّةً صَلَّى فِيهِ، وَمَرَّةً دَعَا وَلَمْ يُصَلِّ، فَلَمْ تَتَضَادَّ الْأَخْبَارُ»^(٢).

الثَّالِثَةُ: قَالَ رحمته الله: «رَقِيبٌ: الَّذِي تَأْتَلَفُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَيَنْتَهِي التَّعَارُضُ عَنْهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ رضي الله عنهما...»^(٣).

ب - تَرْجِيحُ مَا وَافَقَ عَمَلَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ:

ذَكَرَ الْإِمَامُ قَوَامُ السُّنَّةِ هَذَا الْوَجْهَ لَمَّا تَكَلَّمَ عَنِ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي وَجُوبِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَقَالَ عَنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ اعْتِمَادُهُمْ هَذَا الْوَجْهَ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ، فَقَالَ رحمته الله: «ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ قُدَمَاءِ السَّلَفِ إِلَى إِيْجَابِ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ مَا غَيَّرَتِ النَّارُ، وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَيْمَةِ... وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: «سَمِعْتُ خَالِدًا الْحَذَاءَ يَقُولُ: (كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ النَّاسِخَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا كَانَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما).

وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ: (إِذَا حَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَبَلَغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما عَمِلَا بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ وَتَرَكََا الْآخَرَ، كَانَ ذَلِكَ دِلَالَةً عَلَى أَنَّ الْحَقَّ

(١) (٢٨٢/٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٣٨١/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (١٤٨/٣) من قسم التحقيق.

فِيمَا عَمِلَا بِهِ» (١).

جـ - التَّزْجِيحُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ:

تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ ﷺ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رُجُوءِ التَّزْجِيحِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى
نِصَةِ عِنْتِ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَعَرَّجَ عَلَى مَسْأَلَةِ فِقْهِيَّةٍ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُفَقَّهَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهِيَ: إِذَا
أُعْتِمَتِ الْأَمَةُ، وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، هَلْ يَبْتَئُ لَهَا خِيَارُ فُسْخِ النِّكَاحِ؟

فَذَكَرَ ﷺ أَقْوَالَ الْمُفَقَّهَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَدَكَرَ أدِلَّةَ كُلِّ، وَبَيَّنَ أَنَّ سَبَبَ
الْاِخْتِلَافِ تَعَارُضُ الرِّوَايَاتِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَالِ مُغِيثِ زَوْجِ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا
خَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قَالَ ﷺ: «قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ: لَهَا الْخِيَارُ، اسْتِدْلَالًا بِرِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (خَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ، وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا)، وَلِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَرِيرَةَ: (مَلَكَتِ بُضْعَكَ فَاخْتَارِي)، جَعَلَ اخْتِيَارَهَا أَنَّهَا مَلَكَتِ
بُضْعَهَا، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجُودَةٌ إِذَا أُعْتِمَتِ تَحْتَ حُرٍّ، كَوُجُودِهَا إِذَا أُعْتِمَتِ تَحْتَ عَبْدٍ.

وَدَلِيلُ الشَّافِعِيِّ: مَا رَوَاهُ عُرْوَةُ وَالْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ
بَرِيرَةَ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا)، وَالْحُكْمُ إِذَا نُقِلَ مَعَ السَّبَبِ، تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ
السَّبَبِ، كَمَا إِذَا نُقِلَ الْحُكْمُ مَعَ عِلَّةٍ، تَعَلَّقَ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّهُ كَانَ حُرًّا) فَتَعَارَضَتِ
الرِّوَايَتَانِ فِي النُّقْلِ، فَكَانَتْ رِوَايَةُ الْحُرِّيَةِ أَثْبَتَ فِي الْحُكْمِ، أَلَا تَرَى لَوْ شَهِدَ

(١) ينظر: (٢/٢١٨ - ٢١٩) من قسم التحقيق.

شَاهِدَانِ بِحُرِّيَّةِ رَجُلٍ ، وَشَهِدَ آخَرُ بِعُبُودِيَّتِهِ كَانَتْ شَهَادَةُ الْحُرِّيَّةِ أَوْلَى مِنْ شَهَادَةِ الْعُبُودِيَّةِ ، كَذَلِكَ فِي الثَّقَلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ ، قِيلَ : رِوَايَتُهُ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا أَوْلَى مِنْ رِوَايَتِهِمْ أَنَّهُ كَانَ حُرًّا ، لِأَنَّ رِوَاةَ الْعُبُودِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ ثَلَاثَةٌ ، وَرِوَايَةُ الْحُرِّيَّةِ وَاحِدٌ - وَهُوَ الْأَسْوَدُ - وَرِوَايَةُ الثَّلَاثَةِ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُمْ مِنَ السَّهْوِ أُنْعَدُوا ، وَإِلَى التَّوَاتُرِ وَالِاسْتِفَاضَةِ أَقْرَبُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أُنْعَدُ) ^(١) .

وَقَدْ أَجَابَ بِخَوْرٍ مِنْ هَذَا فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، فَقَالَ ﷺ : «وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي خَيْرِ عَائِشَةَ ﷺ : فَرَوَى أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّهُ كَانَ حُرًّا ، وَرَوَى أَهْلُ الْحِجَازِ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا ، فَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَتَانِ تَعَارَضَتَا وَسَقَطَتَا ، وَانْفَرَدَ الْحُكْمُ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا» ^(٢) .

يَقَالُ ثَانٍ : قَالَ ﷺ : «وَقَدْ جَاءَ مِنْ طُرُقٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً مَفْهُومَةً ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي غَطَفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» ^(٣) .

د - التَّرْجِيحُ بِحَالِ الرَّاويِ الْقَرِيبِ الْأَخْصَرِ بِشَيْخِهِ عَلَى الْبَعِيدِ عَنْهُ :

قَالَ ﷺ فِي تِمَمَةِ كَلَامِهِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ : «... وَلِأَنَّ عُرْوَةَ أَخْصَرُ بِعَائِشَةَ مِنَ الْأَسْوَدِ ، لِأَنَّهُ ابْنُ أُخْتِهَا ، وَكَذَلِكَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ أُخْتِهَا ، فَهُمْ مِمَّنْ يَسْتَمِعُونَ كَلَامَهَا مُشَاهِدَةً مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ ، وَالْأَسْوَدُ لَا يَسْمَعُ

(١) (٩٣/٥) من قسم التحقيق باختصار يسير ، وينظر تخريج لروايات المذكورة هناك .

(٢) التحرير شرح صحيح مسلم (ص: ٣١٦ - ٣١٧)

(٣) (٢٠٢/٣) من قسم التحقيق .

كَلَامَهَا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، فَكَانَتْ رِوَايَتُهُمْ أَوْلَى مِنْ رِوَايَتِهِ ^(١) .

مِثَالُ ثَانٍ: ذَكَرَ رحمته الله اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام مِنَ اللَّيْلِ ، فَرَجَّحَ قَوْلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، لِيَكُونَهَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَحْوَالِهِ عليه السلام فِي بَيْتِهِ ، قَالَ رحمته الله: «وَقِيلَ: الصَّحِيحُ مِنْهَا إِحْدَى عَشْرَةَ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ... وَهِيَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَفْعَالِهِ عليه السلام ، لِشِدَّةِ مُرَاعَاتِهَا لَهُ ، وَإِنَّمَا رَمَى ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه صَلَاتَهُ مَرَّةً ، فَيَكُونُ مَا خَالَفَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً وَهَمًّا ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَدُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ مَعَ الْإِحْدَى عَشْرَ ، فَتَمَّتْ بِذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً ^(٢) .

هـ - التَّرْجِيحُ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ النَّاقِلِ عَنِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَهَا:

قَالَ رحمته الله فِي تَتِمَّةِ كَلَامِهِ السَّابِقِ: «وَلِأَنَّ نَقْلَ الْحُرِّيَّةِ لَا يُقِيدُ عِلَّةَ الْحُكْمِ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَجْعَلُ حُرِّيَّةَ الزَّوْجِ عِلَّةً فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ ، فَكَانَتْ رِوَايَةُ الْعُبُودِيَّةِ أَوْلَى ^(٣) .

و - تَرْجِيحُ الْخَبَرِ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ أَحَادِيثُ أُخْرَى عَلَى غَيْرِهِ:

قَالَ رحمته الله فِي تَتِمَّةِ تَرْجِيحِهِ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ: «وَلِأَنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَائِشَةُ فِي رِوَايَةِ الْعُبُودِيَّةِ صَحَابِيَّانِ: ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ^(٤) .

ز - تَرْجِيحُ الرِّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ عَلَى الْمُتَفْطَعَةِ:

أَعْمَلَ الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله هَذَا الْوَجْهَ مِنْ أَوْجُهِ التَّرْجِيحِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ

(١) (٩٤/٥) من قسم التحقيق .

(٢) (١٤٧/٣) من قسم التحقيق .

(٣) (٩٤/٥) من قسم التحقيق .

(٤) (٩٤/٥) من قسم التحقيق .

نسخ القبلية، فقد تعارضت فيها روايتان: رواية مُجاهد بن جبر عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى إلى بيت المقدس وهو بمكة، ورواية علي بن أبي طلحة عنه بخلاف رواية مُجاهد.

قال رحمه الله: «ففي رواية علي بن أبي طلحة: لم يصل إلى بيت المقدس إلا بالمدينة، بخلاف ما في خبر مُجاهد عن ابن عباس، ورواية مُجاهد أولى»^(١).

ووجه هذا الترجيح: أن رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه منقطعة، كما نص على ذلك ابن أبي حاتم في المراسيل^(٢)، وجزم الأئمة القاد يأنه لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه، وإنما كانت روايته عنه وجادة^(٣).

أما مُجاهد بن جبر فمخلة من ابن عباس رضي الله عنه معلوم، ومقامه في العلم به مشهور، بل هو من أخص أصحابه الناقلين علمه وأقواله.

ويمكن أن يكون سبب الترجيح آيلاً إلى هذا الوجه الأخير الذي ذكرته، وهو تقديم رواية التلميذ الملازم لشيخه المكثّر من صحبته على غيره ممن هو

(١) (٣٨٣/٢) من قسم التحقيق.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٥٢)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩١/٦)، وميزان الاعتدال للذهبي (١٣٤/٣)، وقال الحلي في

في الإرشاد (٣٩٤/١): «وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس».

ولكن أنى على روايته عنه كثير من الأئمة، وكان البخاري وأبو حاتم يعتمدون هذه النسخة كما

في «العجّاب في بيان الأسباب» لابن حجر (٢٠٦/١)، واعتمدها أبو جعفر الحاس كما في

«الناسخ والمنسوخ» (٤٦١/١)، وقال: «بمصر كتاب التأويل عن معاوية بن صالح، لوجاء رجل

إلى مصر فكتبه، ثم انصرف به ما كنت رحلته عندي ذهبت باطلا».

واعتمد هذه الرواية أيضاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٨/٨ - ٤٣٩).

دُونَهُ ، وَالْعِلْمُ لِلَّهِ تَعَالَى .

ح - تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الرَّايِ الْأَخْفِظِ وَالْأَضْبَطِ عَلَى غَيْرِهِ :

- قَالَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ مُرْجَحًا رِوَايَةَ شُعْبَةَ بْنِ الْحَصَّاحِ فِي تَعْيِينِ الْأَكْلِ مِنْ تَعْرِ الصَّدَقَةِ ، وَأَنَّهُ السَّبْطُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنه : «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا بِالشَّكِّ فِي فِعْلِ الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ .

وَهَذَا الشَّكُّ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ ، وَشُعْبَةُ أَخْفَظُ مِنْهُ ، فَرِوَايَتُهُ أَتَقَرُّ» ^(١) .

- وَانْتَصَرَ قِيَامُ السُّنَّةِ ﷺ لِمَذْهَبِ الشَّايِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي صِفَةِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْخُطْبَةِ : «وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ ذِكْرِ تَقْدِيمِ الْخُطْبَةِ فَأَبُو بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ الَّذِي رَوَى تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ أَضْبَطُ لِلْقِصَّةِ مِنَ الَّذِي ذَكَرَ تَقْدِيمَ لَخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ» ^(٢) .

رَابِعًا : عِنَايَتُهُ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ :

عَنِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ «عِلْمٌ جَلِيلٌ ذُو غَوْرٍ وَغُمُوضٍ ، دَارَتْ فِيهِ الرُّؤُوسُ ، وَتَاهَتْ فِي الْكُشْفِ عَنْ مَكْنُونِهِ النُّفُوسُ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَحْظَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَثَارِ إِلَّا بِآثَارِهِ ، وَلَمْ يُحْصَلْ مِنْ طَرَائِقِ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَخْبَارًا ، أَنَّ الْخُطْبَ فِيهِ جَلِيلٌ

(١) (٣٨٦/٣) من قسم التحقيق .

(٢) (٢٥٠/٣ - ٢٥١) من قسم التحقيق .

يَسِيرٌ، وَالْمَخْصُورَ مِنْهُ قَلِيلٌ غَيْرُ كَثِيرٍ»^(١).

وَتَوَارَدَتْ كَلِمَاتُ الْعُلَمَاءِ عَلَى التَّنْوِيهِ بِهِ، وَطَرُورَةِ الْعِلْمِ بِهِ، فَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِقَاصِرٍ يَقْصُصُ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: هَلْ عَلِمْتَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ لَهُ عَلِيُّ: هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ»^(٢).

نَبَذَ أَنَّ الْخَوْضَ فِيهِ جَدِيرٌ بِالتَّوْقِي، وَالْكَلَامَ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّي، إِذْ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ هَذَا مَنْسُوخٌ إِلَّا بِبَيِّنٍ»^(٣)، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِغَيْرِ الْعِلْمِ بِهِ كَثُرَ عَثَارُهُ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَعَمِّلِينَ بِالْعِلْمِ مُتَسَاهِلِينَ فِيهِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «وَمَا ثَبَتَ مِنَ الْأَحْكَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا يَجُوزُ دَعْوَى نَسْخِهِ بِأَمْرِ مُخْتَمِنَةٍ لِلنَّسْخِ وَعَدَمِ النَّسْخِ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ، قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»^(٤).

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي (ص: ٢).

(٢) أخرجه الزُّهْرِيُّ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ - الْمَسْرُوبُ لَهُ - (ص: ١٣)، وَابْنُ أَبِي حَتِّمَةَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ (رَقْم: ١٣٠)، وَابْنُ عُيَيْنٍ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ (رَقْم: ١) وَابْنُ أَبِي حَتِّمَةَ فِي الْكِبَرِيِّ (١١٧/١٠)، وَالْحَازِمِيُّ فِي الْإِعْتِبَارِ (ص: ٤)، مِنْ طَرَفِ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُسْلُمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام بِهِ.

وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ الْعِلْمِ لِابْنِ أَبِي حَتِّمَةَ.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/ ٨٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٢٨٧)، وَيَنْظُرُ فِي تَحْرِيرِ عَدَدِ النَّسْخِ الْوَاردِ فِي الْحَدِيثِ مِمَّا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي كِتَابِ إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ لِابْنِ الْقَيْمِ (٦/ ١٦٣)، وَمَا كَتَبَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْوُزَيْرِ الصَّنَائِي فِي الرُّؤُوسِ النَّاسِمِ فِي الدُّبِّ عَنْ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ (١/ ٢٠١ - ٢٠٥).

وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ عِنَايَةُ الْمُؤَلِّفِينَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَفِقَهُ السُّنَّةِ بِهَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ، فَلَا يَكَادُ يَخْلُو كِتَابٌ لَهُمْ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّيْبِهِ عَلَى مَسَائِلِهِ، وَتَضَحِيحِ الْقَوْلِ فِيَمَا ادَّعَى فِيهِ.

وَقَدْ أَذْلَى قَوَامُ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ يَدْلُوهُ فِي هَذَا، فَقَرَّرَ بَعْضُ قَوَاعِدِ مَبْحَثِ النَّسْخِ، وَتَمَيَّزَ كَلَامُهُ فِيهِ بِالْاِخْتِطَاطِ وَالِدَقَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ ﷺ مُغْرِفًا فِيهِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١ - بَيَانُ الْحِكْمَةِ مِنَ النَّسْخِ:

كَشَفَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَنِ الْحِكْمَةِ الرَّبَّانِيَّةِ مِنْ وُقُوعِ النَّسْخِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ جَارٍ مَعَ الْمَقَاصِدِ السَّامِيَةِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَقَالَ ﷺ: «وَأَمَّا مَا نَسَخَهُ تَعَالَى رِفْقًا بِعِبَادِهِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (١)» (٢).

٢ - لَا يَصْغُ النَّسْخُ دُونَ عِلْمٍ بِالتَّارِيخِ:

أَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ ﷺ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي مُنَاسَبَاتٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَالَ ﷺ: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ أَنَّ مُدُومَ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ لَهُ: (إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا) كَانَ بِمَكَّةَ، وَرَقَصَةَ ذِي الْيَدَيْنِ رَوَاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَإِسْلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، نَكَيْفَ يَنْسَخُ الْأَوَّلُ الْآخِرَ؟

فَإِنْ قِيلَ: فَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ نَاسِخٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِأَنَّ زَيْدًا كَانَ مِنْ

(١) سورة الرعد، الآية (٣٩).

(٢) (٣٥٤/٢) من قسم التحقيق.

الأنصار، ولم يصحب النبي ﷺ إلا بالمدينة، وسورة البقرة مدنية، قيل: لا تاريخ عندنا يعلم به أي الحديثين كان قبل صاحبه، فإذا لم يعلم؛ لم يقصر بالنسخ لواجده منهما»^(١).

مثال آخر: قال ﷺ: «قال بعض العلماء: قول من قال: صلاة الخوف منسوخة شاذ، وما ذكروه من النسخ بعللة تأخيره يوم الخندق فهو قول من لا يعرف السنن، وذلك أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بصلاة الخوف بعد الخندق، لأن يوم الخندق كان سنة خمس، وصلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع في سنة سبع، فكيف ينسخ الآخر بالأول؟ وإنما ينسخ الأول بالآخر، والصحابة أعرف بالنسخ من غيرهم وقد صلوا صلاة الخوف»^(٢).

٣ - عمل الصحابي المتأخر الإسلام بالحديث دليل على عدم نسخه.

أوردته ﷺ في مقام الانتصار لمشروعية المسح على الخفين، وبينه أن هذا الحكم مُحَكَّم لم ينسخه شيء: «وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَغَزْوَةِ تَبُوكَ آخِرُ غَزَاةٍ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَسَقَطَ بِهَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: آيَةُ الْوُضُوءِ مَدِينَةٌ، وَالْمَسْحُ مَنْسُوخٌ بِهَا، لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ، وَلَسَرُ كَمَا قَالَ، لِأَنَّ الْمَائِدَةَ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَتَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ)، وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ، لِأَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ، وَرَوَى الْمَسْحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ»^(٣).

(١) (١٨٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٢٩/٣) من قسم التحقيق.

(٣) (٢١٤/٢ - ٢١٥) من قسم التحقيق.

٤ - جَوَازُ نَسْخِ الْحُكْمِ قَبْلَ فِعْلِهِ:

قَالَ عليه السلام: «رَفِيَهُ: جَوَازُ النَّسْخِ قَبْلَ الْفِعْلِ، نَسَخَ الْخَمْسِينَ إِلَى الْخَمْسِ تَخْفِيفًا عَنْ عِبَادِهِ، ثُمَّ تَقَضَّصَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ جَعَلَ ثَوَابَ الْحَمْسِ كَثَوَابِ الْخَمْسِينَ»^(١).

٥ - قَتَوَى الصَّحَابِيُّ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِهَا:

قَالَ عليه السلام: «وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يُصَلِّي، وَأَنَا [عَلَى] حِمَارٍ)^(٢).

رَوَاهُ صُهَيْبٌ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ عَمَّا رَوَاهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْتِيَ بِخِلَافِ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ نَسْخِهِ عِنْدَهُ»^(٣).



(١) (٣٥٤/٢) من قسم التحقيق.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٣/٢) من طريق يحيى بن الجزار عن صُهَيْبٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

قال إمام الأئمة ابنُ خزيمة: «وَلَيْسَ لِي هَذَا الْخَبَرُ أَنَّ الْجِمَارَ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِنَّمَا قَالَ (مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)، وَمِنْهُ اللَّفْظَةُ قَدْ لُغِيَ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ نَزُولِهِ الْحِمَارَ».

(٣) (٤٣٩/٢) من قسم التحقيق.

● السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: عِنَايَةُ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ:

عَوَّلَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ وَالْكَلِمَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، نَثَرَهَا بَيْنَ ثَنَابَا شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَعَلِّي أُشِيرُ مَا إِلَى بَعْضِهَا عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، عَلَى حَسَبِ وُرُودِهَا فِي هَذَا الشَّرْحِ الْمَازِلِ، وَقَدْ حَافَظْتُ - غَالِبًا - عَلَى لَفْظِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّغْيِيرِ عَنْهَا، فَمِمَّا ذَكَرَهُ

● الْأَخْذُ بِالتَّوْبِيقَةِ وَالِاخْتِيَاظِ فِي بَابِ الْفُرُوحِ ^(١).

● الشُّكُّ لَا يُزِيلُ الْيَقِينَ، وَلَا حُكْمَ لَهُ، وَأَنَّهُ مُلغَى مَعَ الْيَقِينِ ^(٢).

● الْأَمْرُ بِاسْتِصْحَابِ الْيَقِينِ مِنَ الطَّهَّارَةِ ^(٣).

● دَمُ النَّكَاسِ لَا يَمْنَعُ مِنَ عَقْدِ النِّكَاحِ كَمَا لَا يَمْنَعُ الْحَيْضُ مِنْهُ ^(٤).

● كُلُّ نَجَاسَةٍ قُرِنَتْ فِي الشَّرْعِ بِعَدَدٍ، فَإِنَّ إِزَالَתَهَا وَاجِبَةٌ كَوُلُوعِ الْكَلْبِ ^(٥).

● كُلُّ مَا كَانَ نَجِسًا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلَا يَحِلُّ ثَمُّهُ ^(٦).

● الْمَاءُ عَلَى أَضَلِّ الطَّهَّارَةِ حَتَّى تَتَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ ^(٧).

(١) (١٣٧/٢) من قسم التحقيق.

(٢) (١٥٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (١٥١/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٤٣٩/٤) من قسم التحقيق.

(٥) (١٦٧/٢) من قسم التحقيق.

(٦) (١٥٨/٤) من قسم التحقيق.

(٧) (٢٤٥/٢) من قسم التحقيق.

* الإِثْمُ مَوْضُوعٌ عَنِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي (١).

* فِعْلُ الْخَيْرِ لَا يُنْتَعُ مِنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مُعَارِضَ لَهُ (٢).

* الْقُرْعَةُ أَضَلُّ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ فِي حَسٍّ مَنْ اسْتَوَتْ دَعَوَاهُمْ فِي شَيْءٍ (٣).

* فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ فِي الْحَضَرِ الْعَامِّ مَشَقَّةٌ، لِأَنَّ النَّاسَ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ، فَاسْقَطَ ذَلِكَ (٤).

* إِنْ وَقَعَ الْخَطَأُ فِي يَوْمِ الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ حَرْجٌ وَلَمْ يَقَعْ فِي نُسُكِهِمْ مِنْ ذَلِكَ نَقْصٌ (٥).

* التَّنْيَانُ ضَرُورَةٌ، وَالْأَفْعَالُ الضَّرُورِيَّةُ غَيْرُ مُضَافَةٍ فِي الْحُكْمِ إِلَى فَاعِلِهَا، وَهُوَ غَيْرُ مُوَاحِدٍ بِهَا (٦).

* الْأَخْوَاطُ أَنْ يَصُومَ النَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ لِيَسْتَذِرَكَ الْفَضِيلَةَ عَلَى الْكَمَالِ (٧).

* لَمْ يَجْزُ أَنْ يَزُولَ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ، وَلَمْ يَجْزُ أَكْلُ مَا كَانَ مُحَرَّمًا فِي وَفْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِيَقِينٍ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ أَنَّهُ حَلَالٌ (٨).

(١) (٥٢٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٤٠٣/٢) من قسم التحقيق.

(٣) (٥٠١/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٥٤٢/٣) من قسم التحقيق.

(٥) (١٧/٤) من قسم التحقيق.

(٦) (٣٠/٤) من قسم التحقيق.

(٧) (٥١/٤) من قسم التحقيق.

(٨) (٧٩/٤) من قسم التحقيق.

* لَمَّا ارْتَأَتْ لِسَىٰ ﷺ فِي الثَّمَرَةِ أَمِيٍّ مِنَ الصَّدَقَةِ النَّبِيِّ نَحَرَمَ عَلَيْهِ ؟ أَمْ مِنْ مَالٍ لَهُ تَرَكَ أَكْلَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ الشَّكِّ فِي تِلْكَ الثَّمَرَةِ يَقِينٌ بِتَحْرِيمِ ، وَلَا يَقِينٌ بِتَحْلِيلِ ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ ^(١) .

* لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ فَرْجٍ ، وَلَا أَكْلُ مَأْكُولٍ ، وَلَا شَرْبُ مُشْرُوبٍ عَلَى مَدِّ الْحَالِ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ الْمَلِكُ ، وَالْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ^(٢) .

* أَحَرَّ ﷺ أَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ^(٣) .

* كُنْ وَثِيقَةً جَارَتْ فِي السَّفَرِ جَارَتْ فِي الْحَضَرِ كَالصَّمَانِ ^(٤) .

* التَّيْنُ إِذَا عُقِدَ عَنْ مَجْهُولٍ لَمْ يَجُزْ ^(٥) .

* رُجُوبُ التَّوَقُّفِ عَمَّا يُشْكِلُ مِنَ الْأُمُورِ وَالْعُلُومِ ، فَلَا يُقْصَى عَلَيْهِ بِحَوَائِجِ أَوْ بُطْلَانٍ ، وَلَا بِتَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ ^(٦) .

وَتَقْدَةُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ عِنَايَةِ الْمُصَنِّفِ ﷺ بِأُصُولِ الْمَقْهِ الْكَلَامِ عَنْ إِعْتِدَائِهِ لِقَاعِيهِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا يَتَجَادَبُهَا دَلِيلُ الْعُرْفِ ، وَقَاعِدَةُ «الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ» ، خَاصَّةً عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ الْقَائِلِينَ بِرَأْدِ مُسَمًّى «الْعَادَةُ» وَ«الْعُرْفِ» ، فَاسْتَفِيتُ بِمَا ذَكَرْتُهُ هُنَاكَ عَنْ تَكَرُّرِهِ هُمَا رَوْماً لِلَاخْتِصَارِ .

(١) (٨١/٤) من قسم التحقيق .

(٢) (٨٣/٤) من قسم التحقيق .

(٣) (٨٤/٤) من قسم التحقيق .

(٤) (١٦٥/٤) من قسم التحقيق .

(٥) (١٧٣/٤) من قسم التحقيق .

(٦) (٥٥٣/٤) من قسم التحقيق .

● السَّالَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ. مَنَهِجُ الْمُصَنَّفِ ﷺ فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ:

إِنَّ الْغَايَةَ الْكُبْرَى مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ هِيَ التَّقَهُ فِي مَعَانِيهِ، وَقَدْ اشْتَمَلَ كِتَابُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ عَلَى مَادَّةٍ فِقْهِيَّةٍ غَزِيرَةٍ نَثَرَهَا فِي كُتُبِ وَأَبْوَابِ جَامِعِهِ الصَّحِيحِ، وَاسْتَنْبَطَ بِدِقَّةِ نَظَرِهِ وَجُودَةٍ فَهْمِهِ أَحْكَامًا كَثِيرَةً أَوْدَعَهَا فِي تَرَاجُمِ أَبْوَابِهِ حَتَّى قِيلَ فِيهِ: (فَقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرَاجِمِهِ).

وَهَكَذَا فَقَدْ جَاءَ هَذَا الشَّرْحُ لِلْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ غَنِيًّا بِمَادَّتِهِ الْفِقْهِيَّةِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ، دَسِيمًا بِكَثْرَةِ التَّقُولِ عَنْ فَهَاءِ الْإِسْلَامِ الْأَعْلَامِ، وَقَدْ وَفَّقَ مُؤَلِّفُهُ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ كُتُبِ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ وَخِزَانَةِ الثَّرَاثِ الْحَدِيثِيِّ الصَّحِيحِ.

وَمِنْ خِلَالِ تَتَبُعِي لِمَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ، يُمَكِّنُ أَنْ أَلْحِصَ أَهَمَّ مَعَالِمِ مَنَهِجِهِ فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ كَمَا يَبَي:

أ- الْجَرْصُ عَلَى بَيَانِ مَذْهَبِ الْبُخَارِيِّ ﷺ وَاخْتِيَارِهِ الْفِقْهِيَّ:

اعْتَنَى الْمُصَنَّفُ ﷺ بِالْإِشَارَةِ إِلَى فَقْهِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ﷺ، وَبَيَانِ مَاتَخِذِهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ، وَلَا غَرْزَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ ﷺ أَحَدُ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَقَدْ حَلَّى كِتَابَهُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ بِاخْتِيَارَاتِهِ وَتَرْجِيحَاتِهِ الَّتِي نَثَرَهَا فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى دِقَّةِ فَهْمِهِ ﷺ، فَمِنْ هُنَا جَاءَ ائْتِمَامُ الْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْاخْتِيَارَاتِ، وَكَانَ ﷺ أَمِينًا فِي نَقْلِ

ذَلِكَ دُونَ تَأْوِيلِهِ بِمَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ أَوْ قَوْلَهُ هُوَ ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَشْهَدُ لِهَذَا الْكَلَامِ :

١ - قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ : «الْمُرَادُ الْبُخَارِيُّ مِنْ إِيرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ فَقَدْ وَهِمَ ، وَأَنَّ ذَلِكَ غَسْلٌ»^(١).

٢ - وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوْطِنٍ ثَانٍ : «وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ : (وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ) : أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ : (لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ) بَوْلُ النَّاسِ ، لَا بَوْلُ سَائِرِ الْحَيَوَانِ»^(٢).

٣ - وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضاً عِنْدَ شَرْحِهِ لِبَابِ : لَجُوبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ : «الْمُرَادُ الْبُخَارِيُّ مِنْ تَرْجَمَةِ التَّابِ : أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْجُنُبِ النَّظَرُ فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا قَبْلَ الْغُسْلِ»^(٣).

٤ - وَلَمَّا ذَكَرَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ السَّاهِي الَّذِي يُصَلِّي إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي بَابِ : مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ ، وَلَمْ يَرِ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا التَّابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : لَا يُعِيدُ»^(٤).

وَقَدْ نَبَّهَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى دِقَّةِ فِقْهِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبَدِيعِ اسْتِنبَاطَاتِهِ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ شَرْحِهِ هَذَا ، أُحِيلُ عَلَيْهَا فِي الْحَاشِيَةِ اخْتِصَاراً^(٥).

(١) ينظر: (١٧٤/٢ - ١٧٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٢٢٧/٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (٢٧٩/٢ - ٢٨٠) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (٣٨٤/٢) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً: (٢٤٩/٢ و ٣١٥ و ٤١٤) من قسم التحقيق.

ب - الاغتناء بِذِكْرِ أَقْوَالِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ:

اعتنى المصنف رحمه الله في شرحه هذا بإبراز المذهب الشافعي، وغالبًا ما كان يُصدِّرُ به كلامه عند الإشارة إلى اختلاف العلماء في أيِّ مسألةٍ من مسائل الفقه - ولا عجب في ذلك، فقد سبق بيانُ تأثير هذا الإمام بالمذهب الشافعي عمومًا تبعاً لنشأته، حتَّى عدَّه كثيرٌ من الأئمة شافعيًّا^(١).

وتجلَّى عناية الإمام قوام السنَّة التَّيميَّ رحمه الله بالمذهب الشافعي فيما يلي:

١ - تصديره كلامه في جُلِّ المسائل الفقهية التي ذكرها بالإشارة إلى مذهب الشافعي رحمه الله

٢ - اغتناؤه رحمه الله بِذِكْرِ الرَّوَايَاتِ وَالْوُجُوهِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَهِجًا مُطَرِّدًا فِي كُلِّ مَبَاحِثِ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ رحمه الله لَمْ يَعْشِرْ بِذِكْرِ رَوَايَاتِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى إِلَّا نَادِرًا.

وَمِنْ ذَلِكَ حِرْصُهُ فِي مَوَاطِنَ عَلَى تَمْيِيزِ الْقَوْلِ الْجَدِيدِ مِنَ الْقَدِيمِ لِلشَّافِعِيِّ رحمه الله (٢).

٣ - توسُّعه رحمه الله فِي النُّقْلِ عَنْ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَكُتُبِهِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَهَكَذَا فَقَدْ حَلَّى كِتَابَهُ بِنُقُولٍ كَثِيرَةٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي كُتُبِهِ «كَالْأُمِّ» وَ«الْمَنَاسِكِ الْكَبِيرِ» وَكِتَابِ «الإِمْلَاءِ»، وَنَقَلَ كَثِيرًا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ رحمه الله فِي «لِحَاوِي الْكَبِيرِ»،

(١) ينظر ما تقدم في الباب الأول (١/١١٤ - ١١٥).

(٢) (١٨٦/٢) و(٣٩٦/٣ و ٤٥٩) من قسم التحقيق.

وَأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي فِي «الْمُهَذَّب» وَابْنَ الصَّبَّاحِ فِي «إِسْأَمِل» وَغَيْرَهَا^(١)

٤ - اغْتِنَاؤُهُ ﷺ بِإِبْرَارِ أدِلَّةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي تُورِدُهَا، وَعِنَانَتُهُ بِتَوْجِيهِهَا، وَبَيَانِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ مِنْهَا بِمَا لَمْ يَلْتَزِمُهُ عِنْدَ ذِكْرِ أَقْوَالِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى.

ج - الْعِنَايَةُ بِأَقْوَالِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى:

اِهْتَمَّ الْمُصَنِّفُ ﷺ بِإِبْرَادِ أَقْوَالِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى، كَأَقْوَالِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَأَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، مِمَّا جَعَلَ هَذَا الْكِتَابَ يَحْتَوِي عَلَى مَادَّةٍ غَنِيَّةٍ مِنَ الْأَثَرِ، وَاحْتَمِي صُعُوبَاتُ جَمَّةٍ فِي تَحْرِيجِهَا. وَكَانَ لَهُ ﷺ عِنَايَةٌ بِذِكْرِ مَذَاهِبِ الْعِلْمِ الْأُخْرَى كَمَذْهَبِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ وَابْنَ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ وَابْنَ الْمُذَرِّ وَنَحْوِهِمْ.

أَمَّا الْفِقْهُ الظَّاهِرِيُّ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا نَادِرًا^(٢).

وَهَكَذَا، فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ بَعْدُ بِلَا مُبَالَغَةٍ كِتَابٌ فِيهِ مُقَارَنٌ فِي أَغْلِيهِ، بَلْ إِنَّكَ تَجِدُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ يَذْكُرُ الْبَابَ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِشَرْحِ الْخَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ ﷺ تَحْتَهُ، وَإِنَّمَا يَكْتَفِي بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ

د - الْإِلْتِزَامُ بِأَدَبِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ:

تَمَيَّزَ نَقْلُ الْمُصَنِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ ﷺ لِلْأَقْوَالِ، وَاسْتِعْرَاضُهُ لِمَسَائِلِ

(١) سيأتي عند الكلام عن موارد المصنف ﷺ بيان بموضع إحالاته إلى هذه الكتب.

(٢) ينظر مثلاً (٢/٥٢٠ و ٥٣٤)، و (٢/٤٤٤).

الاختلاف الفقهي بين العلماء بأدب جم، وخلقي إسلامي علمي رفيع، فقد كان تبجيله للعلماء، ومراعاته أدب الاختلاف بينهم، دون طعن أو تجريح في أحدهم أحد السمات النادرة في صنيعه ﷺ.

ومن آثار ذلك الأدب، أنك تجد المصنف ﷺ - في كل المسائل الفقهية التي أثارها - يناقش أقوال العلماء بعلم، وتستعرض أدلة مخالفيه، ويورد عليها الاعتراضات دون تعرض للدوات والأشخاص بنز أو لمز، لأن الحق يعرف بدليله لا بقائله، وقديماً قيل: «لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه».

هـ - الالتزام بالأمانة العلمية عند نقل أقوال المخالفين:

اتسمت نقول المصنف ﷺ في جميع مادة الكتاب، وحين عرضه للمسائل الفقهية على وجه الخصوص بالضبط والدقة والأمانة العلمية، وهكذا فقد جاءت جلُّ نقوله موافقة للمصدر الذي ينقل عنه، وغالباً ما كان ينقل عبارته باللفظ، ولا يتصرف فيها إلا نادراً، ولم يكن تصرفه ليغير شيئاً من المعاني.

و - الحرص على بيان مواطن الإجماع والاتفاق بين العلماء:

عني المصنف ﷺ أثناء تعرضه للمسائل الفقهية في هذا الكتاب بذكر مواطن الإجماع ومواطن الاختلاف، مما يؤكد قيمة هذا الكتاب، إذ إنه من المسلم به أن هذا الباب مهم جداً للمشتغل بالعلم عموماً وبالفقه خصوصاً، حتى لا يستحدث أقوالاً لا يعرف له سلف فيها.

وقد تنوعت العبارات التي استخدمها ﷺ في نقل الإجماع:

فَتَارَةً يَقُولُ: «أَجْمَعُوا»^(١)، «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ»^(٢)، «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ»^(٣)،
«أَجْمَعَ فُقَهَاءُ السَّلَفِ»^(٤)، وَمَرَّةً يَقُولُ: «أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ»^(٥)، وَيَقُولُ أَيْضًا
«وَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ»^(٦)، «أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ»^(٧).

وَتَارَةً يُصَرِّحُ بِتَقْيِ الْخِلَافِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ قَيِّقُولُ: «لَا خِلَافَ بَيْنَ
الْعُلَمَاءِ»^(٨)، «لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ»^(٩)، «لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(١٠)، «لَا
خِلَافَ بَيْنَ الْأَيْمَةِ»^(١١)، «لَمْ يَخْتَلِفُوا»^(١٢)، «لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ»^(١٣).

فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ الَّتِي نَقَلَ بِهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ الْإِجْمَاعَ بِحَسَبِ تَتَبُعِي لَهَا فِي
شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي غَالِبِهَا مُوَافِقَةً لِمَا نَقَلَهُ الْأَيْمَةُ
فِي كُتُبِ الْإِجْمَاعِ الْمُعْتَمَدَةِ.

(١) ينظر مثلاً: (١٧٣/٢ و ١٩٤ و ٣٣٦)، و (٩/٣ و ٥٦ و ٩٩).

(٢) ينظر مثلاً (٢٢٦/٢ و ٢١٦ و ٣٤٧ و ٣٨١)، و (٣/٣ و ١٢٦ و ١٩٨).

(٣) ينظر مثلاً: (٧١/٣).

(٤) ينظر مثلاً: (٦٣٠/٢).

(٥) ينظر مثلاً: (٣٤٤/٢ و ٥٢٠)، و (١٢/٣).

(٦) ينظر مثلاً: (١٨٨/٢ و ٢٥٧ و ٢٦٠)، و (١١٣/٣).

(٧) ينظر مثلاً: (٤٤٧/٢)، و (٩٤/٣).

(٨) ينظر مثلاً: (٦٢٠/٢)، و (٢٠٦/٣)، و (١٧٣/٤).

(٩) ينظر مثلاً: (٢٧٩/٢).

(١٠) ينظر مثلاً: (٢٧٨/٢).

(١١) ينظر مثلاً: (٣١٩/٢).

(١٢) ينظر مثلاً: (٥٦/٣ و ٨٠).

(١٣) ينظر مثلاً: (١٥٧/٢ و ٢٦٥).

ز - العِنَايَةُ بِذِكْرِ اخْتِيَارَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ:

لَمْ يُخَلِّ الْمُصَنِّفُ ﷺ كِتَابَهُ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، وَتَرْجِيحَاتِهِ، فَكَانَتْ شَخْصِيَّتُهُ الْعِلْمِيَّةُ بَارِزَةً فِي كِتَابِهِ هَذَا، فَلَا تَرَاهُ يَتَرَانَى عَنِ الْاِئْتِصَارِ لِلْقَوْلِ الرَّاجِحِ، وَلَا يُخْجِمُ عَنْ تَضْعِيفِ الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ.

وَالنَّازِرُ فِي اخْتِيَارَاتِ الْمُصَنِّفِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ ﷺ الَّتِي أَنَارَهَا فِي كِتَابِهِ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَمِيلُ فِي فَقْهِهِ إِلَى الْأَخْذِ بِالِدَّلِيلِ، وَالْاِئْتِصَارِ لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، سَوَاءً أَوْافَقَ ذَلِكَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ ﷺ أَوْ خَالَفَهُ، وَقَدْ جَاءَتْ عِبَارَاتُهُ فِي التَّرْجِيحِ صَرِيحَةً وَقَوِيَّةً، وَقَدْ كَانَ ﷺ يُبَيِّنُ وَجْهَ تَرْجِيحِهِ وَمَأْخِذَهُ سَوَاءً أَكَانَ ظَاهِرَ آيَةٍ، أَوْ عُمُومَ لَفْظٍ، أَوْ حَدِيثًا آخَرَ أَقْوَى مِنْ مُعَارِضِهِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْعَرَبِيَّةِ، وَاللُّغَةِ الصَّحِيحَةِ.

وَأَمثلة هَذَا كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَحَسْبِي هُنَا أَنْ أُنبِّهَ عَلَى بَعْضِهَا فَقَطْ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَالَ ﷺ: «قَالَ مَالِكٌ: الْكَعْبُ هُوَ الْمُلتَصِقُ بِالسَّاقِ الْمُحَازِي لِلْعَقِبِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ الشَّائِخُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَأَهْلُ اللُّغَةِ لَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَ»، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ مَا يُؤَكِّدُ بِهِ اخْتِيَارَهُ^(١).

٢ - وَقَالَ ﷺ فِي مَوْطِنٍ: «وَحَدِيثُ الْمُغْبِرَةِ يُرَدُّ هَذَا الْقَوْلُ»^(٢).

(١) (١٩٨/٢) من قسم التحقيق.

(٢) (٢١٧/٢) من قسم التحقيق.

٣ - وَعِنْدَ عَرْضِهِ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي دُخُولِ الْكَافِرِ لِلْمَسْجِدِ بَعْدَ أَنْ أُوْرِدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ هَذَا﴾^(١)، الْآيَةُ، قَالَ: «وَمَعْدَا خِطَابِ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ: امْتَنَعُوهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقْرَبُوهُ لِلطَّوَافِ خَاصَّةً، وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي الْعُمُومَ، وَالْأَلَّا يَقْرَبُوهُ أَصْلًا»^(٢).

٤ - وَقَالَ أَيْضًا: «وَالْأَخْذُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنْجَى وَأَخْوَطُ»^(٣).

٥ - وَعَرَضَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي الْإِمَامِ إِذَا أَمَّ أَحَدًا، أَيْنَ يُقِيمُهُ؟ فَذَكَرَ قَوْلَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَقَامَ الْمَأْمُومِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يُقِيمُهُ عَنْ يَسَارِهِ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْحَدِيثِ»^(٤).

٦ - وَعِنْدَ ذِكْرِهِ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي جَمْعِ الشُّرُوتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ قَالَ ﷺ: «وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَ سُورِ الْمُفَصَّلِ فِي رَكْعَةٍ)»^(٥).

٧ - وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ خِلَافُ الْآثَارِ»^(٦).

(١) سورة التوبة، الآية: (٢٨).

(٢) (٤١٩/٢ - ٤٢٠) من قسم التحقيق.

(٣) (٤٦٩/٢) من قسم التحقيق.

(٤) (٥٥٤/٢) من قسم التحقيق.

(٥) (٥٩٦/٢) من قسم التحقيق، وينظر تخريج حديث ابن مسعود به.

(٦) (١٢٧/٣) من قسم التحقيق.

٨ - وَنَقَلَ فِي مَوْطِنٍ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ تَحَيَّنَ غَفْلَةً النَّاسُ ثُمَّ خَرَجَ بِجَنَازَتِهِ، وَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَالْحُجَّةُ فِي السَّنَةِ لَا فِيمَا خَالَفَهَا»^(١).

٩ - وَفِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ أَيْضاً نَقَلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرُونَ الْكَافُورَ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ رَدَّه بِقَوْلِهِ: «وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ مَعَ قَوْلِهِ: (اجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَافُوراً)»^(٢).

١٠ - وَفِي الْمَوْطِنِ السَّالِفِ أَيْضاً رَدُّ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثِ غَسَلَاتٍ لِلْمَيِّتِ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا خِلَافُ الْحَدِيثِ»^(٣).

١١ - وَقَالَ أَيْضاً: «جُمْهُورُ الْمُفْقَهَاءِ يُوجِبُونَ سُجُودَ السَّهْوِ فِي التَّطَوُّعِ إِلَّا ابْنَ سِيرِينَ وَقَتَادَةَ فَإِنَّهُمَا قَالَا: لَا سُجُودَ عَلَيْهِ... وَالْحُجَّةُ لِلْجَمَاعَةِ: حَدِيثُ أَبِي مُرَبْرَةَ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (إِذَا قَامَ يُصَلِّي) فِيهِ جَمِيعُ الصَّلَوَاتِ قَرْضُهَا وَنَقْلُهَا، فَهُوَ عَدَمٌ فِي كُلِّ مَا يُسَمَّى صَلَاةً، وَقَدْ أَوْجَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم السُّجُودَ عَلَى السَّاهِي، وَالسَّنَّةُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهَا»^(٤).

١٢ - وَأَشَارَ رضي الله عنه إِلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ تَغْسِيلِهَا إِذَا مَاتَتْ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَوْلُ مَنْ اتَّبَعَ الْحَدِيثَ أَوَّلَى»^(٥).

(١) (٢١٤/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٢٢٢/٣) من قسم التحقيق.

(٣) (٢٢٤/٣) من قسم التحقيق.

(٤) (٢٠٢/٣) من قسم التحقيق، وينظر تخريج هذه الأحاديث فيه.

(٥) (٢٢٧/٣) من قسم التحقيق.

١٣ - وَقَالَ ﷺ أَيْضاً: «وَالْحَتْلَفُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى النَّفَرِ، قَلِيلٌ: هُوَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاءٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ»^(١).

١٤ - وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ: «وَقَدْ جَاءَ مِنْ طُرُقٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً مَفْهُومَةً، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي غَطَفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةُ عَضْوٍ، وَقَدْ رَأَيْنَا حَرَكَةَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ غَيْرِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ لَا تُفْسِدُ الصَّلَاةَ، فَكَذَلِكَ حَرَكَةُ الْيَدِ»^(٢).

١٥ - وَقَالَ أَيْضاً: «مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ شَجَرَ الْحَرَمِ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُ سِوَا غَرَسِ الْأَدَمِيِّونَ، أَوْ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ غَرَسٍ، وَقَدْ فَرَّقَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ مَا يُنْبِتُهُ اللَّهُ مِنْ غَيْرِ غَرَسٍ أَحَدٍ وَيَبْنِ مَا يُنْبِتُهُ الْأَدَمِيُّونَ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُ يَرَدُّ بِنَمَا أَنْبَتَهُ اللَّهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي الْعُمُومَ»^(٣).

١٦ - وَقَالَ أَيْضاً: «هَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْكُرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي التَّلْبِيَةِ؟ الْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّلْبِيَةِ، وَمِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنْ قَالَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، لِمَا رَوَى عُمَرُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَتَانِي آتٍ وَأَنَا بِالْعَقِيقِ فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: حَجَّةٌ فِي عُمْرَةٍ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ﷺ قَالَ: (لَمْ يُسَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَلْبِيَتِهِ قَطُّ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً)، وَلِأَنَّ

(١) (١٧٩/٣ - ١٨٠) من قسم التحقيق.

(٢) (٢٠٣/٣) من قسم التحقيق، وينظر تخريج هذه الأحاديث فيه.

(٣) (٥٥٤/٣) من قسم التحقيق.



التَّائِبَةُ ذِكْرٌ، وَتَسْمِيَةُ مَا أُخْرِمَ بِهِ لَيْسَ بِذِكْرٍ، فَاسْتُجِيبَ الْاِفْتِصَارُ عَلَى مَا هُوَ ذِكْرٌ^(١).

١٧ - وَقَالَ فِي مُنَاسَبَةٍ: «وَالْحَدِيثُ إِذَا صَحَّ وَبَيَّنَّ صَارَ أَضْلًا يَجِبُ أَنْ يُقَرَّ بِهِ عَلَى مَوْضِعِهِ، وَأَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى أَضَلِّ آخَرٍ»^(٢).

فَأَنْتَ تَرَى فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الَّتِي سَرَدْتُهَا أَنَّهُ يُصْرَحُ ﷺ بِاخْتِيَارِهِ وَتَرْجِيحِهِ، وَكَأَنَّ ﷺ يُعْظَمُ الدَّلِيلَ وَلَا يَتَجَاوَزُهُ، وَلَا يَتَوَانَى عَنْ تَأْيِيدِ مَا يَرَاهُ صَوَابًا بِصُرِيحِ الْمَقُولِ وَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ، غَيْرَ مُتَحَطِّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْأَدَبَ مَعَ الْأَيْمَةِ، إِذْ لَمْ أَظْفَرْ - وَلَوْ فِي مُنَاسَبَةٍ وَاحِدَةٍ - أَنَّهُ حَطَّ مِنْ قَدْرِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، تَلَّ كَانَ ﷺ يُجْلِسُهُمْ، وَلَا يَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِالْجَمِيلِ.

وَمِنْ دُرَرِ قَالَاتِهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ هَذَا قَوْلُهُ: «رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَمْ يُدْخِلِ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثًا بِجَوَازِ ذَلِكَ وَلَا بِمَنْعِهِ، وَأَحَازَ جَمَاعَةُ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْهُمْ: عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَتَلَفَهُمُ الْحَدِيثُ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ بَلَفَهُمْ فَلَمْ يَرَوْهُ صَحِيحًا، وَرَأَوْا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ حَسَنَةً فِي كُلِّ حَالٍ. وَالْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ، فَلَا يَنْبَغِي لِمُصَلٍّ أَنْ يَقْرَأَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ»^(٣).

فَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ إِمَامٍ!! يَعْتَذِرُ لِلْأَيْمَةِ بِأَجْمَلِ الْأَعْذَارِ، تَأَمَّلْ قَوْلَهُ: «وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَتَلَفَهُمُ الْحَدِيثُ، أَوْ بَلَفَهُمْ فَلَمْ يَرَوْهُ صَحِيحًا»، رِيْخَرْجُ قَوْلَهُمْ عَلَى أَحْسَنِ

(١) (٤٩٥/٣) من قسم التحقيق.

(٢) (٢٤٤/٤) من قسم التحقيق.

(٣) (٦٠٩/٢) من قسم التحقيق.

الْمَحَامِلِ دُونَ تَشْهِيرِ مُخَالَفَةٍ، أَوْ نِسْبَةِ أَحَدِهِمْ إِلَى قَصْدِ مُخَالَفَةٍ، أَوْ رَمِي بِذَعْنٍ، وَهَذَا وَاللَّهُ ذَا بُ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَمَا أَخَوَجْنَا الْيَوْمَ إِلَى مِنْلِ هَذِهِ الدُّرُوسِ^(١).

ح - التَّجَرُّدُ وَالتَّحَرُّرُ مِنَ التَّقْيِيدِ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ:

لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ قِرَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّافِعِيُّ رحمته الله مُتَقَيِّدًا بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ حَيْثُمَا دَارَ، وَقَدْ دَفَعَهُ تَحَرُّرُهُ هَذَا إِلَى تَرْجِيحِ غَيْرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١ - قَوْلُهُ رحمته الله: «الْجُلُوسُ بَيْنَ اخْطَبَتَيْنِ سُنَّةٌ»^(٢)، قُلْتُ: وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الرُّجُوبُ كَمَا بَيَّنَّهُ فِي مَوْطِنِهِ مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

٢ - وَقَالَ رحمته الله فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَضَاهِرُ قَوْلِهِ رحمته الله: (دَعِيَ عُمَرَتُكَ) وَقَوْلُهُ لَهَا: (هَذَا مَكَانٌ) يُوهَّمُ مَا تَأَوَّلَهُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله»^(٣).

٣ - وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا رَدُّهُ عَلَى الْمَزْنِيِّ الشَّافِعِيِّ رحمته الله حَيْثُ يَقُولُ إِنَّ قَلِيلَ النَّوْمِ وَكَثِيرُهُ حَدَثٌ يَنْقُضُ الرُّضُوءَ^(٤).



(١) شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمته الله رسالة دَفَعَةَ فِي أَهْدَارِ الْعُلَمَاءِ فِي مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، صَغِيرَةٌ فِي حَاجَتِهَا، كَثِيرَةٌ فِي قَوَائِدِهَا سَمَاقًا: رَفَعَ الْمَلَامَ عَنِ الْأُيُمَةِ الْأَعْلَامِ طُبِعَتْ مَرَارًا.

(٢) (٢٢/٣) من قسم التحقيق.

(٣) (٤٣٨/٣) من قسم التحقيق.

(٤) (٢٢٢/٢) من قسم التحقيق.

البُيُوتُ الثَّانِي التَّقْذُ الْمَوْجَّهُ إِلَيْهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ

أثناء اشتغالي على هذا الكتاب النفيس، وقفتُ على بعضِ المؤاخذات التي انتقدتُ على المصنف رحمه الله، وهي في جنبها لا تغدر أن تكون ملاحظات يسيرة، فأحييتُ أن أذكرها وفاءً لحقِّ هذا الإمام أولاً، ثم بياناً للحقِّ الذي جعله الله أحقَّ أن يُسمع، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾^(١).

وهذه الملاحظات - على قلتها - لا تُعدُّ شيناً بجانب ما في الكتاب من العلم، وإصابة الرأي، وسداد القول كما سبق بيانه عند حديثي عن قيمة هذا الكتاب العلميّة.

وقد قضى الله وقدر أن لا يتم كتابٌ على الأرض إلا كتبه رحمه الله، ومن روائع قالات العلماء في ذلك قول بعضهم: «إني رأيتُ أنه لا يكتب أحدٌ كتاباً إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهذا دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر»^(٢).

(١) سورة الأعراف، الآية: (٨٥).

(٢) تُنسب هذه العبارة إلى الإمام الأصبهاني أبي عبد الله محمد بن محمد بن جابر (ت: ٥٩٧ هـ)، وبعضهم ينسبها إلى عضد الدين القاضى عبد الرحيم بن علي البيهقي (ت: ٥٩٦ هـ) الملقب بأستاذ=

- وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ هَذِهِ الْمُؤَاخَذَاتِ فِي ثَلَاثَةِ مَطَالِبَ كَالآتِي:
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: نَقْلُ الْمُصَنَّفِ رحمته الله مِنْ كُتُبٍ مَنْ تَقَدَّمَ دُونَهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَيْهِمْ.
 - الْمَطْلَبُ الثَّانِي: اسْتِشْهَادُ الْمُصَنَّفِ رحمته الله بِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ لَا أَصْلَ لَهَا.
 - الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: رَهْمُ الْمُصَنَّفِ رحمته الله فِي نِسْبَةِ بَعْضِ الْأَقْوَالِ الْفَقْهِيَّةِ إِلَى غَيْرِ أَضْحَابِهَا.



= الْبُلْغَاءُ، مِنْ رِسَالَةٍ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ الْأَصْبَهَانِيِّ يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ، كَمَا صَحَّحَهُ مُحَقِّقُ كِتَابِ «الْإِقَامِ فِي بَيَانِ أدْلَةِ الْأَحْكَامِ» لِلْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ص: ١٠).

الطلب الأول

نقل المصنف رحمه الله من كتبه من تقدمه دون عزو إليهم^(١)

أول من أشار إلى هذا الكلام في حدود علمي الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) رحمه الله فيما نقله عنه تلميذه الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) رحمه الله في كتابه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، قال رحمه الله: «... قرأت بخطه ما نصه:

فصل فيمن أخذ تصنيف غيره، فادعاه لنفسه، وزاد فيه قليلاً ونقص منه، ولكن أكثره مذكور بلفظ الأصل:

- البحر للرياني أخذ من الحاوي للماوردي.

- الأحكام السلطانية لأبي يعلى، أخذها من كتاب الماوردي، لكن بتأها على مذهب أحمد.

- شرح البخاري لمحمد بن إسماعيل التيمي، من شرح أبي الحسن ابن بطال.

- شرح السنة للبغوي من شرحي الخطابي على البخاري وأبي داود...^(٢)، ثم أخذ هذا الكلام عن السخاوي طائفة ممن جاؤوا بعده^(٣).

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر السخاوي (١/٣٩٠ - ٣٩١).

(٢) ينظر: «التزوير والانتحال في المخطوطات العربية» للدكتور عبد س سليمان المشوخي =

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ رحمته الله نَسَبَ هَذَا الصَّنِيعَ إِلَى الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيِّ (ت: ٥٠٠ هـ) رحمته الله فِي كِتَابِهِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمْ يَشْرَحْ إِلَّا كِتَابِي «بَدْءُ الْخَلْقِ» وَ«الْإِيمَانُ» مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ! وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنَّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ خَلْفٍ الْمَشْهُورِ بِابْنِ بَطَّالٍ (ت: ٤٤٩ هـ) رحمته الله فِي شَيْءٍ مِمَّا شَرَحَهُ، بَلْ هُوَ نَفْسُهُ رحمته الله صَرَّحَ بِأَنَّهُ مُعْتَنٍ بِكِتَابِ الْخَطَّابِيِّ رحمته الله، وَأَنَّهُ لَا بُورُدُ شَيْئًا ذَكَرَهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِذْرَاكِ وَالتَّعْقِيبِ عَلَى كَلَامِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ الْخَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِهِ.

وَهَذَا أَيْضًا مَا يُؤَكِّدُهُ الْعَلَامَةُ صِدِّيقُ حَسَنُ خَانَ الْقِنَوِجِيُّ (ت: ١٣٠٧ هـ) رحمته الله فِي كِتَابِهِ «الْحِطَّةُ» بِقَوْلِهِ: «وَاغْتَنَى مُحَمَّدُ التَّمِيمِيُّ بِشَرْحِ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْخَطَّابِيُّ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَوْهَامِهِ» (١).

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ - عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ - إِنَّمَا يُنْطَبِقُ عَلَى الْإِمَامِ قِيَامِ السَّنَةِ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التَّمِيمِيِّ رحمته الله، فِي إِكْمَالِهِ وَإِنْتِمَائِهِ لِلشَّرْحِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ ابْنُهُ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ رحمته الله اِغْتَنَى فِي بَدَايَةِ كَلَامِهِ كَثِيرًا بِكَلَامِ

= (ص: ١٦٣)، ومقدمة تحقيق «الفارق بين المصنف والشارح» للسيوطي، بتحقيق علي حسن الحلبي (ص: ٢٤٠).

(١) الحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصَّحاحِ السَّنَةِ لَصَدِيقِ حَسَنِ خَانَ (ص: ٣٢٢)، ووقع لمحققه الشيخ علي بن حسن الحلبي ومهم في نسبه الإمام التميمي فقال: التميمي ١٩ ووقع في الحاشية عن حاجي خليفة في كشف الطنون النسبتين معاً!!

ابن بطّال رحمه الله، واختصره في مواطن نثرها في شرحه هذا، لكنه لم يلتزم هذا في كل كتابه، وإنما ظهر لي من خلال التتبع لنقله أنه اكتفى من شرح ابن بطّال رحمه الله تقريباً عند كتاب الجنائز.

وبعدّها لا تجد له نقلاً عنه، فهل النسخة التي وصلته من شرح ابن بطّال ناقصة؟ أو أنه ترك النقل عنه قصداً؟ الأمر مُحتمل.

وعليه؛ يكون القدر الذي اعتمد فيه التّيمي على ابن بطّال هو ما بين كتاب العلم وكتاب الجنائز من الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله.

ثمّ إنّي أقول: وما الغيب في ذلك؟! ألم يجعل العلماء الاختصار منهجاً من مناهج التأليف؟! ثمّ هل يصحّ نسبة كل من اختصر كلام من سبقه من العلماء إلى الاتّحال والسّرقة؟!!

قال حاجي خليفة (ت: ١٠٦٨ هـ) رحمه الله في كشف الظنون: «ثمّ إنّ التأليف على سبعة أقسام؛ لا يؤلف عالم عاقل إلاّ فيها، وهي:

- إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه؛

- أو شيء ناقص فيتمّمه؛

- أو شيء مغلق فيشرّحه؛

- أو شيء طويل يختصره دون أن يخلّ بشيء من معانيه؛

- أو شيء متفرّق يجمعه؛

- أَوْ شَيْءٌ مُحْتَظٌّ بِرَبِّهِ ؛

- أَوْ شَيْءٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُصَنِّفُهُ فَيُضْلِحُهُ»^(١).

وَدَعَوَى هَذِهِ السَّرِفَاتِ الْعِلْمِيَّةِ قَدِيمَةٌ شَائِعَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، فَهَذَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو نَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت: ٣٢٨ هـ) يُتَّهَمُ بِأَنَّهُ سَرَقَ كِتَابَ «الزَّاهِرِ» الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِ «الْفَائِخِرِ» لِلْمُقَصِّلِ بْنِ سَلَمَةَ (ت: ٢٩١ هـ)^(٢).

وَالْإِمَامُ ابْنُ دُرَيْدٍ اللَّغَوِيُّ الشَّهِيرُ (ت: ٣٢١ هـ) ، يُتَّهَمُ بِأَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَ «جَمَهَرَةُ اللَّعَةِ» مِنْ كِتَابِ «الْعَيْنِ» لِلْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ (ت: ١٧٥ هـ) ، حَتَّى إِنَّ الْإِمَامَ نَفْطَوِيَّهَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرْفَةَ (ت: ٣٢٣) هَجَّاهُ فِي شِعْرِ بِكَلَامٍ يَقُولُ فِيهِ:

ابْنُ دُرَيْدٍ بَقَرَهُ ❦ وَفِيهِ عَيٌّْ وَشَرُّهُ
وَيَذَعِي مِنْ حُمْقِهِ ❦ وَضَعَ كِتَابَ لَجْمِهِ
وَهُوَ كِتَابُ الْعَيْنِ ❦ لَا أَنَّهُ قَدْ غَيَّرَهُ

فَرَدَّ هَذَا الْهَجَاءَ الْإِمَامُ ابْنُ دُرَيْدٍ ❦ بِأَقْدَعِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ:

لَوْ أَنْزَلَ الْوَحْيُ عَلَيَّ نَفْطَوِيَّةً ❦ لَكَانَ ذَلِكَ الْوَحْيُ مُخْطِئاً عَلَيَّ
وَشَاعِرٌ يُذَعِّي بِنَصْفِ اسْمِهِ ❦ مُسْتَأْهِلٌ لِلصَّفْعِ فِي أَخْذَعَيْنَةٍ

(١) كشف الطون عن أسامي الكتب والعنون لحاجي خليفة: (٣٥/١)، ويقال إنَّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ هَذَا

الكَلَامَ هُوَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ ❦ كَمَا فِي رِسَالَتِ ابْنِ حَزْمٍ (٢/٢٨٩)

(٢) ينظر في ذلك: الجواهر والدرر للسخاوي: (١/١٩٠).



أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِنُصْفِ اسْمِهِ ۞ وَصِيَّرَ الْبَقِيَّ صُرَاخًا عَلَيْهِ (١)

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تُورِثُهُ الْمُعَاَصِرَةُ مِنَ الْمُنَافَرَةِ بَيْنَ الْأَقْرَانِ ، مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُطْرَى فَلَا يُزَوَّى ، وَلِذَلِكَ قَالَ السُّيُوطِيُّ ۞ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ هَذَا الْكَلَامَ : « وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَنَّ كَلَامَ الْأَقْرَانِ فِي بَعْضِهِمْ لَا يَقْدَحُ » (٢).

وَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْعُلَمَاءِ الْجَارِيَةُ أَنْ يَسْتَفِيدَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَأْخُذَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَسْتَعِينَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِمَّا هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ وَأَهْلِهِ (٣).

(١) المزهري في علوم اللغة للسيوطي ۞ (ص: ٧٢ - ٧٣)

(٢) المصدر السابق (ص: ٧٣) ، وينظر: بنية الوعة للسيوطي أيضا (١/٤٢٩).

(٣) تارلت كثير من الكتب والأبحاث هذه الطهارة عند علماء المسلمين ، فمن ذلك:

* كتاب: «الفارق بين المصنف والسارق» للسيوطي ۞ ، وقد طبع بعناية علي حسن الحلبي بدار ابن عمار بالأردن.

* وكتاب: «مشكلة السرقات في النقد العربي» للدكتور مصطفى هذرة ، نشر بالمكتب الإسلامي ببلن.

* ومقال للأستاذ محمد ماهر حمادة مشور في مجلة عالم الكتب ، العدد (٤) ، سنة (١٤٠٢ هـ) بعنوان: «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية».

* وكتاب: «الروبر والانتحال في المخطوطات العربية» للدكتور عبد بن سليمان المشوحي * وللدكتور الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ۞ بحث في حقوق «التأليف» في كتابه «فقه السائل» (٢/٩٩).

* وللشيخ العلامة مشهور بن حسن ك سلمان بحوث في ذلك في كتابه: «كُتُبُ حَدَرُ مِمَّا الْعُلَمَاءُ» (١/٢٩٨ فما بعدها).

* وللسليم بن عيد الهلالي مقالان في مجلة الأصالة أولهما نشره في العدد السابع ، اسمه الثانية (١٤١٤ هـ) بعنوان: من مناهج أهل العلم في التأليف: «المختصرات» ، وثانها: نشره في العدد =

وَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ لَا يَحْتَمِلُ وَلَا يَلِيقُ بِهَذَا الْإِمَامِ الْقَدِّ قَوَامِ السُّنَّةِ أَبِي
لِقَابِهِ النَّبِيِّ ﷺ - زَمَرِ الْوَاسِعِ الْأَطْلَاعِ، الْبَلِغِ الْغِنَاةِ، الْمُتَضَلِّعِ فِي عُلُومِ
الشَّرِيعَةِ - فَلَا يُعْجِرُهُ أَنْ يُعَسَّرَ عَمَّا يُرِيدُ بِأَبْلَغِ عِبَارَةٍ، وَأَجْلَى بَيَانٍ، فَهُوَ أَجَلٌ وَأَكْبَرُ
مِنْ أَنْ يُزَمَى بِالسَّرِقَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْأَدَبِيَّةِ.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ إِنَّ إِمَامَتَنَا قَوَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَتَقَرَّدْ بِهَذَا الصَّنِيعِ، وَلَمْ
يَتَمَيَّزْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ﷺ نَفْسُهُ يَقْرَأُ فِي كَلَامِهِ
أَشْيَاقَ بَيَانٍ هَذَا لِمَسْلَكَ انْتِهَاجِهِ جَمْعَ مِنْ نُظَرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ
وَالشَّدَادِ، كَأَبِي بَغْلَى، وَابْنِ بَغْوِي، بَلْ نَسَبَ هَذَا أَيْضاً إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ مَشَائِخِهِ،
وَهُمَا: سِرَاحُ الدِّبْرِ الْبُلْقِينِي (ت: ٨٠٥ هـ) ﷺ، وَابْنُ الْمُلقِّنِ (ت: ٨٠٤ هـ)
ﷺ، فَهَلْ يَنْتَقِصُ أَنْ يُتَّهَمَ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامُ مِثْلًا بِالسَّرِقَةِ؟! أَوْ يُنْسَبُوا إِلَى السُّطْرِ
عَلَى كُتُبٍ مَنْ تَقَدَّمَ لَهُمْ؟!

ثُمَّ إِنَّ ابْنَ حَجَرٍ ﷺ يَتَقَلُّ مِثْلَ هَذَا الصَّنِيعِ عَنْ كِتَابِ «عُمْدَةُ الْقَارِي»
لِلْحَافِظِ بَدْرِ الدِّبْرِ الْعَيْنِيِّ (ت: ٨٥٥ هـ) ﷺ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ شَرْحِهِ الْمُسَمَّى
«فَتْحُ النَّارِي»، وَأَلَّفَ فِي ذَلِكَ كِتَابَ: «الْإِتْقَاضُ الْإِعْتِرَاضِ» فِي كُشْفِ مَا أَخَذَهُ
مِنَهُ الْعَيْنِيُّ دُونَ عَزْوِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حِطٌّ مِنْ قَدْرِ الْعَيْنِيِّ ﷺ، وَلَا تَنْقِصٌ
مِنْ كِتَابِهِ: «عُمْدَةُ الْقَارِي».

= التاسع، السنة الثانية (١٤١٤ هـ) بعنوان: من مناهج أهل العلم في التأليف: «توثيق النصير»
وطرائق العقل.

(١) ينظر: الجواهر والدرر للسرخوي ﷺ (٣٩١/١).

وَقَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله السَّابِقُ لَيْسَ تَنْقِصاً مِنْ كِتَابِ الْإِمَامِ قِيَامِ الشُّنَّةِ النَّبِيِّ رحمته الله ، وَلَا أَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَعَلِهِ كِتَابَ النَّبِيِّ رحمته الله هَذَا أَحَدَ مَوَارِدِهِ فِي مَرْجِعِهِ : «فَتَحَّ الْبَارِي» ، وَنَقْلُهُ عَنْهُ فِي عَشْرَاتِ الْمَوَاطِنِ كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ سَابِقاً عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ قِيَمَةِ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ .

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ قِيَامَ الشُّنَّةِ رحمته الله قَدْ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْلِ عَنْ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَيْمَةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ مَوَارِدِهِ رحمته الله فِي كِتَابِهِ هَذَا ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ ، كَالْخَطَّابِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ صَاحِبِ الْغَرِيبَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، فَلِمَ حُصِرَ ابْنُ نَطَالٍ رحمته الله وَخَذَهُ دُونَهُمْ ؟

وَمُجْمَلُ الْقَوْلِ : إِنَّ الْأَقْتِبَاسَ مِنْ كَلَامِ الْعَيْرِ ، وَاخْتِصَارَهُ سُنَّةٌ مَشْهُورَةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَهِيَ عَادَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ الْمُسْتَغْنِيَيْنِ بِالْعِلْمِ عُمُومًا ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ ابْنُ الصَّدِّيقِ الْعُمَارِيُّ الطَّنْجِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ : «الْمَشْنُونِي وَالْبِتَارُ» : «أَنَّ حَلِيلًا الْفَقِيهَ ائِمَّالِكِيِّ الْمَشْهُورَ أَلْفَ مُخْتَصَرَةٍ وَجَلُّهُ مِنْ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَأَلْفَ ابْنِ الْحَاجِبِ مُخْتَصَرَهُ وَحُلُّهُ : «الْجَوَاهِرُ» لِابْنِ شَاسٍ ، وَأَلْفَ ابْنِ شَاسٍ كِتَابًا حُلُّهُ «تَهْذِيبُ» الْبِرَازِئِيِّ ، وَكِتَابُ الْبِرَازِئِيِّ حُلُّهُ «الْمُدَوَّنَةُ» سُخْنُونُ ، وَكِتَابُ سُخْنُونِ جُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ الْقَاسِمِ ... «ثُمَّ قَالَ رحمته الله : «لَيْتَ شِعْرِي ! لِمَ أَلْفَ النَّاسِ جَمِيعَ كُتُبِ الْفَقْهِ رَجُلُهَا مَنْقُولٌ عَنِ الْأَيْمَةِ مَعَ زِيَادَاتٍ لِمَا قَالَه الْأَيْمَةُ ؟!»^(١) .

وَدُونُكَ هَذَا الْمَقَالَ الرَّائِعَ ، وَالَّذِي يُجَلِّي عَنْ حُلُقِ إِسْلَامِيٍّ رَفِيعٍ لِعُلَمَاءِ

(١) المشنوبي والبتار في بحر العنيد لمعتار للشيخ أحمد بن الصديق العماري (ص: ٢٨١) .

الإسلام وأئمة الدين، ويُجسّد الإنصاف والعدل، وحبّ التعاون والإشادة بالآخر، فقد حكى الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه «سير أعلام النبلاء»، عن: «محمد بن عليّ الصوري قال: قال لي الحافظ عبد الغني الأزدي: ابتدأت بعمل المؤلف والمؤلف، فقدم علينا الدارقطني فأخذت أشياء كثيرة عنه، فلما فرغت من تصنيفه، سألي أن أقرأه عليه لیسْمَعَهُ مِنِّي، فقلت: عنك أخذت أكثر، فقال: لا تقل هكذا، فإنك أخذته عني مُفَرَّقًا، وقد أوردته فيه مجموعاً، وفيه أشياء كثيرة أخذتها عن سيوخك، قال: فقرأته عليه»^(١).

فَمَا أَرْوَعَ الْعَدْلَ! وَمَا أَحْمَلَ الْإِنْصَافَ! وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ الدَّارِقُطَنِيَّ.

وَلَمْ يَرَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَسِيرُونَ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ وَيَتَّبِعُونَهُ، بَلْ إِنَّكَ تَعْجَبُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ شِدَّةِ إِخْلَاصِهِ لَا يُجِبُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا الْإِمَامُ الْمُطَّلِبِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رحمه الله يَقُولُ: «وَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ يَتَعَلَّمُونَ هَذِهِ الْكُتُبَ وَلَا يُنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ»^(٢).

وَالْحَقُّ أَحَبُّ إِلَيَّ قُلُوبِنَا، وَهُوَ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَأَوْلَى أَنْ يُشَدَّ بِهِ، فَكِتَابُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَةِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله طَافِحٌ بِالْعَزْوِ إِلَى كُتُبِ الْعُلَمَاءِ، وَالتَّضَرُّعُ بِالنُّقْلِ عَنْهُمْ كَمَا سَتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ مَوَارِدِ الْمُؤَلِّفِ فِي كِتَابِهِ، وَمِنْ خِلَالِ تَتَبُّعِ كَلَامِهِ فِي قِسْمِ التَّحْقِيقِ، وَقَدْ زَادَ عَنِّي شَرْحُ اثْنِ بَطَالٍ قَوَائِدَ كَثِيرَةً تُشَدُّ إِلَيْهَا الرَّحَالُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ اتَّحَلَ كِتَابَهُ وَادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٢٧٠).

(٢) مناقب لشافعي للإمام البيهقي (١/١٧٤).

وَهَا هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله نَفْسُهُ لَمْ يَمْنَعَهُ هَذَا مِنَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَجَعَلَهُ أَحَدَ مَوَارِدِهِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ^(١).

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُصَنَّفِ رحمه الله بِأَنَّهُ كَانَ يَنْقُلُ كَثِيرًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَيُجَمِّعُ أَسْمَاءَهُمْ، وَيَقُولُ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَقَالَ أَصْحَابُ الْمَغَارِي، وَنَحْوَهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذَا قَلِيلٌ فِي كِتَابِهِ، مُقَارَنَةً بِمَنْ صَرَّحَ بِأَسْمَائِهِمْ، وَالْأَضَلُّ أَنَّ يُحْكَمَ لِلْعَالِبِ مِنْ صَنِيعِ الْمُصَنَّفِ رحمه الله.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْمَنْهَجُ أَيْضاً جَادَّةٌ مَسْلُوكَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَسْتَوْحِثْ ذَلِكَ تَنْقِصاً مِنْ مَآثِرِهِمْ، أَوْ حَطّاً مِنْ آثَارِهِمْ، وَقَدْ اجْتَهَدْتُ قَدْرَ طَاقَتِي فِي قِسْمِ التَّحْقِيقِ فِي عَزْوِ هَذِهِ النُّقُولِ إِلَى أَصْحَابِهَا مِنْ مُصَنِّفَانِهِمُ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا الْإِمَامُ يَوْمَ السُّنَّةِ النَّبِيِّ رحمه الله.



(١) ننظر ما تقدم: (١/٢٩٠ - ٢٩١) من قسم الدراسة.

الطلب الثاني

استشهاد المصنف رحمه الله ببعض الأحاديث التي لا أصل لها

—•—•—•—

لَقَدْ وَقَعَ فِي كِتَابِ الْمُصَنَّفِ رحمه الله بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا، وَكَذَا بَعْضُ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي لَا يَخْلُو مِنْهَا كِتَابٌ غَالِبًا، وَالَّتِي لَا تَقْدَحُ فِي مَنْزِلَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَا فِي مَكَانَةِ مُؤَنِّفِهِ رحمه الله لِنُدْرَتِهَا.

وَهَكَذَا فَقَدْ أُوْرِدَ الْمُصَنَّفُ رحمه الله حَدِيثٌ: (اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ) ^(١)، وَحَدِيثٌ: (الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأُمَّهَاتِ) ^(٢) وَنَحْوَهَا.

وَقَدْ اعْتَذَرَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله عَنْ صَنِيعِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمه الله فِي كِتَابِهِ «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» بِقَوْلِهِ: «وَفِي تَوَالِفِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَوْضُوعَةُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْحِفَاطِ» ^(٣).

بَيِّنَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَا تَتَجَاوَزُ الثَّلَاثَةَ أَوْ الْأَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، وَهِيَ لَا تُعَدُّ شَيْئًا أَمَامَ الْمَادَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رحمه الله فِي ثَنَائِهِ شَرْحِهِ، وَالْمَاءِ إِذَا بَلَغَ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ.



(١) تنظر: (١٤٢/٢) من قسم التحقيق

(٢) تنظر (٢٨٥/٢) من قسم التحقيق.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨١/٢٠).

الطلب الثالث

وَهُمُ الْمُصَنِّفُ رحمه الله فِي نِسْبَةِ بَعْضِ الْأَقْوَالِ الْفِقْهِيَّةِ إِلَى غَيْرِ أَصْحَابِهَا

وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ رحمه الله فِي شَرْحِهِ هَذَا بَعْضُ الرَّهْمِ عِنْدَ نِسْبَةِ بَعْضِ الْأَقْوَالِ الْفِقْهِيَّةِ، وَقَدْ يَنْسُبُ لِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ قَوْلًا وَيَكُونُ فِي الْمَذْهَبِ قَوْلَانِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا لَا يَخْلُو مِنْهُ كِتَابٌ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْهُ عَالِمٌ، وَتَجَدُّرُ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَلِيلٌ جِدًّا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ كَمَا يُقَالُ، وَلَوْلَا أَنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَسْتَوْعِبَ كُلَّ الْمُوَاحِدَاتِ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ مَا ذَكَرْتُهَا أَضْلًا.

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُمْ يُحَرِّمُونَ أَكْلَ الضَّبِّ ^(١)، وَالصَّوَابُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ حَلَالٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

وَمِنْهُ أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: «إِنَّ بَيْنَ آخِرِ الظُّهْرِ وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ فَاصِلَةٌ لَا تَضِلُّهُ لِلظُّهْرِ وَلَا لِلْعَصْرِ» ^(٢).

وَقَوَامُ السُّنَّةِ إِنَّمَا تَبِعَ ابْنُ بَطَّالٍ رحمه الله عَلَى هَذَا، وَإِلَّا فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُعْرَفُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمه الله!!

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله: «وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا الْمَنْقُولُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ آخِرَ الظُّهْرِ يَنْفَصِلُ مِنْ

(١) ينظر: (٢٢٨/٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (٤٥٣/٢) من قسم التحقيق.

أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَمُرَادُهُ نَفْيُ الْقَوْلِ بِإِلَّا شَرِّهِ^(١).

هَذِهِ بَعْضُ الْإِتِّقَادَاتِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ لَا تُعْتَلُّ شَيْئاً أَمَامَ مَا حَوَاهُ هَذَا السَّفَرُ الْعَظِيمُ مِنْ فَوَائِدَ عِلْمِيَّةٍ تُشَدُّ إِلَيْهَا الرَّحَالُ كَمَا سَقَى بَيَانُهُ عِنْدَ كَلَامِي عَزَّ قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ.



(١) كَذَا قَالَ! وَفَوَائِدُ الشُّنَّةِ النَّبَوِيِّ تَبِعَ فِي ذَلِكَ سِرَ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يُعْرَفُ فِي كُتُبِ الْمَنْهَبِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢/٢٣).

البحث الثالث موارد المصنف عليه السلام في كتابه

تُعَدُّ دِرَاسَةُ الْمَوَارِدِ وَاحِدَةً مِنْ أَهَمِّ الْأَسْئَرِ فِي تَتَبُّعِ الْحَرَكَاتِ الْفِكْرِيَّةِ عَبْرَ الْعُصُورِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَمِنْ خِلَالِهَا يَتِمُّ التَّعَرُّفُ عَلَى النِّتَاجِ الْفِكْرِيِّ وَالْثَفَافِيِّ الْمُدَوَّنِ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْعِنَايَةُ بِبَيَانِ مَوَارِدِ الْمُؤَلِّفِينَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ أَمْرٌ مُهِمٌّ لِكُلِّ مَنْ يَشْرِي لِإِخْرَاجِ كُتُبِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، وَذَلِكَ لِمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ مِنْ قَوَائِدَ جَمَّةٍ حَافِلَةٍ، لَا سِيَّمَا فِي مَجَابِ سَبْرِ مَنَاحِجِ الْمُصَنَّفَاتِ الْمَفْقُودَةِ أَوْ الْمَخْطُوطَةِ، وَكَذَا الْإِحَاطَةُ بِأَسْمَاءِ مَجْمُوعَةٍ غَيْرِ يَسِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ.

وَقَدْ عُرِفَ عَنِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ عليه السلام سَعَةُ الْإِطْلَاعِ وَالْإِحَاطَةِ، وَمَعْرِفَتُهُ بِالْكَثِيرِ مِنْ كُتُبِ الْعُلَمَاءِ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا مِنْ خِلَالِ الْكِتَابِ الَّذِي بَيَّنَّ أَبَدِينَا، فَقَدْ رَجَعَ فِي تَأْلِيْفِهِ إِلَى كُتُبٍ كَثِيرَةٍ بَعْضُهَا الْيَوْمَ فِي عِدَادِ الْمَفْقُودَاتِ، وَلِذَلِكَ فَمِنَ الْمُفِيدِ جِدًّا حَضَرُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ الرُّحُوعَ إِلَيْهَا وَالتَّوْبِيقَ مِنْهَا.

وَلَقَدْ اكْتَفَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ النَّبِيُّ عليه السلام فِي كَثِيرٍ مِنْ قَوْلَاتِهِ بِذِكْرِ أَسْمَاءِ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ، دُونَ التَّنْصِيصِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَى اسْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي

اقتبس منه، مما اضطرني إلى استقصاء مؤلفاتهم التي أمكنني الوقوف عليها، بغية
تحديد ذلك المصدر، وفي هذا العمل مشقة كبيرة، وعناء شديد يعلمه الباحث
الجاد.

وقد رأيت أن أجعل الكلام في هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

الأول: في بيان الرواية التي اعتمدها المصنف رحمه الله للجامع الصحيح للإمام
البحاري رحمه الله.

والثاني: في ذكر المصادر التي صرح فيها المصنف باسم الكتاب.

والثالث: في ذكر المصادر التي نقل منها المصنف وأبهم في نقله أسماء
المصنفات.



الطلب الأول

بَيَانُ الرِّوَايَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ
لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ

إِنَّ الْعِنَابَةَ بِدِرَاسَةِ تَعَدُّدِ الرِّوَايَاتِ لِلْكِتَابِ الْحَدِيثِيِّ أَمْرٌ فِي غَايَةِ الْأَهَمِّيَّةِ ،
وَذَلِكَ لِظُهُورِ أَثَرِهَا الْكَبِيرِ فِي جَوَانِبِ مُتَعَدِّدَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالرِّوَايَةِ وَالْدِّرَاسَةِ عَلَى حَدِّ
السَّوَاءِ ، إِذْ قَدْ يَتَغَيَّرُ صَبْطُ الْفَاطِ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةٍ لِأُخْرَى ، وَقَدْ يَنْتَبِي اسْمُ نَعْصِ
الرِّوَاةِ لِلْحَدِيثِ فِي رِوَايَةٍ مُبْتَهَمًا أَوْ مُهْمَلًا ، فَيَنْتَبِي بَيَانُهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، وَقَدْ
تَخْتَلِفُ الْفَاطُ الْأَحَادِيثِ مِنْ رِوَايَةٍ لِأُخْرَى ، وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا أحيانًا اخْتِلَافٌ كَبِيرٌ بَيْنَ
الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ تَفْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ، وَزِيَادَةً وَنَقْصًا ، أَوْ يَقَعُ فِي بَعْضِهَا بَعْضُ التَّغْيِيرِ
فِي الْفَاطِ الْأَدَاءِ كَتَضْرِيحِ الْمُذَلِّسِينَ بِالسَّمَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تُؤَثِّرُ
فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَدِرَاسَتِهِ ^(١) .

وَمِنْ هَاهُنَا جَاءَ اهْتِمَامُ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِهَذَا الْجَانِبِ مِنْ صَبْطِ الْكُتُبِ
وَالْجِرْصِ عَلَى الْأَخْذِ مِنْ أَحْسَنِ الرِّوَايَاتِ وَأَقْوَمِهَا .

وَالْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ السَّبَبَ فِي تَعَدُّدِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ قَدْ يَكُونُ نَاجِمًا عَنْ أَحَدِ
أَسْبَابِ مُتَعَدِّدَةٍ :

❖ مِنْهَا : أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ قَدْ يُغَيِّرُ فِيهِ ، فَيَرِيدُ فِي كِتَابِهِ وَيَنْقُصُ ، وَيُقَدِّمُ

(١) ينظر للمزيد: «تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره» للدكتور محمد بن عمر بازمول ، ضمن كتابه:
«سلسلة الدراسات الحديثية» .

لِلإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله كَثِيرَةٌ، وَبَيْنَهَا مِنْ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّغْيِيرِ الشَّيْءُ
الكثير، مِمَّا حَدَّثَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى إِفْرَادِ هَذَا الْمَوْضُوعِ بِالتَّأْلِيفِ كَمَا فَعَلَ
الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ (ت: ٤٩٨ هـ) رحمه الله فِي كِتَابِهِ: «تَفْهِيمُ الْمُهْمَلِ وَتَمْيِيزُ
الْمُشْكِلِ»، وَحَصَّصَ الْجُزَأَيْنِ الْخَامِسَ وَاسْتَادِسَ مِنْهُ فِي التَّشْيِيدِ عَلَى الْأَوْهَامِ
اِتِّوَاقَةً فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ بَيْلِ الرُّوَاةِ، ثُمَّ اخْتَصَرَهُ الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ
عَبْدِ الْهَادِي (ت: ٩٠٩ هـ) رحمه الله فِي كِتَابِهِ: «الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ
الْقُرْبَرِيِّ، وَرَوَايَاتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَعْقِلٍ النَّسْفِيِّ»، وَقَدْ أَلَفَ الْإِمَامُ ابْنُ نُقْطَةَ
(ت: ٦٢٩ هـ) رحمه الله كِتَابَهُ «التَّحْقِيقُ لِمَعْرِفَةِ رُوَاةِ الشُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ»، وَجَاءَ بَعْدَهُ
الْحَافِظُ الْمُجَوَّدُ ابْنُ رُشَيْدٍ السَّبْتِيُّ الْمَغْرِبِيُّ (ت: ٧٢٦ هـ) رحمه الله فَأَلَفَ كِتَابَهُ
الْمَشْهُورَ فِي ذَلِكَ الْمَوْسُومِ بِ: «إِقَادَةُ النَّصِيحِ فِي التَّعْرِيفِ بِسَنَدِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»،
وَأَبْدَعَ فِيهِ رحمه الله.

وَهَكَذَا تَرَأَى التَّأْلِيفُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمُهِمَّةِ لِمَا لَهَا مِنْ أَثَرٍ فِي ضَنْطِ نَسْحِ
الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله، وَكَانَ لِكُتُبِ الْفَهْرَسِ وَالْأَثْبَاتِ وَالْبَرَامِجِ
مِنْ ذَلِكَ الْقَدَحِ الْمُعْلَى، وَقَلَّ أَنْ تَجِدَ إِمَامًا إِلَّا وَيَذْكُرُ سَنَدَهُ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ
الْعَظِيمِ.

وَمِنْ خِلَالِ قِرَاءَتِي لِهَذَا السَّفَرِ الْعَظِيمِ، أَغْنَى شَرْحَ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ رحمه الله، خَلَصْتُ إِلَى مَا يَلِي:

- اعْتَمَدَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله فِي شَرْحِهِ هَذَا عَلَى رِوَايَةِ الْمُحَدَّثِ الثَّقَةِ الْإِمَامِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ الْقُرْبَرِيِّ (ت: ٣٢٠ هـ)، وَقَدْ جَاءَ لَتَنْصِيصُ

عَلَى اسْمِهِ فِي كَلَامِ التَّيْمِيِّ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (٣/٢٢٦)، و(٤/٣٩٨)، و(٥/٣١٧).
وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الرُّوَاةَ عَنِ الْقَرْنِيِّ كَثُرَ، أَشْهَرُهَا: رِوَايَةُ الْمُسْتَمْلِيِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَحْمَدَ (ت: ٣٧٦ هـ)، وَرِوَايَةُ الْحُمُودِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حُمُودٍ
(ت: ٣٨١ هـ)، وَرِوَايَةُ الْكُشَيْبِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ مَكِّيٍّ (ت: ٣٨٩ هـ)، إِلَّا أَنَّ
التَّيْمِيَّ رحمته الله لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَالرُّوَايَةُ الَّتِي رَوَى مِنْ طَرِيقِهَا حَدِيثًا فِي
شَرْحِهِ هَذَا هِيَ رِوَايَةُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الثَّقَةِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ شُبُورَةَ
الشُّبُورِيِّ رحمته الله، وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقِهَا حَدِيثًا كَمَا فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، قَالَ رحمته الله:

حَدَّثَنَا وَالِدِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لَهُ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي
سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا الْقَرْنِيُّ، حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ،
حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ
عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا
ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي
الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ
ذَاتُ مَنْصِبٍ وَحَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخِي حَتَّى لَا تَعْلَمَ
شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ) ^(١).

وَقَدْ رَوَى قِوَامُ السُّنَنِ التَّيْمِيُّ أَحَادِيثَ مِنَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ
الْأُخْرَى مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ كَمَا سَبَقَ النَّبِيَّةُ عَلَيْهِ، كَمَا فِي كُتُبِهِ:

(١) (٣/٢٢٦ - ٣٢٧) من قسم التحقيق، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: الصدقة
باليمين، رقم (١٤٢٣) عن مسدد به.

* الحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ (١).

* التَّرْغِيبُ وَالتَّزْهِيْبُ (٢).

* الإِيْضَاحُ فِي التَّفْسِيْرِ (٣).

وَالشُّبُهَى هَذَا سَمِعَ الصَّحِيْحَ مِنَ الْقُرْبُرِيِّ سَنَةَ ٣١٦ هـ، وَرَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ
الْعَبَّارُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ رحمه الله، وَابْنُ نُقْطَةَ رحمه الله، وَغَيْرُهُمَا (٤).

وَنَجِدُ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ رحمه الله يَرْوِي الْجَامِعَ الصَّحِيْحَ لِلْبُخَارِيِّ
عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الشُّشُورِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْوَلِيدِ بْنِ بَكْرِ الْغَمَرِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيَّ (٥).

وَفِيْمَا يَلِي تَعْرِيفٌ بِرِجَالِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ:

١ - أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْبُرِيُّ (١):

(١) (٩٧/١) و (٢٠٩/٢).

(٢) (٣٣/٣) و ٥٣ و ٦١.

(٣) الإيضاح في التفسير مخطوط.

(٤) ينظر: التقييد لابن نقطة (٨٦/١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٤/١٦).

(٥) الكت على صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (١٤٩/١).

(٦) ترجمته في: المؤلف والمختلف (١٨٩٦/٤)، الإكمال لابن ماكولا (٧٤/٧)، وابن نقطة في

تكملة الإكمال (٥٤٧/٤). الأنساب (٢٦٠/٩ - ٢٦١)، معجم البلدان لياقوت (٢٤٦/٤)،

مطلع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (٢٨٨/٥ و ٢٩٤)، إنادة الصحيح لابن رُشيد (ص:

١٠ - ١٤)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٩٠/٤)، الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير

(٤١٨/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/١٥)، تاريخ الإسلام للذهبي (٣٧٥/٧)، العبر

للذهبي (١٨٣/٢)، الوافي بالوفيات (٢٤٥/٥)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٧٠/٧)،

مرآة الجنان للياقني (٢٨٠/٢)، تبصير المنتبه لابن حجر (١١٠٣/٣)، شذرات الذهب =

اسمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَنَسَبُهُ:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ بْنِ صَالِحٍ بْنِ بِشْرِ الْقَرَبْرِيِّ.
قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «وَأَمَّا قَرَبْرٌ، بِالْقَاءِ وَالْبَاءِ، فَهُوَ بَلَدٌ مِنْ بِلَادِ خُرَاسَانَ مِنْهَا:
مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ الْقَرَبْرِيُّ الرَّائِي لِكِتَابِ الصَّحِيحِ»^(١).

وَحَكَى ابْنُ رُشَيْدٍ رحمته الله فِي ضَبْطِهَا خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْأَنْسَابِ، فَقَالَ: «وَاخْتَلَفَ
الرُّوَاةُ فِي ضَبْطِ فَائِهَا بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَالْأَصَحُّ الْفَتْحُ بَلَدًا وَنَسَبًا».

ثُمَّ قَالَ: «وَبِالْفَتْحِ ضَبْطُهُ حَطًّا الرُّوَاةُ الدُّرَاةُ، وَبِالْفَتْحِ وَجَدْتُهُ فِي صَدْرِ كِتَابِ
الْبُخَارِيِّ فِي النُّسخَةِ الْعَتِيقَةِ الَّتِي كُتِبَتْ بِمَكَّةَ. شَرَّفَهَا اللَّهُ وَقُرِئَتْ وَسُمِعَتْ عَلَى
أَبِي ذَرٍّ، وَعَلَيْهَا خَطُّهُ»^(٢).

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «الْمَشَارِقِ»^(٣)، وَابْنُ قُرْقُولٍ فِي «الْمَطَالِعِ»^(٤)،
وَالنَّوَوِيُّ فِي «التَّنْخِيصِ شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»^(٥) الْوَجْهَيْنِ مَعًا.

وَالِىَ هَذَا خَلَصَ ابْنُ رُشَيْدٍ السَّيِّ رحمته الله أَيْضًا بَعْدَ نَقْلِهِ الْخِلَافَ فِي ضَبْطِهَا،
يَقُولُ رحمته الله: «وَالْأَعْدَلُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: هِيَ بِالْفَتْحِ عَجَمِيَّةٌ، وَبِالْكَسْرِ مُعَرَّبَةٌ»^(٦).

= لَابِنِ الْعَمَادِ (٢٨٦/٢)، وَالْوَفِيَّاتِ لِابْنِ قُرْقُولٍ (ص: ٢٠٦ رَقْم ٣٢٠)، وَدِيَوَانِ الْإِسْلَامِ
(٤٢٠/٣)، وَالْأَعْلَامِ (١٤٨/٧)

(١) الْمُؤَلِّفُ وَالْمُخْتَلَفُ (١٨٩٦/٤)، وَابْنُ نَقْطَةِ فِي تَكْمِلَةِ الْإِكْمَالِ (٥٤٧/٤).

(٢) إِفَادَةُ النَّصِيحِ (ص: ١١).

(٣) مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ (١٦٩/٢).

(٤) مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ (٢٨٨/٥ وَ ٢٩٤).

(٥) (٢٣٨/١ - ٢٣٩).

(٦) إِفَادَةُ النَّصِيحِ (ص: ١٤).

مَوْلَدُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، بِاجْتِمَاعِ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ .

✽ ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ :

تَتَابَعَ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِشَادَةِ بِالْفَرَنِّيِّ ، وَالشَّهَادَةِ لَهُ بِالشَّرَفِ وَسَنَا الذِّكْرِ ، بَلْ إِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ رُشَيْدٍ رحمته الله لَمَّا ذَكَرَهُ أَجْرَاهُ مُجَرِّئِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ اسْتَفَاصَتْ عَدَالَتُهُمْ ، وَاسْتَهَرَّتْ إِمَامَتُهُمْ ، وَهَذِهِ الشُّهُرَةُ أَقْوَى مِنْ تَرْكِيبَةِ الْمُزَكِّينَ ، وَتَعْدِيلِ الْمُعَدِّلِينَ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رحمته الله : «فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ حَعَلَهُ الْمُسْلِمُونَ عُمَدَتَهُمْ؟ عَلَى أَنَّ الْحَقِيقَ بِجَوَابِ السَّائِلِينَ عَنْهُ وَعَنْ أَمْثَالِهِ مَا أَجَابَ بِهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ رحمته الله فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ مُضَرِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ عَنْهُ ، قَالَ مُضَرٌّ : سَأَلَ أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ - غُلَامٌ كَانَ مَعِيَ يَخْدُمُنِي وَيَكْتُبُ - يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعُثْمَانَ أَخِيهِ ، فَقَالَ لَهُ : يَا مَجْنُونُ ، هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا سَأَلَ عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ ؟! »^(١) .

وَأَتَى عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاحِيُّ بِقَوْلِهِ : «ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ»^(٢) .

وَتَرَجَّمَ لَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ السَّمْعَانِيُّ فِي أَمَالِيهِ ، وَقَالَ : «كَانَ ثِقَّةً وَرِعًا»^(٣) .

وَأَفَاضَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشَيْدٍ السَّيْتِيُّ فِي مَدْحِهِ وَتَرْكِيبِهِ ، فَقَالَ رحمته الله : «مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مَصْرٍ بْنِ صَالِحِ بْنِ بَشْرِ الْفَرَنِّيِّ ، الثَّقَّةُ الْأَمِينُ ، وَسِبْطَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَحَبْلُهُمُ الْمَتِينُ»^(٤) .

(١) إفادة النصيح (ص: ١٥ - ١٦) .

(٢) التعديل والتجريح (١/ ١٧٣) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١١) .

(٤) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح (ص: ١٠) .

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأُتِيَ عِنْدَ اللَّهِ الْفَرَبْرِيُّ هَذَا عُقْدَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي صَحِيحِ
الْبُخَارِيِّ، وَشَهْرَتُهُ مُغَيَّبَةٌ عَنِ الْعَرَبِ بِحَالِهِ»^(١).

وَقَالَ الدَّهْلِيُّ: «الْمُحَدَّثُ، النُّقَّةُ، الْعَالِمُ»^(٢).

رِوَايَةُ الْفَرَبْرِيِّ لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ:

مَرَّ ابْنُ نُقْطَةَ، وَالذَّهْلِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ رحمهم الله عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ الْجَامِعَ الصَّحِيحَ
مِنَ الْبُخَارِيِّ مَرَّتَيْنِ^(٣)، مَرَّةً يَفْرَزُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، وَمَرَّةً يُبْحَارِي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ
وَحَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

قَالَ الدَّهْلِيُّ رحمهم الله: «وَيُزَوَّى - وَلَمْ يَصَحَّ - أَنَّ الْفَرَبْرِيَّ قَالَ: سَمِعَ الصَّحِيحَ
مِنَ الْبُخَارِيِّ تِسْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ، مَا بَقِيَ أَحَدٌ يَرْوِيهِ غَيْرِي».

قُلْتُ - الدَّهْلِيُّ - «قَدْ رَوَاهُ بَعْدَ الْفَرَبْرِيِّ: أَبُو طَلْحَةَ مَنصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْبَزْدَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَبَقِيَ إِلَى سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ»^(٤).

وَاعْتَذَرَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمهم الله بِأَنَّهُ «أُطْلِقَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا فِي عِلْمِهِ،
وَقَدْ تَأَخَّرَ بَعْدَهُ تِسْعُ سِنِينَ أَبُو طَلْحَةَ مَنصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ قُرَيْبَةَ الْبَزْدَوِيُّ،
وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ»^(٥).

(١) المصدر السابق (ص: ١٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/١٠).

(٣) التقييد (ص: ١٢٦)، والسير (١٥/١٠)، والنكت على صحيح البخاري (١٤٧/١).

(٤) المصدر السابق (١٥/١٢).

(٥) هُدَى السَّارِي (١/٤٩١).



لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْقَبُولَ لِرِوَايَتِهِ، فَتَنَافَسَ الطَّلَبَةُ فِي سَمَاعِهَا وَإِسْمَاعِهَا، وَاجْتَهَدُوا فِي كِتَابِ نُسَخِهَا، وَالْمُقَابَلَةِ بَيْنَهَا، قَالَ ابْنُ رُشِيدٍ: «ثُمَّ تَوَاتَرَ الْكِتَابُ مِنَ الْقَرْنَبِيِّ، فَتَطَوَّقَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، وَانْعَقَدَ الْإِحْتِمَاعُ عَلَيْهِ، فَلَزِمَتِ الْحُجَّةُ، وَوَضَحَتِ الْمَحَجَّةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١).

وَقَالَ ﷺ مُبَيَّنًا سَبَبَ شُهْرَةِ رِوَايَتِهِ: «وَمَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرْنَبِيِّ، وَبَارَكَ فِيهِ، حَتَّى انْفَرَدَ بِرِوَايَةِ الصَّحِيحِ زَمَانًا لِيَذْهَابِ رِوَايَتِهِ، فَرَجَلَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، وَتَنَوَّفَسَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ»^(٢)، وَقَالَ أَيْضًا: «وَالطَّرِيقُ الْمَعْرُوفُ الْيَوْمَ إِلَى الْبُخَارِيِّ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ: طَرِيقُ الْقَرْنَبِيِّ، وَعَلَى رِوَايَتِهِ اعْتَمَدَ النَّاسُ لِكَمَالِهَا، وَقُرْبِهَا، وَشُهْرَةِ رِجَالِهَا»^(٣).

وَيُمْكِنُ إِجْمَالُ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي ذُبُوعِ رِوَايَتِهِ، كَمَا جَاءَ فِي النَّصْرِ السَّابِقَةِ فِيمَا يَلِي:

* طُولُ عُمُرِ الْقَرْنَبِيِّ ﷺ، فَقَدْ كَانَ مُعَمَّرًا قَارِبَ التَّسْعِينَ سَنَةً؛

* تَكَرَّرُ سَمَاعِهِ مِنَ الْبُخَارِيِّ مَرَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا تَبَاعُدُ زَمَنِيٍّ قَدْرُهُ أَرْبَعُ سَنَوَابٍ، وَهُوَ أَدْعَى لِإِتْقَانِ الْكِتَابِ وَضَبْطِهِ؛

* كَمَالُ رِوَايَتِهِ، وَخُلُوعُهَا مِنَ الْقَوْتِ وَالنَّقْصَانِ؛

* شُهْرَةُ رِجَالِهَا، وَعَدَالَتُهُمْ، وَإِتْقَانُهُمْ.

(١) إفادة النصح في اسعريف بسند الجامع الصحيح (ص: ١٩).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٧).

(٣) إفادة النصح في التعريف بسند الجامع الصحيح (ص: ١٨).

وَلِذَلِكَ كُلُّهُ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله: «وَالرَّوَايَةُ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِالسَّمَاعِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَمَا قَبْلَهَا هِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ بْنِ صَالِحِ بْنِ يَشْرٍ الْقَرْبَرِيِّ»^(١).

وَفَاتَهُ. أَرَحَ كُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ لِلْقَرْبَرِيِّ رحمته الله وَفَاتَهُ لِعَشْرِ بَقِيْنَ مِنْ سُؤَالٍ، سَنَةُ عِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.



٢ - أَبُو عَلِيٍّ الشُّبُّوِيَّ^(٢):

* اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ شُبُّوِيَّةَ، أَبُو عَلِيٍّ الشُّبُّوِيَّ الْمَرْوَزِيُّ.

قَالَ ابْنُ الْمُطَّلَنِ: «وَوَقَعَ فِي تَارِيخِ ابْنِ خَلِّكَانَ^(٣) تَقْلِيدًا لِلِسَّمْعَانِيِّ فِي

(١) هُدَى السَّارِي (ص: ٤٩١ - ٤٩٢).

(٢) ترجمته في: لإكمال لابن ماكولا (١٠٧/٥)، الأنساب للسمعاني (٥٥/٨)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٤٠٠/٣)، التقييد لمعرفة رِوَاة السنن والمسائيد لابن نقطة (ص: ٨٥ - ٨٦)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (١٨٣/٢)، توصيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٢٩١/٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٢/١٦ - ٤٢٣)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤٩٧/٨)، العقد المذهب في طبقات علماء المذهب لابن الملقن (ص: ٢١١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٥٠/١)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (٨٠٤/٢)، وفات الأعيان لابن خلكان (٢١٦/٤)، شذرات الذهب لابن العماد (٢٤٧/٥).

(٣) كذا قال رحمته الله، ولم أر ابن خلكان سماءً، وإنما اكتفى بِذِكْرِ كُنْيَتِهِ كما في وفيات الأعيان (٢١٥/٤) - (٢١٦).

«أَنَسَائِهِ»^(١) يَأْنِ اسْمُ صَاحِبِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَحْمَدُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدٌ... ثُمَّ قَالَ: «وَأَحْمَدُ هَذَا آخَرُ، كُنْيَتُهُ: أَبُو الْهَيْثَمِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «تَكْمِلَتِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «قَارِيخِهِ»، حَيْثُ قَالَ: أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ شَبْرِيهِ أَبُو الْهَيْثَمِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِينَ، قَالَ الْحَاكِمُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَاهُ»^(٢).

وَهُوَ: يَفْتَحُ أَوَّلِهِ، وَضَمَّ الْمُوَحَّدَةَ الْمُشَدَّدَةَ، وَكَثُرَ الْوَاوِ، تَلِيهَا يَاءُ النَّسَبِ، نِسْبَةً إِلَى شَبْرِيهِ، وَهُوَ اسْمُ بَعْضِ أَجْدَادِ الشَّيْخِ، كَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ^(٣).

وَقِيلَ: يَسْكُونُ الْوَاوِ، بَعْدَهَا مَثْنَانِ تَحْتَ: الْأَوَّلَى: مَكْسُورَةٌ، وَالثَّانِيَةُ: يَاءُ النَّسَبِ^(٤).

وَفِي ضَبْطِ هَذِهِ الْأَعْلَامِ الْمَخْتُومَةِ بِـ(وِيهِ) كَسِبِيُونُهُ، وَمَرْدَوِيْنُهُ، وَحَمَوِيْنُهُ وَنَحْوَهَا مَذْهَبَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ^(٥):

قَالُمُحَدِّثُونَ: يَكْرَهُونَ (وِيهِ)، وَيَضْبِطُونَهَا بِضَمِّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَإِسْكَانِهَا، وَفَتْحَ الْيَاءِ التَّخْتِيَّةِ.

(١) كذا قال ابن الملقن!! والذي في الأنساب (٥٥/٨): «مُحَمَّدٌ» كَمَا قَالَ لِلْجُمْهُورِ - نَعَمْ؛ ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي اللَّتَابِ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ (١٨٣/٢) أَنَّ اسْمَهُ أَحْمَدُ!!

(٢) العقد المذهب لابن الملقن (ص: ٢١١).

(٣) ينظر: الإكمال (١٠٧/٥)، توضيح المشتبه (٢٩١/٥)، تبصير المتبهم لابن حجر (٨٠٤/٢)،

(٤) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٢٩١/٥)

(٥) ينظر في هذا: إقادة النصيح في التعريف بِسَيِّدِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لَابْنِ رُشَيْدِ السَّنْبِي (ص: ٣٠)، وتدريب الراوي للسيوطي (٤٠٠/١) - وقد عزاه هناك إلى ابن رُشَيْدٍ فِي رِخْلَتِهِ، وَلَعَلَّهُ فِي الْجُزْءِ الَّذِي لَمْ يَطْبَعْ مِنْهَا -، وتعليق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليمامي على الإكمال لابن ماكولا (١٠٧/٥ - ١٠٨).

وَأَهْلُ النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ: يَضْبِطُونَهَا بِفَتْحِ الرَّوِ، وَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا، وَسُكُونِ التَّحِيَّةِ.

* ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته: «كَانَ ثِقَةً مَقُولًا؛ سَمِعَ مِنْهُ الْكِتَابَ - يَقْصِدُ الْجَامِعَ الصَّحِيحَ لِلْبُخَارِيِّ - أَهْلُ مَرْوٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْعَيَّارِ»^(١).

وَقَالَ فِي السِّيَرِ: «الشَّيْخُ، الثَّقَّةُ، الْفَاضِلُ»^(٢).

وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ: «ذَكَرَهُ السُّلَمِيُّ، فَقَالَ: كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ السِّيَّارِيِّ، لَهُ لِسَانُ دَرْبٍ»^(٣) فِي عُلُومِ الْقَوْمِ، وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَاقُ يَمِيلُ إِلَيْهِ، وَكَانَ كَتَبَ الْحَدِيثَ»^(٤).

وَقَالَ ابْنُ قَاضِي شُهَبَةَ: «كَانَ فَحِيهَا فَاضِلًا مِنْ أَهْلِ مَرْوٍ، سَمِعَ الْبُخَارِيَّ مِنْ الْقَرْنَبَرِيِّ»^(٥).

قَالَ أَبُو بَكْرِ السَّمْعَائِيُّ: «كَانَ - يَعْنِي صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ - يُسْمَعُ قَبْلَ أَبِي الْهَيْثَمِ - يَعْنِي الْكُشْمِيْنِيَّ - بِمَرْوٍ مِنْ أَبِي يَزِيدَ الْقَاشَانِيِّ، فَلَمَّا تُوفِّيَ سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي عَبِيٍّ الشُّبُورِيِّ، فَلَمَّا تُوفِّيَ سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي الْهَيْثَمِ»^(٦).

(١) تاريخ الإسلام (٤٩٧/٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٢٣/١٦).

(٣) الشيء الدرب: الحاد، يقال: لسان درب، وسيف درب. تهذيب اللغة (٣٠٦/١٤).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٩٧/٨).

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٥٠/١).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٤/١٦)، والتقييد لابن نقطة (ص ٨٦٠)،

وَذَكَرَ مِثْلَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي: «شَرْحِ الْحَدِيثِ الْمُقْتَضَى»^(١).
وَسَمَاعُ ابْنِ شُؤَيْبٍ مِنَ الْقُرْبَرِيِّ فِي سَنَةِ مِائَتٍ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٢).
وَحَدَّثَ بِهِ فِي مَرَوْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٣).

❦

٣ - سَعِيدُ الْعِيَّارِ^(١):

❦ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ إِشْكَابَ، أَبُو عُثْمَانَ
النَّيْسَابُورِيُّ الصُّرَفِيُّ الصُّغْلُوكِيُّ الصُّوفِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْعِيَّارِ.
وَالْعِيَّارُ: بَيَاءٌ مُشْنَأَةٌ تَحْتَ، مُشَدَّدَةٌ، وَرَاءُ^(٥).

❦ مَنَزِلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ:

قَالَ الْأَمِيرُ ابْنُ مَآكُولَا: «اَلْكَتَبَ إِلَيَّ بِحَدِيثِهِ مِنْ نَيْسَابُورَ، وَكَانَ جَوَّالًا

-
- (١) شرح الحديث المقتضى في مبحث النبي المصطفى (ص: ٢٣١)
(٢) التقييد لابن نقطة (ص ٨٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٥٠/١).
(٣) التقييد لابن نقطة (ص ٨٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٥٠/١).
(٤) ترجمته في: الإكمال لابن مأكولا (٢٨٧/٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣/٢١)، التقييد لمعرفة
رواة السنن لابن نقطة (ص ٢٨٩)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٦٦/١)، سير أعلام
البلاء (٨٦/١٨)، تاريخ الإسلام (٩٠/١٠)، ميران الاعدال (١٤٠/٢) ثلاثها للذهبي،
الوافي بالوفيات (١٢٣/١٥)، توضيح المشتبه (٣٦٦/٦)، لسان الميران (٣٠/٣)، شذرات
الذهب (٣٠٤/٣).
(٥) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣٦٦/٦)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤/٢١ - ٥).

بُخْرَاسَانَ وَعَزْرَةَ وَغَيْرَهُمَا»^(١).

وَقَالَ ابْنُ نُقْطَةَ: «سَمِعَ مِنْ شُيُوخِ خُرَاسَانَ، مَعْرُوفٍ بِالْحَدِيثِ، سَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ الشَّيْبَوِيِّ بِمَرْوٍ... وَقَدْ سَمِعَهُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ»^(٢).

وَقَالَ عَبْدُ الْغَافِرِ الْفَارِسِيُّ فِي السِّيَاقِ: «مِنْ شُيُوخِ خُرَاسَانَ، مَعْرُوفٍ بِالْحَدِيثِ، صَحَبَ جَمَاعَةً مِنْ مَشَايخِ الصُّوفِيَّةِ، وَطَافَ فِي الْبِلَادِ دَوْرًا، وَزَارَ الْمَشَاهِدَ، وَسَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ الشَّيْبَوِيِّ بِمَرْوٍ، وَحَدَّثَ بِهِ بَنِيْسَاوَر، وَسَمِعَ الطَّوَائِفُ مِنْهُ، ثُمَّ حَرَجَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ إِلَى عَزْرَةَ، وَرَوَى الْحَدِيثَ فِي الطَّرِيقِ وَبِعَزْرَةَ، وَسَمِعُوا مِنْهُ فِي عَزْرَ وَنَقَاقٍ، لِعِزَّةِ الرِّوَايَةِ عِنْدَهُمْ، وَفَاتَنِي السَّمَاعُ عَنْهُ لِفَيْسِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَلَمْ أَظْفَرْ بِالْإِحَارَةِ»^(٣).

وَزَكَاهُ بْنُ عَسَاكِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «أَحَدُ الطَّوَائِفِينَ لِتَسْمِيْعِ الْحَدِيثِ، حَدَّثَ بِدِمَشَقَ، وَأَصْبَهَانَ، وَخُرَاسَانَ، وَعَزْرَةَ بِكِتَابِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الشَّيْبَوِيِّ»^(٤).

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «الشَّيْخُ الْعَالِمُ الزَّاهِدُ الْمُعَمَّرُ... ارْتَحَلَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فَسَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ بِمَرْوٍ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ لَشَّيْبَوِيِّ... انْتَقَى

(١) الإكمال لابن ماكولا (٦/٢٨٧).

(٢) التقييد لابن نقطة (ص: ٢٨٩).

(٣) المختصر من السباق لتاريخ دمشق لعبد الغافر الفارسي (ص: ٩٤)، والقصة ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق.

(٤) تاريخ دمشق (٣/٢١).

عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته: «سَمِعَ الْكَثِيرَ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الْإِسْنَادِ، وَكَانَ يَطُوفُ الْبِلَادَ يُحَدِّثُ رحمته تَعَالَى»^(٢).

قُلْتُ: تَكَلَّمَ فِيهِ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

١ - دَعَاهُ السَّمَاعُ مِنْ بَشْرِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ صَالِحُ الْمُؤَدَّنُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّقَّاقُ.

٢ - دَعَاهُ السَّمَاعُ مِنْ زَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ.

٣ - رَوَيْتُهُ كِتَابَ «اللُّمَعِ» عَنْ أَبِي نَصْرِ السَّرَاجِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ.

وَفِيمَا يَلِي عَرَضُ لِمَا قِيلَ فِيهِ، مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ:

أَمَّا بِخُصُوصِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ: فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ السَّلَمِيُّ رحمته: «سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ السَّمْعَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ الْمُؤَدَّنَ يَقُولُ: كَانَ أَبِي سَيِّءَ الرَّأْيِ لِي سَعِيدِ الْعِيَّارِ، وَيَطْعَنُ فِيمَا رَوَى عَنْ بَشْرِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِي خَاصَّةً»^(٣).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّقَّاقُ: «رَوَى الْعِيَّارُ عَنْ بَشْرِ بْنِ أَحْمَدَ، وَيَشْسُ

(١) سير أعلام النبلاء (٨٦/١٨).

(٢) لسان الميزان (٤٠/٤).

(٣) المصدر السابق.

مَا فَعَلَ ، أَفَسَدَ سَمَاعَاتِهِ الصَّحِيحَةَ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ . . .» (١).

وَرَدَّ الدَّهَبِيُّ هَذَا ، وَقَالَ بَأْسَ سَمَاعَةٍ مِنْهُ مُمَكِّنٌ كَمَا فِي السِّيَرِ (٢).

وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ : «وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَقِينُهُ ، فَإِنَّ سَعِيدًا مِمَّنْ حَوَّزَ الْمِائَةَ» (٣).

وَقَالَ ابْنُ النَّجَّارِ مُتَعَقِبًا كَلَامَ الدَّقَاقِ : «إِنْ كَانَ ابْنُ طَاهِرٍ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ بِشَرٍّ ، وَاشْتَنَى عَلَيْهِ ابْنُ أَحْمَدَ فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ» (٤).

وَأَمَّا الْأَمْرُ الثَّانِي : فَقَدْ قَالَ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ فِي «تَكْمِلَةِ الْكَامِلِ فِي ضَعْفَاءِ الْمُحَدِّثِينَ» : سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْعَبَّارُ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ لِرِوَايَتِهِ بَيِّنَاتٌ «الَّتِي» عَنْ أَبِي نَصْرِ السَّرَّاجِ وَغَيْرِهِ ، وَكَأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ زَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَّاجِيِّ بَيِّنَاتٍ (الْأَرْبَعِينَ) لِمُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ وَرَوَاهُ عَنْهُ ، فَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ زَاهِرٍ شَيْئًا ، وَخَرَجَ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَشْرَةَ أَحْزَاءٍ قَوَائِدَ لِطَافٍ لَمْ يُخَرِّجْ مِثْلًا لَهُ عَنْ زَاهِرٍ شَيْئًا» (٥).

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ النَّجَّارِ رَحِمَهُ فِي تَذْوِيلِهِ عَلَى «تَارِيخِ بَغْدَادَ» فِي أَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ . زَعَمَهُ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ لَمْ يُخَرِّجْ عَنْ زَاهِرٍ .

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٩٠/٢١) ، وسير أعلام النبلاء (٨٧/١٨) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٨٧/١٨) .

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (١٤٠/٢) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٩٠/٢١) .

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/٢١) .

وَالثَّانِي: فِي تَحْدِيدِ عَدَدِ أَجْزَاءِ هَذِهِ الْقَوَائِدِ.

قَالَ بَنُ النَّجَّارِ رحمه الله: «وَقَدْ وَهَمَ فِي قَوْلِهِ: لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي قَوَائِدِهِ عَنْ زَاهِرٍ شَيْئًا!! لِأَنَّ الْبَيْهَقِيَّ خَرَجَ لَهُ فِي هَذِهِ الْقَوَائِدِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ عَنْ زَاهِرٍ، وَذَكَرَ أَنَّ عِدَّةَ أَجْزَائِهَا عَشْرَةٌ، وَأَنَّهَا لَطَافٌ؛ وَقَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ الْقَوَائِدَ بِأَصْبَهَانَ، وَسَمِعْتُهَا مِنْ جَمَاعَةٍ، وَهِيَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ جُزْءًا.

وَلَمْ يَزَلِ الْمُقَدِّسِيُّ كَثِيرَ الْوَهَمِ فِيمَا يَجْمَعُهُ؛ لِتَهَوُّرِهِ وَعَجَلَتِهِ، وَإِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الشَّيْخُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ فِي قَوَائِدِهِ هُوَ: يَشْرُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِي ^(١).

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ سَمَاعَهُ مُمَكِّنٌ مِنَ الَّذِينَ أُتِّكَرَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُمْ.. فَالرَّحْلُ بَكَرٌ فِي الطَّلَبِ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله.

وَفَاتَهُ: وَتُوفِيَ بِغَزَنَةِ سَنَةِ سَنَعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ ^(٢).

وَمِنْ

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٩٠/٢١).

(٢) الرافعي بالوفيات (١٢٣/١٥).

الطلب الثاني

المصادر التي صرح فيها المصنف بذكر اسم الكتاب

١ - «الأئم» للإمام المطلب أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ) .

نقل عنه المصنف موضحاً باسمه في مواضع منها (٢٠٣/٢ - ٢٥٦)، و(٣٩٥/٣).

وقد طبع كتاب الأئم مرات كثيرة، ولا يزال الكتاب في حاجة إلى تحقيق رصين، ومقابلة على أصوله المتمددة وأشهر رواياته: رواية أبي علي الحسن بن حبيب الحصري الدمشقي (ت: ٣٣٨ هـ) عن الربيع عن الشافعي به.

٢ - «الإملاء» للإمام الشافعي رحمه الله محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤ هـ).

قال النووي رحمه الله: «والإملاء من كتب الشافعي رحمه الله تعالى، يتكرر ذكره في هذه الكتب وغيرها من كتب أصحابنا، وهو من كتب الشافعي الجديدة بلا خلاف»^(١).

نقل عنه المصنف في مواطن منها: (٤١٩/٣ و ٤٤٩ و ٤٩٤)، وفي غيرها غير موضح باسمه.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١٤٣/٤)، وينظر أيضاً: المجموع (٥٢٩/١)، الإقناع للشريفي (١١٠/١).

٣ - «الجنائز» للإمام ابن أبي عاصم: أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاک (ت: ٢٨٧ هـ) .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ بِسَنَدِهِ فِي مَوَاطِنَ كَمَا فِي (٢٧٣/٣) .

٤ - «الجنائز» لأبي الشيخ محمد بن عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ) .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوَاطِنَ بِسَنَدِهِ كَمَا فِي (٢٤٣/٣) .

٥ - «الجنائز» للإمام أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت: ٤٠١ هـ) .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ ، وَبِسَنَدِهِ فِي مَوَاطِنَ كَمَا فِي (٢١٨/٣) .

٦ - «الحاوي» للإمام الماوردي: علي بن محمد بن حبيب البصري (ت: ٤٥٠ هـ) .

وَأَسْمُهُ كَامِلًا: «الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي»، لَمْ يَهِ فِي شَرْحِ «الْمُخْتَصَرِ» لِلْإِمَامِ الْمُزَنِيِّ .

قَالَ ابْنُ خَلِّكَانَ: «لَمْ يُطَالَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا وَشَهِدَ لَهُ بِالتَّحَرُّ وَالْمَعْرِفَةِ النَّامَةِ بِالْمَذْهَبِ» (١) .

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْحَاوِي فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مُصَرِّحًا بِأَسْمِهِ، وَتَارَةً بِذِكْرِ

(١) وفيات الأعيان (٢٨٢/٣) .

اسم مؤلفه، فمن ذلك: (٢٣/٥).

طبع الحاوي بدار الكتب العلمية - لبنان: ١٩٩٤ هـ، بتحقيق: علي محمد بن معوض، وعادل بن أحمد بن عبد الموجود، ولا يزال الكتاب في حاجة إلى تحقيق وتحرير وتوثيق لنصوصه.

٧ - «السيرة» لأبي إسحاق الفزري، إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت: ١٨٦ هـ) .

قال الشافعي: لم يُصنّف أحد في السيرة مثل كتاب أبي إسحاق^(١).

وطبعت قطعة من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، ونشرته مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٩٨٧ م، من رواية محمد بن وضاح القرطبي عن عند الملك بن حبيب المصيصي عنه.

نقل عنه المصنف في موطن واحد، في (٤٢/٣).

٨ - «الشامل في فروع الشافعية» لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، المشهور بابن الصاغ (ت: ٤٧٧ هـ) من شيوخ الإمام قوام السنة التيمية .

والكتاب ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»، والذهبي في «السيرة»، والسنكي في «طبقات الشافعية»^(٢) وغيرهم، وقال ابن قاضي شهبة

(١) مير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧٤/٨).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٩/٢)، سير أعلام السلاء (٤٦٩/١٨)، طبقات الشافعية (١٢٢/٥).

عنه: «مِنْ أَصَحِّ كُتُبِ أَصْحَابِنَا، وَأَثْبَتِهَا أُدْلَةٌ»^(١).

وَقَدْ حَقَّقْتُ أَجْزَاءَ مُهِمَّةٍ مِنْهُ فِي رَسَائِلِ عِلْمِيَّةٍ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ.

نَقَلَ عَنْهُ قِوَامُ السُّنَّةِ التَّيَمِّيُّ رحمته الله فِي مَوْطِئَيْنِ: (٣/٤٢٠ و ٤٤٠).

٩ - «الْعَيْنُ» لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ (ت: ١٧٥ هـ).

مِنْ أَقْدَمِ مَعَاجِمِ اللُّغَةِ، رَشَكَكَ بَعْضُهُمْ فِي نِسْبِهِ لِلْخَلِيلِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ لِلثَّبِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ سَيَّارِ الْخُرَّاسَانِيِّ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الْثَّبُّ بْنُ الْمُطَفِّرِ الَّذِي نَحَلَ الْخَلِيلَ بْنُ أَحْمَدَ تَأْلِيفَ كِتَابِ «الْعَيْنِ» جُمْلَةً لِيَتَفَقَّهُ بِاسْمِهِ، وَتَرَعَّبَ فِيهِ مَنْ حَزَلَهُ»^(٢).

طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَّاتٍ، مِنْهَا: بِتَحْقِيقِ: مَهْدِيِّ الْمَخْزُومِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ السَّامُرَائِيِّ، فِي الْعِرَاقِ بِدُونِ تَارِيخٍ.

وَنَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا (٢/١٧٧ و ١٩٢ و ٢٤٧ و ٢٧٦ و ٣٤٣)، (٣/٨ و ٣٤ و ١٦٠).

١٠ - «كِتَابُ الْغَرِيِّينَ» لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيِّ (ت:

٤٠١ هـ) رحمته الله.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٢٥١)، ويقارن بوفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢١٧) - (٢١٨).

(٢) تهذيب اللغة (١/٢٥).

هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَهَمِّ مَوَارِدِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ ﷺ ، وَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْلِ مِنْهُ مُصَرِّحاً بِاسْمِهِ مَرَّاتٍ ، وَفِي مَوَاطِنَ أُخْرَى بِدُونِ تَصْرِيحٍ ، وَيُنْتَظَرُ مَثَلًا: (١٣٩/٢) و (٢٦١ و ٤٨٦ و ٦١٧) ، و (٨٦/٣ و ١٣٧ و ٣٠٩) ، و (٦٧/٤ و ١٠٣ و ١٦٨ و (٤٥٦) ، و (٦٣/٥ و ٧٢ و ٨٤٠٠٠) .

وَالْكِتَابُ جَمَعَ غَرِيبِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْأَثِيرِ: «صَنَّفَ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ السَّائِرَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ غَرِيبِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَالْحَدِيثِ ، وَرَبَّهُ مُقْفًى عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ، عَلَى وَضْعٍ لَمْ يُسَبِّقْ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ إِلَيْهِ ، فَاسْتَخْرَجَ الْكَلِمَاتِ اللَّغَوِيَّةَ الْغَرِيبَةَ مِنْ أَمَاكِنِهَا ، وَأَثَبَهَا فِي حُرُوفِهَا ، وَذَكَرَ مَعَايِهَا»^(١) .

وَاسْتَدْرَكَ مَا قَدْ بَلَمِذُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ التَّيْمِيَّ ﷺ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْمَجْمُوعُ الْمُغِيثُ فِي غَرِيبِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» ، وَطُبِعَ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعَزْبَاوِي ، وَأَصْدَرَهُ مَرْكَزُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَإِحْيَاءِ الثَّرَاثِ لِإِسْلَامِيٍّ ، كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ وَالدرَاسَاتِ ، بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ .

وَكِتَابُ الْغَرِيبِ: طُبِعَ نَعْضُهُ بِتَحْقِيقِ: مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ الطَّنَاحِيِّ عَنِ الْمَجْلِسِ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٩٧٠ م .

ثُمَّ طُبِعَ كَامِلًا بِتَحْقِيقِ أَحْمَدَ قَرِيدِ الْمَزِيدِي ، وَطَبَعَتْهُ مَكْتَبَةُ نِزَارِ الْبَارِ ، بِمَكَّةَ

(١) النهاية في غريب الحديث (٨/١) .



المُكْرَمَةُ سَنَةِ (١٩٩٩م)، وَلَا يَزَالُ الْكِتَابُ فِي حَاجَةٍ إِلَى مُقَدَّبَةٍ عَلَى الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ لِلْكِتَابِ، وَتَخْرِيجِ لِأَحَادِيثِهِ، وَتَرْيِيقِ لِتُصَوِّصِهِ.

١١ - «الْقَصِيحُ» لِلْإِمَامِ ثَعْلَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى (ت: ٢٩١ هـ)

ﷺ

طُبِعَ بِمِصْرَ سَنَةِ (١٣٢٥ هـ)، وَبِحَاشِيَتِهِ شَرَحُ أَبِي سَهْلٍ الْهَرَوِيُّ، ثُمَّ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ: مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُنْعِمِ خَفَّاجِي بِمَكْتَبَةِ التَّوْحِيدِ، بِمِصْرَ سَنَةِ (١٩٤٩م)، وَأُخْرَى بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَاطِفِ مَذْكُورٍ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْمَعَارِفِ.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ ﷺ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٣/٣٤٢).

١١ - «مُجَمَّلُ اللَّغَةِ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ (ت: ٣٩٥ هـ) ﷺ.

وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً، مِنْهَا: بِتَحْقِيقِ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ سُلْطَانٍ، وَنُشِرَ بِمُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَأُخْرَى بِتَحْقِيقِ شِهَابِ الدِّينِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ دَارِ الْفِكْرِ، سَنَةَ ١٤١٤ هـ.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ ﷺ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، صَرَّحَ بِاسْمِهِ فِيهَا، مِنْهَا: (٢/٧٥ و ٢٦٩ و ٤٠٠ و ٥٧٢)، و (٣/١١٧ و ٣٥٥ و ٤١٨ و ٤٦٤)، و (٤/١٦٨ و ٢٣٤ و ٢٥٥)، و (٥/١٣٣ و ١٥٣ و ٢٢٥).

١٢ - الْمُصَنَّفُ: لِلْإِمَامِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ (ت: ١٦٧ هـ) ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَدْمُويُّ النَّحْوِيُّ الْمُقْرِيُّ: «أَوَّلُ كِتَابٍ

وُضِعَ فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ مُصَنَّفُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، ثُمَّ بَعْدَهُ مُوطَّأُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^(١).

وَكِتَابُهُ أَحَدُ دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ الَّتِي أَثْنَى عَلَيْهَا الْإِمَامُ ابْنُ حَرَمٍ رحمته، وَذَكَرَهَا فِي جُمْلَةِ دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ الْجَدِيرَةِ بِالتَّعْظِيمِ^(٢).

وَالْكِتَابُ ذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ الْإِسْبِيلِيُّ، وَالدَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ، وَالرُّودَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ^(٣).

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ قَوَامُ السُّنَّةِ رحمته عَنْ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٣٣٤/٢).

١٣ - «الْمَنَاسِكُ الْكَبِيرُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ (ت: ٢٠٤ هـ)

رحمته

الْكِتَابُ نَسَبَهُ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ»^(٤)، وَالتَّوَوِيُّ فِي «عُمْدَةِ الطَّالِبِينَ»^(٥)، وَفِي «الْمَجْمُوعِ»^(٦).

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمته فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٤١٩/٣).

(١) فهرسة ابن خير (ص: ١٧٤).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠٩/١٨).

(٣) يطرأ فهرسة ابن خير (ص: ١٧٣ - ١٧٤)، سير أعلام النبلاء (٢٠٩/١٨)، المعجم الممهرس لابن حجر (ص: ٥٠)، تعليق التعليق لابن حجر (٤٥٧/٥)، صلة الخلف للروداني (ص: ٣٦٨).

(٤) مناقب الشافعي (٢٤٨/١).

(٥) روضة الطالبين (٢٧/٣).

(٦) المجموع شرح المذهب (٨٧/١)، و (١٣٢/٧).

١٤ - «المُهَذَّبُ» لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ (ت: ٤٧٦ هـ)

طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَّاتٍ، وَعَلَيْهِ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، أَنْفَسَهَا: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ رحمته الله.
وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَوَاضِعَ: تَارَةً بِذِكْرِ اسْمِهِ، وَتَارَةً أُخْرَى بِذِكْرِ
اسْمِ مُؤَلِّفِهِ، يُنْظَرُ: (١٣١/٢ و ١٩٩).

١٥ - «المُوطَأُ» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ الْإِمَامِ (ت: ١٧٩ هـ) رحمته الله.

الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رحمته الله أَحَدُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ الْحَقَائِدَةِ، الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ
عُلَمَاءَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَقُدُوةً فِي الدِّينِ، مَعَ الْمُنْزِلَةِ الْعَالِيَةِ فِي النَّقْدِ وَالْجَرَحِ
والتَّعْدِيلِ، وَالرِّيَاسَةِ فِي الْفِقْهِ وَمَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَمَسَالِكِ التَّعْلِيلِ.

وَكِتَابُهُ الْمُوطَأُ دِيْوَانٌ مِنْ دَوَائِسِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ، الَّتِي اتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ
عَلَى نَفْعِهِ، وَكَثَرَتْ فَوَائِدُهُ، حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ مَقُولَتُهُ الْمَشْهُورَةَ: «مَا عَلَى الْأَرْضِ
كِتَابٌ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَصَحُّ مِنْ مُوطَأِ مَالِكٍ» ^(١).

وَلَقَدْ أَبْدَعَ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي وَصْفِ هَذَا الْكِتَابِ، وَأَوْجَزَ فِي ذَلِكَ حَيْثُ
يَقُولُ: «وَإِنَّ لِلْمُوطَأِ لَوْعَةً فِي النَّفُوسِ، وَمَهَابَةً فِي الْقُلُوبِ لَا يُوَازِنُهَا شَيْءٌ» ^(٢).

(١) أُسْنَدُهُ عَنْهُ بِالْفَاطِ مُتَقَارِبَةٌ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَقْدِيمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (١٢/١)، وَابْنُ حِبَانَ فِي
الْمَجْرُوحِينَ (٤١/١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ (٥٠٧/١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي كَشْفِ الْمُغْطَا
فِي نَضْلِ الْمُوطَأِ (ص: ٣٦).

وَرُويَ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ كَمَا فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ (٧٠/٢).
(٢) تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (٨٦/٢ - ٨٩).

أَخَذَ الْمُوطَّأَ عَنِ مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ تَلَامِيذَهُ، وَصَارَ الْمُوطَّأُ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ،
فَيُقَالُ: مُوطَّأٌ يَحْيَى، وَمُوطَّأُ الْقَعْنَبِيِّ، وَمُوطَّأُ ابْنِ وَهْبٍ وَهَكَذَا.

وَاهْتَبَلَ الْعُلَمَاءُ بِإِخْصَاءِ رُوَاةِ الْمُوطَّأِ، وَأَفْرَدُوهُمْ بِالتَّصْنِيفِ، وَضَمَّنُوا ذَلِكَ
شَيْئًا مِنْ أَخْبَارِهِمْ، وَرَوَاتِهِمْ لِلْمُوطَّأِ، فَمِنْ هَؤُلَاءِ.

❖ الإمام هبة الله بن أحمد بن الأَكْفَانِي (ت: ٥٢٥هـ) في كتابه: «تَسْمِيَةُ
مَنْ رَوَى الْمُوطَّأَ عَنْ مَالِكٍ»، بَلَغَ بِهِمْ سَبْعَةٌ وَأَرْبَعِينَ رَاوِيًا كَمَا نَقَلَ عَنْهُ
الْأَعْظَمِيُّ (١).

❖ وَعَدَّ مِنْهُمْ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّانِي (ت: ٥٣٢هـ) فِي الْإِيْمَاءِ (٢) تِسْعَةَ عَشَرَ
رَاوِيًا، أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَاوِيًا مِنْهُمْ رَأَى كِتَابَهُ، وَقَالَ فِي الْخُمْسَةِ الْآخِرِينَ: «وَمِمَّنْ نُقِلَ
إِلَيْنَا وَلَمْ نَرَ لَهُ كِتَابًا» (٣).

❖ ثُمَّ الْقَاضِي عِيَّاضُ (ت: ٥٤٤هـ) فِي كِتَابِهِ تَرْيِيبُ الْمَدَارِكِ (٤)،
وَأَوْصَلَهُمْ إِلَى سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ رَاوِيًا، ثُمَّ قَالَ: «فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ حَقَّقْنَا أَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْهُ
الْمُوطَّأَ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُ الْأَثَرِ وَالْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ» (٥).

❖ وَتَلَّاهُ الْحَافِظُ ثِقَّةُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَسَاكِرِ أَبُو الْقَاسِمِ (ت: ٥٧١هـ)، وَقَدْ

(١) مقدمة تحقيق رواية يحيى بن يحيى الليثي للأعظمي (١/١٩٠ - ٢٢٨).

(٢) الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ (٤/٣٥١).

(٣) وهؤلاء الخمسة هم: الإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن الشيباني، وإسماعيل بن أبي أُرَيْسٍ،
وأبو حُدَّاقَةَ السَّهْمِي، وأبو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ التُّرَيْمِيُّ.

(٤) ترتيب المدارك (٢/٨٦ - ٨٩).

(٥) ترتيب المدارك (١/١٠٧ - ١٠٨).

جَمَعَهُمْ فِي نَظْمٍ يَحْوِيهِمْ ، وَبَلَغَ بِهِمْ وَاحِداً وَعِشْرِينَ رَاوِياً ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ:
رُؤَاةُ مُوطَا مَالِكٍ إِنْ عَدَدْتَهُمْ ﷺ فَعِشْرُونَ عَنْهُ الضَّابِطُونَ وَوَاحِدٌ^(١)
* ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ بَشْكَوَالٍ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت: ٥٧٨هـ) حَيْثُ حَمَعَ
ثَلَاثَةَ وَسَبْعِينَ رَاوِياً ، رَبَّيَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ^(٢) .

* وَلابْنُ الزَّهْرَاءِ الْوَزْنَاغَلِي - مِنْ عُلَمَاءِ الرَّيْفِ بِالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى ،
وَصَاحِبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمُوطَا الْمَوْسُومِ بِالْمُمَهَّدِ الْكَبِيرِ - تُوفِّي بَعْدَ سَنَةِ
(٥٧١٠هـ) كِتَابُ: «تَرْتِيبُ الْمَسَالِكِ لِرُؤَاةِ مُوطَا مَالِكٍ»^(٣) .

* وَشَمْسُ الدِّينِ الدَّهَبِيُّ (ت: ٥٧٤٨هـ) فِي سِيرِ أَعْلَامِ الثُّلَاثَةِ^(٤) .

* ثُمَّ أَفْرَدَهُمُ الْعَلَامَةُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدُّمَشْقِيُّ (ت: ٨٤٠هـ) ﷺ بِتَأْلِيفِ
مُسْتَقْلٍ^(٥) .

* وَذَكَرَهُمُ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُبَرَّدِ (ت: ٩٠٩هـ) فِي
كِتَابِهِ إِرْشَادُ السَّالِكِ إِلَى مَنَاقِبِ مَالِكٍ .

- (١) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك لابن ناصر الدين (ص: ٣٩) .
- (٢) قال ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/ ٢٤٠) ، وَوصَّفه بأنه حُرَّةٌ لَطِيفٌ .
- (٣) تُوْحِدُ قِطْعَةً مِنْهُ فِي مَكْتَبَةِ جَامِعِ ابْنِ يُونُسَ بِمَرَاكُشَ ، بِحِطِّ الْمُؤَلِّفِ (بروم، ١٧٦) ، فِي ٣٢٢ وَرَقَةً ، مَتُونٌ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَالْكِتَابُ فِي ثَلَاثَةِ أَصْفَارٍ ، يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ فِي آخِرِ السَّفَرِ الثَّانِي: «وَيَتِمَّامُهُ تَمَّ السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الدِّيْوَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، يَتْلُوهُ السَّفَرُ الثَّلَاثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﷻ حَرْفُ الْهَاءِ ، بَابُ هَاشِمٍ» كَمَا فِي فَهْرَسِ خَزَانَةِ ابْنِ يُونُسَ (ص: ١٣٧) .
- (٤) (٥٢/٨ - ٥٣) .
- (٥) اسمه كاملاً إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك ، طبع غير ما مرة .

* وَالْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ب: ٩١١ هـ) فِي كِتَابِهِ تَرْبِيعُ الْعَفَالِكِ بِمَنَاقِبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ^(١)، وَقَدْ رَتَّبَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّانِي رحمه الله: «رَوَى الْمُوطَّأُ عَنْ مَالِكٍ جَمَاعَةً لَا يُحْصَى عَدْدُهُمْ، فَتَعَصَّرُ الرُّوَايَاتُ نَقَلَتْ فَاشْتَهَرَتْ، وَبَعْضُهَا أَهْمِلُ نَقَلَهَا فَذَرَسَتْ، وَفِيهَا رَوَايَاتٌ اعْتَدَّ بِهَا فِيمَا سَلَفَ فَضِيطَ مَوَاضِعُ الْحَلْفِ مِنْهَا فِي الْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا، وَلَا تَكَادُ تُوجَدُ الْيَوْمَ بِأَسْرَها»^(٢).

وَقَدْ نَقَلَ الْمُصَنَّفُ قِوَامُ السُّنَّةِ التَّمِيمِي رحمه الله عَنِ الْمُوطَّأِ مِنْ رِوَايَةٍ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَرِوَايَةٍ بِيَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ، وَرِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَرِوَايَةٍ أَبِي مُضْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَرِوَايَةٍ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى التَّمِيمِي السَّيَّابُورِي، وَرِوَايَةٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَى رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِهِ.

وَيِمَّا يَلِي كَلَامٌ عَنِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْمُصَنَّفُ رحمه الله:

١- رِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ

اسْمُهُ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ بْنِ وَسَلَاسٍ - وَقِيلَ: وَسَلَاسَن - بْنِ شَمَّالٍ ثَنِ مَنَغَايَا اللَّيْثِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت: ٢٣٤ هـ)، وَيُعْرَفُ بِابْنِ أَبِي عَيْسَى^(٣).

(١) (ص ٤٠ - ٧٩).

(٢) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٣٥١/٤).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١٠٧).

فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا رِوَاةُ الْمُوطَّأِ، إِلَّا أَنْ لَهُ وَهْمًا وَتَضْجِيفًا فِي مَوَاضِعَ فِيهَا سَمَاجَةٌ^(١).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رحمته: «كَانَ لِقَاؤُهُ لِمَالِكٍ سَنَةً نِسْعَ وَسَبْعِينَ (أَيَّ وَمِائَةً)، السَّنَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا مَالِكٌ»^(٢).

وَعَنْهُ يَكُونُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ فِي أَوَاخِرِ حَيَاتِهِ رحمته، وَقَدْ كُتِبَ لِرِوَايَةِ الْقَبُولِ، وَاهْتَبَلُوا بِهَا، وَلِذَلِكَ عَكَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهَا سَمَاعًا وَتَضْجِيفًا لِمُتُونِهَا وَأَسَانِيدِهَا، وَشَرَحُوا لِمَعَانِيهَا وَغَرِيبَ أَلْفَافِهَا، وَتَغْرِيمًا بِرِجَالِهَا، وَتَنْبِيهًا عَلَى أَخْطَاءِ رِوَايَتِهَا، وَعَلَيْهَا عَوَّلَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ اشْتَغَلُوا عَلَى الْمُوطَّأِ؛ كَالْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبِي لَوْلِيدٍ الْبَاجِي، وَابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ رحمته، عَلَى الرَّغْمِ مِمَّا قِيلَ فِي رِوَايَتِهِ مِنَ الْأَوْهَامِ^(٣)!

وَلِرِوَايَةِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ نُسْخَ خَطِيئَةٍ كَثِيرَةٍ جِدًّا، مُتَفَرِّقَةٍ فِي الْمَكْتَبَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، تَتَفَاوَتْ فِيهَا بَيِّنَاتُ جَوْدَةٍ وَإِنْقَانٍ.

وُطِّعَ الْكِتَابُ مَرَّاتٍ: بِالْأَسَانِيدِ، وَمُجَرَّدَةٍ عَنِ الْأَسَانِيدِ، وَبَعْضُهَا مَعَ

(١) التمهيد (١٠٢/٧-١٠٣).

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٨٠/٣).

(٣) عَنِ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا بَعْدَ أَوْهَامِ يَحْيَى، وَنَثَرُوا ذَلِكَ فِي تَفَارِيقِ مُصَنَّفَانِهِمُ الَّتِي عُيِّنَتْ بِالْمُوطَّأِ كَمَا قَعَلَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كُتُبِهِ الثَّلَاثَةِ: «الْتِمِيزُ»، وَ«الاسْتِذْكَارُ»، وَ«النَّقْصُ»، وَأَبُو الْعَاسِ الدَّائِي فِي «الإِيمَاءِ»، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «المَشَارِقِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْخُسَيْنِيُّ فِي «أَنْجَارِ الْعُقَمَاءِ وَالْمُعَدِّينَ»، وَكُتِبَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ: الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَزَّ الدِّينَ الْمُعْيَارُ فِي «أَوْهَامِ وَأَخْطَاءِ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ»، مِنْ إِصْدَارَاتِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِمَرَاكُش.

شُرُوحَاتِ الْأَيْمَةِ كَالْتَمْهِيدِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَلُمُتَّقَى لِلْبَاجِي، وَتَثْوِيرِ الْحَوَالِكِ
لِلسُّبُطِيِّ وَغَيْرِهَا، وَأَشْهَرُ طَبْعَاتِهِ: طَبْعَةُ مُحَمَّدٍ فُوَادٍ عَبْدِ الْبَاقِي عَلَى مَا فِيهَا مِنْ
الْإِعْوَازِ^(١).

ثُمَّ طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَّةً أُخْرَى بِعِنَايَةِ الدُّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَادٍ مَعْرُوفٍ، وَطُبِعَ بِدَارِ
الْقُرْبِ الْإِسْلَامِيِّ بِبَيْرُوتَ سَنَةَ: (١٩٩٧م)، وَصَدَرَتْ مُؤَخَّرًا طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ
لِلْكِتَابِ مِنْ إِصْدَارَاتِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى بِالْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ سَنَةَ ١٤٣٤ هـ،
حَقَّقَهَا لَيْفٌ مِنَ الدَّكَاتِيرَةِ الْمُعْتَنِينَ بِالثَّرَائِفِ، وَقَدْ حَاوَلُوا جُهْدَهُمْ لِاسْتِذْرَاكِ مَا
رَفَعَ فِيهِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَخْطَاءِ وَالتَّضْحِيقَاتِ، وَهِيَ أَجُودُ الْمَوْجُودِ الْآنَ مِنْ طَبْعَاتِ
هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ.

وَلِلدُّكْتُورِ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَنِ شُرْحِيْلِي، رِسَالَةٌ جَامِعِيَّةٌ لِتَبْلِغِ دِیْلُومِ
الدَّرَاسَاتِ الْعُلْمِيَّةِ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْقُرُونِ بِعُتُونِ: «يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
اللَّيْثِي وَرِوَايَتُهُ لِلْمُوطَأِ»، وَتُوقِفَتِ الرِّسَالَةُ سَنَةَ ١٩٨٧م، ثُمَّ طُبِعَتْ بَعْدُ سَنَةَ
١٩٩٥م، عَنْ مَنَشُورَاتِ كَلِّةِ الشَّرِيعَةِ بِأَكَادِيرِ، الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِي فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٣٥/٣).



(١) ينظر: مقدمة محقق كتاب الإيمان إلى أطراف الموطأ لأبي العباس الدابي (ص: ١٦٤) فما بعدها.

ب - رَوَايَةُ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ الْمِصْرِيِّ

اسْمُهُ: يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو زَكْرِيَا الْمِصْرِيُّ، وَغَالِبًا مَا يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ؛ فَيُقَالُ: يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ (ت: ٢٣١هـ).

اِخْتَلَفَ الْأَيْمَةُ النَّقَّادُ كَثِيرًا فِي مَنْزِلَةِ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ فِي الْحَرَجِ وَالتَّعْدِيلِ، وَسَاورِدُنَا كَلَامُهُمْ فِيهِ، مَعَ بَيَانٍ مَنْزِلَةِ رَوَاتِهِ مِنْ رَوَايَاتِ الْمُوطَّأِ.

❁ أَوَّلًا: الْمُضْمَقُونَ:

❁ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رَوَايَةٍ: «سَمِعَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ الْمُوطَّأَ يَعْزُضُ حَبِيبَ كَاتِبِ اللَّيْثِ، وَكَانَ شَرَّ عَرْضٍ؛ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى مَالِكٍ خُطُوطَ النَّاسِ، وَيُصَفِّحُ وَرَقَتَيْنِ ثَلَاثَةً، وَقَالَ يَحْيَى: سَأَلَنِي عَنْهُ أَهْلُ مِصْرَ، فَقُلْتُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ»^(١).

❁ قَالَ أَبُو حَنِيمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَكَانَ يَفْهَمُ هَذَا الشَّأْنَ»^(٢).

❁ وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ فِي رَوَايَةٍ^(٣)، وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»^(٤).

❁ وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ: «تُكَلِّمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْ مَالِكٍ كَانَ يَعْزُضُ حَبِيبًا»^(٥).

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠٣/١١).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦٥/٩).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٤٨).

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي (٤٠٧/٢).

(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٠٨/١١ - ٢٠٩).

❖ ثانياً: المؤثّقون:

❖ شهد له الإمام ابن معين بالحفظ في رواية أبي داود عنه لما سئل: مَنْ كَانَ أَتْبَعَ فِي اللَّيْلِ: يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، أَوْ أَبُو صَالِحٍ؟ قَالَ: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ أَحْفَظُ، وَأَبُو صَالِحٍ أَكْثَرُ كُتُباً»^(١).

❖ وَقَالَ زَكَرِيَّا السَّاجِي: «هُوَ صَدُوقٌ، رَوَى عَنِ اللَّيْلِ فَأَكْثَرَ»^(٢).

❖ وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: «مِصْرِيٌّ ثِقَةٌ»^(٣).

❖ وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ: «ابْنُ مَسْلَمَةَ وَابْنُ بُكَيْرٍ ثِقَتَانِ مَلِيَّانِ»^(٤).

❖ وَذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ^(٥).

❖ وَقَالَ الْخَبِيلِيُّ: «كَانَ ثِقَةً، وَتَفَرَّدَ عَنْ مَالِكٍ بِأَحَادِيثٍ»^(٦).

❖ وَحَلَّاهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَوَثُّبِهِ وَرِضَاهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «كَانَ غَزِيرَ الْعِلْمِ، عَارِفاً بِالْحَدِيثِ وَأَيَّامِ النَّاسِ، بَصِيرًا بِالْفَتَوَى، صَادِقًا دِينًا، وَمَا أَذْرِي مَا لَاحَ لِلنَّسَائِيِّ مِنْهُ حَتَّى ضَعَّفَهُ، فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا حَتَّى أُورِدَهُ»^(٧).

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٣٤/١٢).

(٢) المصدر السابق (٣٣٥/١٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي (٣٤٧/١).

(٥) الثقات لابن حبان (٢٦٢/٩).

(٦) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٣٦/١٢).

(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦١٤/١٠).

* وَقَالَ الْعَلَانِيُّ: «وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ كَانَ إِمَامًا، غَزِيرَ الْعِلْمِ، عَارِفًا بِالْأَثَرِ، بَصِيرًا بِالْفَتْوَى، حَبِيرًا بِأَيَّامِ النَّاسِ، أَكْثَرَ الْبُخَارِيِّ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ مُحْتَجًّا بِهِ، وَرَزَى فِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ» (١).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ تَضْعِيفِ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ؛ فَقَدْ رَدَّهُ الْإِمَامُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رحمته بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ ضَعَّفَ أَئِمَّةُ الصَّنْعَةِ رِوَايَةَ مَنْ سَمِعَ الْمُوْطَأَ عَلَى مَالِكٍ بِقِرَاءَةِ حَبِيبِ كَاتِبِهِ، لِيُضَعِّفَهُ عِنْدَهُمْ، وَأَنَّهُ كَانَ يُحْطَرِفُ» (٢) الْأَوْرَاقَ حِينَ الْقِرَاءَةِ لِيَتَعَجَّلَ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِلْغُرَبَاءِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَزْرُ عَلَى قَائِلِهِ، لِحِفْظِ مَالِكٍ لِحَدِيثِهِ، وَحِفْظِ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ الْحَاضِرِينَ لَهُ، وَأَنَّ مِثْلَ هَذَا مِمَّا لَا يَحُوزُ عَلَى مَالِكٍ، وَأَنَّ الْعَرَضَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَثَرَةِ بِحَيْثُ تُحْطَرَفُ عَلَيْهِ الْأَوْرَاقُ وَلَا يَقْطَنَ هُوَ، وَلَا مَنْ حَضَرَ.

لَكِنَّ عَدَمَ الثَّقَةِ بِقِرَاءَةِ مِثْلِهِ، مَعَ حَوَازِ الْعَقْلَةِ وَالسَّهْوِ عَنِ الْحَرْفِ وَشِبْهِهِ، وَمَا لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى مُؤَثَّرَةً فِي تَضْحِيحِ السَّمَاعِ كَمَا قَالُوهُ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَمْ تُخْرَجْ

(١) بغية الملتزم في سباعات حديث الإمام مالك من أسس للعلاني (ص: ٩١).

(٢) الخطرقة: السرعة في الشئ كما في العين (٤/ ٣٣٣)، ومُرَادُهُ هُنَا: السرعة في القراءة على مالك رحمته، والإسراعُ فيها غيرُ مخمُودٍ عندَ المحدثين، بَلْ يَجْعَلُونَهَا شَرًّا الْقِرَاءَةِ، فَقَدْ أَسْتَدَّ الْحَطِيبُ التَّعْدَادِيَّ فِي الْجَامِعِ (١/ ٢٦٢) عَنْ عُمَرَ رحمته أَنَّهُ قَالَ: (شَرُّ الْكِتَابَةِ الْمُنْقُوشِ، وَشَرُّ الْكِتَابَةِ الْهَدْرَتِ، وَأَجْوَدُ الْخَطِّ أَبْيَنُهُ)، ويطر. مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٨٥).

قال البقاعي في التُّكْتِ الْوَفِيَّةِ (٢/ ١٣٨): «كَانَ الْمُنْقُوشُ إِنَّمَا كُرِهَ؛ لِأَنَّهُ يَجْرُ غَالِبٌ إِلَى التَّغْلِيْقِ، وَكَانَ الْهَدْرَةُ كُرِهَتْ خَوْفًا مِمَّا تُوَدِّي إِلَيْهِ غَالِبًا مِنْ حَمَاءِ بَعْضِ الْحُرُوفِ».

الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا الْقَلِيلَ ، وَأَكْثَرُ عَنْهُ عَنِ اللَّيْثِ ، قَالُوا :
لِأَنَّ سَمَاعَهُ كَانَ بِقِرَاءَةِ حَبِيبٍ ، وَقَدْ أَنْكَرَ هُوَ ذَلِكَ ^(١) .

وَقَالَ رحمه الله فِي مَوْطِنٍ : «وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ بَاطِلَةٌ الْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لِأَنَّ مَالِكًا
رحمه الله وَمَنْ حَضَرَهُ لَمْ يَصْخَ جَوَازُ مِثْلُ هَذَا عَلَيْهِمْ لِحِفْظِهِمْ حَدِيثَ الْمُوطَّأِ ، وَقَدْ أَنْكَرَ
هَذَا بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ الْجِلَّةِ وَقَالَ : إِنَّمَا كَانَتْ عَرَضَتُنَا عَلَى مَالِكٍ وَرَفَّتَيْنِ مِنَ
الْمُوطَّأِ ، فَكَيْفَ يَصْخُ هَذَا ؟ ^(٢) .

وَرَدَّ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ رحمه الله تَضْعِيفَ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ وَالنَّسَائِيِّ لِابْنِ بُكَيْرٍ ،
وَحَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّشْدِيدِ الَّذِي مَيَّزَ نَفْسَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ فِي الْجَرْحِ
وَالتَّعْدِيلِ ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ خَاصَّةً إِذَا عُوِضَ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ ، قَالَ رحمه الله : «قَدْ عَلِمَ
تَعَنُّتُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الرِّجَالِ ، وَإِلَّا فَالشَّيْخَانِ قَدْ اخْتَجَّ بِهِ ، نَعَمْ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ :
«ضَعِيفٌ» ، وَأَسْرَفَ ، بِحَيْثُ إِنَّهُ قَالَ فِي رَفْتٍ آخَرَ : «لَيْسَ بِثِقَةٍ» ، وَأَيُّنَ مِثْلُ ابْنِ
بُكَيْرٍ فِي إِمَامَتِهِ ، وَبَصَرِهِ بِالْفَتْوَى ، وَعَزَارَةِ عَلَيْهِ ^(٣) !» .

وَقَالَ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ : «وَلَمْ يَقْبَلِ النَّاسُ مِنَ النَّسَائِيِّ إِطْلَاقَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ
فِي هَذَا ، وَلَا الَّذِي قَبْلَهُ ، كَمَا لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ ذَلِكَ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيِّ ^(٤) .
وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّاوِي إِذَا اخْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ يَكْتَسِبُ بِذَلِكَ التَّوْثِيقَ الضَّمْنِيَّ ،

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٧٧ - ٧٨) .

(٢) ترتيب المدارك للفواضي عياض (٣/ ٣٧٠) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٠) .

(٤) تاريخ الإسلام (٥/ ٩٦٣) .

إِذْ التَّرْمَا إِخْرَاجَ الْأَحَدِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَرَأَوِي الصَّحِيحِ يَكُونُ عَذْلًا ضَاطِبًا،
وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْمُقَدِّسِيُّ رحمته فِي الرَّجُلِ يُخْرِجُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ: «هَذَا
جَارُ الْقَنْطَرَةِ»^(١).

قَالَ ابْنُ دُقَيْقٍ الْعَيْدُ «يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا قِيلَ بِهِ، وَهَكَذَا
نَعْتَقِدُ، وَبِهِ نَقُولُ، وَلَا نَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ شَافٍ، وَحُجَّةٍ طَاهِرَةٍ تَزِيدُ فِي غَلَبَةِ
الظَّنِّ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي قَدَّمَاهُ مِنْ اتِّفَاقِ النَّاسِ نَعْدَ الشُّبْحَيْنِ عَلَى تَسْمِيَةِ كِتَابَيْهِمَا
بِالصَّحِيحَيْنِ، وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ تَعْدِيلُ رَوَاتِهِمَا»^(٢).

نَعَمْ، كَانَ التُّخَارِيُّ رحمته يَتَّبِعِي مَا يُخْرِجُ لَهُ، لَكِنْ لَا يَنْزِمُ مِنْ ذَلِكَ طَرَحُ
حَدِيثِهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ السَّحِي: «مُعْطَمُ مَا أَخْرَجَ عَنْهُ عَنِ اللَّئِثِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
قَدْ نَكَلَّمَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي سَمَاعِهِ الْمُوَطَّأَ مِنْ مَالِكٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ بِقِرَاءَةِ حَبِيبٍ
كَاتِبِ مَالِكٍ وَهُوَ ثَبَتٌ فِي اللَّئِثِ»^(٣).

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْبَاجِيُّ رحمته هُنَا تَبِعَهُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي مُدَيِّ
السَّارِي، فَقَالَ رحمته: «وَقَالَ التُّخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ الصَّغِيرِ: مَا رَوَى يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ
عَنْ أَهْلِ الْجَعْفَرِ فِي التَّارِيخِ فَإِنِّي أَتَقَبُّهُ، قُتُّ - أَيُّ ابْنِ حَجَرٍ -: فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى
أَنَّهُ يَتَّبِعِي حَدِيثَ شَيْوَخِهِ، وَلِهَذَا مَا أَخْرَجَ عَنْهُ عَنْ مَالِكٍ سِوَى خَمْسَةِ أَحَادِيثَ

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دُقَيْقٍ الْعَيْدِ (ص: ٥٥)، وَمُدَيِّ السَّارِي لابن حجر (١/٣٨٤)،
وفتح الباري له (١٣/٤٥٧).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٥٥).

(٣) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح (٢/١٢١٣).

شُهْرَةٌ مُتَابَعَةٌ، وَمُعْظَمُ مَا أَخْرَجَ عَنْهُ عَنِ اللَّيْثِ^(١).

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي رحمته الله قَوِيٌّ وَوَجِيهٌ، لِمَا عُرِفَ عَنْ مَالِكٍ رحمته الله مِنْ زِيَادَةِ تَحْرِيهِ، وَشِدَّةِ تَقْيُّظِهِ، وَقَبُولُ تِلْكَ الْحِكَايَةِ لِأَزْمَةِ الطُّغْنِ فِي مَالِكٍ رحمته الله وَكَأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ^(٢).

وَيَتَأَكَّدُ هَذَا بِمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ بَسَنَدِهِ إِلَى زَيْنَةَ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ الرَّحَّالِ بَيْتِي بْنِ مَخْلَدٍ رحمته الله أَنَّ يَحْيَى بْنَ بُكَيْرٍ سَمِعَ الْمُوطَّأَ مِنْ مَالِكٍ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً^(٣).
فَلَبِثَ شُعْرِي! مَتَى كَانَ هَذَا الَّذِي حُكِيَ عَنْهُ^(٤) فِي أَوَّلِ سَمْعِهِ أُمٌّ فِي الثَّانِيَةِ أُمٌّ فِي الْعَاشِرَةِ^(٥)!

وَلِلرَّوَايَةِ ابْنِ بُكَيْرٍ لِلْمُوطَّأِ نُسخٌ فِي مَكْتَبَاتِ الْعَالَمِ، مِنْهَا:

* أُولَاهَا: نُسخة مَكْتَبَةِ الْفَاتِحِ بِبُزْكِيَا، وَالَّتِي تُوجَدُ ضِمْنَ السُّلَيْمَانِيَّةِ، تَحْتَ رَقْمِ: (١٢٩٦)، وَعَنْهَا صُورَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْمَخْطُوطَاتِ بِالمَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ بِرَقْمِ (٢٢٢٨)، فِي (٢٠٤ لَوْحَةً)، وَهِيَ نُسخَةٌ كَامِلَةٌ مُقَابِلَةٌ كَمَا تُشِيرُ الدَّوَائِرُ الْمَنْقُوطَةُ فِيهَا، رَفِي آخِرَهَا جُمْلَةٌ مِنَ السَّمَاعَاتِ.

نَاسِحُهَا: مُوسَى بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ دَاوُدَ الدَّمَشْقِيُّ الصُّوفِيُّ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْآخِرِ سَنَةِ (٧٨٥ هـ).

* وَثَانِيهَا: نُسخَةٌ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ بِدِمَشَقٍ - مَكْتَبَةُ الْأَسَدِ الْآنَ.

(١) هَدَى السَّارِي (١/٤٥٢).

(٢) الْفَتَاةُ لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ص: ٩٨ - ٩٩).

وَعَنْهَا صُورَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْمَسْخُوطَاتِ بِالْمَكْتَبَةِ الْمُرَكَّزِيَّةِ بِالْجَامِعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ، ضَمِنَ مَجْمُوعَ نَحْتِ رَقْمِ: (٧٠٥٨).

وَهِيَ نُسخَةٌ نَاقِصَةٌ مِنْ أَوَّلِهَا، بِدَائِمَتِهَا مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ إِلَى آخِرِ الْمُوطَأِ، وَهِيَ
مُجَزَّأَةٌ إِلَى ثَلَاثِيَّةٍ عَشَرَ جُزْءًا، وَنُسخَتِ سَنَةِ سِتِّمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ.

وَفِي أَوَائِلِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا سَمَاعَاتٌ، وَلَيْسَ فِيهَا اسْمُ النَّاسِخِ، وَلَا زَمْرُ نُسْخَتِهَا.

❖ وَثَالِثُهَا: نُسخَةٌ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِصْرَ بِرَقْمِ: (٤٤٥)، وَهِيَ نُسخَةٌ
نَاقِصَةٌ أَيْضًا، تَبْدَأُ مِنْ كِتَابِ: وَقُوتِ الصَّلَاةِ، وَتَنْتَهِى بِبَابِ: مَنْ لَا مِيرَاثَ لَهُ،
وَفِي آخِرِهَا: رَقْعَةٌ بِهَا ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ.

وَهَذِهِ النُّسخَةُ مُتَّفَنَةٌ مُحَوَّدةٌ، وَعَلَيْهَا سَمَاعَاتٌ وَطُرُرٌ لِعَدَدٍ مِنَ الْجِلَّةِ
كَالْحَافِظِ الْمِزِّيِّ، وَالْعَلَايِي، وَالذَّهَبِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَفِيهَا سَمَاعَاتٌ بِتَوَارِيخٍ مُخْتَلِفَةٍ، آخِرُهَا سَنَةُ ٦٣٠ هـ، وَنَاسِخُهَا هُوَ عَلَمُ
الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْقُسْطَارُ الْإِسْبِيلِيُّ.

❖ وَرَابِعُهَا: نُسخَةٌ فَيَصِرُ اللَّهُ أَفندي بِإِسْتَانْبُولَ، فِي (٤٢٢) لَوْحَةً، وَهِيَ
مُتَّفَنَةٌ، وَقَدْ ضَبِطَتْ بِالشَّكْلِ، وَعَلَيْهَا سَمَاعَاتٌ وَمُقَابَلَاتٌ.

❖ وَخَامِسُهَا: نُسخَةٌ كَانَتْ فِي حُوزَةِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ تَاوَيْتِ الطَّنْجِيِّ
الْمَغْرِبِيِّ، ثُمَّ آتَتْ إِلَى الدُّكْتُورِ نِظَامِ بَعْقُوبِيِّ، وَهِيَ نُسخَةٌ نَفِيسَةٌ عَتِيقَةٌ.

نَاسِخُهَا: حَمَّادُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْحَرَّانِيُّ سَنَةَ (٥٧٥ هـ).

اُخْتَصِرَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ الْمَهْدِيُّ بْنُ ثَوَمَزَتِ الْمُوَحِّدِي (ت: ٥٢٤هـ)، وَخَذَفَ
مُسَابِدَهَا. وَسَمَّاَهَا مُحَاْدِي الْمُوْطَأَ، طُبِعَتْ قَدِيمًا بِالْجَوَائِرِ سَنَةَ ١٣٢٢هـ /
١٩٠٥م. وَهِيَ طَنْعَةٌ تَادِرَةٌ

وَقَامَتِ الدُّكْتُورَةُ صَحْحُ رَخِيسِي بِدِرَاسَةٍ لِهَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَحَقَّقَتِ الْأَتَوَاتِ
الْحَمْسَةَ الْأُولَى مِنْهَا فِي رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ بِجَامِعَةِ مُحَمَّدٍ الْأَوَّلِ بِمَدِينَةِ وَجْدَةَ سَنَةَ
١٩٩٤م^(١)

ثُمَّ طُبِعَتْ رِوَايَةُ ابْنِ بُكَيْرٍ أَحْيَرًا بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَادٍ مَعْرُوبٍ، لَكِنَّهُ
لَمْ يَقْعِدْ نُسْخَةَ الْعَلَّامَةِ ابْنِ تَارِيَتٍ، وَهِيَ أَجْوَدُ النُّسخِ وَأَقْدَمُهَا.

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ رحمته عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ فِي
(٣٥/٣)

ج - رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيِّ

اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبِ الْقَعْنَبِيِّ الْحَارِثِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْمَدَنِيِّ (ت: ٢٢١هـ).

أَتَى عَلَى رِوَايَتِهِ لِلْمُوْطَأِ الْعُلَمَاءُ، وَقَدَّمُوهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الرَّوَايَاتِ، حَتَّى
فِيلَ فِيهِ: أَوْثَقُ مَنْ رَوَى الْمُوْطَأَ^(٢).

(١) زُرْتُ نَدِيَّةَ وَجْدَةَ عَامَ ٢٠٠١م، فَنَاطَلْتِي الْأَسَاتِذَةَ الْفُضْلَى صَبَاحَ عَمَلَهَا، مَعَ صُورَةِ لِلنُّسخَةِ
الطَّاهِرِيَّةِ، لَكِنَّهَا كَانَتْ تَنْظُرُ أَنَّهَا مُجَرَّدُ سَمَاعَاتٍ لِرِوَايَةِ الْمُوْطَأِ، وَقَدْ أَكْرَمَتْ رِفَادَتِي خَرَّاجَ اللَّهِ
خَيْرَ الْخَزَاءِ وَأَوْفَاهُ.

(٢) الْعَبْرُ لِلدَّهْمِيِّ (٣٠١/١)، وَإِرْشَادُ السَّالِكِ لِابْنِ الْمُبَرِّدِ (ص: ٥٠٨).

قَالَ الْعِجْلِيُّ: «قَرَأَ مَالِكٌ عَلَيْهِ يَضْفُ الْمُوَطَّأُ، وَقَرَأَ هُوَ عَلَى مَالِكِ النَّصْفَ الْبَنَانِي»^(١).

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ عَنْهُ، «أَثَبْتُ النَّاسَ فِي مَالِكٍ، هُوَ وَمَعْنٌ»^(٢).

وَقَدَّمَهُ أَيْضاً فِي رِوَايَةِ الْمُوَطَّأِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(٣)، وَالنَّسَائِيُّ^(٤)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ^(٥).

وَقَدْ طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ شَرِكَةِ الشُّرُوقِ بِالْكُؤَيْتِ، بِتَحْقِيقِ: عَبْدِ الْحَفِيطِ مَنْصُورٍ، لَكِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى نُسخَةٍ نَاقِصَةٍ لِلْكِتَابِ، وَهِيَ الْمَحْفُوظَةُ بِدَارِ الْكُتُبِ الْقَوْمِيَّةِ بِتُونِسَ، وَكُتِبَتْ سَنَةَ (٥٧٥٧هـ)، فِي (٥٠) وَرَقَةً، تُشْتَمِلُ عَلَى كِتَابِ الطَّهَّارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّبَامِ، وَالْاِغْتِكَافِ، وَالْحَجِّ، وَبَابٍ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ.

وَلِلْكِتَابِ نُسخَةٌ ثَانِيَةٌ مَحْفُوظَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِصْرَ رَقْم: (٣٨٥٧)، وَهِيَ أَيْضاً نَاقِصَةٌ، فِي (٨٠) لَوْحَةً، تَبْدَأُ مِنْ بَدَايَةِ الْكِتَابِ إِلَى أَثْنَاءِ كِتَابِ الْحَجِّ^(٦).

ثُمَّ طُبِعَ فِي دَارِ الْعَرَبِ الْإِسْلَامِيِّ، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْمَحِيدِ التُّرْكِيِّ، وَقَدْ اعْتَمَدَ

(١) تاريخ الفقات للمجلي (ص: ٢٧٩)

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٠٠/٣).

(٣) الجرح والتعديل لاسن أبي حاتم (١٨١/٥).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٤٠/١٦).

(٥) سؤالات السُّلَمِيِّ للذَّارِقُطْنِيِّ (ص: ١٩٣).

(٦) ينظر: مقدمة الدكتور رضا بوشامة لتحقيق كتاب الإيماء إلى أطراف الموطأ للداني (١/٢٢٤ -

نسخته الشريف.

روى أعقلاً جميعاً نسخة قالته، وهي نسخة السلنمائية بتركيا (حار الله)،
وهي نسخة بعبسة، تختوى على قسم الربادات، وتقع في (١٥٠) لوحة.

نقل المصنف أبو القاسم التنبلي عن هذه الرواية في موطن واحد.

(٣٥٣)

د - رواية أبي مضعب الزهرري المدني

نقل أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارَةَ بن مضعب بن عبد الرحمن
لُزَيْمِي. أبو مضعب الزهرري لُزَيْمِي (ت: ٨٢٤١).

وقد وثقه حنَّع من الأئمة كأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، والثاني،
بغيره من الأئمة^(١).

وقد أثار قطيبي في: «أثر مضعب ثقة في الموطأ»، وقدمه على ابن
كثير^(٢).

وقال ابن عبد الهادي الحنبلي رحمه الله: «أخذ الأئمة، وشيخ أهل المدينة،
قاصيها، ومحدثهم»^(٣).

(١) بطر - مخرج وتعديل لابن أبي حاتم (٤٣/١)، وميزان الاعتدال للذهبي (٨٤/١)، ونهديث

التهذيب لابن حجر (١٧/١)، وإتحاف السالك لابن ناصر الدين الدمشقي (ص ١٧٤).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٨/١١).

(٣) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١٤٥/٢).

وَتَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو خَيْثَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا حَكَى ابْنُهُ، قَالَ: «وَخَرَجْنَا سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْهِ إِلَى مَكَّةَ، فَقُلْتُ لِأَبِي: عَمَّنْ أَكْتُبُ؟ قَالَ: لَا تَكْتُبْ عَنْ أَبِي مُضْعَبٍ، وَاكْتُبْ عَمَّنْ شِثْتُ!»^(١).

وَاسْتَعْرَبَ الدَّهْمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَ أَبِي خَيْثَمَةَ هَذَا، فَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «مَا أَذْرِي مَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي خَيْثَمَةَ لِابْنِهِ: لَا تَكْتُبْ عَنْ أَبِي مُضْعَبٍ وَاكْتُبْ عَمَّنْ شِثْتُ؟»^(٢).

ثُمَّ وَجَّهَ كَلَامَهُ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ، فَقَالَ: «أَطْنَتْ نَهَاةُ عَنْهُ لِدُخُولِهِ فِي الْقَضَاءِ وَالْمِظَالِمِ، وَإِلَّا فَهُوَ ثِقَّةٌ نَادِرٌ الْعَلَطِ، كَثِيرُ الشَّانِ»^(٣).

وَتَوَجَّهَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَأْخُودٌ مِنْ تَفْسِيرِ الْإِمَامَيْنِ: أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ، وَالْقَاضِي عِيَاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ بَيَّنَّا أَنَّ سَبَبَ تَجْرِيجِ أَبِي خَيْثَمَةَ النَّسَائِيِّ لِأَبِي مُضْعَبٍ لَا يَرْجِعُ إِلَى رِوَايَتِهِ وَعَدَالَتِهِ، أَوْ حِفْظِهِ، وَإِنَّمَا عَنَى بِهِ أَمْرًا آخَرَ، قَالَ الْبَاجِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ أَبَا مُضْعَبٍ كَانَ مِمَّنْ يَمِيلُ إِلَى الرَّأْيِ، وَيَرْوِي مَسَائِلَ الْفَقْهِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا نَهَى زُهَيْرُ ابْنِهِ عَنْ أَنْ يَكْتُبَ عَنْ أَبِي مُضْعَبٍ الرَّأْيَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِلَّا فَهُوَ ثِقَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(٤).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ حِكَايَتِهِ قَوْلَ أَبِي خَيْثَمَةَ: «وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّ أَبَا مُضْعَبٍ كَانَ يَمِيلُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِمَّنْ يُنَافِي

(١) تاريخ ابن خيثمة (٢/٣٧٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٨٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٢١٧).

(٤) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/٣٣٣).



ذَلِكَ ، فَلِدَلِكْ نَهَى عَنْهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ ثِقَّةٌ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ إِلَّا بِخَيْرٍ ، ثُمَّ ذَيْلُ قُوَّةِ
بِكَلَامِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ الَّذِي يُؤَكِّدُ عَدْلَهُ أَبِي مُضْعَبٍ ، فَقَالَ : «أَبُو مُضْعَبٍ مَعْنُ
حَقَرِ أَعْلَمُ»^(١) .

قَدْ عَيَّضَ : «أَوْ إِنْ كَانَ أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ تَكَلَّمَ فِي أَبِي مُضْعَبٍ
زُهَيْرِيٌّ . وَنَحْنُ نَرَى مَعْبِرٍ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَنَحْنُ نَرَى بَكِيرٍ ، فَقَا
ضَرْفُهُ ذَلِكَ . قَدْ خَرَجَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ لِمُعَدِّلِينَ صَاحِبِ الصَّحِيحِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
تَحَرِيٌّ . وَذَلِكَ يَنْسِبُهُ إِلَى كَذِبٍ وَلَا رَيْبَ»^(٢) .

وَعَدَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي خَلَصَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ، حَيْثُ يَقُولُ :
«وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ أَبِي خَيْثَمَةَ دُحُولُهُ فِي الْقَصَاءِ ، أَوْ إِكْتَارُهُ مِنَ الْقَوَى
يَرَى أَبِي»^(٣) .

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ لِرَّحُلٍ ثِقَةً عَدْلًا رَضَى ، وَحُسْبُكَ بِاخْتِجَاجِ الشَّيْخَيْنِ بِهِ ،
وَبِإِخْرَاجِهِمَا حَدِيثَهُ فِي صَحِيحَيْهِمَا ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو خَيْثَمَةَ عليه السلام ؛ فَقَدْ عَرَفْتَ
الْجَوَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ هُوَ مُعَارَضٌ بِأَقْوَالِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِمْ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعْدِيلِ
- وَهُمْ عُضْبَةٌ أُولُو قُوَّةٍ - فَيَرْخُحُ قَوْلُهُمْ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَنَصَّرَ الْخَلِيلِيُّ عليه السلام عَلَى أَنَّهُ آخِرُ مَنْ رَوَى عَنْ مَالِكِ الْمُوْطَأَ مِنَ الثَّقَاتِ^(٤) ،

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٢٤٨) .

(٢) المصدر السابق (١/٢٠) .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (١/٢٠) .

(٤) الإرشاد للخليلي (١/٢٢٨) .

وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ رحمته الله (١).

وَيَكُونُهَا آخِرَ رَوَايَاتِ الْمُوطَأِ؛ فَقَدْ جَاءَتْ مُتَشَابِهَةً مَعَ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى
اللَّيْثِيُّ فِي الْغَالِبِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي التَّمْهِيدِ (٢).

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله عَلَى أَنَّ فِي مُوطَأِ أَبِي مُصْعَبٍ زِيَادَةً عَلَى
الْمُوطَأَاتِ نَحْوًا مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ (٣)!!

وَيَسْخُوهُ كَلَامُ الْحَافِظِ الْعَلَانِيِّ رحمته الله، فَقَدْ نَقَلَ عِبَارَةَ ابْنِ حَزْمٍ السَّابِقَةَ، وَقَالَ
قَبْلَهَا: «وَقَدْ رَوَى الْمُوطَأُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله جَمَاعَةً كَثِيرَةً، وَبَيَّنَ رَوَايَاتِهِمْ
اخْتِلَافَ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَزِيَادَةٍ وَنَقْصٍ، وَمِنْ أَكْثَرِهَا وَأَكْثَرُهَا زِيَادَاتٍ: مُوطَأُ
أَبِي مُصْعَبٍ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيِّ، أَحَدِ الْأَيْمَةِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ
السَّيِّحَانُ فِي صَحِيحَيْهِمَا» (٤).

لَكِنَّهُ قَوْلٌ بَعِيدٌ حَسَبَ مَا أَخْصَاهُ مُحَقِّقًا رِوَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ (٥).

وَقَامَ أَخُونَا الشَّيْخُ يَاسِينَ نَاصِرُ الدِّينِ بِإِخْصَاءِ زِيَادَاتِ رِوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ
عَلَى يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، فَبَلَغَ بِهَا عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ (٦٩) حَدِيثًا وَآثَرًا وَبَلَاغًا.

وَقَسَمَ حِفْظُهُ اللَّهُ الزِّيَادَاتِ الْوَارِدَةَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، ثُمَّ

(١) تذكره الحفاظ للإمام الذهبي (٤٨٣/٢).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (٣٣٩/٢).

(٣) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤٨٣/٢).

(٤) بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس للعلاني (ص: ٨٩).

(٥) ينظر: مقدمة المحققين لرواية أبي مصعب الزهري (٤١/١) فما بعدها.



خَلَصَ إِلَى أَنْ كَثِيرًا مِنَ الرِّيَادَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو مُصْعَبٍ لَيْسَتْ جَارِيَةً عَلَى
اصْطِلَاحِ «الزِّيَادَةِ» عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ^(١).

نُسَخُهَا: لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ نُسَخٌ مُفَرَّقَةٌ فِي مَكْتَبَاتٍ لِعَالَمٍ، مِنْهَا:

* أَوَّلُهَا: نُسَخَةٌ سَلَارْجَنْك بِخَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، وَعَنْهَا مُصَوَّرَةٌ فِي مَكْتَبَةِ
الْجَمِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بِرَقْمِ (٣٠٧)، وَهِيَ نُسَخَةٌ مُتَقَنَةٌ كَمِلَةٌ، فِي
(٣٨٩) لَوْحَةٍ

وَقَدْ عَتَنِي نَاسِخُهَا بِالْفُرُوقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رِوَايَةِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ.

* وَثَانِيهَا: نُسَخَةٌ مَكْتَبَةِ شَرْفِ الْمَلِكِ بِالْهِنْدِ، وَعَنْهَا مُصَوَّرَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، بِرَقْمِ (٤٠٨١)، وَتَقَعُ هَذِهِ النُّسَخَةُ فِي (٣١٩) لَوْحَةٍ.

* وَثَالِثُهَا: نُسَخَةٌ الْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ بِدِمَشْقَ، وَعَنْهَا صُورَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ
لِلْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ، بِرَقْمِ (١٧٢٠)، فِي (١٢) لَوْحَةً، تُمَثِّلُ الْجُزْءَ
ثَالِثَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ مَوْطَأِ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ، وَتَبْتَدِئُ مِنْ كِتَابِ الْوَصَائِي،
نَابُ: الْوَصِيَّةِ فِي الثَّلَاثِ، وَتَنْتَهِي بِبَابِ مَا جَاءَ فِي وَبَاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ.

أَمَّا عَنْ طَبَعَاتِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ:

١ - فَقَدْ طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِمُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ، بِبَيْرُوتَ سَنَةَ ١٩٩٢م،

(١) ينظر: الأحاديث والآثار الواردة في رواية أبي مُصْعَبٍ لِلْمَوْطَأِ لِتَابِيسِ نَاصِرِ الدِّينِ - رسالة
ماجستير مرفوعة - (ص: ٤٨٠).



بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ، وَمَحْمُودِ حَلِيلٍ، وَقَدْ اعْتَمَدَا فِي تَحْقِيقِهَا عَلَى نُسْخَةٍ خَطِيَّةٍ رَاجِدَةٍ، وَهِيَ النُّسخَةُ الْمَحْفُوظَةُ بِمَكْتَبَةِ «سَالَارْجَنْك» بِالْهِنْدِ، وَعَنْهَا صُورَةُ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ رَقْمَ (٧٠٣).

وَعَلَى هَذَا التَّحْقِيقِ جُمْلَةٌ مِنَ الْمُؤَاخَذَاتِ، أَهْمُهَا^(١).

- إِعْقَالُ الْمُحَقِّقَيْنِ لِلنُّسخِ الْأُخْرَى لِلْكِتَابِ مُتَقَدِّمَةً عَلَى النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ، مِنْهَا: نُسْخَةُ مَحْفُوظَةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ - مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ - وَعَنْهَا صُورَةُ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ رَقْمَ: (١٧٢٠)، وَنُسْخَةُ أُخْرَى مُصَوَّرَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ رَقْمَ: (٤٠٨١).

- إِعْقَالُ الْمُحَقِّقَيْنِ لِلْفُرُوقِ الَّتِي ذَكَرَهَا نَاسِخُ النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَرَوَايَةِ يَحْيَى الْمُنْبِيِّ.

- ذِكْرُهُمَا لِبَعْضِ هَذِهِ الْفُرُوقِ دَاخِلَ النَّصِّ الْمُحَقَّقِ!! وَهُوَ خَطَأٌ جَسِيمٌ، وَإِذْرَاحٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي مُضْعَبٍ، وَكَانَتْهُمَا ظَنًّا أَنَّ تِلْكَ الْفُرُوقِ سَقَطَتْ، أَوْ لَحِقَ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ.

٢ - طَبْعَةُ دَارِ التَّأْصِيلِ: وَقَدْ تَكَفَّلَ بِتَحْقِيقِهَا مَرْكَزُ الْبُحُوثِ وَتَفْنِيَةِ الْمَعْلُومَاتِ بِدَارِ التَّأْصِيلِ سَنَةَ (١٤٣٧هـ)، فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِالاعْتِمَادِ عَلَى نُسَخَتَيْنِ خَطِيَّتَيْنِ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ (نُسْخَةُ سَالَارْجَنْك، وَنُسْخَةُ شَرْفِ الْمُلْكِ)، وَالْحَقُّوَابِهَا دِرَاسَةً مُقَارِنَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

(١) ينظر: مقدمة محقق الإيماء إلى أطراف الموطأ لأبي العباس الداني (ص: ١٦٩) فما بعدها.

وَقَدْ قَدَّمَ أَخُوهُ الْبَاحِثُ الشَّيْخُ بَاسِمٌ نَاصِرُ الدِّينِ رِسَالَةً عِلْمِيَّةً لَيْلٍ شَهَادَةِ
الْمَاجِسْتِيرِ مِنْ كُتُبَةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالْحَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ،
بِعُتْوَانٍ: «الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ الزَّائِدَةُ فِي رِوَايَةِ أَبِي مُضْعَبٍ الزُّهْرِيِّ لِلْمَوْطَأِ عَنْ
الْإِمَامِ مَالِكٍ عَلَى رِوَايَةِ بَحْيَى بْنِ يَحْيَى: جَمْعًا وَدِرَاسَةً وَتَغْلِيْقًا»، بِإِشْرَافِ
الدُّكْتُورِ قَاسِمِ الطَّوَّاشِي سَنَةِ ١٤٤١ هـ، وَأُجِيزَتْ بِتَقْدِيرِ مُنْتَازِ.

وَقَدْ اسْتَفَدْتُ كَثِيرًا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِرِوَايَةِ أَبِي مُضْعَبٍ مِنْ رِسَالَتِهِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا،
وَنَفَعَ بِهِ.

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ رحمه الله عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ
(٣٥/٣).

هـ - رِوَايَةُ بَحْيَى بْنِ يَحْيَى التَّمِيمِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ

اسْمُهُ: بَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ الْحَنْظَلِيُّ، أَبُو زَكَرِيَّا
النَّيْسَابُورِيُّ (ت: ٢٢٦ هـ)

أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى تَعْدِيلِهِ^(١)، وَكَمَالَ عَقْلِهِ، وَحَلَوُهُ بِأَوْصَافِ عَطِرَةٍ تَدُلُّ عَلَى
عُلُوِّ مَرَاتِبِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ رِيحَانَةُ خُرَاسَانَ^(٢)، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٣).

وَيَكْفِي فِي التَّأْكِيدِ عَلَى مَنْزِلَتِهِ احْتِجَاجُ الشَّيْخَيْنِ بِحَدِيثِهِ

(١) ينظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١٢)، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢١٦/٣) فما بعدها،

تهذيب الكمال للمرعي (٣٤/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥١٢/١٠)

(٢) المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (٢٠٢٩/٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥١٢/١٠).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «مَا رَأَيْتُ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَلَا أَحْسِبُ أَنَّهُ رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ»^(١)، وَقَالَ أَيْضًا: «مَا أَخْرَجْتُ خُرَاسَانَ بَعْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى»^(٢).

وَأَنْتَى عَلَيْهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه، فَقَالَ: «كَتَبْتُ الْعِلْمَ عَمَّنْ كَتَبْتُهُ، فَلَمْ أَكُتِبْ عَنْ أَحَدٍ أَوْثَقَ فِي نَفْسِي مِنْ هَذَيْنِ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السَّبْئَانِي، قَالَ إِسْحَاقُ: وَكَانَ يَحْيَى عَاقِلًا»^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ: «مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ زَمَانِهِ عِلْمًا وَدِينًا وَفَضْلًا وَرُسُكًا وَإِتْقَانًا»^(٤).

قِيلَ: «رَوَى عَنْ مَالِكِ الْمُوَطَّأَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ»^(٥).

وَقَدْ أَقَامَ عِنْدَ مَالِكٍ بَعْدَمَا قَرَعَ مِنْ سَمَاعِهِ يَأْخُذُ عَنْهُ شَمَائِلُهُ، فَقِيلَ لَهُ يَبْنَؤُكَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أَقَمْتُ مُسْتَفِيدًا لِشَمَائِلِهِ؛ فَإِنَّهَا شَمَائِلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ^(٦).

أَمَّا بِخُصُوصِ رِوَايَتِهِ لِلْمُوَطَّأِ: فَلَا يُعْلَمُ عَنْهَا شَيْءٌ، لَكِنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا ﷺ

(١) الانتقاء (ص: ١١٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال - روية عبد الله - (٤٣٧/٣)، وروى مثله عن الإمام ابن رَاهُوَيْه كما في الْمُتَّفِقِ وَالْمُتَّفَرِّقِ لِلْخَطِيبِ (٢٠٣٠/٣).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١١٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١٠٣/٨).

(٤) الثقات لابن حبان (٢٦٢/٩).

(٥) الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١١٢)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٢١٦/٣).

(٦) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢١٧/٣).



رَضِيهَا، وَمَا فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ غَالِيَهُ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى
النَّسَابُورِيِّ^(١).

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ قِوَامُ السُّنَنِ التَّيَمِيَّةِ رحمته الله عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ
(٣٥٧/٣).

و - رِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ

اسْمُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ، ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَابْنُ أُخْتِهِ، وَصِهرُهُ عَلَى ابْنَتِهِ،
(ت: ٢٢٦هـ).

اختلف النُّقَادُ فِي إِسْمَاعِيلَ، وَتَنَاولُوهُ بِالرَّفْعِ وَالْحَقْصِ، وَفِيمَا يَلِي عَرْضُ
لَاقْوَالِهِمْ:

❖ أَوَّلًا: الْمُضَعَّفُونَ:

* اختلف قول الإمام ابن معين فيه، قال في رِوَايَةِ ابْنِ الْجُنَيْدِ: «مُخْلَطٌ،
يَكْذِبُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»^(٢)، وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُوهُ يَسْرِقَانِ
الْحَدِيثَ»^(٣)، وَقَالَ أُخَرَى: «لَا يُسَاوِي فِلَسِينٍ»^(٤)، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ، أَوْضَعُ
النَّاسِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ شَيْءٌ»^(٥)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْهُ:

(١) مُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ الْإِيْمَاءِ إِلَى أَطْرَافِ الْمَوْطَأِ لِرِضَا بُوْشَامَةِ الْجَزَائِرِيِّ (ص: ٢٤١)

(٢) سَوَالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ لِلْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ (ص: ٣١٢).

(٣) الْكَامِلُ لِابْنِ عَدِي (١/٥٢٥).

(٤) مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ لِلذَّهَبِيِّ (١/٢٢٣).

(٥) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرٍ (١/٣١٠).

«صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْعَقْلِ»، وَقَالَ أَيْضًا: «لَيْسَ بِذَلِكَ»^(١).

وَقَسَرَ الْمِزِيُّ وَالذَّهَبِيُّ رحمهما قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ (ضَعِيفُ الْعَقْلِ) بِقَوْلِهِمَا: «يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْحَدِيثَ، وَلَا يَغْرُبُ أَنْ يُؤَدِّبَهُ، أَوْ يَقْرَأَ مِنْ غَيْرِ كِتَابِهِ»^(٢).

❖ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»^(٣)، وَقَالَ فِي مُوَضِّعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِثَقَّةٍ»^(٤).

وَتَعَقَّتُهُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايِيُّ، فَقَالَ: «بَالَعَ النَّسَائِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى تَرْكِهِ، وَلَعَلَّهُ بَانَ لَهُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ لِغَيْرِهِ، لِأَنَّ كَلَامَهُ هُوَ لَا كَلِمَةً يَزُولُ إِلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ»^(٥).

وَقَالَ الْبَرْقَانِيُّ: «حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارُقُطْنِيُّ، قَالَ: ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْهَاشِمِيُّ - وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي النَّسَائِيَّ - يَخُصُّهُ بِمَا لَمْ يَخُصَّ بِهِ وَلَدَهُ، فَذَكَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: خَكَيْ لِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ عَنْهُ، قَالَ: ثُمَّ تَوَقَّفَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أُدَارِيهِ أَنْ يَخْكِيَ لِي الْحِكَايَةَ حَتَّى قَالَ لِي: قَالَ لِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: رُبَّمَا كُنْتُ أَضْعُ الْحَدِيثَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ».

(١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣٦٨/٢).

(٢) تهذيب الكمال للمزي (١٢٧/٢)، وتاريخ الإسلام (٥٣٤/٥).

(٣) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٤٢).

(٤) تهذيب الكمال (١٢٨/٣).

(٥) تهذيب الكمال (١٢٨/٣).



قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: قُلْتُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ: مَنْ حَكَى لَكَ هَذَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى؟
قَالَ الرَّزِيرُ - تَعْنِي جَعْفَرُ بْنُ الْفَضْلِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حِنْزَابَةَ - فَذَكَرَ مِنْ جَلَالَتِهِ
وَفَضْلِهِ^(١).

وَعَلَّقَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَلَى الْقِصَّةِ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي بَانَ لِلتَّسَائِي مِنْهُ
حَتَّى تَجَنَّبَ حَدِيثَهُ، وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

وَلَعَلَّ هَذَا كَانَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ فِي شَيْبَةٍ ثُمَّ انْصَلَحَ، وَأَمَّا اسْتِخَانٌ؛ فَلَا يُطْرُقُ
بِهِمَا أَنَّهُمَا أَخْرَجَا عَنْهُ إِلَّا الصَّحِيحَ مِنْ حَدِيثِهِ الَّذِي شَارَكَ فِيهِ الثَّقَاتُ، وَقَدْ
أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِي عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

* وَقَالَ النَّصْرُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرُوزِيُّ: «هُوَ كَذَّابٌ»^(٣).

* قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: «حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي أَرْسٍ: كَانَ
يَضَعُ الْحَدِيثَ»^(٤).

وَهَذَا الْقَوْلُ، وَالَّذِي قَبْلَهُ لَا يُتَّقَتُ إِلَيْهِمَا، فَإِنَّ أَبَا الْفَتْحِ الْأَزْدِيَّ ضَعِيفٌ،
وَعَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَعَهُ فِي الضُّعَفَاءِ مُوَاحِدَاتٌ، فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ جَمَاعَةً بِلَا
دَلِيلٍ^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء (٣٩٤/١٠).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣١٢/١).

(٣) الكامل لابن عدي (٥٢٥/١).

(٤) الكامل لابن عدي (٥٢٥/١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٦).

وَالْتَضَرُّ بْنُ سَلَمَةَ نَفْسُهُ مِنْهُمْ بِالْكَذِبِ ، وَكَانَ يَسْرِقُ الْأَحَادِيثَ ^(١) ، وَالْمُتَفَرِّزُ فِي عَمَلِهِ الْجَرَحَ وَالْتَعْدِيلَ أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْجَرَحِ الصَّادِرِ مِنَ الْمَجْرُوحِ .

وَرِذْلِكَ قَانَ الْحَاكِمُ ^(٢) : «عَيَّبَ عَلَيْهِ - يَعْنِي الْبُخَارِيُّ - وَعَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَهُمَا حَدِيثَهُ ، وَقَدْ اخْتَبَجَا بِهِ مَعًا ، وَغَمَزَهُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى كَفِيلٍ فِي تَعْدِيلِ نَفْسِهِ ، وَهُوَ النَّضَرُ بْنُ سَلَمَةَ» ^(٣) .

❖ وَقَدْ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ : «وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ هَذَا رَوَى عَنْ خَالِهِ ذَلِكَ أَحَدِيثَ لَا يَتَّبِعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُيُوخِهِ ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَالْبُخَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْهُ الْكَثِيرَ ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ أَبِي أُوَيْسٍ» ^(٤) .

❖ وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : «لَا أُحْتَارُهُ فِي الصَّحِيحِ» ^(٥) .

❖ وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : «كَانَ يُنْسَبُ فِي الْخِفَةِ وَالطُّيُسِ إِلَى مَا أَكْثَرُهُ ذِكْرُهُ» ^(٥) .

وَلَعَلَّ الطُّيُسَ هُنَا هُوَ مَا فَسَّرَهُ ابْنُ مَعِينٍ بِقَوْلِهِ : «وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ صَاحِبُ الْيَمَنِ : خَرَجْتُ مَعِي بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا إِذْ دَخَلَ عَلَيَّ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَمَعَهُ ثَوْبٌ

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٢٥٦/٤) ، ولسان الميزان لابن حجر (٢٧٤/٨) .

(٢) التوضيح لابن الملقن (٥٨٦/٢) ، وعمدة العاري للعيني (١٦٩/١) .

(٣) الكامل في الضعفاء (٥٢٧/١) .

(٤) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص : ٢٥) .

(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣١١/١) .

وَقَالَ: أَمْرَانِي طَالِقٌ ثَلَاثًا الْبَتَّةَ إِنْ لَمْ نَشْتَرِ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِمِئَةِ دِينَارٍ،
فَقُلْتُ لِلْعَلَامِ: زِنْ لَهُ، فَوَزَنَ لَهُ، وَرَفَعْنَا الثَّوْبَ، فَاحْتَجْنَا إِلَى مَنَاحٍ نَبْعَثُ بِهِ إِلَى
السُّلْطَانِ، فَقُلْتُ: أَخْرِجُوا ذَلِكَ الثَّوْبَ، فَعَرَضْنَاهُ فَوَجَدْنَا الثَّوْبَ يُسَاوِي خَمْسِينَ،
فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! الثَّوْبُ يُسَاوِي خَمْسِينَ تَخْلِفُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ
بِمِئَةٍ؟ قَالَ: مَا أَهْوَنَ عَلَيْكَ، لَا وَاللَّهِ إِنْ بَعْتُهُ لَهُ حَتَّى أَخَذْتُ مِنْهُ عِشْرِينَ دِينَارًا^(١).

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «هَذِهِ سَخَافَةٌ عَقْلٍ وَاضِحَةٌ»^(٢)!!

❖ وَضَعَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ^(٣).

❖ ثَانِيًا الْمُوثِقُونَ:

❖ وَثَّقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَقِيلَ لَهُ: مَنْ بِالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، هُوَ
عَالِمٌ كَثِيرُ الْعِلْمِ، أَوْ نَحْوُ هَذَا»^(١).

قَالَ سَمْعَةُ: «حَضَرْتُ ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ تُعْرَضُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ مَالِكٍ، فَقُرِئَ عَلَيْهِ:
شَكَّ ابْنُ وَهْبٍ - أَوْ كَلَامٌ نَحْوُهُ - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: لَا يُحْتَاجُ
إِلَى هَذَا، ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ثِقَةٌ، وَقَدْ قَامَ فِي أَمْرِ الْمِخْنَةِ مَقَامًا مَحْمُودًا مِنْهُ»^(٥).

(١) التاريخ الكبير لابن أبي عيشة (٣٦٨/٢)

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٩٤/١٠).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣٩/٥).

(٤) سؤالات البرقاني للدرقطني (ص: ٤٦)، وَقَدْ سَقَطَ هَذَا النَّصُّ مِنْ طَبْعَةِ شَيْخِنَا الْأَكْبَرِ

عبد الرحيم القشغري.

(٥) المعرفة والتاريخ (١٧٧/٢ - ١٧٨).

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ قَوْلَهُ فِيهِ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^(١).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»^(٢).

* وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ، وَكَانَ مُغْفَلًا»^(٣)، وَنَقَلَ عَنْهُ الْخَلِيلِيُّ فِي الْإِرْشَادِ قَوْلَهُ: «كَانَ ثَبْتًا فِي حَدِيثِ خَالِهِ مَالِكٍ»^(٤).

* وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَوْلَهُ فِيهِ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^(٥)، وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا قَوْلَهُ: «صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْعَقْلِ»^(٦).

* وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «صَدُوقٌ يُدَلِّسُ»^(٧).

* وَوَثَّقَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: «ثِقَّةٌ حَافِظٌ لِحَدِيثِ بَلَدِهِ»^(٨).

* وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ^(٩).

(١) الحرج والتعديل لابن أبي حاتم (١٨١/٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١٢٧/٢).

(٢) المعلى لابن حزم (٨٧/١١).

(٣) الحرج والتعديل لابن أبي حاتم (١٨١/٢).

(٤) الإرشاد للخليلي (٣٤٧/١).

(٥) كذا في البيان والتوضيح لأبي زرعة العراقي (ص: ٥٦)، ولم أقف عليه في تاريخه عن ابن معين المطبوع.

(٦) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣٦٨/٢)، والحرج والتعديل لابن أبي حاتم (١٨١/٢).

(٧) إتحاف السالك لابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ١٤١).

(٨) المصدر السابق.

(٩) الثقات (٩٩/٨).

وَهَذَا جُمْلَةٌ مَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ ، فَلَا يَنْزِلُ عَنْ مَنْزِلَةِ مَنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ إِذَا تَوَبَّعَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَعِلَالَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنْ قَبْلُ ؛ أَسُوْقُ هُنَا كَلَامَ الْحَافِظِ أَبِي زُرْعَةَ
لِعِرَاقِي فِي دَفْعِ مَا قِيلَ فِي إِسْمَاعِيلَ ، وَالْجَوَابِ عَنْهُ ، لِنَفَاسَتِهِ .

قَالَ عليه السلام : « قُلْ يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ مَعِينٍ - إِنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ لَا نَأْسَ بِهِ : يُرِيدُ بِهَا

بِقَّةٌ .

وَأَمَّا مَا قَالَهُ النَّسَائِيُّ ، وَمَا حَكَاهُ عَنْهُ اللَّالِكَايِيُّ فَعَبْرٌ مُقَسَّرٌ .

وَأَمَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ؛ فَقَدْ تَعَارَضَتْ عَنْهُ الرَّوَايَاتُ : فَأَمَّا وَضْعُهُ لَهُ بِالضَّعْفِ
فَيَحْمَلُ عَلَى ضَعْفِ الْعَقْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى ، وَهَذَا غَيْرُ قَادِحٍ ، بَلْ يَقْتَضِي
وُجُودَ عَقْلَةٍ لَا يَخْرُجُ بِهَا عَنْ حَدِّ الْاِخْتِجَاجِ ، عَلَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُقَسَّرٍ .

وَأَمَّا نِسْبَتُهُ لِسِرْفَةِ الْحَدِيثِ فَلَمْ يَتَّبِعْ رَاوِيهِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا نِسْبَتُهُ لِلْكَذِبِ فَمُقَابَلَةٌ بِنِسْبَتِهِ لِلصِّدْقِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الدَّارِقُطَنِيِّ : لَا اخْتَارُهُ فِي الصَّحِيحِ ، فَهَذَا كَلَامٌ بَرْدٌ ! قَدْ اخْتَارَهُ
تَبْلُكَ إِمَامَا الصَّحِيحِ ، إِنْ كَانَ لَكَ مُشْتَبَةٌ اِثْرُكُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَأَمَّا قَوْلُ النَّصْرِ بْنِ سَلَمَةَ فَعَبْرٌ ضَارٌّ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّصَرَ مَجْرُوحٌ ، نُسِبَ إِلَى الْكَذِبِ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : كَانَ يَفْتَعِلُ
الْحَدِيثَ ، وَسُئِلَ عَنْهُ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ ، فَأَشَارَ إِلَى قَمِيهِ ، وَنَسَبَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ بَخْرَاشٍ إِلَى الرُّضْعِ ، وَمَنْ تَكُنْ هَذِهِ حَالُهُ كَيْفَ يُحْكِي كَلَامَهُ فِي مِثْلِ مَنْ اِحتَجَّ

به الشيخان، فقبلة الناس^١.

والثاني: أن إسماعيل قد تكلم فيه أيضا، فقال أبو حاتم: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بسوء، قال: وقال لي عبد العزيز الأوسي وإسماعيل بن أبي أويس إن شاذان أخذ كُتُبا^(١) فتسخها، ولم يعارض بها، ولم يسمع بها، وذكره بالسوء، فتبين بهذا أن بينهما عداوة مانعة من قبول كلام كل منهما في الآخر، هذا على أن النصر أنزل من إسماعيل بدركات.

وأما قول ابن عدي فلا يقدح أيضا، لأن تفرّد الثقة ببعض أحاديث لا يضر في عدالته^(٢).

ولهذا قال القاضي عياض^(٣): «وإن كان أبو خيثمة زهير بن حرب تكلم في أبي مضعب الزهري، ويحيى بن معين في إسماعيل بن أبي أويس ويحيى بن بكير: فما صرهم ذلك، قد خرج عنهم إمام المعدلين صاحب الصحيح محمد ابن إسماعيل البخاري، إذ لم ينسبهم إلى كذب ولا ريبة^(٤)»

ولله در إمام الاعتدال حقا الحافظ الذهبي حيث يقول: «الرجل قد وثب إلى ذلك البر، واعتمده صاحبنا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنعمر في سعة ما روى؛ فإنه من أوعية العلم^(٥)».

(١) في البيات والتوضيح (ص ٥٦٠): (أخذ كتباً)، والمثبت من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٨٠/٨).

(٢) البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح، ومُسَّ بِضَرْبٍ مِنَ التَّجْرِيعِ (ص: ٥٦ - ٥٧).

(٣) المصدر السابق (٢٠/١).

(٤) سير أعلام النبلاء.

وَعَلَى نَحْوٍ مِنْ هَذَا سَارَ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ، فَقَالَ فِي السَّيَرِ: «الإمام، الحافظ، الصَّدُوق»^(١)، وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «صَدُوقٌ مَشْهُورٌ، ذُو غَرَائِبَ، وَسَمِعَ مِنْهُ الشَّيْخَانِ»^(٢)، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: «مُحَدَّثٌ مُكْتَبَرٌ، فِيهِ لِينٌ»^(٣)، وَفِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ: «سَقَرُ الْأَمْرِ عَلَى تَوْبِيقِهِ، وَتَجَنَّبَ مَا يُنْكَرُ لَهُ»^(٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «اِخْتَصَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُكْمِرَا مِنْ تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ، وَلَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مِمَّا تَقَرَّدَ بِهِ سِوَى حَدِيثَيْنِ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَأَخْرَجَ لَهُ أَقْلَ مِمَّا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ»^(٥).

وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ إِنَّمَا رَوَيَا لَهُ قَلِيلًا مِنْ صَحِيحِ أُصُولِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْأَئِمَّةُ وَجَّةَ إِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ لِأَحَادِيثِهِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «رَوَيْنَا فِي مَنَاقِبِ الْبُخَارِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَخْرَجَ لَهُ أُصُولَهُ، وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنْهَا، وَأَنْ يُعَلِّمَ لَهُ عَلَى مَا يُحَدِّثُ بِهِ لِیُحَدِّثَ بِهِ، وَيُعْرِضَ عَمَّا سِوَاهُ، وَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ هُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ كَتَبَ مِنْ أُصُولِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ غَيْرَ مَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ أَجْلِ مَا قَدْحَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، إِلَّا إِنْ شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ فَيُعْتَبَرُ بِهِ»^(٦).

(١) المصدر السابق

(٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٠٣).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٢٢).

(٤) تاريخ الإسلام (٥/ ٥٣٤).

(٥) هدى الساري (ص: ٣٨٨).

(٦) هدى الساري (ص: ٣٨٨).

فَهَذِهِ خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْإِمَامِ ، وَتَبَيَّنَ بِحَقِّ الْمَنْهَجِ النَّقْدِيِّ الدَّقِيقِ الَّذِي
أَعْمَلَهُ صَاحِبُنَا الصَّحِيحَيْنِ فِي انْتِخَابِ مَرْوِيَّاتِ الرُّوَاةِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ ، وَتَجَنَّبِ
أَفْرَادِهِمْ .

وَرِوَايَتُهُ لِلْمَوْطَأِ لَا يُعْلَمُ عَنْهَا شَيْءٌ الْيَوْمَ ، وَقَدِيمًا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ
الدَّانِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ رِوَاةِ الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ : «وَمِمَّنْ نُقِلَ إِلَيْنَا وَلَمْ نَرَهُ
كِتَابًا: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ الْفَقِيهَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ ، وَإِسْمَاعِيلُ
بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ مَالِكٍ...» (١) .

وَقَدْ نَشَرَهَا الْحَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَمُسْلِمٌ بِقَلَّةٍ ، خُصُوصًا مَا تُرْوَعُ عَلَيْهِ كَمَا
سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

نَقَلَ قَوَامُ السَّنَةِ التِّيمِيُّ رحمته الله عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٣/٢٥٧) .

و - رِوَايَةُ الْإِمَامِ الْمُطَّلِبِيِّ الشَّافِعِيِّ

اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ (ت: ٢٠٤هـ) .

الْإِمَامُ الْعَلَمُ ، أَحَدُ أَفْضَلِ أَهْلِ زَمَانِهِ ، ذُو الْمَنَاقِبِ الْجَمَّةِ ، وَالْفَصَائِلِ
الْكَثِيرَةِ ، صُنِّفَتْ فِي جَمْعِهَا مُصَنَّفَاتٌ ، حَتَّى قِيلَ : «لَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ لَوَسَّعَهُمْ
عَقْلُ الشَّافِعِيِّ» (٢) .

(١) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٤/٣٥١) .

(٢) الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١٢٥) ، وإرشاد السالك إلى مناقب مالك لابن المبرد (ص: ٥٥٧) .

حَمِطَ الشَّافِعِيُّ الْمُوطَأَ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ^(١)، وَرَحَلَ الشَّافِعِيُّ إِلَى الْمَدِينَةِ،
نَزَّأَ الْمُوطَأَ عَلَى مَالِكٍ، وَعُمُرُهُ إِذْ ذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً^(٢).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «أَنَا قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ قِرَاءَتِي»^(٣).

وَأَنْتَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى رِوَايَةِ لِلْمُوطَأِ، فَقَالَ: «كُنْتُ سَمِعْتُ الْمُوطَأَ مِنْ
بِضْعَةِ عَشْرِ نَفْسًا مِنْ حُمَاطٍ أَصْحَابِ مَالِكٍ، فَأَعَدَّتْهُ عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنِّي وَجَدْتُهُ
أَقْوَمَهُمْ بِهِ»^(٤).

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:
سَمِعْتُ الْمُوطَأَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، لِأَنِّي رَأَيْتُهُ فِيهِ ثَبَتًا، وَقَدْ سَمِعْتُهُ
مِنْ جَمَاعَةٍ قَبْلَهُ»^(٥).

حَتَّى إِنْ سَرَّاحَ الدِّينَ لِبُلْفِينِي اعْتَرَضَ عَلَى مَنْ قَدَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْلَمَةَ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمه الله، لِإِطْبَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ أَجَلُ مَنْ رَوَى عَنْ
مَالِكٍ عُمُومًا^(٦).

وَرِوَايَتُهُ: لَا يُعْلَمُ عَنْهَا شَيْءٌ مُنْذُ زَمَنِ بَعِيدٍ، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ
الدَّانِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ رِوَاةِ الْمُوطَأِ عَنْ مَالِكٍ «وَمِمَّنْ نُقِلَ إِلَيْنَا وَلَمْ نَرْ لَهُ

(١) تاريخ بغداد للخطيب (٦٣/٢).

(٢) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك (ص: ١٠٧).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١٢٨).

(٤) الإرشاد للحلي (٢٣١/١).

(٥) الكامل في الضعفاء لابن عدي (٢٠٨/١).

(٦) معاصر الاصطلاح وتضمن كتب ابن الصلاح (ص: ٨٤).

كِتَابًا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ الْفَقِيهَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ...»^(١).

وَنَقَلَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بِسَامُ حِجَّازِي جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اهْتَبَلُوا بِضَبْطِ مَرْوِيَّاتِ الْمُوطَّأِ، وَمُقَارَنَةِ أَلْفَظِهَا بِمَا وَرَدَ مِنْهَا فِي كُتُبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرَ مِنْهُمْ: الْإِمَامَ الْمُجَوِّدَ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارَقُطَنِيَّ، وَابْنَ بَكْرٍ الْبَيْهَقِيَّ، وَالْحَافِظَ أَبَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيَّ، وَأَبَا الْعَبَّاسِ الدَّانِيَّ، وَالرَّافِعِيَّ، وَابْنَ الْأَثِيرِ^(٢).

وَحَاوَلَ بَعْضُ الْمُشْتَعِلِينَ الْيَوْمَ جَمْعَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الشَّافِعِيِّ ﷺ، وَكُتُبِ أَصْحَابِهِ، وَغَيْرِهَا مِنْ دَوَائِنِ السُّنَّةِ، وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ:

❖ «حَدِيثُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِرِوَايَةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»، جَمْعُ رَفَعَتِ فوزي عبد المطلب، وَصَدَرَ عَنْ دَارِ الْمُقْتَبَسِ سَنَةَ ٢٠١٥م فِي ٨٠٠ صَفْحَةٍ.

❖ «مُوطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: رِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ»، إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ مُحَمَّدٍ لَطْفِي بْنُ مُحَمَّدٍ يُونُسَ السَّجَرِي، وَصَدَرَ عَنْ مَجْلِسِ الدَّعْوَةِ وَالتَّحْقِيقِ الْإِسْلَامِيِّ جَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكَرَاتِيشي، سَنَةَ ١٤٣٧هـ / الْمُوَافِقِ لِسَنَةِ ٢٠١٦م.

❖ «مُوطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ جَمْعًا وَدِرَاسَةً»، لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بِسَامِ حِجَّازِي، وَصَدَرَ عَنْ دَارِ اللَّبَابِ، إِسْتَنْبُولَ، سَنَةَ ٢٠١٩م.

(١) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٢٥١/٤).

(٢) منهجية إعادة بناء النص التراثي المفقود: موطأ مالك برواية الشافعي نموذجاً، مقال منشور في مجلة التراث النبوي / العدد السادس / السنة الثالثة / المجلد الثاني، رجب ١٤٤١هـ، (ص: ٢٥ - ٣٠).

وَهَذَا الْأَخِيرُ أَجْوَدُهَا ، فَقَدْ قَامَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بَسَامٌ بِجُهِدٍ كَبِيرٍ فِي اسْتِفْصَاءِ
مَرْيَاتِ الشَّافِعِيِّ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ الْمَنْثُورَةِ فِي بَطُونِ كُتُبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهَا
مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَاجْتَمَعَ لَهُ ٨٥٠ رِوَايَةً ، إِلَى جَنْبِ حَشْدِ مِائَاتِ الْمَسَائِلِ
وَالْفَوَائِدِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مِمَّا أَوْدَعَهُ كُتُبُهُ ، أَوْ نَقَلَتْهُ عَنْهُ الْمَصَادِرُ
الْمُعْتَمَدَةُ .

أَشَارَ قِوَامُ السُّنَّةِ النَّيْمِيُّ رحمته الله فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ إِلَى رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ ، وَلَمْ
يُسَمِّهِ ، وَإِنَّمَا قَالَ (١١٠/٥) : «وَرَوَاهُ بَعْضُ الْكِبَارِ عَنْ مَالِكٍ : (تَقْبِضُ)»^(١) ،

(١) وهي رواية الشَّافِعِيِّ كما نَصَّ عليه الحافظ أبو موسى المدني في المجموع لمعيث (٦٥٥/٢) ،
والحافظ ابنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤٨٩/٩) ، وهي فِي مُسْنَدِهِ (ص: ٣٠٠) ، وهو فِي الْأَمِّ
(٢٤٦/٥) سَمَطٌ : (تَقْبِضُ) بِالضَّادِ .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّائِي فِي الْإِيْمَاءِ إِلَى أَطْرَافِ الْمَوْطَأِ (١٩٩/٤) عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ
الْحُرَائِيَّ قَالَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ : (تَقْبِضُ) : يُرِيدُ بِالْقَافِ ، وَالتَّاءِ الْمَفْجُومَةُ بِوَاحِدَةٍ ، مِنْ (الْقَبْضِ) ،
حَكَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

قُلْتُ : كَلَامُ ابْنِ مَعِينٍ فِي كِتَابِ التَّارِيخِ لَهُ - رِوَايَةُ عَبَّاسِ الدُّوْرِيِّ - (٤٠٢/٤) ، لَكِنَّ الْمُنْبِتَ فِيهِ :
(تَقْتَضُ) !! ، ثُمَّ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : «هَكَذَا قَالَ مَعْنٌ ، وَحِجَابٌ عَنْ مَالِكٍ : (تَقْتَضُ)» .

وَرِوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَشَارِإِيَّهَا عَزَاهَا مُحَقِّقُ الْإِيْمَاءِ إِلَى تَارِيخِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ص: ٢٤٧ - ٢٤٨)
(رَقْمٌ ٣٧٣ - رِسَالَةُ مَا جَسْتِيرَ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمَوْجُودَةِ ، بِتَحْقِيقِ : كَمَالِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْمَالِقِيِّ) ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ : (تَقْتَضُ) !!

وَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى التَّارِيخِ لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ الْمَطْبُوعِ بِتَحْقِيقِ صَلاَحِ بْنِ فَتْحٍ هَلَالٍ (٨٢٢/٢) ، فَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ هَذَا الَّلَفْظَ أَضَلًّا

وَقَدْ حَكَّمَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ (تَقْضُ) بِالْخَطَا ، بَلْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ :
إِنَّهَا تَصْحِيفٌ ، لَكِنَّ لَا يُسَلِّمُ لَهُمْ هَذَا ، إِنَّ الشَّافِعِيَّ رَوَاهَا كَذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ ، وَوَاقِفُهُ
عَلَيْهَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كَالْأَزْهَرِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَيُنْظَرُ : الْمَجْمُوعُ الْمَغِيبُ لِأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ
(٦٥٥/٢) .

بِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَمَعْنَاهُ: تَجْعَلُ أَصَابِعَهَا عَلَى الطَّائِرِ.

وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله مِنَ الْمُوطَأِ دُونَ تَحْدِيدِ أَيِّ رِوَايَةٍ اعْتَمَدَ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى.

١٦ - «النَّوَادِرُ» لِإِلْيَ بْنِ حَازِمٍ اللَّحْيَانِيِّ رحمه الله.

كَانَ اللَّحْيَانِيُّ أَحْفَظَ النَّاسِ لِلنَّوَادِرِ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَالْأَخْمَرِ، وَكَانَ يَدْرُسُهَا بِالْبَيْلِ وَالنَّهَارِ، حَتَّى فِي الْخَلَاءِ^(١).

وَقَدْ كُتِبَتْ رِسَائِلُ جَامِعِيَّةٍ فِي نَوَادِرِ اللَّحْيَانِيِّ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* رِسَالَةٌ مَاجِسْتِيرٍ بَعُثَوَانٍ: «ابْنُ حَازِمٍ اللَّحْيَانِيُّ رَجُوهُ اللَّغْوِيَّةُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ»، بِكُلِّيَّةِ دَارِ الْعُلُومِ الْقَاهِرَةِ.

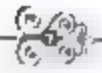
* كِتَابُ: «نَوَادِرِ اللَّحْيَانِيِّ فِي اللَّغَةِ وَالْمَأْثُورِ»، اسْتَخْرَجَهَا مِنْ مَضَائِهَا وَحَقَّقَهَا: حَنَّا بْنُ جَمِيلٍ حَدَّادٌ، مُؤَسَّسَةُ حَمَادَةَ لِلدِّرَاسَاتِ الْجَامِعِيَّةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْرِيْعِ، عَمَّانَ.

* الْأَنْمَاطُ اللَّغْوِيَّةُ النَّادِرَةُ: دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ فِي نَوَادِرِ اللَّحْيَانِيِّ، لِنِصَالِ بْنِ مُحَمَّدٍ خَلْفِ الْفَرَايَةِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ مَاجِسْتِيرٍ مِنْ حَامِعَةِ مُؤَتَّةٍ بِالْأَزْدُنِ.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ رحمه الله عَنْ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ: (٨٤/٣).



(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٩/١).



المطلب الثالث

المصادر التي لم يذكرها المصنف بإسميها، وإنما بإسمي مؤلفيها

— ○ ○ —

١ - الأزهرى: أبو منصور محمد بن أحمد، الإمام الخوي (ت: ٣٧٠ هـ) رحمه الله

ونقل عنه المصنف في مواطن عديدة منها: (١٢٥/٢ و ١٤٦)،
(٤٦٢/٣ و ٤٧٣)، و (١٢/٥) وهذه النقول كلها من كتابه «تهذيب اللغه»، وقد
طبع مراراً.

٢ - ابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار، إمام أهل المغازي
(ت: ١٥١ هـ) رحمه الله.

نقل عنه المصنف في مواطن من كتابه هذا موصراً بإسمه، وفي مواطن
أخرى مبهماً إيائه، فمن المواطن التي صرح فيها بإسمه: (٤٥٧/٤ و ٤٩٢ و
٥١٢)، و (٤٠١/٥) وهذه النقول من كتاب «السيرة» له.

وكتابه هذا ذكره ابن خيبر في الفهرست، وسماه: «المغازي والسيرة»^(١).

ومن أسف أن كتابه في السيرة لم يصلنا كاملاً، وإنما عثر على جزء منه،
لكن وصلنا تهذيب الإمام ابن هشام له، ومعلوم أن ابن هشام اعتمد رواية زياد
ابن عبد الله البكائي (ت: ١٨٣ هـ) عن ابن إسحاق.

(١) الفهرست لابن خيبر: (ص: ٢٣٢).

طُبِعَ جُزْءٌ مِنَ الْكِتَابِ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ الشَّيْبَانِيِّ (ت: ١٩٩ هـ) - وَهِيَ أَكْمَلُ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ - اِغْتِمَادًا عَلَى قِطْعَةٍ مِنْ مَخْضُوطَاتِ خِزْرَانَةَ الْقُرَوَيْنِ بِقَاسٍ، بِعُنَايَةِ نَيْبَهة عَبُودٍ فِي شِيكَاغُو الْأَمْرِيكِيَّةِ، سَنَةَ ١٩٥٧ م، ثُمَّ فِي سَنَةِ ١٩٨١ م بِتَحْقِيقِي: مُحَمَّدٍ حَمِيدِ اللَّهِ، بِاسْمِ: «سِيرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ، أَوْ الْمُبْتَدَأُ وَالْمُبْعَثُ وَالْمَغَازِي»، وَقَدْ أَلْحَقَ بِهِ الْمُحَقِّقُ قِطْعَةً مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَائِيِّ (ت: ١٩١ هـ).

وَيُمْكِنُ جَمْعُ مَادَّةٍ عِلْمِيَّةٍ لَا بَأْسَ بِهَا مِنْ نُسخَةِ ابْنِ بُكَيْرٍ مِنْ خِلَالِ الْكُتُبِ الَّتِي افْتَبَسَتْ عَنْهَا كَمَا فِي «الاسْتِيعَابِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«التَّخْيِيرِ» وَ«الْمُتَخَبِّرِ» مِنْ مُعْجَمِ الشُّيُوحِ كِلَاهُمَا لِأَبِي سَعْدِ الشَّعْمَانِيِّ، وَ«تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ، وَ«التَّارِيخِ» لِلذَّهَبِيِّ، وَ«الإِصَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ، وَغَيْرَهَا^(١).

٣ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو إِسْحَاقَ الْأَزْدِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت:

٢٨٢ هـ) .

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ قِوَامُ السُّنَّةِ ﷺ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا: (٣٥١/٢ و ٣٥٢).

وَلِلْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ مُصَنَّفَاتٌ نَفِيسَةٌ، تَشْهَدُ بِإِمَامَتِهِ وَتَقْدُّمِهِ، حَتَّى قَالَ الْبَاجِيُّ فِيمَنْ بَلَغَ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ بَعْدَ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ: «وَلَمْ تَحْصُلْ هَذِهِ الدَّرَجَةُ بَعْدَ مَالِكٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي»^(٢).

(١) مصادر السيرة النبوية، ومقدمة في تدوين السيرة لمحمد سري سلامة (ص: ٩٩ - ١٠١).

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٨٢/٤).

وَمِنْ كُتُبِهِ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي تَرْخُفِهِ،
رَقَالَ: «وَمِنْهَا كِتَابُهُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ كِتَابٌ لَمْ يَنْبَغْهُ إِلَيْهِ أَخَذُ مِنْ
أَصْحَابِهِ إِلَى مِثْلِهِ»^(١).

وَمِنْهَا: كِتَابُ «الْمَنْسُوطِ»^(٢)، وَهُوَ سَادِسُ الدَّوَابِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ،
زَعَرَهُ عَنْهُ مَالِكِيَّةُ الْعِرَاقِ، وَمَالِكِيَّةُ الْمَغْرِبِ كَاتِبِي رِشِيْقِ الْقُبُورَانِيِّ، وَابْنُ الْعَحَّارِ
نُقُصِي، وَغَيْرُهُمَا^(٣).

٤ - أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعَارِفِيُّ (ت: ٢٠٤ هـ) رحمته.

مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَشْهَبَ مَنَزَلَةً عَلَيْهِ، وَدَرَجَةً سَيِّئَةً ضَمِنَ تَلَامِيذَهُ الْإِمَامَ
نَالِكَ رحمته، وَسَمَاعُهُ مِنْ مَالِكٍ مِنْ أَسَدٍ لِسَمَاعَاتٍ وَأَجَلَّهَا، كَمَا شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ
سُخْرُونَ رحمته^(١).

وَسَمَاعَاتُهُ رحمته كَثِيرَةٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ رِصَّاحٍ: «وَسَمَاعُ أَشْهَبَ أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ مِنْ
سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَعَدَدُ كُتُبِ سَمَاعِهِ عِشْرُونَ كِتَابًا»^(٢).

لَمَّا كَمَلَبِ الْأَسَدِيَّةُ أَخَذَهَا أَشْهَبُ، وَأَقَامَهَا لِنَفْسِهَا، وَاحْتَجَّ لِبَعْضِهَا، فَجَاءَ

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٨٥/٦).

(٢) سبه له: بن السديم في الفهرست (ص: ٢٥٢)، والقاضي عياض في ترتيب المدارك (١٧٩/٣)،
والخليلي في الإرشاد (٦٠٨/٢).

(٣) بظرة: الاختيارات الفقهية لشيخ المدرسة المالكية بلعراق: القاضي إسماعيل بن إسحاق
الجهنمي البغدادي، للدكتور جمال عزون (١١٥/١ - ١١٦).

(٤) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٦٣/٣).

(٥) المصدر السابق (٣٦٤/٣).

كِتَاباً شَرِيفاً

وَقَدْ طُوعَ جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ - الْجُزْءَانِ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ - مِنْ مَدُونَةِ
أَشْهَبَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ حَمِيدِ بَحْمَرٍ ، وَأَصْدَرَتْهُ دَارُ الْبِرِّ ، بِدُبَيِّ ، بِدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ
الْمَغْرِبِيَّةِ .

رَجَعَ الدُّكْتُورُ حَمِيدُ لَحْمَرٍ أَيْضاً أَجُوبَةً أَشْهَبَ وَابْنِ وَهْبٍ فِي مُصَنَّفِ
سَمَاءُ: «الْمَجْمُوعُ الْمَذْهَبُ فِي أَخْبَرَةِ الْإِمَامَيْنِ ابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَبَ» ، وَهُوَ مِنْ
مَنْشُورَاتِ وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ ، سَنَةِ ١٤٢٠ هـ .

وَلِأَحْيَاءِ الدُّكْتُورِ مَوْلَايَ بُوَجَمْعَةَ أَمْدَجَارٍ «رِوَايَاتُ أَشْهَبَ الْفَقِيهَةِ عَنْ
مَالِكٍ فِي الْعِبَادَاتِ: الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ» فِي أُطْرُوحَتِهِ لِلدُّكْتُورِ رَاهٍ مِنْ جَامِعَةِ
السُّلْطَانِ الْمَوْلَى إِسْمَاعِيلَ ، بِمَدِينَةِ مَكْنَسَاسَ بِالْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ ، وَتُوفِّقَتْ يَوْمَ
١٠/١٠/٢٠١٢ م .

وَأَلَفَ مُصْطَفَى بُوَعَاقِلَ كِتَاباً أَسْمَاءُ: «الْإِمَامُ أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَآرَاؤُهُ
الْفَقِيهَةُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْمَالِيَّةِ: عُقُودٌ وَتَصَرُّفَاتٌ» ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ رِسَالَةٌ
مَاجِسْتِيرٍ مِنْ كُلِّيَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْجَزَائِرِ ، وَطُبِعَتْ بِدَارِ ابْنِ حَزْمٍ عَامَ
١٤٢٨ هـ .

وَقَدَّمَ الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّطِيفِ عَبْدُ السَّلَامِ الْعَالِمَ رِسَالَةً لَيْلٍ الدُّكْتُورِ رَاهٍ بِعُنْوَانِ:
«مُقَرَّدَاتُ الْإِمَامِ أَشْهَبَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَا خَالَفَ فِيهِ سَائِرَ الْمَالِكِيَّةِ» ، وَطُبِعَتْ
بِدَارِ ابْنِ حَزْمٍ أَيْضاً .



وَلَمْ يُسَمِّ الْمُصَنَّفُ ﷺ كُتُبَهُ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى مُحَرَّرِ ذِكْرِ اسْمِهِ،
وَذَلِكَ فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (٢٦٨/٢)، و(٣٧/٣ و ١٤٦)، و(٦٢٣).

٥ - الْأَضْمَعِيُّ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، الْإِمَامُ النَّخْوِيُّ
(ت: ٢١٦ هـ) ﷺ.

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ ﷺ عَنِ الْأَضْمَعِيِّ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: (١١٥/٢)
و(١٩٨ و ٢٩٧)، (١٤٢/٤ و ٣٤١ و ٣٩٧)، و(١٦/٥ و ٣٠٨ و ٤٠٩).

وَلِلْأَضْمَعِيِّ ﷺ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ»، وَ«النَّوَادِرُ»،
وَالصَّفَاتُ^(١)، ضَاعَ أَغْلَبُهَا، وَلَمْ يَبَيِّنْ لِي أَيُّ كُتُبِهِ اعْتَمَدَ الْمُصَنَّفُ ﷺ، وَقَدْ
اعْتَمَدْتُ عِنْدَ الْإِحَالَةِ عَلَى كَلَامِهِ عَلَى مَصَادِرَ وَسِيطَةٍ.

٦ - الْأَثَرُمُ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِيٍّ، أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرُمُ الطَّائِيُّ
(ت: ٢٦١ هـ) ﷺ.

الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الثَّقَلَ مِنْ كِتَابِهِ «عِلَلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، كَذَا سَمَّاهُ الدَّارِقُطِيُّ^(٢).
وَنَسَبَهُ لَهُ كَذَلِكَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٣)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ ﷺ: «لَهُ مُصَنَّفٌ فِي
عِلَلِ الْحَدِيثِ»^(٤).

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ ﷺ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٢٨٤/٢)

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٤/١).

(٢) المؤتلف والمختلف للدَّارِقُطِيِّ (٨٣٠/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٢٤/١٢).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١٠/٥).

٧ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْإِمَامُ (ت: ٢٤١ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمته الله كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأَقْوَالِ الْفَقْهِيَّةِ، وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ الْإِمَامِ عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً، طُبِعَ جُلُّهَا؛ كَمَسَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَلَّالِ، وَمُهَنَّأَ، وَأَبِي الْقَضَلِ صَالِحٍ، وَابْنِ مَالٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَحَزْبِ الْكِرْمَانِيِّ، وَإِسْحَاقَ ابْنِ مَنْصُورٍ الْكُزَّاجِ، وَإِسْمَاعِيلَ الشَّالَنْجِيَّ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ ..

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مُتَّفَاوَةٌ قَلَّةٌ وَكَثْرَةٌ، وَتَرْتِيبًا وَتَضْيِيفًا، وَتَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، لَكِنَّ نَعْصَهَا مُصَدِّقٌ بَعْضًا، وَمُؤَكَّدٌ مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِيَارَاتِ وَالتَّرْجِيحَاتِ.

وَنَقَلَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ جِدًّا، مِنْهَا: (٢/ ٢٨٩ و ٣٠٣ و ٣٣٥)، و (٣/ ١٢ و ٣٧ و ٥٨)، و (٤/ ١٨ و ٣٨ و ١١٣).

وَلَمْ يُحَدِّدِ الْمُصَنَّفُ رحمته الله أَيَّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ اعْتَمَدَ، وَلِذَلِكَ اجْتَهَدْتُ فِي تَوْثِيقِ نُصُوصِهِ مِنْ أَحَدِهَا، مَعَ الْأَخْذِ بِعَيْنِ الْاِغْتِيَارِ أَنَّ الْقَوْلَ الْوَاحِدَ الْمَرْوِيَّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَدْ يَنْقُلُهُ أَكْثَرُ مِنْ صَاحِبٍ.

٨ - ابْنُ رَاهُويَه: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (ت: ٢٣٨ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَقْهِ عَنِ ابْنِ رَاهُويَه فِي مُنَاسَبَاتٍ مِنْهَا: (٢/ ١٥٠ و ٣٧٦)، و (٣/ ٨٨ و ١٠٠ و ١٧٥)، و (٤/ ٣٨).

وَمَسَائِلُ ابْنِ رَاهُويَه فِي الْفِقْهِ رَوَاهَا عَنْهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ الْكُزَّاجُ (ت: ٢٥١ هـ)، وَكَانَ مَنْصُورٌ سَأَلَ الْإِمَامَيْنِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَرَفِيقَ دَرْيهِ الْإِمَامَ

ابن زَاهَوِي عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْفُرُوعِ ، وَطُبِعَتْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ فِي مُجَلَّدَاتٍ عَشْرَةٍ ، عَنْ
عِمَادَةِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ .

٩ - ابنُ الْأَعْرَابِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ، الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ
(ت: ٢٣٠ هـ) .

لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ۞ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، أَغْلِبُهَا مَفْقُودٌ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا مِنْهَا
سِوَى كِتَابٍ: «أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ وَفَرَسَاتِهَا»، وَكِتَابٍ: «الْبِشْرُ»

رَقَدَ اعْتَمَدَتْ فِي الْعَزْوِ إِلَيْهِ مَصَادِرٌ وَسِبْطَةٌ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي مَحَلِّهِ .

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ ۞ عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: (١٥٩/٢ و ٤٢٦)،
(٢١/٣)، و (١٧٤/٤ و ٤٤٨)، و (٥٨/٥ و ٧١) .

١٠ - ابنُ الْأَثْبَارِيِّ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ بَشَّارٍ، الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ
(ت: ٣٢٨ هـ) .

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «كَانَ وَاحِدَ عَصْرِهِ، وَأَعْلَمَ مَنْ شَاهَدْتُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَعَانِيهِ
لِلْأَعْرَابِ، وَمَعْرِفَتِهِ اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُشْكِلِهِ، وَلَهُ مَوْلُفَاتٌ حَسَنَةٌ فِي عِلْمِ
الْقُرْآنِ، وَكَانَ صَائِنًا لِنَفْسِهِ، مُقَدِّمًا فِي صِنَاعَتِهِ،

مَعْرُوفًا بِالصُّدُقِ، حَافِظًا، حَسَنَ الْبَيَانِ، عَذْبَ الْأَلْفَاظِ، لَمْ يُذَكَّرْ لَنَا إِلَى
هَذِهِ الْغَايَةِ مِنَ النَّاشِئِينَ بِالْعِرَاقِ وَغَيْرِهَا أَحَدٌ يَخْلُفُهُ، أَوْ يَسُدُّ مَسَدَهُ»^(١) .

(١) تهذيب اللغة (٢٤/١) .

لِابْنِ الْأَثَرِيِّ رحمته الله كُتِبَ كَثِيرَةٌ أَيْضًا أَغْلَبُهَا مَفْقُودٌ، وَاعْتَمَدْتُ فِي الْعَزْرِ إِلَيْهِ
مَصَادِرَ وَسِيْطَةً.

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ قِوَامُ السُّنَّةِ رحمته الله فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: (١٠٥/٢ و ١٠٦ و ٤٦٠ و ٤٦٥)، و (٤٨٠ و ١٧٢/٤).

١١ - ابْنُ بَطَّالٍ: عَلِيُّ بْنُ خَلْفٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبُكْرِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ
الْبَلَنْسِيُّ (ت: ٤٤٤ هـ).

قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ: «كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْفَهْمِ، مَلِيحَ الْخَطِّ، حَسَنَ
الصَّنِيطِ، عُيِّنَ بِالْحَدِيثِ الْعِنَايَةَ النَّامَّةَ، وَاتَّقَنَ مَا قَيَّدَ مِنْهُ»^(١).

وَشَرَحَ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته الله أَحَدُ أَهَمِّ شُرُوحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ أَوَائِلِ مَا طُبِعَ
مِنْهَا، اُعْتَنِيَ فِيهِ رحمته الله عِنَايَةً كَبِيرَةً بِالْجَانِبِ الْفَقْهِيِّ حَتَّى قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: «هُوَ غَالِبًا
فِي فَهْمِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله، مِنْ غَيْرِ نَعْرِضٍ لِمَا هُوَ الْكِتَابُ مَصْنُوعٌ لَهُ»^(٢).

وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ بَطَّالٍ رحمته الله لَمْ يُخْلِ كِتَابَهُ مِنَ الْفَوَائِدِ اللَّغَوِيَّةِ، وَالْإِشَارَاتِ
الْحَدِيثِيَّةِ، وَفِيهِ جَانِبٌ كَبِيرٌ مِنَ الصَّنَاعَةِ الْأُصُولِيَّةِ، كَمَا اُعْتَنِيَ كَثِيرًا بِذِكْرِ فَوَائِدِ
الْأَحَادِيثِ، وَتَكَلَّمَ عَنْ تَرْجِمِ الْبُخَارِيِّ، وَأَقَادَ مِنْهُ كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، مُنْبَهِينَ إِلَى
قِيَمَتِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ.

نَقَلَ قِوَامُ السُّنَّةِ التَّيْمِيُّ كَثِيرًا مِنْ شَرْحِ ابْنِ بَطَّالٍ رحمته الله، وَلَمْ يُسَمِّهِ، وَقَدْ سَبَقَ

(١) الصلاة (ص: ٣٩٤).

(٢) الكواكب الدراري (٣/١).

النَّبِيُّ عَلَى هَذَا فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ عِنْدَ كَلَامِي عَنِ النُّقْدِ الْمُوجَّهِ إِلَى قِوَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

طَعَّ شَرْحُ ابْنِ بَطَّالٍ - فِيمَا أَعْلَمُ - طَعْنَتَيْنِ:

طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ بِالرِّيَاضِ، بِتَحْقِيقِ أَبِي تَمِيمٍ يَاسِرِ إِبْرَاهِيمَ، فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ، وَلَمْ يَخْدِمِ الْمُحَقِّقُ النَّصَّ بِمَا هُوَ مُتَعَارَفٌ عَلَيْهِ فِي مَجَالِ التَّحْقِيقِ.

وَطَبْعَةُ بِتَحْقِيقِ مُصْطَفَى عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا، وَصَدَرَتْ عَنْ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِيَرُوتَ، وَهِيَ دُونَ طَبْعَةِ مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ

وَلَا يَزَالُ الْكِتَابُ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقٍ، وَنُسْخُهُ الْمَخْطُوطَةُ مُتَوَافِرَةٌ.

١١ - الْبَزَّازُ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ ابْنِ عَتَكِيٍّ (ت: ٢٩٢ هـ)

ﷺ.

غَالِبُ الظَّنِّ أَنَّ نَقْلَ الْإِمَامِ قِوَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ «الْمُسْنَدُ».

وَالْكِتَابُ ذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ، وَقَالَ: «مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازِ الْبَصْرِيِّ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بِعِلَلِهِ، وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ»^(١).

قَالَ الْخَطِيبُ: «صَنَّفَ الْمُسْنَدَ، وَتَكَلَّمَ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَبَيَّنَّ عِلَلَهَا»^(٢)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ الْمُعَلَّلِ»^(٣).

(١) الفهرس (ص: ١٣١).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٣٤/٤).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٥٣/٢ - ٦٥٤).

وَالْكِتَابُ طُبِعَتْ بَعْضُ أَجْزَائِهِ بِمَكْتَبَةِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ بِالْمَدِينَةِ الشَّيْخِيَّةِ،
بِتَحْقِيقِ: د. مَخْفُوظِ الرَّحْمَنِ زَيْنِ اللَّهِ ﷺ، وَخَرَجَ مِنْهُ تِسْعَةُ مُجَلَّدَاتٍ، وَتُوفِيَ
مُحَقَّقُهُ ﷺ وَلَمْ يُكْمِلْهُ، فَأَكْمَلَ بَعْضَ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٢/٤٥٧).

١٢ - الْبُؤَيْطِيُّ: يُونُسُ بْنُ يَحْيَى أَبُو يَعْقُوبَ الْبُؤَيْطِيُّ الْمِصْرِيُّ
(ت: ٢٣١ هـ) ﷺ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِمَجْلِسِي مِنْ أَبِي يَعْقُوبَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ
أَصْحَابِي أَعْلَمَ مِنْهُ»^(١).

قَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ: «وَلَهُ الْمُخْتَصَرُ الْمَشْهُورُ، وَالَّذِي اخْتَصَرَهُ مِنْ كَلَامِ
الشَّافِعِيِّ ﷺ، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: هُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، عَلَى نَظْمِ أَبْوَابِ الْمَبْسُوطِ،
قُلْتُ: وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ»^(٢).

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي: (٢/٢٠٤).

١٣ - ابْنُ خُزَيْمَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ (ت: ٣١١ هـ) ﷺ.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ ﷺ عَنْهُ فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ، مِنْهَا: (٤/١٨٢ و ١٩٠ و ١٩٢ و
١٩٣ و ٢٠٠ و ٢١١ و ٢٢٠).

وَهَذِهِ النُّقُولُ مِنْ كِتَابَيْنِ لِابْنِ خُزَيْمَةَ ﷺ:

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١/٧١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/١٦٣).

الأول: صحيح ابن خزيمة، المسمى: «مختصر المختصر من المسند لصحيح عن النبي ﷺ ينقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع بين أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقله الأخبار»^(١)، لكنها في الجزء المقطوع منه، وقد صاع جزء كبير من هذا الكتاب منذ زمن قديم كما نبه عليه الحافظ الدمشقي (ت: ٧٠٥ هـ): «إن كتاب صحيح ابن خزيمة لم يقع منه إلا رُبْعُه الأول فقط»^(٢).

وسخوه صحيح الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه: «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»، حيث عد منها صحيح ابن خزيمة، وقد أورد في كتابه أحد عشر مصنفًا، وبين تلميذه ابن فهد المكي (ت: ٨٧١ هـ) سبب ذلك فقال: «إنما زاد العدد واحدًا، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر رُبْعِه فقط»^(٣).

والثاني: من كتابه الذي جمع فيه الأحاديث الخاصة بالمزارعة.

قال الخطابي رحمه الله: «وقد أنعم بيان هذا الباب محمد بن إسحاق بن خزيمة، وجوزة، وصنف في المزارعة مسألة ذكر فيها علل الأحاديث التي وردت فيها»^(٤).

(١) هكذا سماه ابن خزيمة رحمه الله في أول صحيحه (٣/١).

(٢) المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح للدمياطي (ص: ٢).

(٣) حظ الألفاظ بذي طبعات الحفاظ لابن فهد المكي (ص: ٣٣٣).

(٤) معالم السنن (٩٥/٣).

١٤ - الخطابي: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ السُّسْتِيُّ (ت: ٣٨٨ هـ) .
 أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِ ۞ مِنَ النَّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ الْحَطَّائِيِّ ۞ ، وَهُوَ أَخَذَ مَوَارِدِهِ
 الرَّئِيسَةَ فِي كِتَابِهِ هَذَا ، فَمِنْ ذَلِكَ : (٢/٢٠٩ و ٢٤٦ و ٢٦١) ، و (٣/٣٠١ و ٣٢٥ و ٤٢٤) ، و (٤/٢٤٩ و ٢٥٩ و ٣٢٠) ، و (٥/٧٧ و ١٣٦ و ٢٠٤) .
 وَهَذِهِ الْمُؤَلَّاتُ مِنْ كِتَابِهِ : «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» الَّذِي صَنَّفَهُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ
 الْبُخَارِيِّ ۞ .

وَالْكِتَابُ طُبِعَ مَرَّتَيْنِ :

طَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الدُّكْتُورِ يُونُسَ الْكَتَّانِيِّ ۞ فِي مُجَلَّدَيْنِ
 وَطَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ سَعُودٍ ، نَشَرَهَا
 مَعْهَدُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَإِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ بِجَمْعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ
 سَنَةَ ١٤٠٩ هـ ، فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ ، وَهِيَ أَجُودُ مِنْ سَابِقَتِهَا ، وَعَلَيْهَا اعْتَمَدْتُ فِي
 هَذَا الْبَحْثِ .

وَنَقَلَ عَنْهُ قِوَامُ السَّنَةِ ۞ مِنْ كِتَابِهِ الْآخِرِ : «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» .

وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَزْبَاوِيِّ ، وَنَشَرَتْهُ جَامِعَةُ
 أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ

١٥ - ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ (ت: ٢٧٩ هـ) ۞ .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ ۞ فِي مُوْطِنٍ وَاحِدٍ (٢/٢١٦) .

وَهَذَا الْقُلُّ سَوَالٌ سَأَلَهُ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ (ت: ٢٣٣ هـ) رحمته الله، وَأَسْئَلُهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ لِابْنِ مَعِينٍ مِنْ كِتَابِهِ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ»، الْمَعْرُوفُ بِ«تَارِيحِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ» الْكَثِيرُ الْفَائِدَةُ.

قَالَ عَنْهُ مُؤَلِّفُهُ: «مَنْ أَخَذَ هَذَا الْكِتَابَ، فَقَدْ أَخَذَ جَوْهَرَ عِلْمِي، لَقَدْ اسْتَخْرَجْتُهُ مِنْ بَيْتِ مَلَانَ كُتُبًا، وَفِيهِ سِتُّونَ أَلْفَ حَدِيثٍ، عَشْرَةُ آلَافٍ مُسْنَدَةٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، وَسَائِرُهُ مَرَايِلُ وَحِكَايَاتٌ، وَإِنَّمَا كِتَابِي لِمَنْ حَشَى حَوَاطَتَهُ^(١) مِنْ حَدِيثٍ، لِأَنِّي إِنَّمَا أَخَذْتُ الْأَطْرَافَ»^(٢).

وَهَذَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى جَلَالَتِهِ، وَسَعَةِ اطِّلَاعِهِ يَقُولُ: «وَلَهُ كِتَابُ تَارِيخٍ الَّذِي أَحْسَنَ تَصْنِيفَهُ، وَأَكْثَرَ فَائِدَتَهُ...، وَلَا أَعْرِفُ أَغْزَرَ فَوَائِدَ مِنْ كِتَابِ التَّارِيخِ الَّذِي صَنَّفَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ»^(٣).

وَقَدْ وَجَدَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ أَجْزَاءً، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ خَيْرٍ أَنَّهُ مُجْزَأٌ إِلَى ثَلَاثِينَ حِزْماً^(٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَفِي تَارِيخِهِ هَذَا فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَقَرَأْتُ غَرِيرَةً»^(٥).

وَقَدْ حَقَّقْتُ بَعْضُ أَجْزَائِهِ فِي رَسَائِلِ عِلْمِيَّةٍ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْمَدِينَةِ

(١) «حَوَاطَةُ» التَّحِيظَةُ بِالْمَتَحِ، وَاجْتِاطَةُ بِالْكَسْرِ، وَالِاحْتِاطُ. كَمَا فِي الْمَحْكَمِ لِابْنِ سِيدِهِ (٤٨٤/٣)، وَاللَّسَانُ لِابْنِ مَنْظُورٍ (٢٧٩/٧).

(٢) مَعْجَمُ أَصْحَابِ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدْفِيِّ (ص: ٤٣).

(٣) تَارِيخُ بَغْدَادٍ (٢٦٦/٥).

(٤) الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ خَيْرٍ (ص: ٢٠٦).

(٥) الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (٦٤٥/١٤).

المُنَوَّرَة ، وَطُبِعَ مِنْهَا جُزْءٌ مِنَ السَّفَرِ الثَّالِثِ لِلْكِتَابِ ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَخْبَارِ الْمَكِّيِّينَ بِدَارِ الْوَطَنِ بِالسُّمُودِيَّةِ ، بِتَحْقِيقِ إِسْمَاعِيلَ حَسَنِ ، إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ التَّضْجِيفِ وَالنَّحْرِيفِ .

وَطُبِعَ السَّفَرُ الثَّالِثُ مِنْهُ بِتَحْقِيقِ صَلاَحٍ فَتَحِي هَلَلٍ ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْفَارُوقِ الْحَدِيثَةُ بِمِصْرَ ، فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ ، وَتَحْقِيقُهُ لِلْكِتَابِ جَدُّ رَصِينٌ .

وَقَدْ قَامَ شَيْخُنَا الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ السَّرَّارُ حَفِظَ اللَّهُ مُهْجَتَهُ بِتَحْقِيقِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ فِي رِسَالَتِهِ لِلدُّكْتُورَاهِ مِنْ جَامِعَةِ بَيْسِي مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِقَاسٍ .

١٦ - أَبُو دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ (ت: ٢٧٥ هـ) .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته فِي مُتَنَاسِبَاتٍ مِنْهَا (١٢٨/٣) ، (١٤٨/٥) .

وَهَذِهِ الْقَوْلَاتُ مِنْ كِتَابِهِ «السُّنَنِ» .

وَلِسَنَّ أَبِي دَاوُدَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رِوَايَةً ، أَشْهَرُهَا: رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ دَاسَةَ التَّمَّارِ (ت: ٣٤٦ هـ) رحمته ، وَرِوَايَةُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: أَبِي سَعِيدٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ (ت: ٣٤٠ هـ) رحمته ، وَرِوَايَةُ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْعَبْدِ (ت: ٣٢٨ هـ) رحمته ، وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ السُّنَنِ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ مَلْفَقَةً مِنْ رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَطُبِعَ بِرِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ اللُّؤْلُؤِيِّ (ت: ٣٣٣ هـ) .

١٧ - دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ الظَّاهِرِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ الْأَضْبَهَانِيُّ (ت: ٢٧٠ هـ) رحمته .

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ رحمته عَنْ دَاوُدَ دُونَ تَسْمِيَةِ مُصَنِّفِهِ فِي مُتَنَاسِبَاتٍ ، مِنْهَا: (١٦٥/٤) ، وَ(٤٠/٥) وَ(٤٥) .

وَلِدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «صَنَّفَ الْكُتُبَ، وَكَانَ إِمَامًا، وَرِعًا، نَاسِكًا، زَاهِدًا، وَفِي كُتُبِهِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ عَزِيزَةٌ جَدًّا»^(١).

وَحَمَعَ الدُّكْتُورُ عَارِفُ خَلِيلٌ مُحَمَّدٌ أَبُو عِيدٍ رِسَالَةً لِنَيْلِ الدُّكْتُورَاهِ بِعُتُونٍ: «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي»، وَطُبِعَتْ بِدَارِ الْأَرْقَمِ بِدَوْلَةِ لُكُونَب، سَنَةِ ١٤٠٤ هـ.

١٨ - الدَّوْدِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ، أَبُو جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٠٢ هـ)

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ ۞ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٥٥٣/٢).

وَعَالِبُ الظَّنُّ أَنَّ النَّقْلَ مِنْ كِتَابِهِ: «النَّصِيحَةُ فِي شَرْحِ لُبِّخَارِيِّ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ»^(٢)، وَابْنُ فَرَحُونَ فِي «الدِّيَّاجِ الْمَذْهَبِ»^(٣)، وَصَاحِبُ «شَجَرَةِ النُّورِ الرَّكِيَّةِ»^(٤)، وَصِدِّيقُ حَسَنُ خَانَ فِي «الْحِطَّةِ»^(٥).

وَكِتَابُ النَّصِيحَةِ مِنْ أَوَائِلِ الشُّرُوحِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ، وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدٌ، يَدُلُّ لِدَلِّكَ غَزَارَةُ النُّقُولِ عَنْهُ فِي الْكُتُبِ بَعْدَهُ، فَقَدْ اقْتَبَسَ مِنْهُ ابْنُ بَطَّالٍ فِيَمَا يَزِيدُ عَلَى الْحَمْسِينَ نَصًّا، وَعِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ زُهَاءٌ ٥٢٠ نَصًّا.

(١) البداية والنهاية (٦٤٥/١٤).

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٠٢/٧).

(٣) الدياج المذهب لابن فرحون (ص: ٢٥).

(٤) شجرة النور الركية رقم: (١٥٢).

(٥) الحطة في ذكر الصحاح الستة لصدیق حسن خان الفنوجي (ص: ٣٢٢).

قَالَ شَيْخُنَا الدُّكْتُورُ يُوْسُفُ الْكُتَّانِيُّ رحمته الله: «أَمَّا عَنْ شَرْحِ «النَّصِيحَةِ» فَلَا يُعْرَفُ أَثَرُهُ إِلَى الْيَوْمِ، وَقَدْ كَانَ لَمَطُوتُونَ أَنَّهُ مِنْ ذَخَائِرِ خِزَانَةِ الْقُرَوَيْنِ، وَقَدْ بَحَثْتُ عَنْهُ طَوِيلًا، وَبِمُسَاعَدَةِ قِيَمِهَا الْمَرْحُومِ الْعَابِدِ الْفَاسِيَّ، وَمُسَاعَدِيهِ الَّذِينَ أَكْدُوا عَدَمَ الْعُثُورِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مُسَحَّلًا ضِمْنَ الْكُتُبِ الْمُفَهَّرَةِ بِهَا، وَلَا ذَكَرَ لَهُ فِي مُخْتَلَفِ الْقَوَائِمِ وَالْفَهَارِسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِخِزَانَةِ الْقُرَوَيْنِ مُنْذُ «فَهْرَسِ بِل» سَنَةِ ١٩١٧ إِلَى الْيَوْمِ، وَلَكِنِّي أَمِيلُ إِلَى وَجُودِهِ: إِمَّا بَيْنَ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ تُفَهَّرْ بِعَدُ، وَالَّتِي أَخَذَتْ الْأَرْضُ تَأْكُلُ بَعْضَهَا، وَإِمَّا بَيْنَ مِثَاتِ الْكُتُبِ الَّتِي اسْتُعْبِرَتْ مِنْ خِزَانَةِ الْقُرَوَيْنِ، وَبَقِيَتْ ضَائِعَةً عَنِ الْمُسْتَعْبِرِينَ إِلَى الْآنَ، وَمَا زِلْتُ أَمَلُ الْعُثُورَ عَلَى هَذَا الشَّرْحِ النَّفِيسِ»^(١).

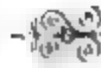
١٩ - ابْنُ دُرَيْدٍ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ (ت: ٣٢١ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مُتَنَاسَبَاتٍ مِنْهَا: (٢٤٧/٢ و ٢٥٨ و ٥٢٠)، و (٢٢/٣) وَهَذِهِ التَّقُولُ مِنْ كِتَابِهِ «جَمَهَرَةُ اللَّعَةِ».

قِيلَ: أَمَلَى ابْنُ دُرَيْدٍ الْحَمَهَرَةَ فِي فَارِسَ، ثُمَّ أَمَلَاهَا بِالْبَصْرَةِ وَبِغَدَادَ مِنْ حِفْظِهِ، وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهَا بِالنَّظَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ وَاللَّفِيفِ؛ فَلِذَلِكَ تَخْتَلِفُ النُّسَخُ، وَالنُّسخَةُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهَا هِيَ الْأَخِيرَةُ، وَآخِرُ مَا صَحَّ نُسخَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ النَّخَوِيِّ، لِأَنَّهُ كَتَبَهَا مِنْ عِدَّةِ نُسخٍ وَقَرَأَهَا عَلَيْهِ^(٢).

(١) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (ص: ٥٦٩ - ٥٧٠).

(٢) الزمهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (١/٧٢)، وفي هذا الموطن نجد ذباً عن ابن دُرَيْدٍ رحمته الله، والتصاروا له مما رُمي به.



وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ الْجُمُهرَةِ مَرَّتٍ عَدِيدَةً، أَحْسَنُهَا بِتَحْقِيقِ: د. رَمزي مُبِير
بمبكي سَنَةِ ١٩٨٧م.

٢٠ - الزَّجَّاجُ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الشَّرِي (ت: ٣١١ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (١٢٠/٢)، و(٥٤٤/٣).

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ بِعُنْوَانِ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ»، بِتَحْقِيقِ: عَبْدِ الْجَلِيلِ عَبْدُهُ
نُلبِي فِي الْمَكْتَبَةِ الْعَصْرِيَّةِ بِبَيْرُوتَ سَنَةَ ١٩٧٨م، فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَطُبِعَ قَبْلُ
بِعُنْوَانِ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ»، بِتَحْقِيقِ: إِبْرَاهِيمَ الْأَبْيَارِيِّ عَنْ وَرَازَةِ الثَّقَافَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ
١٩٦٢م فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

وَنِسْبَةُ لِلزَّجَّاجِ خَطَأً بَيِّنٌ!! وَالْعُنْوَانُ اصْصَحِيحُ لِلْمَطْبُوعِ هُوَ: «جَوَاهِرُ الْقُرْآنِ
وَتَنَائِجُ الصَّنْعَةِ»، لِعَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ الْبَاقُولِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت: ٥٤٣ هـ)، كَمَا حَقَّقَ
ذَلِكَ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ زَائِبُ النَّفَّاحُ فِي مَقَالَتَيْنِ نَفِيسَتَيْنِ، نَشَرَهُمَا فِي مَجَلَّةٍ مُجَمَّعِ
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ ^(١).

وَأَتْنَى عَلَى تَحْقِيقِ النَّفَّاحِ، وَوَافَقَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْقَادِرِ السَّعْدِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ
لِكِتَابِ: «كَشْفُ الْمُشْكِلَاتِ وَإِيضَاحُ الْمُعْضَلَاتِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، وَعِلَلِ
الْقُرْآنِ» لِلْبَاقُولِيِّ، وَأَفَاضَ فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ عَلَى خَطَأِ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى الزَّجَّاجِ،
وَأَثَبَاتِ نِسْبَتِهِ لِلْبَاقُولِيِّ ^(٢).

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٩٧٣ في المجلد ٤٨ الجزء ٤: ٨٤١.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي (١/ ٢٧ - ٤٨).

٢١ - أَبُو زَيْدٍ: سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ (ت: ٣٢٢ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (١٤٦/٣)، وَ (١١/٤).

وَلِأَبِي زَيْدٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ كِتَابُ: (التَّوَادِرِ الْكَبِيرُ)، وَهُوَ كِتَابٌ جَامِعٌ لِلْغَرَائِبِ الْكَثِيرَةِ، وَالْأَلْفَاظِ النَّادِرَةِ، وَالْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْحَمَّةِ، وَلَهُ (كِتَابٌ فِي النُّحُو) كَبِيرٌ، وَلَهُ (كِتَابٌ فِي الْهَمْزِ)، وَكِتَابٌ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، وَكِتَابٌ فِي (الصِّفَاتِ) ^(١)، وَلَمْ يَبْلُغْنَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ، فَعَزَّوْتُ إِلَيْهِ بِمَصَادِرَ وَسِيطَةٍ.

٢٢ - سُخْنُونُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَبِيبِ التَّنُوخِيِّ الْمَالِكِيُّ الْفَقِيهُ (ت: ٢٤٠ هـ) رحمته الله.

وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنَّفُ بِالنَّقْلِ عَنْهُ فِي مَوْطِنٍ وَحِيدٍ فِي (٦٤٦/٢).

وَالنَّقْلُ مِنْ كِتَابِهِ «الْمُدَوَّنَةُ»، وَيُسَمَّى أَيْضًا: «الْأُمُّ»، وَ«لِكِتَابٍ»، وَهُوَ رِوَايَةُ سُخْنُونٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله.

وَالْمُدَوَّنَةُ هِيَ أَصْلُ الْمَالِكِيَّةِ، وَعُمْدَتُهُمْ فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى، يَقُولُ الْحَطَّابُ: «الْمُدَوَّنَةُ أَشْرَفُ مَا أَلْفَ فِي الْعِقْرِ مِنَ الدَّوَابِينِ، وَهِيَ أَصْلُ الْمَذْهَبِ وَعُمْدَتُهُ» ^(٢).

قَالَ سُخْنُونُ: «عَلَيْكُمْ بِالْمُدَوَّنَةِ، فَإِنَّهَا كَلَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ، وَرِوَايَتُهُ، وَكَانَ

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/١).

(٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢٤/١).

يُقول: إِنَّمَا الْمُدَوَّنَةُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ الْمُدَوَّنَةِ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، مِنْهَا: طَبْعَةُ دَارِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣٢٤هـ، عَنْ أَصْلٍ خَطِّيٍّ نَفِيسٍ، عَلَيْهِ خُطُوطٌ وَطَرُّ كِتَابِ الْأَيْمَةِ كَالْقَاضِي عِيَاضٍ، وَابْنِ رُشْدِ الْجَدِّ، وَأُخْرَى عَلَى نَفَقَةِ الشَّيْخِ زَايِدِ بْنِ سُلْطَانَ آلِ نَهْيَنَ رحمهم الله، بِخَطِّ السَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

٢٣ - أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ: أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَغْدَادِيُّ اللَّغَوِيُّ رحمهم الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمهم الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (٤٦٧/٢)، و(٤٦٤/٤).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «أَقَامَ بَنِيْسَابُورَ، وَأَمْلَى بِهَا كُتُبًا فِي مَعَانِي الشُّعْرِ وَالنَّوَادِرِ، وَرَدَّ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ حُرُوفًا كَثِيرَةً مِنْ كِتَابِ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ)»^(٢).

وَلَا يُعْرَفُ شَيْءٌ عَنْ كُتُبِهِ الْيَوْمَ، وَلِذَلِكَ اعْتَمَدْتُ فِي الْعَزْوِ إِلَيْهِ عَلَى مَصَادِرَ وَبِطَلَةٍ.

٢٤ - ابْنُ السَّكَيْتِ: يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ النَّخَوِيُّ (ت: ٢٤٣هـ) رحمهم الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمهم الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (٣٤١/٢ و ٣٥٩)، و(٥٥/٣) ١٩٣ و ٢٦١).

وَلِابْنِ السَّكَيْتِ رحمهم الله كُتُبٌ غَزِيرَةٌ، لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «لَهُ مَوْلُفَاتٌ

(١) ترتيب المدوнок للقاضي عياض (٣/٣٠٠).

(٢) تهذيب اللغة (١/٢١).

حَسَنٌ، مِنْهَا: كِتَابُ (إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ)، وَكِتَابُ (الْمَقْصُورِ وَالْمَعْدُودِ)، وَكِتَابُ (التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ)، وَكِتَابُ (الْقَلْبِ وَالْإِبْدَانِ)، وَكِتَابُ فِي (مَعَانِي الشَّعْرِ)»^(١).
وَمِنْ أَشْهُرِ مَا وَصَلْنَا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ كِتَابُ: «إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ»، طُبِعَ بِتَحْقِيقِ
أَحْمَدَ شَاكِرٍ وَعَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، عَنْ دَارِ الْمَعَارِفِ، سَنَةِ ١٩٨٧ م.

٢٥ - ابْنُ شَيْبَةَ: عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ النَّمِيرِ (ت: ٢٦٢ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَرَاتِبٍ وَاحِدٍ (٥٥٢/٢).

وَهَذَا التَّقْلُ مِنْ كِتَابِهِ «أَخْبَارُ الْمَدِينَةِ»

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «رَأَيْتُ بِضْفَهُ، يَقْصِي بِإِقَامَتِهِ»^(٢).

وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَارًا، مِنْهَا طَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّوَيْشِ رحمته الله.

٢٦ - شَيْخُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ أَبُو عَمْرٍو اللَّغَوِيُّ الْأَدِيبُ (ت: ٢٥٥ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَرَاتِبٍ، مِنْهَا: (٤٥٦/٣)، وَ(١٩٤/٥) وَ(٣٠٢).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الْفُ كِتَابًا كَبِيرًا فِي (اللُّغَةِ)، أَسَّسَهُ عَلَى الْحُرُوفِ

الْمُعْجَمَةِ، وَابْتَدَأَ بِحَرْفِ الْجِيمِ، فِيمَا أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ الْإِنَادِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ لِقَائِهِ،
فَأَشْبَعَهُ وَجَوَّدَهُ، إِلَّا أَنَّهُ طَوَّلَهُ بِالسَّوَاهِدِ وَالشَّعْرِ وَالرَّوَايَاتِ الْجَمَّةِ عَنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ،
وَعَثَرَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَوْدَعَهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّوَايَاتِ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ، وَمِنْ

(١) تهذيب اللغة (٢٠/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٧١/١٢).

تفسير غريب الحديث أشياء لم يسبقه إلى مثله أحد تقدمه، ولا أدرك شأوه فيه من بعده، ولما أكمل الكتاب ضن به في حياته، ولم ينسخه طلابه، فلم يترك له فيما دله حتى مضى لسبيله^(١).

٢٧ - الصابوني: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن (ت: ٤٤٩ هـ) رحمه الله.

نقل عنه المصنف رحمه الله في مواطن منها: (٤/٦٢٠ و ٦٢٣).

وهذه القول من كتابه: «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»، وقد طبع الكتاب قديم سنة ١٣٤٣ هـ، ضمن مجموعة الرسائل لمبيري، ثم حققه د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، وأصدرته دار العاصمة بالرياض سنة ١٩٩٨ م، ثم أعيد طبعه بتحقيق: أبي الحسن المنصوري، عن دار المنهاج بمصر سنة ٢٠٠٣ هـ.

ولكتاب اسم آخر، وهو: «الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة».

٢٨ - الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، الإمام المفسر (ت: ٣١٠ هـ) رحمه الله.

وقد نقل عنه المصنف رحمه الله في مناسبات مصرحاً باسمه كما في: (٢/٦٣٧)، ونقل عنه في مواضع أخرى مبهماً اسمه.

ولم أميز أي كتبه اعتمد، ولعله كتاب «بسيط القول في أحكام شرائع

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١/٢٢).

الإسلام»، فَقَدْ ذَكَرَ تَلْمِيزُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَرَاغِي أَنَّ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ شَيْخِهِ: «كِتَابُ الْبَسِيطِ: خَرَجَ مِنْهُ كِتَابُ الطَّيَّارَةِ، فَجَاءَ فِي نَحْوِ مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ وَرَقَةٍ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهُ اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَحُجَّةَ كُلِّ قَوْلٍ، وَخَرَجَ مِنْهُ أَيْضًا أَكْثَرُ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَخَرَجَ مِنْهُ آدَابُ الْحُكَّامِ»^(١).

وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ كِتَابِهِ الْآخَرِ: «اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ»، وَقَدْ طُبِعَ بَعْضُهُ بِتَحْقِيقِ الْمُسْتَشْرِقِ الْأَلْمَانِيِّ فريدريك كيرن، بِمَطْبَعَةِ الْمَوْسُوعَاتِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣٢٠هـ.

٢٩ - الطَّحَاوِيُّ. أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ (ت: ٣٢١ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ كُتُبِهِ:

* الْأَوَّلُ: مِنْ كِتَابِهِ: «شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ». وَنَقَلَ عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْهَا: (١٦٤/٢ و ١٦٩ و ٢٣٠ و ٢٤٨)، و (٥٢/٣ و ٨١ و ١٠٥)، و (١٦٧/٤)...

وَالكِتَابُ ذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ وَسَمَّاهُ: «شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ»^(٢)، وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ قَدِيمًا بِتَحْقِيقِ: مُحَمَّدٍ زُهْرِي التَّجَارِ، بِدَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: بَيْرُوتَ (١٣٩٩ هـ).

* وَالكِتَابُ الثَّانِي: «مُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ»، فِي مُنَاسَبَاتٍ.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/٢٧٣ - ٢٧٤).

(٢) الفهرست لابن خير (ص: ٢٠٠).



طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ نَدِيرٍ أَحْمَدَ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْبَشَائِرِ
الْإِسْلَامِيَّةُ، بَيْرُوتَ.

* وَالْكِتَابُ الثَّالِثُ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ»، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مُنَاسَاتٍ،
مِنْهَا: (١٥٢/٣)

وُطِّعَ جُزْءٌ مِنْهُ فِي مُجَلَّدَيْنِ اثْنَيْنِ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ سَعِيدِ الدِّينِ أَوْنَالٍ، وَنَشَرَهُ
مَرْكَزُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ النَّابِعِ لَوَفِّهِ الدِّيَانَةُ التُّرْكِيَّةُ، إِسْتَنْبُولَ.

٣٠ - أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ الْهَرَوِيُّ (ت: ٢٢٤ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

اعْتَمَدَهُ الْمُصَنِّفُ كَثِيرًا، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي عَشْرَاتِ الْمَوَاطِنِ مِنْهَا: (٣٤٢/٢)،
و(١٣٧/٣ و ٢٢٥ و ٢٦٥ و ٢٧٠)، و(٢٥٢/٤ و ٢٥٣)، ...، وَهِيَ الثُّلُوثُ
كُلُّهَا مِنْ كِتَابٍ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ».

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» مَرَّاتٍ، مِنْهَا: الطَّبَعَةُ الْهِنْدِيَّةُ فِي حَيْدَرَ أَبَادِ
الدَّكْنِ عَنْ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِعِنَايَةِ مُحَمَّدٍ عَظِيمِ الدِّينِ، سَنَةَ (١٣٨٤ هـ)، ثُمَّ
أُعِيدَ طَبَعُهُ بِالْقَاهِرَةِ، عَنْ الْإِدَارَةِ الْعَامَّةِ لِلْمُعْجَمَاتِ وَإِحْيَاءِ ثَرْثِ سَنَةِ (١٤٠٤ هـ)
بِتَحْقِيقِ: د. حُسَيْنِ مُحَمَّدٍ شَرْفٍ، وَمُرَاجَعَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ.

٣١ - ابْنُ عَرَفَةَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرَفَةَ، الْمَشْهُورُ بِنَفْطَوِيهِ
(ت: ٣٢٣ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (١٢٠/٢)، (٣٣٠/٣)، و(٩٣/٤) و(١٨٥).

وَلَا بِنِ عَرَفَةَ كِتَابٌ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ ، ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ ، وَقَالَ : إِنَّهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ^(١) ، وَسَمَّاهُ السُّيُوطِيُّ : «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ»^(٢) .

وَلَمْ يَبْلُغْنَا شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي الْعَزْوِ إِلَيْهِ عَلَى مَصَادِرٍ وَبَسِطَةٍ .

٣٢ - أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عَمَّارِ التَّمِيمِيِّ ، شَيْخُ الْقُرَّاءِ وَالْعَرَبِيَّةِ (ت: ١٥٤ هـ) رحمته الله .

مِنَ الْأُيَمَّةِ الَّذِينَ صَنَّفُوا الْكُتُبَ فِي اللُّغَاتِ ، وَعِلْمِ الْقُرْآنِ ، وَالْقُرَّاءَاتِ ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْفَاطِطِ الْعَرَبِيِّ ، وَنَوَادِرِ كَلَامِهِمْ ، وَقَصِيحِ أَشْعَارِهِمْ وَسَائِرِ أَمْثَالِهِمْ^(٣) .

وَالنَّقْلُ عَنْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي مُنَاسَبَاتٍ ، مِنْهَا : (١٣/٢ و ٩٣ و ٢٣٤) ...

٣٣ - الْقُرَّاءُ : يَحْيَى بْنُ زَيْيَادِ الْإِمَامُ الْمُفَسِّرُ اللَّغَوِيُّ الشَّهِيرُ (ت: ٢٠٧ هـ)

رحمته الله .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مُنَاسَبَاتٍ مِنْهَا : (٣٣/٢ و ٥٧ و ٣٤١ و ٤٦٠) ، (٣/٤٧٢ و ٥٤٤) ...

وَهَذِهِ النُّقُولُ فِي غَالِبِهَا مِنْ كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَعُنْوَانُهُ كَمَا فِي

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٥٩/٦) .

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والحماة (٤٢٩/١) .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٩/١) .

مُتَدَمِّرٌ بِرِوَايَةِ تَلْمِيزِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْمٍ السَّمَرِيُّ: «تَفْسِيرُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ»^(١)
وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ قَدِيمًا سَنَةَ (١٩٧٩م) بِعُتْوَانِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ»!! بِتَحْقِيقِ
رُقَيْبِ غَازِي زَاهِدٍ، فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، عَنْ وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ الْعِرَاقِيَّةِ.

٣٤ - ابْنُ الْقَاسِمِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ خَالِدِ الْعُنَيْيُّ (ت ١٩١ هـ)

قَالَ عِيَاضُ رحمته الله: «وَلِابْنِ الْقَاسِمِ سَمَاعٌ مِنْ مَالِكٍ عَشْرُونَ كِتَابًا، وَكِتَابُ
الْمَسَائِلِ فِي بَيُوعِ الْأَجَالِ»^(٢).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَالِكًا رحمته الله كَمَا يَقُولُ الْقَرَّافِيُّ - «أَمْلَى فِي مَذْهَبِهِ نَحْوًا مِنْ مِائَةِ
وْخَمْسِينَ مُجَلَّدًا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَا يَكَادُ يَقَعُ قَرْعٌ إِلَّا وَيُوجَدُ لَهُ فِيهِ
ثُبَاتٌ»^(٣)، فَتَنَافَسَ تَلَامِذُهُ وَأَصْحَابُهُ فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الْأَسْمِعَةِ وَتَدْوِينِهَا، حَتَّى
نُسِبَ كُلُّ سَمَاعٍ إِلَى صَاحِبِهِ الَّذِي دَوَّنَهُ، وَشَهَّرَ بِهِ.

وَتَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ سُخُونِ رحمته الله أَنَّ (الْمُدَوَّنَةَ) هِيَ رِوَايَتُهُ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ
الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَسَمَّاهُ فِي مَوَاطِنَ، مِنْهَا: (٢/٣٣٢
٣٩٥ و ٤٣١).

(١) معاني القرآن للفراء (١/١).

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٢٥١).

(٣) الذخيرة للقرافي (١/٣٤).

٣٥ - ابنُ قُتَيْبَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الدِّينَوْرِيُّ (ت: ٢٧٦هـ) رحمه الله

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمه الله حَسَبَ مَا أَحْصَيْتُ مِنْ كِتَابَيْهِ:

الأوَّلُ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ»: وَنَقَلَ عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: (٢/٢٣ و ٣١٢ و ٣٥٩)، و (٣/٢٦٦ و ٢٩٥ و ٤٦٢)، (٤/٤٩ و ٣٥٠)، وَهُوَ أَحَدُ مَصَادِرِهِ الرَّئِيسَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

أَلْفَ ابْنِ قُتَيْبَةَ رحمه الله كِتَابُهُ هَذَا نَذِيلاً عَلَى كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ، وَسَرَّ فِيهِ بِسْرِهِ، وَلَمْ يُودِعْهُ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَّا مَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بَيَانٍ، أَوْ اعْتِرَاضٍ وَاسْتِدْرَاكِ، وَقَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ «أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بَقِيَ بَعْدَ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ مَا يَكُونُ لِأَحَدٍ فِيهِ مَقَالٌ»^(١).

طُبِعَ كِتَابُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ بِتَحْقِيقِ الدُّكُّوْرِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبُورِيِّ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَنَشَرَتْهُ مَكْتَبَةُ الْعَائِي بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، ثُمَّ أَعَادَتْ دَارُ الْغُرَبِ الْإِسْلَامِيِّ طَبْعَهُ سَنَةَ ٢٠١٠م.

وَالثَّانِي: كِتَابُ «الْمَسَائِلِ وَالْأَجَوِبَةِ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ»: وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٥/١٩٣).

وَأَصْلُ الْكِتَابِ جُمْلَةٌ مَسَائِلَ - عِدَّتُهَا ١٩٠ مَسْأَلَةً - سُئِلَ عَنْهَا الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ ابْنُ قُتَيْبَةَ رحمه الله مُتَعَلِّقَةً بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَغَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَاللُّغَةِ، وَهُوَ كِتَابٌ حَافِلٌ تَضَمَّنَ مَسَاحِثَ لَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ.

(١) غريب الحديث لابن قتيبة (١/١٥٢).

وَيُظَاهِرُ أَنَّ تَأْيِيفَ كِتَابِهِ هَذَا كَانَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ ،
فَمَا جَاءَ فِي أَحَدِ مَسَائِلِهِ ، وَجَاءَ فِيهَا : « سَأَلْتُ عَنْ حُرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ لَمْ تَجِدْ
بِهَا فِي كِتَابِي ذِكْرًا »^(١) .

٣٦ - ابْنُ الْقَصَّارِ : أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْبَغْدَادِيُّ الْقَاضِي (ت : ٣٩٧ هـ)

بُخَارَى .

قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ : « تَدَاكَرْتُ مَعَ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ الشَّافِعِيِّ فِي
أَمَلِ الْعِلْمِ ، وَجَرَى ذِكْرُ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْقَصَّارِ وَكِتَابِهِ فِي الْحُجَّةِ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ ؛
فَقَالَ لِي : مَا تَرَكَ صَاحِبُكُمْ لِقَائِي مَا يَقُولُ »^(٢) .

قَالَ الشَّيْرَازِيُّ : « لَهُ كِتَابٌ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ كَبِيرٌ ، لَا أَعْرِفُ لَهُمْ كِتَابًا فِي
الْخِلَافِ أَحْسَنَ مِنْهُ »^(٣) .

وَقِيلَ فِيهِ : « لَوْلَا الشَّيْحَانِ : أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي زَيْدٍ وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَهَرِيُّ ،
وَالْمُحَمَّدَانِ : مُحَمَّدُ بْنُ سُوْحُونٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَّازِ ، وَالْقَاضِيَانِ : أَبُو الْحَسَنِ بْنُ
الْقَصَّارِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ لَدَهَبَ الْمَذْهَبُ »^(٤) .

لَهُ كِتَابُ نَعِيسٍ ، اسْمُهُ كَامِلًا : « عُيُونُ الْأَدِلَّةِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ فُقَهَاءِ
الْأَنْصَارِ » ، طُبِعَ بَعْضُهُ - كِتَابُ الطَّهَّارَةِ - بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ نَاصِرٍ

(١) لمسنن والأجوبة (ص : ٢٣٩) .

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧١/٧) .

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص : ١٦٨) .

(٤) شجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٣٨) .



السُّعُودِي ، وَصَدَرَ عَنْ حَامِدَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ سَنَةَ ٢٠٠٦ هـ .

وَحَقَّقَ كِتَابَ الصَّلَاةِ مِنْهُ الدُّكْتُورُ عِنْدَ الرَّخْمِ الْأَطْرَمِ بِحَامِدَةِ الْإِمَامِ
بِالرَّيَّةِ ضَرْبًا ، وَحَقَّقَهُ أَيْضًا الدُّكْتُورُ زَائِعُ كَرِيمِ بِلُبْنَانَ .

وَأَخُوهُ مِنْهَا جَمِيعًا وَأَتَمُّ طَبْعَةً بِتَحْقِيقِ أَحِبَّنَا فَضِيلَةَ الدُّكْتُورِ أَحْمَدَ بْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ مَفْرَاوِي ، نَشْرُؤُ مَوْسَسَةِ أَسْفَارٍ ، بِدَوْلَةِ الْكُوَيْتِ .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهُمَا اسْمُهُ ، كَمَا يَظْهَرُ بِالرُّجُوعِ
إِلَى شَرْحِ نَزِّ تَطَالٍ ، مِنْهَا (١٩٤/٢ و ٥٥٦ و ٧٥٠ و ٦٢٢) ...

٣٧ - الْقَفَالُ الْكَبِيرُ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الشَّافِعِيُّ الشَّافِعِيُّ

(ت. ٥٣٦٥ هـ) .

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ مِنْهُمَا اسْمُهُ فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا (٤٨١/٣ و ٤٨٤) ...

وَهَذَا الْقَلُّ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ «مَحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ» ، وَهُوَ كِتَابٌ عُنِيَ فِيهِ رحمته الله بَيَانُ
الْفِقْهِ وَأَحْكَامِ الْمَسَائِلِ ، مَعَ تَنْبِيْهِ عَلَى أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ وَحِكْمِهَا وَعِلَلِهَا ، وَأَنَّهُ
تُذَكِّرُ بِالْعُقُولِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ ^(١) .

قَالَ التَّوَوِيُّ: «لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْ أَجَلِّ الْمُصَنَّفَاتِ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ
الْجَدَلَ ، وَشَرَحَ رِسَالَةَ الشَّافِعِيِّ ، وَرَأَيْتُ لَهُ كِتَابًا نَفِيسًا فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ، وَكِتَابُ

(١) محاسن الشريعة (ص: ١٩ - ٢٠) .

جَيْلًا فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ»^(١)، وَأَتْنَى عَلَيْهِ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ^(٢).

حَقَّقَ جُزْءًا مِنَ الْكِتَابِ: مِنْ بَدَايَةِ الْقِسْمِ لِأَوَّلِ إِلَى آخِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ فِي رِسَالَةِ دُكْتُورَاهُ، قُدِّمَتْ إِلَى قِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا الشَّرْعِيَّةِ - فَرْعُ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ - بِخَاصَّةٍ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ، سَنَةَ ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، مِنْ إِعْدَادِ الطَّالِبِ: كِفَالِ الْحَاجِّ غُلْتُولِ الْعُرُوسِي، وَيُشْرَفِ الدُّكْتُورِ يُوسُفَ عَبْدِ الْمُقْصُودِ.
نُصِّدَ عَنْ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ عَامَ ١٤٢٨ هـ، بِعِنَايَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ سَمَكٍ.

٣٨ - الْكِسَائِيُّ: عَلِيُّ بْنُ حَمْرَةَ، أَبُو الْحَسَنِ، الْمُتَرِثُ (ت: ١٨٢) وَقِيلَ: (١٨٣ هـ) رحمته الله

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَرَاتِنَ مِنْهَا: (٤/ ١١٩ و ٣٠٨ و ٤٦١ و ٥٨٨).
وَالْكِسَائِيُّ كُتِبَ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: «مَعَانِي الْقُرْآنِ»، وَ«الْقِرَاءَاتُ»، وَ«النَّوَادِرُ»^(٣) وَغَيْرُهَا، أَغْلِبُهَا مَفْقُودٌ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَّتْ عَلَيْهِ بِالْوَاسِطَةِ.

٣٩ - اللَّبُّ بْنُ الْمُظَفَّرِ، وَقِيلَ: اللَّيْثُ بْنُ نَصْرِ بْنِ الْخُرَّاسَانِيِّ، اللَّغَوِيُّ الشَّهِيرُ.
قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «كَانَ رَجُلًا صَاحِبًا انْتَحَلَ كِتَابَ الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ لِيَنْفِقَ كِتَابَهُ بِاسْمِهِ».

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٨١).

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة (٢/ ٩٦٤).

(٣) ذكر هذه المصنفات الأزهرية في تهذيب اللغة (١/ ١٥).

ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيِّ الْمَشْهُورِ بِابْنِ رَاهُوَيْهِ قَوْلَهُ: «كَانَ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظَفَّرِ رَجُلًا صَالِحًا، وَمَاتَ الْخَلِيلُ وَلَمْ يَفْرَغْ مِنْ كِتَابِ (الْعَيْنِ)، فَأَحَبَّ اللَّيْثُ أَنْ يَنْفِقَ الْكِتَابَ كُلَّهُ، فَسَمَّى لِسَانَهُ الْخَلِيلَ، فَإِذَا رَأَيْتَ فِي الْكِتَابِ (سَأَلْتُ الْخَلِيلَ بْنِ أَحْمَدَ)، أَوْ (أَخْبَرَنِي الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ) فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَلِيلَ نَفْسَهُ، وَإِذَا قَالَ: (قَالَ الْخَلِيلُ) فَإِنَّهُ يَعْنِي لِسَانَ نَفْسِهِ».

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «وَهَذَا صَحِيحٌ عَنْ إِسْحَاقَ، رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ»^(١).

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مُنَاسَبَاتٍ قَلِيلَةٍ مِنْهَا: (٣٦٩/٣).

٤٠ - ابْنُ الْمَدِينِيِّ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ (ت:

٢٣٤ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (٣٥٢/٢)، وَمَرَّةً بِالْوَاسِطَةِ عَنِ الْإِمَامِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ رحمته الله (٢٨٤/٢).

وَعَالِبُ الظَّنِّ أَنَّ النُّقْلَ مِنْ كِتَابِهِ فِي الْعِلَلِ

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ أَنَّ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ تَصَانِيفَ كَثِيرَةً فِي عِلْمِ الْعِلَلِ، فَقَالَ: «لَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ فِي الْعِلَلِ وَالرَّجَالِ»^(٢).

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ لِابْنِ الْمَدِينِيِّ بِاسْمِ «الْعِلَلِ» بِتَحْقِيقِ: د. مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى الْأَعْظَمِيِّ، وَنُشِرَ بِالْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتَ عَامَ (١٩٧٢ م).

(١) المصدر السابق (٢٥/١).

(٢) الإعلام بالتوابع لمن ذم أهل التوريع (ص: ٣٤٢).

وَطُبِعَ أَيْضاً بِاسْمِ: «عِلَلِ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْمُعْطِيِّ
أَمِينٍ قَلْعَجِي!! سَنَةِ (١٩٨٠م) بِدَارِ الْوَعْيِ بِحَلَبَ.

وَقَدْ شَكَكَ الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الصَّدِيقِ الْعُمَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ
الْمَانِعِ «عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ خِلَالِ بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَرْفُ
هُوَ كِتَابُ «الْعِلَلِ»^(١).

ثُمَّ طُبِعَ أَخِيرًا بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مَارِزِ السَّرْسَاوِيِّ، وَهُوَ رِسَالَتُهُ لِنَيْلِ شَهَادَةِ
الْمَاجِسْتِيرِ مِنْ كُلِّيَةِ أَصُولِ الدِّينِ وَالِدَعْوَةِ بِالزَّقَايِقِ، جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، وَرَجَّحَ أَنَّ
عُنْوَانَهُ: «عِلَلُ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ، وَالتَّارِيخُ»، وَصَحَّحَ نِسْبَتَهُ إِلَى ابْنِ
الْمَدِينِيِّ - وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لِصِحَّةِ أَسَانِيدِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ، وَلِتَطَابُقِ
نُصْرِهِ مَعَ مَنْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ رحمته الله فِي الْعِلَلِ^(٢).

٤١ - مُسْلِمُ بْنُ الْحَبَّاجِ الْقُسَيْرِيُّ، أَبُو الْحُسَيْنِ النَّبْسَائُورِيُّ (ت: ٢٦١ هـ)

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَوْطِنٍ وَجِيدٍ (٤٢٢/٢)، وَهَذَا النُّقْلُ مِنْ
صَحِيحِهِ.

٤٢ - الْمُزَنِيُّ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى، أَبُو إِبْرَاهِيمَ (ت: ٢٦٤ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ مِنْهَا: (١٧٩/٢ و ٢٢٢ و ٤٦٩)،
و(١٤٦/٤)...

(١) علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام لابراهيم بن الصديق (١/٧٠ - ٧٢).

(٢) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ لابن المدينة (ص: ٣٨).

وَهَذِهِ النُّقُولُ مِنْ كِتَابِهِ: «الْمُخْتَصَرُ» أَلْفُهُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله، قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «وَأَمْتَلَأَتِ الْبِلَادُ بِ(مُخْتَصَرِهِ) فِي الْفِقْهِ، وَشَرَحَهُ عِدَّةٌ مِنَ الْكِبَارِ، بِحَيْثُ يُقَالُ: كَانَتِ الْبُكْرُ يَكُونُ فِي جَهَازِهَا تَسْخَهُ بِ(مُخْتَصَرِ) الْمُزْنِيِّ»^(١).

وَقَدْ طُبِعَ مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ مَرَّاتٍ مُسْتَقِلًّا، وَبِهَامِشِ كِتَابِ الْأُمِّ لِلشَّافِعِيِّ، وَمَعَ شَرْحِهِ لِلْمَاوَرِدِيِّ الْمُسَمَّى «الْحَاوِي الْكَبِيرُ».

٤٣ - ابْنُ مَنَدَه: الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بَحْيٍ (ت: ٥٣٩٥ هـ) رحمته الله.

وَنَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ رحمته الله مِنْ كِتَابَيْنِ:

الْأَوَّلُ: كِتَابُ «التَّوْحِيدِ وَمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ وَالتَّفَرُّدِ»، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي (٤/٦٣٣).

وَالْكِتَابُ حَقَّقَهُ شَيْخُنَا الدُّكْتُورُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاصِرٍ الْفَقِيهِيِّ، وَصَدَرَتْ نَشْرَتُهُ الْأُولَى بِمَكْتَبَةِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ فِي ثَلَاثَةِ مُحَلَّدَاتٍ سَنَةِ ١٤٢٣ هـ.

ثُمَّ طُبِعَ بَعْدُ بِدَارِ الْفَضِيلَةِ، بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَهَّابِيِّ، وَالدُّكْتُورِ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُضْنِيِّ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ أُطْرُوحَتَانِ لِمَرْحَلَةِ الْمَاجِسِيرِ مِنْ قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَدَاهِبِ الْمُعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَّاضِ.

وَالثَّانِي: كِتَابُ «الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»: حَشَدَ فِيهِ رحمته الله وَاحِدًا وَتِسْعِينَ نَصًّا فِي

(١) سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٢/٤٩٣).

الرُّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، فِيهَا إِثْبَاتُ الصِّمَاتِ لِلَّهِ ﷻ عَلَى مَا يَنْبَغِي لِجَلَالِهِ وَعَظِيمِ
سُلْطَانِهِ، كَمَا وَرَدَ فِي آيِ الْقُرْآنِ، وَصِحَاحِ الْأَثَارِ.

وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ أَيْضًا بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الدُّكْتُورِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاصِرِ
الْفَيْهِي، وَصَدَرَ عَنْ مَكْتَبَةِ الْغُرَبَاءِ الْأَثَرِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الشَّوَيْيَّةِ، ١٤١٤ هـ.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ فِي مَوْطِنٍ (٤/٦٣٣).

٤٤ - ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّسَائُورِيُّ (ت: ٣١٨ هـ) ❦.

نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي مُنَاسَبَاتٍ مِنْهَا: (٢/١٨٤ و ٢٠٧)،
(٣/٦٧ و ١٢٦ و ١٧٨ و ٢٢٣).

وَيَعْصُ هَذِهِ النُّقُولُ مِنْ كِتَابِ «الْأَوْسَطِ» لَهُ.

وَأَسْمُهُ كَامِلًا: «الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ»، وَهُوَ أَحَدُ دَوَارِيزِ
الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ، قَالَ شَامَةُ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ ﷻ: «أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ
بْنُ اللَّيْثِ الْأَنْسَرِيُّ أَنَّهُ حُمِلَ إِلَيْهِ وَإِلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
وَاقِدٍ كِتَابُ «الْإِخْتِلَافِ الْأَوْسَطِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ، فَلَمَّا طَالَعَاهُ؛ قَالَ لَهُ: هَذَا كِتَابٌ
مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يَشْمَ رَائِحَةُ الْعِلْمِ، قَالَ: وَزَادَنِي ابْنُ وَاقِدٍ أَنَّهُ قَالَ:
لَنَحْنُ لَيْسَ فِي بُيُوتِنَا، فَلَمْ نَشْمَ رَائِحَةَ الْعِلْمِ»^(١).

طُبِعَ بَعْضُهُ قَدِيمًا بِتَحْقِيقِ أَبِي حَمَادٍ صَغِيرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ حَنِيفٍ، صَدَرَتْ

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٥/١٢٩).

مِنْهُ سِتَّةُ مُجَلَّدَاتٍ ، عَنْ دَارِ طَبِيعَةِ سَنَةِ (١٩٨٥م) وَهِيَ الْمُجَلَّدَاتُ: (١، ٢، ٣، ٤، ٥ و ١١)، ثُمَّ طُبِعَ مُؤَخَّرًا كَامِلًا فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا عَنْ دَارِ الْفَلَاحِ بِمِصْرَ، سَنَةِ (٢٠٠٩م / ١٤٣٠هـ) بِتَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ بِالْأَمَامِ .

٤٥ - الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْدِيُّ (ت: ٤٣٥ هـ) .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْصِنٍ وَاحِدٍ وَسَمَّاهُ فِي (٢/٥٦٥)، لَكِنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، وَأَهْمَلْ ذَكَرَ اسْمَهُ، كَمَا هُوَ بَيِّنٌ بِالرُّجُوعِ إِلَى شَرْحِ ابْنِ نَطَّالٍ .
وَالْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ اخْتَصَرَ صَحِيحَ الْبُحَارِيِّ وَسَمَّاهُ: «الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْحَامِعِ الصَّحِيحِ»، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ تَعْلِيقًا حَسَنًا كَمَا قَالَ ابْنُ فَرَحُونَ^(١) .

رُمِخْتَصَرُهُ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ السَّلُومِ، وَأَصْدَرَتْهُ دَارُ التَّوْحِيدِ بِالرِّيَّاضِ، سَنَةِ ٢٠٠٩م .

٤٦ - النَّسَائِيُّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ (ت: ٣٠٣ هـ) .

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي (٢/٥٨٩ و ٥٩٠) .
وَهَذِهِ النُّقُولُ مِنَ السُّنَنِ الصُّغْرَى لِلنَّسَائِيِّ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى: «الْمُجْتَبَى» أَوْ «الْمُجْتَنَى» .

قَالَ ابْنُ رُشِيدٍ السَّيِّدِيُّ عَنْ كِتَابِهِ: «كِتَابُ النَّسَائِيِّ أَبْدَعُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي

(١) الدِّيَاجِ الْمَذْهَبِ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ (ص: ٣٤٨) .

السَّنَنُ نَضِيفًا، وَأَحْسَنُهَا تَرْصِيفًا، وَكَأَنَّ كِتَابَهُ جَامِعٌ بَيْنَ طَرِيقَتَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، مَعَ حَظٍّ كَبِيرٍ مِنْ بَيَانِ الْعِلَلِ»^(١).

طُبِعَ الْكِتَابُ مَرَارًا بِرِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ السَّنِيِّ، مِنْهَا: طَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَتَّاحِ أَبُو عُذَّةٍ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ عَنْ دَارِ الْبَشَائِرِ بِبَيْرُوتَ.

٤٧ - ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَبُو عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْقَاضِي (ت: ٣٤٥ هـ) رحمته الله.

قَالَ فِيهِ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «كَانَ أَحَدَ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّينَ، وَلَهُ مَسَائِلُ فِي الْأَفْرُوعِ مَحْفُوظَةٌ، وَأَقْوَالُهُ فِيهَا مَنْسُورَةٌ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ السَّبْكِ: «شَرَحَ الْمُحْتَصَرَ، وَوَقَفْتُ عَلَى الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ»^(٣).

وَنَسَبَهُ لَهُ ابْنُ قَاضِي شُهَّةٌ أَيْضًا، فَقَالَ: «وَصَنَّفَ التَّعْلِيقَ الْكَبِيرَ عَلَى مُحْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ، نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ، قَالَ الْإِسْتَوِيُّ: «وَلَهُ تَعْلِيقٌ آخَرُ فِي مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ، وَهُمَا قَلِيلَا الْوُجُودِ»^(٤).

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٢٨١/٣).

٤٨ - أَبُو الْهَيْثَمِ الرَّازِيُّ الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ (ت: ٢٧٦ هـ) رحمته الله.

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ فِي: (١٣٨/٥).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح للمحافظ ابن حجر (٤٨٤/١).

(٢) تاريخ بغداد (٣٠٩/٧).

(٣) طبقات الشافعية (٢٥٦/٣).

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٢٧/١).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «قَدِمَ هَرَاةَ قَبْلَ وَفَاةِ شَمِرِ بُسْنَيَاتٍ، فَتَنَظَّرَ فِي كُتُبِهِ وَمُصَنَّفَاتِهِ، وَعَلَّقَ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَنَمِيَ الْخَبَرُ إِلَى شَمِرٍ فَقَالَ: «تَسَلَّحَ الرَّارِيُّ عَلَيَّ بِكُتُبِي»... ثُمَّ قَالَ: «وَكَانَ أَبُو الْهَيْثَمِ رحمته الله عِلْمُهُ عَلَى لِسَانِهِ، وَكَانَ أَغْذَبَ بَيَانًا، وَأَفْطَنَ لِمَعْنَى الْخَفِيِّ، وَأَعْلَمَ بِالنَّحْوِ مِنْ شَمِرٍ، وَكَانَ شَمِرٌ أَرَوَى مِنْهُ لِلْكَتُبِ وَالشُّعْرِ وَالْأَخْبَارِ، وَأَخْفَظَ لِلْغَرِيبِ، وَأَرْفَقَ بِالتَّصْنِيفِ مِنْ أَبِي الْهَيْثَمِ»^(١).

وَعَتَمَدْتُ فِي الْعَزْرِ إِلَيْهِ عَلَى مَصَادِرَ وَسِيطَةٍ، لِأَنَّ أَبَا مِنْ كُتُبِهِ لَمْ يَصِلْنَا.

٤٩ - يَغْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: أَبُو يُوسُفَ السَّدُوسِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت: ٢٦٢ هـ)

رحمته الله

نَقَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ (٢/٢٨٤).

وَلِيعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ: «الْمُسْنَدُ الْكَبِيرُ»، وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِاسْمِ «الْمُسْنَدِ الْفَخْلِ»، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله: «وَوَجَدْتُ مِثْلَهَا حَكَاهُ عَنِ الْبُرْدِيجِيِّ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظِ لِلْحَافِظِ الْفَخْلِ يَغْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ الْفَخْلِ»^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «الْمُسْنَدُ الْكَبِيرُ الْعَدِيمُ النَّظِيرِ الْمُعَلَّلُ، الَّذِي تَمَّ مِنْ مَسَانِيدِهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا، وَلَوْ كَمُلَ لَجَاءَ فِي مِائَةِ مُجَلَّدٍ»^(٣).

وَوَصَفَ طَرِيقَتَهُ فِيهِ فَقَالَ: «يُخْرِجُ الْعَالِي وَالنَّزِلَ، وَيَذْكُرُ أَوَّلًا سِيرَةَ

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ص: ٣٤٨).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٦٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٧٧).

الصَّحَابِيُّ مُسْتَوْفَاةً، ثُمَّ يَذْكُرُ مَا رَوَاهُ، وَيُوضِّحُ عِلَلَ الْأَحَادِيثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى
الرُّجَالِ، وَيَجْرَحُ وَيَعْدِلُ بِكَلَامٍ مُفِيدٍ عَذْبٍ شَافٍ، بِحَيْثُ إِنَّ الدَّظِيرَ فِي (مُسْنَدِهِ)
لَا يَمَلُّ مِنْهُ^(١).

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي نَضْرٍ الْحُمَيْدِيُّ يَقُولُ: «لَوْ وَجِدَ كَلَامٌ يَعْقُوبُ عَلَى
أَبْوَابِ الْحَمَامَاتِ لِلزِّمِّ أَنْ يُقْرَأَ وَيُكْتَبَ، فَكَيْفَ وَيُوجَدُ بِسَنَدٍ لَا مِثْلَ لَهُ!؟ إِعْجَابًا
بِكَلَامِهِ^(٢)، وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الْحَافِظِ الدَّارِقُطِيِّ^(٣).

وَقَدْ رَأَى الْخَصِيبُ الْبَغْدَادِيُّ مِنْهُ أَجْزَاءً، وَفَقَدَ مُعْظَمَهُ، وَلَمْ يَتَبَقَّ مِنْهُ إِلَّا
الْجُزْءُ الْعَاشِرُ وَيَخْتَوِي عَلَى قِسْمٍ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَطُبِعَ هَذَا الْجُزْءُ سَنَةَ ١٩٤٠ م، بِعِنَايَةِ سَامِي حَدَّادٍ، وَحَقَّقَهُ: كَمَالُ يُوسُفَ
الْحُرْتِ، وَنَشَرَهُ فِي بَيْرُوتَ عَنِ مُؤَسَّسَةِ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ سَنَةَ (١٤٠٥ هـ)، فِي
حَوَالِي ١٣٠ صَفْحَةً.

هَذَا آخِرُ مَا تيسَّرَ لِي جَمْعُهُ مِنْ مَوَارِدِ الْمُصَنِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
وَمِنَ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ لَهُ مَوَارِدَ أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرَ، فَهُوَ يَرْوِي أَشْيَاءَ بِإِسْنَادِهِ مِنْ
طُرُقٍ مُشَابِهِةٍ كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ النُّقُولَاتُ هِيَ غَالِبُهَا مِمَّا شَافَهُ بِهَا
هَؤُلَاءِ الشُّيُوخُ.

(١) المصدر السابق (٤٧٧/١٢).

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٥٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٩٠/١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢).

كَمَا أَنَّ الْمُصَنَّفَ رحمته الله كَانَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ يَتَّبِعُهُمْ اسْمَاءَ مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ، فَيَقُولُ مَثَلًا: قَالَ الْعُلَمَاءُ، قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ، قَالَ أَهْلُ السِّيَرِ، قَالَ الْفُقَهَاءُ، قَالَ أَهْلُ لِمَعَارِي، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَنَحْوَهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ، الَّتِي تَجْعَلُ الْوُقُوفَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ رحمته الله أَمْرًا مُسْتَغْنِيًا.

وَبَعْدَ اسْتِغْرَاضِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ وَالْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي شَرْحِهِ هَذَا - وَهِيَ كُتُبٌ مُتَعَدِّدَةٌ الْمَوْضُوعَاتِ، وَتَشْمَلُ كَافَّةَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ - تَبَعًا لِاخْتِلَافِ كُتُبِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ رحمته الله، أَوْدُ أَنْ أَذْكَرَ بَعْضَ سِمَاتِ وَمَعَالِمِ مَنَهْجِ الْمُصَنَّفِ رحمته الله فِي التَّعَامُلِ مَعَهَا بِاقْتِضَابٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - تَمَيَّزَتِ الثَّقُولَاتُ بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ غَالِيًا، مَعَ بَرَاعِهِ رحمته الله فِي إِبْدَاءِ وَجْهِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَا يَشْرَحُهُ وَمَا يُرِيدُ الِاسْتِدْلَالَ لَهُ، فَلَا يَجِدُ الْقَارِئُ تَكَلُّفًا فِي الرَّبْعِ بَيْنَهُمَا، بَلْ إِنَّهُ يَسْتَعْصِي فِي مَوَاطِنَ تَمَيِّزُ كَلَامِهِ عَنْ كَلَامِ غَيْرِهِ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ.

٢ - يَتَصَرَّفُ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي مُنَاسَبَاتٍ فِي التُّصَوُّصِ الَّتِي يَنْقُلُهَا، فَيَخْتَصِرُهَا غَيْرَ مُخِلٍّ بِالْمَعْنَى، مُسْتَوْفِيًا فِي ذَلِكَ أَوْضَاعَ الْعُلَمَاءِ فِي عَزْرِ الْكَلَامِ إِلَى قَائِلِهِ، وَمُرَاعِيًا قَوَاعِدَ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

٣ - اعْتَمَدَ الْمُصَنَّفُ رحمته الله فِي مَوَاطِنَ قَلِيلَةٍ أَيْضًا فِي النُّقْلِ بِوَاسِطَةٍ، كَمَا فِي نُقُولَاتِهِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ كَالْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، وَابْنِ الْقَصَّارِ رحمته الله وَغَيْرِهِمَا، إِذْ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى النُّقْلِ بِوَاسِطَةٍ شَرَحَ ابْنُ بَطَّالٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

الفصل الثالث

وصف النسخة المعتمدة، ومنهج التحقيق

وفيه ثلاثة مباحث:

- * المبحث الأول: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.
- * المبحث الثاني: المنهج المتبع في التحقيق.
- * المبحث الثالث: نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق.

البحث الأول وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

•••••

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة يتيمة فيما أعلم بالكتاب، وقد اجتهدت في إيجاد نسخة ثانية له فلم أظفر بها، وقرأت فهارس المكتبات، ورأست الجامعات ومراكز المخطوطات في بعض أنحاء العالم؛ فلم ألق أي جواب عن وجود نسخة للكتاب، بل إن هذه النسخة أنضاً كانت في طي السبان بسبب التصحيف الذي كان في أول صفحاتها كما تقدمت الإشارة إليه.

وهذه النسخة محفوظة بخزانة الجامع الكبير بمدينة مكّاس بالملكة المغربية برقم: (١٥٤)، حسّت فهارس خزانة الجامع، وعنّها صورة بالخزانة الوطنية بالعاصمة الرباط ميكرو فيلم رقم: (٣٠٠٧).

- لوحاتها: تقع هذه النسخة في ١٩٦ ورقة، - مرقمة بترقيم الصفحات في

٢٩٢ صفحة - من حجم ١٨ سنتم على ٢٥ سنتم.

- منطرتها: في كل صفحة نحو ٣٠ سطراً.

- خطها: كتبت هذه النسخة بخط النسخ، مشرقياً جميلاً ومقروء، باللون

الأسود، وكتبت عناوين الكتب والأبواب فيها بخط بارز.

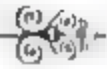
- تاريخ النسخ: ورد في آخر النسخة أنه تم نسخها يوم الأحد الخامس

وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ هِجْرِيَّةٍ (٨٥٦ هـ).

- اسمُ النَّاسِخِ: لَا يُوجَدُ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ اسْمُ النَّاسِخِ، وَلَكِنْ يَدُو مِنْ خِلَالِ قِرَائَتِي لَهَا أَنَّهُ عَلَى حَظٍّ مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ كَانَ مِنَ الْمُشْتَغِلِينَ بِهِ، لِحُجُودِ نُسَخَتِهِ، وَسَلَامَتِهَا - فِي الْغَالِبِ الْأَعْمَ - مِنَ التَّضْحِيفِ أَوِ التَّخْرِيفِ، وَإِنْ بَدَرَتْ مِنْهُ فِي مَوَاطِنَ قَلِيلَةٍ بَعْضُ الْأَوْهَامِ، وَشَيْءٌ مِنَ الرِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، كَمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِي مَظَانِهِ.

وَلَقَدْ فَتَكَّتِ الْأَرْضُ بِهَذَا الْمَخْطُوطِ فَتَكَاً ذَرِيعاً، خُصُوصاً فِي أَوَّلِهِ، فَوَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحُرُومِ، وَالْبَيَاصِرِ، وَكَذَلِكَ فِي مَوَاطِنَ فِي آخِرِ الْمَخْطُوطِ (ص: ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦)، لَكِنْ حَاوَلْتُ قَدَرَ الْإِمْكَانِ التَّغْلِبَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَاسْتِندَرَاكِهِ مِنَ الْمَوَارِدِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا ﷺ فِي النُّقْلِ، أَوْ مِنْ جِلَالِ الرَّجُوعِ إِلَى الْكُتُبِ الَّتِي افْتَبَسَ مِنْهَا، وَكُنْتُ أَعْتَبِرُهَا بِمِثَالَةِ نُسَخَةٍ ثَانِيَةٍ لِلْأَصْلِ.

وَالْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَيْضاً أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَعْضُ النَّقْدِ وَالسَّخِيرِ فِي رِصِّ هَذَا الْمَخْطُوطِ، وَقَدْ تَدَاخَلَتِ الْأُورَاقُ عَلَى جَامِعِهِ، مِمَّا يُعْيِقُ مُتَابَعَةَ الْقِرَاءَةِ فِيهِ فِي أَوَّلِهِ، وَقَدْ اجْتَهَدْتُ فِي إِعَادَةِ تَرْتِيبِ أَوْرَاقِهِ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى تَنَاسُقِ الْكَلَامِ فِيهَا بَيْنَهُ، وَبِالِاسْتِعَانَةِ بِالتَّعْقِيبَةِ الْمُوجُودَةِ فِيهِ، فَصَارَ تَرْتِيبُهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ الْآتِي: (١، ٢٠، ٢١، ١٨، ١٩، ٢، ٣٠٠)، ثُمَّ تَتَابَعَتِ الصَّفَحَاتُ بِالسُّلْسُلِ الْعَادِيِّ لِلْأَرْقَامِ فِيمَا بَعْدُ.



- تَمَيَّزَتِ النُّسخَةُ بِنِظَامِ التَّعْقِيبَةِ أَوْ الوُضْلَةِ ؛ وَالتَّعْقِيبَةُ: هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي يُكْتَبُ أَسْفَلَ الصَّفْحَةِ الَّتِي مَتَى غَالِبًا، لِنَدُلَّ عَلَى بَدْءِ الصَّفْحَةِ الَّتِي تَلِيهَا^(١).

وَكَانَ النَّاسُخُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَضَلًا لِلْجُمْلِ نَعُضِهَا بِبَعْضٍ، إِذْ كَانَتْ فِي الرَّمَنِ الْأَوَّلِ تَحُلُّ مَحَلَّ تَرْقِيمِ الصَّفَحَاتِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَتَقَادِيًا لِاضْطِرَابِ أَوْرَاقِ النُّسخَةِ إِذَا نَدَاخَلَتْ فِيمَا بَيْنَهَا، فَتُعِينُهُمْ فِي تَرْتِيبِ مَلَا زِمِ الْمَخْطُوطِ.

وَلَا تَظْهَرُ هَذِهِ التَّعْقِيبَةُ فِي كَثِيرٍ مِنْ صَفَحَاتِ هَذِهِ النُّسخَةِ لِتَأْكُلِهَا بِفِعْلِ الْأَرْضَةِ.

- ضَبَطَ لِنَاسِخُ كَثِيرًا مِنْ الْمَوَاضِعِ الْمُشْكِلَةِ بِالشَّكْلِ.

- يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ مُقَابِلَةٌ، تُوجَدُ فِي النُّسخَةِ الدَّارَةُ الَّتِي يَنْتَعِمِلُهَا النَّاسِخُ لِلْمُقَابَلَةِ، وَهِيَ دَارَةُ مَنْقُوطَةٍ.

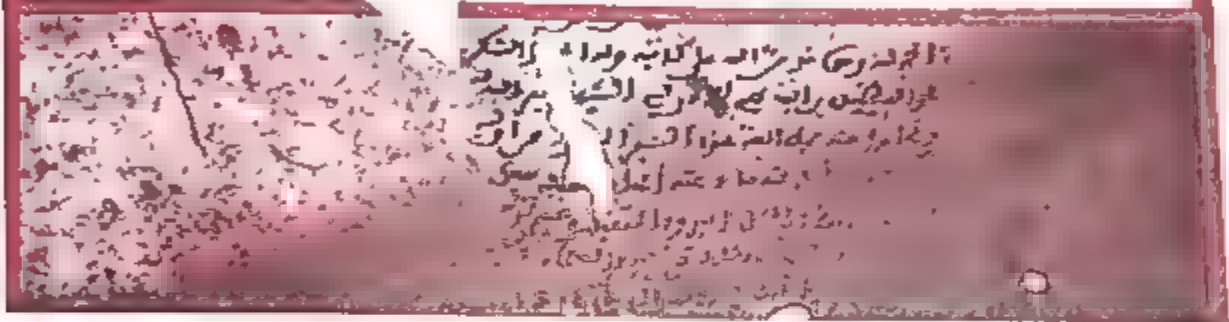
وَقَدْ اِطَّلَعَ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ الشَّيْخُ الشَّيْبِيُّ رحمته الله كَمَا تَمَّ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ سَابِقًا، وَقَرَأَهَا، وَعَلَّقَ فِي آخِرِهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِفَادَتِهِ مِنْهَا.

فَقَدْ جَاءَ فِي آخِرِ الْمَخْطُوطِ تَقْيِيدٌ بِخَطِّهِ رحمته الله نَصُّهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَخَدَهُ، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى كَاتِبِهِ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ - مُحَمَّدٌ الْقَضِيلُ بْنُ الْفَاطِمِيِّ الْإِذْرِيْسِيِّ الشَّهِيرُ بِالشَّيْبِيِّ، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَتَجَاوَزَ عَنْهُ، بِمُطَالَعَةِ هَذَا السَّفَرِ الْمُبَارَكِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَنَقَلَ مَا دَعَتْهُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ نَقْلَهُ، جَعَلَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ الْمَبْرُورِ

(١) يُنْظَرُ تَحْقِيقُ النُّصُوصِ وَنَشْرُهَا لِعَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ (ص: ٤١) وَمَعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الْمَخْطُوطِ الْعَرَبِيِّ لِلْأَسْتِاذِ الْكَبِيرِ أَحْمَدَ شَرْقِيٍّ وَبَنِيٍّ وَمُصْطَفَى طُوبِيٍّ (ص: ٩٣).

وَالْمُتَقَبِّلُ ، وَعَقَرَ لِمُؤَلِّفِهِ وَلِصَاحِبِ الصَّحِيحِ ، وَلِكُلِّ مَنْ ذَكَرَ فِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَالْأَعْيَانِ بِسَنَةِ وَكَرَّمِهِ ، وَذَلِكَ فِي ١١ شَرَّالِ عَامَ (١٣١١) .

تقيد بخط العلامة السري الشافعي رحمه الله بخرج فيه بخطه لهذا
السفر، واستفاد منه ونصه
الحمد لله وحده قد من الله على شيوخه - رحمه الله - محمد الفاضل المصطفى
الإدريسي السري هذا له وجاؤه عنه بخطه هذا السفر لم يزل من أوله إلى
آخره ومنه ما دعه الحاجة إلى نقله جعل الله ذلك من العمل الصالح بصفته
وعمره لغيره، ولصاحب الصحيح ومن ذكر فيه من العلماء والأعيان بصفته وكرمه
وذلك في ١١ شوال عام ١٣١١



وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ اسْتَفَادَ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فِي كِتَابِهِ الْفَجْرُ السَّاطِعُ عَلَى الصَّحِيحِ
الْجَامِعِ ، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ بِسُنَّةِ الشُّبْكِيِّ .

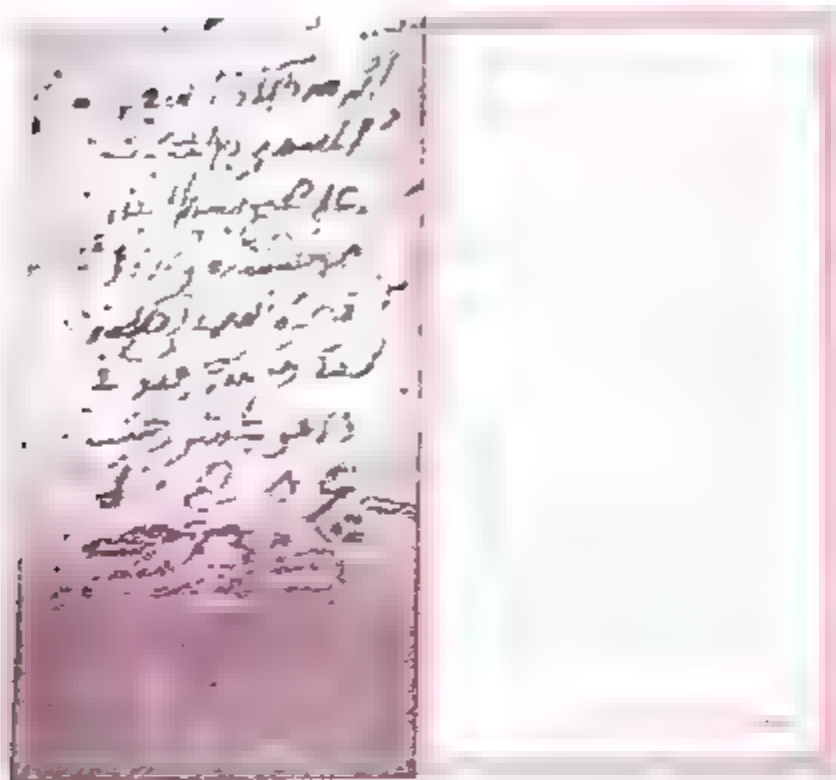
كَمَا اطَّلَعَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَيِّ الْكَتَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

- النُّسخَةُ مِنْ تَخْيِيسِ السُّلْطَانِ الْعُلَوِيِّ سَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى طَلَبَةِ
الْعِلْمِ ، وَتَمَّتْ حِيَارَةُ الْكِتَابِ لِجَانِبِ الْحَبْسِ فِي ١٨ رَجَبِ عَامَ ١١٧٥ هـ^(١) .

وَتَقْيِيدُ الْوَقْفِ مُجِبٌّ عَلَى يَمِينِ الصَّفْحَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَخْطُوطِ ، وَنَصُّهُ:
«الْحَمْدُ لِلَّهِ ، هَذَا السَّفَرُ الْمُسَمَّى بِالنُّكْتِ عَلَى صَحِيحِ [.....] الْبُخَارِيِّ مِمَّا حَبَسَهُ
مَوْلَانَا نَصْرَهُ اللَّهُ عَلَى طَلَبَةِ [.....] فِي ثَامِنَ عَشَرَ رَجَبٍ ، سَنَةِ [.....] ، ثُمَّ

(١) يُنْظَرُ: فَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ الْجَامِعِ الْأَعْظَمِ بِمَكْنَسَ (ص. ١٠٨) .

رُضِعَ بَعْدَهَا خَاتَمُ التَّحْقِيقِ.



البحث الثاني منهج التحقيق

يَقُومُ كُلُّ بَحْثٍ عِلْمِيٍّ جَادٍّ عَلَى مَنَهِجٍ رَصِينٍ، يَخْتَلِفُ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ
الْبُحْثِ، وَالْحَاجَةُ مُلِحَّةٌ إِلَى إِثْرَارِ الْمَعَالِمِ الْكُثْرَى الَّتِي اتَّبَعْتُهَا فِي إِنْجَازِ هَذَا
الْعَمَلِ لِيَصِيرَ إِلَى الصُّورَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا الْآنَ

وَقَدْ سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنِّي اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى نُسخَةٍ
حَطِيئَةٍ وَجيدةٍ فَرِيدَةٍ، لَا أَعْلَمُ لَهَا ثَانِيَةً بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّابِدِ، وَسُؤَالِ أَهْلِ
الِاخْتِصَاصِ.

وَسَلَكْتُ فِي تَحْقِيقِهِ مَنَهِجًا أَخْتَزَلُ مَعَالِمُهُ فِي الْعَصِيرِ الْتَالِيَةِ:

❁ أولاً: ضَبْطُ النَّصِّ:

١ - كَتَبْتُ النَّصَّ وَضَبَطْتُهُ، وَفَوْقَ الرَّسْمِ الْإِمْلَانِيِّ الْحَدِيثِ، وَضَبَطْتُهُ
بِالشُّكْلِ، لِأَنَّ النَّاسِخَ ضَبَطَ كَثِيرًا مِنْهُ كَذَلِكَ، وَقَدِيمًا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ
الْيَحْضِي رحمته الله لَمَّا عَرَضَ لِاخْتِلَافِ الْمُحَدِّثِينَ فِي قَدْرِ مَا يُشْكَلُ مِنَ النَّصِّ: «وَقَالَ
آخَرُونَ: يَجِبُ شَكْلُ مَا أَشْكَلَ وَمَا لَا يُشْكَلُ».

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا سِيَّمَا لِلْمُبْتَدِئِ وَغَيْرِ الْمُتَبَحَّرِ فِي الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَيِّزُ

مَا أَشْكَلَ مِنَّا لَا يُشْكِلُ ، وَلَا صَوَابَ وَجْهِ الْإِعْرَابِ لِكَلِمَةٍ مِنْ خَطَائِهِ ^(١) .

٢ - ثُمَّ قَالَتْهُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ عَلَى الْمَخْطُوطِ ، فَمُعَارَضَةُ الْكِتَابِ وَمُقَابَلَتُهُ أَهَمُّ رَكِيزَةٍ يَقُومُ عَلَيْهَا التَّحْقِيقُ ، وَكَلَامُهُمْ فِي التَّأَكِيدِ عَلَى هَذَا مَعْنُومٌ مَشْهُورٌ فِي مَحَلِّهِ .

وَلَا أَدْعِي أَنِّي وَفَيْتُهُ حَقَّهُ ، وَرِحَمَ اللَّهُ لِإِمَامٍ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْأَزْدِيِّ إِذْ يَقُولُ :
الْوَعُورُ مِنَ الْكِتَابِ مِائَةَ مَرَّةٍ ، مَا كَادَ يَسْلَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَقَطٌ ، أَوْ قَالَ :
خَطَأً ^(٢) .

٣ - حَدَّثْتُ بِدَايَةِ الصَّفَحَاتِ فِي الْمَخْطُوطِ ، وَأَثَبْتُ ذَلِكَ بِالْخَطِّ الْمَائِلِ
(/) قَبْلَ الْكَلِمَةِ الَّتِي تَبْدَأُ بِهَا اللَّوْحَةُ .

❖ ثَانِيًا: السَّقَطُ :

نَبَّهْتُ عَلَى السَّقَطِ الْمَوْجُودِ فِي النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ ، فَإِذَا كَانَ السَّقِطُ كَلِمَةً
أَوْ حَرْفًا ، فَإِنِّي أَضَعُهُ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ [] ، وَأُنَبِّئُهُ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ سَقَطٌ مِنْ
الْمَخْطُوطِ ، وَالتَّضْوِيبُ مِنْ كَذَا ، أَوْ : وَالْإِسْتِدْرَاكُ مِنْ كَذَا ، أَوْ : الْمُثْبِتُ مِنْ كَذَا ،
أَوْ : وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ ، وَنَحْوَهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ .

❖ ثَالِثًا: التَّصْحِيفُ :

إِذَا وَقَعَ تَصْحِيفٌ أَوْ تَخْرِيفٌ فِي النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ فَإِنِّي أُنَبِّئُهُ عَلَيْهِ ؛ فَإِذَا

(١) يُنْظَرُ : مَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ الْجَامِعِ الْأَعْظَمِ بِمَكْنَسَ (ص ١٠٨) .

(٢) يُنْظَرُ : جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٧٨/١) ، وَعَنْهُ السَّخَاوِيُّ فِي نَجْعِ الْمَغِيثِ
(١٨٧/٢) .

كَانَ مَا فِي الْمَخْطُوطِ تَصْحِيفًا صَرِيحًا لَا يَحْتَمِلُهُ وَجْهٌ مِنْ أَوْجِهِ اللُّغَةِ ، أَوْ الْفَاطِ
الْأَحَادِيثِ ، أَوْ كَانَ فِي أَسْمَاءِ بَعْضِ الرُّوَاةِ ؛ فَإِنِّي أُغَرِّ مَا فِي الْمَخْطُوطِ ، وَأَنَّهُ
عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ .

وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّرَابَ ، فَإِنِّي أَبْقِيهِ ، وَأُنَبِّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ
أَيْضًا .

❁ رابعا: الآياتُ القرآنية:

١ - أَثْبَتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ فِي صُلْبِ الْكِتَابِ وَمَتْنِهِ بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِي ، مُرَاعِيًا
فِي ذَلِكَ رَوَايَةَ الْإِمَامِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ، لِأَنَّهَا الرُّوَايَةُ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي
كِتَابِهِ .

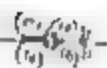
٢ - رَاعَيْتُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ الَّتِي يَسْتَشْهَدُ بِهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ ، مَعَ نِسْبَتِهَا
إِلَى أَصْحَابِهَا ، مُحِيلًا فِي ذَلِكَ عَلَى كُتُبِ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ بِاقْتِضَابٍ .

٣ - عَرَوْتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ بَيَّانَ مَوَاصِعِهَا مِنَ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ ، ذَاكِرًا
اسْمَ السُّورَةِ ، وَرَقْمَ الْآيَةِ .

❁ خامسا: الأحاديثُ النبوية:

خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحَرَّيْتُ فِي ذَلِكَ الْاِخْتِصَارَ قَدْرَ
الطَّاقَةِ - اللَّهُمَّ أَنْ يَقْتَضِيَ الْمَقَامُ زِيَادَةَ بَيَّانٍ - ، وَقَدْ قَسَمْتُهَا إِلَى قِسْمَيْنِ :

- الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَحَادِيثُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ الَّتِي يَشْرَحُهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ :



- مَبْرُتُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَشْرَحُهَا بِحُطٍّ غَلِيظٍ، وَهَذِهِ اكْتَفَيْتُ بِعَزْوِمَا إِلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ؛ بِذِكْرِ رَقْمِ الْحَدِيثِ وَخَدِّهِ، رَوْماً لِلِاخْتِصَارِ.

- اجْتَهَدْتُ فِي تَخْرِيجِ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله مِنْ دَوَابِ الْحَدِيثِ، مَعَ الْإِحَالَةِ عَلَى كِتَابِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ».

- الْقِسْمُ الثَّانِي: الْأَحَادِيثُ الَّتِي يُورِدُهَا الْمُصَنِّفُ رحمته الله أَثْنَاءَ شَرْحِهِ، أَوِ الَّتِي يُجِيلُ عَلَيْهَا وَيُسْتَشْهِدُ بِهَا فَإِنِّي أَتَّبِعُ فِي تَخْرِيجِهَا مَا يَلِي:

١ - إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، فَإِنِّي أَكْتَفِي بِتَخْرِيجِهِ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، لَأَنَّ الْأُمَّةَ تَلَقَّتْ كِتَابَيْهِمَا فِي الْجُمْلَةِ بِالْقَوْلِ، وَلِأَنَّ النُّزْوَاعَ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّخْرِيجِ يَتَحَقَّقُ بِإِثْبَاتِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ، لَا اسْتِغْنَاءً مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ ^(١).

٢ - أَمَّا إِذَا لَمْ نَكُنْ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، فَإِنِّي أَجْتَهِدُ فِي تَخْرِيجِهِ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْمُصَنَّفَاتِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْجَوَامِعِ الْأُخْرَى قَدَرِ الطَّاقَةِ

٣ - رَاعَيْتُ فِي التَّخْرِيجِ أَيْضاً مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رحمته الله، فَأَبْدَأُ بِالْكِتَابِ الَّذِي عَزَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مَرْجُوداً، أَوْ مِمَّنْ يَرْوِي عَنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ.

٤ - إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي أَحَدِ الْكُتُبِ السَّنَةِ، أَوِ الْكُتُبِ الْمُلْحَقَةِ بِهَا، فَإِنِّي أَقْصِرُ عَلَى ذِكْرِ رَقْمِ الْحَدِيثِ فَقَطْ، وَلَا أَذْكُرُ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ عِنْدَ الْعَزْوِ

(١) نَصْرٌ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ وَاعْتِمَادِهِ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدَّسِي فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ «مُضَائِلُ الْأَعْمَالِ» (ص: ٩٧).

إِلَيْهَا طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ

وَبِالنَّسَبِ لِفَرِهَا فَبَنِي أَذْكَرَ رَقَمَ الْخَزْءِ وَالصَّمْحَةِ، وَزَبَا ذَكَرْتُ فِي بَعْضِ
رَقَمَ الْحَدِيثِ.

٥ - اعْتَنَيْتُ بِذِكْرِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي صِحَّةِ الْأَحَادِيثِ وَضَعْفِهَا، بِالنَّقْلِ مِنْ
كُتُبِ الْبَلَلِ وَاسْتَخْرِيجِ، وَبَنَيْتُ غَالِبًا عَلَى مَا فِي الْأَسَانِيدِ مِنْ عِلَلٍ: كَضَعْفِ زَوِي
وَنَحْوِهِ، مُسْتَرِشِدًا فِي ذَلِكَ بِأَقْوَالِ الْمُحَادِّثِينَ الْجَهَابِذَةِ.

❁ سَادِسًا: الْآثَارُ:

خَرَّجْتُ الْآثَرَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ رحمته مِنْ مَطَائِنِهَا، وَاجْتَهَدْتُ فِي بَيَانِ
الصَّحِيحِ مِنْهَا مِنَ الضَّعِيفِ، قَدَرِ الْإِمْكَانِ.

❁ سَابِعًا: الْأَعْلَامُ:

لَمْ أُتْرَجِمِ لِلْأَعْلَامِ الزَّارِدِينَ فِي الْكِتَابِ تَخْفِيفًا عَلَى الْقَارِئِ، وَتَقَادِيًا لِإِثْقَالِ
الْحَوَاشِي

وَاسْتَشْنَيْتُ مِنْ ذَلِكَ أَسَانِيدَ الْإِمَامِ قَوَامِ السُّنَّةِ رحمته، وَقَدْ رَاعَيْتُ فِي تَرْجُمَةِ
الْمَذْكُورِينَ مَا يَلِي:

١ - لَمْ أُتْرَجِمِ لِلصَّحَابَةِ رحمته، لِأَنَّهُمْ عُذُولٌ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ لَهُمْ.

٢ - لَمْ أُتْرَجِمِ لِرِجَالِ الْكُتُبِ السُّنَّةِ، لِشُهْرَتِهِمْ، وَكَثْرَةِ مَا صُنِّفَ فِي
تَرَاجِمِهِمْ، وَطَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ.

٣ - إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السَّتَةِ، فَإِنِّي أَذْكُرُ شَيْئًا مِنْ أَخْبَارِهِ عَلَى حَدِّ الْإِخْتِصَارِ، وَأُجِيبُ عَلَى مَصْدَرٍ أَوْ مَصْدَرَيْنِ لَتَرْجُمَتِهِ.

❖ ثَامِنًا: الْمَسَائِلُ الْفِقْهِيَّةُ:

- رَاعَيْتُ فِي ذِكْرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الْإِخْتِصَارَ، وَوَقَّعْتُ النُّقُولَ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ مَا وَجَدْتُ لِذَلِكَ سَبِيلًا.

- عَزَوْتُ أَقْوَالَ كُلِّ مَذْهَبٍ إِلَى مَصَادِرِهِ الْمُعَمَّدَةِ.

❖ تَاسِعًا: الْبُلْدَانُ:

- بَيَّنْتُ الْمَوَاضِعَ وَالْبُلْدَانَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ، مُرَاعِيًا فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْقُدَمَاءُ وَالْمُعَاصِرُونَ، وَبَيَّنْتُ فِي الْأَغْلَبِ مَوْقِعَهَا فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ، مُحَدِّدًا الْمَسَافَاتِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

❖ عَاشِرًا: الْأَشْعَارُ:

- خَرَّجْتُ الْأَشْعَارَ وَالْأَرَاجِيذَ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ مِنْ مَطَانِئِهَا فِي دَوَائِنِ الشَّعْرِ، وَعَزَوْتُ كُلَّ بَيْتٍ إِلَى قَائِلِهِ.

- ذَكَرْتُ بِحَرَ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ [].

❖ حَادِي عَشَرَ: الْفَهَارِسُ:

وَضَعْتُ الْفَهَارِسَ الْعِلْمِيَّةَ لَظَرُورِيَّةٍ آخِرَ الرِّسَالَةِ، وَتَشْمِلُ عَلَى:



١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس أطراف الأحاديث النبوية .

٣ - فهرس الآثار .

٤ - فهرس الأشعار والأراجيز .

٥ - فهرس المواضع والبندان .

٦ - فهرس الأعلام .

٧ - فهرس الأمثال .

٨ - فهرس عرب الحديث .

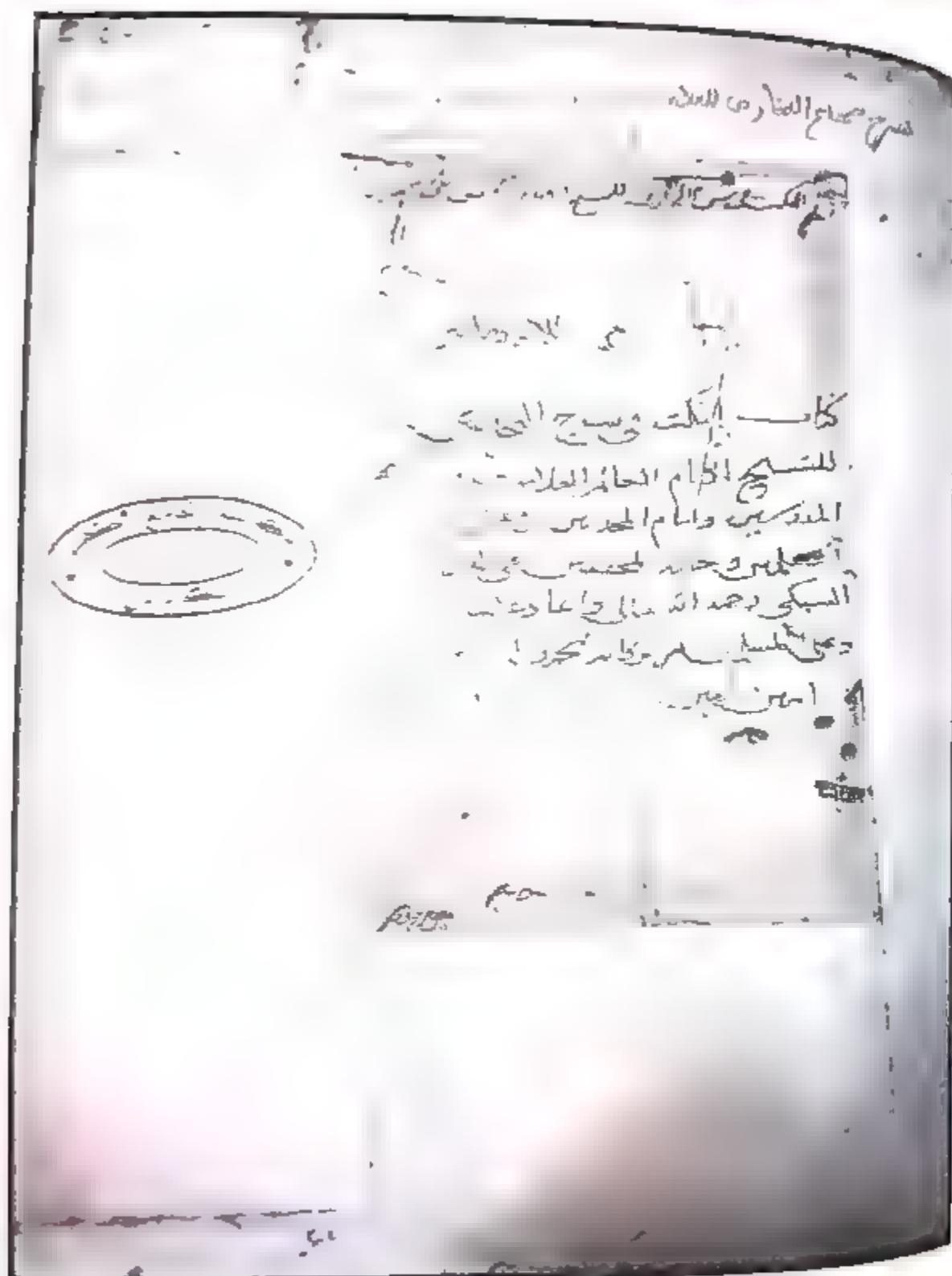
٩ - فهرس الطوائف والفرق .

١٠ - فهرس الموضوعات .

١١ - ثبت المراجع والمصادر .



الْبَيْتُ الثَّانِي
نماذج من صور المخطوط



صفحة العنوان، وتظهر فيها علامات الترميم،
وهي بغمط غير الخط الذي كتب به الناسخ المخطوط

[illegible]

الخاتمة والتوصيات

.....

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَسِّرُ لِي إِِنْهَاءَ هَذَا الْعَمَلِ ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ .
وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَسْجَلَ هُنَا أَهَمَّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ
الِإِحْمَالِ ، فَمِنْ ذَلِكَ :

* تَحْقِيقُ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ ، بَعْدَ أَنْ كَانَ لِسَوَاتٍ كَثِيرَةٍ يُظَنُّ أَنَّهُ
لِلْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ رحمته الله ، وَكَانَ ذَلِكَ أَهَمَّ الْعَوَامِلِ فِي اتِّعَادِ كَثِيرٍ مِنَ
الْمُسْتَغْلِلِينَ عَنْهُ ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْ تَحْقِيقِهِ .

* وَكَانَ الْمُسْتَغْلِلُونَ يَتَرَاتِبُ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ رحمته الله يَذْكُرُونَ أَنْ شَرَحَهُ
لِلصَّحِيحَيْنِ مَفْقُودَانِ ، وَيَخْضُرْنِي هُنَا قَوْلُ مُؤَرِّجِ الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ الْأُسْتَاذِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنْصُورٍ رحمته الله : « فَإِنَّ مَا ظَهَرَ فِي هَذِهِ السَّنِينَ الْأَخِيرَةِ مِنْ تَرَاتُّبِ
الْعِلْمِيِّ وَالْأَدَبِيِّ بِجَعْلِنَا إِلَى الثَّقَةِ وَالتَّمَاوُلِ بِالْعُثُورِ عَلَى بَاقِيهِ فِي زَمَنِ لَنْ
يُطُولَ » ^(١) .

* إِبْرَازُ جُهُودِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ السَّيَمِيِّ رحمته الله
فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَشَرْحُ مَثُونِهَا مِنْ خِلَالِ شَرْحِهِ لِصَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ رحمته الله .

(١) أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين لأبي بكر بن علي البندق الصنهاجي (ص: ٥٩) .

* الرُّقُوفُ عَلَى شِدَّةِ تَحَرِّيِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ فِي سُرُوحِ الْأَحَادِيثِ ، وَالِتِزَامِهِمْ فِي ذَلِكَ قَوَاعِدَ رَصِينَةٍ حَيْرَتِ الْأَلْبَابِ ، بَيَّنَّتْ شِدَّةَ تَوَقِّيِ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ وَوَرَعِهِمْ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذِ الْخَطَأُ فِيهِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ ، وَهُوَ مَنْقَذُ كُلِّ بِدْعَةٍ وَصَلَاةٍ نَشَأَتْ فِي الْإِسْلَامِ .

يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّة (ت: ٧٥١ هـ) ﷺ: «بَلْ سُوءُ الْقَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَضَلُّ كُلِّ بِدْعَةٍ وَصَلَاةٍ نَشَأَتْ فِي الْإِسْلَامِ ، بَلْ هُوَ أَضَلُّ كُلِّ خَطَأٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ أَضِيفَ إِلَيْهِ سُوءُ الْقَصْدِ»^(١)

* الْوُقُوفُ عَلَى جُهُودِ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْجَبَّارَةِ فِي حِفْظِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالذَّبُّ عَنْ حِيَاضِهَا ، وَالْعِنَايَةُ بِبَيَانِ مَا لَوْلَاتِهَا ، وَمَا تَزَخَّرَ بِهِ الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ كَمِّ هَائِلٍ مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ .

وَمِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ ﷻ لِلْقَائِمِينَ عَلَى جَامِعَةِ الْقَرَوِيِّينَ مُمَثِّلَةً فِي كُلِّ شَرِيعَةٍ بِقَاسِ حَرَسِهَا اللَّهُ ، مَنَارَةِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَنْ تَخْتَصِرَ ضِمْنًا وَحَدَاتٍ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا مِثْلَ هَذِهِ الرَّحْدَةِ - وَحَدَةِ مَنَاهِجِ لِبَحْثِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ - وَلَّتِي تُعْنَى بِدِرَاسَةِ مَنَاهِجِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، نَالَهُ ﷻ أَنْسَأُلُ أَنْ يَخْزِيَ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا ، وَالسَّاهِرِينَ عَلَى إِنْجَاحِهَا الْمُثُوبَةَ وَالْأَجَرَ ، جَزَاءً عَلَى خِدْمَةِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ .

❁ التَّوَصِيَّاتُ :

مِنْ خِلَالِ اسْتِغَالِي فِي هَذَا الْبَحْثِ لَمَسْتُ بَعْضَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ

(١) الروح لابن قيم الجوزية (ص: ٦٣).

التَّوَصِيَّةُ بِشَأْنِهَا ، أَجْمِلُهَا فِيمَا يَلِي :

* ضَرُورَةُ الْاِغْتِنَاءِ بِكُتُبِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ عُمُومًا ، وَفِي مَحَالِ خِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْحُصُوصِ ، فَتَخَزُّنُ فِي أَمْسٍ لِحَاجَةٍ إِلَى إِبْرَازِ هَذَا التَّرَاثِ ، وَتَقْضِي الْغَارِ عَنْهُ بَدَلَ تَجْدِيدِ الْكَلَامِ فِي مَوَاضِيَعٍ سَبَقَ السَّلَفُ إِلَى سَبْكِ الْكَلَامِ فِيهَا .

* تَشْجِيعُ طُلَّابِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْمِيَا خَاصَّةً فِي مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاهِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ كُتُبِ شُرُوحِ الْحَدِيثِ الْمَخْطُوطَةِ وَتَحْقِيقِهَا .

* دَعْوَةُ الْمُشْتَغِلِينَ فِي مَجَالِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ وَالْمِرَاسِ إِلَى إِعَادَةِ ضَرُورَةِ اكْتِنَائِهِمَا فَهَارِسِ خَزَائِنِ الْمَخْطُوطَاتِ ، وَالنَّظَرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي نُسِبَتْ لِمُؤَلِّفِينَ مَجْهُولِينَ ، أَوْ وَجَدَ الشَّكُّ فِي صِحَّةِ إِثْبَاتِهَا ، فَهِيَ مَظِنَّةُ الطَّغْرِ بِأَعْلَاقٍ وَدُرَرٍ نَفِيسَةٍ ، وَلِهَذَا مُثَّلٌ وَنَمَازِجُ مُنْقَادَةٍ مُتَكَاثِرَةٌ ، ظَلَّتْ إِلَى أَرْمَنَةِ قَرِيبَةِ دَائِرَةِ .

* حَثُّ الْبَاحِثِينَ وَالْمُخَصَّصِينَ الْمُتَهَمِّمِينَ بِالتَّرَاثِ الْحَدِيثِيِّ عَلَى التَّنْقِيبِ عَلَى رِوَايَاتِ كُتُبِ السُّنَّةِ ، وَإِعَادَةِ طَبْعِ كُتُبِ شُرُوحِ الْأَحَادِيثِ ، مُتَوَخِّينَ إِثْبَاتِ الْمُنِّ بِالرَّوَايَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا صَاحِبُ الشَّرْحِ ، تَتِمِيمًا لِلْفَائِدَةِ الْمُتَوَخَّاةِ مِنْهَا ، وَهَذَا تَجَسَّى لِي مِنْ خِلَالِ الْفُرُوقِ بَيْنَ رِوَايَةِ الشَّيْخِي لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ وَالَّتِي اعْتَمَدَهَا قَوَامُ السُّنَّةِ ﷺ ، وَالنُّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ الْيَوْمَ لِلْكِتَابِ .

وَالْقَارِئُ فِي دَوَائِنِ شُرُوحِ السُّنَّةِ الْيَوْمَ يَجِدُ أَمَارَاتِ هَذَا الْخَلَلِ بَادِيَةً ، فَمَثَلًا لَقَعَ الْبَارِي لَابَنَ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي (ت: ٨٥٢ هـ) ﷺ بِحَتَّاجٍ إِلَى أَنْ يُعَادَ طَبْعُهُ

مَعَ إِثْبَاتِ الرَّوَايَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْحَافِظُ فِي شَرْحِهِ ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي دَرُّ الْهَرَوِيِّ رحمته الله ، لِأَنَّ الْقَارِئَ فِي هَذَا الْكِتَابِ يَجِدُ فُرُوقًا كَبِيرَةً بَيْنَ الْمُثْنِ الْمُثْبِتِ فِي الْكِتَابِ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي يَشْرُحُهُ الْحَافِظُ رحمته الله .

❖ وَأَوْصِي أَنْ يُكَلَّفَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ بَعْدَ كِتَابِ شُرُوحِ الْحَدِيثِ وَإِخْصَانِهَا ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْمَطْبُوعِ مِنْهَا ، وَالْمَخْطُوطِ مَعَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَمَاكِنِ وَحُودِهَا ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى مَبَرِّهِ كُلِّ شَرْحٍ مِنْهَا ، وَطَرِيقَتِهِ وَأُسْلُوبِهِ وَتَحْوِيلِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَيِّنُ الْمُشْتَغِلِينَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عُمُومًا

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ هَذَا النُّحْتَ مِنْ شَأْنِهِ الْإِسْهَامُ بِشَكْلِ فَعَالٍ فِي إِتْرَازِ جُهُودِ الْإِمَامِ قِيَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ رحمته الله ، وَيُعَدُّ إِصَافَةً جَدِيدَةً إِلَى الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، تُثَرِّقُ جُهُودَ أَيْمَةِ الْعِلْمِ فِي تَنَاوُلِ مَعَانِي الْأَحَادِيثِ وَشَرْحِهَا وَتَوْضِيحِهَا .

وَمِنْ تَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالْفَضْلِ لِأَهْلِ الْفَضْلِ ، لَا يَقُوتُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ أَتَقَدَّمَ بِجَزِيلِ اشْكُرَ وَالْعِزَّافِ ، وَمَزِيدِ الْحَمْدِ وَالِاقْتِنَانِ إِلَى أَسْتَاذِي وَشَيْخِي فَضِيلَةِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ إِدْرِيسِ الْخَرْشَافِيِّ حَقَّقَهُ اللَّهُ ، أَسْتَاذِ عُلُومِ الْحَدِيثِ بِكُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِقَاسٍ ، لَمَّا أَوْلَاهُ وَيُولِيهِ مِنْ رِعَايَةِ نَاصِحَةٍ ، وَتَوْجِيهِ كَرِيمٍ ، مُنْذُ أَوَّلِ دِرَاسَتِي بِالسَّلَكِ الثَّالِثِ ، وَقَدْ كَانَ لِحُسْنِ مُعَامَلَتِهِ ، وَكَرِيمِ خُلُقِهِ ، وَسَعَةِ عِلْمِهِ ، وَدِقَّةِ نَصِيحِهِ وَتَوْجِيهِهِ ، مَعَ صَدْرِ رَحْبٍ ، وَابْتِسَامَةِ حَائِنَةٍ ، أَثَرٌ بَالِغٌ فِي إِنْجَازِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ ، وَقَدْ فَتَحَ لِي بَيْتَهُ مَرَّاتٍ ، وَقَبْلَ ذَلِكَ فَتَحَ لِي قَلْبَهُ الْكَبِيرَ بِعَطْفِهِ وَحَنَانِهِ ، فَأَدْعُو الْعَلِيِّ الْكَرِيمَ أَنْ يَكْتُبَ ذَلِكَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ ، وَيُوفِّقَهُ لِمَا يُجِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، وَيُعَلِّيَ شَأْنَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَيُبَارِكَ فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَعُمْرِهِ وَوَلَدِهِ .

وَالشُّكْرُ مَوْصُولٌ إِلَى كُلِّ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ الْعُلَمَاءِ أَسَانِدَةِ كُلِّ شَرِيعَةٍ بِجَامِعَةِ الْقَرَوِينِ، الَّذِينَ أَقَدْتُ مِنْهُمْ، فَأَسْأَلُهُ ﷻ أَنْ يُعَلِّيَ دَرَجَتَهُمْ، وَيُبَارِكَ فِي عِلْمِهِمْ.

وَأَجِيزًا؛ فَإِنِّي لَا أَدَّعِي فِي عَمَلِي هَذَا الْكَمَالَ، فَقَدْ اجْتَمَعَ مِنِّي الْقُصُورُ وَالتَّقْصِيرُ، وَرَأَمَنَ إِنْجَارِي لِهَذَا التَّخْتِ فَرَأَتْ مِنَ الْمَرَضِ، وَاجْرَأَنِي لِعَمَلِيَّةِ جِرَاحِيَّةٍ مُتَقَدِّةٍ عَنِّي مُسْتَوَى الْقَلْبِ، وَمَا صَاحَبَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذْوَاءِ وَالْأَسْقَامِ، وَإِذْ أَتَوُّ هَذَا مُقَدِّمًا الْإِعْتِذَارَ مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ أَوْ نَقْصٍ يَشُوبُهُ، فَإِنِّي أَشْهَدُ بِذَلِكَ غَايَةَ الْجُهْدِ فِيهِ، فَلَمْ أَدْخِرْ وَسْعًا فِي سَبِيلِ إِنْجَارِهِ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ فَمِنَ اللَّهِ وَخَلَدَهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ زَلَلٍ فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ التَّجَاوُزَ عَنِّي فِي كُلِّ مَا أَخْطَأْتُ، فَإِنِّي مَحَلُّ الْحَطَأِ وَالْعَلَطِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَهْلُ الْمَغْفِرَةِ وَالْعِلْمِ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ مَالِكًا إِذْ يَقُولُ: «وَنَحْنُ نُخْطِئُ، وَمَنْ تَسَلَّمَ مِنْ الْخَطَا»^(١)، وَيُنَحِّيه قَوْلُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي ﷻ: «الَّذِي يُبْرَأُ نَفْسُهُ مِنَ الْعَلَطِ مَجْنُونٌ»^(٢).

وَرَجَائِي لِكُلِّ مَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ وَقَرَأَهُ «وَحَقَّقَ فِيهِ خَلَلًا أَنْ يُضْلِحَهُ، أَوْ وَجَدَ فِيهِ مُغْفَلًا أَنْ يُبَيِّنَهُ وَيُفْصِحَهُ، أَوْ رَأَى فِيهِ مُتَأَوَّلًا أَنْ يُحْسِنَ تَأْوِيلَهُ، أَوْ أَلْفَى فِيهِ مُحْتَمِلًا أَنْ يُوَضِّحَ دَلِيلَهُ»^(٣).

(١) فتح المنيث للحافظ السخاوي (١/٢٣٨).

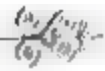
(٢) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: (٢/٢٢١).

(٣) مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٧٣).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٧
أسباب اختيار الموضوع وأهميته.....	١٣
صعوبات البحث.....	١٧
خطة البحث.....	١٨
شكر وتقدير.....	٢٤
الباب الأول: ترجمة أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، وترجمة الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني.....	٢٥
الفضل الأول: ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني.....	٢٩
المبحث الأول: ذكر المترجمين له.....	٣١
المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته.....	٣٢
المبحث الثالث: نشأته وحياته العلمية.....	٣٣
المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.....	٣٥
المبحث الخامس: آثاره ومؤلفاته.....	٣٧
المبحث السادس: عناية العلماء بكلامه.....	٣٩
المبحث السابع: عقيدته.....	٤١
المبحث الثامن: وفاته.....	٤١
الفضل الثاني: ترجمة قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني.....	٤٧

الموضوع	الصفحة
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُتَرَجِّمِينَ لَهُ	٤٩
الْمَبْحَثُ الثَّانِي: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَبَنَاتُهُ وَكُنْيَتُهُ وَأَلْقَابُهُ	٥٥
لِمَبْحَثِ الثَّلَاثِ: وَلَادَتُهُ	٦٠
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: أَسْرَتُهُ	٦٣
الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: تَشَانُهُ الْعِلْمِيَّةُ	٦٦
الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: رَحَلَاتُهُ	٦٨
الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: شُبُوحُهُ	٧٢
الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: تَلَامِيذُهُ	٩٢
الْمَبْحَثُ التَّاسِعُ: مَنَزَلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ	١٠٠
الْمَبْحَثُ الْعَاشِرُ: عَقِيدَتُهُ	١٠٧
الْمَحْثُ الْحَادِي عَشَرَ: مَذْهَبُهُ لِفَقْهِي	١١٤
الْمَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: عُلُومُهُ	١١٧
أَوَّلًا: عُلُومُ اقْرَآنٍ وَتَفْسِيرٍ	١١٨
ثَانِيًا: الْحَدِيثُ وَعُلُومُهُ	١٢٠
- فَوَاهِ الثَّنَةِ التَّيْمِيَّةِ نَاقِدًا	١٢٢
- نُبُوغُهُ ﷺ فِي عِلْمِ الرَّحَالِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ	١٢٦
ثَالِثًا: عِلْمُ الْعَقِيدَةِ وَأَصُولُ الدِّينِ	١٣١
الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ	١٣٢
الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مُسَمَّى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ	١٣٦
الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: إِثْبَاتُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى	١٤٣
الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: إِثْبَاتُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	١٥٢



الموضوع	الصفحة
المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَلْ يُطَلَّقُ عَلَى اللَّهِ اسْمُ الدَّهْرِ	١٥٤
المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ	١٥٨
المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ	١٦١
المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: إِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَنْدَرِ	١٦٧
المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ	١٧١
- لَا يَحُورُ الْإِخْتِيَاخُ بِالْقَدَرِ فِي فِعْلِ الْمَعَاصِي	١٧٤
- دَمُ الْخَوْصِ فِي الْقَدَرِ	١٧٧
- الرَّدُّ عَلَى الْقَادِرِيَّةِ فِي اخْتِجَاجِهِمْ بِحَدِيثِ الْمَطَرَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ	١٨٠
المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: مَا لِ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ قَبْلَ التَّكْلِيفِ فِي الْآخِرَةِ	١٨٣
أَوَّلًا: مَا لِ الْأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ	١٨٣
ثَانِيًا: مَا لِ الْأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ	١٨٤
المَسْأَلَةُ الْحَادِيثَةُ عَشْرَةَ: حُكْمُ الشَّهَادَةِ لِلْمُعَيَّرِ بِالْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ	١٨٦
المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: حُكْمُ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ	١٨٨
المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ السَّحْرِ	١٩٠
المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: اعْتِقَادُهُ فِي الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ	١٩٣
بَيَانُ فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ	١٩٥
ذِكْرُ مَنْقَبَةِ عُمرَ بنِ الْخَطَّابِ	١٩٨
ذِكْرُ مَنْقَبَةِ لَأبِي مُرَيْتَةَ	١٩٩
ذِكْرُ مَنْقَبَةِ لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ	٢٠٠
ذِكْرُ فَضِيلَةِ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ	٢٠٠
دِفَاعُهُ ﷺ عَلَى الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ	٢٠١

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة عشرة: حُكْمُ طَاعَةِ وَلَاَةِ الْأُمُورِ	٢٠٦
رابعاً: عِلْمُ الْعَقْدِ وَأَصُولُهُ	٢١٠
خامساً: عُلُومُ اللَّغَةِ الْمَرْيِيَّةِ	٢٢٠
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ عَشَرَ: زُهْدُهُ وَوَرَعُهُ وَعِبَادَتُهُ	٢٢٤
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: أَثَارُهُ وَمَوْلَاتُهُ	٢٢٩
الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: كُتُبُهُ الْمَطْبُوعَةُ	٢٣١
الْمَطْلَبُ الثَّانِي: كُتُبُهُ الْمَحْطُوطَةُ أَوْ الْمَفْقُودَةُ	٢٤٠
الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: كُتُبٌ لَا تَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَيْهِ	٢٥٠
الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: وَفَاتُهُ ﷺ	٢٥٣
البَابُ الثَّانِي: دِرَاسَةُ الْكِتَابِ	٢٥٥
الفصل الأول: إثباتُ اسمِ الْكِتَابِ وَرِسْبَتُهُ، وَقِيَمَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ	٢٥٧
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الْكِتَابِ	٢٥٩
المبحث الثاني: إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ	٢٦٤
المبحث الثالث: مَنَزَلَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ وَنَقْلِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ	٢٨٦
الفصل الثاني: منهجُ الْمُصَنِّفِ وَمَوَارِدُهُ فِي كِتَابِهِ، وَالنَّقْدُ الْمَوْجَّهَ إِلَيْهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ	٢٩٩
المبحث الأول: مَنَهْجُ الْمُصَنِّفَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي الْكِتَابِ	٣٠١
المطلب الأول: مَنَهْجُ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ	
التَّيْمِيِّ ﷺ فِي الْجُزْءِ الَّذِي شَرَحَهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ﷺ	٣٠٢
المطلب الثاني: مَنَهْجُ الْإِمَامِ قِرَامِ السُّنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ ﷺ فِي إِتْمَامِهِ	
لِشَرْحِ ابْنِهِ لَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ﷺ	٣١٠
المسألة الأولى: موضوعُ الْكِتَابِ	٣١٠



الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية: مَنَهَجُ المَصْنُفِ فِي تَرْتِيبِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ	٣١٥
المسألة الثالثة: مَنَهَجُ المَصْنُفِ ﷺ مِنْ حَيْثُ التَّطْوِيلُ وَالِاخْتِصَارُ	
في شرحه	٣١٧
المسألة الرابعة: مَنَهَجُهُ فِي بَيَانِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ	٣٢٥
أ - الاستشهاد للمعاني اللغوية بالقرآن الكريم	٣٢٧
ب - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف	٣٣٢
الأول: تفسير الحديث بالحديث نفسه مِنْ خِلَالِ جَمْعِ رَوَايَاتِهِ	
المتعددة	٣٣٤
لثاني: تفسير الحديث بحديث آخر في الباب نفسه	٣٣٧
ج - الاستشهاد بآثار الصحابة	٣٣٨
د - الاستشهاد باللغة والشعر ..	٣٣٩
هـ - الاعتماد على الكتب المؤلفة في غريب الحديث	٣٤٣
المسألة الخامسة: مَنَهَجُهُ فِي شَرْحِ أَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ للبخاري	٣٤٤
أ - الرواية التي اعتمدها التيمي ﷺ في شرحه	٣٤٤
ب - طريقته في شرحه	٣٤٧
ج - عنايته بتحرير الألفاظ المختلف فيها بَيِّنَ نُسَخِ الْجَامِعِ	
الصَّحِيحِ للبخاري	٣٤٧
د - عنايته بتراجم البخاري رحمه الله	٣٤٨
انتقاد البخاري في بعض التراجم	٣٤٩
تفسير مُرَادِ البُخَارِيِّ مِنَ التَّرْجَمَةِ	٣٥٠
ذكرُ البُخَارِيِّ لِلْحَدِيثِ فِي التَّرْجَمَةِ بِلَا إِسْنَادٍ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ	٣٥١



- انتقاد البخاري في ذكره لحديث تحت ترجمة لا تُوافقه ٣٥٢
- هـ / - عناية بتراجم الأبواب في بعض المصنفات الحديثية ٣٥٣
- عنايته بتراجم الإمام أبي عبد الرحمن النسائي ٣٥٣
- عنايته ﷺ بتراجم إمام الأئمة ابن خزيمة ٣٥٤
- و / - بيانه لمنهج البخاري في الرواية من النسخ المستملة على
- أحاديث بإسناد واحد ٣٥٥
- ز / - عنايته بمختلف الحديث، وجمعه تن الأحاديث لتي
- ظاهرها التعارض ٣٥٧
- ح - عنايته ببيان الأحاديث التي هي أصول في أبوابها ٣٥٩
- ط - عنايته بإبراز ما يُستنبط من الحديث من فوائد ٣٦٠
- المسألة السادسة: منهج المصنف ﷺ في ضبط ألفاظ الحديث ... ٣٦٢
- أ / - ضبط الكلمة بالعبارة والحروف ٣٦٣
- ب / - ضبط الكلمة بذكر بعض أوصافها ٣٦٣
- ج / - ضبط الكلمة بذكر وزنها، أو بالإشارة إلى نظيرها ٣٦٤
- المسألة السابعة: منهج المصنف ﷺ في عرض المباحث النحوية
- وإعراب الأحاديث ٣٦٥
- أ / - العناية بإعراب ما يُورده من الأحاديث ٣٦٦
- ب / - الاهتمام بإبراز بعض المباحث النحوية ٣٦٧
- ج / - العناية ببعض مباحث علم التصريف ٣٧١
- د / - العناية ببيان بعض معاني الحروف ٣٧٢
- المسألة الثامنة: منهج المصنف ﷺ في علم الحديث وتخرجه
- الأحاديث وتعليلها ٣٧٣

- أ/ - العِنَايَةُ بِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ ٣٧٣
- ب/ - الإِسْتِشْهَادُ بِذِكْرِ كَلَامِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي الْحُكْمِ عَلَى
الْأَحَادِيثِ ٣٧٥
- ج - العِنَايَةُ بِذِكْرِ أَقْوَالِهِ هُوَ ﷺ فِي تَعْلِيلِ الْأَحَادِيثِ، وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا
صِحَّةً وَضَعْفًا ٣٧٦
- د/ - التَّنْصِيفُ عَلَى اخْتِيَارَاتِهِ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِعُلُومِ
الْحَدِيثِ ٣٧٨
- ١ - مَسْأَلَةُ أَوَّلِ سِنٍ يَصِحُّ فِيهَا التَّحْمُلُ ٣٧٩
- ٢ - كِتَابَةُ الْحَدِيثِ ٣٨٠
- ٣ - قَبُولُ زِيَادَةِ الثَّقَةِ ٣٨١
- ٤ - التَّنْصِيفُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: (مِنَ السُّنَنِ كَذَا) لَهُ حُكْمٌ
الْمَرْفُوعُ ٣٨٤
- ٥ - إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ ٣٨٤
- ٦ - الْإِحْتِجَاجُ لِبَعْضِ طُرُقِ التَّحْمُلِ وَبَيَانُ الْقَاطِئِ الْأَدَاءِ ٣٨٥
- ٧ - رِوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى: ٣٨٦
- ٨ - الْعِنَايَةُ بِبَيَانِ الْمُدْرَجَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَاتِ ٣٨٧
- ١٠ - عَدَمُ الْإِحْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ ٣٨٩
- المسألة التاسعة: مَنَهِجُ الْمُصَنِّفِ ﷺ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْجَرَحِ
والتَّعْدِيلِ ٣٩١
- أ/ - الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ مَرَاتِبِ الرُّوَاةِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا ٣٩١
- ب/ - الْعِنَايَةُ بِضَبْطِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ ٣٩٤

الصفحة	موضوع
٣٩٦	ج / - العِنايةُ بِبَيَانِ الرُّوَاةِ الْمُهِمِّينَ
٣٩٧	د / - العِنايةُ بِبَيَانِ الْمُتَبَهِّمَاتِ فِي الْحَدِيثِ
٣٩٨	المسألةُ العاشرةُ: منهجُ المصنَّفِ ﷺ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ
٣٩٩	أولاً: الأدلة
٣٩٩	أ / دليلُ القرآنِ الكريمِ
٤٠٠	ب / دليلُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ
٤٠٢	ج / دليلُ الإجماعِ
٤٠٤	د - دليلُ القياسِ
٤١٠	هـ - عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
٤١١	و - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ
٤١٤	ز - سَدُّ الذَّرَائِعِ
٤١٥	ح - العُرف
٤١٦	ثانياً: مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ وَدَلَالَتِهَا
٤١٧	أ / - العامُ والخاص
٤٢١	ب / - المُطلقُ والمُقَيَّد
٤٢١	ج / - المُجْمَلُ والمُقَسَّر
٤٢٢	د / - المَنْطُوقُ والمَفْهُوم
٤٢٤	هـ / - الأمرُ والنَّهي
٤٢٨	ثالثاً: التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ
٤٢٩	أ / - إِشَارَتُهُ إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ
٤٣٠	ب / - تَرْجِيحُ مَا وَافَقَ عَمَلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ

- ج / - التَّرجيحُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ ٤٣١
- د / - التَّرجيحُ بِحَالِ الرَّاويِ الْفَرِيبِ الْأَخْصِ بِشَيْخِهِ عَلَى الْبَعِيدِ عَنْهُ ٤٣٢
- هـ / - التَّرجيحُ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ النَّاقِلِ عَنِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَهَا ٤٣٣
- و / - تَرْجِيحُ الْخَبَرِ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ أَحَادِيثُ أُخْرَى عَلَى غَيْرِهِ ٤٣٣
- ز / - تَرْجِيحُ الرَّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ عَلَى الْمُتَقَطِّعَةِ ٤٣٣
- ح / - تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الرَّاويِ الْأَخْفَظِ وَالْأَضْبَطِ عَلَى غَيْرِهِ ٤٣٥
- رابعاً: عنايةً بالنَّسخِ وَالْمَنْسُوخِ ٤٣٥
- ١ - بَيَانُ الْحِكْمَةِ مِنَ النَّسْخِ ٤٣٧
- ٢ - لَا يَصِحُّ النَّسْخُ دُونَ عِلْمٍ بِالتَّارِيخِ ٤٣٧
- ٣ - عَمَلُ الصَّحَابِيِّ الْمَتَأَخِّرِ الْإِسْلَامَ بِالْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ نَسْخِهِ ٤٣٨
- ٤ - جَوَازُ نَسْخِ الْحُكْمِ قَبْلَ فِعْلِهِ ٤٣٩
- ٥ - قَتَرَى الصَّحَابِيُّ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِهَا ٤٣٩
- المسألة الحادية عشرة: عناية المصنّف ﷺ بالقواعد والضوابط الفقهية ٤٤٠
- المسألة الثانية عشرة: منهج المصنّف ﷺ في عرض المسائل الفقهية ٤٤٣
- أ / - الْحَرْصُ عَلَى بَيَانِ مَذْهَبِ الْبُخَارِيِّ ﷺ وَاخْتِيَارِهِ الْفِقْهِيَّ ٤٤٣
- ب / - الْاِعْتِنَاءُ بِذِكْرِ أَقْوَالِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ٤٤٥
- ج / - الْعِنَايَةُ بِأَقْوَالِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى ٤٤٦

الموضوع	الصفحة
د/ - الالتزام بأدب الاختلاف بين العلماء	٤٤٦
هـ/ - الالتزام بالأمانة العلمية عند نقل أقوال المخالفين	٤٤٧
و/ - العرض على بيان مواطن الإجماع والاتفاق بين العلماء ..	٤٤٧
ز/ - العناية بذكر اختياراته الفقهية	٤٤٩
ح/ - التجرد والتحرر من التقليد لمذهب الشافعي	٤٥٤
المبحث الثاني: التقدير الموجه إليه والجواب عنه	٤٥٥
المطلب الأول: نقل المصنف رحمه الله من كتب من تقدمه دون عزو إليهم ...	٤٥٧
المطلب الثاني: استنهاد المصنف رحمه الله ببعض الأحاديث التي لا أصل لها	٤٦٦
المطلب الثالث: وهم المصنف: في نسبة بعض الأقوال الفقهية إلى غير أصحابها	٤٦٧
المبحث الثالث: موارد المصنف رحمه الله في كتابه	٤٦٩
المطلب الأول: بيان الرواية التي اعتمدها المصنف رحمه الله للجوامع الصحيحة للإمام البخاري	٤٧١
المطلب الثاني: المصادر التي صرح فيها المصنف بذكر اسم الكتاب ...	٤٨٨
المطلب الثالث: المصادر التي ذكرها المصنف، ولم يذكرها بأسامها، وإنما بأسامي مؤلفيها	٥٣٣
الفصل الثالث: وصف النسخة المعتمدة ومنهج التحقيق	٥٧١
المبحث الأول: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق	٥٧٣
المبحث الثاني: منهج التحقيق	٥٧٧
المبحث الثالث: نماذج من صور المخطوط	٥٦٧
الخاتمة والتوصيات	٥٩٧